



25 سنة من خصب ورسائل  
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد الثالث

2009 - 2006



صَاحِبُ إِجْلَالِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَ اللَّهِ







خُصْب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



المجلد الثالث

2009 - 2006

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 978-9920-692-51-9

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)

# الفهرس

17.....تقديم



2006

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف  
والمصالحة وتقديم الدراسة حول التنمية البشرية بالمغرب  
الرباط، 05 ذو الحجة 1426هـ الموافق 06 يناير 2006م.....21

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة الخامسة لبرلمان الطفل  
06 ذو الحجة 1426هـ الموافق 07 يناير 2006م.....25

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال اليوم الوطني  
للمهندس المعماري  
الرباط، 17 ذو الحجة 1426هـ الموافق 18 يناير 2006م.....27

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية: «لوي ماسينيون  
والمغرب: كلمة وفاء»  
الرباط، 11 محرم 1427هـ الموافق 10 فبراير 2006م.....31

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة  
العيون، 24 صفر 1427هـ الموافق 25 مارس 2006م.....35

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الثامنة عشرة  
الخرطوم، 27 صفر 1427هـ الموافق 28 مارس 2006م.....37
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الدولية للسياحة  
طنجة، 30 صفر 1427هـ الموافق 31 مارس 2006م.....41
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات  
المالية العربية  
الرباط، 19 ربيع الأول 1427هـ الموافق 18 أبريل 2006م.....45
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة العادية لاجتماع العمل لبرامج  
الأولمبياد الخاص الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
الدار البيضاء، 22 ربيع الأول 1427هـ الموافق 21 أبريل 2006م.....49
- الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها  
الرباط، 16 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 14 ماي 2006م.....51
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الجمعيات  
الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
مراكش، 17 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 15 ماي 2006م.....55
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى لأكاديمية  
الحسن الثاني للعلوم والتقنيات  
أكادير، 20 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 18 ماي 2006م.....59
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني  
لحقوق الطفل  
مراكش، 05 جمادى الأولى 1427هـ الموافق 02 يونيو 2006م.....61
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية البرلمانية  
للفرانكفونية  
الرباط، 06 جمادى الثانية 1427هـ الموافق 02 يوليوز 2006م.....63
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
للأمم المتحدة  
جنيف، 09 جمادى الثانية 1427هـ الموافق 05 يوليوز 2006م.....65

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش  
04 رجب 1427هـ الموافق 30 يوليوز 2006م.....69
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل أداء القسم للضباط المتخرجين  
من مختلف المدارس العليا العسكرية  
الرباط، 05 رجب 1427هـ الموافق 31 يوليوز 2006م.....77
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الـ21 لمنتدى أصيلة الثقافي الدولي  
أصيلة، 09 رجب 1427هـ الموافق 04 غشت 2006م.....79
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين  
لثورة الملك والشعب  
25 رجب 1427هـ الموافق 20 غشت 2006م.....83
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم  
الدار البيضاء، 20 شعبان 1427هـ الموافق 14 شتنبر 2006م.....85
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة حركة عدم الانحياز  
هافانا، 21 شعبان 1427هـ الموافق 15 شتنبر 2006م.....87
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى البابا بنديكت السادس عشر  
24 شعبان 1427هـ الموافق 18 شتنبر 2006م.....91
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الحادية عشرة للفرانكفونية  
بوخارست، 05 رمضان 1427هـ الموافق 28 شتنبر 2006م.....93
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى  
من السنة التشريعية الخامسة  
الرباط، 20 رمضان 1427هـ الموافق 13 أكتوبر 2006م.....97
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي الثاني للحواضر  
والحكومات المحلية  
مراكش، 07 شوال 1427هـ الموافق 30 أكتوبر 2006م.....101
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي  
بكين، 13 شوال 1427هـ الموافق 05 نونبر 2006م.....103



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء

14 شوال 1427هـ الموافق 06 نونبر 2006م.....107

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الأولى  
لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية

أبوجا، 08 ذو القعدة 1427هـ الموافق 30 نونبر 2006م.....109

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة  
المتوجهين إلى الديار المقدسة

الرباط، 12 ذو القعدة 1427هـ الموافق 04 دجنبر 2006م.....113

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار

الصخيرات، 15 ذو القعدة 1427هـ الموافق 07 دجنبر 2006م.....115

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر العام للتاسع للايسيسكو  
(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)

الرباط، 16 ذو القعدة 1427هـ الموافق 08 دجنبر 2006م.....119

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية

أكادير، 20 ذو القعدة 1427هـ الموافق 12 دجنبر 2006م.....123



2007

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يدعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل الوقف  
الفوري لكل الحفريات اللامشروعة التي تقوم بها إسرائيل في محيط المسجد الأقصى في  
القدس

29 محرم 1428هـ الموافق 18 فبراير 2007م.....129

- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يبعث ببرقيات إلى رؤساء ومسؤولي مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي بشأن التداعيات المقلقة لأعمال الحفر غير القانونية، التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية بجوار المسجد الأقصى
- 06 صفر 1428 هـ الموافق 24 فبراير 2007م.....131
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل إعطاء الانطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش
- مراكش، 29 صفر 1428 هـ الموافق 19 مارس 2007م.....133
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الرياض، 09 ربيع الأول 1428 هـ الموافق 29 مارس 2007م.....137
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية الرباط، 17 ربيع الأول 1428 هـ الموافق 06 أبريل 2007م.....139
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال المناظرة السابعة للسياحة فاس، 10 ربيع الثاني 1428 هـ الموافق 28 أبريل 2007م.....141
- جلالة الملك يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 51 لتأسيسها الرباط، 25 ربيع الثاني 1428 هـ الموافق 13 ماي 2007م.....145
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الوطنية حول «المدرسة والسلوك المدني» الرباط، 06 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 23 ماي 2007م.....147
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في حفل تكريم الفقيده باتي بيرش نيويورك، 07 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 24 ماي 2007م.....151
- رسائل ملكية إلى قادة دول وحكومات الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وقداسة البابا بينديكت السادس عشر، ورئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي ورئيس اللجنة الأوروبية 12 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 29 ماي 2007م.....153
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في لقاءات فاس حول «المقدس والحداثة» فاس، 16 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 02 يونيو 2007م.....155

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية  
للمهندسين المساحين الطبوغرافيين  
الدار البيضاء، 29 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 15 يونيو 2007 م.....159
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماع العام  
للطريقة التيجانية  
فاس، 11 جمادى الثانية 1428 هـ الموافق 27 يونيو 2007 م.....161
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر منظمة  
المدن العربية  
مراكش، 20 جمادى الثانية 1428 هـ الموافق 05 يوليوز 2007 م.....165
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش  
طنجة، 14 رجب 1428 هـ الموافق 30 يوليوز 2007 م.....169
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين  
من مختلف المدارس العليا العسكرية  
تطوان، 15 رجب 1428 هـ الموافق 31 يوليوز 2007 م.....175
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة  
« إفريقيا-أوروبا : تحديات والتزامات مشتركة »  
أصيلة، 18 رجب 1428 هـ الموافق 03 غشت 2007 م.....177
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين  
لثورة الملك والشعب  
06 شعبان 1428 هـ الموافق 20 غشت 2007 م.....181
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 30 رمضان 1428 هـ الموافق 12 أكتوبر 2007 م.....185
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء  
التي أقامها جلالتة على شرف فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي  
مراكش، 11 شوال 1428 هـ الموافق 23 أكتوبر 2007 م.....189
- بيان خاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على إثر زيارة العاهل الإسباني  
لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين  
الدار البيضاء، 25 شوال 1428 هـ الموافق 06 نونبر 2007 م.....193

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة  
الخضراء

195..... 25 شوال 1428 هـ الموافق 06 نونبر 2007 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية  
حول «مستقبل العدالة في القرن الحادي والعشرين»

199..... الرباط، 10 ذو القعدة 1428 هـ الموافق 21 نونبر 2007 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الفوج الأول من الحجاج المغاربة

203..... الرباط، 12 ذو القعدة 1428 هـ الموافق 23 نونبر 2007 م.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر القمة الثاني  
لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي

207..... لشبونة، 27 ذو القعدة 1428 هـ الموافق 08 دجنبر 2007 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الخامسة  
لملتقى تكاملات الاستثمار

211..... الصخيرات، 02 ذو الحجة 1428 هـ الموافق 13 دجنبر 2007 م.....



2008

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المسؤولين والأطر والموظفين بالمصالح  
الأمنية والإدارة الترابية

217..... الرباط، 25 صفر 1429 هـ الموافق 04 مارس 2008 م.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الحادية عشرة  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي

219..... دكار، 05 ربيع الأول 1429 هـ الموافق 13 مارس 2008 م.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية العشرين

223..... دمشق، 21 ربيع الأول 1429 هـ الموافق 29 مارس 2008 م.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس  
للتربية والتعليم  
الصخيرات، 25 ربيع الأول 1429 هـ الموافق 02 أبريل 2008 م..... 227
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفالات المخددة  
للمذكرى المئوية الثانية عشرة لتأسيس مدينة فاس  
فاس، 28 ربيع الأول 1429 هـ الموافق 05 أبريل 2008 م..... 231
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في منتدى الأسواق الصاعدة  
في إفريقيا  
الرباط، فاتح ربيع الثاني 1429 هـ الموافق 08 أبريل 2008 م..... 233
- الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 52 لتأسيسها  
08 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 14 ماي 2008 م..... 237
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى المشاركين في مؤتمر طوكيو  
الدولي الرابع لتنمية إفريقيا  
طوكيو، 22 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 28 ماي 2008 م..... 241
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الوطني الثاني عشر  
لحقوق الطفل  
مراكش، 22 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 28 ماي 2008 م..... 245
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر روما  
حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية  
روما، 29 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 04 يونيو 2008 م..... 247
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال المناظرة الوطنية  
الثامنة للسياحة  
تطوان، 10 جمادى الثانية 1429 هـ الموافق 14 يونيو 2008 م..... 251
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش  
فاس، 26 جمادى الثانية 1429 هـ الموافق 30 يوليوز 2008 م..... 255
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين  
من مختلف المدارس العليا العسكرية  
فاس، 27 رجب 1429 هـ الموافق 31 يوليوز 2008 م..... 261

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة «تحالف الحضارات في الفضاء العربي- الإفريقي- الإيبرو- لاتينو- أمريكي»  
أصيلة، فاتح شعبان 1429 هـ الموافق 03 غشت 2008 م.....263
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب  
تطوان، 28 شعبان 1429 هـ الموافق 20 غشت 2008 م.....267
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في رحلة بحرية حول موضوع  
«البحث عن إسلام الأنوار: العصر الذهبي للديانات التوحيدية»  
الدار البيضاء، 14 رمضان 1429 هـ الموافق 17 شتنبر 2008 م.....271
- رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى الدورة الوطنية الأولى  
للقاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف  
أسفي، 16 رمضان 1429 هـ الموافق 19 شتنبر 2008 م.....275
- خطاب أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال ترؤسه للدورة العادية  
للمجلس العلمي الأعلى  
تطوان، 26 رمضان 1429 هـ الموافق 27 شتنبر 2008 م.....279
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في إحياء الذكرى الأربعين لرحيل الشاعر  
الفلسطيني الكبير المرحوم محمود درويش  
06 شوال 1429 هـ الموافق 06 أكتوبر 2008 م.....283
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال  
الدورة الثانية والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
مراكش، 07 شوال 1429 هـ الموافق 07 أكتوبر 2008 م.....285
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية  
من الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 10 شوال 1429 هـ الموافق 10 أكتوبر 2008 م.....289
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الأورو-متوسطية  
للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة  
الرباط، 15 شوال 1429 هـ الموافق 15 أكتوبر 2008 م.....293



- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر التاسع عشر  
للفيدرالية الدولية للممثلين  
مراكش، 23 شوال 1429 هـ الموافق 23 أكتوبر 2008 م..... 297.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة  
الصخيرات، 24 شوال 1429 هـ الموافق 24 أكتوبر 2008 م..... 301.....
- رسائل ملكية إلى قادة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة  
بان كي مون وقدااسة البابا بنديكت السادس عشر  
27 شوال 1429 هـ الموافق 27 أكتوبر 2008 م..... 305.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث  
لوزراء البيئة  
الرباط، 29 شوال 1429 هـ الموافق 29 أكتوبر 2008 م..... 307.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء  
07 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 06 نونبر 2008 م..... 311.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة  
الرباط، 13 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 12 نونبر 2008 م..... 315.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى برلمان الطفل  
الرباط، 16 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 15 نونبر 2008 م..... 317.....
- برقية صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية  
للشعب الفلسطيني  
27 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 26 نونبر 2008 م..... 319.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية  
الدوحة، فاتح ذو الحجة 1429 هـ الموافق 30 نونبر 2008 م..... 321.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان  
الرباط، 11 ذو الحجة 1429 هـ الموافق 10 دجنبر 2008 م..... 325.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الأول لمغريبات العالم

مراكش، 19 ذو الحجة 1429 هـ الموافق 19 دجنبر 2008 م..... 329.....



2009

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يقرر عدم الحضور شخصيا في القمة العربية  
الاستثنائية المقترحة بالدوحة وفي القمة العربية الاقتصادية بالكويت

18 محرم 1430 هـ الموافق 15 يناير 2009 م..... 335.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الاقتصادية

الكويت، 22 محرم 1430 هـ الموافق 19 يناير 2009 م..... 337.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثامنة  
للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام

الرباط، 30 محرم 1430 هـ الموافق 27 يناير 2009 م..... 341.....

رسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المجتمع الدولي للتدخل لوقف ما تعتمز  
السلطات الإسرائيلية القيام به في حق السكان المقدسين

05 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 03 مارس 2009 م..... 345.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى العالمي الأول  
لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر لدى بلدان العالم

الرباط، 05 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 03 مارس 2009 م..... 347.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى  
حول الطاقة

الرباط، 08 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 06 مارس 2009 م..... 349.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اجتماع مجلس إدارة  
مؤسسة الثقافات الثلاث والأديان الثلاث لحوض المتوسط

إشبيلية، 12 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 10 مارس 2009 م..... 353.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر إطلاق مشروع «علاء الدين»  
من أجل حوار بين الثقافات  
باريس، 29 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 27 مارس 2009 م..... 355
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الواحدة والعشرين  
الدوحة، 03 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 م..... 357
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الثانية للدول العربية  
ودول أمريكا الجنوبية  
الدوحة، 04 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 31 مارس 2009 م..... 361
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للفلاحة  
مكناس، 25 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 21 أبريل 2009 م..... 365
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أعضاء المجلس العلمي الأعلى  
والمجالس العلمية المحلية  
الرباط، 03 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 29 أبريل 2009 م..... 367
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى 53 لتأسيسها  
الرباط، 18 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 14 ماي 2009 م..... 371
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اجتماع شبكة حقوق الإنسان التابعة  
للأكاديميات والجمعيات العلمية  
الرباط، 25 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 21 ماي 2009 م..... 375
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية التاسعة للسياحة  
السعيدية، 25 جمادى الثانية 1430 هـ الموافق 19 يونيو 2009 م..... 379
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين إلى الدورة الثانية لملتقى  
سيدي شيكر العالمي للمنتسبين إلى التصوف  
مراكش، 17 رجب 1430 هـ الموافق 10 يوليوز 2009 م..... 383
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة حركة عدم الانحياز  
شم الشيخ (مصر)، 22 رجب 1430 هـ الموافق 15 يوليوز 2009 م..... 387

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى المشاركين في اللقاء  
الأول للعالمات والواعظات والمرشدات  
الصحيرات، 24 رجب 1430 هـ الموافق 17 يوليوز 2009 م..... 391.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتلاء جلالاته  
عرش أسلافه المنعمين  
طنجة، 07 شعبان 1430 هـ الموافق 30 يوليوز 2009 م..... 395.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين  
من مختلف المدارس العليا العسكرية  
تطوان، 08 شعبان 1430 هـ الموافق 31 يوليوز 2009 م..... 401.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة التعاون العربي الإفريقي - الإيبورو  
- لاتينو-أمريكي  
أصيلة، 09 شعبان 1430 هـ الموافق فاتح غشت 2009 م..... 403.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب  
تطوان، 28 شعبان 1430 هـ الموافق 20 غشت 2009 م..... 405.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الدولي للسكان  
مراكش، 07 شوال 1430 هـ الموافق 27 شتنبر 2009 م..... 409.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يدين بقوة ما تعرض له المسجد الأقصى  
من انتهاكات مبيتة ومستفزة لمشاعر المسلمين  
07 شوال 1430 هـ الموافق 27 شتنبر 2009 م..... 413.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة  
من الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 19 شوال 1430 هـ الموافق 09 أكتوبر 2009 م..... 415.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الدولي حول التغيرات المناخية  
الرباط، 26 شوال 1430 هـ الموافق 16 أكتوبر 2009 م..... 419.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في ملتقى القدس الدولي  
الرباط، 09 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 28 أكتوبر 2009 م..... 423.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الفوج الأول من الحجاج المغاربة  
المتوجهين إلى الديار المقدسة  
الرباط، 10 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 29 أكتوبر 2009 م..... 427
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي  
الثاني للسياسة  
مراكش، 12 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 31 أكتوبر 2009 م..... 429
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة  
الخضراء المظفرة  
ورزازات، 18 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 06 نونبر 2009 م..... 433
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل تسليم  
«جوائز للأحسان شواطئ نظيفة 2009»  
الجديدة، 20 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 8 نونبر 2009 م..... 437
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الاقتصادية للجنة الدائمة للتعاون  
الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
إسطنبول، 21 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 09 نونبر 2009 م..... 439
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الرابع لرابطة مجالس الشيوخ  
والشورى في إفريقيا والعالم العربي  
الرباط، 24 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 12 نونبر 2009 م..... 443
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية  
للشعب الفلسطيني  
12 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 30 نونبر 2009 م..... 445
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الإفريقي الخامس للجماعات  
والحكومات المحلية  
مراكش، 28 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 16 دجنبر 2009 م..... 447
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في قمة كوبنهاغن حول المناخ  
كوبنهاغن، 29 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 17 دجنبر 2009 م..... 451

## تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة انسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاحة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطريقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترايبية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلا عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها مخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتبعة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على ارض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب ان يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجيا،



توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقت المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفرقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

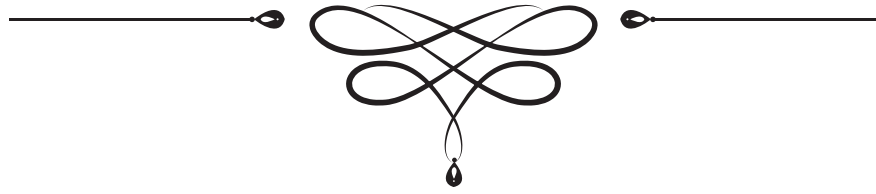
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز ارادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشرافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد  
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2006



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول التنمية البشرية بالمغرب  
الرباط، 05 ذو الحجة 1426هـ الموافق 06 يناير 2006م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

شعبي العزيز،

لقد عاهدتك على مخاطبتك، كلما قطعنا مرحلة من مراحل مسيرتك الحثيثة، على درب التقدم، واستقبلنا أخرى بالمزيد من التعبئة والثقة والأمل، بفضل تضافر جهودك، والتفافك حول خديمك الأول.

وعندما أتوجه إليك اليوم، فلأن الأمر يتعلق بلحظة تاريخية فاصلة؛ فنحن نودع نصف قرن من الاستقلال، بنجاحاته وإخفاقاته وطموحاته، في بناء الدولة الحديثة.

كما تقدم، بعون الله، على خوض معركة استكمال بناء مغرب الوحدة، والديمقراطية والتنمية.

وإذ نستحضر الخمسينية المنصرمة، فإننا لا نريد أن نجعل من أنفسنا حكماً على التاريخ الذي هو مزيج من الإيجابيات والسلبيات؛ فالمؤرخون هم وحدهم المؤهلون، لتقييم مساره، بكل تجرد وموضوعية، بعيداً عن الاعتبارات السياسية الظرفية.

وهذا لا يعني أننا ننظر إلى هذه المرحلة كماض طواه الزمن، ولا أن نبقي سجناء له؛ وإنما نعتبرها جزءاً من سجل أمتنا العريق، فنحن حريصون على أن يظل التاريخ، بالنسبة للمغاربة جميعاً، وسيلة ناجعة لمعرفة الماضي، وفهم الحاضر، والتطلع للمستقبل، بكل ثقة.

ومن هذا المنطلق، أصدرنا قرارنا بنشر كل من التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، والدراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية ببلادنا، وتمكين الرأي العام من الاطلاع عليهما.

وعلى هذا الأساس، يتعين علينا جميعا، علاوة على حفظ هذه الحقبة في ذاكرة الأمة، باعتبارها جزءا من تاريخها، استخلاص الدروس اللازمة منها؛ وذلك بما يوفر الضمانات الكفيلة بتحسين بلادنا من تكرار ما جرى، واستدراك ما فات؛ بيد أن الأهم، هو التوجه المستقبلي البناء؛ ذلكم التوجه الإيجابي الذي يقوم على تعبئة كل طاقاتنا للارتقاء بشعبنا، والانكباب على قضايا الملحة. فما أكثر ما ينتظرنا إنجازاه، لاسيما وقد عملنا على أن يأخذ قطار التنمية البشرية سرعته القصوى، غابتنا المثلى ترسيخ دعائم المجتمع التضامني، الذي يكفل الكرامة والمواطنة المسؤولة لكافة أبنائه، في تلازم بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات. وبدون ذلك، لن نكون متجاوبين مع شبابنا، ولا مواكبين لتطور العصر.

وبلسان حال أجيالنا الصاعدة أقول: كفى من الأثنية، والانطواء على ذاتنا، وهدر الفرص الثمينة، واستنزاف الطاقات في معارك وهمية. وقد آن الأوان لتدبر أبنائنا ومستقبلهم. فشبابنا لن يتفهموا عدم تحقيق تطلعاتهم المشروعة للعيش الحر الكريم، ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالتشهير عن ساعد الجد، ومواصلة تضحيات جيل الاستقلال، والمسيرة الخضراء، والمضي قدما في إصلاح شامل، عماده الجيل الصاعد، جيل تحقيق التنمية البشرية، والتمسك بالهوية الوطنية، والوحدة الترابية، والتشبث بالملكية المواطنة.

### شعبي العزيز،

لقد أقدمنا، بكل شجاعة وحكمة وثبات، على استكمال التسوية المنصفة لماضي انتهاكات حقوق الإنسان، التي أطلق مسارها الرائد، منذ بداية التسعينيات، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه. وإنما لنستحضر، بكل خشوع وإجلال، إلحاحه، أكرم الله مثواه، من أعلى منبر البرلمان، في آخر افتتاح له، للدورة النيابية لأكتوبر 1998، على الطي النهائي لكل الملفات العالقة. كما جاء في نطقه السامي، حتى «لا يبقى المغرب جارا من ورائه سمعة ليست هي الحقيقة، وليست مطابقة لواقعه، ولا تفيده في مستقبله».

وعندما اختاره الله تعالى إلى جواره، واصلنا حمل هذه الأمانة ضمن مسار نموذجي وفريد، تمت فيه تسوية الملفات الشائكة. وذلكم في إطار التغيير داخل الاستمرارية، التي تطبع نظامنا الملكي. وإني كوارث لسر والدي المنعم، أحمد الله على أن وفقنا للنهوض بهذه الأمانة. وباسم الشعب المغربي قاطبة، فإني أرفع هذه البشرية، لتزفها ملائكة الرحمان، إلى روحه الطاهرة، وتثلج بها قلبه، وأفئدة جميع الضحايا والمتضررين، وكل الأسر المكلومة، التي هي محط عطفنا وعنايتنا.

وإذ نشيد بالجهود المخلصة لهيئة الإنصاف والمصالحة، رئاسة وأعضاء، فإننا نكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصياتها. كما ندعو كافة السلطات العمومية، إلى مواصلة التعاون المثمر مع المجلس، لتجسيد حرصنا الراسخ على تعزيز الحقيقة والإنصاف والمصالحة.

وإني لواتق أن هذه المصالحة الصادقة التي أنجزناها، لا تعني نسيان الماضي، فالتاريخ لا ينسى؛ وإنما تعتبر بمثابة استجابة لقوله تعالى: «فاصفح الصفح الجميل»، وأنه لصفح جماعي من شأنه أن يشكل دعامة للإصلاح المؤسسي، إصلاح عميق يجعل بلادنا تتحرر من شوائب ماضي الحقوق السياسية والمدنية. وبذلكم نعبد الطريق المستقبلي، أمام الخمسينية الثانية للاستقلال، لتركز الجهود على الورش الشاق والحاسم، للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكافة مواطنينا، ولاسيما منهم الذين يعانون معضلات الفقر والأمية، والبطالة والتهميش.

ومن ثمة، وفي سياق تفعيل مفهومنا الشمولي لحقوق الإنسان، ومنظورنا الاستراتيجي، القائم على تكامل وتناسق عمل الدولة، فقد أنيط بنخبة من المفكرين والخبراء، إعداد دراسة شاملة عن حصيلة وآفاق خمسين سنة من التنمية البشرية؛ ونود التنويه بالذين أشرفوا على هذا الإنجاز الهام، وبالكفاءات الوطنية التي ساهمت فيه.

كما نتطلع إلى أن تشكل هذه الدراسة، باجتهاداتها الجماعية والفردية، خير محفز على استعادة النخبة، بمختلف مشاربها، لدورها التنويري في نهضة الأمة وانبثاق فكر استراتيجي. فضلاً عن فتح نقاش تعددي وبناء، حول مشاريع مجتمعية متميزة وواضحة. هذه المشاريع التي تظل الهيئات الدستورية والسياسية، والنقابية والجمعوية، هي المسؤولة عن بلورتها وتنفيذها، وفق الإرادة الشعبية الحرة.

معشر الحضور الموقر،

شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أركز خطابي حول التوجه المستقبلي، لاستكمال المواطنة الكريمة، بتجديد العهد على إنجاز الورش المستديم للتنمية البشرية، وعلى التعبئة الشاملة لطاقت شبابنا، وفسح المجال أمام كل المبادرات المنتجة للثروات الاقتصادية، أو المبدعة في كل مجالات العلوم والفنون، داخل المغرب وخارجه؛ غايتنا المثلى بناء مغرب تكافؤ الفرص والمسؤولية.

وسنظل حريصين على أن تبذل الدولة قصارى جهودها في هذا الشأن؛ ساهرين على تحقيق الكرامة والعيش اللائق لكل المغاربة، في تضافر للجهود بينها وبين سائر الفاعلين، قطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً، هيئات وسلطات، أفراداً وجماعات. سيبلنا إلى ذلك ترسيخ فضائل الاجتهاد والاستقامة والاستحقاق، وتفعيل آليات المراقبة والمحاسبة والشفافية، في ظل سيادة القانون، والمواطنة الفاعلة. وسنواصل قيادة سفينة المغرب، في وجهتها الصحيحة، إلى مرسى الأمان والاستقرار، والتقدم والازدهار، بالإصلاحات العميقة والمتوالية؛ ساهرين على توازن مسارها، وسلامة إبحارها، في المحيط العالمي، بكل ثقة والتزام، وعزم وإقدام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة الخامسة لبرلمان الطفل

06 ذو الحجة 1426 هـ الموافق 07 يناير 2006 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة، أطفالنا الأعزاء،

يطيب لنا أن نخاطبكم، في دورتكم الخامسة لبرلمان الطفل، المنعقدة تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للامريم. هذه الدورة التي تتميز هذه السنة، بتزامنها مع تخليد بلادنا للذكرى الخمسينية لعودة جدنا المغفور له، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، من المنفى إلى أرض الوطن، حاملاً لشعبه الوفي بشرى «انتهاء عهد الحجر والحماية، وبزوغ فجر الحرية والاستقلال».

وإن اعتزازنا بما قطعته بلادنا من أشواط مهمة، على درب بناء دولة المغرب العصرية، خلال الخمسين سنة المنصرمة، لا يعادله إلا عملنا الدؤوب على استكمال صرح المجتمع الديمقراطي، وتأهيل الأجيال الصاعدة، لممارسة المواطنة الكريمة، بإطلاق وتفعيل الورش المستديم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ترسيخاً لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ننوه بكون برلمان الطفل قد أخذ مكانته، كمرجعية لها إشعاع، معترف به دولياً، وكآلية لتوطيد سبل التواصل والحوار، وتعزيز ثقافة المواطنة والحدائق، ووسيلة لإشراككم في الاهتمام بقضايا الشأن العام، عن طريق التداول فيها بكل حرية، ومناقشتها بكل مسؤولية، مع الساهرين على تدبيرها.

لقد سرنا أن تأتي دورتكم هاته، تتويجاً لمسار دورات جهوية عرفتها مختلف جهات المملكة، أنتم أثناء الانكباب على ورشاتها عن نضج كبير، ووعي وطني مستنير.

وعلاوة على رصدكم لمختلف المشاغل، ذات الصلة بالشأن المحلي، فقد أغنت دوراتكم الجهوية مسلسل إعداد الخطة الوطنية للطفولة. تلكم الخطة التي دعونا لإعدادها في المؤتمر الوطني العاشر لحقوق الطفل، والتي أردنا أن تكون خطة عشرية مندمجة، مساهمة لتطلعات طفولتنا، ومنفذة لالتزاماتنا الدولية.

إن بلادنا قد حققت مكاسب هامة، في مجال النهوض بحقوق الطفل، سواء في ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع المواثيق الدولية، أو في الإجراءات العملية لتحسين وضعية طفولتنا.

وتعميقا لهذا التوجه، فإننا نهيب بجميع الفاعلين في هذا المجال لإعمال الخطة الوطنية للطفل. وفي ذلكم خير تجسيد للانخراط الفاعل في مبادرة التنمية البشرية.

كما أن من شأنه جعل مؤسستكم آلية ناجعة من آليات حماية الطفولة، وتحسينها من التيارات الهدامة. بل إننا نعتبرها مدرسة للتربية على المواطنة والديمقراطية، فضلا عن ترسيخ الوعي بفصائل قيم الحوار والتعايش، واكتساب ثقافة الانفتاح، ونبد كل أشكال الإقصاء والتطرف. وذلكم في ظل مجتمع مغربي متوازن، يصون الحقوق، ويحمي الحريات، وينمي روح المسؤولية، والالتزام بالواجبات.

حضرات السيدات والسادة، أطفالنا الأعزاء،

إننا نغتنم هذه المناسبة، لتجديد تنويعنا بالجهودات المتواصلة لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة لا مريم. كما نؤكد دعمنا لجهودها الدؤوبة، سواء من أجل جعل الطفل المغربي عضوا مشاركا في ترسيخ ثقافة حقوق الطفل ببلادنا، أو من خلال المرصد الوطني لحقوق الطفل، كإدارة تنفيذية لبرلمانكم.

هذا المرصد الذي أردنا أن يكون مؤسسة وطنية، تلتقي في فضائها مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، والهيئات المنتخبة، وجمعيات المجتمع المدني، وكل العاملين في مجال الطفولة.

وإننا لنشيد بجهود جميع العاملين في هذا المرصد، بقدر ما ننوه بما يجسده برلمانكم من فضائل العمل والحماس، والغيرة الوطنية الصادقة. فمن خلاله سوف تتمكنون، أعزائنا الأطفال، من القيام بدور نشيط في مجتمعكم، والمساهمة الجماعية في المسيرة التنموية لبلادكم، التي نحرص على تأهيلكم بالتربية الصالحة، لتكونوا من الفاعلين فيها، بكل وعي ومسؤولية، وبروح مستقبلية تفاؤلية.

أعانكم الله ووفقكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال اليوم الوطني للمهندس المعماري  
الرباط، 17 ذو الحجة 1426هـ الموافق 18 يناير 2006م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا اللقاء الذي يخلد الذكرى العشرين للخطاب التاريخي الذي ألقاه والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، أمام ممثلي المهندسين المعماريين، معربا لهم عن كريم عطفه ورعايته لهم من خلال الإعلان عن إنشاء هيئة المهندسين المعماريين، ومذكرا بأهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الهندسة المعمارية في تحديد هوية الشعوب. وقد أضحي هذا الخطاب منذ ذلك الحين إطارا مرجعيا يعود إليه المهندسون المعماريون بانتظام، ليستلهموا منه التصورات والأفكار العميقة التي أتى بها.

وقد دأبنا بدورنا على إحاطة مهنتكم برعايتنا السامية، اعتبارا منا للدور الحاسم الذي يضطلع به قطاع السكنى والتعمير في تحقيق التنمية البشرية، وبناء مجتمع مغربي عصري، وكذا للمهندسين المعماريين الذين ظلوا على الدوام معبئين ومتحليين بروح نكران الذات. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى التقدير الخاص للتضامن الفاعل الذي أبديتهموه على نحو يستدعي الإعجاب، وذلك في أعقاب الزلزال الرهيب الذي ضرب مدينة الحسيمة والمنطقة المجاورة لها، مما زاد هيئتكُم رفعة وشرفا.

إن الموضوع الذي وفقتم في طرحه للنقاش في ما بينكم اليوم، يتطرق على وجه الخصوص إلى مسألة توسيع المشاريع السكنية عبر سائر مناطق المملكة، والعمل على تنظيم قطاع التعمير في إطار التقيد بالمعايير المعمارية وضوابط السلامة، والحفاظ على جمالية مدننا وأصالتها، فضلا عن الانفتاح على التكنولوجيا العصرية، في مجال الاستعمال الأمثل لطرق البناء، دون المساس بحريات المواطنين وأذواقهم. ويندرج هذا الموضوع ضمن الأهداف التي حددناها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أشرفنا على إعطاء الانطلاقة لمشاريعها الرئيسية خلال السنة الماضية عبر مختلف جهات المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تهدف إلى تحديد التوجهات الرئيسية لسياسة اجتماعية خلاقة على الأمد الطويل، تقوم على أساس تعبئة كافة مكونات البلاد. وتتوخى هذه العملية، في المقام الأول، تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين الأكثر احتياجاً، سواء في المجال القروي أو في المناطق الحضرية أو المحيطة بالمدن. ومن المعلوم أن التوفر على سكن لائق يظل أمنية عالية لدى مواطنينا، إذ فضلاً عن كونه يوفر لهم وضعية الاستقرار المعنوي، فإنه يعد مؤشراً قوياً على تقليص الفوارق الاجتماعية والحد من التهميش.

ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يتعين على المهندسين المعماريين الاضطلاع به، بلورة وتفعيل مبادرات ملموسة، تهدف إلى الرفع من فعالية مساهمتهم في تحقيق أهداف مشروعنا التنموي.

لذا، فقد حولنا هذا القطاع حيزاً متميزاً ضمن السياسات العمومية، من خلال الحرص على القضاء على ظاهرة السكن غير اللائق، عبر إطلاق العديد من الأوراش لإعادة إسكان الأسر ذات الدخل المحدود، حريصين من خلال هذه العملية على تحقيق اندماج أفضل للأحياء الهامشية، وإضفاء التجانس على التركيبة العمرانية، وجعل المواطن راضياً عن مسكنه وحيه، اللذين يكفلان له الحياة الهادئة والكرامة، وهي شروط أساسية لتمكين شباننا من التفتح وتحقيق الذات. فنحن نعتبر شخصياً أن الكرامة الإنسانية ليست رهينة بالمكانة الاجتماعية أو الثروة، بقدر ما هي مرتبطة بما يسهم به الأفراد، كل في نطاق اختصاصه، في تنمية بلادهم. ففي ظل هذه الشروط وهذا التوجه، سيتمكن أبناؤنا من تحقيق ذاتهم وتطوير ملكاتهم، ليصبحوا بذلك مواطنين صالحين.

وعلاوة على ذلك، يتعين على المتدخلين في هذا القطاع، لاسيما المهندسين المعماريين، سواء مارسوا عملهم الإبداعي في القطاع العام أو الخاص، الاضطلاع بدور مركزي في بلورة وعصرنة معايير الجودة، التي ينبغي أن يتميز بها السكن في بلادنا، والحفاظ على تراثنا المعماري وتحسينه في أفق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لذا، ينبغي إظهار المزيد من التعبئة والتحلي بالحس الوطني العالي لجعل هذا القطاع الحيوي رافعة حقيقية للتنمية في بلادنا، وعاملاً يتيح للطبقات الاجتماعية الفقيرة إمكانية الحصول على سكن لائق يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على الاقتراض، ويتم وفق شروط تكون السلطات العمومية طرفاً فيها، وخاصة من خلال إنجاز أشغال التهيئة الضرورية من طرق وشبكات خدماتية، مع إمكانية مساهمة المجتمع المدني في هذا المجال.

لذا، يتعين عليكم رفع هذا التحدي، والمضي قدماً بكل عزم وثبات في إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي، وإعادة هيكلة المساكن غير اللائقة. وهو الأمر الذي يتطلب تفكيراً معمقاً مبنياً على الخصوص على استثمار الكفاءات المتوفرة لدى المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية وعلى إمكانية تطوير أساليب وتقنيات جديدة لبناء المساكن بوتيرة تسمح بسد العجز الحالي في هذا المجال، ولاستجابة للطلب المتزايد بفعل الهجرة القروية.

كما ينبغي تحقيق هذا المبتغى دون الإخلال بجمالية الطابع المعماري والعمراني، أو التفريط في سلامة الأشخاص والممتلكات.

وينبغي للفاعلين المعنيين أن يحرصوا، أثناء وضع مشاريع جديدة للسكن الاجتماعي، على الاختيار المناسب للمواقع التي ستخصص لإنجاز هذه المشاريع، وأن يتحاشوا المناطق المعرضة لخطر الفيضانات أو الزلازل أو أي عوامل سلبية من شأنها تشويه تراثنا المعماري والثقافي أو إلحاق أي أضرار بالبيئة. كما يتعين عليهم العمل على تحقيق الاندماج العمراني للمراكز الحضرية على الأبعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تمكينها من المرافق الاجتماعية والمساحات الخضراء اللازمة.

وقد لا حظنا من خلال الجولات الاستطلاعية التي نقوم بها ميدانيا عبر مختلف جهات المملكة، وجود اختلالات في النسيج العمراني تتجلى في بروز أحياء غير متجانسة أو تشييد مبان لا تستجيب لمعايير السلامة المطلوبة، حتى أن بعض هذه البنايات قد تسبب للأسف في إزهاق أرواح مواطنين أبرياء لاسيما في الدار البيضاء وفاس.

لذا نهيب بكم إلى القيام بإحصاء عبر مختلف أنحاء المملكة لحصر المباني التي تم إنجازها بدون التقييد بالقوانين المعمول بها في هذا الشأن، أو التي هي آيلة للسقوط لأسباب ترتبط بنقص في جودة البناء أو وسائل التطهير أو التقادم أو تشييد طوابق إضافية دون أدنى احترام لمعايير السلامة. فعلى السلطات العمومية القيام بهذه المهمة بتعاون وثيق مع الفاعلين المعنيين وصولا إلى حلول عاجلة ملائمة وفعالة لمحاربة هذه الظاهرة.

وقد قررنا في إطار رعايتنا السامية لكم أن نحدث جائزة سنوية أطلقنا عليها اسمنا الكريم، لمكافأة أفضل المشاريع الموجهة للسكن الاجتماعي، لاسيما منها تلك التي تتميز بالتجديد في أساليب البناء، والبحث في مجال الاستخدام العقلاني للمواد المحلية وترميم البنايات المعرضة لخطر السقوط، والحفاظ على سمات الأصالة المغربية، والتوفيق في اختيار المواقع ومتابعة أشغال البناء.

وقد قررنا أن نعهد، في هذا الصدد، للوزارة المكلفة بالقطاع، بتعاون مع هيئة المهندسين المعماريين، باتخاذ التدابير اللازمة للإشراف على هذه الجائزة، والشروع في تنظيمها ابتداء من هذه السنة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نولي اهتماما بالغا لما تقوم به السلطات الحكومية المعنية، بتعاون مع الفاعلين المعنيين لوضع اللمسات الأخيرة على مدونة التعمير التي أعطينا انطلاقتها في 3 أكتوبر 2005. وإننا لنعبر عن ارتياحنا للتدابير التي تم اتخاذها لتفعيل مقتضيات هذه المدونة، لاسيما من خلال تعميم الوكالات الحضرية على صعيد المدن الرئيسية للمملكة، علما أن مثل هذه الوكالات تعد بمثابة القاطرة التي تساهم محليا في تطوير القطاع، في تقييد تام بالقوانين المعمول بها.

وما من شك في أن اقتراحاتكم ستكون ذات فائدة هامة بالنسبة للسلطات الحكومية المكلفة بالقطاع. لذا ينبغي لهذه الاقتراحات أن تأخذ بعين الاعتبار مدى ما يتطلبه حجم الاحتياجات المعبر عنها على الصعيد الوطني بالنسبة للسلطات العمومية، بالقياس إلى ضآلة الوسائل المتوفرة للدولة. فعليكم أن تأخذوا هذه الإكراهات في الحسبان خلال بلورة المشاريع المسندة إليكم ومتابعتها وتديرها تدييرا عقلانيا.

وفي هذا الصدد، يتعين على هيئة المهندسين المعماريين التي برهنت عن كفاءتها لسنين عديدة، بذل الجهود اللازمة للتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية في بلادنا، والالتزام بالمعايير الدولية.

وغير خاف أن هيئتكم تواجه إكراهات حاسمة، ما فتئت تتطلب منكم وبصفة متدرجة القيام بعملية تأهيل سريعة لمواجهة آثار العولمة، لاسيما عن طريق التكتل في إطار هياكل مهنية قوية وقابلة للاستمرار. كما ينبغي للحكومة مواكبة ما تقومون به باتخاذ كافة التدابير التحفيزية والمبادرات الكفيلة بتمكينكم من مواجهة هذه الإكراهات، والتوفيق بين الاستجابة للاحتياجات المحلية، وتطلعكم المشروع إلى استيفاء شروط التنافسية على الصعيد الدولي.

وإنه ليتعين على السلطات العمومية في هذا الصدد، القيام بكافة هذه الإصلاحات، بتشاور وثيق مع الفاعلين المعنيين، لاسيما فيما يتعلق بمدونة أخلاقيات المهنة والمرسوم المنظم لعملية تفويت الصفقات العمومية، بهدف ضمان معايير الإنصاف والشفافية والاستحقاق في منح مثل هذه الصفقات.

وكونوا على يقين بأنكم ستحظون على الدوام برعايتنا وسابغ عنايتنا، رعايا لما تقومون به من جهود مثمرة في خدمة بلدكم ومجتمعكم. متمنين لكم كامل التوفيق والنجاح في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الندوة الدولية: «لوي ماسينيون والمغرب: كلمة وفاء»  
الرباط، II محرم 1427هـ الموافق 10 فبراير 2006م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه إلى المشاركين في الندوة الدولية المخصصة للوي ماسينيون ذلك الصديق الكبير للمغرب، المدافع المستميت عن جميع القضايا الإنسانية العادلة.

لقد أبيت إلا أن تركزوا أشغال ندوتكم لهذا المفكر الفذ، من خيرة مفكري القرن العشرين، ميرزين عمق الوشائج التي كانت تشده إلى المملكة المغربية، طوال مشواره الحافل بالعطاء، وسعيه الحثيث للارتقاء بحياته الروحية إلى أسمى الدرجات وتشبته بمواقفه السياسية المشهودة في الدفاع عن استقلال المغرب وتحرره، لاسيما عند الإبعاد الغاشم لجلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، والأسرة الملكية خارج الوطن.

أجل، لقد تميز لوي ماسينيون بالمواقف الشجاعة التي اتخذها في الذود عن الشرعية، بمفرده أو بمعية بعض المناضلين المنخرطين في صفوف «اللجنة الفرنسية المغاربية» وعيا منهم أنهم باتخاذهم تلك المواقف، إنما يخدمون قضية حقوق الإنسان، ويعبرون من خلالها عن معتقداتهم الدينية كمسيحيين، وعما يحدوهم من روح نضالية، دفاعا عن الشعوب المضطهدة.

إن الاحتفال بخمسينية عودة جدنا المنعم جلالة المغفور له الملك محمد الخامس من المنفى واستقلال المغرب، الذي تشاركون فيه ليعد بحق، مناسبة سانحة لاستحضار القيم الروحية الثابتة التي كان يجسدها النضال النبيل الذي خاضه أب الأمة بكل إيمان وكرامة من أجل بلده، وخاصة كذلك، وفي الوقت ذاته لوي ماسينيون، باسم القيم ذاتها.



إن طبيعة الموضوع المطروح للنقاش توفر مجالاً رحباً وفرصاً ثمينة لتحديث وإثارة مسالك البحث والتنقيب، من خلال استحضار التراث الزاخر والمتنوع الذي خلفه لوي ماسينيون بكل إنسانيته، ومن خلال إبراز تصوره للمغرب باعتباره محطة أساسية في التكوين الذي تلقاه، والمسار الروحي العبري المسيحي الذي سلكه للالتقاء بالإسلام والتجاوب معه، فضلاً عن مواقفه السياسية البارزة في خدمة القضايا النبيلة، النابعة من إيمانه بالنضال البعيد عن العنف والمرجح للحوار وكذا نباهة لوي ماسينيون وحصافته، باعتباره نموذجاً يحتذى للسلوك القويم ورباناً ماهراً للعبور والتواصل بين الحضارات في وقت اضطرت فيه المفاهيم وعم الشك أرجاء العالم.

لذا يتعين عليكم إبراز مدى وجاهة فكر هذا الأستاذ الجليل وتبيان شغفه العظيم بالعمل على إصلاح ذات البين.

إن بلدنا، بحكم تاريخه العريق وتجدر مقدساته وتنوع مشاربه الإنسانية، ليمثل محطة بارزة في المسار الذي قطعه لوي ماسينيون في ولعه بالقيم الروحية المثلى.

فمؤلفاته ومبادراته التي تهتم المغرب لاسيما موقفه الواضح الراض لنفي جدنا المنعم والأسرة الملكية تحمل كلها بصمات معتقداته الدينية ورغبته الأكيدة في الانفتاح على الآخر.

وقد عبر عن ذلك في مشروعه الفكري الرامي إلى العودة إلى الجوهر التوحيدى المشترك الذي خبره بفضل تأملاته الوجدانية التي بأت سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام أسمى المنازل واعتبرته العنصر المحوري الذي أكسب مفهوم التعاهد مضمونه التضامنى السخى كما تداوله أحفاد إبراهيم الخليل وغيرهم من بني البشر بالاعتماد على فضائل الحكمة الإنسانية لاسيما فضيلة نبذ العنف التي ظل لوي ماسينيون متمسكاً بها.

إن ما يميز به الإسلام من بعد إبراهيمي وما يترتب على ذلك من مطالبة أهل الكتاب دوماً بترجيح الحوار يعد من المعطيات الأساسية التي يميز بها الإبداع الفكري الزاخر للوي ماسينيون. وهنا تكمن قيمة هذا الفكر وقدرته على الإسهام في بعث الأمل من جديد في كل النفوس علماً أن هذا المجهود يتطلب حتماً «التخلي عن مركزية الذات» وهو تعبير للوي ماسينيون ليس فقط بالنسبة للأفراد ولكن كذلك على صعيد الأمم والدول والحضارات الإنسانية.

لذا فإنه لمن صميم الواجب الأخلاقي أن يتبوأ لوي ماسينيون من جديد تلك المكانة الرفيعة التي تليق به في الوقت الذي شرع فيه المغرب في استحضار محطات تاريخه المعاصر بكل مسؤولية فضلاً عن توفر المسافة الزمنية اللازمة لينكب المؤرخون على كتابة هذا التاريخ.

ولقد أكدنا ذلك في خطابنا بمناسبة تخليد ذكرى 16 نونبر 2005 عندما توجهنا بالتحية إلى «أولئك الذين وقفوا إلى جانب العائلة الملكية في منفاها وخففوا عنها غربتها ومعاناتها أو الذين ساندوا كفاح شعبنا ومشروعية عودة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه مما يجعلنا نعتبرهم مغاربة لما كان لهم من تجاوب صادق مع مشاعر الشعب المغربي ونضاله».

وإنه لمن دواعي سرورنا اليوم أن نعرب من جديد عن نفس مشاعر المودة ونحن نستحضر ذكرى لوي ماسينيون خاصة وأنه يحتل موقعاً متميزاً ضمن أولئك الذين تحدثنا عنهم قبل قليل وضمن الشخصيات المرموقة لاسيما الفرنسية منها مثل فرانسوا مورياك وشارل

أندري جوليان وغيرهما من الذين لم يدخروا جهدا في الدفاع عن المغرب وعن ملكه الشرعي وعن شعبه من خلال فكرهم البناء ومبادراتهم الحازمة.

لذا ندعوكم خلال أشغالكم المندرجة ضمن البرنامج العلمي المتنوع والواعد لهذا اللقاء القيام بقراءة متجددة للمعالم البارزة لهذه الذاكرة المشتركة وإلقاء المزيد من الضوء عليها وإغنائها من خلال إحياء ما تمثله من قيم العطاء والجود ونكران الذات التي يلح القرآن الكريم على ضرورة التحلي بها وواجب التزام كل شخص بالعمل على تحقيق التفاهم الدائم والهادئ مع الآخر.

ولعل كل واحد منا يستخلص العبرة والقدوة من الإهداء الذي وجهه جلالة المغفور له محمد الخامس إلى لوي ماسينيون في مارس 1953 أي قبل نفي جلالته بكثير والذي قال فيه أب المغرب المستقل «صديق جلالتنا فضيلة الأستاذ الذي تشبع أكثر من أي كان بروح الإسلام والثقافة العربية مقدما بذلك البرهان على أنه بوسع الإسلام والمسيحية أن يتحدا لما فيه خير البشرية جمعاء».

إن هذا الحس الاستشراقي الذي ميز كلمات جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، قد مهد السبيل لبروز مفهوم «التلاقي» الذي كان لوي ماسينيون يحث أبناء إبراهيم الخليل عليه السلام وكذا روح التضامن التي كان يتحلى بها تجاه بلدنا ومقدساته الخالدة.

ومما لا شك فيه أن لوي ماسينيون بسعة فكره الثاقب وخصوصية شخصيته الفذة قد وجد في شخصية جلالة المغفور له الملك محمد الخامس رمزا حيا من الرموز التي كان مولعا بها في خضم مساره الروحاني ونموذجا فريدا للعاهل المتشبع بفصائل المذهب المالكي وللبلبل المثالي الملتزم بالنضال السياسي والمقاومة من أجل الانعتاق والحرية بدافع من القيم التي يؤمن بها، وللقائد الملهم لهذا البلد الأمين بتاريخه الروحي التليد.

وإننا نغتنم هذه الفرصة لنحيي مشاركة الباحثين المنتمين إلى مختلف المشارب الفكرية في هذا المنتدى العلمي الذي يكتسي أهمية بالغة والذي تنظمه كل من جمعية أصدقاء لوي ماسينيون والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية والذي يهدف إلى تسليط المزيد من الضوء على التاريخ علما أن الحدث التاريخي المتمثل في النضال الذي خاضه جدنا المنعم قد عاشته أيضا شخصيات أخرى تنتمي إلى شعوب صديقة.

لذا، يتعين مقارنة الموضوع الذي اخترتموه من عدة زوايا وجوانب لاسيما بالنظر إلى غنى ورحابة التراث الفكري الذي خلفه لوي ماسينيون في تجاوب تام مع الإسلام وحضارة المغرب.

وإننا إذ نحيط ندوتكم الدولية بسابغ رعايتنا وعطفنا نتمنى لكم كامل التوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة

العيون، 24 صفر 1427 هـ الموافق 25 مارس 2006 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز، رعايانا الأوفياء سكان أقاليمنا الجنوبية العزيزة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نجدد اللقاء بأبناء هذه الربوع الغالية من وطننا العزيز. هذا اللقاء الذي يزيد من مشاعر ابتهاجنا فيه، أن نتولى اليوم، بمدينة العيون الأصيلة، تعيين المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

وبذلك نضع لبنة نعتبرها أساسية، في ترسيخ ثقافة التشاور، وفسح المجال الواسع أمام مواطنينا، للمساهمة باقتراحاتهم العملية، في كل القضايا المتصلة بوحدتنا الترابية، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية العزيزة علينا.

وانطلاقاً من تجربة المجلس في هيأته الأولى، فقد قررنا أن نضفي على مجلسكم، بتركيبته الجديدة، الدينامية اللازمة، بما خولناه من اختصاصات، وبأنه من مكانة متميزة، ليساهم إلى جانب السلطات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، في الدفاع عن مغربية الصحراء، والتعبير عن التطلعات المشروعة لمواطنينا الأعضاء.

وحرصاً منا على تمكين المجلس من المصدقية والفعالية والتمثيلية، فقد سهرنا على تشكيله من أعيان القبائل والمنتخبين، المشهود لهم بالوطنية الصادقة وحصافة الرأي.

كما عملنا على أن يكون المجلس منفتحاً على فعاليات المجتمع المدني والقوى الحية الواعدة بالعطاء والإنتاج، وخاصة منهم النساء والشباب، الذين هم محل رعايتنا السامية.

وإننا لنتنظر من كل مكونات المجلس، أن تنصهر في عمل جماعي متكامل، من شأنه تحصين المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال تعزيز الوحدة الوطنية والترابية، داعين الحكومة، وكافة السلطات والمؤسسات للتعاون مع هيأتكم، للنهوض بمهامها على الوجه الأمثل.

كما نريد منكم أن تجعلوا منه مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية، وآلية ناجعة في تعبئة المواطنين وتأطيرهم، وكذا قوة اقتراحية منبعثة من عبقرية أبناء الصحراء الأشاوس.

كما نحثكم على اقتراح كل المبادرات، الكفيلة بعودة واندماج مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف، في وطنهم الغفور الرحيم، الذي يضمن لهم الكرامة والحرية الضروريتين للمساهمة في مواصلة بناء المغرب، القوي بوحدته وديمقراطيته.

وفي نفس السياق، ندعوكم أن تكونوا، بالنظر إلى ما تتحلون به من خصال الغيرة الوطنية والوفاء لثوابت المملكة ومقدساتها، خير معبر عن مواقف إخوانكم لدى المحافل والهيئات الدولية، للتعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية، وكذا إبراز ما حققته بلادنا من إنجازات وإصلاحات، على درب التنمية البشرية المستدامة والتطور الديمقراطي.

شعبي العزيز،

تعرف قضيتنا الأولى تطورات ومستجدات، على الصعيد الدولي، منذ أن تأكدت للأمم المتحدة استحالة تطبيق مخطط التسوية الأممي، وبدلا من ذلك، برزت ضرورة حل سياسي متفاوض بشأنه، ومقبول من جميع الأطراف.

وتجاوبا مع هذا التوجه، الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ما فتئت بلادنا تبدي استعدادها لإيجاد حل سياسي، يضمن لسكان المنطقة تدبير شؤونهم الجهوية، وذلكم في إطار السيادة الوطنية والترابية، غير القابلة للتصرف، كتسوية عادلة للنزاع المفتعل في المنطقة، وكمساهمة في بناء مغرب عربي يعمه التعاون والازدهار، وفضاء جهوي يسوده السلم والاستقرار.

كما أن هذا التوجه يندرج في إطار جهودنا الحثيثة، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، لإقرار حكامه جيدة، تقوم على توسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وانبثاق نخب جديدة، قادرة على تحمل المسؤولية، وتوفير الوسائل القانونية، والإمكانات المادية الضرورية، لتحقيق هذه الغايات، خدمة لمصالح المواطن، وحفظا لكرامته، وضمانا للصالح العام.

وسيرا على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقا للممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها دون رجعة، أعلننا في خطابنا بمناسبة الذكرى الثلاثين، لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، عن قرارنا بإجراء استشارات واسعة للأحزاب السياسية، وكذا لأبناء المنطقة المعنيين، وذلكم بخصوص الاقتراح الذي تعتمزم بلادنا تقديمه، في موضوع نظام الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، كحل نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وإذا كانت استشارة الأحزاب السياسية قد قطعت أشواط هامة، فإننا ندعو رعايانا الأوفياء، أبناء الأقاليم الجنوبية، للانكباب على التفكير الجاد والعميق، بخصوص تصوراتهم لمشروع نظام حكم ذاتي، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وإننا لواثقون أن هذه الاستشارة الديمقراطية المزدوجة، على الصعيدين الوطني والمحلي، حول موضوع حيوي بالنسبة للشعب المغربي، في جو من الإجماع والتعبئة، لمن شأنها أن تفضي، في أنسب الأجل، إلى بلورة منظور وطني متجانس وواقعي، لحكم ذاتي يضمن لجميع سكان الصحراء، إمكانية تدبير شؤونهم الجهوية، في ظل الديمقراطية وسيادة القانون.

وإننا لنؤكد لكم أنكم ستجدون في خديم المغرب الأول، بصفتنا الضامن لوحدة الأمة وسيادتها، الأذن الصاغية لآرائكم ومقترحاتكم، والساھر على توفير كل الشروط والوسائل الكفيلة بجعلكم تهضون بمهامكم، على الوجه الأكمل. والله تعالى نسال أن يوفقكم، ويسدد خطاكم في خدمة المصالح العليا لوطننا العزيز.

وفي الختام، نوجه تحية تقدير وتنويه لقواتنا المسلحة، من جيش ودرك ملكي، وكذا للأمن الوطني والقوات المساعدة، وإلى كافة السلطات المحلية، لشجاعته ورباطة جأشها، وتجندها الدائم، تحت القيادة العليا لجلالتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره مؤكداً أننا لن نفرط في شبر من صحرائنا العزيزة، بل ولا في حبة من رمالها، وفي ذلكم خير وفاء لميثاق البيعة المتبادلة، بين العرش والشعب، وللقسم الخالد للمسيرة الخضراء المظفرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة العربية الثامنة عشرة  
الخرطوم، 27 صفر 1427هـ الموافق 28 مارس 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي أن أتوجه في البداية، إلى أختينا الموقر، فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، بصادق عبارات الامتنان والتقدير على احتضان بلده الشقيق لهذه القمة العربية الاعتيادية السنوية، متمنياً للشعب السوداني العريق المزيد من النماء والازدهار، في ظل الوحدة والوفاق، والمصالحة الوطنية.

كما أعرب في نفس السياق، لأختينا المبجل، فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عن تنويرنا بالجهود المشكورة، التي بذلها خلال فترة رئاسته لمجلس الجامعة العربية، وبحرصه الدؤوب، على تنفيذ القرارات الهامة، الصادرة عن القمة العربية الأخيرة.

وإذا كنا نثمن ما أصبحت تلتزم به، ولله الحمد، آلية القمة من انتظام في عقد دوراتها، وتوجه إلى المعالجة الجوهرية لقضايا الأمن والاستقرار والتنمية بمنظقتنا العربية، فإن الأهم يظل هو تفعيل ما نتخذه من قرارات، بل والالتزام أمام أنفسنا وشعوبنا، بأن نجعل من كل دورة للقمة، نقلة نوعية في مسار التضامن العربي، والدفع قدماً نحو تعزيز العلاقات العربية-العربية، بما يضمن انبثاق إرادة مشتركة للتعاون، وفق رؤية واقعية، متشعبة بروح العمل الجماعي.

فعلينا أن نجعل من هذه اللقاءات الدورية مناسبات للتباحث حول السبل الكفيلة بتجسيد تطلعات شعوبنا إلى الوحدة والالتحام، والتنسيق الفعلي في جهودنا التنموية، وكذا لتدارس ما يعترض أمتنا من مخاطر وأزمات، وما تعرفه المنطقة العربية، مع كامل الأسف، من أحداث مؤلمة وتطورات، وما تواجهه من إكراهات.

ولعل الرسوم المسيئة لأشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، قد أظهرت الحاجة الملحة لتضافر جهود الجميع، حكومات ومنظمات دولية، وهيئات دينية ومفكرين وإعلاميين، وفعاليات المجتمع المدني، من أجل التصدي لهذا الحادث المؤسف، بالأسلوب الحضاري والحازم، انطلاقاً من مبادئ ديننا الحنيف، ومن نبل ثوابته وتعاليمه الداعية للوئام والجنوح للسلم والتسامح والتعايش بين الأديان والحضارات.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو إلى وضع ميثاق دولي يحدد قواعد الملاءمة بين حرية التعبير والرأي، وبين احترام المقدسات الدينية والمعتقدات الروحية لكل شعوب العالم. وبذلك نؤسس لحوار الحضارات وتفاعلها، لقطع الطريق أمام نزوعات الحقد والكراهية والتطرف، التي يروج لها بعض المتطرفين المنادين بصراع وتصادم الحضارات.

فخامة الرئيس، أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والمعالي،

إن السبيل إلى مواجهة التهديدات المحدقة بأمتنا، ورفع التحديات التي تواجهها، يكمن في ضرورة توفير مناخ يطبعه الحوار والوضوح والتصافي لتنقية الأجواء البنينة، وتجاوز العوائق الظرفية والموضوعية، من أجل التوصل إلى حلول للخلافات المزمنة، وذلك بشكل يحفظ حقوق الجميع، في الوحدة الترابية، والسيادة الوطنية، وحسن الجوار.

وفي هذا السياق، نؤكد لكم أن المملكة المغربية لن تدخر جهداً للدفع بالعمل الاندماجي العربي إلى أقصى الحدود، واستشراف مختلف السبل، ووضع الآليات الكفيلة باستثمار كل الفرص والمشاريع، من أجل إقامة شراكة حقيقية تركز على جوانب التنمية البشرية، وتحسين الواقع المعيش للمواطنة العربية وللمواطن العربي على حد سواء.

وتتطلب هذه الشراكة، التي تقتضي أولاً تقويم الاختلالات التي تعانها المبادلات الاقتصادية والتجارية بين بلداننا، تدارك التخلف الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية العربية، وكسب الرهانات التي تفرضها العولمة والتبادل الحر، لإقامة كتل جهوي وازن في محيطنا الأورو-متوسطي، بحكم ما ينتظرنا من استحقاقات حاسمة، وكذا في عمقنا الإفريقي، الذي نعتز بالانتماء إليه.

فالأساليب المتبعة بين دولنا العربية، وشقيقتها الإفريقية جنوب الصحراء، أبانت عن نوع من المحدودية والقصور، ليس فقط بفعل ظروف سياسية معينة، بل لعدم تكييف نمط التعاون مع الخصوصيات والأوضاع الإفريقية.

وقد حرص المغرب على إعطاء مضمون ملموس للتعاون جنوب-جنوب، وخاصة على المستوى الإفريقي، على أساس مقارنة تضامنية، تركز بصفة جوهرية على تكوين الإنسان والتجاوب الحقيقي مع المشاكل ذات الأولوية في مجالات محاربة الفقر وتأمين الرعاية الطبية ودعم الساكنة المهمشة في نطاق تعزيز التنمية البشرية الشاملة.

فخامة الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تظل قضية الشعب الفلسطيني الشقيق في صلب انشغالاتنا، في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يتمادى في رفض إنهاء هذا الصراع المرير، على أساس مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، التي أقرت بقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل، مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

وإذ نعرب عن تقديرنا للنزاهة والشفافية التي طبعت الانتخابات التشريعية الفلسطينية تعبيراً عن اقتناع كل مكونات الشعب الفلسطيني بالخيار الديمقراطي، فإننا نعتبر الاستمرار في تقديم الدعم الدولي لمؤسساته التمثيلية، مساندة لذلك الخيار، وحثاً لهذه المؤسسات على ألا تدخر جهداً في الدفع قدماً بعملية السلام، بما يضمن الحقوق الفلسطينية المشروعة، التي يجب أن تظل فوق كل الاعتبارات. وإن المغرب، الذي لم يفتأ يدعم كل الجهود لخلق أجواء السلام والثقة في هذه المنطقة الحساسة، ليجدد مساندة المعهودة للقيادة الفلسطينية في شخص قائدها المتبصر، أخيننا الأعز محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، لمواصلة نضالها الوطني من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم، يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

كما ندعو الأطراف المؤثرة، وخاصة «الرباعي الدولي» أن تتحمل مسؤولياتها، لإخراج عملية السلام من المأزق الخطير الذي آلت إليه، بسبب التعنت الإسرائيلي، وتماديه في فرض الأمر الواقع، في خرق سافر للشرعية الدولية والأوقاف المبرمة بين الأطراف المعنية مؤكداً رفضنا للحلول الأحادية الجانب، وخاصة ما يتعلق بقضايا الحل النهائي، وعلى رأسها موضوع الحدود وقضية القدس الشريف. وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا نعرب عن انشغالنا البالغ إزاء الحفريات والتغييرات البنيوية، والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بالقدس الشريف، في تعارض صارخ مع القرارات الأممية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مما يشكل انتهاكا خطيرا للخصوصية التاريخية لهذه المدينة المقدسة، التي يجب أن تبقى فضاءاً للتسامح والتعايش.

وإذ نعرب عن مشاعر تعاطفنا مع الشعب العراقي الشقيق، الذي يعيش ظروفاً مأساوية، فإننا نشدد على ضرورة استرجاع كامل سيادته، والحفاظ على وحدة كيانه، واستكمال إقامة مؤسسات وطنية، تعيد الأمل إلى قلوب أبنائه، وتضمن لهم السلم والاستقرار والعيش الآمن. وإننا لنناشد كل القوى والأطراف السياسية والدينية، أن تلتزم بضبط النفس والتحلي بالحكمة، من أجل تجاوز هذه المحنة ووقف دوامة العنف والدمار والإرهاب. كما نؤكد دعمنا لمسيرة السلام والوحدة والوفاق بالسودان الشقيق، بقيادة أخيننا العزيز، فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، مثنين عالياً للجهود المبذولة من أجل الحفاظ على سيادته ووحدته الترابية.

وإن المملكة المغربية، التي عملت دائماً، بكل إخلاص ووفاء، على الالتحام العضوي بقضايانا العربية، لتؤكد استعدادها الدائم للإسهام، بثقة وأمل، في بناء نظام جماعي متطور وحيوي وفاعل. نظام قادر على تعبئة مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، لتنفيذ عمليات الإصلاح، في احترام كامل لخصوصيات شعوبنا، وللوحدة الوطنية والترابية لكل دولة من دولنا. وذلك هو السبيل القويم لإعادة الاعتبار لمجموعتنا العربية وتأهيلها، وضمان إسهامها الفعال في إغناء الحضارة الإنسانية، بعصرية أبنائها وقيمها الخالدة. والله تعالى نسأل أن يهدينا سواء السبيل، ويلهمنا الحكمة والرشاد، ويكفل أعمال هذه القمة، التي تعلق عليها شعوبنا الكثير من الآمال، بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المناظرة الدولية للسياحة  
طنجة، 30 صفر 1427هـ الموافق 31 مارس 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه مجددا، إلى الفاعلين العموميين والخواص، الذين ما فتئوا يبذلون الجهود الحثيثة، من أجل تطوير السياحة الوطنية، التي تحظى بعنايتنا السامية، اعتبارا منا للدور الهام الذي ينهض به هذا القطاع، في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدنا.

وتعد هذه المناظرة مناسبة سانحة للفاعلين في هذا القطاع، للوقوف على حصيلة ما تم إنجازه من تقدم في إطار تنفيذ الاستراتيجية السياحية الوطنية، وللانكباب الجماعي على تشخيص ورصد التحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها، بكل الفعالية الممكنة، معتمدين في ذلك مبادئ التقييم الموضوعي، ومستلهمين فضائل المشاركة الإيجابية.

لقد اعتبرنا «رؤية 2010» للسياحة الوطنية، التي أعلننا عنها في خطابنا ليناير 2001، بمثابة رافعة للتنمية في المغرب. وحينها كانت أهداف هذه الرؤية تبدو صعبة المنال. وها نحن اليوم، قد بلغنا منتصف الطريق في اتجاه الأفق المحدد، بعدما قطعنا أشواط هامة، حيث أصبحت هذه الرؤية تتحول إلى واقع ملموس، يعكس عزمكم على الإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة، وجعل هذا القطاع ذا مردودية عالية بالنسبة للمغرب، بما يحقق التنمية الشاملة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والمحلية.

وبرغم إكراهات الظرفية العالمية، التي لم تكن مواتية على الدوام، والتي لا تزال تتسم بركود اقتصاد الدول الأكثر تصديرا للسياح، فإن إنجازات القطاع تبعث على الارتياح، حيث إن بلادنا عرفت، منذ انطلاق العمل برؤية 2010، نموا متزايدا لأعداد السياح، الذين يفدون إليها سنويا، وكذا أعداد ليالي المبيت السياحية.

ومع أن الطاقة الإيوائية الإجمالية للمنشآت الفندقية، قد عرفت نموا مطردا، وإن بوتيرة منخفضة، مقارنة بالسنوات الماضية، فإن التقدم الحاصل في الأوراش الخاصة بالمناطق السياحية الجديدة، في المدن والمحطات الشاطئية، المزمع إحداثها مستقبلا، سيشكل لا محالة، طفرة نوعية للرفع من هذه الطاقة الإيوائية.

وإذا كان عدد السياح وحجم الطاقة الاستيعابية، يعدان عنصرين أساسيين في استراتيجيتنا، فإن الرفع من جودة المنتج السياحي ينبغي أن يبقى أحد الأهداف الرئيسية، التي نصبو إليها، في انسجام تام مع هويتنا، وفي مراعاة للقيم الأخلاقية والحضارية لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

تميزت الشراكات المبرمة، في إطار تهيئة وتطوير محطات سياحية كبرى، بالتعامل مع مقاولات دولية، لها الريادة في مجال تدخلها. كما أن إصلاح قطاع النقل الجوي، الذي تم استكماله خلال السنة الماضية، وكذا تحرير الأجواء في بلادنا، الذي تعزز بتوقيع أول عقد - الأجواء المفتوحة-، قد كان لهما الفضل في إقدام شركات طيران جديدة، مشهود لها بذىوع الصيت والريادة، على العمل داخل السوق المغربية.

كل هذا يبرز مجددا، رسوخ الوعي لدى الفاعلين الدوليين، بالمميزات الجغرافية والسوسيو ثقافية، التي يزخر بها المغرب، وبالإمكانات التي يتيحها لإنجاز المشاريع والاستثمار. كما يدل ذلك على ثقتهم في بلادنا وبمشاريعها، وتقديرهم لتقاليدنا العريقة، المتميزة بكرم الضيافة، وروح التسامح والانفتاح.

بيد أن تنوع المنتج السياحي قد أضحى ضرورة ملحة. وتشكل الجهات، في هذا الصدد، أحد العناصر الأساسية لتحقيق هذا الهدف. لذا، وفي إطار نفس المنظور، الذي تندرج ضمنه اللامركزية، والذي يعزز صلاحيات الجهات، ويوسع دائرة اختصاصاتها، ينبغي الشروع في عملية حقيقية، للتأهيل السياحي للمدن، واعتماد سياسة لإعادة تحديد وضع الوجهات السياحية التقليدية.

وفي هذا الإطار، تم توقيع عقود برامج خاصة بالتنمية الجهوية السياحية، بين بعض الجهات والدولة. وسيجري في أقرب الآماد، توقيع عقود برامج مماثلة. ولتحقيق هذه الغاية، نهيب بالفاعلين المعنيين، للإسراع في توسيع دائرة المناطق، التي تشملها هذه البرامج، لتحقيق تغطية وطنية متناسقة تشمل جميع الجهات، وذلك داخل الأجال المناسبة.

كما أن الدولة لن تتوانى، من جهتها، في الوفاء بالتزاماتها، بتوفير الإمكانيات الضرورية، في إطار العقد البرنامج لرؤية 2010، وذلك بفضل المساهمة الهامة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والزيادة المبرمجة في ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي ستدعم الجهود المبذولة، للتعريف بالصورة الجذابة للمغرب في الخارج، عن طريق اعتماد وسائل حديثة، وانتهاج استراتيجية جديدة ومتناسقة.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من هذه الإنجازات التي تبعث عموما على الارتياح، هناك العديد من التحديات، التي لا تزال قائمة، سواء تعلق الأمر بتوفير العدد المطلوب من الأسرة، في الأفق المحدد، وذلك عن طريق إحداث بين 15 و20 ألف سرير جديد سنويا. أو بالرفع من عدد مالكي الوحدات الفندقية؛ أو بتحقيق التوازن بين الوجهات السياحية الوطنية، لاسيما عن طريق التعريف، داخل شبكات التسويق العالمية، بالوجهات المغمورة، التي يظل استغلال مؤهلاتها السياحية دون المستوى المطلوب، وذلك بنفس القدر، الذي تحظى به الجهات المشهورة.

وفي هذا الصدد، يتعين على شركاء القطاع، العموميين والخواص، تعزيز الترويج لمنتجات سياحية وطنية، ذات جودة عالية، وكذا تسويقها. كما ينبغي لهم العمل على تطوير السياحة الداخلية، بما يستجيب لاحتياجات الأسر المغربية، لاسيما الأسر ذات القدرة الشرائية المتوسطة.

إن توفير كل الظروف المواتية لتجسيد «رؤية 2010»، يظل رهينا بمدى قدرتنا على تأمين موارد بشرية، ذات مؤهلات عالية، في مختلف المهن والخدمات، المرتبطة بالسياحة. لذا، ينبغي تعزيز كل الإنجازات، التي تحققت حتى الآن، بهدف تأهيل الموارد البشرية، العاملة في هذا القطاع، وذلك في إطار تلاحم وثيق بين القطاعين الخاص والعام.

وإننا ندعو كافة المتدخلين في القطاع، إلى الاستمرار في التحلي بنفس روح التعبئة والالتزام، التي أبانوا عنها حتى الآن. ذلكم هو المغزى العميق للإرادة التي تحدونا، لرفع تحديات «رؤية 2010»، ولجعل التنمية السياحية رافعة قوية لخلق الثروات، وتوفير فرص الشغل، ولتنمية بلادنا، وتحقيق انفتاحها على العالم وتفاعلها معه.

ولنا اليقين، في أن الأفكار والمقترحات الوجيهة، التي ستنبت عن أشغالكم، ستسهم في بلوغ هذه المرامي والأهداف.

سدد الله خطاكم، وحقق لمناظرتكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية  
الرباط، 19 ربيع الأول 1427هـ الموافق 18 أبريل 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا، أن نفتتح أشغال الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية التي نخصها بكامل الرعاية والتقدير، إيماناً منا بدورها الرائد في تقوية دعائم الاقتصاد العربي، وتحقيق التنمية المندمجة والمتكاملة بين البلدان العربية.

ويسعدنا بهذه المناسبة، أن نرحب بضيوفنا الكرام، أعضاء الوفود المشاركة في أشغال هذه الاجتماعات، التي تحتضنها المملكة المغربية، أرض تلاقى الأشقاء العرب على مختلف الأصعدة، وذلك في إطار الحرص الدؤوب على الدفع بالعمل العربي المشترك، لما فيه خير الشعوب العربية ورفعتها وتقدمها.

وإن لقاءكم اليوم، لا يشكل فحسب فرصة سانحة لاستعراض النتائج المالية لمؤسساتكم، ونشاطها في مجال تمويل المشاريع الإنمائية، خلال السنة الماضية، بل يعد أيضاً محطة هامة لتقييم ما حققتموه من منجزات في مسيرتكم الطويلة، على درب التكامل والتنمية الاقتصادية العربية المشتركة، وتوطيد المكتسبات، وتسليط الضوء على ما يتعين إنجازه مستقبلاً، في ظل محيط دولي يعرف تحولات متسارعة، وتطبعه العولمة والمنافسة المحتدمة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتابع الاقتصاد العالمي مسيرته الحثيثة، نحو توطيد دعائم عولمة شرسة، تتجاوز الإطار التقليدي لتبادل البضائع والخدمات، لتشمل مسلسل الإنتاج، حيث أضحت الشركات العالمية تبرمج إنتاجها ومبادلاتها في مناطق متعددة من العالم، للاستفادة من كل الامتيازات المتاحة لها.

ولذلك، فلا غرابة أن تحتدم المنافسة بين دول العالم لجلب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وللحفاظ على مكانة الاستثمار الوطني، وتوسيع تدخلاته على المستويين القطاعي والجغرافي.

والعالم العربي الذي تحدوه آمال عريضة للارتقاء إلى مستوى تطلعات شعوبه، وتحقيق اندماجه الاقتصادي، لا يمكنه أن يظل بمعزل عن هذا المد. بل إن الإمكانيات المادية والبشرية التي يزخر بها، تفرض عليه أن يكون في طليعة الفاعلين في العولمة، والمستفيدين من ديناميتها وهو ما لن يتأتى إلا بتضافر الجهود بين كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، من خلال منظور مشترك وتنسيق تام.

إن توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم يعد من بين أهم التحديات التي تفرضها علينا التنافسية اليوم، حيث لا يمكن للاستثمار أن ينمو ويزدهر إلا ضمن فضاء رحب يوفر شروط جودة المنتج، ويضمن تحقيق الربح. وهو ما يتطلب، بصفة خاصة، الرفع من مستوى بنياتنا التحتية، والاهتمام بالعنصر البشري، باعتباره الدعامة الأساسية للتنمية، وللنهوض بالقضايا الاجتماعية والتشغيل.

وفي هذا الصدد، يعد توفير البنيات التحتية والاهتمام بالولوج الواسع للخدمات الأساسية، ولاسيما التربية والتعليم والتكوين والصحة، ومحاربة الفقر ومختلف أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي، مدخلا أساسيا لتحسين تنافسية اقتصادياتنا، وضمان مشاركة الجميع في معركة التنمية البشرية وخلق الثروات.

لقد أثبتت التجارب الدولية الناجحة أن العناية بالجانب الاجتماعي، وتحسين أنظمة الحكامة، لم يعد مجرد عنصر مكمل للسياسات التنموية، بل أصبح شرطا أساسيا لها. وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من العناية والاهتمام، بالنظر للتأخر الحاصل في معدل المؤشرات العربية في هذا المضمار. لذلك ينبغي أن يحظى هذان الجانبان باهتمام خاص، من قبل الهيئات المالية العربية في السنوات القادمة، للرفع من المستوى المعيشي للمواطن العربي، وتحسين ظروف حياته، وضمان مشاركته الفاعلة في مسلسل التنمية.

ومن ناحية أخرى، فإنكم تعلمون، حضرات السيدات والسادة، ما للتبادل التجاري البيني من أهمية في توفير قاعدة استهلاكية عريضة لقطاعاتنا الإنتاجية، حتى تتمكن من تحسين مردوديتها، وتتأهل لخوض غمار التنافسية، في الأسواق العالمية. ويندرج في هذا الإطار، إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ينخرط فيها المغرب، بكل عزم ومثابرة.

ومن أجل تعزيز هذه المشاريع، فقد أضحي من الضروري وضع كل الوسائل التقنية والمالية اللازمة رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين، ولاسيما من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل التجارة العربية، وتشجيع تدفق الاستثمارات العربية البينية. وتلكم من بين المهام التي تضطلعون بها، والتي تتطلب المزيد من التعاون، فضلا عن توفير الوسائل التمويلية المناسبة.

وفي نفس السياق، فإن الحكومات العربية تسعى من جانبها إلى الرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ذلك أن تلكم الإصلاحات تعد شرطا أساسيا لإنجاح المبادرات الاقتصادية، ومدخلا لتحقيق التنمية بمفهومها المندمج. وهو مجال خصب لعمل مؤسساتكم، سواء تعلق الأمر بدعم المشاريع التنموية، أو بالجهود الإصلاحية بالبلدان العربية، من منطلق ما هو ملقى على عاتقكم من مسؤولية اجتماعية ومواطنة.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أمام هذه التحديات الجسيمة، لا بد أن نسجل بكل اعتزاز، الجهود الجبارة التي تبذلها مؤسساتكم، للاستجابة لحاجيات البلدان العربية، وتوطيد دعائم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعبئة الموارد المالية الكافية، وتقديم المساعدات التقنية، لإنجاز المشاريع الإنمائية والاستثمارية، في الدول الأعضاء، وترسيخ مقومات الاستقرار الاقتصادي.

وإننا في المملكة المغربية، لننظر بعين الرضى والامتنان، إلى إسهامكم الفعال في دعم جهودنا التنموية، على تنوعها واختلاف مجالاتها؛ ذلك أن لتدخلاتكم في ميادين الفلاحة والري، وبناء السدود وتشبيد الطرق، والسياحة وتوفير الماء الشروب والكهرباء، وغيرها من المشاريع الإنمائية الكبرى، التي نعمل على إنجازها، أبلغ الأثر في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وفي الختام، نود التأكيد على أننا سوف نواصل، إلى جانب إخواننا قادة الدول العربية الشقيقة، تقديم كامل الدعم والمساندة لمختلف هيئات ومؤسسات العمل العربي المشترك، حتى تتمكن من النهوض بمهامها على الوجه الأمثل. وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ، بأن الانخراط في مسلسل التكامل العربي، يعد خيارا استراتيجيا، تمليه حتمية المصير المشترك، وإيماننا منا بنجاحة العمل الجماعي، الكفيل وحده بالارتقاء بأممتنا إلى المكانة المرموقة التي تستحقها.

وفقكم الله، وكلل جهودكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة العادية لاجتماع العمل لبرامج الأولمبياد الخاص الدولي  
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
الدار البيضاء، 22 ربيع الأول 1427هـ الموافق 21 أبريل 2006م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة انعقاد المجلس الاستشاري للأولمبياد الخاص الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن نتوجه بعبارة الترحيب إلى كافة المشاركين فيه من ممثلي الدول الشقيقة، راجين لهم طيب المقام خلال هذه الدورة، بوطنهم الثاني المغرب، متطلعين معهم إلى تحقيق خطوة جديدة، نحو بلوغ الأهداف الإنسانية النبيلة لهذه المؤسسة المرموقة.

ونود في البداية، أن نشيد بالجهود الموقفة والحثيثة التي تبذلها عمتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أمينة. فإليها يرجع الفضل في تأسيس الأولمبياد الخاص المغربي. وما فتئت سموها تعمل على توسيع نشاطه، حتى أصبح من أقوى الهيئات المعروفة بالمنطقة، سواء بالنظر إلى عدد المشاركين فيه، من مؤسسات وجمعيات معنية بالأشخاص المعاقين، أو بالنظر إلى الدورات الرياضية التي نظمها حتى الآن.

وإن إضفاءنا لرعايتنا السامية على انعقاد مجلسكم الموقر، لتعبير عن الاهتمام الكبير الذي نوليه لكل الأعمال الخيرة، الهادفة إلى تحرير الطاقات الإنسانية، التي تعاني الإعاقة، مهما كانت مظاهرها، والتي تسائل الضمائر الإنسانية بلغتها المؤثرة.

ومن منطلق حرصنا على تفعيل سياسة التضامن، والقضاء على التهميش والإقصاء والإعاقة كان إشرافنا المباشر على جعل مؤسسة محمد الخامس للتضامن، قاطرة للعمل الاجتماعي التطوعي، باعتبارها مختلف أشكال الشراكة والتعاون مع كل مكونات المجتمع، ولاسيما منها الفعاليات الجمعوية التي نشيد بإسهامها في هذا المجال.

وإننا لعازمون على مواصلة تحقيق المزيد من المنجزات في مجالات التربية والتكوين والتأهيل والإدماج، تجاوباً مع ما يتحلى به شعبنا الأبوي، من تشبع بقيم ديننا الحنيف في الحث على التضامن والتعاون على البر والتقوى، وحرصاً منا على تحقيق المواطنة الكريمة، وترسيخ حقوق الإنسان، ثقافة وممارسة.

كما عملنا على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها مشروعاً استراتيجياً، يجسد إرادتنا الراسخة في تأهيل الموارد البشرية، وجعل الإنسان في صلب التنمية، وذلك من خلال تعبئة الجهود وتضامنها لمحاربة كل مظاهر الإقصاء والتهميش، ولاسيما لذوي الخصاصة والإعاقة، وترسيخ مظاهر التكافل الاجتماعي إيماناً منا بأن الإعاقة ليست قدراً محتوماً بقدر ما هي نوع من القصور يمكن التغلب عليه. غايتنا المثلى تحقيق الكرامة للجميع، وإعطاء ذوي الإعاقة الذهنية أو البدنية الفرصة ليصبحوا مواطنين مندمجين في حركية المجتمع، في شتى مظاهرها إنتاجاً وإبداعاً، وتجسيداً للذات، لا سيما والتكنولوجيا المتطورة تتيح لنا الكثير من الإمكانيات، لجعل انخراط المعاقين في مجتمعهم أمراً متاحاً.

وليس هناك دلالة أقوى في ردم الهوة بين الأسوياء وبين المعاقين في مجال المساواة وتكافؤ الفرص، من جعل هؤلاء المعاقين يمارسون الرياضات المختلفة، التي هي مظهر أساسي للاندماج الاجتماعي، ورد الاعتبار للإنسان المحروم من بعض قواه.

لذلكم، نعتبر عمل الأولمبياد المغربي الخاص مساهمة فعالة ومشكورة، في هذا المسار النبيل. وهو ما مكن المغرب من تنظيم تظاهرات رياضية، خاصة بالمعاقين كل سنة، علاوة على مشاركتهم في مختلف الألعاب الدولية والقارية، بصورة لافتة للنظر، مع ما تقتضيه هذه المشاركة المنتظمة، من مجهودات تنصب في إحاطة كل الرياضيين الممارسين، بالعناية الصحية الخاصة، وبتأطيرهم بالفعاليات الملائمة والمؤهلة.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة، أن ننوه بالأهداف المثلى التي ما فتى الأولمبياد الدولي الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يكرس جهوده الحثيثة لبلوغها، واثقين في أنكم ستحققون ما تتوخونه، من بعث دينامية جديدة لبلوغ الغايات المرجوة، سائلين الله تعالى أن يسدد خطاكم، ويكفل عملكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها  
الرباط، 16 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 14 ماي 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

ها أنتم اليوم، والأمة المغربية جمعاء، تخلدون بافتخار وإكبار، الذكرى الخمسين لتأسيس القوات المسلحة الملكية.

هذه الذكرى التي ترسخ الإنجاز العظيم والعمل الرائد لجدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، محرر البلاد، الذي وضع الأسس المتينة التي يقوم عليها جيشنا الوطني، ورسم المناهج القويمية، التي يجب أن يسير عليها، جاعلاً منكم جيشاً من الشعب وإلى الشعب، يصون سيادة الوطن، ويحمي وحدته الترابية، ويكون على أهبة الاستعداد، للدفاع عن المقدسات وحرمتها، بكل بسالة وثبات.

وهذا ما عبر عنه، وبجلاء، جدنا المنعم، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وهو يذف بشرى الاستقلال لأمته، معتبراً القوات المسلحة الملكية أول مؤسسة وطنية، ورمزا من رموز السيادة، حيث جاء في قوله المولوي السامي : «في يوم هذا العيد المبارك، الذي هو أول عيد تلوح بشائره على المغرب المستقل، يسرنا أن نثلج صدرك بنبي تأسيس جيش وطني، تشرف عليه قيادة مغربية صرفة، تعمل تحت أمرنا، وترسم له خطته وأهدافه (...). مظهر من مظاهر السيادة، ورمز من رموز العزة (...). هذا هو جيش وطنك الحر، وقطب دائرة استقلاله الثابت، وشارة عزه، وحارس ترابه ووحدته، فسيكون في خدمتك، ساهراً على راحتك وسلامتك، دائماً على أهبة لدرء الأخطار عنك (...).».

ومن نفس المنظور، نستحضر باعتزاز ما عرفتموه، كقوات مسلحة ملكية، بجميع مكوناتكم، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، من تطور على مستوى التأطير والتجهيز، والتدريب والتكوين، خلال عهد والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي جعل من النهوض بمؤسستكم العتيدة في صدارة انشغالاته، حريصاً على أن تجمع بين الخدمة العسكرية والإدارية، مع المشاركة في أعمال البناء والتشييد، والانخراط، من خلال التجريبات الموجهة إلى شتى الدول الشقيقة والصديقة، في عمليات حفظ السلام وإيقاف نزيف الحرب، وإرساء قواعد الحق والقانون، في إطار الشرعية الدولية، وتغليب نهج الحوار على أساليب المواجهة.

وإن تخليد هذه الذكرى الخالدة، ليعد بالنسبة لجلالتنا، بصفتنا قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، مناسبة سانحة لنقف وقفة تأملية، تضع مؤسستكم في سياقها التاريخي، وإرثها الحضاري العريق، الذي يعود إلى أربعة عشر قرناً، والذي انطلقت منه وتشبعتم بقيمه. وهي فرصة أيضاً للتذكير بأبعادها الوطنية، المرتبطة بذكرى الاستقلال، التي تضعها ضمن منظومتها الاجتماعية، في صلب التأمل والتفكير. ومن هذا المنطلق، أبيناً إلا أن نصدر أوامراً السامية لتخليد هذه الذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية، تعبيراً لكم عن سابغ عطفنا ورضانا، وتقديراً لما تحمله من معان وتجليات مختلفة، تلتقي في أبعادها عند «الجيش في خدمة الوطن». وهو الشعار الذي اختارته جلالتنا لهذه الذكرى، حينما وضعنا برنامجاً محكماً ومتكاملاً للاحتفاء بها، وجعلناه تحت رعايتنا الملكية السامية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نسجل بعميق الارتياح، أن الاحتفاء بالذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية، جاء مستجيباً للأهداف التي رسمناها. وذلك لأن الاحتفالية طبقاً لتعليماتنا السامية، كانت متكاملة الجوانب، حيث أبرزت الأبعاد التاريخية والحضارية للقوات المسلحة الملكية. كما ساهمت في التعريف بالأعمال الاجتماعية والإنسانية النبيلة التي تقومون بها، على المستوى الوطني والدولي. وذلك من خلال ملتقيات علمية، وأيام دراسية أكاديمية، فتحت أمامكم آفاقاً أخرى للبحث العلمي، وأكدت الانفتاح على الفضاء الجامعي. وقد حرصنا على أن نشرك في هذا الاحتفال فعاليات المجتمع المدني، من خلال تنظيم الأبواب المفتوحة في مختلف أرجاء المملكة، حيث لقيت إقبالاً كبيراً من لدن المواطنين، مما أثلج صدرنا، وحظي برضانا.

وبنفس العناية، وانخراطاً في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولإعطاء مضمون ملموس للتعاون جنوب-جنوب، كان إشرافنا وتتبعنا عن قرب، وبسابع الرضى، للبعثات الطبية العسكرية، التي جابت أرجاء الوطن وأقطارا شقيقة وصديقة، لتقديم خدمات إنسانية نافعة للعديد من الفئات المحتاجة.

وإنه لمن دواعي اعتزازنا ما حظي به الجانب الثقافي من مكانة بارزة، وإشعاع كبير، ضمن هذه الذكرى، بتنظيم معارض حول التاريخ العسكري المشترك، في أهم حواضر المغرب، بمشاركة دول أجنبية صديقة، نفتسم معها محطات من تاريخنا. فكانت شهادة صادقة وقوية وثابتة، على أن المغرب كان وما يزال ملتقى للحضارات، وأرضاً ذات قابلية على الدوام، للأخذ والعطاء. وهي خصوصية مميزة نابعة من إيماننا العميق بأن الحضارات تنمو وتكتمل بتفاعلها المثمر، وتلاقحها المستمر، وأن الثقافة لا تقف أمام امتدادها حدود.

وقد أبيناً إلا أن يتوج الاحتفاء بهذه الذكرى الخمسينية، باستعراض عسكري وطني، يستحضر يوماً آخر من تاريخنا العسكري المعاصر، في تنظيم محكم، ومظهر يبعث على الفخار، حريصين على أن ترأسه جلالتنا بصفتنا القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية. ولقد أبرزتم من خلاله، مختلف المحطات التي مررت بها، مجسدين فيه قوة الانضباط، ورسوخ القيم العسكرية العليا، المتأتية من تأطيركم المحكم، وحسن قيادتكم.

وهكذا، كانت هذه الذكرى المجيدة مثلما أردناها، احتفاء وبناء وإبداعاً وعطاء، ومشاركة في أعمال الإصلاح والتشديد، وانخراطاً في صنع مستقبل واعد لوطننا العزيز.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إذا كنتم قد أنتم على الاستماتة الدائمة، في الدفاع عن المقدسات، والذود عن وحدة الوطن، مرابطين بكل يقظة وعزم، في شتى الثغور، ساهرين على حماية بيضتها، فإنكم بتشبتكم الراسخ بقييمكم العليا، قد رسمتم بقدرات عالية، صورة مثالية تتميز بالقيام بالواجب الوطني، والمشاركة الفعالة في الإسعاف والإنقاذ، ومناهضة كل ما قد يمس الوطن من آفات وكوارث طبيعية وغيرها، وكل ذلك بمهارة وإتقان، وتدبير عقلائي للطاقات والموارد، وتحضير منضبط لاستباق الأحداث.

كما أحسنتم المشاركة على الصعيد الدولي، في عمليات حفظ السلام، في مختلف الجبهات، في إطار الشرعية الدولية، سيراً على سنة حميدة، توارثناها وسرنا على نهجها القويم على توالي الأجيال.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن تخليد هذه الذكرى المجيدة، مناسبة للإشادة بالمنجزات التي حققتها على مدى نصف قرن. وهي في الوقت نفسه فرصة سانحة لندعوكم لولوج الخمسينية المقبلة، مسلحين بتكوين عسكري محكم، يشمل جميع ميادين المعرفة، وينفتح على كل الاختصاصات. فعليكم أن تشبثوا بمقومات التحديث، وجودة التأطير، والتحكم في أساليب التخطيط، والتحضير والبرمجة داخل المؤسسات العسكرية، التكوينية والعليا؛ لتتمكنوا أكثر من استيعاب ما يعرفه المجتمع الدولي من تغييرات وتحولات متسارعة، وما تعيشه منظومته، من تداخلات وتعقيدات متزايدة.

ولنا كامل اليقين، أنكم قواتنا المسلحة الملكية، على علم وإدراك بهذه التحولات، وعلى استعداد تام للانخراط في متطلبات العصر، بكل تبصر وحنكة. فعليكم بترشيد الإمكانيات المادية، والاستفادة من الطاقات البشرية، للتمكن من مد قواتنا المسلحة الملكية، بكل ما يمكنها من تطوير الكفاءات، ودقة الاختصاصات في المجال العلمي والتكنولوجي، لترقى إلى مصاف القوات المتطورة.

وستجدون قائدكم الأعلى ساهرا على توفير كل أسباب التقدم والمناعة، والنهوض بكافة مكونات قواتنا المسلحة العتيدة.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ارتباط تأسيس القوات المسلحة الملكية بيزوغ فجر الاستقلال، ليعد منبعا صافيا لمعاني المواطنة، ورصيда لا ينفد من القيم والأخلاق المثلى، التي شكلت على الدوام مصدر قوتكم، ومبعث فخركم، والافتخار بكم، ومرجع اعتزاز المغاربة قاطبة بالتضحيات الجسيمة التي بذلتموها، بكل تفان وإخلاص ونكران ذات، على مدى خمسين سنة الماضية، خدمة للوطن والذود عن سيادته وحوزته الترابية. فعليكم أن تظلوا، رعاكم الله، أوفياء لهذه المبادئ والأخلاق العليا، فخورين بخدمة وطنكم.

والله تعالى نسال أن يجعل من هذا اليوم الأغر، مناسبة مباركة عليكم وعلى الشعب المغربي، وأن يمطر على شهدائنا الأبرار، الذين سقطوا في ساحة الشرف، شأبيب رحمته وغفرانه، ويسكنهم فسيح جنانه، ليبقى الوطن مصون السيادة والوحدة الوطنية والترابية، محفوظ الكرامة، موفور الأمن، مهيب الجانب.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، وشد عزمكم، وأبقاكم حاملين لمشعل السلام، في الطريق القويم والمسلك السليم، وجعلكم على الدوام، في مستوى مهمتكم النبيلة، للدفاع عن قيمنا، مخلصين لشعاركم الخالد: «الله - الوطن - الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر  
والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
مراكش، 17 ربيع الثاني 1427 هـ الموافق 15 ماي 2006 م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله،

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي الترحيب بالمثلين الأفاضل، لكل من الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الدولي للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات الحقوقية والقطاع الخاص، المتواجدين بين ظهرانينا، معربا لهم عن اعتزاز المملكة المغربية باستضافة هذا اللقاء الهام في رحاب مدينة مراكش الجميلة التي تحمل بجلاء بصمات انفتاحها على قيم الحداثة، فضلا عن تشبثها الراسخ بمقومات أصالة وثقافة المغرب.

تكتسي الدورة الخامسة لمؤتمر هذا، أهمية بالغة بالنظر إلى مستوى المشاركين فيها وطبيعة المواضيع التي سيتم تدارسها طيلة فترة انعقادها. وينتظر من هذا اللقاء أن يساعد على إفراز تصور واضح المعالم، يتسم بالواقعية ويستند إلى مقترحات ملموسة تتلاءم مع الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها المنطقة، فضلا عن ضرورة انسجامه التام مع الأهداف المرسومة في إطار استراتيجية 2010 للحركة الدولية لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المنطقة، ذات البنيات الاقتصادية المتكاملة في ما بينها، تسجل عموما معدلات نمو اقتصادي متوسطة ومتباينة فيما بينها، إلا أنها لا تزال تعاني بالخصوص من نسب عالية للعجز الاجتماعي ومن تفاعل صراعات سياسية ناجمة عن النزاعات القائمة. كما ينضاف إلى هذا كله، ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي ارتفاعا حادا نسبيا واستفحال ظاهرة التصحر ومخاطر انتشار الأوبئة، ناهيك عن الكوارث الطبيعية. وقد أدى هذا الوضع في بعض الدول، إلى تعاظم نسبة البطالة وتزايد الحاجة إلى الخدمات الأساسية لدى الفئات الاجتماعية المعوزة، لاسيما من بين الشباب.



وهنا تكمن أهمية الدور المنوط بالجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مواجهة هذا الوضع، وذلك من خلال تقديم المساعدة للسكان المحرومين أو ضحايا الكوارث الطبيعية، والنهوض بمبادئ وقيم العمل الإنساني ومكافحة انتشار الأوبئة، لاسيما في صفوف الأهالي الذين هم عرضة لشتى الأخطار. لذا يتعين عليكم، من هذا المنطلق، إنجاز أعمالكم طبقا للمبادئ الأساسية والقيم الإنسانية التي تتبناها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ألا وهي الحس الإنساني والحياد والتجرد والاستقلالية وروح التطوع والوحدة والشمولية العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

يعد هذا اللقاء، مناسبة لتتكب الجمعيات التي تنتمون إليها على تدارس بعض القضايا الأساسية التي تحظى بكامل العناية من لدنا، مثل التدبير الوقائي للكوارث والأمن الغذائي والعمل التطوعي والصحة للجميع. ويندرج ذلك كله، في سياق الاهتمام الخاص الذي توليه المملكة المغربية لقضايا التنمية البشرية المستدامة.

وقد بات من الضروري أن تتوحد جهودكم بهدف وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ومندمجة تقوم على مبدأ التضامن، وتمكن من إبراز الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، على الصعيدين الوطني والإقليمي وإشراك الحكومات في العمل التطوعي، في إطار تعاقدي فضلا عن تجاوبها مع ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والقطاع الخاص، وذلك حتى يتسنى مواجهة التحديات المطروحة على صعيد العمل الإنساني وتحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة وتجسيد برامج العمل الخاصة بكل جمعية وطنية.

إن ما قامت به جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدافع إيمانها بقيم التضامن الفاعل والعمل التطوعي التلقائي والتعبئة المكثفة للتخفيف من معاناة السكان إثر وقوع كوارث طبيعية في بعض دول المنطقة مثل الزلزال الرهيب الذي ضرب منطقة الحسيمة منذ سنتين، لهو خير تجسيد لروح التضامن الذي يطبع عمل هذه الجمعيات والأعمال الإنسانية النبيلة التي تميزها. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالمبادرة التي قام بها شخصيا السيد جاكوب كلينبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل إطلاق سراح آخر السجناء المغاربة الذين كانوا محتجزين في تندوف في خرق سافر للشرعية الدولية.

وبهذه المناسبة، أعرب مجددا للسيد جاكوب كلينبرغر عن خالص مشاعر شكر وامتنان الشعب المغربي لما قام به شخصيا في هذا الصدد، وكذا التنويه بالمؤسسة التي يقودها نظرا للجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل إيجاد مخرج لهذه الكارثة الإنسانية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، بلد التضامن، قد انخرطت على الدوام في نصرته القضايا الإنسانية. وقد أثبتت ذلك منذ زمن بعيد من خلال تأكيدها العزم على العمل، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، من أجل نشر ثقافة التضامن وفق ما تمليه تعاليم الدين الإسلامي وقيمه. ومن هذا المنطلق، تم الشروع في إنجاز هيكلية اجتماعية حقيقية، تقوم من بين ما تقوم عليه على أساس تقوية روح التضامن الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

ولنغتتم هذه الفرصة، لاستحضار بعض من صفحات الماضي من خلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس الهلال الأحمر المغربي غداة الاستقلال، على يد محرر البلاد جدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه. فمنذ ذلك الحين، غدا

العمل التطوعي الذي تقوده صاحبة السمو الملكي الأميرة لاملليكة عنوانا بارزا للحس التطوعي المتقد وروح التضامن العالية اللذين يتحلّى بهما كافة المغاربة في مجال العمل الإنساني.

وما كان لعمل الهلال الأحمر المغربي، أن يتحقق لولا تلك الروح التطوعية التي تتحلّى بها كافة مكونات المجتمع المغربي. لذا، نهيب بمواطنينا للمضي قدما على هذا الدرب من خلال الانخراط أكثر فأكثر في العمل الطوعي، حتى نسهم جميعا في التخفيف من معاناة بني البشر، ليس فقط إبان حدوث كوارث طبيعية، بل وبالأخص لتقديم العون لكل من يوجدون في وضعية صعبة. ولن يتأتى لجمعياتنا بلوغ الأهداف النبيلة التي تصبو إليها إلا من خلال إرساء الأسس لقيام تضامن فعال وعمل تطوعي أكثر جدية والتزاما.

وقد أفرد المغرب لقيم التضامن والعمل المتنوع والمتعدد الأبعاد، المكانة اللائقة بها ضمن أولوياته كلها، من خلال تشجيع فعاليات الحركة الجمعوية وتحفيزها على المشاركة الكاملة في أصعدة مختلفة من الحياة العامة، في إطار من التجاوب والانسجام مع المهام الموكلة للسلطات العمومية والهيئات المنتخبة والفاعلين الخواص. لذا تتمكن الجمعيات، من خلال الدعم والمساعدة للفئات المحرومة والأهالي في وضعية صعبة، من الإسهام في تعريف العموم بثقافة التضامن والعمل الطوعي، وبالتالي من تقوية دعائم البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة التي وضعناها في مقدمة أولوياتنا.

وقد عملنا، في هذا الإطار، على انخراط المغرب في مسلسل إنجاز مشروع مجتمعي ضخم، ألا وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتميز بفلسفتها التجديدية وأهدافها الطموحة، وهي تقدم رؤية مستقبلية شاملة ومتوازنة لتمكين المغرب من تحقيق تنمية عادلة ومتناسقة من خلال إنجاز برامج ملموسة مجددة المعالم ومندمجة تهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وتقديم يد العون للأشخاص الأكثر عرضة للهشاشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أن هذه المبادرة، هي عبارة عن جهد جماعي مشترك، يتعين على سائر الفاعلين والمواطنين الإسهام فيه، لاسيما فعاليات الحركة الجمعوية التي توجد بفضل الفرص المتاحة لها في هذا الإطار، في وضع يؤهلها لتطوير إمكانياتها وإثبات قدراتها التي تستلهمها من قيم التضامن والتشارك التي تتبناها.

واعتبارا لإيمانكم بالقيم السالفة الذكر، فإننا على يقين أن لقاءكم هذا قد رسم لنفسه المرامي ذاتها، بالنظر إلى المواضيع المطروحة للنقاش، ووضع لنفسه الأولويات ذاتها، أي العمل لما فيه سعادة الأفراد وهناؤهم. وإننا لنولي اهتماما خاصا للنتائج التي سوف تتمخض عنها اجتماعاتكم.

نسأل الله العليّ القدير أن يكلل أشغالكم بالنجاح ويسدد خطاكم ويهديكم سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات  
أكادير، 20 ربيع الثاني 1427هـ الموافق 18 ماي 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيدات والسادة الأكاديميين،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن ننصب اليوم، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، وأن نترأس دورتها الأولى، وانطلاقة مسيرتها الواعدة.  
وفي هذه اللحظة التاريخية، نستحضر، بكل إكبار وإجلال، روح والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي يعود له الفضل في إنشاء هذه المؤسسة، مجسدا من خلالها إرادته السامية، في ترسيخ مكانة بلادنا كأرض للحوار، وملتقى لرجالات العلم والمعرفة.

وإننا، بتنصيبنا لهذه الأكاديمية، لنؤكد التزامنا القوي، بالانخراط في امتلاك ناصية المعرفة، لما لها من أثر إيجابي في تقدم بلادنا.  
وستسهم هذه الأكاديمية، من خلال تركيبها المتميزة، في تمتين الروابط التي تجمع الباحثين المغاربة، داخل الوطن وخارجه، وكذا في توطيد العلاقات مع المجموعة العلمية العالمية، وذلك بفضل أعضائها المشاركين، الذين أبوا إلا أن يضعوا مؤهلاتهم العلمية، رهن إشارتها.

وإننا لعلى يقين بأن مؤسستنا الفتية، ستعرف كيف ترسم المسالك الملائمة للنهوض برسالتها، معبئة كل الطاقات والوسائل الأكثر نجاعة، من أجل تنمية بحث علمي متقدم.

وذلك بنهج طريقة تدريجية، تعتمد برمجة واقعية، ومنظورا مستقبليا، يقوم على النهوض بالقطاعات ذات الأولوية، مع استحضار أن الهدف الأسمى يظل هو خدمة وطننا، والإسهام في تنمية العلوم بأبعادها الكونية.

لقد أطلقنا العديد من الإصلاحات، التي تتوخى التوجه نحو المستقبل بثقة وأمل. كما حرصنا على أن ينخرط المغرب في مشاريع كبرى، ولاسيما بإقامة البنيات التحتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

ونحن اليوم، إذ نخلد الذكرى الأولى لانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نود التأكيد على أهمية الدور الفاعل الذي سيقوم به علماءنا بصفة عامة، وأعضاء الأكاديمية بصفة خاصة، في الإسهام في رفع ما تطرحه التنمية من تحديات، ولاسيما منها تلك المرتبطة بالتنمية البشرية.

وفي هذا الصدد، يتعين على البحث العلمي والتطور التكنولوجي، والتجديد والابتكار، أن يكون في خدمة هذا الورش الحيوي، الهادف إلى النهوض بأوضاع مواطنينا، وصون كرامتهم، والعمل الدؤوب على إدماجهم في مجتمع المعرفة.

حضرات السيدات والسادة الأكاديميين،

إن الأمل الذي يحدونا، هو أن تتمكن أكاديميتنا من الإسهام في جعل المجتمع المغربي مجتمعا منتجا، منفتحا على علوم وتكنولوجيا العصر، ومتشعبا بقيم الحوار بين الثقافات، ووفيا للمبادئ والمثل السامية، التي ظل يؤمن بها، والقائمة على التضامن والتعايش، في ظل الكرامة واحترام الآخر.

وإننا إذ نتقدم بعبارات شكرنا الجزيل للأعضاء الأجانب، الذين أبوا إلا أن ينضموا إلينا لخوض هذه المعركة، ذات المرامي النبيلة، وكذا للأعضاء المغاربة الذين انخرطوا، بعزم وثبات، في نفس المسار، نود التأكيد لهم جميعا، على أنهم سيظلون محط رعايتنا السامية، ودعمنا الموصول.

والله تعالى نسأل أن يكلل بالنجاح مسعاكم، لتصبح أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، مؤسسة رائدة في تحقيق التعاون العلمي، وتوسيع مجال إشعاع العلوم والمعرفة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل  
مراكش، 05 جمادى الأولى 1427هـ الموافق 02 يونيو 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، بمناسبة تخليد بلادنا لليوم الوطني للطفل، برئاسة شقيقتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم،  
رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، مشيدين بحرص سموها الرؤوب ومتابعتها اليقظة، لترجمة التزامات بلادنا في مجال الطفولة  
إلى الواقع الملموس، وكذا بالمجهودات التي يبذلها المرصد، الذي أصبح يحظى بتنويه المؤسسات الإقليمية والدولية، المهمة بحماية  
الطفل والنهوض بحقوقه.

وإنه لمن حسن الطالع أن يتزامن انعقاد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، مع الذكرى الأولى لانطلاق المبادرة  
الوطنية للتنمية البشرية، التي نهدف من خلالها إلى محاربة الفقر ومختلف أشكال الإقصاء والتهميش، وتحسين أوضاع الفئات ذات  
الخاصة، بتفعيل العديد من المشاريع التنموية، في إطار مغرب الوحدة والتضامن، الذي تتلاحم فيه كل مكونات المجتمع، عبر  
تعزيز روح المبادرة والعمل التشاركي، لتحقيق المواطنة الإيجابية والعيش الحر الكريم لكافة مواطنينا.

وإن انعقاد هذه الدورة ليجسد روح الاستمرارية والعمل الرؤوب، بعد سنتين من الحوار الجماعي الجاد، الذي ساهم في إنجاحه  
مختلف المتدخلين في مجال الطفولة، لرسم معالم خطة وطنية لمغرب الغد.

حضرات السيدات والسادة،

تشكل بعض الظواهر المشينة، من قبيل الهدر المدرسي، وتشغيل الأطفال، وسوء معاملتهم، عقبات حقيقية تعيق خططنا التنموية  
الطموحة. بل إننا نعتبرها هاجسا مقلقا، يتطلب من الجميع الانكباب الجاد على إيجاد السبل الكفيلة بحماية الطفل، وصيانة حقوقه،  
طبقا للقوانين والتشريعات الوطنية، التي حرصنا على أن تكون متلائمة مع الاتفاقيات الدولية.

ولا يسعنا في هذا السياق، إلا أن ننوه بالمجهودات التي يبذلها المرصد الوطني لحقوق الطفل، بتعاون وثيق مع مختلف شركائه، لتوفير آليات التنسيق الجاد بين كافة الجمعيات، بهدف تنفيذ خطة العمل الوطنية العشرية للطفولة، والعمل على إنجازها، في إطار استراتيجية واضحة المعالم، قائمة على منهجية محكمة، واستعمال عقلاني للوسائل المعلوماتية، مما سيمكن من تتبع العمل الجماعي عبر ربوع المملكة، وتعزيزه بشبكة وطنية للجمعيات المعنية بأوضاع الطفولة. وذلك لتذليل الصعاب التي قد تعترض تنفيذ خططنا الطموحة للنهوض بأوضاع طفولتنا.

وإننا، إذ ندعو المرصد الوطني لحقوق الطفل إلى مواصلة السعي الحثيث للتصدي لمختلف المشاكل المطروحة، من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايته، فإننا نهيب بكافة الفعاليات الوطنية، من سلطات عمومية، وهيئات المجتمع المدني وقطاع خاص، إلى استثمار ما راكمته بلادنا من تجربة رائدة في مجال العمل التشاركي والتضامن الاجتماعي، لإنجاح مختلف برامج الخطة الوطنية، ضمن مشروع مجتمعي متكامل، يساهم الجميع في إرساء أركانه، وذلك سيراً على ما عهدناه في مؤتمراتكم الوطنية السابقة من وعي بالمسؤولية، وغيره وطنية صادقة.

وفقكم الله، وكل مساعيكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية البرلمانية للفرانكفونية  
الرباط، 06 جمادى الثانية 1427هـ الموافق 02 يوليوز 2006م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية،

معالي رئيس الجمعية البرلمانية للفرانكفونية،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية البرلمانية للفرانكفونية، بالمملكة المغربية، أن نرحب بكافة المشاركات والمشاركين الممثلين للشعب البرلمانية الأعضاء في جمعيتكم، والمنظمة الدولية للفرانكفونية. هذه الدورة التي نتطلع إلى أن تتوج أشغالها بقرارات وتوصيات، في مستوى المهام التي تضطلعون بها، في تعميق روابط التعاون والتضامن بين البرلمانات الأعضاء، وخدمة قضايا الأمن والسلام في العالم.

ونود في البداية أن نشيد بالدور الفاعل والتميز الذي تقوم به جمعيتكم، كقوة اقتراحية وفضاء للتشاور والحوار، إلى جانب المنظمات البرلمانية الأخرى، دولية كانت أو جهوية أو قارية، في ميدان الدبلوماسية البرلمانية، وإشاعة قيم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، وضمان مساهمة أفضل للمرأة في الحياة السياسية. ولا شك أن جهودكم الدبلوماسية المتناسقة، ستشكل لبنات أساسية في تحقيق التضامن بين الشعوب، والحوار بين الثقافات والحضارات، وتبادل التجارب في مجالات التربية والتكوين، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتنمية الشاملة بكل أبعادها.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختياركم لمسألة «حماية وتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية والتنوع اللغوي» كموضوع رئيسي لهذه الدورة، ليكتسي أهمية بالغة في الظرفية الراهنة، التي يجتازها عالمنا، في خضم التحديات الكبرى المطروحة على البشرية في بداية الألفية الثالثة، إذ أن هذه القضية تشكل مدخلا أساسيا وعاملا حاسما لتعزيز التسامح والحوار، وروح الانفتاح والتعايش، في مناخ من الثقة والتفاهم، بهدف ترسيخ



الأمن والسلم الدوليين، ومواجهة كل نزوعات التعصب والانغلاق الرامية إلى ما يمكن اعتباره صراعا للجهالات. ذلك أن الحضارات الكبرى لم تتطور ولم تتمكن من النمو والازدهار إلا من خلال الانفتاح على بعضها البعض، والاستفادة من إنجازاتها المشتركة.

وفي هذا السياق، يتعين علينا إيلاء اهتمام خاص للعمل على صيانة هذا التراث الثقافي الإنساني المشترك في تعدده وتنوعه، باعتباره حافراً على الخلق والإبداع. وبالتالي رفض التوجهات ذات البعد الهيمني على المستوى الثقافي، عبر المحافظة على التنوع الثقافي، الذي يشكل أحد رهانات عصرنا الحالي، وكذا تشجيع كل المبادرات الهادفة في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر أن التعدد اللغوي، بالنظر لارتباط الثقافة باللغة ارتباطاً عضوياً، يشكل الأداة الضرورية للانفتاح والحوار بين الشعوب، وتوسيع الآفاق الفكرية. وذلك هو السبيل الذي اختارت المملكة المغربية نهجه من خلال سياساتها المتبعة في مختلف المجالات ذات الصلة. ولا غرو، فالمغرب، البلد ذو التاريخ العريق، الذي تشكلت ثقافته الوطنية، الغنية بتعدد روافدها، من خلال انصهار شتى مكوناتها العربية والأمازيغية والصحراوية والإفريقية والأندلسية، في بوتقة واحدة، مع انفتاحها على مختلف الثقافات المتوسطية، يعتبر دوماً أن التنوع الثقافي على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، مصدر إثراء وغنى.

ولذلك، عملنا سواء من خلال سياستنا الوطنية الثقافية والتربوية والتعليمية، أو من خلال سياستنا الجهوية، على بذل كل الجهود وتوظيف كل الآليات الكفيلة بالمحافظة على التنوع الثقافي في المملكة، عبر الحث على تعلم اللغات الأجنبية في سن مبكرة، والمحافظة على الثقافات والتقاليد المحلية في كل تجلياتها الشفوية والمكتوبة والمادية.

ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن نعبر عن ترحيبنا بالاتفاقية المتعلقة بحماية وتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية، التي توجد الآن في طور الإعداد النهائي، قصد اتخاذ الإجراءات الضرورية بشأن التصديق عليها من طرف المملكة المغربية.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي ينخرط اليوم، بكل تعبئة وحماس، في الأوراش الكبرى للإصلاح والتحديث، انسجاماً مع القيم المشتركة والمثل العليا التي تقوم عليها مجموعتنا الفرانكفونية، ما فتئ يعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ الديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان، لاسيما من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والحرص على طي ملفات الماضي، بمتابعة وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا تعزيز دور المرأة في المجال السياسي، وتمكينها من حقوقها كاملة، بإقرار مدونة الأسرة، وتعديل قانون الجنسية، والعمل على رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة.

كما أنه لم يأل جهداً في تجسيد تعاونه الدولي من خلال انخراطه في عمليات حفظ السلام في العالم، إيماناً منه بضرورة حل النزاعات بطرق سلمية. وفي هذا السياق، فإننا حريصون على مواصلة العمل الصادق من أجل إيجاد حل سياسي توافضي ونهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، من خلال مقترح منح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

#### حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نجدد الترحيب بكم، لنشكركم على اختياركم للمغرب، ولعاصمته الرباط، لعقد دورتك السنوية، معبرين لكم عن كامل دعمنا ومساندتنا لبرامج عملكم، وعيا منا بالأهمية الخاصة التي تكتسبها جمعيتكم في تعزيز المساهمة البرلمانية والمشاركة الشعبية، في بناء عالم أوفر أمناً وأكثر توازناً وإنصافاً، عالم متشبع بقيم التسامح والتعايش. ونحن على يقين، بأن أشغالكم ستكفل بالتوفيق والنجاح، نظراً لما تتوفرون عليه من تجربة وخبرة، وللمستوى الرفيع للوفود المشاركة في هذه الدورة، واعتباراً لما لجمعيتكم من دور فاعل ووازن، بما يسهم في حماية وتشجيع التنوع الثقافي واللغوي، وإثراء الحضارة الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة  
جنيف، 09 جمادى الثانية 1427هـ الموافق 05 يوليوز 2006م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، بهذه المناسبة السعيدة، أن أتوجه في البداية بالشكر الجزيل، إلى كل من ساهم رجالا ونساء، في تنظيم هذا الاجتماع الذي يندرج في إطار الوحدة رفيعة المستوى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مهنتا الأمين العام للأمم المتحدة بشكل خاص على الجهود المبذولة لإنجاح هذه المبادرة القيمة، وكذا على إفساحه المجال لنا للمشاركة في عمل واعد وملموس في إطار من الانسجام التام مع تلكم المطامح النبيلة والشجاعة التي ينطوي عليها ميثاق المنظمة الدولية، وكذا مع غاياتها الاجتماعية التي تحددت بوجه خاص منذ انعقاد قمة الألفية والرامية إلى ضمان مستقبل للبشرية يسوده مناخ من السلم والتضامن والازدهار للجميع.

كما أود بهذه المناسبة، أن أؤكد مجددا الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالعمل في مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة، على تقديم الدعم اللازم للمبادرات الهادفة إلى تحقيق السلم والتنمية، معلنا اليوم انخراط بلادي التام في الأهداف النبيلة التي وضعها أصحاب هذه المبادرة.

إن موضوع هذا الاجتماع «الرياضات كوسيلة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص الشغل» يشكل لا محالة مناسبة سانحة لتعميق البحث بشأن إشكالية الشغل، بهدف تعبئة كافة الطاقات لتجسيد الهدف المتجلي في توفير الشغل القار للجميع.

لذا، فإنني أنوه بالمبادرة الطيبة التي تجمع بشكل بناء ممثلي القطاعين العام والخاص، كيفما كانت أشكال التنظيم والأهداف المتوخاة شريطة أن يعمل هؤلاء على التوظيف الفعال والمستمر للرياضة لإحداث المزيد من فرص الشغل، وكذا لجعل هذا القطاع رافعة للتنمية المستدامة، سواء داخل بلداننا أو على الصعيد العالمي.

إن تكثيف الجهود وتضافرها، ضرورة حتمية نابعة من قناعتنا الراسخة، ومن كون أن المغرب، بكل قواه الوطنية وشرائحه الاجتماعية، مافتئ يعمل ويجرب ويتأثر، معتمدا في مسيرته على مقومات الدولة وامتداداتها لاسيما اللامركزية منها. وكذلك منظمات المجتمع المدني، مدعومة من قبل القطاع الإنتاجي، إضافة إلى البحث عن شراكات فاعلة على الصعيد الجهوي والدولي والحكومي وغيره بمساندة من منظمة الأمم المتحدة التي أصبحت تتولى دورا تنظيميا واسعا في هذا المجال.

إن تنمية الرياضات في المغرب والإنجازات التي تحققت في هذا المجال، لتستحق بهذه المناسبة إلماحة قصيرة باعتبارها تجسيدا لما يبعث على الأمل بفعل روح التنافس الجماعي، في أن يتحقق التناغم المنشود بين نوايانا وأعمالنا المشتركة.

ومن جهتي، أؤكد لكم انخراط المملكة المغربية في هذا المشروع، الذي يتناسب تماما مع ما يعمل المغرب بكل عزم وثبات، على تحقيقه، معربا عن أملي في استفادة بلادي من التجارب المتاحة، في إطار هذه المبادرة التي تتوخى التوفيق بين الأهداف الاقتصادية للشغل ومقاصده الاجتماعية التي تروم تحقيق الاندماج والإنصاف.

ونظرا لكون هذه المرامي ذات الطابع الاجتماعي، جد مشروعة وطموحة ونبيلة، فإنه تحدوني رغبة أكيدة لتجسيدها لفائدة الشعب المغربي قاطبة ولفئة الشباب على وجه الخصوص، ولاسيما الفئات الأكثر عوزا والأكثر فقرا، وتلك التي تعيش باستمرار في ظروف صعبة.

وفي هذا الصدد، فإن مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي لها صفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، خير تجسيد لهذه الرؤية إذ أنها تعتبر إدماج الشباب احد انشغالها الثابتة، فهي تسهر على تشييد العديد من المراكز المجهزة التي تستفيد منها بعض جمعيات المجتمع المدني الناشطة وفاعلون محليون يعملون في مجال إنعاش وإدماج الشباب عن طريق التكوين المهني وأنشطة القرب التي تعتبر الرياضة والترفيه والثقافة أحد دعائمها الأساسية.

ولن يتأتى إشراك مثل هذه الهيئات، كمؤسسة محمد الخامس للتضامن التي ينبغي أن تتوفر لها القدرة على دعم برنامج عمل من هذا الحجم الكبير وتعبئة كافة الفاعلين الاجتماعيين، في غياب سياسة اجتماعية عمومية تتسم بروح التضامن وقوة التجانس، ويلتف حولها الجميع في إطار من التعبئة الشاملة المستمرة، على الصعيدين المحلي والوطني.

لذا جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطيت انطلاقتها قبل سنة ونيف بمثابة قطب الرحي الذي تلتف حوله المشاريع القطاعية المبرمجة وذات الصلة بالرياضة والشباب. وباعتبارها سياسة عمومية تتوخى توفير التأطير الاجتماعي الواسع، فإنها تشكل المحرك الأساسي لإنعاش التنمية المستدامة التي ترتكز بالأساس على الموارد البشرية.

ولا يجدر بأي سياسة اجتماعية قطاعية، كما نتوخاها جميعا من خلال مشاريع محددة، أن تتحقق بمعزل عن سياسات عمومية قطاعية أخرى تكون قريبة منها، إذ أن التكامل فيما بينها كفيل بتحقيق التعبئة الاجتماعية المنشودة وتوفير الدعم المادي الضروري لبلوغ الأهداف المرجوة. ولا غرو فإن التنمية عملية شمولية بامتياز.

ولن يتأتى لأي رؤية قطاعية، كيفما كانت وجاهتها، أن تكون مكتملة بذاتها، إن من حيث منطلقاتها النظرية أو من حيث مقاصدها فقيمتها تكمن في ما تتسم به من طابع الشمولية والتماسك، في حرصها الدائم على تحديد مراميها بالنظر إلى الاحتياجات الأساسية للمواطن، وذلك حتى يتسنى له التوفر على السكن اللائق والاستفادة من نظام تعليمي فعال وخدمات صحية مرضية، ومن مصدر للدخل يكفل ظروف العيش الكريم.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، حرصت على العمل بلا كلل ولتتمكن بلادي من تحقيق تنمية منسجمة ومنصفة، وكذا على توفير الشروط اللازمة للنهوض باقتصاد مزدهر، وبناء مجتمع متضامن وديمقراطي.

واعتماداً على هذه الرؤية الشمولية اعتبرت على الدوام أن الرياضة عنصر من العناصر الرئيسية للتنمية. لذا فقد أوليت باستمرار عناية خاصة للأعمال التي تقوم بها الدولة وباقي الفاعلين في هذا الإطار. ولاسيما المنظمات غير الحكومية على الأوسعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وخير دليل على ذلك الأنشطة التي قام المغرب بتنظيمها مؤخراً كالمؤتمر الإفريقي للقيادات الشبابية أو اجتماع برامج «سبسيال أولمبيكس» بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وهو الاجتماع الذي يعمل على النهوض برياضات الأشخاص المعاقين.

كما انخرطت على الدوام في تلكم الفلسفة التي تقوم عليها أخلاقيات الرياضة لاسيما وأن للرياضة أثراً بالغاً على البنية الجسدية للأشخاص وعلى انفتاحهم.

فالرياضة تمكن من اكتساب روح العمل الجماعي والانفتاح على الآخر وتحفز على التنافس السليم فضلاً عن كونها عاملاً لإدماج الشباب يقيهم من الوقوع في الانحراف ويمكنهم من التوظيف المجدي لأوقات الفراغ إضافة إلى أنه يسهم بشكل فعال في تعزيز المسار التعليمي للأطفال والشباب.

وعلاوة على ذلك، فإن للرياضة أثراً مباشراً على واقع الشغل. ويتجلى ذلك من خلال الآفاق التي تفتحها إقامة البنى التحتية المخصصة للرياضة والأطر التي تحتاجها. وكذا من خلال إنشاء وحدات إنتاجية لها ارتباط بقطاع الرياضة والتي توفر موارد وخبرات أكيدة فضلاً عن الآثار المواقبة لهذه الدينامية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للأمم.

إن الثنائية المحورية للتكوين والشغل الموجهين بالأساس لدعم أهداف الرياضة المنتجة لفرص الشغل تستحق منا بذل المزيد من الجهود في إطار أنظمتنا التربوية. لذا ينبغي التحفيز على اختيار الطفل للرياضة كمهنة يزاولها في المستقبل وذلك في سن مبكرة شأن الرياضة في ذلك شأن باقي المهن.

بيد أنه لن يتأتى لنا النجاح في ذلك دون أن يدمج العمل الرامي إلى تنمية الرياضة في منظور له عنصراً المشاركة والقرب في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. تلكم إذن، هي التوجهات التي وضعتها لمؤسسة محمد الخامس للتضامن التي انخرطت في مشروع طموح يهدف إلى إنجاز مرافق رياضية في الأحياء والمراكز الاجتماعية التي أقامتها عبر أنحاء المملكة.

كما يجدر التأكيد على أن المملكة المغربية، ترحب بالاقتراح الذي تقدمت به مؤسسة «قدموا لهم يد العون» ومؤسسة «اكس ال جينريشن» لإطلاق برنامج «ووردسبورت الاينس» (التحالف العالمي من أجل الرياضة) الذي يهدف إلى جعل الرياضة محركاً لتربية الأطفال والمراهقين عبر العالم وبالتالي إلى دعم تحقيق أهداف التنمية للألفية.

وإنني إذ أتمنى كامل التوفيق لأشغالكم، لأود أن أعرب من جديد عن الاهتمام الذي أوليه لمشروع «التحالف العالمي من أجل الرياضة» وكذا استعداد المغرب للإسهام في النقاشات التي ستتم بهدف تجسيد هذه المبادرة النبيلة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

### إلى الأمة بمناسبة عيد العرش

04 رجب 1427هـ الموافق 30 يوليوز 2006م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم، بمناسبة عيد العرش المجيد، الذي يصادف الذكرى الخمسينية للاستقلال، خطاب توطيد الثقة وتجديدها، أولا في الذات والهوية من أجل تحصينهما، وثانيا في المؤهلات والمكتسبات بغية تمثينها وتطويرها، وثالثا في المستقبل للسير نحوه بكل عزم وإقدام.

وإن الوقوف، بكل اعتزاز، على ثراء حصيلة الأشواط التي قطعناها في هذا المسار، بما راكمته بلادنا من منجزات، وما فتحناه من أورش، وما أطلقناه من مبادرات وإصلاحات، وما يحدونا من آمال وتطلعات، لا يوازيه إلا اقتناعنا الأكيد، بأن قوام كل ما حققناه يكمن أساسا في وضوح الرؤية الناظمة لمشروعنا المجتمعي، وقوة إرادتنا لإرساء دعاماته، ورسوخ ثقنتنا في هويتنا وإمكاناتنا ومستقبلنا.

شعبي العزيز،

إن الوفاء لتاريخنا، وحرصنا الدائم على ترسيخ الثقة في حاضر أمتنا ومستقبلها، قد تجسدا بجلاء، فيما عاشته بلادنا، على مدى السنة الفارطة، من مظاهر الاحتفال الرسمي والشعبي بالذكرى الذهبية للاستقلال، وبانصرام خمسين سنة على تأسيس قواتنا المسلحة الملكية.

واعترازا بتاريخنا، وإشادة ببطولاته، وتجسيدا للالتحام القوي بين الشعب والعرش، والوفاء الدائم لرموزه، نستحضر بكل إجلال، ذكرى بطل التحرير، جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، نغمد الله بواسع رحمته، وكذا وبكل إكبار، روح باني المغرب الحديث، والدنا المغفور له، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

كما نترحم على أرواح المجاهدين والشهداء الأبرار، الذين وهبوا حياتهم فداء لعزة المغرب، والدفاع عن مقدساته، والدود عن حوزة الوطن. ونعبر في هذا السياق، عن سايق رضا، وفائق تنويها بقواتنا المسلحة الملكية، وبقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، المرابطة في تخوم الوطن، والسايرة على أمن المواطنين وطمانيتهم.

## شعبي العزيز،

انطلاقاً من ثقنتنا في ذاتنا، وفي مستقبل بلدنا، حرصنا على أن نقف، بكل شجاعة وموضوعية، لقراءة ماضيها بكل صفحاته، قراءة توخينا منها أساساً، رصد مواطن القوة، ومكامن الضعف، في مسيرتنا التنموية، لاستخلاص العبر، من أجل ترسيخ توجهاتنا المستقبلية، بكل ثقة ووضوح.

وضمن هذا التوجه، وافقنا على نشر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، غايتها من ذلك توطيد الثقة في الذات. وقد أنطنا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان متابعة وتفعيل توصيات هذا التقرير، وأمرنا السلطات العمومية بتيسير إنجاز هذه المهمة، كل في مجال اختصاصاته، بما يمكننا من ترسيخ دولة القانون، وتحقيق الإنصاف.

وفي السياق ذاته، تلقينا التقرير الذي أعدته مجموعة من الطاقات الفكرية والعلمية الوطنية، الذي يستهدف، في ضوء تقييم الأشواط التي قطعها بلدنا، على درب التنمية البشرية، خلال نصف قرن المنصرم، تعميق النقاش العام حول السياسات العمومية الوطنية، الممكن نهجها في أفق العقدين المقبلين.

وانطلاقاً من هذا التوجه الواثق والحازم نحو المستقبل، والروح الوطنية الصادقة، واستناداً إلى الإجماع الوطني، فقد اتخذنا مجموعة من القرارات، وقمنا بالعديد من المبادرات، خلال السنة الفارطة، من أجل الدفع بالتسوية النهائية لقضيتنا الوطنية الأولى.

وهكذا، فقد قررنا تقديم اقتراح بشأن تحويل أقاليمنا الجنوبية حكماً ذاتياً، ضمن سيادة المملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترايبية، واستشرنا في ذلك الأحزاب السياسية. ونود الإشادة بما أبانت عنه من تجاوب والتزام صادقين، يجسدان إرادة المغرب، بمختلف مكوناته، في الطي النهائي لهذا الملف، وتوجيه كل جهوده وطاقاته لمسيرة التنمية الشاملة، وللدفع ببناء الاتحاد المغربي، كخيار لا محيد عنه، بوصفه من صميم الحكمة، ومنطق التاريخ وحمية المستقبل.

وأعلننا، من مدينة العيون الأثيرة لدينا، عن تنصيب المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، بتركيبة جديدة ومسؤوليات موسعة، تجعله قابلاً باستمرار، لانخراط كل المكونات الفاعلة بأقاليمنا الجنوبية فيه. وقد كلفناه بأن يرفع إلينا تصوره بشأن مشروع الحكم الذاتي، وأن يقترح علينا مختلف المبادرات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الربوع الغالية من وطننا. كما أكدنا على أن تظل هذه المؤسسة منفتحة على كل الحساسيات والتيارات، معبرة عن تطلعات جميع أبناء المنطقة، سواء منهم المقيمون في أقاليمنا الجنوبية، أو العائدون إلى أرض الوطن، الذي كان ولا يزال غفورا رحيمًا.

وإنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نسجل التفهم والتجاوب الذي لقيته المبادرة المغربية، لدى البلدان والهيئات الفاعلة في المنتظم الدولي، التي باتت مقتنعة بمصداقية مطلبنا، وتوازن موقفنا، في نهج حل سياسي تفاوضي ونهائي لهذه القضية. وسنظل معبئين بلورة هذه المبادرة، في إطار تشاركي وموسع وذو مصداقية. كما لن نتوانى لحظة، في مد اليد إلى ذوي النيات الحسنة، وفي الدعوة الصادقة إلى تحرير المستقبل المشترك مع جيراننا.



## شعبي العزيز،

إن حرصنا القوي، المستند إلى الوشائج الراسخة للثقة المتبادلة بين العرش، وبين مختلف مكونات الأمة، على صيانة وحدتنا الوطنية والترايبية، لا يعادله إلا تصميمنا على تعزيز الصرح الديمقراطي، وترسيخ دولة الحق والقانون، ومواصلة مسيرة التنمية التي نقودها، إيماناً منا بتلازم وتكامل المسارين الديمقراطي والتنموي.

لذا، شعبي العزيز، كان حرصنا ولا يزال شديداً، على أن يعم الإحساس بالثقة كل مناحي الحياة الوطنية: ثقة بين الفاعلين السياسيين، تنظمها المؤسسات، وتضمنها القوانين. ثقة في البلاد وفي إمكاناتها، من شأنها أن تحرر الطاقات، وتحفز على المبادرة والانخراط الفاعل في العملية التنموية، وثقة في بعضنا البعض.

ولقد تمكنا، والله الحمد، من تحقيق إصلاحات جوهرية وحاسمة في المجال المؤسساتي والسياسي، أعطت روحاً جديدة، ومضمونا متميزا للتجربة الديمقراطية لبلادنا. ونطمح اليوم، إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، بكل ما تقتضيه من التزام مسؤول، من طرف كل الفاعلين السياسيين.

كما لن نتوانى، في إطار ما يخوله لنا الدستور من صلاحيات، في مجال ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، في نهج كل سبل الإصلاح، واتخاذ التدابير التي تقتضيها المرحلة، وتتطلبها المصلحة العليا للأمة، في تجاوب مع الإجماع الوطني.

وفي هذا الصدد، سنقبل - شعبي العزيز - في غضون السنة المقبلة، بكامل الثقة في نخبك وشبابك ومستقبل بلدك، على استحقاقات انتخابية جديدة وحاسمة، نريدها أن تكون مثالا لما نطمح إليه، في مجال تعزيز الممارسة الديمقراطية، التي تستند إلى الاقتراع، وتحتمكم إلى نتائجه.

وتشكل الانتخابات التشريعية القادمة، محكا آخر لتجربتنا السياسية، ولمتانة خيارنا الديمقراطي. لذلك ينبغي، أولاً، أن نطلق جميعاً من أن هذه الانتخابات تشكل فرصة ثمينة للتعبير عن إرادتك، وممارسة حقك الدستوري وواجبك الوطني، إذ لا يمكن للديمقراطية أن يكون لها مضمون إلا بالمشاركة الانتخابية، وباختيار الناخبين لممثليهم، وبالتالي إقرار الأغلبية، التي يعهد إليها بمسؤولية تدبير الشأن العام. فالإدلاء بالصوت شهادة، بل أمانة يتعين أدائها.

وفي نفس السياق، فقد تلقينا ببالغ التقدير والاهتمام، ردود الفعل الإيجابية والمقترحات البناءة، بخصوص قرارنا تخويل مواطنينا المقيمين بالخارج، حق التمثيل في البرلمان.

وحرصاً منا على فتح المجال أمام أفراد جاليتنا، للإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الوطنية، فقد ارتأينا أن نبدأ بإرساء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، وفق تركيبة تجمع بين الكفاءة والمصداقية والتمثيلية، وذلك في غضون السنة المقبلة، موازاة مع مواصلة دراسة مختلف المقترحات، وتعميق التفكير في أنجع السبل، لتفعيل قرارنا السامي بهذا الشأن.

وعلى الجميع أن يضع نصب أعينه، أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لرفع التحديات الكبرى للوطن، وإيجاد الحلول الملموسة للمشاكل الحقيقية للمواطنين، التي لا ينبغي أن تظل رهينة بالمعارك الانتخابية. لذا، ندعو كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لمواصلة جهودهم، والنهوض بمسؤولياتهم كاملة، دون تأثر سلبي بالظرفية الانتخابية.



ومن هذا المنطلق، فإننا ننتظر أن تكون السنة التي تفصلنا عن الاستحقاقات الانتخابية، سنة خصبة ومثمرة، حافلة بمحطات متميزة من النقاش الديمقراطي، ولا سيما بالاجتهاد البناء، في إطلاق جيل جديد من الإصلاحات والمشاريع، يعزز المكتسبات، ويعطي دفعة جديدة لتحسين مؤشراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هذه السنة تصادف مرور ثلاثين عاما على إقرار الميثاق الجماعي لسنة 1976، الذي تمت مراجعته وتطويره سنة 2002. وهي مناسبة يتعين علينا أن نجعل منها محطة لتقويم تجربتنا، في مجال الديمقراطية المحلية، لاستشراف ما نسعى إليه، من توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، وتحقيق نجاعة السياسات والبرامج العمومية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا إعطاء نفس جديد لمسار اللامركزية والجهوية، والعمل على أن يصبح التدبير اللامركزي، بوصفه لازمة لخيار اللامركزية، قاعدة أساسية في جميع القطاعات العمومية، ومقوما ضروريا للحكامة الترابية الجيدة.

شعبي العزيز،

إذا كان هناك من ميدان يتطلب رسوخ الثقة وقوتها، فهو ميدان التنمية الاقتصادية والبشرية، التي جعلنا منها السند القوي للبناء الديمقراطي.

فبفضل الإصلاحات الاقتصادية، والمشاريع الهيكلية الكبرى التي أطلقناها، والأخذ بمبادئ الحكامة الجيدة؛ استطاعت بلادنا إحراز ثقة شركائها، من ممولين ومستثمرين وفاعلين اقتصاديين. وإننا لنسجل بارتياح، تزايد حضورهم وإسهامهم في أوراش المغرب الكبرى، وفي دينامية الاستثمار، وخلق فرص الشغل.

ومن شأن هذه الحركية التنموية أن تقوي عزمنا، على مواصلة مسيرة بناء اقتصاد عصري تنافسي، مندمج في الاقتصاد العالمي، ومستفيد مما يتيح مجتمعات المعرفة من إمكانات، لترسيخ وتيرة النمو، وللتواجد في الأسواق الدولية، وفي المجالات الجديدة وذات القيمة المضافة العالية. وهذا ما قمنا به، عبر تركيز الاهتمام على بعض القطاعات الرائدة، كالسياحة والأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتلك التي تتوفر فيها على امتيازات تنافسية، عبر تأهيل قطاعنا الإنتاجي، وإعادة هيكلة قطاعاتنا وصناعاتنا التقليدية، التي تظل مصدرا مهما للتشغيل، فضلا عن دورها التنموي.

وفي نفس الإطار، فإن ثقتنا في اقتصادنا الوطني، وفي إمكاناتنا، تتجسد أيضا من خلال المجهود الذي تبذله الدولة، للرفع من عدد البنيات التحتية للمملكة وجودتها، سواء تلك التي تقتضيها التنافسية الدولية والجهوية، كالطرق السيارة، والموانئ الكبرى، والمحطات السياحية الشاطئية، أو تلك التي يتطلبها واجب التأهيل الاجتماعي والترابي، من قبيل برامج السكن الاجتماعي، والماء الصالح للشرب، والكهرباء والطرق القروية.

ومن منطلق إيماننا الراسخ بالدور النوعي، للبحث العلمي والتقني في خدمة التنمية، وولوج مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، فقد أشرفنا على تنصيب أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، واثقين مما يزخر به بلدنا من كفاءات وطنية واعدة، داخل المغرب وخارجه، ومن التزامهم الصادق بالإسهام الفاعل في بناء مستقبل وطنهم.

وإدراكا منا بأن الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن تحقيقه ما لم تتحرر فئات عريضة من المواطنين المغاربة، من الفقر والإقصاء والتهميش، ومما يحول دون مشاركتهم الاجتماعية، على قدم المساواة، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات، فقد جعلنا من تحرير طاقات وإمكانات بلادنا، ومن التلاحم والتضامن الاجتماعي، قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

وفي هذا الإطار، نعرب عن اعتزازنا بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد سنة من إطلاقها، من مشاريع تنموية واعدة، وبانخراط متميز للمواطنين والمنتخبين وفعاليات المجتمع المدني في برامجها، الكفيلة بتدارك التفاوتات الاجتماعية والمجالية

وكما أكدنا في كل مناسبة خاطبناك فيها، شعبي العزيز، على الطابع الاستراتيجي والاستعجالي لمسألة التربية والتكوين، فإننا ندعو، من جديد، كل الفاعلين القطاعيين والقوى الحية للأمة، وكافة المواطنين الغيورين على مستقبل المدرسة المغربية، إلى المزيد من التعبئة، لإنجاح مسلسل الإصلاح التربوي، ومواجهة ما يعترضه من صعوبات. ولهذا الغاية، عملنا على إرساء المجلس الأعلى للتعليم، الذي نريده أن يكون فضاء للتشاور والحوار، وتجسيدها حقيقيا للتعامل مع قضية التربية والتكوين، كشأن يهم جميع المغاربة بدون استثناء. ومن هذا المنطلق، فقد آن الأوان للحسم في شأن هذا الملف، وإعطائه الدفع القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأسمالتنا البشري، وتهيء الغد الأفضل لأبنائنا.

### شعبي العزيز،

إن مختلف الخيارات الاستراتيجية الوطنية تتوافق، بصفة جوهرية، مع التزاماتنا الدولية، في تناسق بين سياستنا الخارجية والداخلية، بما يجعل التطور الديمقراطي لبلدنا، يدعم إشعاعه الجهوي والدولي.

وفي هذا الصدد، نسعى دوما إلى بلورة برامج ملموسة مع البلدان الإفريقية الشقيقة، تركز على التضامن وتقاسم التجربة، وتستجيب للحاجيات المحددة للسكان.

ويعد المؤتمر الوزاري الأورو-إفريقي الأول حول الهجرة والتنمية، تعبيرا آخر عن روح التزامنا داخل محيطنا الإفريقي، وتأكيدا قويا على ضرورة معالجة قضايا الهجرة، وفق مقاربة شمولية، وبروح المسؤولية المتقاسمة والتنمية المشتركة.

كما أن تشبث المغرب الصادق بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالمياً، والمكاسب الكبيرة التي حققها في هذا المجال، قد حظيت بالاعتراف الدولي، من خلال انتخاب بلدنا في مجلس حقوق الإنسان الجديد، التابع للأمم المتحدة، واختياره نائباً لرئاسة هذا المجلس، باسم قارتنا الإفريقية.

ومن منطلق الثقة والمصداقية التي يحظى بهما المغرب، جهويا ودوليا، فإنه يظل شريكا فاعلا في مسلسل السلام بالشرق الأوسط، رغم الصعوبات القائمة. وفي هذا السياق، نعرب عن انشغالنا البالغ بالتطورات الخطيرة، التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتندينا الشديد بالاعتداءات السافرة التي تقوم بها الآلة العسكرية الإسرائيلية، ضد المدنيين الفلسطينيين، ومنشأتهم الحيوية ومؤسساتهم.

وأمام هذه التحديات والممارسات العدوانية، على أشقائنا الفلسطينيين تحقيق المزيد من وحدة الصف، وتوطيد عرى الوفاق والتلاحم الوطني.

وإننا لنناشد المجتمع الدولي، وعلى رأسه الرباعي الراعي لعملية السلام بالشرق الأوسط، بذل قصارى الجهود، لوضع حد لهذه الأزمة، والعودة إلى طاولة المفاوضات، باعتبارها السبيل الأوحى لإقرار سلام عادل شامل ودائم، يكفل لكافة شعوب المنطقة، العيش جنبا إلى جنب في أمن ووثام، ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق استرجاع حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، القابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الشرعية الدولية، و«خارطة الطريق»، ومبادرة السلام العربية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا لن ندخر جهدا لصيانة الهوية التاريخية العريقة لهذه المدينة المقدسة، كأرض للتعايش، بين الأديان السماوية، سواء في المحافل الدولية، أو من خلال إعطاء دفعة جديدة لوكالة بيت مال القدس الشريف، مطالبين المجتمع الدولي، بتحمل مسؤولياته الكاملة، لوقف انتهاك الأماكن المقدسة، واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف.

وبقدر ما نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود، لإيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، فإننا ندين، بكل شدة، العدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق، والاستعمال المفرط للقوة العسكرية من قبل إسرائيل ضده، وتدمير بنياته التحتية ومنشآته الحيوية. كما أن المملكة المغربية ترفض اللجوء إلى العنف والعنف المضاد، وتشجب كل العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء، أينما كانوا.

وإننا إذ نعرب عن قلقنا المتزايد تجاه هذه التطورات المأساوية، لندعو المنتظم الأممي إلى اتخاذ القرارات الحازمة، الكفيلة بتجنب مخاطر التصعيد، واتساع العمليات العسكرية في المنطقة، ووضع حد لخرق القانون الدولي والمواثيق الدولية.

وبنفس الإرادة الصادقة، فإن المغرب يدعم كل الجهود الرامية إلى مساعدة العراق الشقيق على تجاوز محنته، وبناء مؤسساته الوطنية، الكفيلة بإعادة الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية لشعبه، في احترام تام لوحده الوطنية والترايبية.

ومن جانب آخر، فقد عملنا هذه السنة، على توطيد شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، معربين عن ارتياحنا للتنفيذ الجيد والمحكم لمختلف جوانب مخطط العمل المعتمد في هذا الشأن، والذي نتمنى أن يسير في اتجاه بروز شراكة قوية، متجددة ومتعددة الأشكال، ترفع علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي إلى مستوى «الوضع المتقدم» المقترح من جانب جلاتنا.

وبنفس المنظور والحيوية، فإننا نواصل جهودنا لتكثيف وتنويع علاقات شراكتنا البناءة، مع باقي الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية، وفق دينامية منفتحة ومتكاملة ومنسجمة.

ومن منطلق إيماننا بالسلام والتضامن والشراكة، فإننا نبذل قصارى جهودنا، بكل عزم ووضوح، لبناء صرح اتحاد المغرب العربي، اعتباراً لروابط الأخوة المتجذرة، ولوحدة التاريخ والحضارة والمصير التي تجمع شعوبنا الشقيقة، وبالنظر لاحتامية الوحدة والتكتل، التي أضحت ضرورة ملحة في الظرفية الدولية الراهنة. وسنظل أوفياء لروح ومنطوق معاهدة مراكش التأسيسية، الهادفة إلى التكامل والاندماج، في احترام للخصوصيات والثوابت الوطنية لكل من دولنا الخمس، وانفتاح طموح لمنطقتنا على جوارها الإقليمي وشركائها الدوليين.

شعبي العزيز،

إن كسب رهانات المغرب الآنية والمستقبلية، رهين بتسلحنا بالثقة الكاملة في الذات، وبإيماننا الوطيد، وبأنه رغم الصعوبات والإكراهات، فإن مستقبلنا يظل بين أيدينا لذا، فإن علينا كأمة عريقة التاريخ، أن نؤمن بإيماننا قويا بصواب اختياراتنا، وأن نعزز أشد ما يكون الاعتزاز، بما نخطوه من خطوات ثابتة، على درب التنمية والديمقراطية. كما يتعين على نخبنا السياسية والفكرية، وعلى

الفاعلين الجمعيين والاقتصاديين، أن يعطوا المثال، بالتزامهم الصادق بقضايا الأمة وطموحاتها، وبانخراطهم الموصول في الأورش التنموية للبلاد.

إن ثقة المغاربة في بلدهم، والثقة فيما بينهم، والثقة في دولتهم وفي مؤسساتها، وتحليلهم بفضائل الاجتهاد والمثابرة وطول النفس، لهو السبيل الذي لا محيد عنه، لتحرير المستقبل وفتح آفاقه. وتلكم بالأساس، ركائز مناعتنا وقوتنا في مواجهة ما قد يعتري مسيرتنا من صعوبات وإكراهات. فليكن إيمانك - شعبي العزيز - بهويتك الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، وثقتك في مستقبلك وإمكاناتك ومشروعك الوطني، إيماننا ثابتا وراسخا في التزامك بمسيرتك، وبالمواعد التي تعاهدنا عليها سويا، من أجل مغرب متضامن ومتقدم. ويقدر إيماننا وثقتنا في حيوية المجتمع المغربي، بنسائه ورجاله، وخاصة بشبابه، فإننا نجدد لك التزامنا، شعبي العزيز، بما تمليه علينا العروة الوثقى، التي تربطنا بك، وتربط الشعب بالعرش، من حرص على مصالحك العليا، وإرادة صادقة في قيادتك على مسار الكرامة والتقدم. تلكم هي إرادتنا التي لا تهن، والتزامنا الذي لا يلين. وما ذلك على أمتنا، بتوفيق من الله، بعزيز.

«رب هب لي حكما، وألحقني بالصالحين، واجعل لي لسان صدق في الآخرين» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس العليا العسكرية  
الرباط، 05 رجب 1427هـ الموافق 31 يوليوز 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط،

نترأس اليوم، بكامل الفخر والاعتزاز، مراسم حفل أداء القسم أمام جلالتنا، للفوج الجديد من الضباط، المتخرجين من مختلف المعاهد والمدارس العسكرية.

ويكتسي حفل هذه السنة طابعا متميزا، كونه يتزامن مع تخليد بلادنا للذكرى الخمسينية، لتأسيس قواتنا المسلحة الملكية، باعتبارها رمزا من رموز السيادة الوطنية، والدرع الواقي لحوزة البلاد. وقد قررنا أن نطلق على فوج هذه السنة اسم «للاعيلة»، مستحضرين بكل إكبار، روح جدتنا الغالية، التي كافحت، بروح الوطنية الصادقة، مع جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، في مناهما السحيق، من أجل حرية المغرب واستقلاله.

ولذلك، فإننا بإطلاق اسمها الشريف على هذا الفوج، إنما نكرم من خلالها المرأة المغربية عموما، التي ضححت بالنفس والنفيس، في ملحمة المقاومة والتحرير، والتي لا تزال تساهم بفعالية، في مختلف مناحي الحياة الوطنية، لبناء مغرب المساواة والتضامن والتقدم.

وإننا لحريصون على تمكينها من كافة حقوقها، بما يصون كرامتها، ويضمن لها شروط المواطنة الكاملة.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى ما يحمله هذا الاسم من معاني الغيرة الوطنية، ومن التحلي بروح التعبئة والإخلاص والالتزام، وذلك في ولاء ووفاء دائمين لقائدكم الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وتشبث مكيين بشعاركم الخالد : الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الـ 21 لمنتدى أصيلة الثقافي الدولي  
أصيلة، 09 رجب 1427 هـ الموافق 04 غشت 2006 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذه الدورة، لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية، المنعقدة في إطار فعاليات منتدى أصيلة، الذي أصبح، مع توالي السنين، فضاء للحوار الرصين، والتبادل الفكري المثمر، وملتقى للنقاش البناء، حول العديد من القضايا الثقافية والسياسية والاجتماعية الهامة.

وإن اختياركم لموضوع «مشروع الولايات المتحدة الإفريقية : إلى أين؟» وقراركم بجعله مناسبة لتخليد الذكرى المئوية لميلاد المرحوم ليوبولد سيدار سانغور، باعتباره من أبرز المدافعين عن إفريقيا وهويتها الثقافية، والداعين للاندماج الجهوي، لدليل على ما لمنتدى أصيلة من توجه إفريقي بناء، وما للمملكة المغربية من حرص على رعاية هذا التوجه وتنميته.

ونغتنم هذه المناسبة، لنعرب من جديد، عما نكنه من إكبار وتقدير لهذا الزعيم التاريخي، والمثقف الملتزم، الذي كان، بلا منازع، من بين الأدباء الأفارقة الرواد، الذين دافعوا عن التنوع الثقافي لإفريقيا، معترزين بالانتماء الزنجي والتغني به، وساهموا في ترسيخ الهوية الإفريقية المتميزة. وبذلك ارتقى، بفضل هذه الرؤية الثاقبة، بهذه الحركة الثقافية إلى مستوى أيديولوجيا سياسية إفريقية حقيقية. بل إنه كان من أكبر المدافعين عن التمازج بين الشعوب والأعراق، معتبرا الأفريقانية بمثابة التحام تكاملي بين القيم العربية والقيم الزنجية، وأن اقتصار قيام الوحدة الإفريقية على أساس مناهضة الاستعمار فقط، يقلص من أسباب نجاح المشروع الأفريقي.



أصحاب المعالي ، حضرات السيدات والسادة،

تشكل الخصوصيات الإفريقية أحد مكونات الهوية المغربية، الغنية بتعدد روافدها، والتي ما فتئت تترسخ، عبر الروابط المتعددة والعريقة، التي تجمع المملكة المغربية بمحيطها الإفريقي. هذه الروابط التي تعززت خلال الكفاح المشترك للتححرر من نير الاستعمار، والتطلع إلى غد أفضل.

ولقد شكل المغرب، منذ حصوله على الاستقلال، فضاء خصبا لنهضة الوعي الجماعي الأفريقي. وفي هذا السياق، احتضنت المملكة أول مؤتمر وحدوي إفريقي. كما شكلت قاعدة أساسية للعديد من حركات التحرير الإفريقية، ووفرت لها الظروف الملائمة لمواصلة نضالها، من أجل الحرية والانعقاد.

وإن مؤتمر الدار البيضاء، الذي انعقد، بمبادرة كريمة من جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، كان أول دعوة إلى الوحدة الإفريقية، حيث أرسى دعائم العمل الإفريقي المشترك، ومكن من توحيد الرؤى وتنسيق الجهود، من أجل أن تنعم شعوب قارتنا بحياة كريمة، بعيدا عن الحاجة والخوف. وكان المشاركون في هذا اللقاء التاريخي يطمحون لبزوغ عهد جديد، تصبح فيه القارة الإفريقية محررة ومتوجهة بعزم نحو المستقبل.

ومباشرة بعد اعتلائه العرش، عمل والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، في أبريل 1961، على تنظيم مؤتمر حركات التحرير المنتمية للبلدان الإفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي.

وها هي روح مؤتمر الدار البيضاء تتجسد اليوم، بكل طموحاتها وراهنيتها، لنستلم منها توجهات تفكيرنا وعملنا، من أجل مستقبل أفضل لقارتنا.

أصحاب المعالي ، حضرات السيدات والسادة،

إن الابتهاج الذي عم الدول الإفريقية غداة استقلالها، سرعان ما تحول إلى سراب.

كما تحطم حلم الوحدة والتضامن، الذي طالما راود زعماءها. وذلك بفعل الآثار المتداخلة الناجمة عن ظرفية دولية تطبعها المواجهة بين قطبين، ونظام اقتصادي ومالي مجحف، وتساعد النزعات العرقية الضيقة، ومحاولات الهيمنة، وكذا السياسات السوسيو-اقتصادية الفاشلة.

ومن ثم، خسرت إفريقيا ليس فقط رهان الاندماج الجهوي، وابتعدت عن حلم الوحدة الحقة، بل غدت مرتعا خصبا لمآسي العالم، التي غالبا ما تأخذ أبعاد أزمات خانقة.

فالنزاعات الجهوية والحروب الأهلية، والمجاعة والجفاف والتهجير القسري، والأوبئة الفتاكة، والخروقات التي تطال حقوق الإنسان، تشكل كلها الواقع المعيش لفئة عريضة من شعوب الدول الإفريقية.

إن الوضعية الاقتصادية للقارة، وضعف التزام المجتمع الدولي تجاهها، لمن العوامل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية للألفية في إفريقيا، كتعميم التعليم أو تخفيض عتبة الفقر، اللذين لن يتحققا في ظل الأوضاع الراهنة.

وبموازاة ذلك، تواجه إفريقيا تحديات كبرى من الناحية الأمنية. ذلك أن نصف الدول الإفريقية تقريبا، ظلت تعاني، ولسنوات طويلة، من معضلة الحروب. كما أن العديد منها وجدت نفسها مسرحا لاندلاع نزاعات مسلحة، تشكل تهديدا لمناطق بأكملها بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة التي أصبحت بمثابة حرب دائمة.

كما أن المعضلة الديموغرافية، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه قارتنا، لا تواكبها أي تنمية بشرية أو اقتصادية، علاوة على ارتفاع الديون المترامية على دولها، كل ذلك يغرقها في دوامة من العنف والتطرف، ويدفع بشبابها إلى الهجرة غير المنظمة والمكثفة، المحفوفة بالمخاطر بالنسبة لحياة الأفراد ولاستقرار الدول.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

أمام هذا الوضع الخطير، فإنه لا مناص من أحد خيارين اثنين لمواجهة هذه التحديات. أما الخيار الأول، فيقوم على مبدأ التسليم بالأمر الواقع، والتخلي عن القيام بأي مبادرة تذكر، باعتبار أن الوضع في إفريقيا قد بلغ درجة عالية من التعقيد، وأن جميع الحلول للخروج بالقارة من الوضع المأساوي، الذي تتخبط فيه، قد استنفدت.

وأما الخيار الثاني، وهو الذي تتبناه المملكة المغربية وتدافع عنه، ويقوم على رفض الرؤية التشاؤمية إلى الأوضاع، والدعوة، بدل ذلك، إلى عمل تضامني مسؤول، حازم وخلاق، يهدف إلى قيام «إفريقيا جديدة».

ذلكم أن القارة الإفريقية لا يمكن اختزالها في هذا الجانب المظلم فقط، لأنها تتوفر على مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية هائلة، من شأنها أن تمكن قارتنا المعطاء والمفعمة بروح التضامن، من النجاح في فرض وجودها، من خلال اعتماد إصلاحات شجاعة.

فهناك العديد من التجارب الناجحة، التي تحققت في بعض المناطق داخل القارة الإفريقية، مما يؤكد أن عوامل التطور الديمقراطي، والتقدم الاجتماعي، والاقتصادي، تبدو أقوى تأثيرا من عوامل التخلف والركود.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا مطالبون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بإرساء أسس استراتيجية تنموية مندمجة لقارتنا، كفيلة بتمكين شعوبنا من العيش في منأى عن الخوف والفاقة، وتحصينهم من ويلات البؤس والأمراض المعدية.

إن خلاص القارة الإفريقية رهين بتحقيق اندماج يوفق بين الواقعية والطموح، ويحسن الاستفادة من الطاقات الهائلة، التي تزخر بها..

ويشكل تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاندماج الجهوي، وإدراجها في إطار مشروع وحدوي، الشرط الأساسي لتوطيد التكتلات التضامنية، والتخفيف من حدة التوترات. وإننا من منطلق تشبثنا العميق بقارتنا وثقتنا في مستقبلها، لتتعهد بمواصلة العمل والمثابرة من أجل التحسيس واستنهاض الهمم وتحفيز ذوي الإرادة والعزيمة.

إن أي تصور حول «الولايات المتحدة الإفريقية» لن يكتمل دون تعزيز الهياكل شبه الإقليمية، التي ينبغي أن تكون ملازمة لكل عمل مشترك على الصعيد الإفريقي. كما أنه يستوجب تحقيق اندماج سياسي توافقي ذي مصداقية، يراعي متطلبات احترام الثوابت الوطنية، والوحدة الترابية للدول، وحسن الجوار والأمن الجماعي.

إن الهدف الأسمى المتوخى من اندماج قارتنا هو تمكين البلدان الإفريقية من تحقيق التكامل بين اقتصاداتها، وتوحيد مؤهلاتها ومواردها وطاقاتها، لتحقيق تنمية قائمة على مبدأ الوحدة والتآزر، الذي أصبح ضرورة لا محيد عنها، لمواجهة تحديات العولمة الشمولية. كما ينبغي بلورة تعاون جنوب-جنوب مثمر ومفيد لكل الأطراف، يركز على تبادل التجارب والبحث عن الآليات التجديدية، مثل التعاون اللامركزي، والشراكة بين الفاعلين في القطاع الخاص، والتحالفات الاقتصادية الاستراتيجية، والتعاون الثلاثي الأطراف.

ويجب على أي استراتيجية تعتمد في هذا المضمار، أن تركز الصبغة المحورية للعامل البشري. فالشباب الإفريقي، الذي يشعر بأنه لا يزال مهملاً، يشكل خزاناً حقيقياً لمقومات النمو الاقتصادي. لذا، يتعين إدماجه باعتماد سياسات جريئة في مجالات التربية والتكوين والشغل.

وتندرج الجولات التي قمنا بها في العديد من البلدان الإفريقية الشقيقة، منذ اعتلائنا العرش، ضمن رؤية تهدف إلى حشد الموارد والطاقات، قصد تعزيز سياسات ثابتة ومستمرة، في مجالات تحقيق الاستقرار الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدمقرطة والحدثة بالقارة الإفريقية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن تكريم القادة الذين كانوا يتمتعون بجاذبية خارقة، ورؤية أفريقية طموحة، مثل المرحوم ليوبولد سيدار سانغور، لما يستحق الأجيال الحالية من الأفارقة، على استلهاهم الروح الإفريقية الوجدانية، وتحمل المسؤولية الملقاة عليهم، بمتابعة النضال الإفريقي ضد الفقر والتهميش الاجتماعي، والأمراض الفتاكة والأمية والرشوة وسوء الحكامة.

فالعمل في هذا الاتجاه يعد خيراً وفاءاً لأرواح هؤلاء القادة الكبار، والطريقة المثلى للثناء عليهم، والتعبير عن تقديرنا الخاص لهم، لكونهم شخصيات راودها الحلم بقارة إفريقية ديمقراطية، مستقرة سياسياً، مزدهرة ومندمجة اقتصادياً، متضامنة وسخية اجتماعياً، حريصة على احترام حقوق مواطنيها وكرامتهم.

وفي الختام، فإننا إذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى الهام، لنشيد بمؤسسة منتدى أصيلة، وبمبادراتها البناءة، داعين لأشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الملك والشعب

25 رجب 1427 هـ الموافق 20 غشت 2006 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

بمشاعر الفخر والاعتزاز، نخلد اليوم، الذكرى المجيدة لثورة الملك والشعب، لما تحمله من معان ورموز قوية، ستظل راسخة في الذاكرة الوطنية.

إنها محطة بارزة في تاريخ المغرب الحديث، ليس فقط بما تدل عليه من ثورة نضالية، في سبيل حرية الوطن واستقلاله، ولكن أيضا بما تجسده من الروح الوطنية الصادقة، والتضحية التلقائية، في التحام وثيق بين العرش والشعب، بقيادة محرر البلاد، جدنا المنعم، جلالة المغفور له، الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه.

وإننا لنستحضر، بكل خشوع، روحيهما الطاهرتين، وأرواح شهداء المقاومة الأحرار، الذين وهبوا أرواحهم وكل ما لديهم فداء للوطن. إذ كانوا يعتبرون ما قاموا به واجبا وطنيا مقدسا. أملهم بناء مغرب موفور السيادة والكرامة، وتوفير غد أفضل لأبنائهم. سلاحهم الثقة في قدراتهم، وإيمانهم في مستقبل بلدهم، فصدقوا ما عاهدوا الله عليه. لقد خلفوا لنا وطنا حرا مستقلاً، علينا اليوم، أن نضيف إلى أمجاده التليدة، أمجاداً جديدة.

فماذا نستخلص من هذه الملحمة الخالدة؟ إنها الفضائل التي ما أحوجنا إلى مواصلة التحلي بها. فضيلة الوطنية الصادقة، والتضحية اللامشروطة، في سبيل عزة الوطن وكرامته. فضيلة الثبات على المبدأ، الذي لا يمكن أن يكون موضوع مساومة. فضيلة الإخلاص للمقدسات الوطنية التي تسمو على كل المصالح والحسابات الفردية.

فعلينا إذن أن نجعل من تخليد هذه الذكرى لحظة قوية، نشحن فيها العزائم، ونعبئ الطاقات، للنهوض بالأمانة التي يلقبها بلدنا على عاتق كافة أبنائه. وبذلك سنجعل من هذه الثورة الخالدة، ثورة متجددة، تنطلق من الثقة في النفس، ومن الاعتزاز بوطننا وتاريخه العريق، وبأمجاده البطولية. ثورة تحقيق المواطنة الكريمة، التي نستشرف آفاقها الواعدة، من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما أن علينا أن نستلهم من هذه الذكرى، روح الإقدام والشجاعة، للتوجه نحو المستقبل بالعمل البناء، والمشاركة الإيجابية، ونجسد الوطنية الحقيقية، ونسمو على ثقافة المقايضة، التي لا تعطي إلا لتأخذ أضعاف ما أعطت.

لقد كانت تضحية آبائنا بالأمس، كفاحاً من أجل استرجاع السيادة والاستقلال. أما اليوم وغداً، فإن التضحية يجب أن تتجسد في العمل المتواصل من أجل تحقيق التنمية الشاملة، والمواطنة الكريمة لكافة أفراد شعبنا الأبي.

لذلك، فإننا من خلال عملنا الميداني الموصول، وتبعنا لمختلف البرامج والمشاريع الإنمائية، بمختلف ربوع المملكة، إنما ندعو جميع المغاربة إلى الانخراط الفاعل والتلقائي، في كل المبادرات التنموية التي نطلقها، وإلى التنافس في تحقيق مقاصدها. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

وإيماناً منا بأن الوطن للجميع، فإننا نحث كل المواطنين، على المساهمة في بناء المغرب الحديث. مغرب التقدم والتنمية، مغرب الطموح والمسؤولية، بروح الجد والاجتهاد، والعمل والمثابرة.

شعبي العزيز،

إن عيد الشباب يضيف إلى ذكرى ثورة الملك والشعب بعداً جديداً، يستمد روحه من عزائم الشباب وطاقتهم الواعدة. فلشبابنا نقول: إنك المجسد لطموح الأمة، والحامل لآمالها في غد أفضل، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالتزام العمل المنتج، والمثابرة الحثيثة، والاجتهاد الخلاق، والتنافس في الإبداع.

وإن الثقة في أنفسنا وفي مستقبل وطننا، التي ما فتئنا ندعو إلى التحلي بها، ليست بالثقة المجانية أو الدعائية. بل إنها الثقة الإيجابية، المنبثقة من إيماننا بقدرات بلدنا، وعبقريته أبنائه، ومن رصيدنا الحضاري العريق.

إنها الثقة المستمدة من واقع المنجزات المتواصلة، التي يشهدها المغرب يومياً، في كل أنحاء المملكة. سواء تعلق الأمر بترسيخ ركائز وحدتنا الوطنية والترايبية، أو بأوراش التنمية البشرية وتأهيل اقتصادنا، أو بحسن سير الحياة المؤسساتية، وتعزيز الحريات العامة. وذلك ما يعكسه ارتفاع مؤشرات التنمية، التي سجلتها بلادنا، والتي تحظى بتقدير واعتراف المؤسسات والهيئات الدولية المختصة.

ومهما تكن المكاسب الهامة التي حققناها، فإن طموحنا لتوفير الغد الأفضل، الذي نريده لكافة فئات ووجهات وطننا، يجعلنا نعتبرها حافزاً على مواصلة العمل. سبيلنا إلى ذلك الالتزام بالوطنية الصادقة، وروح المواطنة المسؤولة، وتفعيل التربية على التضامن والتشارك، وعلى ثقافة الابتكار والمبادرة.

وإننا لعازمون، على المضي قدماً في هذا النهج القويم، لتحقيق التنمية الشاملة، وتوفير المواطنة الكريمة لشعبنا. فمستقبل المغرب هو بأيديكم شبابنا الواعد. إنه المستقبل المشروط بتضافر الجهود، والمثابرة والاجتهاد في العمل، من أجل تنمية بلدنا وتحقيق تقدمه، وتوسيع إشعاعه الجهوي والدولي، ثابت الوحدة وموفور السيادة والكرامة، في تلاحم وثيق، وولاء عميق بين العرش والشعب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم  
الدار البيضاء، 20 شعبان 1427 هـ الموافق 14 شتنبر 2006 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

لقد آيينا إلا أن نفتح الموسم الدراسي لهاته السنة بتنصيب المجلس الأعلى للتعليم، مجددين التأكيد على المكانة المتميزة التي نخص بها الإصلاح التربوي في مشروعنا التنموي، اعتبارا لدوره الحاسم في تعميم المعرفة وترسيخ قيم المواطنة، وإعداد أجيال المستقبل.

ومن منطلق التزامنا بمبدأ اعتبار التربية شأنا يهم المغاربة جميعا، وكذا يقيننا بأن استكشاف سبل الإصلاح المتجدد لمنظومتنا التربوية، يتطلب أن يظل هذا المجلس، بوصفه مؤسسة دستورية، منفتحا دوما على المهتمين والفاعلين وذوي الخبرة في هذا الميدان الحيوي، مما يجعله فضاء تعدديا للتشاور وتبادل الرأي، ومرصدا للتتبع الفعال وقوة اقتراحية حول قضايا التربية والتكوين.

ولتمكين الإصلاحات التربوية الجارية من شروط النجاح والمردودية، ولاسيما بعد أن قطعنا أشواط مهمة في عشرية التربية والتكوين، فقد أحدثنا ضمن أجهزة المجلس هيئة وطنية للتقويم، ستضطلع بإنجاز تقويمات سنوية لاختيارات ومنجزات منظومتنا التربوية، بغية الإسهام في حسن سيرها وحكامتها والرفع المطرد من مؤشرات جودتها واستشراف آفاقها.

حضرات السيدات والسادة،

إن إدراكنا للطبيعة الاستعجالية والاستراتيجية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة وتوسيع نطاق ولوج بلادنا لمجتمع الإعلام والمعرفة، لا توازيه إلا ثقنتنا في أن المجلس الأعلى للتعليم سيفتح دينامية جديدة للإصلاح التربوي، قوامها: توطيد وتطوير مكتسبات هذا الإصلاح، والتصدي الحازم لما يعترضه من صعوبات، وتسريع وتيرته مع إغنائها بما هو كفيلا بأن يجعله مواكبا للمستجدات باستمرار.

وإن حرصنا الشديد على عدم تفويت فرصة الإصلاح التاريخية هاته، بالنسبة لبلادنا، ليجعلنا نؤكد من جديد على أنه من الملح الحسم في شأن هذا الملف. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أنه قد آن الأوان للتحلي بالمسؤولية اللازمة لمواجهة المعضلات الحقيقية للتعليم، والتي يعرفها ويعانيها الجميع، تلکم المعضلات التي ظلت تقف حاجزا أمام أي إصلاح جذري لمنظومتنا التربوية.

وإننا لنتنظر من المجلس أن يجعل في صدارة أعماله اقتراح حلول ناجعة لها والانكباب على القضايا الجوهرية لهذا الإصلاح المصيري، بإعطائه الدفعة القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأسمالتنا البشري، وتهييء الغد الأفضل لأبنائنا.

ومن شأن عملکم بهذه التوجهات في مداولاتکم وأشغالکم داخل المجلس، وبتعاون مثمر مع السلطات الحكومية المعنية، وكل المتدخلين والشركاء، مع استحضار نفس المبادئ والقيم التي شكلت أساس بلورة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وخاصة منها الالتزام والثقة، والتعبئة الإرادية الشاملة لجميع الفاعلين المعنيين والقوى الحية للأمة، وكل المواطنين الغيورين على مستقبل المنظومة التربوية المغربية. ومن شأن كل هذا استرجاع الثقة في المدرسة المغربية وتمكين بلادنا من مدرسة متصالحة مع مجتمعها مؤهلة ومندمجة في بيئتها، وفاعلة في معركة التنمية البشرية.

وإننا إذ نعول علیکم في الإسهام البناء لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير والحاسم، نسال الله تعالى أن يجعل التوفيق والسداد حليفکم.

والسلام علیکم ورحمة الله تعالى وبرکاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى قمة حركة عدم الانحياز

هافانا، 21 شعبان 1427هـ الموافق 15 شتنبر 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

نود في البداية أن نعرب عن خالص متمنياتنا بموفور الصحة والعافية، لفخامة السيد فيديل كاسترو، رئيس جمهورية كوبا. ويطيب لنا أن نتوجه إليكم بثنائينا الحارة والصادقة، بمناسبة تقلدكم رئاسة حركة عدم الانحياز العتيدة، معربين لكم عن تعاون المملكة المغربية الكامل، لإنجاح مهامكم الجليلة. كما ننوه بجهود مملكة ماليزيا الشقيقة، في شخص وزيرها الأول، معالي السيد عبد الله بن حاجي أحمد بدوي، على حسن قيادته لحركتنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل مؤتمر بلغراد، بفضل حكمة وتبصر الرواد التاريخيين لحركتنا، حدثاً حاسماً في القرن العشرين، بوضعهم أسس حركة عدم الانحياز، ورسم النهج الذي سلكته دولنا الحديثة الاستقلال آنذاك، برفض الانسياق في دوامة الحرب الباردة، والعمل على استعادة كرامتها، وأداء رسالتها في تحقيق التوازن الدولي، والسعي نحو ديمقراطية العلاقات الدولية، والانخراط الفاعل في معركة التنمية. ذلكم الطموح الذي ما زال اليوم يراودنا جميعاً، لصنع مستقبل متطور وآمن للبشرية.

لذا، فإن تأقلم حركتنا مع المتغيرات العالمية، التي يشهدها مطلع الألفية الثالثة، يطرح علينا تحديات كبيرة تهتم الوجود والمصير. وفي هذا السياق، ولكي تستعيد مؤسستنا حيويتها، وتواصل مسيرتها، كقوة اقتراحية وازنة في المجتمع الدولي، فإنها مطالبة بإصلاح عميق وجوهري لمناهج عملها، وفتح آفاق أوسع لاندماج دولها، وتدعيم التوافق فيما بين مكوناتها، والحفاظ على وحدتها.



وهو الأمر الذي يتطلب منا التزاماً سياسياً جماعياً، ووضع آليات للتفكير والاقتراح والتنسيق، لكسب الرهانات، ورفع التحديات التي نواجهها، بحكم الحروب والنزاعات الداخلية، والفقر والأمراض الفتاكة، والتهديدات الإرهابية.

ومن هنا، بادر المغرب للإسهام الفعلي في هذا المسار، عن طريق تقديم عدة اقتراحات وتصورات، ولا سيما ما يتعلق بإحداث «مجموعة تفكير»، بهدف تدعيم القدرات التفاوضية لحركتنا، من خلال إشراك القوى الحية ببلداننا، ومؤسساتنا البرلمانية، ومختلف الفراء الاجتماعيين، وفعاليات المجتمع المدني، في تطوير وإغناء إطار التشاور، وإرساء قواعد الشراكة والتعاون، حرصاً على الاستثمار المشترك لمواردنا ومؤهلنا الهائلة.

وفي هذا الصدد، لنا كامل الثقة في الإرادة التي أبانت عنها الرئاسة الكوبية، موقنين أنها لن تدخر جهداً في سبيل تحقيق أهداف حركتنا. وتعد الاقتراحات الواردة في وثائق العمل المطروحة على أنظار هذه القمة، بمثابة خريطة طريق حقيقية لأعمال حركتنا خلال السنوات المقبلة، بالنظر إلى طابعها الشمولي.

السيد الرئيس،

إن العالم اليوم، لفي أمس الحاجة إلى نظام حكامه دولي أكثر تمثيلية، وأوفر ضماناً لسلام دائم، ولتحقيق تنمية مستدامة، تقوم على التضامن، وتشجع تحالف الحضارات وحوار الثقافات.

وفي هذا السياق، يتعين على حركتنا أن تساهم بكامل ثقلها، في توطيد نظام متعدد الأطراف حقيقي، وتعزيز دور الهيئات الدولية، ودعم جهودها الإصلاحية، وترسيخ العمل الجماعي، والتضامن الدولي، من أجل عالم أكثر إنصافاً، وأوفر أمناً واستقراراً. وفي هذا الإطار، يؤكد المغرب على المشاركة الفعالة لحركة عدم الانحياز في مسلسل إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

كما أن الترابط القائم بين بلداننا لمواجهة الأخطار المتعددة الأبعاد، يتطلب منا تعبئة طاقاتنا لاحتواء بؤر التوتر والصراع، والتصدي لآفة الإرهاب، ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهريب الأسلحة. وذلك باعتماد مقاربات ملائمة، للتعامل مع الأسباب العميقة لآفات عصرنا، مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة الانسجام مع روح شراكة صادقة مع دول الشمال، ترسيخاً لتقاليدنا الداعية للحوار والانفتاح والتقارب.

وفي هذا الإطار، فإن حركتنا مطالبة بالنهوض بدعائم السلم والعدل والإنصاف، واحترام حقوق الإنسان، والمساهمة الناجعة في تسوية الخلافات الجهوية، ارتكازاً على الثوابت التي قامت عليها حركة عدم الانحياز.

فكما تعلمون، فإن المبادئ العشر المؤسسة لحركتنا تعد حجر الزاوية لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية في احترام تام لقدسية سيادة الدول ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. هذه المبادئ التي ينبغي حتماً أن نهتدي بها في معالجة النزاعات المنتشرة عبر العالم وخاصة بقارتنا الإفريقية والشرق الأوسط، هذه المنطقة التي عرفت في الشهور الأخيرة، تصعيداً في العدوان المؤجج لصراعاتها المريرة.

وفي هذا الخصوص، وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، نؤكد على ضرورة إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية الشعب الفلسطيني الشقيق، بتمكينه من استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية و« خارطة الطريق»، وتمشياً مع مبادرة السلام العربية التي تقوم على الأرض مقابل السلام.

كما نعرب مجدداً عن دعمنا القوي للبنان الشقيق، لتجاوز مخلفات الحرب، وإعادة الإعمار، وتثبيت السيادة الوطنية كاملة. وبنفس مشاعر التضامن، نتطلع لعراق موحد و متماسك، تنتفي فيه أعمال العنف والمواجهات المؤلمة.

السيد الرئيس،

إن التنمية البشرية تحظى بصدارة انشغالاتنا، لمواجهة ما يعانيه ما يقرب من نصف سكان المعمور من فقر مدقع، ونقص في التغذية، وسكن غير لائق، وتدني الشروط الصحية، وضعف الخدمات الطبية، وتفشي الأمية والأمراض الفتاكة. ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال استراتيجية تنموية حقيقية، تعتمد بالأساس على مؤهلاتنا وإمكاناتنا الذاتية، وتقوم على التعاون والتضامن بين دولنا.

وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب العمل على تعزيز التعاون جنوب-جنوب، والارتقاء بعلاقاتنا إلى مستوى شراكات متميزة، مشجعة على الاندماج والتقارب، وتكثيف حركة التجارة والاستثمار، والعمل على بلورة أقطاب اقتصادية كبيرة، ذات تنافسية عالية، جديدة بتشكيل قوة اقتراحية وتفاوضية مؤثرة على الصعيد الدولي.

ووفق نفس التوجه، نولي أهمية قصوى لتنشيط مسلسلات التعاون، سواء ضمن الفضاءات البين- جهوية، أو المنتديات ذات البعد القاري، كما هو الشأن بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، في أفق انعقاد القمة المقررة في سنة 2008 بالمغرب، أو على نطاق نفس القارة مع الدول الإفريقية من جهة، وكذا على مستويات مختلفة مع الدول الآسيوية من جهة أخرى.

وإن إقامة تعاون أفقي متين ومتنوع بين بلداننا، ستعطي دفعة جديدة لاقتصادياتها، بما يضمن القوة والازدهار والرفاهية لشعبنا. كما أن انضمام مجموعة 77 زائد الصين إلى جهودنا، لمن شأنه أن يحقق مكسباً ثميناً وتحالفاً قاراً بين المجموعتين.

وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يفتأ يعمل في هذا الاتجاه، معبئاً لذلك وسائله البشرية والمادية، وموظفاً تجربته وخبرته في خدمة التنمية المستدامة بإفريقيا. وقد تجلى التزامه التضامني الفاعل مع الدول الإفريقية الأقل نمواً في إلغاء ديونها، ورفع الحواجز الجمركية أمام منتوجاتها، وتشجيع الاستيراد من هذه البلدان الشقيقة والصديقة، وإنجاز مشاريع تنموية تناسب ظروف وحاجيات سكانها، وذلك ضمن الإطار الثنائي أو الثلاثي الأطراف.

وفي الختام، نود التذكير بأن روح باندونغ وما تحمله من مبادئ السلم والاعتدال والحياد الإيجابي، ومن قيم الصداقة والتضامن، ما تزال تشكل القاعدة الملائمة والفاعلة لمواجهة التحديات العالمية، وبناء أفضل العلاقات بين الأمم. وإن المصير المشترك لكافة دول عدم الانحياز، لكفيل بأن يرسم أمامنا العديد من السبل القويمية، على غرار تلك السبل الوجيهة التي رسمتها حركتنا عبر تاريخها الحافل.

شكراً لحسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى البابا بنديكت السادس عشر

24 شعبان 1427 هـ الموافق 18 شتنبر 2006 م

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 24 شعبان 1427 هـ الموافق لـ 18 شتنبر 2006 م، برسالة خطية إلى البابا بنديكت السادس عشر، احتجاجا على التصريحات التي أدلى بها حول الإسلام، ذكر فيها جلالته، باعتباره أميرا للمؤمنين ورئيسا للجنة القدس أن الإسلام يقوم، انطلاقا من القرآن الكريم، على مخاطبة العقل وتكريمه، وعلى اعتبار كون الإيمان لا يتم إلا بإعمال العقل.

وأكد صاحب الجلالة في هذه الرسالة التي قام بنقلها القائم بأعمال سفارة المملكة لدى حاضرة الفاتيكان لدى استقباله بمقر الفاتكان أن الإسلام يدعو إلى التسامح بين الأديان السماوية كلها، فضلا عن كونه، يؤكد أنه لا يتم إيمان أي مسلم إلا بإيمانه بجميع الأنبياء، وفي طليعتهم موسى وعيسى عليهما السلام.

و أبرز جلالته الملك أن الدين الإسلامي الحنيف يدعو إلى السلم الاعتدال ونبذ العنف، مشيرا إلى أن « الإسلام ظل عبر التاريخ منارة للتسامح الدولي، والتفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات ».

وأضاف جلالته الملك أن « المغرب عرف في تاريخه مفكرين ممن نقلوا جزءا من الثقافة اليونانية إلى الغرب المسيحي في العصر الوسيط، وممن عبروا في آثارهم الفلسفية عن التساكن الممكن بين العقل والدين، باعتبار الأول معيارا لفهم الثاني، وذلك ما أكده كبار علماء الاستشراق والمؤرخون من مختلف الدول الغربية ».

وأوضح جلالته أنه « اعتبارا لكل هذه الحقائق فإنني أدعوكم، بوصفكم رئيس الكنيسة الكاثوليكية إلى العمل على احترام الإسلام، كما تحترمون الديانات الأخرى، مثلما يحترم الإسلام باقي الديانات السماوية، ومن بينها المسيحية وذلك خير سبيل لدعم الحوار بين الأديان والثقافات ».

وذكر جلالته الملك أنه « بالنظر إلى الظرفية الدقيقة التي يجتازها عالمنا المشحون بالكثير من الصراعات، وتأجيج نزوعات التطرف، والخلط بين الحقائق والمزاعم الشائعة، والتي يستغلها المتشددون من جميع الديانات، فإن من واجبنا معا، كمؤمنين على إشاعة قيم السلم والتعايش والتقارب بين الأمم والشعوب، أن نكرس جهودنا لخدمة هذه المقاصد السامية، التي هي موضوع إجماع كل القوى المحبة للسلم في العالم بأسره. وخلص جلالته الملك إلى القول « وإذ أخاطبكم في هذا الشأن فمن باب حرصي كوارث لتقاليد بلدي في رعاية التوفيق المتبادل بين الأديان، على تأكيد العلاقات المتميزة، التي ظلت تربط المملكة المغربية بحاضرة الفاتيكان، والقائمة على الحوار والتواصل والتشاور فيما يهم العالمين، المسيحي والإسلامي، وفي كل القضايا الدولية ».



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الحادية عشرة للفرانكفونية  
بوخارست، 05 رمضان 1427هـ الموافق 28 شتنبر 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس جمهورية رومانيا،

حضرات السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية،

حضرات المندوبين الأفاضل،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، أن نتقدم بخالص عبارات الشكر والتهنئة لفخامة السيد ترايان باسبسكو، رئيس جمهورية رومانيا، وكذا للسلطات والشعب في هذا البلد الصديق، لما بذلوه من جهود كبرى، بمناسبة انعقاد القمة الحادية عشر للفرانكفونية.

إن اختيار بوخارست لاحتضان هذه القمة لهو خير دليل على تجذر لغتنا المشتركة في رومانيا لما يزيد عن قرنين من الزمن. كما أنه مناسبة طيبة للتنويه بدوي الأهلية العالية من الفرانكفونيين في هذا البلد، أمثال بانيت إيستراتي وسيوران والمسرحي الشهير أ. يونيسكو.

كما نود الإشادة على وجه الخصوص، بالجهود التي بذلها أخونا رئيس جمهورية بوركينا فاسو، السيد بليز كومباوري، لمتابعة وتفعيل القرارات التاريخية الصادرة عن قمة واكادوكو.

ونغتتم هذه المناسبة أيضا، للتتويه بالسيد الرئيس عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، لما أبان عنه من التزام ثابت، ودينامية في العمل، مما مكن منظمنا، بفضل خبرته وحكمته وبعد نظره، من الانتقال بها إلى مستوى يتيح لها مواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وبعد سنتين من قمة واكادوكو، ها هي الأسرة الفرانكفونية تلتئم في بوخارست، في لقاء حاسم من أجل نسج المزيد من الوشائج الوثيقة، بين مكونات الفضاء الفرانكوفوني العالمي.

ويأتي لقاءنا اليوم، في سياق حدثين بالغي الأهمية، وهما حلول الذكرى العشرين للقمة الأولى للفرانكفونية، التي انعقدت عام 1986 في فرساي، والذكرى المئوية لميلاد أحد المؤسسين الأفاضل للفرانكفونية، الرئيس ليوبولد سيدار سنغور، ذلك المثقف ورجل الدولة الكبير، الذي حرص المغرب، كباقي الدول الأعضاء داخل أسرتنا الفرانكفونية، على إحياء ذكره هذه السنة.

إن الفرانكفونية مدعوة إلى الاضطلاع بدور وحدوي أكثر فعالية، لبناء فضاء قابل للحياة، غزير العطاء وفسيح الآفاق. كما يتعين عليها الدفاع عن تصور لعالم يتسم ببعده الإنساني. فالورش الذي ندشنه جميعا اليوم، لا تعادله إلا تطلعاتنا المشروعة، إلى جعل فضائنا الفرانكفوني منطقة للتعاون والتنمية المستدامة المشتركة.

إن امتلاك مقومات الحداثة والتنمية المستدامة، وترسيخ القيم الديمقراطية، لهو عمل شاق ينطوي على إكراهات جمّة، مما يستنهض همة المنظمة الفرانكفونية للاضطلاع بمهامها وأداء رسالتها.

إن أي دولة ديمقراطية لا يمكن تصورها إلا بوصفها دولة مواطنة. فالمواطنة تعد حجر الزاوية في بناء صرح الديمقراطية. لذا، يتعين على الفرانكفونية أن تركز عطاءها في هذا المضمار على النهوض بمبادئ وقيم الديمقراطية وحوار الثقافات، لاسيما من خلال التربية التي هي أساس كل تنمية، والتي تعد بالتالي حقا جوهريا. وبما أن التربية تحمل في ثناياها مفهوم التنوع اللغوي والثقافي، الذي يفضي إلى احترام الهويات، فإنها يجب أن تنطوي أيضا على المفهوم المحوري، القائم على الاعتراف بالآخر، والمندرج في صميم الديمقراطية وثقافة السلم.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تثير العولمة في الوقت الراهن نقاشا دائما، وغليانا فكريا شديدا، كما توجب في بعض الأحيان مشاعر الخوف والتوجس والنفور. فهي بالتالي تطرح تحدياً حقيقياً، يكمن في تفادي الوقوع في فخ الإقصاء أو الاستسلام أمام الفوارق الصارخة بين الأفراد. وحتى لا تصبح عولمة الاقتصاد عاملاً لتهميش الضعفاء والمعوزين، فإنه يتعين علينا أن نحول دون ذلك. وعلى العكس، يجب أن تكون ذات بعد إنساني، وتسهم بالتالي في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتفادي تعميق «الفجوة الرقمية».

ويكمن الدور الرئيسي المنوط بالفرانكفونية النشيطة، المتحمسة في الدفاع عن مفهوم التنوع، ونهج سبل التعاون اللازمة، لتمكين أعضائها الأقل نماء من استدراك ما فاتهم في مجالات التربية والتكوين، واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

وإذا كانت التقنيات الحديثة للمعرفة والاتصال، المندرجة في صميم جدول أعمال قمتنا، تتم عن رؤية استراتيجية متبصرة للتعامل مع مسلسل العولمة، الذي لا رجعة فيه، فإنها تنطوي كذلك على مؤهلات رفيعة للإبداع التربوي، فضلاً عن كونها خزاناً يكاد لا ينضب، لإفراز معطيات جديدة، كفيلة بالنهوض بنظمنا التعليمية على الوجه الأكمل، ورفع التحديات الجديدة، التي يطرحها مجتمع المعرفة، في مطلع الألفية الثالثة.

وإذا كان مجتمع الإعلام يقوم على استخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فإن مجتمع المعرفة ينبع من المعارف المكتسبة من خلال التربية، التي بدونها قد يبقى في الإعلام ما هو نافع ومجد، لكن دون أن يكون له وزن كبير.

ووعياً منا بهذا الواقع، فقد عملنا على أن تنخرط المملكة المغربية في عملية إصلاح عميقة لمنظومتها التعليمية، لاسيما من خلال تعزيز وتوسيع دائرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كالتقنيات متعددة الوسائط والإنترنت، داخل سائر مؤسساتها المدرسية. وتتوخى هذه الاستراتيجية الشاملة المصطلح عليها بـ «e-Maroc» (المغرب الإلكتروني) بلوغ هدفين أساسيين. أولهما يتجلى في تقليص «الفجوة الرقمية»، وثانيهما تمكين المغرب من موقع متقدم في السلم العالمي، في مجال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

وقد تجلّى الجهد الموصول الذي يبذل لجعل المدرسة قاطرة من القاطرات التي لا غنى عنها في تحقيق التنمية المستدامة، في بلورة البرنامج الوطني المسمى «عقبري»، والرامي إلى وضع التقنيات الجديدة للإعلام في متناول أزيد من 6 ملايين تلميذ، وكذا التصدي «للفجوة الرقمية» المواكبة للفجوة الأبجدية، باعتبارها آفة اجتماعية حقيقية.

وبالموازاة مع ذلك، أعلن المغرب عن قراره بأن تكون الفترة الممتدة بين 2000 و2010 ميثاقاً للتربية والتكوين، وهو عبارة عن مشروع مجتمعي حقيقي، يتمحور حول مجموعة من الأولويات، كمحاربة الأمية، وتحسين جودة التعليم، وحسن الحكامة في المنظومة التربوية والتكوين المهني.

إن التزام المغرب الثابت بمواصلة إصلاح التربية واقتراح حلول ناجعة لل صعوبات المطروحة والمحتملة، قد تجلّى أساساً في تنصيب المجلس الأعلى للتعليم الذي أحدث يوم 14 شتنبر 2006، وكذا في إطلاق البرنامج الوطني لتعميم تقنيات الإعلام والاتصال داخل المؤسسات التعليمية، ابتداء من شهر شتنبر 2006.

«وفي هذا السياق، جاء منح كل من جائزة كونفوشيوس لليونيسكو لمحو الأمية، والجائزة الكبرى للإنسانية لفرنسا لسنة 2006، لوزارة التربية الوطنية في المغرب، ترميماً لجودة البرامج المعتمدة، والتطور الحاصل في هذا القطاع الاستراتيجي ببلادنا.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات سالف الذكر تندرج ضمن باقة أوسع من الإصلاحات تم إطلاقها في مايو 2005 والمعروفة «بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية»؛ وهي عبارة عن عملية حقيقية لإعادة الهيكلة، تضع الإنسان في صلب المسار التنموي، مع التركيز على محاربة الأمية والفقر والإقصاء.



السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تولي بلادنا اهتماما خاصا للقرارات التي ستمخض عن قمتنا، إذ أنها ستشكل، إلى جانب الالتزامات التي تم اتخاذها في واكادوكو في شهر نونبر 2004، خطة عمل حقيقية تقوم من جهة على تعزيز وتمتين المبادلات بين الدول الأعضاء في منظماتنا، ومن جهة أخرى، على نشر ثقافة جديدة تتمحور حول ترسيخ قيم السلم والاستقرار وحوار الحضارات.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يرحب بالالتزامات الصادرة عن مؤتمر سان بونيفاص، بشأن الوقاية من النزاعات والسلامة البشرية، إذ من شأن التوصيات التي انبثقت عن هذا المؤتمر، أن تبرز بمزيد من الوضوح، ما تضطلع به المنظومة الفرانكفونية من أعمال في هذا المضمار، وضمان إسهامها الفاعل في النقاشات الكبرى التي تستوقفنا جميعا.

كما نود الإشارة إلى أن وحدة التصور التي تجمعنا، والثقة المتبادلة القائمة بيننا، وواجب التضامن، كل ذلك، حدا بالمغرب على الدوام، إلى إرسال تجريدات لتحل بالدول الفرانكفونية، لاسيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهايتي والبوسنة والهرسك وكوسوفو. فمثل هذه الالتزامات قد جعلت المغرب الثاني في البلدان الفرانكفونية المساهمة، والثاني عشر على قائمة الدول التي تمد الأمم المتحدة بالقوات التابعة لها.

وإن المملكة المغربية لتشهد في نفس الوقت، بحيوية الأسرة الفرانكفونية، والتزامها بالعمل على إنجاز مسلسل تفعيل الاتفاقية الخاصة بحماية تنوع التجليات الثقافية وتطويرها. كما تولي أهمية خاصة للمسلسل الذي سيجعل من الاتفاقية المعتمدة من قبل اليونسكو في أكتوبر 2005 أداة للتحفيز على الانفتاح والحوار والتفاهم بين الشعوب.

لذا، فإن لقاءنا اليوم، يشكل فرصة سانحة لتعميق تفكيرنا، والإعراب عن إرادتنا المشتركة لجعل فضائنا الفرانكفوني منطقة للتعاون وتحقيق الرخاء المشترك.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتعين علينا، أمام كثرة التحديات، القيام بكل ما في وسعنا للاستفادة المثلى من التطور الكبير الذي تم تحقيقه، وذلك بهدف إعطاء دفعة جديدة للفرانكفونية، واستغلال الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها بلداننا، خدمة لسياسة فرانكفونية متناسقة وفاعلة وسائرة بثبات نحو المستقبل. ومما لا شك فيه، أن الإعلان وبرنامج العمل اللذين سنصادق عليهما هنا، سيساهمان بكل تأكيد، في بلوغ هذه المرامي.

ولنا اليقين أن التوصيات التي ستواكب هاتين الوثيقتين، ستشكل «خارطة طريق» بالنسبة لنا، للانخراط جميعا في أعمال ملموسة، من شأنها ترسيخ دعائم فضائنا الفرانكفوني، وتمكين المنظمة الدولية للفرانكفونية من احتلال الموقع الذي يليق بها ضمن باقي المنظمات الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة  
الرباط، 20 رمضان 1427هـ الموافق 13 أكتوبر 2006م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يأتي افتتاحنا للسنة التشريعية الحالية في سياق حافل بالمنجزات، مفتوح على العديد من الاستحقاقات، وواعد برفع شتى التحديات. كما يتزامن مع آخر سنة تشريعية نياية، واستشراف أخرى، في إطار مرحلة مطبوعة بتجديد المؤسسات. وهذا ما يتطلب وقفة موضوعية مع الذات، بكل حكمة ورزانة. هدفنا تحسين مكتسباتنا، وترسيخ مواطن القوة في مسارنا الديمقراطي والتنموي، والتصدي لمكامن الخلل فيه.

إنه مسار شاق وطويل، لا حد لكماله. ذلك أننا نعتبر أن الديمقراطية والتنمية ورشان متكاملان، مفتوحان باستمرار. فهما أكثر من مساطر وهياكل وتجهيزات. إنهما قبل كل شيء، تعبير عن طموح وطني مشترك، وتجسيد لمذهبنا في الحكم، بمنظوره الشامل، القائم على ضمان أوسع مشاركة للمواطنين، في كل القضايا الوطنية المصيرية، والمشاريع والإصلاحات الهيكلية الكبرى.

ويفضل هذا النهج القويم تمكنا، ولله الحمد، من تحقيق إصلاحات جريئة ومكاسب مشهود بها، في القضايا الكبرى للأمة، وفي طليعتها اعتماد مدونة رائدة للأسرة، وتعزيز حقوق الإنسان في إطار المصالحة والإنصاف، وإعادة الاعتبار للأمازيغية، وتوسيع فضاء الحريات العامة، ترسيخا لدولة القانون، وإطلاق مبادرة وطنية واعدة للتنمية البشرية. وذلك ضمن منظور شمولي للنهوض بحقوق الإنسان، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أقدمنا على هذه الإصلاحات العميقة، من خلال ابتكار حلول متميزة وأصيلة، نابغة من إرادة وطنية خالصة، وبكل ما يتطلبه الأمر من أناة وتبصر، لإنضاجها وتبنيها من مختلف مكونات الأمة، باعتبارها تجسيدا للإرادة الجماعية للمغاربة.

وذلك هو النهج الديمقراطي الذي سلكناه، لضمان أوسع مشاركة وطنية، وأقوى انخراط محلي، في بلورة مشروع الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، كحل سياسي توافقي ونهائي، للنزاع المفتعل حول مغربيتها، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية.

وإننا لعازمون على المضي قدما في ترسيخ خيارنا الديمقراطي، الذي لا رجعة فيه، بالنظر إلى ما يمتلكه بلدنا من ضمانات جوهرية ثابتة، نحن عليها مؤتمنون، مهما تغيرت الظروف والأغليات.

ويأتي في طليعة هذه الضمانات، الإجماع الوطني الراسخ على ثوابت الأمة ومقدساتها، والتوافق الواسع حول خياراتها الأساسية.

وبفضل ما لنا من إرادة سياسية ثابتة، في توطيد صرحنا الديمقراطي، وما وفرناه من آليات مؤسسية، فقد حققنا عدة منجزات على درب تعزيز دولة الحق، من خلال إصلاحات سياسية عميقة. وهو ما جعل بلدنا نموذجا في مجال التطور الديمقراطي.

وسنواصل عملنا الدؤوب، لاستكمال كل متطلبات التجديد والتطوير والتأهيل لمنظومتنا المؤسسية، بحكمة والتزام.

فالديمقراطية الحققة ليست وصفا جاهزة، وإنما تبنى على مراحل، بالالتزام المسؤول والشجاعة ونكران الذات. إنها تقوم بالأساس، على المشاركة الشعبية، وعلى مصداقية المؤسسات، ومدى مساهمتها في تعزيز الحكامة الجيدة، وتحقيق التنمية البشرية.

وعلى الأمد المنظور، وفي أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، نود التوجه إلى كل الأطراف الفاعلة في الممارسة الديمقراطية، من هيئة ناخبة، وأحزاب سياسية، وسلطات عمومية، برسائل واضحة. فللمواطنين أقول: إن المواطنة المسؤولة تستوجب المشاركة الإيجابية، في كل مجالات الحياة الوطنية. فالمطلوب منكم ليس مجرد الإدلاء بأصواتكم فقط، ولا النظر إلى السياسة على أنها لحظة اقتراع، أو مسألة احتراف حزبي، تحتكره الطبقة السياسية وحدها. بل المطلوب هو الانخراط القوي والمستمر في العمل السياسي الملتمزم، على كل مستوياته الديمقراطية، وأورشه التنموية.

ومن منطلق إيماننا بأنه لا ديمقراطية تمثيلية بدون أحزاب، فإننا ندعو الهيئات السياسية، وهي تخوض غمار الانتخابات التشريعية القادمة، لاحترام الناخب ومخاطبته بلغة الوضوح والحقيقة، وأن تختار من هم أجدر بتحمل أمانة الانتداب النيابي، باعتبار البرلمان القلب النابض للديمقراطية، وأرفع تعبير عن الإرادة الشعبية.

كما سيكون عليها أن تتصدى في برامجها للقضايا الكبرى للبلاد، وأن تقترح لها أفكارا جديدة، وآليات قابلة للتنفيذ. فالانتخابات فرصة للتباري بين البرامج والمشاريع أكثر منها تنافسا على المقاعد والمواقع. وهو ما يتطلب قيام تحالفات، كفيلة بإفراز أغلبية منسجمة، ومعارضة بناءة، ضمن مشهد سياسي معقلن وسليم.

وفي نفس السياق، نوجه حكومتنا إلى مواصلة العمل على توفير كل الضمانات لإجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، وعلى تأمين شروط المنافسة الشريفة، بالتزام الحياد الإيجابي، في مختلف مراحل العملية الانتخابية، والتصدي لكل الخروقات.

وإننا لندعو مختلف الفاعلين المعنيين بالعملية الانتخابية، إلى المساهمة بفعالية في جهود تخليقها، والسمو بها عن المزايدات العقيمة، وعن الاستعمال اللامشروع للمال والنفوذ مع الترفع عن الحسابات الشخصية والحزبية، وجعل مصلحة الوطن والمواطنين هي العليا.

## حضرات السيدات والسادة،

مهما تكن مكاسبنا في بناء الديمقراطية، فإنها بدون اقترانها بالتنمية البشرية، ستظل مجرد هياكل صورية.

لذلك نعتبر أن التنمية البشرية، بتوفيرها لوسائل العيش الكريم، هي خير دعامة لتحقيق الديمقراطية. كما أن الديمقراطية، بتعميقها للوعي بالالتزام الوطني، تعد تنمية سياسية فعلية تساهم في النهوض بالتنمية البشرية.

وعلى هذا الأساس، كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها ليست مجرد عمل ظرفي محصور في الزمان والمكان، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار، يهدف إلى الحد من الفقر والهشاشة والتهميش الاجتماعي. هاته الآفات التي تشكل الانشغال الحقيقي للمواطنين، والمعوقات الأساسية للبناء الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، كان حرصنا على أن تعتمد هذه المبادرة مقاربة جديدة في التعامل مع القضايا الاجتماعية، تقوم على التوفيق بين الرهانات الشمولية وبين الانشغالات اليومية للمواطن، في إطار تنمية متضامنة، حتى لا يبقى مصير مواطنينا المعوزين، ومن يعاني منهم أوضاعا صعبة، رهينا بتفاوتات النمو الاقتصادي أو بما يتم توفيره من مساعدات، تنمية بشرية متضامنة، تقوم على إمداد مواطنينا بالوسائل التي تتيح لهم تحرير طاقتهم، واستثمار مؤهلاتهم الذاتية، وتمكنهم من التكفل بأنفسهم.

وبالنظر لكونها وسيلة لتعلم المشاركة المواطنة وممارستها، وورشا محوريا لالتقاء السياسات والبرامج العمومية وتناسقها، فإن المبادرة قد شكلت في حد ذاتها قطعة، مع أنماط التفكير والطرق التقليدية لتدبير الشأن العام، بل وتنطوي على قطيعات عديدة، على مستوى التخطيط والتمويل والإنجاز والتقييم واللامركز، قطيعات من شأنها تعزيز المسار الديمقراطي.

وإذا كانت جولتنا عبر ربوع المملكة، قد مكنتنا من الوقوف على الإنجازات التي تحققت، وعلى بعض المعوقات والصعوبات، التي يتعين التصدي لها، فإن ما نتوخاه من هذه المبادرة هو إحداث تغيير في ثقافة وسلوك الفاعلين فيها، والمستفيدين من برامجها، على حد سواء، بترسيخ مبادئ المشاركة والشراكة والحكامة الجيدة، باعتبارها من صميم الممارسة الديمقراطية الحديثة.

وسنظل، بعون الله تعالى، ملتزمين بتحقيق ما ينشده شعبنا الأبي، من بناء مغرب قوي بوحدته وتنميته، وخياره الديمقراطي.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي الثاني للحواضر والحكومات المحلية  
مراكش، 07 شوال 1427هـ الموافق 30 أكتوبر 2006م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي الترحيب بأعضاء المجلس العالمي «للحواضر والحكومات المحلية المتحدة» الذين يمثلون مناطق العالم السبع، معربا لهم عن بالغ تقديري للدور الرائد الذي يضطلعون به لتطوير بلدانهم، ومنوها باختيارهم مدينة مراكش، هذه الحاضرة العربية الإفريقية ذات التاريخ العريق والغد المشرق، لاحتضان أشغال الهيئة المسيرة الرئيسية لمنظمة «الحواضر والحكومات المحلية المتحدة» ولجانها وفرق عملها، لاسيما وأن هذه التظاهرة الهامة تمثل أهم اجتماع مسطر في لوائح المنظمة ينعقد منذ تأسيسها سنة 2004.

إن أهمية مجلسكم لا تكمن في قيمة وعدد المشاركين فيه فحسب، بل تتجلى أيضا في ما يتحلى به أعضاؤه من التزام بقضايا التعاون والتنمية والتضامن، وكذا في ما يقومون به من أجل تعزيز الديمقراطية واللامركزية والحكامة الجيدة باعتبارها قيما أساسية تمثل جوهر الميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي وكذا باعتبار تبني هذه القيم من الشروط الأساسية لتحقيق سلام دائم وتنمية قارة ومستديمة.

ويأخذ الدور المنوط بالدولة، التي تعد الضامن للمصلحة العامة، بعدا آخر بفعل عولمة الاقتصاد التي تؤدي أيضا إلى بروز مؤسسات جديدة وذات فعالية على الصعيد الترابي، تساهم في مسلسل التنمية. وتأتي المدينة في مقدمتها نظرا للدور الذي تضطلع به كمحرك للنمو وموئل للحضارة وكذا بفضل إسهامها الفاعل في تحريك القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، مما يجعلها قادرة على توفير الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية المنشودة في إطار من اللامركزية المبنية على مبدأ التشارك.

كما تشكل الجماعات المحلية إلى جانب الدولة قوة اقتراحية وإطارا للتميز من أجل تفعيل مختلف الاستراتيجيات الإقليمية متعددة الأطراف التي تشمل مجالات التنمية السوسيو-اقتصادية والأمن، وتسعى إلى تعزيز القيم الكونية والوطنية الموحدة للطاقت والرامية إلى بناء عالم أكثر تضامنا وأكثر قدرة على رفع التحديات العديدة التي يطرحها القرن الواحد والعشرون.

ومن هذا المنطلق يعد هذا الحدث الدولي الذي يلتئم في بلادنا فرصة سانحة لتقديم الأجوبة الشافية على التساؤلات التي تشغل بال الحكومات والمنتخبين ومختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص، بشأن كيفية ترسيخ دعائم التماسك الاجتماعي وتعزيز

الدينامية الاقتصادية في إطار تدبير النمو وتنمية المدن. فالحكومة الجيدة وتمويل عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في إطار تنمية الحواضر وكذا التحكم فيها وتوفير السكن الاجتماعي ومكافحة الأوبئة ومشاريع التنمية الحضرية وآليات التنفيذ العمومية، كلها قضايا تطرح نفسها بحددة في الوقت الراهن بالنسبة لسائر الدول.

حضرات السيدات والسادة،

تبذل المملكة المغربية على الصعيد المحلي جهودا حثيثة وتعبئ موارد هامة لتحسين ظروف عيش المواطنين في المجالين الحضري والقروي على حد سواء. كما أنها انخرطت بكل عزم في إرساء الدعائم لترسيخ مفهوم جديد للسلطة تهدف من ورائه إلى تغيير طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمواطن، ويتعلق الأمر هنا بالعمل على أن تكون الإدارة في خدمة المواطن، قريبة من انشغالاته وحاجياته وأن تنسج معه علاقة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتمسك بمبادئ دولة القانون.

كما انخرط المغرب في مسلسل تطوير البنى الأساسية الكبرى باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية لإعداد التراب فضلا عن إنجاز برامج لإعادة هيكلة مدنه وتأهيلها متوخيا من هذه البرامج إعادة الاعتبار لفضاء المدينة ومواكبة التحولات الهامة التي تعرفها كبريات الحواضر وكذا تطوير المعارف من خلال بناء المتاحف والمكتبات وإدماج التقنيات الجديدة للمعرفة والاتصال. ويظل الهدف الأسمى من هذه المشاريع هو جعل هذه المدن أقطابا اقتصادية تستجيب للمعايير المعمول بها في الحواضر العالمية الأكثر تقدما.

تعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقناها في مايو 2005 مشروعا طموحا في مجال السياسة العمومية باعتباره يسعى إلى إشراك وتعبئة كافة مكونات المجتمع. فهذه المبادرة ترمي، بالفعل، إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء وتروم تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، لذا فإنها في تناسق تام مع المبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة التأسيسية لمنظمتكم وكذا مع أهداف الألفية للتنمية فضلا عن انسجامها مع ما جاء في البيان الختامي لرؤساء الدول والحكومات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجمعات البشرية، سكن II، المنعقد في إسطنبول عام 1996 حيث تم الإقرار بالحقوق في السكن اللائق للجميع.

حضرات السيدات والسادة،

إنني واثق من أن مجلسكم لن يتوانى في اتخاذ تدابير ملموسة وتوصيات عملية في مستوى المهام المنوطة بكم وإقامة جسور التواصل التي من شأنها أن تعزز أواصر التعاون اللامركزي وتدعيم الإدماج على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي، باعتباره عاملا من عوامل التقارب بين الشعوب، تلکم العلاقات التي ينبغي أن تكون مبنية على فضائل التضامن والتكامل والتنمية المشتركة.

وإنه ليطيب لي أن أعرب لكم عن مساندة المملكة المغربية التي تشاطر منظمتكم كافة أهدافها وتتبنى طموحاتها المشروعة الرامية إلى تمكين الإنسان من العيش الكريم في جو من الأمن والطمأنينة، وفي ظل وسط سليم يوفر له البنى التحتية الأساسية والتجهيزات المحلية الملائمة. كما تساند الاستراتيجية المعتمدة من لدن منظمتكم سعيا لإثبات وجودها ومكانتها في الحكامة الدولية عن طريق الأمم المتحدة، مؤيدة في نفس الوقت كل ما اتخذ من مبادرات للنهوض بمبادئ اللامركزية التي نتقاسم التشبث بها والمساهمة في بلورة دبلوماسية حقيقية للمدن، وإقرار الديمقراطية المحلية التي تعتبر مطلبا مشروعا، لا سيما وأنها تركز على اعتماد سياسة القرب في مواكبة الواقع المعيش للمواطنين.

إن ما أتم بصده من تفكير وتأمل وما يحدوكم من إرادة مشتركة، لهو خليق بإيجاد الحلول الناجعة في شتى المجالات المحلية، بهدف تحديد السبل والوسائل اللازمة للنهوض بالحكمة الجيدة من الوجهة العملية، وإحكام السيطرة على الفوارق الحضرية، وما تتطلبه من مخاطر، وكذا لتيسير التبادل المكثف على الصعيد الترابي بهدف تأمين العيش الأفضل للمواطنين.

أتمنى لكم مقاما طيبا بين ظهرائنا، داعيا لكم بكامل التوفيق والسداد في أشغالكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى قمة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي  
بكين، 13 شوال 1427 هـ الموافق 05 نونبر 2006 م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

فخامة السيد رئيس جمهورية الصين الشعبية،

أصحاب الفخامة،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

حضرات المندوبين الأفاضل،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذه الكلمة إلى قمة بكين التي تعد مناسبة لترسيخ أو اصر الصداقة والتفاهم المتبادل بين الدول الإفريقية وجمهورية الصين الشعبية، والتضامن الذي يجمع بينهما معربين لفخامة السيد هوجنطاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا لما بذله هذا البلد الكبير من جهود لاحتضان هذه القمة وإنجاحها.

إن لقاءنا اليوم يتزامن مع تخليد الذكرى الخمسينية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول إفريقيا، لذلك يعد خير تجسيد للإرادة المشتركة التي تحدونا للانكباب جميعا على اتخاذ قرارات على أعلى مستوى، بشأن السبل والوسائل اللازمة لإقامة شراكة استراتيجية صينية إفريقية طموحة وخلاقة، تستند إلى مبادئ المساواة وخدمة المصالح المشتركة والتعاون الشامل.



أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

ما فتئت إفريقيا تحظى بدعم قوي وثابت من لدن الصين، سواء إبان فترات الكفاح الوطني من أجل التحرير، أو غداة حصول بلدانها على الاستقلال. ومنذ ذلك الحين والعلاقات القائمة بين الصين وهذه الدول، تزداد اتساعاً وتنوعاً، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو التجاري أو الثقافي أو الإنساني.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن نلاحظ ما يفتحته التعاون بين الصين وإفريقيا اليوم من آفاق واعدة، وذلك بالنظر إلى المقومات والإمكانات الهائلة التي تزخر بها بلداننا، فضلاً عن الفرص المتعددة التي تتيحها الأسواق الإفريقية بالنسبة للشركات الصينية.

كما أن هناك إمكانيات كبرى للتبادل الاقتصادي والتجاري ينبغي تسخيرها وتطويرها.

إن الصين، بحكم تعاضد دورها الوازن كقوة صاعدة في المجالين السياسي والاقتصادي العالميين، واعتباراً لتقدمها التكنولوجي الذي يتلاءم مع متطلبات الأسواق الإفريقية، وكذا حيوية الفاعلين الاقتصاديين والمقاولات الكبرى فيها، لتمثل نموذجاً واعداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية.

وإننا لموقفون أنه قد آن الأوان لإعطاء دفعة جديدة لمنتدانا في إطار شراكة حيوية وخلاقة بين دول الجنوب، تأخذ بعين الاعتبار مصالحنا المشتركة وخصوصيات دولنا على حد سواء.

ولذا، فإنه يتعين علينا تنسيق جهودنا وتسخير كل الوسائل المتاحة لجعل قمة بكين حدثاً ذا بعد تاريخي ومنعطف حاسماً في تجسيد تضامننا وعزمنا على رفع كافة التحديات السياسية والجيوية الاقتصادية المطروحة في بداية القرن الواحد والعشرين.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لتتابع باهتمام خاص المبادرات التي تتخذها السلطات الصينية في إطار هذا المنتدى، تعبيراً عن تضامننا مع الدول الإفريقية. كما ننوه بالدعم الفاعل الذي تقدمه الصين من أجل تحفيز الإقلاع الاقتصادي للدول الإفريقية، لاسيما من خلال التدابير المتخذة بهدف التقليل أو الإلغاء الكامل للديون المستحقة للصين على الدول الفقيرة الأكثر مديونية والأقل نمواً.

وتأسيساً على نفس المبدأ القائم على التضامن الفاعل مع شركائنا الأفارقة، يعمل المغرب، بكل الوسائل المتاحة على الإسهام في الجهود المبذولة لصالح إفريقيا.

وقد قررنا في هذا الإطار، منذ سنة 2002، إلغاء جميع الديون المستحقة للمملكة على الدول الإفريقية الأقل نمواً، وكذا إفساح المجال لصادراتها لولوج السوق المغربية بدون قيود.

كما نؤكد استعدادنا الكامل لمساعدة الدول الإفريقية، لاسيما الدول الواقعة جنوب الصحراء، في إنجاز مشاريعها التنموية، وكذا العمل سوياً مع الصين والدول الإفريقية لإقامة تعاون ثلاثي في إطار الشراكة الصينية الإفريقية الجديدة، وخطّة عمل المنتدى لسنوات 2007-2009؛ ومن شأن هذا التعاون أن يمكن من نقل التجارب والخبرات التي تتوفر عليها إلى شركائنا الأفارقة في ميادين متعددة

كالفلاحة وتدبير الموارد المائية والبنى التحتية والصيد البحري والصحة وتكوين الأطر، متوخين العمل، جنبا إلى جنب مع الصين، لتسخير إمكانياتنا التقنية والعلمية ومواردنا البشرية لخدمة أهداف التنمية المستدامة والمندمجة في القارة الإفريقية.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

لقد تقدم المغرب خلال الاجتماع الخاص الأخير لكبار الموظفين المنعقد في بكين، بمساهمة في هذا الاتجاه تضمنت توصيات ملموسة تهدف إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وإفريقيا. لذا، يتعين علينا، في إطار السعي إلى إذكاء جذوة روح بكين، أن نتخذ التدابير اللازمة لتمتين هذه الشراكة.

وسعيا إلى تجاوز الصعوبات التي تعرقل مسلسل التنمية في بلداننا وتحول دون تنفيذ أهداف الألفية، يتعين علينا تعزيز سبل التكامل والتناسق بيننا في المجال الاقتصادي، وكذا القيام بالأعمال الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق الاندماج الإقليمي وإفراز أقطاب اقتصادية إقليمية كبرى.

وأمام بروز تجمعات اقتصادية كبرى على الصعيد الإقليمي والانفتاح المتزايد للأسواق التي أفرزتها ظاهرة العولمة، فإن من المجدي القيام بما يساعد على إحداث مناطق للتبادل الحر.

إن المغرب، بحكم موقعه الجغرافي المتميز واتفاقيات التبادل الحر المبرمة بينه وبين العديد من الدول ومجموعات من الدول، لقادر على تمكين شركائه الأفارقة من الاستفادة من تجربته في مجال التبادل الحر والمفاوضات ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

يبد أنه لن يتسنى لمثل هذه الشراكة أن تتحقق دون انخراط قوي للفاعلين الخواص الذين هم مطالبون بالعمل على تمتين أواصر التقارب وتعزيز العلاقات في ميدان الأعمال، والتعريف بالإمكانيات الاقتصادية والمنتجات والفرص المتاحة للمبادلات والاستثمار، التي تتوفر عليها دولنا.

وتوخيا للرفع من وتيرة المبادلات بين الصين وإفريقيا، وكذا خفض الكلفة العالية لاستئجار السفن والطائرات بسبب بعد المسافات بين دولهما، ينبغي العمل على تطوير البنى التحتية الأساسية اللازمة ووسائل وخطوط النقل البري والبحري، وذلك بهدف إعطاء دفعة للتجارة الإقليمية بين دول إفريقيا، ومن ثمة، لتعزيز حركة المبادلات بين إفريقيا والصين.

وأخيرا، وأخذا في الحسبان الأهمية القصوى للجانب المالي، فإنه من الضروري تعزيز إسهام المؤسسات البنكية الصينية والإفريقية، وكذا المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في تمويل برامج ومشاريع التنمية في الدول الإفريقية، لاسيما الدول الأقل نموا منها.

إن المغرب، باعتباره فاعلا نشيطا وأحد البلدان المؤسسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ليولي اهتماما متزايدا لهذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة، فضلا عن الإرادة السياسية القوية التي تحدوه للإسهام الكامل في تفعيلها في أقرب الآجال.

وختاما، نود التوجه بخالص عبارات الشكر والتهنئة لمنظمي القمة التاريخية الأولى للمنتدى، لاسيما حكومة الصين الموقرة وشعبها الصديق، الذي تربطنا وإياه وشائج وثيقة من الصداقة التقليدية والتضامن الفعال والتشاور الموصول.

أشكر لكم حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء

14 شوال 1427هـ الموافق 06 نونبر 2006م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

بمشاعر العرفان والوفاء والالتزام، نخلد اليوم الذكرى الواحدة والثلاثين، لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة. أما العرفان، فلمبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللمشاركين فيها، وللشعب المغربي قاطبة، على تضحياته الجسيمة، في هذه الملحمة السلمية، التي مكنت بلادنا من استرجاع أقاليمها الجنوبية. وأما الوفاء، فللمبادئ التي جسدتها المسيرة الخضراء، من التحام بالعرش، وإجماع وطني على الوحدة، وتعبئة شعبية دائمة، وتشعب حضاري بقيم السلام والحوار. ومن ثم كان التزامنا، منذ اعتلائنا العرش، بهذه المبادئ، في تديير كل القضايا الوطنية الكبرى. وقد سلكنا في ذلك نهجا ديمقراطيا أصيلا، عماده إدماج كل القوى الحية للأمة، والفاعلين المعنيين، في معالجتها بالحوار والتشاور، لجعل القرارات المصيرية تنبثق من القاعدة، كي تتبلور على مستوى القمة. وعلى هذا الأساس، قامت مبادرتنا في تحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا موسعا، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترايبية. وقد قطعنا في هذا الشأن خطوات متقدمة، ضمن مسار تشاوري، وطني ومحلي.

وفي هذا الصدد، نجدد الإشادة بروح المسؤولية، والتجاوب الكبير، الذي أبدته الأحزاب السياسية، من خلال تقديم مقترحاتها البناءة لجلالتنا. كما ننوه، في نفس الوقت، بما يبذله المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، رئاسة وأعضاء، من جهود مخلصه، متشعبة بالغيرة الوطنية، سواء للدفاع عن مغربية الصحراء، أو في إعداد تصوره بشأن الحكم الذاتي، ورفعته إلى جلالتنا، في الأسابيع المقبلة. وبذلك نستكمل التشاور مع أوسع قاعدة شعبية، محليا ووطنيا، لبلورة مقترح المغرب، المجسد للتوجهات الثلاثة الأساسية، في سياستنا الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الوطني، سنواصل المضي قدما، في تعزيز صرحنا الديمقراطي، بالجهوية المتقدمة، باعتبارها قوام الدولة العصرية، التي نرسي دعائمها. وعلى الصعيد المغاربي والإقليمي، نؤكد بهذا النهج حرصنا على وحدة المغرب العربي، وعلى تجنيب المنطقة وجهة الساحل، وجنوب-شمال المتوسط، ما يمكن أن ينجم عن زرع كيان وهمي، من ولايات البلقنة وعدم الاستقرار، وتحويلها إلى مستنقع لعصابات الإرهاب، والتهرب والاتجار في البشر والسلاح. وتلكم هي المخاطر التي يعمل المغرب على مواجهتها من خلال اقتراح الحكم الذاتي، كتوجه ديمقراطي.

أما على المستوى الدولي، فإن المغرب بهذا التوجه، يظل وفيًا لالتزامه الثابت، بالتعاون الصادق مع المنتظم الأممي، ومع أمينه العام، وممثله الشخصي، من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي، تنخرط فيه بجدية، كل الأطراف المعنية فعلا بهذا النزاع. وهو ما يتطلب مضاعفة التعبئة والسمود، للتصدي لمناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية، بالعمل المكثف، للتعريف بمشروعية حقنا، وصواب موقفنا، الذي يحظى بمساندة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وعدد متزايد من البلدان الشقيقة والصديقة لعدالة قضيته. كما أن المغرب سيواصل جهوده الدؤوبة، لتحقيق التنمية الشاملة، بهذه الأقاليم العزيزة علينا. وفي هذا الصدد، فإننا نوجه كل الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية ومنتخبة، وقطاع خاص، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وسكان هذه الربوع الغالية، إلى تضافر جهودهم، وإيلاء عناية خاصة للبرامج التي تمس الواقع المعيش لرعايانا الأوفياء بالصحراء، إلى جانب الأوراش الهيكلية الكبرى، بتناسق مع المشاريع المبرمجة، في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضع هذه الأقاليم في صدارة أولوياتها.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على تفعيل الخيار الديمقراطي التنموي، لا يقتصر فقط على توطيد وحدتنا الترابية، وإنما يشمل أيضا كل القضايا الوطنية الكبرى، حيث اعتمادنا في معالجتها نفس المقاربة التشاورية الإدماجية، القائمة على المشاركة الفعلية، لمختلف المعنيين في اقتراح الحلول الأنسب لها. ومن هذا المنظور، كان حرصنا القوي على إيلاء عناية خاصة لقضايا جاليتنا بالخارج، وذلك من خلال اعتماد سياسة جديدة للهجرة، ذات بعدين : أولهما بعد خارجي نعمل في إطاره على الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة، وتمكينهم من ممارستها بدون تمييز، وذلك في نطاق الاتفاقيات الثنائية المبرمة، ولاسيما مع البلدان الأوروبية.

وبقدر ما نشيد باحترام مواطنينا بالخارج لقوانين بلدان الهجرة، فإننا حريصون على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية المغربية الأصيلة، القائمة على التسامح والاعتدال، واحترام الاختلاف، وتجسيد الإسلام البناء. أما البعد الثاني، فهو بعد داخلي وطني، قائم على انتهاج سياسة جديدة، منصفة لجاليتنا بالخارج، التي تحظى لدى جلالتنا بمكانة خاصة، اعترافا منا بكونها في طليعة القوى الحية، المساهمة بدورها الفاعل، في تنمية المغرب وتحديثه، وإشعاعه الحضاري، وتماسكه الاجتماعي، وتطوره الديمقراطي. وفي هذا السياق، كان تأكيدنا على تمكين أفراد جاليتنا من شروط ممارسة مواظنتهم كاملة، بتوسيع انخراطهم ومشاركتهم، في كل مجالات الحياة الوطنية. وإننا لجد معتزين بالصدى الإيجابي، الذي لقيته مبادراتنا من قبل جاليتنا في الخارج. وتجاوبا مع تطلعهم للانخراط في تفعيل هذه المشاركة، فقد قررنا السير على نفس النهج الديمقراطي المتدرج. فبعد تخويلهم حق المشاركة السياسية، بتمكينهم من أن يكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن، فإننا سنعزز هذا المكسب الديمقراطي، بإقامة المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج. وفي هذا الصدد، قررنا تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية التعددية والمستقلة، التي جعلنا ضمن مهامها الدفاع عن قضايا المغاربة بالخارج، بإجراء المشاورات الواسعة، مع كل المعنيين، لإبداء رأي استشاري بخصوص إحداث المجلس الجديد، بكيفية تجمع بين الكفاءة والتمثيلية، والمصداقية والنجاعة. وفي ضوء ما سيرفع لجلالتنا في هذا الشأن، سنقوم بوضع الظهير الشريف، المحدث للمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، على أن نتولى تنصيبه، إن شاء الله، خلال سنة 2007. وإننا لحرصون على أن يشكل هذا المجلس مؤسسة ناجعة لإسهام جاليتنا في النهضة الشاملة، التي يعرفها وطنهم المغرب، نظرا لما أبانوا عنه من تعلق بهويتهم الوطنية، ومن تعبئة والتزام في تقدم بلدهم، والدفاع عن وحدته، والانخراط في المشروع الديمقراطي والتنموي، الذي نواصل إنجازها بإرادة راسخة وخطى حثيثة، لما فيه خير جميع مكونات شعبنا الأبي، داخل الوطن وخارجه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الأولى لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية  
أبوجا، 08 ذو القعدة 1427هـ الموافق 30 نونبر 2006م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدتين الرئيسيتين،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أعرب عن جزيل شكري لفخامة رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية، ولحكومتها وشعبها الشقيق، للجهود السخية التي بذلوها، لضمان نجاح هذه القمة.

كما يطيب لي أن أوجه هذا الخطاب، للقمة الأولى لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية، والتي تشكل، بلا شك، محطة هامة في العلاقات بين قارتينا. وهي مناسبة سعيدة لتثمين العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمعهما، بهدف بلورة رؤية مستقبلية، تخدم المصالح المشتركة لدولنا. كما تتيح لنا أيضا هذه القمة الفرصة المواتية للاتفاق على إقامة شراكة استراتيجية، تركز على قيمنا المشتركة، المتمثلة في الحرية والديمقراطية والتضامن، وتطمح إلى تجسيد تعاون جنوب - جنوب، قائم على الاحترام المتبادل والتنمية المستدامة، وتحقيق الرخاء لشعوبنا.

فالعالم من حولنا يتطور بسرعة لا مثيل لها، مما يدفعنا باستمرار، لبذل المزيد من الجهود، لإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة والجريئة للتحديات التي تواجهنا.

وتشكل قضايا السلم والأمن، والديمقراطية والحكامة الجيدة، وكذا التنمية الاقتصادية، وغيرها من المسائل الحيوية ذات الاهتمام المشترك، أهم هذه التحديات؛ وذلك بالنظر لطابعها الحساس والاستعجالي.

إن اجتماعنا اليوم يعد حدثاً بالغ الأهمية، يعكس إرادتنا السياسية الجماعية القوية، ليس فقط لإعطاء دينامية جديدة لتعاوننا شبه الإقليمي، ولكن أيضاً لإرساء علاقاتنا المستقبلية على أسس جديدة، ولا سيما في مجالات التضامن والتعاون على تحقيق الرخاء المشترك، وكذا استثمار مؤهلاتنا الوطنية ومواردنا البشرية.

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد قام والدي المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وعياً منه بما للعلمة من انعكاسات عديدة على اقتصاديات دول الجنوب، بالدعوة إلى وضع مخطط للتنمية الشاملة لفائدة إفريقيا، يرمي إلى تمكين الدول الإفريقية من الاندماج في المنظومة التجارية متعددة الأطراف، تمهيدا للانخراط في دينامية متواصلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، على صعيد قارتنا. وإنني لأدعو اليوم، شركاءنا بأمريكا الجنوبية إلى الانضمام لهذا المخطط والإسهام في تحقيقه.

وفي هذا السياق، فإنه من واجبنا، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، محاربة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتسريع وتيرة الشراكة الاستراتيجية بين دولنا وتعزيزها، من أجل أن تشكل الركيزة الأساسية لانخراط اقتصادياتنا في المنظومة التجارية متعددة الأطراف.

كما يجدر العمل على تطوير تعاون مثمر، يعود بالنفع على مجموعتنا، ويقوم على تبادل الخبرات، وإيجاد آليات خلاقية، كالتعاون اللامركزي، والشراكة بين فعاليات القطاع الخاص ببلداننا، والتنسيق في عمل هيئات المجتمع المدني، وإقامة تحالفات اقتصادية استراتيجية، والتعاون الثلاثي.

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن ما قمنا به من جولات في العديد من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، وما أسهم به المغرب من مشاركة فعالة، في القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، المنعقدة في برازيليا، في مايو 2005، كلها أعمال نابعة من الرؤية التي نطلق منها لتعبئة الموارد والكفاءات والطاقات اللازمة، بهدف دعم وتمتين المسلسل الهادف إلى إرساء الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، وتعزيز البناء الديمقراطي، واكتساب مقومات الحداثة في كلتا القارتين.

لقد أضحت التعاون جنوب - جنوب ضرورة حتمية في عالم تتسارع فيه وتيرة العولمة. وهو بذلك يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة لمنطقتنا، في أفق تحقيق التقدم والتنمية المستدامة، وبلوغ أهداف الألفية للتنمية.

ولا شك في أن العولمة تتيح فرصا جديدة ينبغي استثمارها، إلا أنها تطرح في الوقت ذاته، العديد من التحديات التي يتعين رفعها. لذا، فقد أصبح من الضروري توحيد قوانا، وتوظيف ما لدينا من إمكانيات، بهدف الاستفادة القصوى من منافع العولمة، وتقليل المخاطر الناجمة عنها، وتجنب دولنا الوقوع في دائرة التهميش.

وبما أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يتأتى في ظل انعدام الاستقرار والتهديد باندلاع النزاعات المسلحة، فإن الاستقرار والأمن يشكلان مدخلين أساسيين لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يتعين على منطقتينا تعميق انخراطهما في المسلسل الرامي إلى تعزيز أسس السلم والأمن، لاسيما داخل القارة الإفريقية، التي تعتبر الأكثر تضرراً ومعاناة من مآسي النزاعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الوثيق بين المجموعتين كفيل ليس فقط بالرفع من تدفق المبادلات التجارية والاستثمارات بينها، بل سيكون له الفضل أيضاً في انبثاق أقطاب اقتصادية، ذات قدرات تنافسية، تشكل قوى قادرة على الاقتراح والتفاوض على الصعيد الدولي.

إن بلوغ هذه الأهداف يتوقف حتماً على القيام بعدد من الأعمال، التي تأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة للقطاع الخاص، الذي يشكل إلى جانب الدولة، إحدى الدعائم الأساسية للتنمية، وعنصراً محفزاً لدينامية المبادلات التي تتم في المقام الأول، على الصعيدين الإقليمي والقاري، ثم فيما بين القارات، قبل الارتقاء إلى المستوى الأكثر شمولية بالنسبة للتعاون جنوب - جنوب.

لقد أصبح من الثابت أن التبادل التجاري يعد من بين العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ولا أدل على ذلك من أن فضاءنا الذي يضم الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية، يشكل سوقاً ضخماً، يبلغ تعداد السكان المتواجدين داخله ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة، بنتائج داخلي خام يصل إلى 2180 مليار دولار، ينبغي أن تستفيد منه دول منطقتينا في المقام الأول.

السيد **الرئيسين**،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي ظل دوماً أرضاً للقاء والحوار، وجسراً للتعاون بين العالم العربي والقارة الإفريقية وأمريكا الجنوبية، انطلاقاً من تشبته بقيم التضامن والالتزام تجاه هذه المجموعات، واعتباراً لثقته في ما تحمله هذه الشراكة، التي نعلن انطلاقتها اليوم من أبوجا من آفاق واعدة، لن يدخر جهداً من أجل ترجمة المبادئ التي تكرست في إعلان هذه القمة، إلى أعمال ملموسة، بما يستجيب للتطلعات المشروعة لدولنا وشعوبنا.

شكراً على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة  
الرباط، 12 ذوالقعدة 1427هـ الموافق 04 دجنبر 2006م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين،

جريا على سنتنا الحميدة، يطيب لنا أن نخاطبكم اليوم، وأنتم على أهبة التوجه إلى الديار المقدسة، لأداء مناسك الحج، طبقا لما يقتضيه قيامنا بأمانة رعاية الشؤون الدينية لشعبنا الوفي، بصفتنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، تعظيما لشعائر الله، وإظهارا للاحتفاء بالمقبلين على أداء المناسك والدعاء لهم.

فالحج عبادة العمر، وتمام الإسلام، وإكمال الدين، وفيه تجتمع كل شروط العبادة المثلى، من صدق النية في الإقبال على الله، وإظهار الخضوع لجلاله في الطواف والسعي والوقوف، والالتقاء بالمسلمين من كافة أرجاء المعمور، ليتعاونوا ويتضامنوا ويشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله على ما رزقهم وهداهم.

واعتبارا لما أضفاه الإسلام على هذه العبادة من تعظيم، ما فتئنا نسهر على رعاية وتيسير أداء مناسك الحج لمن استطاع إليه سبيلا، من رعايانا الأوفياء، ونتتبع بعناية ما ينفذه وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية من تعليماتنا السامية، الهادفة إلى توفير شروط الراحة، في كل المراحل التي يمر بها الحجاج في الحل والترحال، وأداء المناسك، بما يقتضيه ذلك من نقل وإسكان وإسعاف وتمريض وإرشاد وتوجيه وتأطير كامل، بما يضمن أداء هذا الركن العظيم على الوجه المطلوب، حتى يحقق كل حاج غايته ويبلغ مراده، ويعود إلى وطنه وأهله راضي النفس، بما أنعم الله تعالى عليه من حج مبرور وسعي مشكور.

فهنيئا لكم معاشر الحجاج، بما أكرمكم الله به سبحانه، لتكونوا من أولئك الذين استجابوا لدعوة ربهم، والفوز بالسعي والطواف في بيته العتيق، مهوى أفئدة المؤمنين والمؤمنات، والوقوف بعرفات، حيث ينهل الغفران والرضوان على عباد الرحمن، كما ينهل الغيث على الظمان.

فكونوا رعاكم الله، ممن يغنمون ثواب هذه الفريضة وجزاءها، حيث الحج المبرور لا جزاء له إلا الجنة، كما قال جدنا صلى الله عليه وسلم «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». واعلموا أن الحج فريضة للتخلي بالمكارم، والإكثار من الحسنات،

والإقلاع عن السيئات، والمعاشرة بالإحسان، والتخلي عن كل ما من شأنه أن يفسد، لا قدر الله، مناسككم، لقوله تعالى «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب» صدق الله العظيم.

فتجردوا، معاشر الحجاج، لأداء الطاعات، واملؤوا بالذكر جل الأوقات. فالحسنات تزيد وتعظم بحسب الزمان وبحسب المكان. إذ لا أفضل من أداء العبادة في الحرمين الشريفين، بالمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف. حيث تتضاعف درجاتها وأجرها. واسترشدوا بما يقدمه فقهاؤنا إليكم في تلك البقاع من أحكام المناسك وشروطها، وتحلوا بخصال عباد الرحمن، في التسامح والتواضع والإنابة إلى الله، لتكونوا من الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات.

### حجاجنا الميامين،

إننا نهيب بكم، وأنتم مقبلون على موسم عظيم من مواسم الإسلام، حيث يتوافد المسلمون من كل بقاع الدنيا، وتتشد الحاجة إلى الانضباط والالتزام، أن تتعاونوا فيما بينكم، ومع البعثات العلمية والإدارية والطبية الساهرة على راحتكم، وحسن سير مناسككم، حتى يكون أداءكم لهذه الفريضة السامية على أحسن وجه، فكونوا نعم السفراء لبلدكم ولحضارتكم ولدينكم، في هذا الملتقى الإسلامي السنوي، الذي يجدر بالمسلمين أن يجعلوه موسماً للتعارف والتواصل، والدعوة إلى الوسطية والتسامح، والوحدة والتآخي، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. واعلموا أنها أيام معدودات سرعان ما تنقضي، وللصابرين المغتربين فيها أجر عظيم.

كما نهيب بكم أن تحترموا كل الإجراءات والتدابير التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة لتيسير إقامة الحجاج، وأداء مناسكهم على الوجه المطلوب، بتوجيهات من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله وأطال عمره، عاهل المملكة العربية السعودية، وولي عهده أخينا العزيز، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، رعاه الله، اللذين لا يدخران وسعا في تحسين ظروف الحج ومرافقه كل سنة، بما يتلج الصدر ويرضي الوافدين على تلك البقاع المقدسة.

### حجاجنا الميامين،

لا يخفى عليكم مكان هذا الموسم المبارك وهو البيت الحرام، الذي جعله الله مثابة للناس وأمنا، وأن زمانه وهو الشهر الحرام، هما المقام الذي تهب فيه نفحات الرحمن على عباده فضلا منه ونعمة. فتعرضوا لهذه النفحات، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن لربكم في أيام دهركم لنفحات فتعرضوا لها»، وتذكروا، رعاكم الله، ما لوطنكم وعاهلكم عليكم من واجب الدعاء له، في سائر البقاع الطاهرة، والأماكن الربانية، فاسألوه سبحانه لنا دوام العافية والسداد، والتأييد والرشاد، للنهوض بمسؤولياتنا الدينية والدنيوية، وأن ينبت ولي عهدنا النبات الحسن، وبلدكم دوام نعمة السلم والأمن والأمان، ولسائر بلاد المسلمين الاستقرار والسلام، وأن يرينا في شعبنا ما تقر به أعيننا، وأن يديم سبحانه وتعالى بيننا وبينه وشائج الولاء والإخلاص والوفاء، وأن يمطر شأبيب رحمته على والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، وعلى جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراهما، وجزاهما عنا وعن المغرب خير الجزاء.

نسأل الله العلي القدير لكم السلامة في الذهاب والإياب، وأن يعيدكم إلى وطنكم وأهلكم مشمولين بالمغفرة ووافر الثواب، كما نسأله سبحانه دوام العفو والعافية، واستمرار أطافه الخفية إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار  
الصخيرات، 15 ذو القعدة 1427 هـ الموافق 07 دجنبر 2006 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، يطيب لي أن أتوجه بهذه الرسالة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار،  
مرحبا بهم في بلادنا ومهنئا إياهم على اختيارهم موضوع «التربية والتكوين والشغل: تحديات الاستثمار» محورا لهذا الملتقى.

كما أتوجه بتحية خاصة إلى ضيف الشرف لهذه الدورة، جمهورية الهند، منوها بأواصر الصداقة التي تجمع بلدينا.

وإن مقاربتكم لموضوع هذه الدورة، المتمثل في تحديات الاستثمار، من زاوية التربية والتكوين والشغل، لهو من بين القضايا الكبرى  
التي تسترعي الانتباه في الوقت الراهن، فضلا عن كونه يمثل أحد الرهانات المستقبلية ويشكل فرصة سانحة لفتح نقاش من شأنه  
تحسيس الجميع بما ينطوي عليه الاستثمار في بلادنا من انشغالات وطموحات ونجاحات، ولاسيما بالنظر إلى مساهمة هذه التظاهرة  
الهامة من خلال المواضيع المطروحة للنقاش على مر دوراتها، وإلى مستوى الفاعلين والخبراء المشاركين فيها.

وإذا كانت قيمة العنصر البشري تحدد اليوم مدى جاذبية البلد لاستقطاب الاستثمارات الواردة عليه وطبيعتها، فإن له في المقابل،  
انعكاسات هامة، بل وحاسمة، على منظومة التربية والتكوين فيه.

حضرات السيدات والسادة،

تتموقع قضية التربية والتكوين في صلب مشروعنا المجتمعي وفي صميم ما يحدونا من طموح لجعل المغرب بلدا ينعم بالرخاء  
الاقتصادي ويتحلى بخصال التآزر والتضامن الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، جعلنا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا، هذه المسألة في صدارة  
الأولويات الوطنية، بعد قضية وحدتنا الترابية. حيث قمنا بإطلاق ورش ضخم لإصلاح منظومتنا التربوية، التي هي الآن قيد الإنجاز،  
وذلك على الرغم مما يواجهه هذه العملية من تعقيدات وصعوبات.

وإن انخراطنا في مسلسل إصلاح وتحديث منظومة التربية والتكوين لا يعادله إلا اقتناعنا بأن بناء مستقبل المغرب لن يتأتى إلا باندماجه القوي في اقتصاد ومجتمع المعرفة. لذا، فإن الطموح الذي يحدونا هو أن نجعل من الاقتصاد المغربي اقتصادا صاعدا، مندمجا في المنظومة الاقتصادية العالمية، قائما على أسس المعرفة، مهتبلا للفرص التي تتيحها العولمة وقادرا على اجتذاب الأنشطة المعروفة بقيمتها المضافة العالية. فذلكم إذا هو المقصد الذي نروم بلوغه من خلال توحيد الطاقات الوطنية والمشاريع التي يحملها إلينا أصدقاؤنا وشركاؤنا الأجانب.

واعتبارا منا لكون التربية والتكوين والشغل من القضايا الوطنية التي تهتم الجميع، ولا تقتصر على الدولة أو القطاع الخاص. أشرفنا مؤخرا على تنصيب المجلس الأعلى للتعليم جاعلين من هذه المؤسسة الدستورية التي تضم في عضويتها ممثلين عن كافة الفاعلين والمتدخلين في شؤون التربية، آلية ديمقراطية لخلق فضاء يتسع لاحتضان نقاش حر وتعددي من أجل تقديم اقتراحات بناءة، إلى جانب القيام بتقييم يقظ لمنظومتنا التربوية.

ولن يتأتى لنا خلق المزيد من الثروات، والرفع من إمكانية اندماج الشباب في الحياة العملية ومن فرص التشغيل ومحاربة البطالة، إلا من خلال الملاءمة باستمرار بين تفعيل المنظومة التربوية وبين نظم الإنتاج.

ذلكم هو الدافع الذي نطلق منه في إطار العمل الذي نقوم به بخطى حثيثة على ثلاثة مستويات، وهي بالتحديد ضمان جودة التربية الأساسية باعتبارها إحدى الأولويات التي يقوم عليها التزامنا بالرفع من مستوى التنمية البشرية وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة والتضامن؛ ثم التكوين المستمر والمتجدد على مدى الحياة؛ فالتعليم العالي والبحث والإبداع هي المجالات الثلاثة التي لا مناص منها لتحقيق الاندماج في اقتصاد المعرفة المعولم.

لذا، فإننا نولي أهمية قصوى للاستثمار في مجال العنصر البشري، وكذا في مجال التربية والتكوين، انطلاقا من اقتناعنا بأن رفاه الأمم وازدهارها يعود، في جانب كبير منه، إلى ما تتوفر عليه من مؤهلات فكرية وقدرة على التحكم في مقومات العالم الافتراضي غير المادي، وامتلاك ناصية المعارف. فتلكم بالتحديد هي المجالات التي تتيح أكبر قدر من الفرص، على الرغم مما تسبب فيه، بالموازاة، من بروز أشكال جديدة للإقصاء وتكريس للتباعد بين الدول والمناطق عبر العالم.

لذا، فإننا بقدر ما نعمل على جعل منظومتنا التعليمية قادرة على رفع تحديات الاستثمار، وذلك من خلال ضمان جودة مضامينها التربوية، وكذا الكفايات والقيم التي تروم تلقينها للمتعلمين، كالانفتاح وروح المبادرة، فإننا نتطلع في الوقت ذاته إلى جعل قطاع التربية والتكوين قطاعا ذا جاذبية استثمارية، مساهما في الأوراش الرامية إلى تأهيل العنصر البشري، في إطار من التناسق مع السياسات الوطنية المتبعة في هذا المضمار، والانسجام مع قيم ومبادئ التضامن وتكافؤ الفرص. كما ندعو القطاع الخاص والإدارات المعنية إلى العمل، في إطار من الانسجام الفكري والأسلوب الاستشراقي، بشأن ما يجدر ملاءمته أو إعداده في هذا المجال، وبما يتناسب مع طبيعة المهن والوظائف والمعارف التي ستبرز في المستقبل.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجدر ببلادنا الاستفادة القصوى من الفرص العديدة التي تتيحها الوسائل التكنولوجية الحديثة وحركة التنقل على الصعيد العالمي بالنسبة للأطر العلمية والتقنية، وكذا ظهور أسواق جديدة. مع الأخذ بعين الاعتبار الرصيد البشري الذي يجسده المغاربة المقيمون في الخارج.

## حضرات السيدات والسادة،

إن الكثيرين منكم، أيها المشاركون في هذه التظاهرة، قد وضعوا ثقتهم في بلادنا وفي اقتصاده، ذلك أن العديد منكم اختار الاستثمار في المغرب والإقامة فيه والإسهام، بالتالي، في دعم حيويته ومد إشعاعه. فلکم أتوجه بأزكى عبارات الامتنان، مؤكدا لكم عزمنا القوي المضي قدما في مضاعفة الجهود، مع شركائنا الحاليين والمحتملين وبالاعتماد عليهم، لجعل المغرب وجهة متميزة للمستثمرين، مستقطبة للرساميل والكفاءات والأنشطة الاقتصادية الجديدة.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الصعوبات التي لا تزال قائمة، فإننا نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي تحققت لنا على مستوى وضع الإطار الماكرو اقتصادي وتبسيط المساطر واعتماد البرامج القطاعية المستقبلية وتشييد البنى الأساسية ذات التنافسية، واتخاذ التدابير التحفيزية للفعل الاستثماري. كما نعمل، في نفس الإطار، من أجل تحديث منظومة الحكامة في بلادنا، من خلال الإصلاحات المؤسسية والنهوض بالحريات وتحديث منظومتنا الإدارية والقانونية والقضائية.

وسنظل نصغي إلى جميع المقاولات والأشخاص الذين يثقون ببلادنا، ويتجاوزون الانشغال بمرדودية استثماراتهم، على مشروعيته، ليتقاسموا معنا ما يحدونا من طموح لوضع المغرب على درب التقدم والتنمية.

ذلكم، إذن، هو ما نتطلع إليه ونأمل أن يتحقق خلال أشغال الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار، راجين لكم كامل النجاح والتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر العام التاسع للإيسيسكو (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)  
الرباط، I6 ذو القعدة 1427هـ الموافق 08 دجنبر 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إنه ليسعدنا أن نرحب بالسيدات والسادة أعضاء المؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، معربين لهم عما يخامرنا من سعادة لاستقبال المملكة المغربية لهذا المؤتمر الإسلامي المهم الذي ينعقد في الذكرى الرابعة والعشرين لإنشاء هذه المنظمة العتيدة، ولأول مرة في المقر الدائم الذي تم تشييده بجهود مخلصه من مديريها العام، وبدعم كبير من عدد من أشقائنا قادة الدول الأعضاء، على القطعة الأرضية التي أهداها للمنظمة جلاله المغفور له والدنا المنعم الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، متمنين لكم مزيداً من التوفيق في أعمالكم، والنجاح في تحقيق أهداف مؤتمركم الموقر.

إن انعقاد المؤتمر العام التاسع للإيسيسكو في عاصمة مملكتنا، يعبر عن قوة الإرادة الجماعية للدول الإسلامية الأعضاء، في تفعيل الأهداف التي رسمت للعمل الإسلامي المشترك في مجال اختصاصات هذه المنظمة، انطلاقاً من المؤتمر التأسيسي الذي عقد في مدينة فاس، في شهر ماي من سنة 1982، برعاية جلاله والدنا المنعم، قدس الله روحه، ومن القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام الأول للمنظمة، الذي عقد في مدينة الدار البيضاء، في شهر يونيو من سنة 1983، والذي ترأست جلسته الافتتاحية، وألقيت فيه كلمة، نيابة عن جلاله والدنا المنعم، أكرم الله مثواه.

لقد حققت المنظمة خلال السنوات الماضية إنجازات كبيرة أثبتت أنها لم تكن فقط في مستوى المسؤولية المناطة بها والآمال المعقودة عليها، ولكن كانت أيضاً ضرورة أساسية من ضرورات تطور عالمنا الإسلامي، وعاملاً مهماً في تنميته.



ولا يخامرنا أدنى شك في أن مجالات العمل التي تقوم الإيسيسكو بالإشراف عليها، لا تتوقف وتيرة نموها ولا يتوقف تزايد الحاجات التي تتطلبها، وهذا ما يدعو إلى مواصلة دعم هذه المنظمة الفتية ومدّها بكل وسائل العمل الممكنة التي تسهل عليها أداء رسالتها في ظل ما يمر به عالمنا الإسلامي من ظروف دقيقة، تتعرض فيها هويته وثقافته ومصالحه لتحديات شتى، وتهدد كيانه بتغيرات دولية، تساهم في تعميق الخلافات والتشردم واختلال القيم.

وإزاء هذه الأوضاع التي لا تزيدها الأيام إلا صعوبة، فإن المسؤوليات تتعاظم على مختلف المستويات، في تصافر جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأسباب والعوامل التي توجب التوتر وتثير عدم الاستقرار في أنحاء عديدة من العالم، خاصة في العالم الإسلامي الذي يعاني اليوم من مشاكل اقتصادية بنوية وتنموية خطيرة، تتطلب حلولاً عملية للتغلب عليها، لكي يخرج المسلمون من حالة الضعف إلى حالة القوة، ومن تعثر جهود التنمية، إلى النهوض الشامل في جميع الحقول.

إن قوة المعرفة هي الطاقة التي تمد الأمم والشعوب بأسباب التقدم والازدهار. ولما كان من أهم أهداف هذه المنظمة تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه بين الدول الأعضاء في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وتطوير العلوم التطبيقية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وهي أهداف تصب في صناعة المعرفة، فإن انتقال العالم الإسلامي من الوضع الحالي إلى وضع أفضل، مرهون إلى حد كبير، بالإنجازات التي تحقّقها الإيسيسكو في ميادين اختصاصها، في إطار التنفيذ المحكم الرشيد للاستراتيجيات التي وضعتها وصادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي في دوراته المتعاقبة، خاصة الاستراتيجيات الثلاث الأكثر أهمية، في المجالات الثلاثة: الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي.

ومن أجل ذلك، فإن المؤتمر العام للمنظمة الإسلامية -إيسيسكو-، مسؤول عن الدفع إلى الأمام بالعمل الإسلامي المشترك في هذه الحقول العلمية الحيوية، من خلال القرارات التي سيّعتها، والتي من شأنها أن تضخّ دماً جديداً في عمل هذه المنظمة، التي تتوالى أنشطتها، وتزداد تطوراً وتحديثاً سنة بعد أخرى، وتفتح على آفاق دولية رحبة من خلال الجهود التي تقوم بها في مجال حوار الثقافات وتحالف الحضارات ونشر ثقافة السلام والتعايش.

ومن هذا المنطلق تأخذ الإيسيسكو دورها الحيوي الفاعل في مجالات التخطيط والتنسيق ووضع المشروعات التربوية والعلمية والثقافية والإعلامية، وفي الانفتاح على العالم من خلال شبكة العلاقات الواسعة التي تربطها بكبريات المنظمات الدولية والإقليمية. ولذلك نغتنم هذه المناسبة لننوه بهذه المنظمة، وبجهود المسؤولين عنها، داعين لهم بالمزيد من التوفيق والنجاح في مهامهم، ومعبرين لهم عما نشعر به نحوهم من الرضى والتقدير.

إن دولنا الإسلامية مدعوة اليوم إلى المزيد من التضامن والتنسيق والتعاون في هذه المجالات الحيوية التي هي الأسس لبناء الحضارة، لتتمكن أجيالنا الصاعدة من النمو في بيئة سليمة تكفل لها التوازن العقلي والنفسي، وتبعدها عن منزلقات التطرف والضياع والفراغ الروحي.

ومن هنا يأتي دور منظمة الإيسيسكو في دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق تربية هادفة متوازنة، وثقافة بانية مرتبطة بالأصل ومنفتحة على العصر، تحافظ على قيم الإسلام الخالدة، وتنهل من كل ما هو جديد ومفيد، في اعتماد على العلوم الحديثة التي تقوي كيان الأمة وتدعم اقتصادها وتعزز تنميتها، مع توظيف كل وسائل الإعلام والمناهج التعليمية لتقوية الصلات بين الشعوب الإسلامية، وتحقيق التقارب بينها، ونبذ انقساماتها المذهبية والعرقية، ومعالجة عوامل الضعف والتراجع الحضاري التي تتهددها.

إن عالمنا الإسلامي لا يزال دون ما تتطلبه شروط الحياة الكريمة لأبنائه، ودون ما تقتضيه شروط القوة والندية بين نظرائه، على الرغم مما يستند إليه من عقيدة سمحة، وما يمتلكه من موارد مادية هائلة وطاقات بشرية كبيرة. لذلك فإن من الواجب علينا القيام بمسؤوليات النهوض الحضاري، مسلحين بالإيمان القوي وبالعلوم والمعارف المتطورة، في إطار عمل جماعي متناسق متكامل فيه الجهود والإمكانات وتتضافر الإرادات والمبادرات.

إن بناء العقول وتنشئة الأجيال، وهما من أهداف المنظمة الإسلامية -إيسيسكو-، مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء، تتقاسمها الحكومات والنخب الفكرية والعلمية والثقافية والمجتمع المدني. وليس السلام وحده هو الذي ينشأ في العقول، ولكن التنمية أيضا تنشأ في العقول القوية القادرة على استغلال المعرفة واستثمار العلم واستخدامه في تطوير المجتمع وتنميته وازدهاره.

وإن منظمة الإيسيسكو التي ستستكمل، بمشيئة الله، ربع قرن في شهر ماي القادم، أصبحت اليوم بيت خبرة ومنتدى عالميا للكفاءات العلمية من مختلف دول العالم الإسلامي، ومركزا دوليا للحوار والبحث عن القواسم المشتركة بين بني البشر، لبناء عالم جديد تسود فيه قيم الإخاء والوئام والسلام.

ولا ريب أن هذه المنظمة الإسلامية الكبيرة التي تحظى بدعم الدول الأعضاء كافة، ستساهم بعملها الجاد في تخفيف الأعباء عن الدول الإسلامية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم الأكاديمي والفني لمساعدتها في طي مراحل النمو بوتيرة متزنة، وبمستويات عالية، تتيح لها الفرص لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولتنفيذ السياسات الوطنية في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

وفكم الله وسدد خطاكم وأعانكم على تحقيق ما تتطلع إليه الأمة الإسلامية من عزة وكرامة وتقدم وازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية  
أكادير، 20 ذو القعدة 1427هـ الموافق 12 دجنبر 2006م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرأس افتتاح أعمال هذا الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية. ونود الإعراب لكافة المشاركين فيه، من منتخبين ومسؤولين إداريين بالجهات والولايات والعمالات والأقاليم، وممثلي مختلف هيئات المجتمع المدني، عن ارتياحنا لما يبذلونه من جهود حثيثة، من أجل تطوير الديمقراطية المحلية، التي تحظى بعنايتنا السامية، باعتبارها دعامة أساسية، لتحقيق ما نتوخاه لبلادنا من تقدم اقتصادي واجتماعي، ومواطنة كريمة ومسؤولة.

وإن تزامن انعقاد هذا الملتقى مع الذكرى الثلاثين، لصدور الميثاق الجماعي الرائد لسنة 1976، ليجعلنا نعتز بما حققته بلادنا من خطوات متقدمة، في مجال ترسيخ اللامركزية، سواء بتحويل الجماعات المحلية المنتخبة الصلاحيات الواسعة، والموارد المالية والبشرية اللازمة لتدبير الشأن المحلي؛ أو بإحداث الجهة ودسترتها، باعتبارها فضاء لتحقيق التنمية الجهوية المندمجة والمتنوعة، وركيزة أساسية لبناء الدولة المغربية الحديثة.

وفي سياق حرصنا على تعزيز الديمقراطية، ودولة الحق والمؤسسات، وإرساء المفهوم الجديد للسلطة، عملنا على إجراء مراجعة عميقة للإطار القانوني المنظم للجماعات والعمالات والأقاليم، مكنتنا من وضع نظام أساسي للمنتخب، بشكل يحدد حقوقه وواجباته، وكذا توسيع استقلالية وصلاحيات المجالس المنتخبة، في مجال التنمية، وتوفير الآليات الناجعة للمراقبة، وتخليق تدبير الشأن المحلي. فضلا عن تقليص الوصاية، وإحداث نظام جديد للجماعات الحضرية الكبرى.

وبالرغم مما تتوفر عليه الجماعات المحلية، من موارد مستقلة وهامة، فإن تفعيل هذه الصلاحيات يستوجب إصلاح النظام الجبائي والمالي والمحاسبي، لهذه الجماعات، في اتجاه تبسيطه، وتحسين تدبيره، والرفع من مردوديته.

## حضرات السيدات والسادة،

يشكل هذا الملتقى الوطني، الذي ينعقد تحت شعار، «تنمية المدن مواطنة ومسؤولية»، فرصة سانحة للمنتخبين المحليين، وممثلي السلطات العمومية، وهيئات المجتمع المدني، لتقييم ما تحقق من إنجازات، وبرامج تنموية متكاملة، ورصد مكامن الخلل في تدبيرها، وكذا التفكير في أنماط جديدة من التسيير، تمكنها من رفع تحديات العولمة والتنافسية الدولية للمدن.

وإن اختياراتكم لمواضيع تمس مجالات مهمة، في تدبير الشأن المحلي، مثل الحكامة بالمدن، وتدبير المرافق العمومية والنمو الحضري، ليؤكد مدى وعيكم بالدور الهام، الذي تقوم به المدن، كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ منوهين، في هذا الصدد، بالمقاربة التشاركية وبالمقترحات، التي تم تبنيها في الأشغال التحضيرية الجهوية لهذا الملتقى.

وإن طموحنا لكبير في جعل المدن والجماعات المحلية، تشكل، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، شريكا حقيقيا في مسلسل التنمية الشاملة ببلادنا، وقوة اقتراحية، لتفعيل مختلف الاستراتيجيات الوطنية.

وبما أن الحكامة الجيدة، أصبحت عنصرا أساسيا في تدبير المدن الكبرى، كان لزاماً على مدنا التوجه نحو نظام يمكن من فتح المجال لمبادرات، تقوم على مقاربة تعاقدية وتشاركية، بين الدولة والمدن، ومن انخراط مختلف الفعاليات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وإشراك المواطنين في مختلف مراحل إنجاز البرامج المحلية.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت مدنا، نمواً ديموغرافياً ملحوظاً، وتوسعاً عمرانياً كبيراً، نتج عنه اختلاط ضواحي المدن بالمجال القروي، وتنامي حاجيات السكان، إلى التجهيزات التحتية والمرافق الضرورية. وذلك ما يتطلب اعتماد رؤية شمولية، تستهدف استباق أبعاد التوسع العمراني، والتحكم فيه، وفتح مناطق جديدة للتمدن، وخلق توازن بين المدينة والمراكز القروية المجاورة لها. غايتنا المثلى، ليس فقط تحقيق مدن بلا صفائح، ولا استبدالها بمساكن أشبه بعلب الإسمنت عديمة الروح الاجتماعية، وإنما بالأحرى، جعل مدنا ترتقي إلى فضاء للتساكن والعيش الكريم، ومجال للاستثمار والإنتاج، في حفاظ على طابعها الحضاري المتميز.

وبالرغم من توفر الجماعات المحلية على عدة صلاحيات قانونية، لتدبير الشأن المحلي، فإن جولتنا التفقدية، لمختلف ربوع المملكة، قد مكنتنا من الوقوف الميداني، على التفاوت الحاصل بين متطلبات النمو الاقتصادي، والتجهيزات الحالية، ببعض المناطق. لذا، ندعو المنتخبين والفاعلين المعنيين بتنمية المدن، إلى مضاعفة الجهود، في مجال توفير البنيات الضرورية، وتمكين المرافق العمومية من تقديم خدمات جيدة. وكل ذلك في إطار سياسة القرب، وإيلاء عناية خاصة للأحياء الهامشية، من خلال الانخراط الجاد في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وذلك هو السبيل الأمثل لمصالحة المواطن مع المجالس المحلية، باعتبارها مؤسسات ديمقراطية تنموية، وليست مطية لأغراض شخصية أو فئوية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن اعتزازنا بالخطوات الهامة التي قطعها نظامنا اللامركزي، لا يعادله إلا حرصنا على تثبيت دعائمه بنظام الجهوية الواسعة واللامركز الإداري. هذا النظام الذي يهدف أساساً إلى نقل مسؤولية تنفيذ السياسة الحكومية العامة، على الصعيدين المحلي والجهوي، إلى الولاية

والعمال، بصفتهم ممثلين للدولة على المستوى الترابي، والتأكد من الإنجاز الفعلي لبرامج الحكومة من طرف المصالح اللامركزية، والنهوض بدور المحاور المؤهل، لدعم المجهود الذي يقوم به المنتخبون، والفاعلون الاقتصاديون المحليون.

ومهما يكن تقدمنا في مجال ترسيخ النظام اللامركزي، فإنه سيظل ناقصا، ما لم يدعمه إصلاح نظام الجهات، وبناء أقطاب جهوية متجانسة، واعتماد التدبير غير المتمركز للشأن المحلي. لذا نعتبر أنه قد آن الأوان، للعمل على تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري، وتوسيع صلاحياته، باعتباره لازمة ضرورية، لمواكبة الجهوية الواسعة، التي نعمل جادين على تحقيقها.

وفي هذا الصدد، نحث حكومتنا على أن تبادر، في الآجال القريبة، إلى إعداد تصور استراتيجي وشامل، لمنظومة إدارة لا ممرضة وفعالة، تعتمد المقاربة الترابية. وذلك بنقل السلط المركزية، التي من الأجدى أن تمارسها الإدارة المحلية، وفق مخطط مضبوط في مكوناته وأفق الزماني.

فمقاربتنا الجهوية، لتدبير الشأن المحلي، نابعة من إيماننا الراسخ، بأن كل جهة من جهات المملكة، تزخر بإمكانات طبيعية وحضارية هامة، وبفعايليات ونخب مؤهلة، قادرة على التدبير الناجع لشؤونها، وفق قواعد الحكامة العصرية.

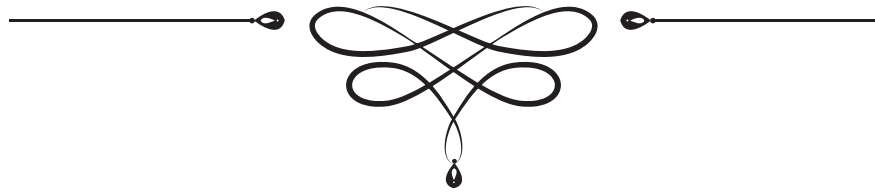
وإننا لواثقون بأن هذا الملتقى الهام، ليشكل مناسبة للتفكير والبحث والحوار الجدي، من أجل بلورة توصيات واقتراحات عملية، من شأنها إيجاد الحلول الملائمة للصعوبات والعراقيل التنظيمية والمالية، التي تعترض تنمية المدن والجماعات المحلية، والنهوض بها في إطار مشاريع طموحة، ومخططات تنموية مضبوطة، في مناخ من المشاركة الديمقراطية والعيش الحر الكريم.

أعانكم الله، وكلل أعمالكم بالنجاح، وسدد خطاكم إلى ما فيه تحقيق الصالح العام لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2007





صاحب الجلالة الملك محمد السادس يدعو المجتمع الدولي إلى العمل  
من أجل الوقف الفوري لكل الحفريات اللامشروعة التي تقوم بها إسرائيل  
في محيط المسجد الأقصى في القدس  
29 محرم 1428 هـ الموافق 18 فبراير 2007 م

دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في رسائل وجهها يوم 29 محرم 1428 هـ الموافق لـ 18 فبراير 2007 م، إلى كل من رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والوزير الأول البريطاني وكذا إلى رئيسي روسيا والصين والرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، إلى القيام بمساعي حميدة لدى السلطات الإسرائيلية من أجل الوقف الفوري لكل الحفريات اللامشروعة والأعمال الآثمة، التي تقوم بها في محيط المسجد الأقصى في القدس.

وقال صاحب الجلالة في هذه الرسائل الموجهة إلى كل من السادة جورج بوش، وجاك شيراك، وتوني بليز، وفلاديمير بوتين، وهوجينتاو، والمستشارة الألمانية السيدة أنجيلا ميركل، التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، «واعتبارا لما لبلدكم الكبير من حضور فاعل في المنتظم الأممي، ودعم للسلام العالمي، وما لفخامتكم من حرص أكيد على استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فإني واثق من أن مساعيكم الحميدة لدى السلطات الإسرائيلية سيكون لها الوقع الإيجابي في الوقف الفوري لتلك الحفريات المتجنبة المنذرة بشتى المخاطر، والالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة، مما سيسهم في تهدئة الأوضاع وتوفير مناخ الثقة والحوار في المنطقة».

وأضاف صاحب الجلالة، الذي وجه أيضا رسالة مماثلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، أنه «اقتناعا من جلالتنا بأن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين يدركان ما تكتسيه هذه القضية من حساسية وتعقيد، قد تركا معالجتها لمفاوضات الوضع النهائي، وإنما يتحتم على المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن، العمل على الوقف الفوري لكل أعمال الحفر غير القانونية احتراماً للشرعية الدولية والمواثيق والأوفاق ذات الصلة».

كما أعرب صاحب الجلالة، عن قلق المملكة المغربية البالغ تجاه الاستمرار في هذه الأعمال المهددة بتأجيج مظاهر العنف والتوتر، في سياق مطبوع بالسعي الحثيث لإيجاد أرضية فلسطينية صلبة، لتحقيق المصالحة الوطنية وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود متواصلة بمعية القوى الدولية الفاعلة، والمنتظم الأممي، وفي إطار اللجنة الرباعية، من أجل بلورة حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام، طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 1515 بتاريخ 19 نونبر 2003.

وذكرت الرسائل الملكية، بأن «قضية القدس باعتبارها عنصرا جوهريا وحاسما في تفاعلات الصراع المرير بمنطقة الشرق الأوسط، قد صدرت بشأنها قرارات أممية، تؤكد ضرورة المحافظة على طابعها الخاص، وعلى عدم المساس بوضعيتها القانونية، مما جعل المجموعة الدولية تعتبر كل الإجراءات التي من شأنها تغيير هوية القدس، والمساس بوضعيتها الحالية، لاغية وباطلة».

وأكد جلالة الملك، في هذه الرسائل أن المملكة المغربية، التي كانت سباقة للحث على استرجاع أجواء الثقة ودعم السلم وروح التساكن في هذه المنطقة، تظل على كامل الاستعداد للإسهام البناء في المساعي الدولية المبدولة من أجل إحياء عملية السلام.

## صاحب الجلالة الملك محمد السادس يبعث ببرقيات إلى رؤساء ومسؤولي مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي بشأن التدايعات المقلقة لأعمال الحفر غير القانونية، التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية بجوار المسجد الأقصى

06 صفر 1428 هـ الموافق 24 فبراير 2007 م

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، يوم (6) صفر 1428 هـ الموافق لـ 24 فبراير 2007 م، ببرقيات إلى رئيس اللجنة الأوروبية السيد خوصي مانويل باروسو ورئيس البرلمان الأوروبي السيد هانس جرت بترينغ والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن السيد خافيير سولانا لإثارة انتباههم بشأن « التدايعات المقلقة لأعمال الحفر غير القانونية، التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية بجوار المسجد الأقصى ».

ويشير جلالته الملك، الذي سبق أن أطلع بهذا الخصوص المستشار الألمانية السيدة انجيلا ميركل، التي تتولى بلاها رئاسة الاتحاد الأوروبي، في هذه البرقيات، الانتباه بشأن «التدايعات المقلقة لأعمال الحفر غير القانونية، التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية بجوار المسجد الأقصى، الذي تعلمون مدى حرمة وقدسيته ورمزيته الروحية العظيمة لدى جميع المسلمين».

و اعتبارا لتنافي هذا التصرف الخطير مع قرارات الأمم المتحدة، بشأن ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس، وطابعها المتميز، وحماية المعالم الروحية والحضارية وبالنظر لما لهذا العمل من مساس بقواعد الشرعية والحقوق الثابتة في ظل الاحتلال، دعا جلالته الملك المسؤولين الأوروبيين إلى بذل كل المساعي الممكنة والجهود الضرورية، لحث السلطات الإسرائيلية على الوقف النهائي والفوري لهذه الأعمال الباطلة واللامشروعة.

ومما جاء في برقية جلالته الملك أيضا، «وإذ أجدد التعبير عن انشغالي البالغ إزاء الانعكاسات الخطيرة لمثل هذه التصرفات المستفزة، لأؤكد حتمية تعبئة المجتمع الدولي، لتفادي كل مسببات العنف والتصادم ومظاهر الإحباط، التي تنذر بأوخم العواقب على بناء الثقة والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

وأكد جلالته « العزم الراسخ للمغرب، الذي أسهم منذ عقود بكل صبر وأناة ومسؤولية، من أجل إحلال السلام في هذه المنطقة المضطربة، للتعاون البناء مع كل الأطراف الفاعلة، لإخراج عملية السلام من نقفها المسدود».

وتابعت البرقية أن المملكة تتطلع لتسوية عادلة ونهائية ومنصفة للنزاع العربي-الإسرائيلي وفي جوهره قضية القدس، تمشياً مع المنظور الأممي لقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، في ظل حسن الجوار والأمن والاستقرار، والتساكن والوثام.

وكان صاحب الجلالة، قد سبق أن دعا الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكذا المستشارية الألمانية التي تتولى بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة، إلى القيام بمساعي حميدة لدى السلطات الإسرائيلية من أجل الوقف الفوري لكل الحفريات اللامشروعة والأعمال الأثمة، التي تقوم بها في محيط المسجد الأقصى.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة حفل إعطاء الانطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحه النخيل بمراكش  
مراكش، 29 صفر 1428هـ الموافق 19 مارس 2007م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في حفل إعطاء الانطلاقة، لبرنامج حماية وتنمية واحه النخيل في مراكش، باعتباره ورشا هاما، لحماية البيئة التي تندرج ضمن الانشغالات الكبرى لجلالتنا، وتشكل أحد مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وإذا كان العمل الذي نقوم به اليوم يهم مدينة مراكش فقط، فإننا نتطلع إلى توسيع نطاقه ليشمل كافة الواحات المنتشرة عبر ربوع المملكة، وبلورته في إطار سياسة وطنية حقيقية تخضع لتشريع ملائم وأساليب تديرية أكثر نجاعة، مع الاستفادة مما يتيح البحث العلمي في هذا المجال.

إن الواحات المغربية، التي يعود أقدمها إلى أزيد من ألفي عام، تعد، بالفعل، فضاءات تخضل بالحياة وتنعم بالسكينة في قلب الصحراء.

فعلاوة على الدور الهام الذي لعبته هذه الواحات في بلادنا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإنها تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة للأنشطة الفلاحية والسياحية، فضلا عن كونها تشكل تراثا زاخرا له أهميته من الناحية التاريخية والثقافية والبيئية، مما حدا باليونسكو إلى إدراجه ضمن شبكة محميات المحيط الحيوي عالميا.

إن هذا التراث، مع الأسف، يتدهور باستمرار ويواجه تهديدا بالانقراض بسبب تضافر عوامل سلبية لها علاقة بالجفاف والتصحر وملوحة التربة وفقدان التنوع الحيوي، فضلا عن ضعف المردودية وقلة الاستغلال العقلاني لواحات النخيل.

وغالبا ما تضطر هذه الوضعية المزرية سكان الواحات، إلى التخلي عن هذه الفضاءات الحيوية وسلوك طريق الهجرة، قاصدين وجهة أخرى بحثا عن موارد لحياة أفضل.

ومن هنا تبرز أهمية عملكم باعتباره سيمكنكم لا محالة، من رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية واضحة المعالم تتسم بالواقعية، وتندرج منطقياً في سياق التنمية المستدامة وذلك من خلال التدخل القائم على التشاور والتنسيق بهدف التعامل مع ما تنطوي عليه هذه المشكلة من تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية.

ويكمن الهدف من وراء ذلك كله في النهوض بالوحدات التي، علاوة على الدور الاجتماعي والاقتصادي الهام الذي تلعبه، تعتبر حاجزاً بيئياً ينتصب للحيلولة دون تفاقم ظاهرة التصحر، ونموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، لاسيما منها الماء.

إن ما يبعث على عميق الارتياح، ما أنجزته مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بفضل الانخراط القوي لرئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسنا، وكذا بالتعاون المثمر من لدن عدد كبير من الفاعلين والجمعويين، في العديد من أعمال حماية البيئة، مثل برامج: «مدن مزهرة» و«شواطئ نظيفة» و«التربية البيئية» و«جودة الهواء». لذا، فإن المؤسسة مدعوة اليوم إلى تعبئة الفاعلين الوطنيين والإرادات الحسنة والمبادرات الجادة، من أجل تفعيل هذا البرنامج الطموح، الذي يتوخى العناية بالوحدات وإعادة الحياة لها، من خلال العمل على حمايتها والاستفادة من منافعها الاقتصادية، فضلاً عن تمكين سكانها المعنيين من جني العائدات الناتجة عنها، وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية.

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نشمن عاليا العملية الرامية إلى تنمية واحة النخيل في مراكش، هذه الدرة النفيسة التي لا جدال حول قيمتها النادرة، وما تكتسبه من أهمية خاصة في بلادنا. وعلى الرغم من أن نوعية النخيل الذي ينمو فيها، تعد من الأصناف الثانوية، فإنها تتميز بتنوعها الحيوي الزاخر بتعدد مكوناته المتباينة. وتتجلى أهم سماتها في كونها تشكل تراثاً ثقافياً من الطراز الأول، على غرار المباني والمآثر التاريخية الزاخرة التي تتميز بها مدينة مراكش.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقع ذا الدلالة الرمزية والبعد الأسطوري، الذي تستقي منه المدينة هويتها وطابعها المميز، يتعرض حالياً لمخاطر التلاشي بفعل تكالب الجفاف، وضغط الأنشطة البشرية، وغياب الرعاية والعناية، وإصابة أشجار النخيل بالشيخوخة، وضعف عمليات التشجير.

لذا يجب العمل على مواجهة هذا الوضع، من لدن مؤسستكم، بتنسيق مع كافة الهيئات والمنظمات المعنية، وذلك بتفعيل مشروع حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش.

ويتعلق الأمر هنا بإنعاش هذا الفضاء البيئي والنهوض به من خلال إعادة تشجير الواحة وتحسين التقنيات الزراعية للتدبير والعناية بالنباتات والتربية، والتوعية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بإنشاء متحف بيئي يتعين إدراجه في إطار شبكة دولية لتبادل المعلومات والتجارب حتى يتسنى إضفاء بعد دولي عليه.

كما ينبغي أن يخضع هذا البرنامج الدال والممتد على مراحل للمتابعة والتقييم بانتظام، مما سيتيح للمؤسسة، باعتبار الدور التحفيزي الذي تضطلع به في هذا الصدد، إمكانية تدارس ما تم إحرازه من تقدم مع شركائها وإعادة النظر في الأولويات المسطرة عند الضرورة ورسم التوجيهات الملائمة للقيام بأعمال أكثر تناسقا ونجاعة.

ولدينا شعور بالارتياح لكون هذا المشروع الطموح قد حقق انخراط الإدارات العمومية المعنية فيه، من خلال التوقيع على اتفاقية للشراكة مع المؤسسة بهدف القيام بأعمال الصيانة وإعادة الاعتبار والمراقبة، فضلا عن إشراك الفاعلين الاقتصاديين من أجل توعية السكان بضرورة المحافظة على هذا الموروث.

كما نلاحظ بارتياح أن السلطات العمومية قد شرعت فعلا بالقيام بأعمال ملموسة بهدف تيسير إنجاز المشروع الرامي إلى حماية واحة النخيل في مراكش. لذا، فقد تم إعداد مشروع قانون خاص بحماية أشجار النخيل، وهو يوجد الآن في طور المصادقة عليه من لدن البرلمان. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز التدابير ذات الصبغة العمرانية من أجل ضمان حماية أفضل للواحة، فيما قامت مديرية الجماعات المحلية بتعبئة الجزء الأول من الاعتمادات المرصودة لتمويل المشروع بهدف إعطاء الانطلاقة لبرنامج الغرس وإنجازه.

بيد أن السلطات العمومية، على الرغم مما لها من دور أساسي ينبغي أن تضطلع به في إطار التنمية المستدامة، لا يمكن لها أن تعمل بمفردها. لذا، ينبغي العمل بقوة على تشجيع ودعم انخراط المجتمع المدني والمواطنين في هذا الورش.

وكونوا على يقين بأن مشروع إعادة إحياء هذا التراث الطبيعي يحظى برعايتنا السامية، وأنا سنظل نوليه العناية اللازمة، بتشجيعكم على البقاء معبئين للتصدي لحالة التردّي التي تتعرض لها واحتنا وكذا الحفاظ عليها وإعادة الحياة لها والنهوض بها.

والله تعالى أسأل أن يبارك أعمالكم ويعينكم على بلوغ هذا المقصد النبيل خدمة للتنمية في بلادنا وسعيا إلى تحقيق الازدهار لشعبنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية

الرياض، 09 ربيع الأول 1428 هـ الموافق 29 مارس 2007 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خادم الحرمين الشريفين، وأخي الأعز الأكرم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس القمة،

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

سيادة الأمين العام، أصحاب المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

يطيب لي أن أعرب لكم، إخواني الأعزاء قادة الدول العربية الشقيقة، عن أسمى تحياتي، وصادق مشاعر مودتي وتقديري. كما يسعدني أن أوجه إليكم هذه الكلمة المتضمنة لما يعن لي من رأي بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذه القمة المباركة، المنعقدة على هذه الأرض المقدسة الطاهرة، برعاية كريمة من أخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، رعاه الله.

وأود الإعراب لجلالته عن أخلص مشاعر العرفان، وأصدق عبارات الإشادة بالجهود الحثيثة، التي يبذلها، بكل حكمة وتبصر، لتوفير الظروف الملائمة لعقد هذه القمة، في مناخ من التآخي والتوافق.

كما أنه بالجهود المشكورة لأخي الموقر، فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، خلال فترة رئاسته، لمتابعة قرارات المؤتمر السابق.

وإن انعقاد هذه القمة، في ظل ظرفية إقليمية ودولية دقيقة، يعد تجسيدا لحرصنا على مواصلة التشاور الدوري، بشأن قضايانا المصيرية، لتعزيز العمل العربي المشترك، ودعم استقرار بلداننا الشقيقة، وتجنبها مخاطر التجزئة والتطرف والإرهاب.

فكلنا مستهدفون، وكلنا مسؤولون. ولا سبيل أمامنا إلا اتخاذ مواقف مشتركة وشجاعة، لمعالجة المعضلات الحقيقية للشعوب العربية، المتمثلة في الديمقراطية والتنمية والكرامة، وترسيخ المواطنة الكاملة، والأمن الجماعي، والوحدة الواقعية، والاندماج الاقتصادي، والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، المنفتحة على الثقافات والحضارات، على مر العصور.

ولي اليقين، في أن النهج القويم لتدبير ما يعترض أمتنا من تحديات، بفعل بعض الخلافات، لهو الالتزام بفضائل الحوار البناء، بدل المواجهة العقيمة، وإرادة التوافق الإيجابي، وتحكيم النظرة الواقعية والمستقبلية، بدل نزوعات التجزئة، وعدم تسوية المشاكل المفتعلة، التي تعيق التحرك العربي الفعال.

ولنا في اتفاق مكة المكرمة، الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين، خير قدوة في ذلك.

وإننا لنبارك الخطوات الهادفة إلى تعزيز المصالحة الوطنية الفلسطينية. كما نجدد دعمنا للشعب الفلسطيني الشقيق، بقيادة أئمتنا فخامة الرئيس محمود عباس، من أجل إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، في نطاق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية البناءة، التي يعود الفضل في بلورتها لخادم الحرمين الشريفين، مؤكداً حرصنا على الإسهام في التفعيل الأمثل لها.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا نشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص لهذه المدينة السليبية، وعلى معالمها الحضارية والدينية. وفي هذا السياق، بادرننا إلى مخاطبة القوى الفاعلة في المنتظم الأممي، لبذل مساعيها لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قصد الوقف النهائي للحفريات اللامشروعة، التي تقوم بها بجوار المسجد الأقصى المبارك.

وانطلاقاً من واجبه التضامني، فإن المغرب يدعو إلى وقف دوامة العنف بالعراق، والجنوح إلى الحوار الجاد، والمصالحة بين كل الطوائف والتيارات من أجل تجاوز الصراعات، التي يعانينا أشقاًؤنا في كل من العراق ولبنان والصومال والسودان؛ داعين إلى الحفاظ على سيادة هذه البلدان الشقيقة، ووحدتها الوطنية والترايبية.

وستجدون، إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفضامة، في المغرب، الاستعداد الدائم والتعبئة الكاملة للتجاوب مع التطلعات الحقيقية لمواطنينا، في القضاء على الفقر والأمية والتهميش والتطرف.

كما ستجدون المغرب، ملكاً وشعباً، في طليعة الراضين للمساس بوحدة عقيدتنا السمحة، عاملين بكل صدق، على التقريب بين مذاهبنا الجليلة، بما يجنب أمتنا الإسلامية متاهات الانقسامات العقيمة، المتنافية مع قيم ديننا الحنيف. وذلك في نطاق احترام خصوصيات كل دولة عربية ووحدتها الوطنية والترايبية.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتوافر إرادة سياسية قوية، لإرساء شراكة عربية استراتيجية، تقوم على الإصلاح الجذري لهياكل وطرق عمل جامعة الدول العربية، والاستجابة لتشجيع الاستثمارات، والتنمية البشرية لشعوبنا، وتأهيلها للتفاعل الإيجابي مع توجهات العصر في العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان. فضلاً عن تكثيف التعاون التنموي الملموس مع إخواننا الأفارقة، وبلدان الجنوب عامة، وتوطيد شراكة شمولية مثمرة مع أصدقائنا بدول الشمال.

وفي الختام، أجدد خالص عبارات شكري لأخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، أطال الله عمره، على حرصه على تنقية الأجواء العربية، ونصرة القضايا العادلة لأمتنا. كما أجدد عبارات تقديري وإعزازي لإخواني الأجلاء، قادة الشعوب العربية الشقيقة. والله تعالى أسأل أن يلهمنا الحكمة والرشاد، ويكفل أشغال هذه القمة الهامة بالتوفيق والسداد، لجعلها قمة تآخ ووثام، وتضامن وسلام. إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية  
الرباط، 17 ربيع الثاني 1428 هـ الموافق 06 أبريل 2007 م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية بإفريقيا، الذي نعتبره محطة هامة على درب توطيد روابط التضامن وترسيخ جسور الحوار وقواعد العمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة بقارتنا، التي نعتز بالانتماء إليها. ويشكل هذا الملتقى، مناسبة لتدارس الأوضاع التنموية البشرية في إفريقيا وتشخيص معوقات الحقيقة الحقيقية، واستخلاص العبر من التجارب السابقة.

وإذا كان هناك عدد من الدول الإفريقية الشقيقة قد أحرزت تقدما في هذا المجال الحيوي، فإن التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أظهر أن ثلثي الأقطار الإفريقية تصنف في مؤخرة الترتيب من حيث مؤشرات التنمية البشرية، في ظل تفاقم مظاهر التخلف، والأوبئة والكوارث الطبيعية، والانعكاسات المدمرة للحروب الأهلية، والتوترات الجهوية المستنفدة للطاقات التي ما أوجنا لاستثمارها في التنمية، بدل استنزافها في نزاعات عفى عليها الزمن.

ومن هذا المنظور، تبرز الأهمية التاريخية لمؤتمركم، كإطار جماعي تشاركي، لبلورة الأهداف الإنمائية الكبرى للألفية، في أفق استحقاق 2015، ضمن استراتيجية متكاملة لتنمية بشرية، تضع الإنسان الإفريقي في صلب مساراتها، لدعم ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يتناسب مع قدراتها البشرية ومواردها الطبيعية، التي تزخر بها إفريقيا.

فنحن كأفارقة مطالبون بالاعتماد على أنفسنا، وتسخير كل الوسائل المتاحة لدينا من أجل التوظيف الأمثل لهذه الطاقات، واعتماد سياسات وطنية ناجعة، تركز على تحقيق تنمية مندمجة وشاملة، تمر حتما عبر إرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلم وترسيخ الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، ونهج الحكامة الجيدة، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وتماسك نسيجها الوطني، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والتوافقية، القائمة على مراعاة حسن الجوار والأخوة الصادقة.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن التنمية البشرية، التي أصبحت تنصدر أولويات المجتمع الدولي، منذ قمة الألفية سنة 2000، تعتبر الأداة الناجعة لإشراك مجموع ساكنة القارة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لبلدانها. وهو ما يقتضي وضع خطط وبرامج تنموية خاصة، تعتمد على واقعية إمكاناتها ومواردها الذاتية، تستهدف ميادين التربية والصحة والمحافظة على البيئة، ومحاربة الفقر والإقصاء. وكل ذلك في إطار رؤية وطنية معززة بروح التضامن، المتأصل في تقاليدنا الإفريقية، والالتزام القوي بأهدافنا المشتركة، ضمن آليات التعاون جنوب - جنوب، التي تفتح آفاقا واعدة أمام بلداننا الإفريقية في زمن التكتلات الاقتصادية، التي تفرضها إكراهات العولمة.

ومن هنا، جعلنا تطوير التعاون جنوب - جنوب على رأس أولويات سياستنا الخارجية، وخاصة في إفريقيا، بإعطائه مضمونا فعليا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك حرصنا، من خلال الزيارات المتوالية التي قمنا بها إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، على إضفاء دينامية جديدة على علاقات التعاون القائمة بينها وبين المغرب، مركزين على ترسيخ سياسة القرب والتضامن التي ننهجها على المستوى الوطني.

وإننا لمرتاحون للنتائج الإيجابية، والمشاريع المحققة في مجال برامج التنمية البشرية، وفق هذه المقاربة التشاركية، التي تفسح المجال لتقاسم التجارب والخبرات مع أشقائنا في إفريقيا.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أقدمنا في المغرب على إطلاق مبادرة وطنية للتنمية البشرية، في إطار مشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي الحداثي، مكنتنا من تكريس ثقافة مغربية تركز على مبادئ وقيم التضامن والمشاركة والقرب، والتخطيط والتعاقد في تنفيذ برامج مندمجة وطموحة. وقد حظيت هذه المبادرة بتعبئة شاملة وانخراط كافة القوى الحية وفعاليات المجتمع المدني، بروح من المواطنة الفاعلة، مما جعل أورشها مفتوحة للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يؤمن التماسك الاجتماعي، وتقليص الفوارق الجهوية، والتصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة، بتوسيع نطاق استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية. فضلا عن توفير الشغل، وإدماج ذوي الحاجيات الخاصة.

وإن المملكة المغربية، التي ظلت على الدوام أرضا للقاء والحوار، وملتقى لتجسيد التعاون بين البلدان الإفريقية، في برامج طموحة وواعدة، لن تدخر أي جهد لتفعيل توصيات مؤتمرهم، وفاء منها للروابط العريقة التي تشدها إلى محيطها الإفريقي، وتجاوبا مع آمال شعوب قارتنا وتطلعاتها المشروعة للمواطنة الكاملة.

و من ثم، يعد هذا المؤتمر حدثا بالغ الأهمية، لأنه يجسد إرادتنا الجماعية في إعطاء دفعة قوية لتعاوننا الإقليمي، لتحقيق التنمية البشرية المنشودة. كما يشكل مناسبة لشركائنا في المنتظم الدولي، وبلدان الشمال خاصة، لتجديد تعهداتهم، وتسريع تنفيذ الاختيارات الاستراتيجية لبلوغ أهداف التنمية للألفية في إفريقيا، وإيجاد حلول ناجعة لمعضلة الهجرة، تكفل الكرامة والتقدم المشترك، والأمن الشامل للجميع. ولنا اليقين بأن النتائج الإيجابية التي سيتمخض عنها مؤتمرهم، تعد في حد ذاتها مساهمة مشرفة، لبناء مستقبل مشرق يتيح لأجيالنا الإفريقية فرص العيش الكريم في استقرار ورخاء، من أجل جعل إفريقيا قارة الأمل والمستقبل في القرن الحادي والعشرين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال المناظرة السابعة للسياحة  
فاس، 10 ربيع الأول 1428هـ الموافق 28 أبريل 2007م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح أشغال المناظرة السابعة للسياحة، التي أضحت موعدا دوليا هاما يلتئم ببلادنا، معربين في البداية عن خالص التنويه بكل الفاعلين في ميدان السياحة المغربية الذين ما فتئوا يبذلون الجهود الحثيثة من أجل إقلاع هذا القطاع باعتباره رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية ببلادنا.

وإن الاستراتيجية السياحية للمغرب، التي تنطلق من رؤية 2010، قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج وهي في طور التحول إلى واقع ملموس بحيث قطعت أشواط مهمة بعد مضي ست سنوات على انطلاقتها. ولا أدل على ذلك من الطفرة النوعية التي حققتها مختلف مؤشرات القطاع السياحي الوطني، سواء من حيث عدد السياح الوافدين أو من حيث مستوى طاقات الاستقبال على الرغم من ظرفية دولية لم تكن دائما مواتية.

وإننا لنسجل بارتياح، كون مجموع المحطات السياحية المندرجة ضمن المخطط الأزرق قد تم إرساء تديرها المفوض، حيث يوجد معظمها في طور أشغال التهيئة والإنجاز. وفي هذا الصدد، يعد المخطط الأزرق مبادرة مبتكرة من قبل الدولة لا تقتصر مزاياها على تحقيق الأهداف الكمية المتوخاة فحسب، بل إن المقاربة المعتمدة في هذا المخطط الطموح قد فتحت المجال أمام دينامية تلقائية تدل عليها نوعية المشاريع المقترحة التي تقدم بها الفاعلون الخواص، كما هو الشأن بالنسبة لمواقع جديدة ومنها كلابريس وتامودا باي وواد شبيكة والداخلة.

وفي نفس السياق، فإن عددا من المدن والوجهات السياحية التقليدية، تنخرط حاليا في مشاريع لإعادة التأهيل الحضري والسياحي مرتكزة في ذلك على الآلية التعاقدية لمخططات التنمية السياحية الجهوية، في اتجاه تقوية وإغناء عرضها من حيث الطاقة الإيوائية والتنشيط السياحي والتظاهرات الثقافية والفنية والسياحية.

وبموازاة ذلك، فإننا نسجل التقدم الملحوظ في مجال الربط الجوي المباشر، كنتيجة لاتفاقية «الأجواء المفتوحة» المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والتي أتاحت الرفع من عدد الفاعلين وتخفيض التعريفات بما يعود بالنفع على زوار بلادنا وعلى القطاع السياحي الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد توخينا أن نضع ثقتنا في الفاعلين كسبيل لإنجاح الأوراش، التي ننجزها في هذا الميدان وإنما لعلنا نؤمن اليوم، بصواب هذا الخيار الذي سنواصل العمل على ترسيخه وتوسيع آفاقه. غير أنه سيكون من الأجدى، الوقوف على ما تبقى من الأشواط التي قطعناها لحد الآن. وفي هذا السياق، نود أن نوجه انتباهكم على الخصوص إلى ثلاث قضايا تستدعي في رأينا المزيد من الجهد واليقظة. ففي المقام الأول، يجب التأكيد على ضرورة مواصلة الحفاظ على وتيرة إنجاز الأوراش المفتوحة بل وتسريعها باعتبارها السبيل الأمثل لبلوغ الأهداف المرسومة فيما يتعلق بقدرات بنيت الاستقبال.

ومن هنا يأتي إلحاحنا على استمرارية هذه الدينامية دون تراخ أو تراجع وعلى ضرورة إنجاز المشاريع التي يتولاها المتعهدون الخواص والمندرجة ضمن اتفاقيات مع الدولة في أحسن الأجال، حسب المواعيد المتعاقد عليها. ويتعين أن تشمل هذه الدينامية أيضا مجال السياحة الداخلية، التي نوليها عناية خاصة لكونها تمثل مؤشرا مهما عن مستوى رفاهية مواطنينا، ووسيلة ناجعة كفيلة بتمكين المغاربة من حقهم في التعرف على بلادهم والاعتزاز بثرواتها وتنوعها الحضاري والثقافي المتميز. كما ينبغي، في هذا الإطار، تسريع ودعم «مخطط بلادي» الهادف إلى بناء عدد من المحطات السياحية المتلائمة مع سياحتنا الداخلية.

وفضلا عن هذا البعد الكمي لطموحنا، فإننا نؤكد على ضرورة ضمان جودة المنتج والعرض والبيئة السياحية. ومن هذا المنطلق، ندعو جميع الفاعلين إلى التحلي باليقظة وعدم الاعتقاد بأن الاكتفاء بتوفير البنيات والتجهيزات التحتية فقط مهما كانت متطورة وعصرية كفيلا بكسب رهان التنمية السياحية.

ذلكم أن هذه التنمية، تتركز أساسا على الالتزام والمهنية من لدن النساء والرجال، الذين يضطلعون بها وعلى كفاءتهم وجودة تكوينهم وكذا على التدبير الناجع للموارد البشرية للقطاع. كما أنها تتحقق أيضا عبر الحكامة الجيدة للسياحة الوطنية، من خلال تعبئة كل الجهود والطاقات، لخدمة وإرضاء السياح الذين يختارون بلادنا وجهة لهم.

وأخيرا، فإننا نؤكد حرصنا على أن تظل السياحة المغربية، كما كانت دوما، سياحة أصيلة نظيفة ومسؤولة، وهو ما يشكل مطلبنا أساسيا أكثر منه مجرد طموح؛ سياحة أصيلة، تستمد أصولها من تاريخنا وتقاليدينا العريقة، وتحقق تطورها وانفتاحها في تناغم تام مع قيمنا الحضارية. وكما ذكرنا بذلك غير ما مرة، فإن السياحة في معناها النبيل، تتعالى عن اختزالها في مجرد نشاط اقتصادي فاقد لكل معنى إنساني، ذلك أنها من منظورنا، هي بالأساس جسر تواصل بين الشعوب والحضارات وقناة للتمازج الإنساني والتلاقح والتفاعل الثقافي، كما أنها انفتاح واع على الغير وعلى الحداثة؛ سياحة نظيفة ومسؤولة تحترم الإنسان وتحافظ على الطبيعة والبيئة وتراعي القواعد والقوانين المنظمة لها، وتضطلع بها مقاولات سياحية مواطنة.

حضرات السيدات والسادة،

من خلال هذه الاعتبارات، يبرز حجم الجهود التي يتعين بذلها خلال الفترة التي تفصلنا عن أفق رؤية 2010، إن لم نقل إن طموحنا يتجاوز هذا الأفق وأهدافه. ولهذه الغاية فإننا نهيب بحكومة جلالتنا وبكل الفاعلين والمهنيين لفتح ورش «رؤية 2020 للسياحة

المغربية». وفي هذا السياق، ندعو الجميع للعمل على إنهاء إنجاز الدراسات المعمقة وتحديد خيارات إعداد التراب ذات الصلة وفتح الحوار بين مختلف المتدخلين قبل سنة 2009، وذلك حتى يتسنى لبلادنا خلال سنة 2010 إبرام العقد - البرنامج الجديد لرؤية 2020 للسياحة المغربية.

وإننا نتطلع إلى أن تبلور هذه الرؤية الجديدة، في استمرارية تجربة السنوات الست المنصرمة، وعلى ضوء الدروس المستخلصة منها مع السهر على ضمان تكامل وانسجام أكثر قوة بين القطاع السياحي الوطني وبين غيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما منها الصناعة التقليدية والثقافة والفلاحة والموارد الطبيعية.

وفقكم الله وسدد خطاكم وكلل بالنجاح أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي  
للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 51 لتأسيسها  
الرباط، 25 ربيع الثاني 1428هـ الموافق 13 ماي 2007م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

بمشاعر الغبطة والرضى، يسرنا أن نتوجه إليكم، أفراد قواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي في هذا اليوم الأغر، وأنتم تخلدون الذكرى الـ 51 لتأسيس القوات المسلحة الملكية، لننوه بما تقومون به من جليل الأعمال وما تقدمونه من تضحيات جسام، حيث استطعتم بفضل ما تتحلون به من روح وطنية وحسن سلوك وما تتمتعون به من مهنية ومهارة عالية أن تعبروا عن وفائكم الدائم وتجنسكم المستمر، لأداء مهامكم النبيلة، تنفيذاً للتعليمات السامية لقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن إشرافنا المباشر على تدبير شؤون قواتنا المسلحة الملكية جعلنا نلمس عن قرب مدى تعلقكم المتين، بشعاركم الخالد وبقيمه السامية والذي يعد مصدر قوتكم وانضباطكم، كما أن تلبيتكم الدائمة لنداء الواجب، بكل تضحية وتفان مكنتكم، من خلال ممارستكم لمهامكم النبيلة، أن تحفظوا بكل تقدير وتنويه من قائدكم الأعلى ومن وطنكم بلغ مداه باقي الدول والأمم، وذلك بفضل بلائكم الحسن في مجالات عديدة ذات أبعاد إنسانية واجتماعية داخل الوطن وخارجه والتي أبنتم خلالها بيقظتكم المستمرة وتأهبكم الدائم على مصداقية في العمل ونجاعة في التدخل.

وإننا لنستغل هذه المناسبة الغالية، لننوه بتجربياتنا التي تواصل عملها ضمن القوات المتعددة الجنسيات المتواجدة في مناطق مختلفة حيث تقوم بمسؤولياتها كاملة بفعالية واحترافية، قصد تحقيق الأمن والسلام والدفاع عن الشرعية الدولية وعن القيم الإنسانية النبيلة كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار.

كما لا يفوتنا التنويه، بما قدمته مؤخرا التجربة المغربية بمنطقة كازامانس بجمهورية السنغال الشقيقة، من مساعدات في مجال إزالة الألغام وفي المجال الطبي الإنساني، فاستحقت كل التقدير والتنويه وبذلك أضافت صفحة ذهبية أخرى إلى سجل قواتنا المسلحة الملكية الحافل بالأمجاد والمفاخر.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن هدفنا الأسمى، هو أن تكون قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والبحرية والجوية والدرك الملكي، على الدوام في تطور مستمر وأن تواكب التحولات التي يعرفها المجال العسكري وأن تأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتصقل معارفها حتى تنهض بمهامها على أحسن وجه. وفي هذا السياق، فإن اهتمامنا بالتكوين المستمر، لينبع من حرصنا الدائم على توفير السبل والوسائل الضرورية لبلوغ هذا المطمح الجليل وذلك عبر تطوير مناهج التكوين والتدريب داخل المعاهد والمدارس العسكرية، لجعلها في مستوى المهام المتعددة المنوطة بها وكذلك لتحسين كفاءة العنصر البشري حتى ينهل من مختلف مشارب العلم والمعرفة.

وفي إطار تجهيز قواتنا المسلحة الملكية، على المدى المتوسط والبعيد، فقد تم وضع خطة مندمجة لتحديث عتادها وآلياتها وتحسين بنيتها التحتية وذلك لتبقى بمثابة العين الساهرة على أمن المواطنين ولتظل درعا واقيا لحماية الوطن والدفاع عن مقدساته ومكتسباته.

هكذا، وقد حرصنا منذ أن تقلدنا الأمانة الكبرى، على تتبع مختلف الأنشطة التي تقومون بها وفق تعليماتنا السامية وتوجيهاتنا الرشيدة جاعلين نصب أعيننا تحسين ظروف عيشكم بتوفير الوسائل والآليات الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية سواء لفائدة المتقاعدين عبر مؤسسة الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين وأيتام الشهداء، أو لفائدة أفراد قواتنا المسلحة الملكية وذلك بوضع مشاريع متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الملحة كتوفير السكن اللائق لأسرهم والاهتمام والعناية بظروفهم الاجتماعية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نسأل الله عز وجل، أن يبارك في أعمالكم ويسدد خطاكم على الطريق الصحيح التي رسم وجهتها محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية جدنا المغفور له صاحب الجلالة محمد الخامس رحمة الله عليه ووالدنا المنعم باني المغرب الحديث صاحب الجلالة الحسن الثاني، طيب الله ثراه، متضرعين للعلي القدير أن يشملهما برحمته الواسعة ويسكنهما فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وأن تبقى ذكراهما حية في نفوسنا وسيرتهما العطرة نبراسا مضيئا في أفق مغربنا الحديث.

كما نسأل العلي القدير، أن يتغمد برحمته شهداءنا الأبرار، الذين وهبوا أرواحهم دفاعا عن حوزة الوطن وكرامته في سبيل الحفاظ على وحدته وأمنه وسلامته.

كما ندعوه عز وجل، أن يعينكم ويثبت أقدامكم للسير قدما على نهج من سبقكم في خدمة هذا البلد الأمين، محافظين على التقاليد الموروثة والثواب الوطنية، متجاوبين مع كل تطور من شأنه أن يصون المبادئ الأساسية، التي تخدم الوطن وتحافظ على قيمه المقدسة سائلين الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق، متشبهين على الدوام بالوفاء لشعاركم الخالد: الله الوطن الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الندوة الوطنية حول «المدرسة والسلوك المدني»  
الرباط، 06 جمادى الأولى 1428هـ الموافق 23 ماي 2007م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخاطبكم اليوم في افتتاح أشغال هذه الندوة الهامة، التي تلتئم فيها فعاليات الأسرة التعليمية الوطنية وخبراء من داخل المغرب وخارجه، منوهين باختياركم لموضوع « المدرسة والسلوك المدني » الذي نعتبره خير ما يفتح به المجلس الأعلى للتعليم أنشطته العمومية.

وذلكم، نابع من إيماننا بحتمية ترسيخ قيم المواطنة، وفضائل السلوك المدني، في الممارسات اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات، ولا سيما في خضم التحولات العميقة التي تشهدها المنظومات القيمية والثقافية في عصرنا الراهن، وكذا من العناية الخاصة التي نوليها للمؤسسة التربوية، في تنمية ثروة المغرب الأولى المتمثلة في ناشئته وأجياله المواطنة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني، هي تكوين المواطن المتمثبب بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعترز بانتمائته لأمتة، المدرك لواجباته وحقوقه.

كما تستهدف تربيته على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل، في اعتماد على الذات وتشجيع بروح المبادرة.

وتندرج هذه الأهداف النبيلة، في إطار خيارنا الثابت لترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن، وتكريس دولة الحق والقانون، في انفتاح على القيم الكونية.

وهو نفس الخيار الذي اعتمدنا في إطلاق مختلف الأوراش الكبرى ببلادنا، سواء في مجال النهوض بحقوق الإنسان ودمقرطة المجتمع، أو في هيكلية الحقل الديني وإصلاح المنظومة التربوية وتحديث قطاع الاتصال، فضلا عن تخليق الحياة العامة، والنهوض بقضايا الأسرة والطفولة.

وكل ذلك، مع الحرص على إجراء قطيعة لمختلف الممارسات اللامدنية، ولكل مظاهر التعصب والتطرف والانغلاق مهما كانت مرجعياتها المذهبية ودوافعها الاجتماعية، سواء أكان ذلك في بلادنا أو خارجها.

### حضرات السيدات والسادة،

إذا كان النهوض بالسلوك المدني، يعد مهمة تربوية مطروحة إلحاح على المجتمعات المعاصرة، فإن الاضطلاع بها يسائل بالدرجة الأولى، المنظومات التربوية، ويجعل مسؤوليتها مركزية ودورها راهنيا وحاسما في هذا المضمار.

ذلكم أن المدرسة مدعوة، قبل غيرها، لأن تكون منفتحة باستمرار على محيطها باعتماد نهج تربوي قوامه جعل المجتمع في صلب اهتماماتها، بما يعود بالنفع على أمتنا عامة وشبابنا بصفة خاصة. وهو ما يتطلب دعم تفاعلها مع المجالات المجتمعية والثقافية والاقتصادية.

ومن ثم فإن مقاربة تنمية السلوك المدني وحسن المواطنة، في علاقتهما الصميمية بالمؤسسة التربوية يستدعي من منظورنا استحضار خمسة مقومات رئيسية؛ أولها: الاقتناع الجماعي بكون المدرسة هي مرآة متجددة لمعالم مجتمع الغد، وبأن تحصين المجتمع يبدأ من تحصين هذه المؤسسة؛ اقتناع يجعل الاهتمام بالسلوك المدني مسؤولية طبيعية، لا انشغالا ظرفيا، ويجعله موضوعا حيويا لا يفقد أبدا راهنيته.

و من هذا المنظور، فإن الركن الأساس للسلوك المدني يتجلى في احترام القيم والقواعد والقوانين المنظمة للحياة الجماعية.

كما أن من مسؤولية الدولة والمجتمع، ومن واجب الفاعلين التربويين على الخصوص، السهر على أن تكون المؤسسات المدرسية والجامعية، فضاءات للتعلم والمواطنة، ومجالات منزهة عن كل المزايدات العقيمة، البعيدة كل البعد عن رسالتها التربوية النبيلة.

ويأتي في المقام الثاني، اعتبار السلوك المدني بالأساس، منظومة قيمية - أخلاقية متكاملة، لا تقبل التجزيء، وتتخذ مسارين متوازيين ومتوازنين.

- مسار التشبع بقيم المواطنة الكاملة وإشاعتها، من حيث أنها تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية.

- ومسار التصدي الحازم للسلوكات اللامدنية، بمختلف أشكالها، عبر محاربة مظاهر العنف والغش والرشوة وسوء المعاملة، وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية، التي يكون وقعها أكثر خطورة حين تتسرب إلى المؤسسات التعليمية.

أما المقوم الثالث، فمفاده أن رهان المدرسة في مجال التربية على السلوك المدني، يكمن في مدى قدرتها على تجسيده ثقافة وممارسة، وتحويل الوعي والاقتناع به إلى التزام وفعل، وذلك بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية وراعية للقيم.

ولتمكين المدرسة من النهوض، على الوجه الأمثل، بهذه المهمة، فإنه ينبغي العمل على جعل البرامج والوسائط التعليمية تستوعب بطريقة مبسطة، مبتكرة ومعاصرة، المفاهيم والقيم والقواعد المرتبطة بالسلوك المدني، وأن تكون مكتسبة بشكل سلس لدى المتعلمين والمتعلمين. وهو ما يستدعي من الجميع، الكثير من الجهد والإبداع في هذا المجال.

كما أن التربية على السلوك المدني لا بد وأن تجد امتدادها الطبيعي والعملية في العلاقات والفضاءات التربوية، سواء داخل الفصول الدراسية أو في المحيط المباشر للمؤسسات التعليمية، حيث يتعين أن تشكل الحياة المدرسية والجامعية مثالا حيا للسلوك المواطن المسؤول، ونموذجا لاحترام النظام والقانون، وتجسيدها للممارسة الديمقراطية وفضاء لتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية.

ويتعين على الفاعلين التربويين بمختلف فئاتهم، النهوض الأمثل بالدور المنوط بهم، في تكامل فعال بين الوظيفة المعرفية والمهمة التربوية للمدرسة، ولا سيما بإعطاء القدوة والتحلي بالالتزام واليقظة، وكذا بالانخراط في برامج تكوينية مواكبة للمستجدات.

ويتعلق المقوم الرابع بالإقرار بكون النهوض بالسلوك المدني يعد مسؤولية مجتمعية متقاسمة تتولاها المنظومة التعليمية، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام، وكذا المؤسسات ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية.

ذلكم أن إبراز الدور المركزي للمدرسة، في هذا الشأن، اعتبارا لمكانتها في حياة كل فرد وبالنظر للفترة الزمنية التي يقضيها فيها، لا يعني تخلي باقي فعاليات وهيئات المجتمع عن القيام بمهامها، بقدر ما هو تأكيد على تكامل الأدوار مع اختلاف الوظائف.

أما المقوم الخامس والأخير فيتعلق بالنظر إلى التربية على السلوك المدني بوصفها انشغالا دائما وأقفا منفتحا ومتجددا يرتكز على آليات للرصد والتتبع، وعلى تثمين المبادرات المتميزة، وتعميم الممارسات الناجحة، وتشجيع الابتكار والبحث التربوي في هذا المجال.

ولذلك، فإن فعالية منظومتنا التربوية ينبغي أن تقاس، علاوة على نجاعتها في الارتقاء المتواصل بجودة التعليم وتطوير الكفاءات، بمدى قدرتها على تنمية السلوك المدني، وتوطيد ممارسته اليومية، وتهذيب الذوق، وترسيخ الأساليب الراقية للحياة الجماعية لدى الناشئة.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم أهم المقومات التي نعتبرها أساسية في ورش تنمية السلوك المدني. وهي مقومات لا شك أنها ستحظى، خلال أشغال ندوتكم هاته، بالمزيد من الدراسة والتحليل العميق.

وإذا كانت الدينامية التي واكبت كلا من الإصلاحات المجتمعية التي تشهدها بلادنا، ومسيرة إصلاح منظومتنا التربوية، قد حققت مكاسب هامة في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فإنه يتعين علينا توطيد هذه المكاسب، والعمل على تعزيزها.

ولنا اليقين، في أن منهجية تبادل الآراء على اختلافها، والاجتهاد الجماعي المنتج، والانفتاح على الخبرات الوطنية والتجارب الرائدة، التي تطبع أعمال المجلس الأعلى للتعليم، ستفضي، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، إلى بلورة إطار عمل وطني متكامل، للارتقاء بالسلوك المدني في مؤسساتنا التعليمية، في أفق تفعيله انطلاقا من الموسم الدراسي القادم. إطار عمل ننتظر أن يجسد اهتمامنا الفائق بتكوين المواطن الواعي، القادر على الموازنة الذكية والفاعلة بين حقوقه وواجباته، الملتزم بمسؤوليته، والمنفتح على الغير وعلى العصر. وفقكم الله، وسدد خطاكم، وكلل بالنجاح أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في حفل تكريم الفقيده باتي بيرش  
نيويورك، 07 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ 24 ماي 2007م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 7 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ 24 ماي 2007م، رسالة تلاها السيد أندري أزولاي، مستشار جلاله الملك، خلال حفل تكريمي للفقيده باتي بيرش، أقيم بمتحف (ميتربوليتان للفن) بنيويورك وحضره عدد من الشخصيات من عالم الفن والثقافة والأبنك والمال.

ونوه صاحب الجلالة بالفقيده باتي بيرش التي كانت واحدة من بين الشخصيات التي أغنت بعطائها سجل الصداقة المتميزة بين المغرب والولايات المتحدة، بحيث أضفت عليها لمسة من الحميمية لا تتأتى سوى من خلال دار الفن والثقافة وما يبثانه من أحاسيس ومشاعر في قلب كل واحد منا».

وأكد صاحب الجلالة أن «المراجع التاريخية والدبلوماسية للمملكة المغربية والولايات المتحدة الأميركية تحفظ أن علاقتهما اتسمت منذ الوهلة الأولى بطابع الاستثناء. كما تسجل ذاكرة التاريخ أن الملحمة الرائعة التي أبدع شعبانا في كتابة فصولها، كانت ولا تزال، مع توالي الحقب والأزمان، ثمرة لما أسدته شخصيات قل نظيرها، تحركها دوافع الالتزام والشغف والعزيمة».

وأبرز جلاله الملك أن «السيدة باتي بيرش، ظلت إلى آخر رمق في حياتها التي انطفأت شعلتها منذ بضعة أسابيع، واحدة من بين هذه الشخصيات التي أغنت بعطائها سجل الصداقة المتميزة التي تجمعنا».

وقد كانت رؤى الفقيده وأعمالها مثالا في التميز، بحيث أضفت على الصداقة المغربية الأميركية لمسة من الحميمية، لا تأتي سوى من خلال الفن والثقافة وما يبثانه من أحاسيس ومشاعر في قلب كل واحد منا».

وقال جلالته: «تلكم هي السجايا التي أود أن أشهد بها في الفقيده، في هذه اللحظات المفعمة بالصدق والخشوع التي تجمعنا في كنف متحف ميتربوليتان للفن، وهو الفضاء الذي شغفت بحبه وأودعته من عطائها الشيء الكثير».

وأضاف جلالته: «كل من عرفوا السيدة باتي، سواء داخل المغرب أو خارجه، يدركون جيدا أن الشك لم يساورها قط بشأن الأحلام التي كانت تراودها بالنسبة إلى بلادنا. وكما لا يخفى عليهم ما كان يحدها من إرادة راسخة لتحاشي كافة أشكال النبذ والإقصاء،



والعمل، في المقابل، على تيسير التلاقي والالتحام بين ثقافتنا وهوياتنا وعقائدنا، وهي الإرادة التي مكنتها من إضفاء بعد غير مسبوق على العلاقات المغربية الأمريكية في شقيها الاجتماعي والثقافي».

وتابع جلالة الملك: «لا زلت أذكر جيدا لقائي الأول بالسيدة بيرش، والذي جرى بمناسبة عودة المنبر التاريخي لمسجد الكتبية، إلى مدينة مراكش. ويعتبر هذا المنبر الذي عمره قرابة ألف سنة، شاهدا متميزا على تجذر تراثنا وغناه. وقد قدر لهذا المنبر أن يستعيد بهاء ورونقه ومكانته بفضل السيدة باتي بيرش، التي أخذت على عاتقها في أحد الأيام مسؤولية القيام بترميمه، وفق ما تقتضيه متطلبات الدقة والإتقان، مستعينة في ذلك بخدمات أفضل الخبراء في هذا المجال».

وقال جلالتة: «لا أنسى تلك الالتفاتة الحميمة والصادقة التي قامت بها الفقيده من خلال الاتصال بأحد كبار الفنانين آنذاك بقصد إنجاز بورتريه لجوبا الثاني وإهدائه خصيصا لملك المغرب. كما أتذكر أنه رغم مرضها واعتلال صحتها بشكل كبير، فقد قيضت السيدة باتي آخر قواها، لترميم دار الباشا بمراكش لكي تصبح متحفا سيحتضن مجموعتها المتميزة، من لوحات لكبار الفنانين، كانت قد أهدتها للمغرب كأخر عربون للمحبة التي تكنها لبلادنا».

وذكر جلالة الملك، بأنه «منذ أزيد من قرنين من الزمن، وبالضبط في شهر دجنبر من عام 1789، بعث الرئيس جورج واشنطن إلى جدي المنعم السلطان محمد بن عبد الله، بخطاب يلتمس فيه الدعم. ومما جاء في هذا الخطاب أن الشعب الأميركي الفتى لا يملك لا ذهبا ولا فضة مقابل الدعم المطلوب، بيد أنه سيحفظ الجميل ويذكره في يوم من الأيام».

وخلصت الرسالة الملكية، إلى القول إنه «وعلى غرار من سبقها إلى ذلك ومن سيحذو حذوها في المستقبل، فإن السيدة باتي بيرش قد أكدت، بكل اللباقة والإيثار المعهودين فيها، هذه الرؤية المؤسسة لجورج واشنطن، لن ينساها المغرب أبدا».

# رسائل ملكية إلى قادة دول وحكومات الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن وقداسة البابا بنديكت السادس عشر، ورئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي ورئيس اللجنة الأوروبية

12 جمادى الأولى 1428هـ الموافق 29 ماي 2007م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بصفته رئيسا للجنة القدس، يوم 12 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ 29 ماي 2007م، رسائل إلى قادة دول وحكومات الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وقداسة البابا بنديكت السادس عشر، ورئيسة الاتحاد الأوروبي ورئيس اللجنة الأوروبية، بخصوص النية التي عبرت عنها الحكومة الإسرائيلية لتحويل المقرات الحكومية والإدارية نحو مدينة القدس الشريف، وبناء آلاف المساكن بها محذرا جلالتها من أن هذا قد يترتب عنه فصل المدينة بصفة نهائية عن محيطها الفلسطيني.»

وأكد صاحب الجلالة في هذه الرسائل أنه: «بالنظر إلى الدور الكبير الذي يضطلع به بلدكم على الساحة الدولية، وعمله الأكيد لفائدة السلام في العالم، أعرب عن الأمل في أن تتمكنوا من مباشرة مساعيكم الحميدة لدى السلطات الإسرائيلية قصد حملها على التخلي عن كل إجراء لا يخدم قضية السلام في المنطقة وفي العالم.»

وحذر صاحب الجلالة، من أن «أي خطوة من هذا القبيل تقدم عليها إسرائيل في الظرف الراهن ستفضي حتما إلى تدهور في الوضع في الأراضي الفلسطينية قد تكون له نتائج وخيمة بالنسبة للمنطقة برمتها.»

وشدد جلالتها، على أن «وضع المدينة المقدسة، باعتبارها العنصر الرئيسي في النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط له دلالة خاصة بالنسبة لمجموع العالم الإسلامي.»

وذكر جلالة الملك، أنه «منذ احتلال مدينة القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى، في 6 يونيو 1967، ما فتئت الأمم المتحدة تذكر بدون لبس، عبر قراراتها، بضرورة الحفاظ على طابع المدينة وعدم تغيير وضعها القانوني.»

وقال جلالتة: «إنه بالنظر إلى الوضع الهش والمقلق الذي يسود حالياً في الأراضي الفلسطينية، وأخذاً بعين الاعتبار توقف مسلسل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن أي إجراء إسرائيلي من هذا القبيل لا يمكنه سوى الإضرار بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إعطاء انطلاقة جديدة لمسلسل السلام، ووضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده بالمنطقة».

وأضافت الرسائل الملكية أن «المملكة المغربية منشغلة للغاية لإزاء الوضع بالمنطقة»، مذكراً بأن المملكة ظلت طيلة عقود في طليعة الجهود المبذولة من أجل إرساء مناخ تسوده الثقة بين الفرقاء، وتعزيز أسس الحوار، وتشجيع روح التعايش والتسامح.

وأكد جلالة الملك أن «المغرب الذي يظل وفياً للمبادئ التي توجه عمله سيواصل العمل من أجل إعطاء انطلاقة جديدة لمسلسل السلام وتقديم مساهمته للجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي من أجل إرساء السلام بالشرق الأوسط».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في لقاءات فاس حول المقدس والحدثة  
فاس، 16 جمادى الأولى 1428هـ الموافق 02 يونيو 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفضيلة والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذا الملتقى الهام، الذي يلتئم في إطار مهرجان الموسيقى الروحية العالمية، ضمن لقاءاته الفكرية القيمة. وذلك لنعرب لكم عن إشاراتنا بنبل الأهداف التي تجمعكم، في سياق الحوار، المتجدد والموصول، حول تعايش الثقافات، وحوار الحضارات، وتأخي الأديان السماوية وإشاعة القيم الروحية، التي نتقاسمها، على السواء.

وغير خاف عليكم، أن رمزية المكان، الذي تلتقون فيه، وعبق التاريخ العريق، الذي ينشر شذاه، في رحاب مدينة فاس، وهي تستعد للاحتفال، بذكرى مرور اثني عشر قرناً على تأسيسها، تضيء على ملتقاكم طابعاً فريداً، لما تمثله من تمازج بين المقدس والحديث، في لوحة متناغمة الألوان، وسمفونية متناسقة الألحان، من أجل السلام والوئام. هذه العاصمة الروحية للمغرب، التي قيل فيها بحق «إن العلم ينبع من صدور أهلها، كما ينبع الماء من عيونها».

لذلك، لم يكن احتضان هذه المدينة، الأثيرة لدى جلالتنا، لمهرجانات الموسيقى العالمية الروحية مجرد مصادفة. فالموسيقى كانت وما تزال، لا تسمو بأنغامها، إلا في الفضاء الذي يتاح فيه للإنسان، أن يتجرد من ماديته، بأجنحة الإيمان، وعشق المطلق، ليعيش أعماق خصوصياته، التي حباه الله بها، وهي روحانيته. كما أنها تعد أبلغ لغة للتعبير عنها، وأقدرها على توحيد بني الإنسان. فالموسيقى تخاطب في الإنسان روحه ووجدانه وإحساسه. لأنها مشتقة من طبيعته القائمة على التناسق والتناسب، كما قال الحكماء.

والموسيقى الروحية خير تعبير عن «المقدس»، الذي ما فتى يوحد مشاعر الإنسان، ولاسيما حين يسمو به عن نزوعات التعصب والانغلاق، ويتعالى به عن أسباب النفور والشقاق. وهي نفس المقاصد، التي تقوم عليها الحدثة في قيمها الكونية، والتي لا تسعى إلا لتحقيق الانسجام والوفاق، عن طريق الاسترشاد بالعقل، وإشاعة الحرية والعدل، وتكريم الإنسان.

فكما أن الحرية، واحدة في معناها، والعدالة واحدة في مبنائها، فكذلك يجب أن تكون الحداثة، واحدة في آلياتها وأهدافها، وفرصة لتجاوز التفاوت والتمييز بين البشر، حيثما كانوا. وهنا تلتقي الحداثة بالمقدس. فالمقدس حادثة عريقة، والحداثة مقدس معاصر. والحداثة بدون مقدس قد تصير المقدس الأوحده عديم الروح. وفي الحداثة والمقدس يصغي فيها العقل، لصوت السماء. وقد أكد فلاسفة الإسلام، أن الدين حق، والفلسفة حق، والحق لا يعارض الحق. كما مجد القرآن الحكمة التي هي لب الفلسفة. فقال تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً». وليست الحكمة إلا منطق العقل، والانفتاح على الإيمان، ونبذ كل ما يتعارض مع تحكيم العقل.

فالإسلام دين العقل والحكمة. وقد حفل القرآن الكريم بمخاطبة العقل والتنويه به، وبالبراهين الاستدلالية على حقائق الكون، والتوجه لذوي العقول والألباب، مصداقاً لقوله تعالى «إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولي الألباب»، وقوله عز وجل «وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون». صدق الله العظيم.

ومن هذا المنطلق، فإن التمسك بالمقدس لا يعني الانغلاق أو التحجر، مثلما أن الأخذ بالحداثة لا يعني الاستلاب أو الاغتراب. وبالنظر للعلاقة التي ينبغي أن تربط بين المقدس والحداثة، فإن المقدس بدون تفاعله مع الحداثة، يبقى كالجسد المحنط. كما أن الحداثة بدون قيامها على المقدس تظل عديمة الروح. مما يجعل منهما مفهومين متكاملين، غير متناقضين. وذلكم جوهر هذا الملتقى، الذي يحمل رسالة أمل وتعقل وإخاء للإنسانية جمعاء.

فجدير بالإنسان أن يستلهم من هذه القيم، النزوع إلى التعايش والتآلف، والتمازج بين المجتمعات الإنسانية، وأن يجعل من قيم أدياننا وثقافتنا، منظومة متناسقة، تؤلف بين خصوصياتنا وعالميتنا، في آن واحد.

#### حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل المغرب على امتداد العصور، بفضل تمسكه بالإسلام الوسطي المعتدل، الموحد بين منطق العقل ونور الإيمان، ملتقى للحضارات والثقافات. إذ كان ينتقي منها ما يلائم شخصيته، ويتناسب مع الحضارات المتوسطة والإفريقية المجاورة. فأبدع ثقافة يمتزج فيها العقل والدين، المادي والروحاني، المقدس والحديث. وبذلكم جسد المغاربة نموذجاً حضارياً، يجمع بين الأصالة والانفتاح، واعتماد العلم والحكمة والتجريب في حياتهم. فقدسوا العلم والعلماء، وأنشؤوا المدارس ومعاهد العلم، على مر الأزمان.

ومنذ القرن السابع الهجري (الثاني عشر الميلادي)، أصبحت جامعة القرويين بفاس، أول جامعة في الغرب الإسلامي؛ فغدت منارةً يشع بالعلوم، وتبادل ثمرات العقول بين الشرق والغرب؛ وهوت إليها أفئدة وعقول النابهين؛ فوفد عليها طلاب من مختلف الأجناس والأديان، لينهلوا من المعارف الكونية، التي كانت تنفتح عليها. ويذكر التاريخ أن البابا سلفستر الثاني، جيربير دورياك، شهد حلقات الدرس فيها؛ كما نهل من معارفها الإسلامية أيضاً، الفيلسوف اليهودي الشهير موسى بن ميمون، حيث أقام بفاس وألف بها أشهر كتبه، مستفيداً من المركز العلمي للثقافة التلمودية، الذي كان يعد الأشهر من نوعه في الغرب الإسلامي؛ فضلاً عن ابن خلدون، الذي كان من فطاحل أعلامها.

لقد عرف المغرب على مر العصور، حياة علمية راقية، كان من أعلامها النوابغ: ابن رشد وابن خلدون وابن طفيل، ممن كان تراثهم بمثابة بذور عصر الأنوار في أوروبا، في مزج خلاق بين التشبث بمعتقداتهم، والانفتاح على علوم اليونان. كما يشهد بذلك الدارسون الغربيون، أمثال المستشرق الفرنسي الكبير إرنست رينان. وهو ما جعل فاس القرويين والعلوم والبدائع، هي فاس الاستكشاف

والبناء والصنائع. وهو ما جعل جاك بيرك ولوي ماسينيون، كالعديد من المفكرين المرموقين، يتعلقون بها تعلقا شديدا، باعتبارها السبيل الذي يؤدي إلى معرفة الآخر.

وهذا الرصيد الغني، هو الذي كرس مكانة المغرب كفضاء لتلاقي الثقافات، وجسر لتعايشها وتلاقحها، وبوتقة حضارية، يمتزج فيها عطاء العقل وإبداعه، وتجارب الروح، في البحث عن معانقة المقدس. فلا غرو إذن، أن يظل هذا الإرث الحضاري، منبعا للقيم المثلى، التي يتعلق بها المغاربة على مر العصور، ويأخذون على عاتقهم، بنفس الانفتاح وروح التسامح، نسج علاقاتهم مع العالم المحيط بهم، ولاسيما مع جيرانهم.

وهو ما جسده، بكل عبقرية واقتدار، باني المغرب الحديث، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي عرف كيف يجمع بين المقدس والحداثة، إلى حد التماهي بينهما، مرسخا بذلك الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، في انفتاح على مستجدات العصر.

وسيرا على هذا النهج القويم، ينخرط المغرب بقيادتنا اليوم، في الاضطلاع بهذه الرسالة النبيلة، الهادفة إلى فسح المجال رحبا، أمام التكامل البناء، والانسجام الوثيق، بين القداسة والحداثة، وتبديد الأفكار المغلقة والمغلوبة، القائمة على افتراض التناقض بينهما، والإسهام في جعل منطقتنا، كما كانت في الماضي، ملتقى للتواصل والتبادل بين الشرق والغرب.

وفي هذا السياق، ما فتئنا نعمل على جعل المغرب نموذجا لمجتمع يقوم على ترسيخ حقوق الإنسان، ودعم دولة القانون والمؤسسات، واعتماد التنمية البشرية المستدامة والإدماجية، والمواطنة الكاملة، كمنهج راسخ في بناء مجتمعنا الديمقراطي، آخذين بقيم الحداثة، ومزايا العولمة المتشعبة بالروح الإنسانية، مع الحفاظ على تراثنا الحضاري، عاملين من أجل انبثاق فضاء مغاربي ومتوسطي، يسوده السلام والوئام.

#### حضرات السيدات والسادة،

في عالم يعاني من اهتزاز المرجعيات، بل وفقدانها، وتتعرض فيه القيم الدينية والإنسانية للتبخيس والتحريف، بفعل نزوعات التعصب والتطرف، والعنف والإرهاب، والترويج للأفكار المغالطة، عن صدام الحضارات، فإن جميع القوى الدولية والفعاليات، الفكرية والفنية والإعلامية المتنورة، مسؤولة عن التصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن والاستقرار الجهوي والعالمي.

ولن يتأتى ذلك، إلا باعتماد استراتيجيات، وطنية وجهوية ودولية متناسقة.

استراتيجيات تتجاوز الطروحات النمطية والأحادية، التي أفرزتها العولمة الشرسة والكاسحة، مع الالتزام باحترام التعدد الثقافي، والحق في الاختلاف، ومراعاة الخصوصيات والثوابت الوطنية. وذلك في تشبث بالقيم الكونية السامية، التي تدعو إليها كل التعاليم السماوية السمحة، والحضارات الإنسانية، من حرية ومساواة وإخاء، وعدل وتضامن وسلام، وتسامح وتعايش ووائام، ونهج للديمقراطية الحققة، التي نحن بها ملتزمون.

وإن ملتقاكم اليوم، في مدينة فاس العريقة، التي يصح فيها عزف الألحان الروحية العالمية، معبرة عن كل ما سلف من معان مقدسة وحداثية، لخير دليل على تشبعكم بنفس القيم المثلى، والتزامكم بإشاعتها.

ويطيب لنا في الختام، أن نجدد الإعراب عن تنويهننا بمنظمي هذا المهرجان، وفي مقدمتهم مؤسسه برعاية ملكية موصولة، خديمتنا الأرضي، السيد محمد القباج، مشيدين بما يتحلى وفريق المؤسسة به من غيرة وطنية صادقة، والمسؤولين والسلطات العمومية، والإدارة الترابية وعلى رأسهم والي جلالتنا على جهة فاس بولمان، وكافة الراعين لهذا الملتقى، مشكورين على ما بذلوه، من جهود محمودة من أجل إشعاعه. وكذا بالجمهور ذي الحس المرهف، والذوق الرفيع، الذي يتابع فعالياته، وكل مواطنينا الأعزاء بهذه المدينة التاريخية. مما جعل من هذا الملتقى منارة مشعة بفاس العراقة والحداثة.

وإننا لترحب بكل ضيوفنا الكبار، وبالمبدعين والمفكرين المرموقين، والوافدين الكرام، على هذا المهرجان العالمي، أجمل ترحيب، بالمملكة المغربية، متمنين لهم طيب المقام، بمدينة فاس العريقة، التي ينسجم فيها روح المكان مع عبير الزمان، ويتكامل فيها المقدس والمعيش اليومي.

وفتكم الله، وبارك مسعاكم، وكل أعمالكم بالتوفيق والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين  
الدار البيضاء، 29 جمادى الأولى 1428هـ الموافق 15 يونيو 2007م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح أشغال المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين الذي يتزامن ومرور  
العشرية الأولى على تأسيس هيئتك، منوهين بالأشواط الهامة التي قطعتها في توطيد دعائم مهنة الهندسة الطبوغرافية والنهوض بها،  
ولاسيما بما تم استصداره من آليات تنظيمية لتدبير شؤونها، وكذا باعتقاد نهج الشراكة المثمرة والمنفتحة، مع مختلف القطاعات  
الإدارية والفاعلين التنمويين، والجمعيات والهيئات المهنية.

كما نود أن نشيد بما تبذله هيئتك من جهود مخلصه، مما مكنها، بعد الانضمام إلى الفدرالية الدولية للمساحيين، من أن تنظم مؤتمرها  
الجهوي سنة 2003، وأن تحظى بالتقدير والمصادقية لديها، فاخترت هذه الفدرالية مدينة مراكش، لاحتضان مؤتمرها الدولي لسنة 2011.  
حضرات السيدات والسادة،

لقد أولى والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، عناية خاصة لهيئتك منذ تأسيسها سنة 1998، تقديرا من جلالته  
لإسهامها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. وهو ما تجسده الرسالة الملكية التي تفضل بتوجيهها إليكم، بمناسبة انعقاد  
المؤتمر الأول للهيئة، والتي جعلتم منها إطارا مرجعيا، ونبراسا لعملكم اليومي، في تطوير أسس ومنهجية ممارسة المهنة.

لذلك، ما فتئنا نحيط مهنتكم بوافر رعايتنا، متبعين خطواتكم الحثيثة اعتبارا للدور الهام للمهندس الطبوغرافي في مجالات التحفيظ  
والخبرة العقارية والخرائطية والذي يعد ركنا أساسيا في مختلف المشاريع التنموية.

وإن اختيارك لموضوع «المشاريع الكبرى المهيكلة: أساس التنمية البشرية» ليندرج في خطتنا الاستراتيجية الهادفة إلى تهييء  
الظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا الذي نتوخاه من خلال إطلاقنا للعديد من الأوراش الهيكلية الكبرى عبر



مختلف ربوع المملكة، حريصين على المتابعة الميدانية لمراحل إنجازها، هدفنا أن نرفع من مستوى التنافسية الاقتصادية لبلادنا والارتقاء في الوقت نفسه بتجهيزاتها الاجتماعية وبنياتها التحتية الأساسية وبالتالي الرفع من مستوى مؤشراتنا التنموية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإن مشاريع من قبيل المركب المينائي طنجة المتوسط، وتهيئة ضفتي أبي رقراق، والاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، ومخططات توسيع وتقوية شبكات الطرق السيارة والسكك الحديدية، والموانئ الكبرى، وكذا بناء المدن الجديدة، وبرنامج القضاء على مدن الصفيح، وتسريع وتيرة تزويد العالم القروي بالماء والكهرباء وغيرها من المشاريع، كلها تندرج في إطار رؤيتنا الشاملة والمتناسقة لإرساء بنى تحتية تستند إلى المعايير الدولية وتنهل من الحضارة المغربية الأصيلة وتراثها الثقافي والعمراني العريق.

ومن ثم، فإن اختياركم لهذا الموضوع، ليجسد في الواقع وعيكم بدور الهندسة المساحية الطبوغرافية، في تأمين وتحسين جودة المشاريع التنموية الوطنية، وفي تقوية مستوى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، من منطلق أن العقار يشكل وعاء لكل المشاريع. ذلكم أن قانون التحفيظ العقاري الوطني قد أمن الملكية العقارية وجعل الرسم العقاري خير ضمانة لتمويل المشاريع وتسهيل الاستثمار وهو ما يستدعي اليوم تسريع وتيرة التحفيظ وتعميمه، وتيسير مساطره، والرفع من مستوى التقنيات والمعايير المعتمدة، لجعلها أقوى نجاعة وأكثر استجابة لدينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية تفعيل أنواع الشراكة بين هيئتك، وبين الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية، التي تعمل بشكل فعال على تطوير برامجها في هذا المجال، وكذا مع مكاتب الهندسة الطبوغرافية بالقطاع الخاص، في مواكبة هذه البرامج الطموحة، ورصد المزيد من الإمكانيات وتضافر الجهود التقنية واللوجستية، لتوفير خرائط تتلاءم مع مشاريعنا التنموية، من حيث المقاييس والمعطيات الحديثة وإنجاز الدراسات اللازمة في آجالها المحددة.

واعتبارا لكون مجال تدخل هيئتك لا يقتصر على العقار والخرائطية فحسب، وإنما يشمل أيضا، مختلف المعطيات والمعلومات الجغرافية الدقيقة، وفرزها وتحليلها، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المستعملين، وتعدد المتدخلين، وتباين الحاجيات، فإنه يتعين وضع إطار لتنميط هذه المعلومات والمعطيات، حتى يتيسر تبادلها واستعمالها وتدبيرها على النحو الأمثل.

ولضمان نهوض الهيئة الوطنية بمهامها، في مجالات الضبط وترسيخ أخلاقيات المهنة، والقدرة على الاستباق، فإننا نحثكم على المزيد من جسور التواصل مع مختلف شركائها، من مهندسين، ومصالح عمومية وشبه عمومية، وجماعات محلية، وكذا بين القطاعين العام والخاص. كما نهيب بكم للانفتاح البناء على مختلف المسالك التكوينية المؤهلة لممارسة مهنة الهندسة الطبوغرافية في مواكبة للمستجدات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها، وذلك عملا بمبدأ انسجام المهنة مع تعدد وغنى المسالك.

وإننا لعلى يقين من أن مؤتمرهم، فضلا عما يتيح من تبادل للخبرات، والإطلاع على المستجدات في مجال المسح الطبوغرافي، فإنه سيسهم في بلورة توصيات ومقترحات عملية لمختلف القضايا المعروضة عليكم، لما فيه صالح النهوض بمهنتكم، والإسهام في الأوراش والمشاريع المفتوحة في مختلف ربوع المملكة.

وقفكم الله وبارك مسعاكم، وكلل بالنجاح والسداد أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التيجانية  
فاس، II جمادى الثانية 1428هـ الموافق 27 يونيو 2007م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي ابتهاجنا، أن ينعقد هذا الاجتماع المبارك الهام، على أرض المملكة المغربية، في هذا اللقاء الذي يضم صفوة من أتباع الطريقة التيجانية والمنتمين إليها، لتدارس شؤونها والقضايا المتعلقة بزواياها، عبر العالم الإسلامي بل والعالم كله.

وإن رمزية المكان، الذي اخترتموه لملتقاكم، وهو مدينة فاس لتضفي على لقاءكم جوّاً روحانيا مشرقا بنفحاته الربانية. ذلكم أن هذه المدينة ظلت منارة إشعاع للثقافة الإسلامية عبر العصور، بفضل جامعة القرويين العريقة، التي ما فتئت محجاً للعلماء، وملتقى لأقطاب الصوفية والمريدين. ويحتضن ثراها رفات مئات الأولياء والعلماء والصلحاء، عبقاً بذكرهم الطيب وآثارهم الشامخة. ومن بينهم مؤسس الطريقة التيجانية وعلمها الأنور، العارف بالله الأشهر، الشيخ سيدي أحمد التيجاني، رضي الله عنه، الذي ما يزال ضريحه فيها مزاراً موقراً للوافدين عليه، من شتى بقاع العالم.

لقد اتخذ هذا الولي الصالح مدينة فاس، داراً له ومقرّاً لزاويته الأم، ومحجاً لمريديه بعد طواف علمي وصوفي في غيرها من البلدان. فكان اختياره لها راجعاً إلى اعتبارات علمية وروحية واضحة لديه. وعندما وفد إلى هذه الحاضرة، تلقاه سلفنا المنعم، السلطان المولى سليمان بالترحيب والتوقير، وأحاطه بكريم العناية والتبجيل، على المعهود في أسلافنا الميامين، من رعاية العلماء والصالحين.

ومنذ ذلك الحين، وملوك الدولة العلوية الشريفة، المتعاقبون على عرش المغرب، يراعون مشايخ الطريقة التيجانية، ويصدرون ظهائر توقييرهم، ويمدونهم بأسباب القيام بنشر التربية الروحية، وترسيخ قيم الإسلام المثلى، ومكارم أخلاقه العليا، في أوساطهم الاجتماعية، وبخاصة في بلدان الساحل والعمق الإفريقي، حيث يتشبث هؤلاء الأتباع بتلك الروابط، مقرّين بإمارة المؤمنين التي يمثلها ملك المغرب.

كما كانوا يرسخون، في نفس الوقت، صلات الأخوة والتضامن الإفريقي، بين المغرب وأشقائه. ولا عجب في ذلك، فقد ظل المغرب، ولله الحمد، على مدى العصور حصنا حصينا للإسلام السنّي الواسطي، الملتزم بمذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، إمام دار الهجرة، ومشرق الهداية المحمدية على الدوام. وقد ظل هذا البلد الأمين، راعيا للطرق الصوفية السنية، البعيدة عن البدعة والشعوذة والغلو في الدين. والتاريخ يشهد بأن المغاربة، صوفية وعلماء وصلحاء، قد جمعوا بين الشريعة والطريقة والحقيقة، في توازن وانسجام وتكامل والتحام.

وقد كانت الطريقة التيجانية من هذه الطرق الصوفية، التي قامت على أساس الالتزام باتباع الشريعة والسنة المحمدية، والتربية الروحية والتزكية النفسية. مما جعلها تحظى بالإقبال الواسع على موردتها الشرعي الصافي، من العلماء وغيرهم، لتنتشر في القارة الإفريقية وفي العالم أجمع عبر ألوف الزوايا المعروفة بإشعاعها. فنشرت الإسلام في ربوع إفريقيا، وأنقذت الملايين من أبنائها من ظلمات الوثنية والجهالة، وفتحت قلوبهم لتلقي أنوار الهداية الربانية.

فتاريخ الإسلام بإفريقيا، ولاسيما في بلدانها جنوبي الصحراء، يؤكد أن هذا الدين لم ينتشر إلا بفضل مشايخ الطرق الصوفية والتجار المسلمين المغاربة الأتقياء، والدعاة بالتي هي أحسن إلى مكارم الأخلاق، وفي مقدمتهم شيوخ الطريقة التيجانية وأتباعها، الذين أشاعوا بين المسلمين في هذه الربوع فضائل الإسلام، في الطهارة السلوكية والانضباط، والالتزام بالفرائض، والمواظبة على ملء الوقت بالذكر، والالتزام بالجماعة، والترفع عن الضغينة، والعفو عند المقدرة والتسامح والتعايش مع الغير، والتصافي والصفح الجميل، والتنافس في أعمال البر وترسيخ وشائج الأخوة الدينية، حتى إنهم كانوا يتنادون بينهم بلفظ «الأحباب».

كما أنه بفضل هذه الطريقة صمد المسلمون في هذه البلاد في وجه الغزو الاستعماري والإلحادي، وظلوا بعيدين عن التطرف والانغلاق والغلو في الدين. فامتألت ألوف الزوايا والمساجد بالمؤمنين منهم، عامرة بتلاوة القرآن الكريم وأوراد الذكر ووظائفه. وبذلك غدت هذه الطريقة منهجا تربويا فعالا، مشعا بالهداية والتوجيه على هدي السلف الصالح.

وتلكم، حضرات السيدات والسادة الأفاضل، الرسالة الأخلاقية والتربوية السامية، التي تعملون اليوم على خدمتها اتباعا لهدي أسلافكم، من أجل توسيع دائرة انتشارها، وترسيخ مبادئها وقيمها ولاسيما في عصر اهتزت فيه القيم الروحية، ووقع التشكيك في المرجعية الدينية، بفعل طغيان النزعات المادية، والانجراف مع الشهوات الرخيصة.

وإن المغرب، الذي يستقبل اليوم، فيكم، حضرات السادة المشايخ والمريدين التيجانيين، من كل حذب وصوب، شموعا مضيئة على درب التقوى والصلاح، والهداية الربانية إلى كل خير وفلاح، لعازم على أن يبقى وفيا لتراثه الروحي الحضاري، حريصا على أن يظل هذا البلد الأمين قطبا للطريقة التيجانية، مدعما ومسانداً لكم في العمل على مدّ إشعاعها، خدمة للتضامن الإسلامي المغربي الإفريقي، جاعلا منها أحد أعمدة الوحدة الإفريقية وآلياتها التربوية.

وإننا لنستحضر في هذا السياق، انعقاد الدورة الأولى للطريقة التيجانية، منذ أكثر من عشرين عاما، بهذه المدينة بالذات، في عهد والدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، الذي أحيى سنة أسلافه المنعمين، في رعاية مشايخ هذه الطريقة على أفضل مثال.

وبوصفنا أميراً للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فإننا متمسكون بالحفاظ على هذه الرعاية لكم، والارتقاء بها إلى ما تستحقه من سابغ العناية، حريصين على ترسيخ الروابط الروحية والأخوية بين بلدانكم الشقيقة، وقياداتها الحكيمة، وبين المغرب، لا نبتغي من ذلك سوى تحصين الإسلام السنّي السمح، النقي من البدع الضالة، ومن التطرف الأعمى، والتسييس المغرض.

## حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إذا كان اجتماعكم بالمغرب يمثل، بدون شك، فرصة ثمينة للتعارف والحوار فيما بينكم، واستشعار جوهر الرابطة الروحية التي تجمعكم في هذه المدينة، برمزيتها القوية التي لا تضاهي، والمتمثلة في ضريح مؤسس الطريقة، أكرم الله مثواه، والذي هو محج أتباعها من كل بقاع العالم، فإننا نعتبر هذا الاجتماع، بمثابة مرحلة جديدة لتفعيل منهجكم التربوي الروحي، وترسيخ قيم الإسلام في التسامح والمحبة وبذل السلام.

كما أننا سنواصل رعايتكم، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خدمة المملكة المغربية للتضامن الإسلامي. وهي الأمانة التي نتقلدها، بكل صدق والتزام، بوصفنا أميراً للمؤمنين، متمسكين بها خلفاً عن سلف، منطلقين من دعم الوشائج التاريخية القوية الجامعة بين المغرب وأشقائه، ولاسيما البلدان الإفريقية.

وإننا نتطلع في نفس الوقت، إلى دعم كل أسباب التقارب بين المسلمين، في المشرق والمغرب، وتوحيد كلمتهم، واسترجاع رسالتهم الحضارية، عن طريق تقوية الأخلاق الإسلامية، التي هي الرصيد الذي لا ينفد، لكل تقدم وازدهار، ونهضة واستقرار.

ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل قيم الإسلام المثلى، في مجالات العمل المنتج والتعاون الموصول والإخاء الصادق، والانخراط الفاعل في جميع أورشاح التنمية البشرية، بكل ديار الإسلام، للقضاء على الفقر والخصاصة والتهميش، وتحقيق العيش الكريم اللائق بالإنسان المسلم، بل وبكل إنسان حيثما كان، رجالاً ونساءً وأطفالاً.

وهذا ما يسهر المغرب اليوم على تفعيله بقيادتنا، في جميع الميادين، متعاونين مع أشقائنا في كل البلدان الإسلامية الأخرى، متطلعين إلى تحقيق التكامل فيما بين دول الجوار، من أشقائنا المغاربة، على درب الاتحاد البناء، وترسيخ أسباب التضامن والإخاء.

ولا شك في أن للطريقة التيجانية، عبر إفريقيا والعالم الإسلامي كله، دورها التربوي في التنمية الأخلاقية والروحية، وتطهير النفوس من نوازع الفرقة والانقسام، وجمعها على الألفة والالتحام. إنها رسالة التصوف المعاصر بكل طرائقه ومشاربه، والهدف الأسمى من كل مناهجه، التي قامت على مداواة النفوس من عللها، وكبح شهواتها. فما أحرى هذه التنمية الأخلاقية والروحية بدعمنا ورعايتنا، في كل زمن كالزمن الذي نعيشه، حيث حاجتنا فيه إلى علاج الأبدان والحفاظ على صحتها، ليست بأولى من حاجتنا إلى مداواة النفوس وتهذيبها. فهذه هي القاعدة الصلبة لكل بناء مجتمعي متماسك متضامن سليم، والمنطلق الأساس لبناء كيان الأمة الإسلامية، كما أرادها الله تعالى أمة وسطاً، ورضي لها الإسلام ديناً قيماً، وهداية سرمدية.

وإننا إذ نرحب بكم، حضرات السيدات والسادة الأفاضل، في بلدكم الثاني المغرب، وفي مدينة فاس، العبقرة بتاريخ العلماء والأولياء، فإننا نرجو لكم مقاما طيبا بين إخوانكم وأهليكم، داعين لكم بكامل السداد وموصول التوفيق.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في مؤتمر منظمة المدن العربية  
مراكش، 20 جمادى الثانية 1428هـ الموافق 05 يوليوز 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب السمو والمعالي،

أصحاب السعادة عمداء المدن،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بأعضاء منظمة المدن العربية، وكافة المشاركين في مؤتمرها العام الرابع عشر، من وزراء وعمداء ورؤساء ومنتخبي عواصم ومدن الأقطار العربية الشقيقة، وبممثلي الجمعيات والمنظمات الدولية والجهوية والوطنية، المهمة بالتنمية الحضرية.

ونود الإعراب لكم عن عميق تقديرنا للدور الطلائعي، الذي تقومون به من أجل تطوير المدينة العربية. كما نشيد باختياركم لمدينة مراكش، للمرة الثانية، بعد سنة 1990، لاحتضان هذه التظاهرة العربية الكبرى، رعيًا لما لها من عراقة تاريخية، وعمق عربي، ورمزية الحوار بين الحضارات، والملتقيات العالمية.

وبهذه المناسبة، نستحضر بكل تقدير، المنجزات الهامة التي حققتها منظماتكم العتيدة، في خدمة الحواضر العربية، والتي أهلتها لتحظى بثقة الحكومات العربية، وتقييم علاقات متميزة مع جامعة الدول العربية، بفضل نبل أهدافها، وتجربة وحنكة المسؤولين عليها، وحجم ونوعية المدن المنخرطة في حظيرتها.

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية هذا اللقاء، سواء من حيث عدد وأهمية المشاركين، أو من حيث أهمية الموضوع، الذي اخترتموه لهذا المنتدى العربي للمدن، والذي يجسد تطلعكم إلى بلورة سياسة جديدة في تدير المدن. سياسة للتنمية الحضرية تقوم على فتح المجال أمام المبادرات، وتفعيل سبل التعاقد والتشارك، من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمدن العربية.

أصحاب السمو والمعالي، أصحاب السعادة عمداء المدن، حضرات السيدات والسادة،

في عالم تسوده العولمة والتنافسية، أصبحت المدن مدعوة أكثر مما مضى، لتوطيد علاقات التعاون الدولي اللامركزي والشراكة فيما بينها، ومع أطراف أخرى، وطنية وأجنبية والإفادة من خبرات المدن العالمية الكبرى التي نرحب بعمدائها، سبيلها وهدفها تضافر الجهود، وتعبئة الموارد المادية والبشرية، واستغلال التجهيزات، لتحقيق برامج ومشاريع مشتركة. وعمادها في كل ذلك، احترام خصوصيات المدن وثوابت ومقدسات كل بلد، بما يضمن التنمية المستدامة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية والثقافية، وتعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية المحلية، واللامركزية، وتلازمها مع اللاتمرکز الإداري، واعتماد الحكامة الجيدة وسياسة القرب، محققة بذلك رفاهية وطمأنينة ساكنتها.

وفي هذا الصدد، يتعين أن تلعب المدينة دور الشريك الحقيقي في مسلسل التنمية الشاملة، بما في ذلك تحقيق التنمية القروية، وتمثل قوة اقتراحية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتفعيل مختلف الاستراتيجيات التنموية، على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والبيئية.

ومن الأكيد، أن الجماعات المحلية لم تعد فضاءات أو مؤسسات جامدة، بل تعتبر امتدادات لوحدة إدارية واقتصادية أخرى، تتفاعل مع بعضها البعض، في إطار من التكامل والتنافس في آن واحد. لذا، فإن قوتها أصبحت اليوم، تكمن في قدرتها على التألف والتكامل والتآزر، والانخراط في أنظمة وشبكات تعاونية وتشاركية، وطنية ودولية.

وفي نفس السياق، فقد أضحت من مقومات الحكامة الجيدة، التحديد الدقيق لمحاور التنمية الحضرية، الكفيلة بتثمين المؤهلات التنافسية لمدننا، وإخضاع مجهود التنمية لمنطق التجديد والابتكار، واللجوء إلى تقنيات ترويج السياسة الترابية، واعتماد آليات فعالة للشراكة والتعاون. وتشكل هذه العوامل كلها عناصر للنجاح، لا غنى عنها، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للتساكن والعيش الكريم، في حفاظ على هويتها الأصيلة وطابعها الحضاري المتميز.

وحتى نعطي للشراكة، باعتبارها آلية لتحقيق التنمية المستدامة، بمدننا وقرانا، كامل فعاليتها ومدلولها، لابد من تسخيرها عبر آليات التحفيز والتشجيع، لخدمة التنمية البشرية، حتى تستجيب للإشكاليات الاجتماعية. وذلك بتوفير الظروف المواتية لجلب الاستثمار، وتنشيط الشغل، والمحافظة على البيئة، والتقليص من الفوارق الاجتماعية، والفقر والتهميش والإقصاء، وبالتالي التصدي لنزوعات الانغلاق والتطرف والإرهاب.

أصحاب السمو والمعالي، أصحاب السعادة عمداء المدن، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، كباقي الأقطار العربية الشقيقة، لواع كل الوعي، بالرهانات والتحديات الجديدة التي تواجهها مدننا في شتى المجالات. وهذا ما جعلنا نحث حكومتنا والمنتخبين المحليين، في كل المناسبات، لوضع تصور إستراتيجي وشامل، من أجل النهوض بالوحدات الترابية، على اختلاف أنواعها ومستوياتها. تصور يقوم على مبدأ التعاقد والشراكة بين الدولة والجماعات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبناء أقطاب جهوية متجانسة جغرافياً، ومتكاملة اقتصادياً، ومنسجمة اجتماعياً وثقافياً، خدمة للمصلحة العامة وضماناً للتنمية الشاملة المندمجة. وكل ذلك في نطاق اعتبار التنمية الحضرية رافعة قوية لبنائها الموصول لمغرب موحد، وعصري، ومتقدم، مصون السيادة التامة، موحد التراب، متلاحم المكونات البشرية.

وتعتبر برامج التنمية والتهيئة والتأهيل العمراني، التي حظيت بها مدن الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، في صدارة مسار الجهوية واللامركزية الذي نقوده، وتنخرط فيه كافة مكونات الأمة بقوة وإجماع.

وترسيخاً لهذا التوجه الديمقراطي التنموي الوحدوي، فقد اقترحنا مبادرة لتحويلها نظام حكم ذاتي، كحل توافقي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربيتها. وتعد مدينة العيون، الأثيرة لدى المغاربة قاطبة والشعوب العربية، التي تمثلون فئاتها الحضرية وقواها الحية، العضو الفاعل في منظماتكم، كمثيلاتها في شمال المملكة، خير مثال على نجاعة مقاربة الشراكة والتعاون، في بلورة برامج التنمية المحلية.

وإننا لندعو إلى ترسيخ التعاون الديمقراطي والتنموي الملموس بين المدن العربية، والارتقاء به، والترجمة الفعلية لعلاقات التوأمة والأخوة التي تجمعها، تدعيماً لعمل منظماتكم، وجعلها قوة فاعلة في المحافل الدولية، للدفاع عن القضايا العادلة لأمتنا، والمساهمة في الدبلوماسية الموازية.

وإننا لواتقون من أن هذه التظاهرة العربية المتميزة، ستشكل مناسبة سانحة لتعميق التفكير الجدي، والحوار البناء، وتبادل الخبرات بين الأشقاء العرب، لتقديم اقتراحات عملية وطموحة، وتفعيل العمل العربي المشترك، ودعم علاقات التعاون والشراكة بين المدن العربية، لجعلها فضاءات للمواطنة الكاملة، ومجالات للتساكن والتضامن، وليس مجرد بنايات عصرية، عديمة الروح العربية الأصيلة، في صلة الرحم والتراحم والتعارف.

ونود في الختام أن نجدد الترحيب بكم ضيوفاً كراماً في بلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، في هذه المدينة العريقة التي يمتزج فيها، في انسجام، عقب التاريخ، ونسيم الحداثة، في تناغم بديع بين الأصالة والمعاصرة. وتلكم روح المدنية، وسر تألق المدن، وفي مقدمتها العربية، التي نحیی من خلالكم، إخواننا الأعزاء قادة بلدانها الأشقاء، وسكانها الكرام، رمز النهضة العربية. أعانكم الله، وكلل بالنجاح والتوفيق أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش

طنجة، 14 رجب 1428 هـ الموافق 30 يوليوز 2007 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الثامنة لاعتلائنا العرش، في مرحلة تاريخية حافلة بإصلاحات عميقة وقضايا مصيرية، وفي سياق تحولات متسارعة وتحديات لا سبيل لرفعها إلا برؤية شمولية واضحة وبالتخطيط المحكم للأسبقيات الملحة والاستمرارية في تعزيز ما تحقق من منجزات والنهوض بالإصلاحات التي لا مناص منها لبناء مغرب المستقبل مغرب المبادرات والإنجازات والأوراش وكسب الرهانات، مهما كان حجم التحديات؛ سبيلنا انتهاج المقاربة الديمقراطية، التشاركية، في اعتماد على الذات وعلى مواردنا البشرية، التي هي أفضل نعمة يمكن أن يطلبها الإنسان من خالقه.

وإني أخاطبك، بصفتي أميراً للمؤمنين، مؤتمناً على قيادتك، بالبيعة والدستور. كما أتوجه إليك، باعتباري ملكاً - مواطناً أستشعر الانشغالات الحقيقية لكل مغربي ومغربية، من خلال تفقدي الميداني لأحوالهم. وهو ما يجعلني حريصاً، في نفس الوقت، على التوجهات الكبرى، والانشغالات اليومية للمغاربة قاطبة، ضمن نسق متكامل من الأسبقيات، لتعزيز الإصلاحات البنوية المنجزة، وتسريع التفعيل الأمثل لتلك التي هي في طريق الإنجاز، والنهوض بأخرى جديدة.

شعبي العزيز،

تعرف قضية وحدتنا الترابية منعطفاً حاسماً، أفرزته المبادرة المغربية للتفاوض، بشأن تحويل أقاليمنا الجنوبية حكماً ذاتياً، في إطار سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية.

وإننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن، والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصادقية، ولكل رعاية أممية مسؤولة وبناءة، للتفاوض الجاد والصادق بشأنها. كما نشيد بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي، والبلدان الشقيقة والصديقة، التي ساندتها. وهو ما جعلها تفرض نفسها على الأجندة الدولية باعتبارها، شكلاً ومضموناً، نمطاً حديثاً لتقرير المصير، مطابقاً للشرعية الدولية غير المغلوطة.

ونود التأكيد، باسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد، على أساس أمرين: أولهما أن بلادنا قد شاركت بحسن نية، في الجولة الأولى من المفاوضات، والمغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي؛ وثانيهما، أن الحكم الذاتي المتوافق حوله، لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف، والتي لا مساومة فيها، ووحدتها الوطنية المتلاحمة، التي لا تفريط فيها، وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. ومهما يكن مسار المفاوضات شاقاً وطويلاً، فإن يدنا ستبقى ممدودة إلى كل الأطراف الحقيقية، المعنية بالتسوية السياسية لهذا النزاع المفتعل، لإقناعها بالفرصة التاريخية التي تتيحها؛ غايتنا جعلها انتصاراً لجميع الأطراف، ولحق والمشروعية، وفرصة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار، والوحدة المغاربية.

وإننا لو اتقون من كسب مسار تقرير المصير التوافقي، بعون الله، وبفضل الإجماع الوطني، بمشاركة جميع الصحراويين، دونما إقصاء أو تمييز؛ داعين كافة رعايانا الأوفياء، أبناء الصحراء المغربية، المغتربين عن الوطن، أينما كانوا، ولا سيما المحاصرين بتندوف، للعمل على توسيع انخراط كل إخوانهم، في هذه المبادرة المحققة لمصالحهم ولم شملهم، وصون كرامتهم.

وفي هذا السياق، نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير، لقواتنا المسلحة الملكية، ولاسيما تلك المرابطة بأقاليمنا الجنوبية؛ مؤكداً لها سابغ رضانا، واعتزاز الشعب المغربي بصمودها، وبتضحياتها، في سبيل صيانة وحدة الوطن. وسنظل حريصين على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، لكل فئاتها، بما فيها المتقاعدون.

ولتعزير التحول الإيجابي، الذي أفرزته هذه المبادرة الواعدة، فإننا مطالبون بدعمها بمبادرات ديمقراطية وتنموية، في إطار استراتيجية شمولية، علاوة على التعبئة الجماعية، وتمتين الجبهة الداخلية. فالمبادرة غرس طيب، علينا أن نتعهد بالرعاية المستمرة. وسيلتزم المغرب بكل اتفاق سياسي على أساسها، مع جميع الأطراف الفعلية.

وكيفما كان الحال، فلن يكون المغرب رهينة لحسابات الغير؛ بل سيمضي قدماً في تطوره السياسي، سلاحنا الذي لا تحده قوة، هو رصيدنا الديمقراطي الثمين، والذي يحق لنا الاعتزاز به كنموذج متقدم في منطقتنا.

وفي هذا السياق، فإن على الجميع أن يجعل من انتخاب مجلس النواب المقبل، موعداً جديداً لترسيخ الممارسة الديمقراطية المألوفة، وتجسيد إرادتك الحقيقية، وإفراز أغلبية حكومية ذات مصداقية ومعارضة فاعلة وبناءة، على أساس برامج ملموسة وهادفة، وليس شعارات فارغة مبتذلة للإصلاح والتغيير. فمن شأن ذلك أن يفضي إلى مزايدات عبثية، شعارها: «إصلاح الإصلاح وتغيير التغيير».

وستجدني، شعبي الوفي، دوماً في مقدمة المتصددين لكل خطاب مشكك في جدوى الانتخابات والأحزاب الوطنية، وكذا لكل الممارسات المغرضة التي تستهدف مصداقيتها؛ فما بلغناه من نضج سياسي، يقتضي نبذ المفاهيم الخاطئة العدمية والتضليلية لحرمة الاقتراع.

فالانتخابات ليست صراعاً حول هوية الدولة أو مقومات نظامها من إسلام وسطي منفتح، وملكية دستورية، ووحدة وطنية وترابية، وديمقراطية اجتماعية. فتلكم ثوابت تعد محط إجماع وطني راسخ، ولا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدسات. كما أن جوهر الاقتراع، لا يكمن في التنافس حول الاختيارات الكبرى للأمة، التي هي موضع توافق وطني، وعماد التطور العصري كدولة القانون والمؤسسات، والمواطنة القائمة على الالتزام بحقوق وواجبات الإنسان، والليبرالية الاقتصادية، والمبادرة الحرة، والتضامن والعدالة الاجتماعية، والانفتاح على العالم. وهو ما نحن مؤتمنون على استمراره مهما تغيرت الظروف، وذلك في نطاق منظورنا للملكية المواطنة.

وحتى لا تتحول ثوابت الأمة وخياراتها إلى مجرد شعارات؛ فإننا نسجل بارتياح التوجه الجديد للأحزاب الجادة، وهذا هو الأهم، لطرح برامج انتخابية محددة وواضحة.

وذلكم هو المجال الفسيح لجدوى الانتخابات المفتوحة أمام تنافس الهيئات الحزبية، وتحديد أسبقيات الولاية التشريعية القادمة لحسن تدبير الشأن العام، وفق الاختيار الشعبي الحر. وهنا أريد التأكيد أن النظام الذي ارتضيناه، هو الملكية الفاعلة، التي لا تختزل في مفهوم أو سلط منفصلة تنفيذية، أو تشريعية أو قضائية. إنها الملكية المغربية الأصيلة التي عززناها بالمواطنة التنموية، في التزام بمشروعيتها، الدينية والتاريخية والدستورية والديمقراطية، ووفاء لكفاحها الوطني، وتضحياتها من أجل سيادة الوطن ووحدته وتقدمه، وما يميز شعبها وعرشها من تجاوب عميق.

ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية؛ الأمر الذي يمكننا من الاستفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاربها وتياراتها، أيا كان موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نطاق سيادة القانون ودولة المؤسسات.

وهذا ما يشمل القضايا المصيرية للأمة. وفي جميع الأحوال، فإننا ملتزمون بعرض مقترحاتها على المؤسسات الدستورية، والهيئات المختصة، للبت فيها.

كما ننتظر من أحزابنا الوطنية، إبراز نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، والمساءلة والمحاسبة على حصيلة أعمالها.

ومن هنا أعول عليك شعبي الوفي، في استشعار جسامة المسؤولية الملقاة عليك، في حسن اختيارك لممثلك، من خلال انتخابات نزيهة، سيكون لنا موعد قريب للوقوف معك، على ما يلزم لجعلها محطة هامة، للمضي قدما من أجل تنويع الإصلاح المؤسسي التدريجي بتغيير شامل وأسمى.

بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا وجوب إعطاء الأسبقية، في المرحلة الراهنة، لمسألتين ملحتين: أولاهما، دعم ومواكبة الدينامية الإيجابية التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي، في تعبئة شاملة لخوض المراحل المقبلة. والثانية: كسب رهان الاستحقاقات الانتخابية القريبة، لإفراز مشهد سياسي معقلن وسليم؛ عماده أغلبية منسجمة، تنبثق عنها حكومة مترابطة، قائمة على أقطاب محددة، متكاملة وناجعة، وفق أولويات السياسة العامة للبلاد؛ وليس مجرد اعتبارات سياسية ضيقة، أو حسابات عديدة. فمجالات العمل السياسي النبيل واسعة، ولا تنحصر فقط في الفوز بمقعد برلماني، أو منصب حكومي، بل تشمل المجال الفسيح والأقرب للمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية، سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بفعل الانتخابات التي تمكنها من سلطة فعلية في تدبير شؤونك اليومية.

شعبي العزيز،

إن تحصيل مكاسبنا الديمقراطية رهين بمواصلة مسارنا التنموي، وتوطيد الأمن والاستقرار وإدارة القرب. وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على إعطاء دفعة قوية للمشاريع الواعدة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها ورش عهد مفتوح باستمرار. وسنظل ساهرين، ميدانيا، على المتابعة والتقويم المستمر، لحسن إنجاز مشاريعها. ولن نسمح بأي توظيف مغرض أو مصلحي، يحولها لمجرد شعار أجوف. فهدفنا الأسمى ينبغي أن يظل النهوض بأوضاع الفئات التي تعاني آفات الفقر والأمية، والتهميش والإقصاء، بما يكفل تحصيلها من نزوعات التطرف والانغلاق والإرهاب. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن الجميع مسؤول عن تحرير الطاقات الخلاقة والمتنورة للشباب، واستثمارها في الأعمال الخيرة بدل تركها لقمة سائغة للظلاميين، الذين يشحنون ضعاف النفوس والعقول، بحملها على الأفعال الانتحارية، المحرمة شرعا وقانونا.

وفي هذا السياق، نجدد تنويعنا بالإدارة الترابية، وبأسرة الأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، مؤكدين موصول عنايتنا بكافة الساهرين على شؤون الدفاع والأمن رعاية منا لأوضاعهم الاجتماعية، وتكفلا بأسرهم، بما هو جدير بتضحياتهم، في سبيل أمن المواطنين وحوزة الوطن. كما نعتز بما أبانوا عنه من يقظة وتعبئة وتفان، في التصدي للأفعال الإجرامية، من عدوان وإرهاب وترهيب.

ونود الإشادة بروح المواطنة المسؤولة، التي أبداها المواطنون والمواطنات إيماناً منهم بأن الأمن شأن المجتمع بأكمله واثقين أن الإرهاب المقيت، لن ينال من توجهننا، الذي لا رجعة فيه حريصين على تجفيف منابعه، باعتماد مقاربة شمولية، متعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز الأمن الوطني، الذي أمرنا بمداه بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، في تكامل للعمل التنموي، مع الإبداع الثقافي والفكري، كفاعل قوي، في محاربة التطرف والظلاميين، مؤكدين ضرورة نهوض العلماء، والمتقنين وهيئاتهم، بمسؤولياتهم في التوجيه والتنوير. وإذا كان من طبيعة الفكر أن يمر بفترات مد وجزر، فإنه من غير المقبول جعل أزمة الفكر تترك المجال فارغاً للترويج لفكر الأزمة؛ فبلادنا في أمس الحاجة، لبعث صحوة دينية متنورة، ونهضة فكرية عصرية.

### شعبي العزيز،

لقد حققنا العديد من المكاسب، في إنجاز المشاريع المبرمجة، في القطاعات التي توافرت للحكومة فيها رؤية واضحة. مما جعل المغرب يصبح، والله الحمد، ورشا كبيرا، تنتشر في ربوعه المشاريع الهيكلية، الوطنية منها والجهوية والمحلية. وما كان لنا لنحقق ذلك لولا ثقة المواطنين والمستثمرين، والمصدقية التي يحظى بها المغرب لدى شركائه الأجانب، بفضل التزامه بالحكمة الجيدة.

ولدعم هذه المكاسب، على الجميع أن يشمر على ساعد الجد وقوة الإرادة، لاستكمال الإصلاحات المنجزة والجارية، بإطلاق أورش حيوية أخرى ودعم المبادرات الحرة، بتشجيع وتحفيز الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؛ فضلا عن مساندة المقاولات الكبرى المواطنة. غايتنا المثلى توفير فرص الشغل المنتج للشباب وذلك هو المحك الحقيقي لمصدقية أي برنامج سياسي.

وهنا أقول: كفى من مجرد التشخيص النظري للأوضاع، ولمكان الاختلالات، فلدينا من الدراسات الموضوعية التي أنجزتها الهيئات والمؤسسات، ما يشفي الغليل، ولم يبق أمامنا إلا اقتراح برامج قابلة للإنجاز، آخذة بعين الاعتبار أسبقيات كل فترة.

ويأتي القضاء في طليعة القطاعات، ذات الأسبقية في المرحلة المقبلة. فالعدل بقدر ما هو أساس للملك، فهو قوام دولة الحق، وسيادة القانون والمساواة أمامه، ودعامة للتنمية وتشجيع الاستثمار. لذا يتعين على الجميع التجند لتحقيق إصلاح شمولي للقضاء، لتعزيز استقلاله الذي نحن له ضامنون. هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة، وضمان الأمن القضائي، الذي يمر عبر الأهلية المهنية، والنزاهة والاستقامة. وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته، ومواصلة تحديثه وتأهيله، هيكلية وموارد بشرية ومادية، وإطارا قانونياً عصرية.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الاهتمام، لتنشيط الأجيال لإصلاح الورش المصيري، للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته.

ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتنشيط ميثاق التربية والتكوين، الذي يظل إطارا مرجعيا مؤسسا، فإن النتائج الكمية، لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس، في التربية القويمية، والاستجابة لحاجيات الاقتصاد. لذلك، يتعين الانكباب، قبل فوات الأوان، على مواصلة تعزيز الحكمة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي طليعتها إشكالية التمويل، وعقلنة

تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محو الأمية. مع إعادة الاعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص.

وترسيخا للحكامة الترابية، فإننا مصممون على توطيد اللاتمرکز والجهوية مع وجوب تلازم الجهوية الناجعة، مع تفعيل نظام اللاتمرکز الواسع والملموس، في إطار أقطاب محددة، تفوض لها السلطات المركزية، الصلاحيات والموارد اللازمة، من خلال مقارنة جهوية مندمجة.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد، توجهنا الراسخ، لإقامة جهوية متدرجة ومتطورة. جهوية متضامنة تشمل كل مناطق المملكة، على أساس تقسيم جديد وصلاحيات موسعة. ضمن مسار مغربي- مغربي، بإرادتنا الوطنية الخالصة، مراعاة لخصوصيات كل جهة، بما فيها أقاليمنا الجنوبية. تلکم الأقاليم العزیزة، التي خصصنا لها، دون سواها، مبادرة للحكم الذاتي، كحل توافقي ونهائي للخلاف بشأنها. والکل في نطاق السيادة والوحدة الوطنية والترابية.

ومن القضايا المصيرية، التي من الضروري استحضارها بقوة، وجوب تعزيز المكاسب المحققة في مجال التنمية القروية، باقتراح استراتيجية للتنمية الفلاحية. استراتيجية طموحة، تعتمد سياسة زراعية جديدة، ومقاربة شمولية وتنموية مستدامة لإشكالية ندرة الماء، وعقلنة استعمالاته. كما تقوم على اعتبار الجفاف ظاهرة شبه هيكلية، يتعين معالجتها بسياسات عمومية ناجعة. ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسير بخطى متوازنة بين الحواضر والوادي، فإنه ينبغي، النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالا رحبا للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن، والتمازج الاجتماعي.

ومن القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضمانا للأمن الطاقوي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقوية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها.

## شعبي العزيز،

مثلما ينبني مذهبنا في الحكم على تلازم الديمقراطية والتنمية، فإنه يقوم على تكامل سياستنا الداخلية والخارجية. فبفضل تطورنا المؤسسي والتنموي، المشهود بهما عالميا، تعززت مكانة المغرب وإشعاعه الخارجي. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا وإشادتنا بالخطوات الإيجابية، التي حققتها دبلوماسيتنا بقيادتنا. وذلك بنهج أسلوب حديث فاعل ومتفاعل، وفي ظرفية جهوية ودولية صعبة، محملة بشتى المخاطر والتحديات والمناورات. ويعود الفضل في ذلك، لتعبئة كل القوى الحية للأمة، وتضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية. ضمن خطة مقدامة، قائمة على التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية، وبالمصالح العليا لبلدنا، وانخراطنا القوي في القضايا الدولية الكبرى.

ولتعزیز هذا التقدم، فإنه ينبغي للحكومة توفير كل الإمكانيات المادية، والكفاءات البشرية لدبلوماسيتنا، دعما لحضورها، في مختلف أرجاء العالم، والمنتديات والمؤسسات الدولية. ولتكون في مستوى التحديات الجهوية والدولية.

وبفضل سياسته الخارجية الرصينة، فقد أصبح المغرب شريكا فاعلا في الأجنحة الدولية، مساهما في مقوماتها الأساسية. بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن ومحاربة الإرهاب. وتعزيز التعايش والتفاعل بين الحضارات والديانات، والالتزام بحقوق الإنسان والنهوض بأوضاع المرأة. وكذا تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، في إطار الحكامة الجيدة.

ولتجسيد الالتزام بهذه المقومات، فإن للمغرب أسبقيات جيو-سياسية محددة. فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساندة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية الشقيقة، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء، والإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها البشرية، والحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، والتصدي للمعضلات التي تعانيتها. فضلا عن دعم التعاون بين بلدان الجنوب، والانخراط في المشروع الطموح للاتحاد المتوسطي.

وبنفس الإرادة الصادقة، نعمل على توطيد وشائج الأخوة المتينة، والتعاون المثمر، والتضامن الفعال، التي تجمعنا بالدول العربية الشقيقة. ولا سيما في المجال الاقتصادي، باعتباره أساس العمل العربي المشترك. كما نؤكد دعمنا للقضايا العادلة لأمتنا. وفي طليعتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة مبنية على سيادة القانون وحكم المؤسسات، بالقيادة الشرعية لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس، الذي ندعم جهوده الصادقة من أجل تحقيق المصالحة، وصون وحدة الشعب الفلسطيني، في التزام بالشرعية الوطنية والدولية، ومبادرة السلام العربية والأوفاق المبرمة بين الأطراف المعنية. كما نساند كل المبادرات الهادفة لاستتباب الأمن والاستقرار، بكل من العراق ولبنان والسودان والصومال، في نطاق احترام سيادتها وحوزتها. وعلى هذا الأساس، يشكل بناء الاتحاد المغاربي، توجهها راسخا في سياستنا الخارجية، ونقطة تقاطع لأولوياتها.

شعبي العزيز،

إذا كان من ميزة، يمكن أن ينعت بها المغرب في المرحلة الراهنة، فهي وصف مجلس الأمن الدولي، ومن خلاله المجتمع العالمي قاطبة، لمبادرتنا للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، بالجدية والمصادقية. وإننا لنعبر أن هذا الاعتراف الدولي، ينطبق على كل الإصلاحات العميقة، التي أنجزناها جميعا، والتحويلات التي نقودها بمعيتك، بكل حزم وعزم.

بيد أن هذه الجدية والمصادقية، بقدر ما هي تشریف لنا، فإنها مسؤولية وتكليف، ومدعاة لمضاعفة الجهود، والتعبئة الشاملة من أجل الحفاظ على هذا الرصيد الثمين.

ذلكم الرصيد الذي بنيناه بالثقة في قدراتنا الذاتية، وتقدير العالم لصواب اختياراتنا، وصدق التزامنا. وسأظل - كما عهدتني - شعبي الأبي، الملك- المواطن. وفي طليعة المناضلين، ميدانيا، في كل أرجاء الوطن وخارجه، حريضا على ترسيخ الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتفاعل القوي، مع العالم الخارجي وتحولاته، في الحفاظ على الهوية المغربية الأصيلة. غايتنا المثلى تحقيق المواطنة الكريمة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن أو في ديار المهجر. سبيلنا في ذلك، إيمان عميق، وعزم وثيق. ونضال وصمود لا هوادة فيهما. وإقدام مسؤول لا يعرف التهور، وإرادة لا يشوبها الفتور. وأمل وازن لا يخالطه الغرور، سلاحنا القوي هو الالتحام الدائم بين العرش والشعب، الذي مكننا على الدوام من تخطي كل مصاعب الطريق، مستلهمين باستمرار روح التضحية والتفاني في خدمة الوطن، التي جسدها محرر الأمة، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، وباني الدولة الحديثة، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحهما. مستحضرين بكامل التقدير تضحيات رفاقهم في الوطنية الحقبة، ومنوهين بالمنخرطين بقيادتنا لاستكمال بناء مغرب المواطنة الملتزمة، بتوفيق من الله وعونه. «ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم  
للضباط المتخرجين من مختلف المدارس العليا العسكرية  
تطوان، 15 رجب 1428هـ الموافق 31 يوليوز 2007م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط،

يسعدنا أن نستقبل خريجي مختلف المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية، لأداء القسم أمام جلالتنا، بصفتنا القائد الأعلى، ورئيس  
أركان الحرب العامة، للقوات المسلحة الملكية، معترزين بما وفرناه لهم من تكوين جيد وحديث.

وإننا لحريصون على التأهيل المستمر لقوات الدفاع والأمن والإدارة الترابية، وعلى النهوض بأوضاعهم الاجتماعية، وبأحوال أسرهم،  
المشمولين بموصول عنايتنا. كما نعرب عن عميق تقديرنا، لما تقوم به قواتنا من مهام نبيلة، سواء في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته  
الترابية، أو في السهر على أمن المواطنين، أو في المساهمة في أورش التنمية.

وقد قررنا إطلاق اسم المجاهد الكبير، والعلامة المحرر، الشيخ ماء العينين، أكرم الله مثواه، على فوجكم؛ باعتباره الرمز الشامخ،  
لجميع قبائل الصحراء المغربية، ورعايانا الأوفياء بها، في مقاومتهم الصامدة للأطماع الاستعمارية، مجسداً بذلك تعلقهم بالعرش العلوي  
المجيد، وتمسكهم بمغربيتهم، ووحدة المملكة الترابية والوطنية، بين شمالها وجنوبها، في ولاء مكين لملكهم أمير المؤمنين، ووفاء دائم  
للبيعة الخالدة، المجسدة لروابط السيادة الكاملة للمملكة على صحرائها، والتي لم تنقطع عبر التاريخ. فكونوا، رعاكم الله، في مستوى  
ما يرمز إليه هذا الاسم التاريخي، من وطنية حقة، وغيره صادقة على المقدرات، في التزام راسخ بشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى ندوة «إفريقيا - أوروبا : تحديات والتزامات مشتركة»  
أصيلة، 18 رجب 1428 هـ الموافق 03 غشت 2007 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بالمشاركين، في هذه الندوة الهامة، التي تنعقد ضمن فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي، معترزين باستضافة المغرب لهذا الملتقى الذي يحظى برعايتنا السامية الموصولة، تقديرا من جلالتنا «لمؤسسة منتدى أصيلة»، مشيدين بما دأبت عليه جامعتها الصيفية، من دعوة الشخصيات الوازنة والمرموقة، في عالمي الفكر والسياسة، للمشاركة في إغناء النقاش والحوار، حول ما تطرحه من قضايا هامة وراهنة.

وإن اختياركم لموضوع «إفريقيا - أوروبا : تحديات والتزامات مشتركة»، ليؤكد مرة أخرى، انفتاح منتداكم على القضايا الدولية، والانشغال بمستقبل العلاقة بين القارتين الجارتين، على أساس التعاون والاحترام المتبادل.

وعندما نحاطبكم اليوم، فلأننا نشاطركم الإيمان الراسخ، بأن قارتينا، تتقاسمان التحديات، مثلما تتقاسمان الالتزامات، فقضايا الأمن والاستقرار، هي تحديات مشتركة، مثلما هي تحديات الهجرة والتنمية المستدامة، والتغيرات البيئية، وكذا الحوار والتعارف والتعايش بين الشعوب والحضارات.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات المشتركة، الإرهاب المقيت، بشتى أشكاله العدوانية، المهددة للأمن والاستقرار والسلام وهو ما يتطلب منا جميعا، تضافر جهودنا في إطار استراتيجية دولية، لوضع حد لهذه الآفة، التي تنبذها القيم الدينية والمبادئ الكونية، والتصدي لدوافعها، واستئصالها من جذورها.

كما تواجه قارتنا الإفريقية تحديات أخرى، تقف في وجه تطورها ونموها، كالفقر والأمية والبطالة، والأوبئة الفتاكة، وسوء الحكامة.

ولعل أشدها خطرا، هو النزوع المتزايد نحو البلقنة والتجزئة، وقيام ودعم الحركات الانفصالية، والكيانات الوهمية، التي لا مكان لها في عالم التكتلات وانصراف السلطات الوطنية إلى معالجة النزاعات المسلحة، على حساب مشاريع التنمية. وهو ما يستنزف قوى العديد من الدول الإفريقية، ويكسر الفتنة وعدم الاستقرار، ويفتح الباب على مصراعيه لتهريب الأسلحة، وترويج المخدرات، والاتجار في السلاح والبشر، والهجرة غير الشرعية.

أما الالتزامات التي تتقاسمها دول القارتين، فيأتي في مقدمتها ضرورة احترام كل منا للآخر، بما يعنيه ذلك من احترام خصوصياتنا وثقافتنا، وقيمنا في إفريقيا وفي أوروبا. وفي نفس الإطار، يندرج ضمن التزاماتنا، كقادة وحكومات ومؤسسات، احترام السيادة التامة والوحدة الوطنية والترايبية لكل دولة، ونبذ اللجوء للقوة أو التهديد، والجنوح إلى فض خلافاتنا بالطرق السلمية، بالحوار والتفاوض والتشاور، طبقاً للمواثيق الدولية، وفي مراعاة تامة لمستلزمات حسن الجوار.

كما ينبغي لنا أن نجسد التزامنا كأفارقة، باحترام حقوق الإنسان، والنهوض بأوضاع المرأة والطفل، والفئات المهمشة، احتراماً يعكس قدرتنا على التعايش والتساكن، والتمتع بكافة حقوق المواطنة المسؤولة. ولن يتأتى لنا ذلك، إلا باعتماد الحكامة الجيدة، والاستعمال الرشيد لمواردنا البشرية والطبيعية، في نطاق تنمية مستدامة. وكذا الالتزام بالنهج الديمقراطي، بما يضمن لمنظمات المجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، النهوض بمهامهما، بطريقة بناءة وهادفة، وفي ظل الحرية والمسؤولية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالوعي المتزايد لدى أغلبية أشقائنا الأفارقة، ولدى منظمات المجتمع المدني، بضرورة تحقيق نقلة حضارية، والالتحاق بمسيرة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوسيع فضاء الحريات العامة، في احترام لمقومات سيادة وخصوصيات كل شعب، وموروثه الحضاري، وضرورة اندماجه الإقليمي، المبني على القاعدة العصرية الصلبة للاقتصاد والتنمية، في نطاق تعاون جنوب - جنوب.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انطلقت في أواخر القرن الماضي، وبداية هذا القرن، العديد من المبادرات، لتأطير ودفع عجلة التعاون الأفرو أوروبي متمثلة في إقامة ثلاثة محاور أساسية : هي مسار برشلونة مع دول شمال إفريقيا، واتفاق كوتونو مع الدول الإفريقية أعضاء مجموعة إفريقيا، الكريبي وجزر الباسفيك، والشراكة من أجل التنمية والتعاون مع إفريقيا.

وإننا لنستحضر، بكل تقدير، ما أثمرته قمة إفريقيا والاتحاد الأوروبي، المنعقدة بالقاهرة، سنة 2000، حيث اتفق الجانبان، على إعطاء نفس جديد لشراكتهم، وصادقا على خطة عمل تشمل القطاعات ذات الأولوية، لتحقيق اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وترسيخ حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية، والحكامة الجيدة فضلا عن قضايا التنمية المستدامة، ومعضلة الفقر، والتعليم والصحة، والأمن الغذائي والبيئة.

وإننا لواثقون من أن انعقاد الدورة الثانية لقمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، في دجنبر المقبل بلشبونة، سيشكل فرصة سانحة لوضع الآليات العملية، لتفعيل التعاون بين القارتين، متطلعين إلى بلورتها لهندسة متجددة لشراكة أوروبية إفريقية فاعلة.

كما نعبر عن ارتياحنا لمصادقة المجلس الأوروبي، في دجنبر 2005، على استراتيجية الاتحاد الأوروبي الإفريقية التي يعتبر تطبيقها تطورا واعدا، من شأنه المساهمة في تحقيق «أهداف الألفية من أجل التنمية»، التي أقرتها الأمم المتحدة.

وفي السياق نفسه، نوجه تحية تقدير لمعالى كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وأحد رموز إفريقيا عبر العالم، بما عهدناه فيه من حكمة وتبصر وغيره على القضايا العادلة للإنسانية جمعاء، لوضعه قارتنا في قلب أهداف القرن من أجل التنمية في أفق 2015.

كما نود بهذه المناسبة، الإعراب عن إيماننا القوي بحتمية الاندماج الإفريقي الأوروبي، والتزامنا الراسخ، المعلن في خطاب العرش قبل أربعة أيام، بالقضايا المطروحة على الأجندة الدولية، مؤكداً على احترام علاقات حسن الجوار، والسيادة والوحدة الترابية، والهوية الوطنية لكل بلد، ومحاربة البلقنة والتجزئة والتطرف والإرهاب، منخرطين في جهود صيانة الأمن والاستقرار العالميين، وتحقيق التقدم المشترك، والتضامن الفاعل بين إفريقيا وأوروبا جاعلين هدفه تحقيق شراكة مثمرة بين الشمال والجنوب، مع إيلاء عناية خاصة للتعاون جنوب جنوب.

وفي سياق انخراطه في كل المبادرات الواعدة، الداعمة لتوطيد الشراكة الأفرو-أوروبية، فإن المغرب يجدد دعمه القوي للمبادرة الواعدة لصديقنا الكبير، فخامة الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بالعمل على إقامة اتحاد متوسطي، باعتباره جسراً وواسطة عقد التعاون والتواصل بين أوروبا وإفريقيا.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمدنا منذ تولينا عرش المملكة، استراتيجية شمولية، على صعيد السياسة الخارجية، تقوم داخليا على التنمية المندمجة لكل جهات المملكة، ولاسيما بالمنطقة المتوسطية الشمالية للمغرب، وتأهيلها، باعتبارها بوابة أوروبا وجيو استراتيجيا من خلال المشروع الطموح، للربط القار بين إفريقيا وأوروبا، عبر جبل طارق.

كما واصلنا بحسن نية وحكمة وتبصر، جهودنا لإيجاد حل سياسي توافقي، في ظل الشرعية الأممية، للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، الذي يعد من الإرث السيئ للحرب الباردة. ولهذه الغاية اقترحنا مبادرتنا المقدامة، للتفاوض حول تحويل أقاليمنا الصحراوية حكماً ذاتياً واسعاً، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية، وحوزتها الترابية، هدفنا الأسمى جعل الأقاليم الجنوبية للمملكة فضاء تواصل وتعاون بين سائر قبائلها، ومع سائر بلدان الساحل وجنوب الصحراء، وكافة دول الجوار المغاربي.

وفي إطار هذا التوجه، كان قرارنا في القمة الأولى بالقاهرة، للاتحاد الأوروبي وإفريقيا، بإعفاء الدول الإفريقية الأقل نمواً، من التعرفة الجمركية لصادراتها نحو بلدنا ومن ديون المغرب عليها. وإننا لنتطلع إلى أن تقوم أوروبا بمجهود خاص في هذا الاتجاه، أو في نطاق المؤسسات الدولية المالية، اعتباراً لما يشكله عبء المديونية على تنمية إفريقيا من مصاعب وعوائق كبيرة.

ومن هذا المنطلق، قمنا في السنوات الأخيرة، بعدة زيارات للدول الإفريقية الشقيقة، للتشاور مع قادتها الأشقاء، وللإطلاع على إمكانات التكامل بين المغرب وباقي دول قارتنا، وخاصة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

ونحن، باعتمادنا لهذا التوجه الصادق والمتجدد، إنما نسير على النهج الرائد الذي رسمه جدنا المقدس، محرر المغرب، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، رضوان الله عليه، الذي كان سباقاً سنة 1961، إلى عقد أول قمة إفريقية بالدار البيضاء بمعية رواد الوحدة الإفريقية من القادة التاريخيين: موديبو كيتا، وكوامي نكروما، وجمال عبد الناصر، وأحمد سيكوتوري رحمهم الله. وقد واصل حمل هذه الأمانة من بعده، والدنا المنعم، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي كان، طيب الله ثراه، من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، حريصاً على علاقاته المتميزة بقادتها، مدافعاً عن قضاياها.

وها نحن نواصل التزام المغرب بالتضامن مع إفريقيا، والتفاعل مع أوروبا، التي تشده إليها، علاوة على أواصر التاريخ، شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، قائمة على مكانة متقدمة و متميزة. وإننا لنتطلع ونعمل على أن تحذو قارتنا الإفريقية حذو الاتحاد الأوروبي، في بناء اتحاد قائم على أسس متينة، بدل الاكتفاء بعلاقات منفردة غير متكافئة مع كل دولة إفريقية، والتي لا تخدم لا مصالح أوروبا، ولا مصالح الدول الإفريقية.

وإن مشاركة شخصيات مرموقة، سياسية وفكرية، ومن مشارب ومواطن متعددة، نكن لها كل التقدير، تجعلنا نتطلع إلى أن يتمخض عن ندوتكم هذه، اعتماد تصور عملي لشراكة أوروبية-إفريقية واعدة ومثمرة، شراكة تصون كرامة وحقوق الإنسان، ولاسيما المرأة والطفولة، والشباب الإفريقي، شراكة تعزز الديمقراطية والحكمة الجيدة، شراكة قوامها التكامل والتعاون البناء بين قارتينا، بما يقتضيه ذلك من تعايش وتفاعل بين الحضارات والثقافات.

وإذ نشيد بمبادرات مؤسسة منتدى أصيلة، باعتبارها فضاء للحوار البناء، وتبادل الآراء والمقترحات الوجيهة، وبما يميزها من جدية ومستوى رفيع، فإننا نجدد الترحيب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، متمنين لكم مقاماً طيباً بين ظهرانينا، لنسأل الله تعالى لكم موصول التوفيق في أشغالكم وكافة مهامكم النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لثورة الملك والشعب  
06 شعبان 1428هـ الموافق 20 غشت 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

يتزامن احتفائنا اليوم، بمشاعر الاعتزاز، بذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة، وبعيد الشباب المجيد، مع الانطلاقة الرسمية الوشيكة للحملة الانتخابية، لاقتراع سابع شتنبر المقبل.

ففي هذا الموعد، الذي يشكل مرحلة متقدمة في مسارنا الديمقراطي، ستختار بإرادتك الحرة، بين برامج ومرشحي الأحزاب المتنافسة، لعضوية مجلس النواب الجديد.

وكما وعدتك في خطاب العرش، فإنني أتوجه إليك، في موضوع الانتخابات، لا للتأثير أو التدخل فيها، الذي حرّمته على نفسي مثلما يمنعه القانون على الجميع، باعتبار نزاهة الانتخابات هي جوهر الديمقراطية وروحها.

فالالتزام التام بنزاهة الانتخابات وتخليقها، وبحرمة الاقتراع، يبدأ من خديمك الأول، الملك أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة، بكل مكوناتها، وحامي حمى الملة والدين، الحريص على مصالحك العليا، بجعلها تسمو فوق أي اعتبار، مستحضرين تطورنا السياسي، بمكاسبه الكبرى.

وهكذا، أصبحت الانتخابات منتظمة، بيد أن الانشغال بها لا يعني التأثير السلبي بظرفيتها وانتظار تنصيب الحكومة القادمة، وهذا ما يقتضي أن تتحمل كل المؤسسات والفاعلين مسؤولياتهم في عمل مستمر. فالقضايا المصيرية، والأوراش والإصلاحات الهيكلية الكبرى، وضمان الأمن والاستقرار، لا تقبل التوقف والانتظار.

وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إطار عصري وفعال، محفز على المشاركة المواطنة، من معالمه البارزة : مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد إداري إيجابي

وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسوي، الذي نريده أكثر إنصافاً للمرأة.

وهذا ما جعل الممارسة السياسية تبلغ مرحلة متقدمة من النضج، حيث تتنافس على كسب ثقة الناخبين أغلبية تدافع عن حصيلة عملها ومشاريعها المستقبلية وتحاسب عليها، وفي مواجهتها، معارضة متعددة، تأخذ بعين الاعتبار المكاسب الوطنية وتقترح برامجها البديلة في إطار انتخابات تنافسية.

وبدورها، فإن الحملة قد عرفت تجديدا ملحوظا، في شكلها ومضمونها ومراحلها، فهي لم تعد مجرد فرصة موسمية عابرة لرفع شعارات حماسية ومطالب نضالية عامة، أو مطية للتضليل والتدليس، بل أصبحت مفتوحة ومتضمنة لبرامج متعددة يتم التعريف بها بوسائل اتصال حديثة ومضبوطة.

ومهما يكن التقدم السياسي الذي حققناه، فهل يجوز القول : إننا قد بلغنا درجة الكمال الديمقراطي؟ وهل من المعقول النزوع إلى تحجيم الاقتراع باعتباره مجرد حلقة دورية، في مسلسل انتخابي معتاد؟ كلا، إن للانتخابات حرمتها ودورها الحاسم في اختيارك، شعبي العزيز، لمن يدبر الشأن العام ويراقبه، أغلبية ومعارضة. كما أنها تساهم، بإرادتك الحرة، في بلورة أسبقيات الولاية التشريعية الجديدة. لذلك، لا ينبغي تبخيس قيمتها أو التشكيك في جدواها. كما أنه لا مبرر للمبالغة في تهويلها وكأنها غاية في حد ذاتها أو نهاية مطاف المسار الديمقراطي الذي لا حد لكماله.

وعلى هذا الأساس، أقول لمواطنينا : إن الانتخاب من مقومات المواطنة المسؤولة، وإعطاء عملية الاقتراع شحنة قوية ودائمة، يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية، مشاركة موصولة لا تنحصر في يوم الاقتراع، بل تتطلب الانخراط الدائم في أورش التنمية والمواطنة.

إنكم بالإدلاء بأصواتكم، لا تختارون من يمثلكم للسنوات الخمس المقبلة فقط، وإنما تحددون أيضا مستقبلكم ومستقبل أبنائكم وبلدكم. فعليكم ألا ترهنوا مصيركم ببيع أصواتكم وضمايركم لمن لا ضمير ولا أمانة له، ففي ذلك تنازل منبوذ عن حقكم الدستوري في الانتخاب الحر، وتفريط غير مقبول في شرف مواطنتكم وكرامتكم.

لذا، يتعين على الجميع التصدي، بروح المواطنة وقوة القانون، للعايشين بالانتخابات والمتاجررين بالأصوات ولإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير. فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون، في كل المجالات، مهما يكن مرتكبوها. فمحاربة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وإقطاعيات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع : سلطات وهيئات، مواطنين وجماعات، وذلكم في نطاق دولة المؤسسات والحكامة الجيدة.

وإننا ندعو مواطنينا للانخراط في العمل السياسي النبيل، غايتنا المثلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية. فمن لا يمارس السياسة الفاضلة بالمواطنة الملتزمة، فإن السياسة الرذيلة تستغله بالأساليب التضليلية لأغراض مقيتة : انتهازية أو عدمية مرفوضة، متطرفة أو إرهابية محرمة. لذا ينبغي مواصلة التصدي لنزوعاتها ولكل أعداء الديمقراطية، سلاحنا في ذلك، الدولة القوية للحق والمؤسسات، والتنمية الشاملة، والأمن الحازم، وسلطة القضاء المستقل، الحريضان على الالتزام التام للجميع بسيادة القانون.

فالسياسة ليست حكرا على فئة معينة، وإنما هي شأن كل المغاربة في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، ستعرف هذه الانتخابات، مكسبا جديدا، بتعميم حق المشاركة فيها، بأرض الوطن، على كافة أجيال جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، مؤكداين لهم فائق عنايتنا

بصون كرامتهم، وتعزيز مواطنهم الكاملة. وما هذه المشاركة الانتخابية إلا خطوة أولى في مسار تشاوري متدرج غايته إدماجهم المشروع في مختلف المؤسسات التنفيذية والنيابية والاستشارية الوطنية.

وفي نفس السياق، ستكون الخطوة المقبلة، في المشاركة المؤسسية الفعالة لجاليتنا بالخارج، هي إحداث مجلسها الأعلى ريثما يرفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقترحاته بشأنه، إلى نظرنا السديد. وذلك لتنصيبه في الأمد القريب.

شعبي العزيز،

باعتبار الأحزاب فاعلاً أساسياً في كسب رهان أي اقتراع، فإنني أتوجه إليها بالقول : إنه لا ديمقراطية حقة، بدون أحزاب قوية، أحزاب فاعلة متحملة لمسئوليتها في جعل الانتخابات تنافساً شريفاً بين مشاريع مجتمعية، وليس لخوض صراعات شخصية أو استعمال الديماغوجية. فالتنافس التنموي هو المحك الفعلي للممارسة الديمقراطية السليمة.

لذلك يتعين على الأحزاب، العمل الميداني على توعية وتحفيز الناخبين على المشاركة، ببرامج واضحة، قابلة للتطبيق. وفي نفس السياق، نجدد تعليماتنا لحكومتنا، لمواصلة اعتماد الحياد الملتزم بسيادة القانون في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وذلك بالردع القوي والزجر الحازم لكل الخروقات.

كما نؤكد على الدور الحاسم للقضاء في صيانة حرمة الاقتراع ومحاربة الفساد بكل أنواعه والبت في صحة الانتخاب في كل مرحله، بتنسيق بين كافة السلطات العمومية التي أناط بها القانون مسؤولية تنظيم الانتخاب ومراقبة نزاهته.

كما أن على العدالة، ولاسيما قضاء النيابة العامة، التحلي بالمزيد من اليقظة والتعبئة، وإجراء التحريات، بكل موضوعية وتجرد، في كل الشكايات والظعون. أما البت فيها، فيعود لقضاء الحكم، بما يلزم من سرعة ونزاهة وصرامة، وفي استشعار لكون العدل من أمانة أمير المؤمنين، الضامن للاستقلال التام للسلطة القضائية، عن السلطين التنفيذية والتشريعية، وفي احترام لمبدأ فصل السلط، وعدم الانسياق لأي تأثير على الالتزام الواجب للقاضي، في كل القضايا، بالتقيد بسيادة القانون.

وبفضل ما تعرفه بلادنا من تحديث ديمقراطي، فإن إنجاح الانتخابات المقبلة، يقتضي الانخراط المسؤول لوسائل الإعلام، وفعاليات المجتمع المدني في توعية المواطنين ومتابعة الانتخابات وملاحظتها إلى جانب مختلف الهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، وفي تليعتها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتبار حرية الانتخاب من الحقوق الإنسانية الأساسية.

وإننا نتطلع إلى أن يسمو كافة الفاعلين إلى المستوى الأمثل لإيثار المصلحة العليا للوطن. وفي هذا الصدد، ندعو، على وجه الخصوص، الأحزاب، التي نكن لها كل التقدير، لاحترام الإرادة الشعبية الحرة وتنزيه الاقتراع عن كل الشبهات والتركيبات المصطنعة والحسابات الضيقة التي لا ترتضيها لمصداقية المشهد السياسي السليم المنشود.

شعبي العزيز،

لقد شكلت ثورة الملك والشعب، ملحمة تاريخية، من أجل حرية الوطن والمواطنين. فبفضل التضحيات الجسام، التي بذلها جيل الوطنية، حررنا ووحدنا تباعاً، أجزاء الوطن.

وها نحن اليوم، نواصل النضال ضد أي محاولة للنيل من سيادتنا ووحدةنا الترابية.



كما نقود، بكل ثقة وحزم، مسيرة تجديد هذه الثورة، لبلوغ هدفها الأسمى والأصعب، ألا وهو تحفيز المبادرات الخلاقة، لكل مواطن ومواطنة، وتشجيع استثمارها المنتج، هدفنا الأسمى توفير أسباب العيش الحر الكريم لكل المغاربة.

وفي ذلكم خير وفاء، لأرواح أبطال ثورة الملك والشعب الخالدة، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا، المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، ولتضحيات كل الشهداء والمناضلين الأبرار. كما أنه خير سبيل لتكريم مواطنينا وشبابنا، الذي نحرص على تأهيله وتحفيزه على العمل، حاملا مشعل المواطنة، كما حمل أسلافه مشعل الوطنية.

وبنفس روح الغيرة الوطنية الصادقة، والمواطنة المسؤولة، ستجدني، شعبي العزيز، كما عهدتني دوما، ناهضا بأمانة قيادة كل مكونات الأمة، من أجل مواصلة بناء مغرب التقدم في تشبث بهويته الأصيلة.

إنه المغرب التنموي الديمقراطي الذي يجب عليك استحضاره، شعبي العزيز، دوما وعلى مدى الحملة، ولا سيما عندما تخلو مع ضميرك الحي، في معزل التصويت، حيث ستختار لنفسك ولوطنك، بكل حرية ومسؤولية، الأجدر بتقلد أمانة النيابة عنك بما تفرزه صناديق الاقتراع باعتبارها سلطة الاحتكام الديمقراطي، المسجد لحسمك بين برامج وخطابات متعددة، سائلين الله تعالى أن يجعلنا جميعا، من «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 30 رمضان 1428 هـ الموافق 12 أكتوبر 2007 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نفتتح بعون الله وتوفيقه الولاية التشريعية الثامنة، التي لا نعتبرها جديدة فقط بانتخاب مجلس النواب، بكامل الشفافية والحرية. ولكن أيضا في جوهرها. وذلك اعتبارا لما ننتظره خلالها، من مواصلة تغيير مناهج وبرامج العمل البرلماني والحكومي، غايتنا تعزيز مصالحة المواطن مع المجالس المنتخبة، بجعلها رافعة قوية للتنمية والديمقراطية.

ونتوجه بالتهنئة لأعضاء مجلسكم الموقر، مؤكدين تقديرنا للأحزاب الجادة، ومن خلالها للمواطنين، الذين لم تكن مشاركتهم المواطنة في الانتخاب، بروح التنافسية والثقة، في مسارنا السياسي المتقدم، لتتجسد في يوم الاقتراع فقط، وإنما ينبغي أن تكون تجسيدا للتعبة الدائمة، ولإعادة الاعتبار لنضالية العمل السياسي، من قبل كل الفاعلين.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالقطيعة مع البؤس، سياسة وواقعا. فالسياسة بمعناها النبيل، ليست مجرد حملة انتخابية، أو وصلة إشهارية، بل هي فن الممكن بين الحاجيات والإمكانات، والتوعية الدائمة للشعب، والعمل التنموي الميداني، الكفيل بإيجاد حلول ملموسة لمعادلتها الصعبة. فالفرق بين الواقع والأمل، هو العمل، ثم العمل، ثم العمل. الذي جعله الله مقدا على العبادة.

كما أن النيابة عن الأمة ليست امتيازاً، أو ريعاً مركزاً، أو حصانة لمصالح شخصية، بل هي أمانة جسيمة والتزام بالصالح العام.

وتلكم سبيلنا للانخراط الجماعي في البناء الديمقراطي التنموي، الذي نحصر على توسيع فضائه، ليشمل كل القوى الحية للأمة، وفي مقدمتها جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، التي سنواصل هذا المسار التدريجي، لإدماجها في الحياة الوطنية، بوضع اللبنة الجديدة لإقامة المجلس الأعلى الخاص بها.

واستخلاصا للعبارة وتفعيلها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، المحلية والجهوية، فإنه يجدر الاستعداد الجيد لها، ليس بالملاسنات الديماغوجية، والحسابات الضيقة، وإنما بالتأهيل السياسي الشامل لكل الفاعلين والمؤسسات والتنظيمات، وخاصة منها الأحزاب السياسية بتجاوزها للملاءمة الشكلية مع إطارها القانوني، إلى التفاعل مع مستجدات المجتمع المغربي ومتغيراته.

وهذا ما يقتضي من الجميع القرب الدائم من المواطن وانشغالاته، بعيدا عن الإغراءات الوهمية والوعود التضليلية، المحرفة لقيم الدين والمواطنة.

ويظل هدفنا الأسمى تأهيل كل الفاعلين، في أفق الإصلاح المؤسسي، الذي يتوخى ترسيخ التطور الديمقراطي والتنموي، بالحكمة الجيدة. وذلك في التزام بمقدسات الأمة وثوابتها.

فعلى الجميع أن ينكب على تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن. ألا وهو، بكل بساطة، عيش حر كريم قوامه: وطن موحد، أمن واستقرار، تعليم جيد، تربية صالحة، شغل منتج.

اقتصاد تنافسي. سكن لائق. تغطية صحية. إدارة فعالة ونزيهة. قضاء عادل ومستقل.

كرامة موفورة. ومواطنة كاملة، حقوقا وواجبات.

وإن تلبية هذه المطالب الشعبية، التي كانت موضوعا للتنافس الانتخابي، تقتضي تصريفها في ثلاثة توجهات أساسية للعمل الحكومي والبرلماني. وهي قضية مصيرية، ومقومات دولة، وأسبقيات ملحة.

ويعد تحصين الإجماع، حول وحدتنا الترابية، القضية المصيرية الأولى للوطن والأمة، إذ يتعين مواصلة العمل، على حشد المزيد من الدعم لمبادرتنا، المقدامة وذات المصدقية، للحكم الذاتي، بغية الحسم الدولي النهائي، للمنازعة المفتعلة حول مغربية صحرائنا.

ثانيها توطيد ركائز الدولة القوية بسيادة القانون، والحفاظ على الهوية الوطنية، في انفتاح على العصر. فضلا عن دعم الأمن والاستقرار، والتحصين من نوازع التطرف ومخاطر الإرهاب.

وثالثها، التركيز على ثلاث أسبقيات ملحة. وفي مقدمتها، مواصلة الإصلاحات، وتعزيز المكاسب السياسية وحقوق الإنسان، والمشاريع الهيكلية الكبرى، والإدارة الترابية، والسياحة والإسكان، والتوازنات الماكرو-اقتصادية، والإنتاجية والتنافسية، وتحديث القطاعات العمومية، وتحفيز المبادرة الحرة، وتشجيع المقاولات المنتجة، والقطاع الخاص.

وبموازاة ذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية، لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها. وفي صدارتها، كسب الرهان الحيوي، للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة.

وإننا ندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي، لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الحلول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم.

كما يتعين ترسيخ الحكامة الجيدة، بالإصلاح الإداري، وتأهيل وتحديث الاقتصاد، للحد من معضلة البطالة، وإيجاد الشغل، مع مواصلة التعبئة حول مبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، لمكافحة الفقر والإقصاء والتهemis.

بيد أن التفعيل الأمثل لهذه الأوراش التنموية، لن يستقيم إلا بالجهوية المتقدمة واللامركز الإداري، اللذين نعتبرهما عماد الدولة العصرية.

كما أنه لن يكتمل إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله، دعماً لاستقلاله، وللأمن القضائي، وسيادة القانون والتنمية. وإنما لعازمون على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص، لميثاق وطني مضبوط، للتغيير العميق والشامل للقضاء.

كما يتعين أن يكون من بين الأسبقيات الجديدة، ما أكدناه، من اعتماد سياسة فلاحية وطاقيه ومائية جديدة. فضلاً عن التنمية الترابية، الحضرية والقروية.

ويبقى انخراط المواطن، في كل مناحي الحياة العامة، شرط نجاح أي سياسة أو إصلاح.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

لقد ذكرنا برهانات الولاية التشريعية، نهوضاً بالأمانة العظمى الملقاة على عاتقنا، ومن خلال الوقوف الميداني على أحوال شعبنا الأبي، بكل فئاته، وبمختلف جهات المملكة.

ونهوضاً بأمانتنا في السهر على حسن سير المؤسسات الدستورية، فمن واجبي التأكيد على أنه بقدر حرصنا على تكوين حكومة متراسة ومنسجمة، مدعومة من قبل أغلبية برلمانية، وتحاسبها معارضة بناءة، فإننا نريد برلماناً أكثر فعالية، برلماناً يمارس بنجاعة، كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية، في نهوضها بصلاحياتها كاملة، فلا شيء يحول دون ذلك، إلا في نطاق الدستور، وفصل السلط وتوازنها وتعاونها، الذي نحن على تكريسه ساهرون.

برلماناً يساهم في زيادة الإشعاع الدولي للمغرب، مستحضراً كل الاستحقاقات المقبلة، ومنها دخول اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، ورفع تحديات العولمة في انتهاج لدبلوماسية برلمانية محترفة.

إنه البرلمان الذي يستكمل مصالحة كل المواطنين مع المجالس المنتخبة. وهو ما يتطلب إجراء قطيعة مع بعض المظاهر والسلوكات المشينة، التي تسيء لصورة المؤسسة التشريعية، وتمس بمصداقية العمل النيابي والسياسي.

كما ينبغي العمل على تفادي أي خلط في الأدوار، بين ما هو وطني من صميم اختصاص البرلمان، وما هو محلي من صلاحيات الجماعات الترابية. فالبرلمان ليس جماعة محلية.

لذلك أحرص على أن يظل في قمة الصرح الديمقراطي، في انكبابه على السياسات والقضايا الوطنية الكبرى، الداخلية والخارجية.

وبما أنه لا يمكن تصور حياة سياسية ولا نجاعة العمل الحكومي، بدون معارضة إيجابية ومسؤولة، فإنه يجدر الإصغاء لأفكارها، متى كانت بناءة، ساعية في سبيل صالح الأمة، شأنها في ذلك شأن الأغلبية.

إن التعارض الحقيقي، الذي علينا مواجهته، هو بين الديمقراطية والتسلط - والتقدم والتخلف - والعمل والتواكل - والانفتاح والانغلاق . وفي نفس السياق، وكما أكدت ذلك من أعلى هذا المنبر، فإني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين، في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما باعتبارهما برلمانا واحدا، تتكامل فيه الأدوار، وليس برلمانين مختلفين .

لقد قطع المغرب الكثير من الأشواط، في مساره السياسي المتقدم، وتغلب على العديد من الأزمات والمعضلات . وذلك بفضل قيادتنا الحازمة، ومنهجنا في الحكم، وجهود وتضحيات جميع المغاربة، وانخراطهم في الأوراش التنموية التي أطلقناها . سلاحنا الذي لا يقهر هو الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه .

وسأظل، كما عهدتموني، الخديم الأول للشعب المغربي الأبي، الساهر الأمين على ثوابت الأمة ومقدساتها، حريصا على الوقوف الميداني على إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى التزاما مني بعهد البيعة المقدسة .

والله تعالى نسأل، في هذه الأجواء الروحانية، لشهر رمضان الفضيل، أن يعينكم، ويسدد على طريق الخير والصالح العام خطاكم، للنهوض بمسؤولياتكم الجسيمة .

فهنئنا لكم ولشعبنا الوفي بعيد الفطر السعيد، أعاده الله علينا جميعا، ونحن بأماناتنا قائلون ولعهدنا راعون .

«فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر» صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالاته  
على شرف فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي  
مراكش، II شوال 1428 هـ الموافق 23 أكتوبر 2007 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نستقبل، في هذا المساء البهيج، صديقنا الكبير، فخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، والوفد الهام المرافق له، مرحبين بهم بمراكش، هذه الحاضرة العريقة التي ترمز إلى التقاليد المغربية الأصيلة وقيم الانفتاح والتسامح.

وإننا لسعداء، بأن نكرم في شخص فخامتكم، رئيس أمة عظيمة، يكن لها المغاربة عميق التقدير والاعتبار لما تجسده من قيم الحرية والمساواة.

لقد اخترتم، فخامة الرئيس، أن تخصصوا المغرب بأول زيارة دولة تقومون بها خارج أوروبا، وهو ما يؤكد المكانة الفريدة التي تحتلها العلاقات بين بلدينا الصديقين.

وإن ارتياحنا لما حققته شراكتنا من تقدم في شتى المجالات لا يوازيه إلا عزمنا الراسخ على جعل هذه الشراكة النموذجية أكثر متانة وأوفر عطاء.

ونود بهذه المناسبة أن نشيد، بكل اعتزاز، بجميع الفاعلين الفرنسيين والمغاربة الذين يساهمون، بفضل ما لديهم من مواهب ودينامية وروح الالتزام، في إثراء هذه العلاقات، وتوسيع وتنويع مجالاتها.

وإن الحضور الوازن، لممثلي المقاولات الفرنسية الكبرى لخير شاهد على حيوية الشراكة القائمة بين بلدينا في مختلف الميادين والمفيدة للطرفين.

كما أن الانخراط المتزايد للنسيج الجمعي ببلدنا في أعمال تقوم على القرب من المواطن ليحسد مدى تنوع علاقاتنا وما يطبعها من روح إيجابية ومبادرات نموذجية.

وإن هذه العلاقات ما فتئت تزداد متانة وعمقا بفضل رجال ونساء يساهمون، من خلال رصيدهم الشخصي والإنساني، في التقريب بين شعبينا. وإنني لأعتبر هذه المناسبة فرصة ثمينة للتنبؤ بما تقدمه جالياتنا من مساهمة متميزة في توطيد عرى الصداقة والتقدير، التي تجمع بين شعبينا، وذلكم، فخامة الرئيس، خير دليل على ما تزخر به شراكتنا من طاقات هائلة وما تفتحه من آفاق واعدة. لذلك أهيب بكافة الفاعلين أن يضيفوا إلى تاريخنا العريق صفحة أخرى تواكب وتيرة تطور المغرب الجديد الذي يخطو بكل عزم وثبات على درب الحداثة والتقدم والتنمية.

فخامة الرئيس،

لقد عززت سياسة الجوار، التي ينفجها الاتحاد الأوروبي، طموح بلدي في أن يحظى «بوضع متقدم»، وضع يضفي على علاقته بالاتحاد البعد الاستراتيجي الجدير به، واثقين من أن بلوغ هذا المبتغى الطموح، الذي يحظى بدعم فرنسا المتواصل، سيرسخ الدور الريادي للمغرب في التقريب بين ضفتي حوض المتوسط. ولنا اليقين، في أن ترؤس فرنسا المقبل للاتحاد الأوروبي سيساهم بشكل فاعل في تحقيق هذا الهدف المنشود.

لقد طرحتم، فخامة الرئيس، مشروعاً يتسم بالجرأة وبعد النظر، ألا وهو مشروع إقامة الاتحاد المتوسطي، وإننا لعازمون على أن نبحت معكم سبل إيجاد مقاربة متقدمة للشراكة المقترحة مع اعتماد أسلوب متجدد وتضامني للتعامل مع شتى الرهانات المطروحة على فضائنا المتوسطي.

وفي هذا الصدد، فإن التحديات العديدة التي تفرضها العولمة، لتقتضي من المنطقة المتوسطية إضفاء المزيد من الملاءمة بين السياسات المتعلقة بالأمن الجماعي والتنمية المستدامة وتدبير الفضاء الثقافي والعقائدي في تناسق تام مع ما نتوخاه من تعزيز لمسلسل برشلونة.

وإن مبادرة إقامة الاتحاد المتوسطي سوف تضع، بدون شك، اللبنة الضرورية لميثاق جديد بين أوروبا وإفريقيا، ميثاق يغدو فيه حوض المتوسط بمثابة المحور وقطب الرحي.

وفي هذا السياق، يحدونا الأمل الوطيد في أن تنبثق عن القمة الثانية لإفريقيا والاتحاد الأوروبي، المزمع عقدها بلشبونة في دجنبر المقبل، آليات جديدة تقوم بشكل فعال بدور المحرك في تحفيز التعاون بين القارتين.

فخامة الرئيس،

لقد جعل المغرب من الاندماج المغربي خياراً استراتيجياً، ومن هذا المنطلق، تؤكد تشبث المملكة الراسخ بضرورة التفعيل الكامل والأمثل لاتحاد المغرب العربي، وفق روح ومنطوق المعاهدة التأسيسية للاتحاد التي رأت النور هنا بمدينة مراكش سنة 1989.

وإيماناً من المغرب بهذا الخيار المغربي الوحدوي، فإنه ما فتى يعمل على تجاوز الصعوبات، التي تعرقل تجسيد هذا المشروع المصري، بالنسبة لدول المنطقة. ولهذه الغاية، فقد عملت المملكة على تقديم مبادرة صادقة وشجاعة للتفاوض بشأن تحويل أقاليمنا الجنوبية نظام حكم ذاتي لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، وذلك برعاية الأمم المتحدة.

وإننا لنأمل أن يتوصل كافة الشركاء المغاربيين، في أقرب الآجال، إلى بلورة تصور مشترك لمستقبل المنطقة، وأن يقدموا مساهمتهم البناءة في هذا الإطار.

ونود بمناسبة هذه الزيارة المباركة، أن ننوه بالدعم الفاعل بلدكم الصديق للمبادرة المغربية، وبإشادة فرنسا بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية، والتي وصفها مجلس الأمن، بإجماع أعضائه، بالجدية والمصادقية.

فخامة الرئيس،

إن المغرب، الذي ظل يسهم بشكل فاعل في الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، ليعتبر أن الوضع القائم في هذه المنطقة الحساسة، ولاسيما داخل الأراضي الفلسطينية، يستدعي تضافر جهود كل ذوي النوايا الحسنة لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين.

لذا، أصبح من الضروري، وأكثر من أي وقت مضى، الدفع بمسلسل السلام وفق مقاربة شمولية تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى الالتزامات والاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية.

وفي نفس السياق، وبصفتي رئيساً للجنة القدس، أجدد النداء بضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف. كما أعرب عن أمني في أن تسهم كل من المباحثات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذا المؤتمر الدولي المرتقب، الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية، في الدفع قدماً بالمسار الرامي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في ظل السلم والأمن والاستقرار.

كما أننا منشغلون بالوضع المأساوي في العراق، والصعوبات التي يواجهها، داعين إلى تغليب منطق الحكمة والحوار، لتجاوز المحنة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق، على أساس المصالحة الوطنية والحفاظ على سيادته، ووحدته الترابية.

فخامة الرئيس،

في عالم مضطرب، مشحون بشتى نزوعات التعصب والتطرف، يقيم المغرب وفرنسا الدليل القاطع على زيف أطروحة صراع الحضارات وبطلانها، وذلك من خلال عملهما المشترك على إشاعة القيم الكونية النبيلة واحترام التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الأديان.

ومن منطلق رفضنا الانقياد لمنطق المواجهة، وكأنها قدر محتوم، فإننا سنواصل نضالنا ضد الإرهاب والظلمية والحقد والكراهية.

فخامة الرئيس،

إن الشعب الفرنسي، بانتخابكم رئيساً للجمهورية، قد عبر عن ثقته في شخصكم وفي قيادتكم الحازمة باعتباركم رجل دولة متبصراً وملتزماً متطلعاً إلى المستقبل، بكل عزم وثبات. ولا غرو، فقد قمتم على الصعيدين الوطني والأوروبي بأعمال قيمة، واعدة بمستقبل ملؤه المزيد من التقدم والازدهار والتألق للشعب الفرنسي الصديق.



كما أن المغرب يشهد بدوره دينامية متواصلة بفعل مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة، التي نقودها بكل حزم والتزام، خدمة لمجتمع متضامن، واثق في قدراته ومنفتح على محيطه الإقليمي. ولا شك في أن لفرنسا البلد الشريك والصديق، دورها المتميز في مسلسل التحديث والتنمية.

ولي اليقين، بأن بلدنا، اللذين يستمدان قوتهما من الأواصر العريقة للتعاون المثالي الذي يجمعهما، سيواصلان تعميق وتنويع شراكتهما الاستراتيجية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، أدعوكم للوقوف تكريما لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وتقديرا للصدقة بين المغرب وفرنسا ولعمق علاقاتهما الثنائية المتميزة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## بيان خاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على إثر زيارة العاهل الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين الدار البيضاء، 25 شوال 1428هـ الموافق 06 نونبر 2007م

في مستهل أشغال مجلس الوزراء، المنعقد يوم 25 شوال 1428 الموافق 6 نونبر 2007، بالقصر الملكي بالدار البيضاء، تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمر جلالته الملك بقراءة بيان خاص حول موقف جلالته، ضامن سيادة البلاد ورمز وحدتها، من الزيارة التي قام بها العاهل الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين. وفيما يلي نص البيان الملكي السامي، الذي تلاه مستشار جلالته الملك السيد محمد معتصم:

على إثر الزيارة المؤسفة للعاهل الإسباني، جلالته الملك خوان كارلوس الأول لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين، نعرب عن إدانتنا القوية واستنكارنا الشديد لهذه الزيارة غير المسبوق، مشددين على أن هذه الخطوة غير المجدية تسيء للمشاعر الوطنية المتجذرة والراسخة لدى جميع مكونات وشرائح الشعب المغربي.

وإزاء هذا العمل، الذي يحن لعهد مظلم مضى وانقضى، فإننا نحمل السلطات الإسبانية مسؤوليتها عن المجازفة بمستقبل وتطور العلاقات بين البلدين، وعن الإخلال الجسيم للحكومة الإسبانية بمنطوق وروح معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، المبرمة سنة 1991.

وتجسيدا لموقفنا الرافض لهذا التوجه غير الصائب، كان قرارنا باستدعاء سفير جلالتنا في مدريد للتشاور لمدة غير محددة. وإننا نرفض بكل حزم وصرامة إقحام ثوابتنا الوطنية المقدسة في مساومات إسبانية داخلية، واستغلال مقوماتنا ومصالحنا في كل مرة كمتنفس وهمي لمزايدات ومساجلات سياسية محضنة.

وإذ نعبر عن حرص جلالتنا على كفالة وضمان كافة حقوقنا السيادية الثابتة والمشروعة، نعتبر ألا شيء يمكن أن يغير أو يمس بالوضع القانوني للمدينتين السليبتين والجزر التابعة لهما، الذي يعكس حقائق التاريخ، وبديهيات الانتماء الجغرافي، وعدالة مطالبتنا المستمرة باسترجاعها إلى الوطن الأم.

وبما أن الاحتلال لا يكتسب شرعيته بالتقادم، أو عن طريق الأعمال أحادية الجانب، وسياسة الأمر الواقع، فإن أفضل أسلوب لتسوية تدبير هذا النزاع التراخي يقتضي الالتزام بفضائل حوار نزيه وصريح ومنفتح على المستقبل، حوار مسؤول يؤمن حقوقنا السيادية ويراعي المصالح الإسبانية. ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد رؤية مستقبلية لإقامة علاقات بناءة بين المغرب وإسبانيا، والانخراط القوي والصادق في توطيدها في التزام بالاحترام المتبادل والثقة الراسخة كشرطين ضروريين لعمل مثمر وجاد لتسخير كل الجهود ومواجهة المخاطر المحدقة والتحديات الحاسمة بصفتي مضيق جبل طارق، وكذا بهدف الاستغلال الأمثل لكل الطاقات الواعدة وفرص التعاون المثمر المتاحة.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء

25 شوال 1428هـ الموافق 06 نونبر 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نحتفي اليوم بالذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، باعتبارها معلمة تاريخية لتلاحم العرش والشعب في التشبث بمغربية الصحراء، عاقدين العزم على جعلها منبعا لا ينضب لترسيخ المواطنة الكاملة ولانخراط كل المغاربة سواسية في بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية.

وإننا لنستحضر، بكل إكبار، الذكرى العطرة لروح مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، مؤكداين التزامنا بقسمها الخالد ووفاءنا للبيعة المتبادلة مع كل مكونات الأمة، وفي طليعتهم رعايانا الأوفياء من قبائل وسكان الصحراء المغربية.

ونود التنويه بتلاحمهم مع السلطات والقوات الأمنية والعسكرية في حفظ أمنها واستقرارها وحوزتها وبإسهامهم في تقدمها، في ظل مغرب واثق من حقه ودائم الاستعداد لاتخاذ كل المبادرات البناءة، لتسوية النزاع المفتعل حول صحرائنا، التزاما بالاتحاد المغربي ووفاء لحسن الجوار والأخوة بين دوله الخمس وصيانة لاستقرار المنطقة.

ومن هذا المنطلق، عمل المغرب، بنهج تشاوري، محلي ووطني، وإجماع شامل، على تقديم مبادرة شجاعة للحكم الذاتي، مبادرة تستجيب للمعايير العالمية وتحترم الشرعية الدولية وتراعي خصوصيات المنطقة الثقافية والاجتماعية.

وقد أسفرت جهودنا الإيجابية، في بلورتها، بروح المسؤولية والإقدام والواقعية، وكذا المساندة الدولية الواسعة لمبادرتنا البناءة، عن توجه جديد في التعامل الأممي مع قضيتنا المصيرية، توجه صائب، قائم على استبعاد كل المخططات العقيمة السابقة بصفة قطعية، وهو ما تمثل في إصدار مجلس الأمن، بالإجماع، للقرار 1754، الذي شهد للمبادرة المغربية، دون غيرها، بالجدية والمصادقية.

وانطلاقاً من الدينامية التي أفرزتها والتقدير الذي حظيت به، فقد دعا مجلس الأمن الأطراف المعنية للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهو ما انخرط فيه المغرب، بجدية وحسن نية، في جولتي مفاوضات منهاست. وقد تعزز هذا التوجه البناء بدعم قوي، سواء من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من طرف مجلس الأمن، من خلال القرار رقم 1783.

وإن المملكة لمستعدة لمواصلة التفاوض العميق، في انفتاح على كل الاقتراحات البناءة، عاملة على توفير الثقة اللازمة لتسفر المفاوضات، مع كل الأطراف المعنية، عن إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل. كما أننا لن ندخر أي جهد لإنجاحها، غايتنا تفعيل الاتحاد المغاربي وتسخير طاقات شعوبه، لتحقيق التنمية ورفع تحدياته الحقيقية التنموية والأمنية، الجهوية والدولية، في إطار الوئام والتضامن والاندماج.

وكيفما كانت صيغة الحل التوافقي، الذي سينبثق عن التفاوض الجاد، وفق منظور استراتيجي شامل، فإن المغرب، ملكا وشعبا، لن يقبل إلا بالحكم الذاتي، في نطاق دولته الواحدة الموحدة، ولن يتعامل مع أي طرح مدسوس أو اتجاه ينتقص من سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية غير القابلة للمساومة أو التجزئة.

### شعبي العزيز،

إن المسار الديمقراطي التنموي الذي تقوده، يتطلب انخراط كل المغاربة، حيثما كانوا، بنفس روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة. وإن وقوفنا الميداني، وعملنا الدؤوب على توفير العيش الكريم لرعايانا الأوفياء داخل الوطن، لا يعادله إلا عنايتنا الفائقة بشؤون مواطنينا الأعداء المقيمين في الخارج.

كما أننا حريصون على الاستجابة لمطالبهم المشروعة، في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، لاسيما منها العائلية والروحية والثقافية، وذلك ضمن مقاربة شمولية ومتدرجة، هادفة لضمان مشاركتهم الديمقراطية الكاملة في كل مناحي الحياة الوطنية والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم في بلاد المهجر.

وفي هذا السياق، قررنا إحداث مجلس لهم، بجانب جلالتنا، يحظى بسامي رعايتنا وتتوافر فيه صفات التمثيلية والفعالية والمصداقية.

ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإبداء رأي استشاري في هذا الشأن. ونود الإشادة، في هذا الصدد، بالنهج التشاوري الواسع والعمل الجاد الذي قام به المجلس وخاصة لجنته المختصة، رئاسة وأعضاء، لبلورة تصور عام ومتبصر لهذه المؤسسة.

وقد قمنا بإمعان النظر في توصيته، المرفوعة لجلالتنا، من ثلاثة منطلقات : أولها: اقتناعنا بأن التمثيلية الحققة، إنما تنبع من الانتخاب، الذي سيظل صوريا، ما لم يرقم على المصداقية والأهلية والتنافس الشريف وتعبئة مواطنينا المهاجرين.

ويقوم المركز الثاني على استبعاد التعيين المباشر، لأسباب مبدئية، لأن الأمر يتعلق بهيئة تمثيلية، وليس بوظيفة إدارية أو منصب سياسي، لذلك، نعتبر أن الانتخاب يظل هو المنطلق والمبتغى في إقامة هذه المؤسسة.

أما ثالث المرتكزات، فيستند إلى تجاوزنا الموصول مع الآراء الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان اعتبارا لوجهاتها ونزاهتها.

وانطلاقاً من الدراسات المعمقة والاستشارات الموسعة، فقد أخذنا بعين الاعتبار، استخلاص المجلس، أنه من المجازفة ارتجال انتخابات عشوائية مفتقرة للضمانات الأساسية، للشفافية والنزاهة والتمثيلية الحقة، اللازمة لبلوغ الغاية النبيلة من قيام هذه المؤسسة المتخصصة في شؤون جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج.

لذلك، ارتأينا اعتماد اقتراح الرأي الاستشاري، لصيغة مرحلية لانتداب هذه المؤسسة في تشكيلتها الأولى التأسيسية، لمدة أربع سنوات. والتزاماً بموقفنا المبدئي، فإننا ندعو هذه المؤسسة الجديدة إلى أن تجعل في صدارة أعمالها إنضاج التفكير ووضع الأسس الصلبة لبلوغ الهدف الأسمى للانتخاب الواعي والمسؤول، وتوفير شروط المشاركة الواسعة فيه بدل ركوب الحلول التبسيطية.

وسيرا على نهجنا التشاوري، وتقديراً منا لنزاهة مجلس حقوق الإنسان، فقد قررنا تكليفه، من خلال اللجنة المختصة، بأن يرفع لجلالتنا، في أقرب الأجل، مقترحات موضوعية بشأن الشخصيات والجمعيات المؤهلة لعضوية هذه المؤسسة، في التزام بترشيح المشهود لهم بالعباءة والدفاع عن قضايا جاليتنا.

وقد ارتأينا، ضمناً للنجاعة والتفاعل، أن تضم تركيبة هذه الهيئة أعضاء مختارين، بكامل الشفافية والتمثيلية، يتمتعون بصلاحيات تداولية، علاوة على العضوية الاستشارية للسلطات الحكومية والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة.

وإننا لحرصون على أن تكون هذه التركيبة متوازنة ومنسجمة، تراعي التمثيل المناسب بين النساء والرجال، والجغرافي، وطنياً وجوياً وقارياً، وكذا بين الأجيال الثلاثة بمن فيهم رعايانا الأوفياء من الطائفة اليهودية المغربية.

وستنوخى في الظهير الشريف، المحدث لهذه المؤسسة، تمكينها من اختصاصات واسعة، تجعل منها قوة اقتراحية، تعنى بكل القضايا والسياسات العمومية التي تهتم المغاربة المقيمين بالخارج، ولاسيما منها الدينية والثقافية والمسائل ذات الصلة بالهوية والدفاع عن حقوقهم وتعزيز إسهامهم الوازن في تنمية قراهم ومدنهم الأصلية ووطنهم الأم وتوسيع إشعاعه الدولي، وكذا في تمتين روابط وطنهم الأصلي المغرب ببلدان الإقامة.

وإن إحداث هذه الهيئة التي نعزم تنصيبها قبل متم السنة الجارية، ليندرج في إطار إعادة التفكير العقلاني والمراجعة الجذرية لسياسة الهجرة باعتماد استراتيجية شمولية تضع حداً لتداخل الأدوار وتعدد الأجهزة، استراتيجية متناسقة تنهض فيها كل سلطة عمومية أو مؤسسة أو هيئة بالمهام المنوطة بها في تكامل وانسجام سواء في حسن تدبير جميع قضايا الهجرة أو في المسار الديمقراطي التنموي الواعد الذي نقوده بحزم وثبات وتفان ونكران ذات.

وسأحرص، شعبي العزيز، على أن تظل روح المسيرة الخضراء خالدة في ذاكرتك الوطنية وعبرة متجددة، ملهمة وموطدة لالتحامك بعرشك ولتعبئتك الشاملة لصيانة وحدتك وسيادتك، شمالاً وجنوباً، ولترسيخ الديمقراطية الحقة وإنجاز التنمية البشرية في وطن مهاب بحصن منيع لا يرام وكرامة إنسانية لا تضام، سائلين الله سبحانه أن يديم علينا موصول السداد والالتحام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الندوة الدولية حول «مستقبل العدالة في القرن الحادي والعشرين»  
الرباط، 10 ذو القعدة 1428هـ الموافق 21 نونبر 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات الأساتذة قضاة المجلس الأعلى،  
أصحاب الفضيلة، القضاة والمحامين، وأسرة العدالة،  
معشر الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن يخلد المجلس الأعلى الذكرى الخمسينية لتأسيسه، وأن نتوجه اليوم إلى المشاركين في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة التي يختتم بها المجلس احتفالاته التي امتدت على مدى السنة الجارية، اعتبارا للمكانة المتميزة التي تحظى بها لدينا أسرة العدالة بصفة عامة، وهياتها القضائية العليا بصفة خاصة.

لقد كان المجلس الأعلى في مقدمة المؤسسات التي وضع أسسها جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس في بداية عهد الاستقلال، حرصا من جلالته، أكرم الله مثواه، على تجسيد السيادة الوطنية والتأسيس لاستقلال القضاء.

ومن هذا المنطلق، تشكل هذه الذكرى محطة تاريخية، ترمز إلى عهد زاخر بالبناء؛ بناء الدولة المغربية العصرية، على أسس الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية القائمة على توطيد دولة الحق والمؤسسات والالتزام بمبدأ فصل السلط وترسيخ سيادة القانون وإقامة العدل والإنصاف، باعتبارها من وظائف الإمامة العظمى، التي نحن على القيام بها مؤتمنون، وعلى محجتها البيضاء سائرون، ذودا عن المقدسات والحرمان، وصونا للسيادة والوحدة الوطنية، وسهرا على الأمن والطمأنينة والاستقرار، وحماية للحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ويطيب لنا أن نعرب عن عميق تقديرنا، لما قام به المجلس الأعلى، لتخليد هذا الحدث البارز، في تاريخ القضاء ببلادنا، من احتفالات متسمة بالإتقان، وذلك ضمن أعمال جديرة بالإشادة لما تميزت به من جمع بين تنظيم الندوات القيمة والمتعددة، حول مسار القضاء



والعدالة بالمملكة، وبين تنظيم المعارض الجهوية التي اشتملت على الوثائق والمستندات والمؤلفات والإصدارات الجامعة للدراسات والأبحاث القضائية ومختلف السجلات والصور والأفلام.

وهو ما جعل المغاربة قاطبة يستحضرون، بكل افتخار، المنجزات الكبرى التي قام بها جدنا المقدس ووالدنا المنعم، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات أعمالهما، في مجال تشييد قضاء عصري. وذلك ضمن صرح متجدد، نحن أشد حرصا على إصلاحه وتطويره دعما لأسسه وصيانة لحرمةه وتأهيلا لكل مكوناته والإسهام المخلص في ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون والنهوض بالتنمية.

ونود التنويه بما قام به المجلس الأعلى من إصدار العديد من المجلدات المتضمنة لأعمال واجتهادات قضائه على امتداد نصف قرن من العطاء والتجديد، وذلك بمختلف اللغات، فضلا عن نشره لأهم أحكامه وكذا للقرارات التي تهم المغرب، الصادرة عن بعض المحاكم العليا الأجنبية، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بمجلس الاستئناف الشرعي الأعلى.

ومما لا ريب فيه أن هذه الأعمال الجليلة والمتعددة المقاصد تقدم صورة متكاملة عن مسار العدالة في المغرب، وتعتبر مرجعا ثميناً لكل رجال ونساء القضاء والقانون، ولكل باحث عن الاجتهاد القضائي في مجال معين.

أصحاب الفضيلة والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تتويج احتفالات المجلس الأعلى بالذكرى الخمسينية لتأسيسه بهذه الندوة الدولية الهامة، حول مستقبل القضاء في القرن الحادي والعشرين، ليندرج ضمن منظورنا الشامل لاستشراف مستقبل العدالة في المغرب وفي غيره من بلدان المعمور.

كما أنه يجسد اهتمامنا الكبير بشؤون العدالة، الذي يبرز جليا في الانشغال الدائم لقضائنا بمواكبة ما تحمله الألفية الثالثة من تحديات على المستوى الدولي؛ وذلك في سياق عالمي يعرف تحديات وتغيرات متسارعة، بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية ذات التكنولوجيا المتطورة وتنامي نزوعات التطرف والإرهاب وكثافة وتعقد العلاقات الدولية، بفعل اكتساح العولمة بشتى تجلياتها وانعكاساتها، لمختلف مناحي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وما أفرزته من أفضية ومنازعات غير مسبوقة، مما يتطلب اعتماد فقه الواقع، والاجتهاد في التفاعل مع نوازلها، ويضعف أهمية القانون والقضاء في نظر الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، في إيجاد حلول وتسويات عادلة لها. كما أنه يجعل العدالة، وفي طبيعتها المجلس الأعلى الموقر، أنقل مسؤولية في مواجهة هذه التحولات.

وإن حضور نخبة من رؤساء المحاكم العليا، من مختلف الدول والقارات، وكذا عدد من الفقهاء والقضاة والمحامين، المغاربة والأجانب المرموقين، لأشغال هذه الندوة الهامة، لمن شأنه الارتقاء بالمناقشات، وتبادل الخبرات والآراء، في فضاءات الفكر القانوني والقضائي والفقهية وإضفاء طابع التألق والإشعاع على أعمالها.

وفي هذا السياق، ننوه بالحضور المتميز للشخصيات المرموقة المشاركة في هذه الندوة، مرحبين بهم في بلدهم الثاني المغرب، المنفتح عبر التاريخ على مختلف الثقافات والحضارات والمؤمن بضرورة التعاون الدولي وتضافر كل الجهود الهادفة إلى ترسيخ السلام والأمن، والعدل والإنصاف بين الأمم وداخل المجتمعات.

وفي هذا الإطار، يندرج حرصنا على أن ينشر المجلس الأعلى، كل ما يتعلق بتاريخنا القضائي والفقهية، وجعله مجالا فسيحا أمام الباحثين والمهتمين من رجال القانون والقضاء، للدراسة والتحليل والتأويل.

ونغتتم هذه المناسبة، لنجدد الإعراب عما نكنه لأسرة العدالة الأثيرة لدى جلالتنا وللقضاة رفيعي الدرجة ولصفوتهم بالمجلس الأعلى، من مختلف الأجيال التي تعاقبت على حمل هذه الأمانة، من تقدير واعتبار.

وإننا حريصون على السير على النهج القويم لأسلافنا الميامين، الذين أقاموا دولة المغرب الموحدة، منذ أزيد من اثني عشر قرنا، على الأساس الصحيح والحسن الحصين للعدل، جاعلين منه أساس الملك. ولذلك يذكر التاريخ للمغرب، ملكا وشعبا، أنه كان يحيط القضاة بما يستحقونه من تجيل واحترام.

وهو ما نحن، بصفتنا أميرا للمؤمنين، مؤتمنون عليه، وحريصون على ترسيخه، وفاء لعهد البيعة المقدسة، والتزاما بأحكام دستور المملكة، ملتزمين بضمان استقلال القضاء وإصلاحه، لما له من دور حيوي، في توطيد أسس الديمقراطية، وتحقيق الأمن القضائي، وترسيخ الثقة اللازمة لتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتنمية.

وكما أكدنا ذلك، وخاصة في خطاب العرش الأخير وافتتاح البرلمان، فإننا حريصون على القيام بإصلاح عميق وشامل لقطاع القضاء، سنتولى الإعلان عن خطوته العريضة، في المدى القريب، بعون الله وتوفيقه.

وإننا لوائقون من أن أسرة العدالة، وخاصة المجلس الأعلى، باعتباره أعلى هيئة قضائية وطنية، سيشكل قاطرة لهذا الإصلاح المنشود لكونه يضم خيرة قضاة المملكة، في طليعتهم الرئيس الأول للمجلس، والوكيل العام للملك به، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والتجرد والغيرة على حرمة القضاء واستقلاله.

كما أننا على يقين، بأن وزيرنا في العدل، بما هو معهود فيه من تثبت بثوابت الأمة ومقدساتها والتزام ثابت وإسهام صادق وموصول في توطيد دعائم دولة الحق والقانون، في مختلف المسؤوليات السامية التي تقلدها، لن يدخر جهدا في العمل تحت قيادتنا في حرص على استقلال القضاء، واحترام لمبدأ فصل السلط، من أجل زيادة إشعاع المجلس الأعلى، وتمكينه من الوسائل الضرورية للنهوض بالأمانة الجسيمة الملقاة على عاتقه.

كما أن أسرة القضاء، بصفة عامة، ستعمل على الانخراط بفعالية ومسؤولية في هذا الإصلاح الجذري والمصيري، الذي يعد من شروط صيانة المواطنة الكاملة والتنمية الشاملة، التي ننشدها لوطننا العزيز. غايتنا المثلى أن يظل المجلس، اسما على مسمى: قمة شامخة لصرح قضاء مستقل ونزيه، ومنازة مشعة للاجتهاد المواكب للمستجدات، داعين أسرته الموقرة، لمضاعفة جهودها الموقفة، لجعله قاطرة لهذا الإصلاح المنشود من أجل تحقيق المزيد من التحديث والعصرية والتوثيق والشفافية والانفتاح، في التزام دائم بسيادة القانون، ومساواة كل المواطنين أمامه.

وفكم الله، وسدد خطاكم، وكلل مساعيكم وأعمال هذه الندوة بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الفوج الأول من الحجاج المغاربة  
الرباط، 12 ذو القعدة 1428هـ الموافق 23 نونبر 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين،

حرصا من جلالتنا على أن نشمل كل شعائر الإسلام وأركانها، بفائق العناية والرعاية، ومنها حج بيت الله الحرام، واتباعا للسنة الحميدة التي دأب عليها أسلافنا في هذا المقام، فإننا نتوجه إليكم، معاشر الحجاج، برسالتنا الملكية السامية، التي نُضَمِّنُهَا، كأمر للمؤمنين وحام لحمى الملة والدين، ما يجب التذكير به، وإسداء النصيح لكم بشأنه، لأداء فريضة من أعظم فرائض الدين، التي أسعدكم الله بالقيام بها، ويسر لكم أسبابها، ووعدكم بعظيم ثوابها وفضلها.

وها أنتم على وشك مغادرة وطنكم الغالي نحو تلك البقاع الطاهرة، مهبط الوحي وموطن البعثة المحمدية، حيث بيت الله الحرام، الذي هو أول بيت أقيم على ظهر الأرض لعبادة الله الواحد الأحد. أجل، ستغادرون بلدكم إلى تلك الديار المقدسة، بقلوب طاهرة مفعمة بالإيمان، ونفوس خاشعة، ملؤها النية الصادقة في أداء ركن من أعظم أركان الإسلام، وأشواق متأججة لزيارة قبر سيد الأنام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام.

لقد جعل الله هذه الفريضة بمثابة عبادة العمر وتمام الدين، ورفع جزاءها إلى أعلى علبين، اعتبارا لما تنطوي عليه من مشقة وإجهاد، وتجرد لعبادة الله، بعد خلع كل مَخِيْطٍ أو مُحِيْطٍ، وارتداء لباس الإحرام، المشعر بالوحدة والمساواة المطلقة بين المسلمين، والتذلل والخضوع أمام رب العالمين، واستحضار الوقوف أمامه تعالى يوم الجزاء والحساب، مع ما يتطلبه ذلك المقام من التخلي عن الشهوات، والكف عن الملذات، والاختصار على الضروريات، والتوجه إلى الله بالتلبية والتهليل، والتزود بالتقوى، ونعم الزاد، حيث قال تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى». .

فاحرصوا رعاكم الله، وأنتم تقومون بهذه العبادة الجليلة، على عمارة أوقاتكم بكل أنواع الطاعات والقربات، وأن تكثر من الطواف بالبيت الحرام والكعبة المشرفة، مع الأذكار الخالصة، والصلوات الجامعة وغيرها من النوافل، وأن تتجنبوا كل ما من شأنه أن يوقع

في الخصام والجدال، والفسوق والعصيان، تحقيقاً للغاية من هذه العبادة، التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

فإذا أخلصتم في ذلك نواياكم، والتزمتم بالقيام بالأركان والواجبات المتعلقة بالحج والعمرة، وراعيتم كل السنن والمستحبات، التي أقرتها الشريعة، فرجاؤنا في الله ورجاؤكم أن يتقبل حجكم، ويكرمكم بما وعد به عباده الصادقين، على لسان نبيه الكريم، صلى الله عليه وسلم، القائل: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

فكونوا رعاكم الله، واعين بهذه الأحكام، متفهمين لما يليق عليكم علماؤنا وقهاؤنا الذين يوظفون أفواجكم، من دروس دينية ومواعظ جلييلة، واعملوا على حسن الإفادة مما وفرته لكم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة جلالتنا، من شروط الرعاية، وأسباب الإقامة المريحة، والأداء الأمثل لمناسككم، مع الانتظام في الحل والترحال. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها هذه الوزارة، في سياق تفعيلها الأمثل لمخطط مضبوط، لتأهيل وإصلاح الحقل الديني عموماً، ولأداء الفرائض والشعائر الإسلامية بصفة خاصة.

كما عليكم أن تستحضروا في تلك البقاع الطاهرة، وأنتم تلتقون مع ألوف المسلمين من شتى بقاع العالم الإسلامي، أنكم جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، التي جعلها الله أمة وسطاً، أمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر، داعية إلى السلم والتسامح والتأزر. فتحلوا بهذه القيم المثلى، واعملوا على حسن المعاشرة فيما بينكم، وعلى التآخي والتصافي والتعارف والتآلف وتبادل النصيحة، باعتبار ذلك هو القصد من هذا الملتقى الإسلامي العظيم، والغاية المثلى التي دعا إليها ديننا في كل أحكامه، وجسدها في الحج، على وجه الخصوص. ولا تنسوا في هذا المقام أنكم تمثلون بلداً عريقاً في حضارته، هو مغربنا العزيز، المتشبه بعقيدته الوسطية السمحة والسنة النبوية الواضحة، التي لا يزيغ عنها إلا هالك، وتشبهتوا بما يتميز به شعبنا الوفي، من تعلق بالوحدة والوئام، والتضامن والالتحام، ونبذ التطرف والتجزئة والعنف والانقسام. وكونوا لبلدكم سفراء في تجسيد حضارته وثقافته، ووسطيته وتوحيده.

## حجاجنا الميامين،

تعلمون أننا، لم ندخر أي جهد منذ ولانا الله أمانة قيادة شعبنا الوفي، في رعاية الشؤون الإسلامية، والاهتمام الأكبر بحياة الأمة الروحية، وتربيتها على المثل العليا، وتوفير كل شروط الفضاء الديني السليم، والعمل على تحقيق الصحوحة الإسلامية، على أسس الاعتدال، والتسامح والانفتاح.

وفي هذا السياق، لم نأل جهداً في توفير أسباب قيام رعايانا الأوفياء بفریضة الحج، ممن استطاع إليه سبيلاً. فكنا على الدوام نوجه وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى القيام بما يلزم، من توفير وسائل تيسير أداء مناسك الحج، والسهر على تأطير حجاجنا الميامين، مادياً ومعنوياً، وتوفير البعثات الصحية والدينية اللازمة، المرافقة لهم، وتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجون إليها في تلك البقاع المقدسة، من إقامة مناسبة، وتأطير طبي فعال، وتطبيب مستدام، وتوجيه ديني وجيه، وتنظيم إداري متقن. ولاسيما في ذلك الموسم العظيم، الذي يكون فيه ضيوف الرحمن في أمس الحاجة إلى النظام والانتظام، وإلى التحلي بالتسامح والعتف والالتحام.

وفي هذا الصدد، نوصيكم، معاشر الحجاج، أن تمثلوا لكل التعليمات المتعلقة بتنظيم أداء المناسك على الوجه المطلوب، ولاسيما منها تلك التي تفرضها ترتيبات السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بتوجيهات سديدة من أئمتنا الأعز الأكرم،

خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله وأطال عمره، الذي جعل خدمة ضيوف الرحمن، وإحاطة الحرمين الشريفين، بكامل التوقير والإجلال، في مقدمة انشغالاته، جزاه الله عن المسلمين والإسلام خير الجزاء.

حجاجنا الميامين،

إذا قضيتم مناسككم، وحققتم بمشيئة الله تعالى مقاصدكم، فاستشعروا فضل الله عليكم، بأن جعلكم من عباده المؤمنين، المشمولين بالمغفرة وعظيم الثواب. واستحضروا عظمة نبيكم صلى الله عليه وسلم، الذي أتم الله تعالى به رسالة الدين، وختم به كافة الأنبياء والمرسلين، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم. فزوروا قبره الكريم وروضته العطرة، مستحضرين في وجدانكم مقامه العظيم عند الله تعالى. فصلوا عليه وسلموا تسليماً، تناولوا أجر ذلك مضاعفاً عند الله. إذ قال عليه الصلاة والسلام: « من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشراً ».

وتذكروا في ذلك المقام العظيم، ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، أمير المؤمنين، الساهر على راحتكم، وعلى وحدة دينكم ووطنكم، واستقرار بلدكم وأمنه وتنميته وازدهاره. فاسألوا الله تعالى لنا دوام العون والسداد، وموصول النصر والتأييد، وموالاتة النعم الظاهرة والباطنة، علينا وعلى شعبنا، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما يسر القلب، ويقر العين، ويتلج الصدر، وأن يشمل بمرضاته تعالى وغفرانه، كلا من جدنا المقدس، ووالدنا المنعم جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثوَاهما، جزاء على ما أسدياه للمغرب وشعبه الأبي، من جليل الأعمال وعظيم المنجزات، وأن يشمل بلدنا بحفظه الذي لا يرام، ويحيطه بسياجه الذي لا يضام.

كما نسأله تعالى في الختام، أن يكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب، وأن يجعل حجكم مبروراً، وسعيكم مشكوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي  
لشبونة، 27 ذو القعدة 1428هـ الموافق 08 دجنبر 2007م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد رئيس جمهورية البرتغال،

أصحاب الفخامة والمعالي السادة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات إفريقيا والاتحاد الأوروبي، بعبارات التحية والتقدير، باعتباره يشكل محطة هامة، لتعزيز الحوار وأواصر التضامن بين قارتينا.

كما يطيب لي أن أعبر عن أحر تشكراتي للجمهورية البرتغالية، حكومة وشعبا، على جهودها الموفقة، من أجل إنجاح هذه القمة.

لقد شهدت قممتنا سنة 2000، بالقاهرة، وضع اللبنة الأساسية لشراكة متجددة وطموحة، بين القارتين، إيمانا منا بوحدة المصير، وبتشابك المصالح والرهانات وتقاطعها، بين البلدان الإفريقية والأوروبية.

ومن ثمة، كان الهدف الذي رسمناه لأنفسنا يومئذ، يتوخى جعل شراكتنا رافعة للتضامن، في مواجهة تحديات العولمة، وعربونا لضمان اندماجنا في حركة المبادلات التجارية، وحافزا من حوافز التقارب الثقافي بيننا. كما يشكل عاملا كفيلا بتحسين الشراكة الأورو متوسطية من النزوعات والسلوكات المتنافية مع إرادة التفاهم، الباعثة على التشكيك والإقصاء، ودافعا لتجسيد كل التطلعات والطموحات، التي تم التعبير عنها وصياغتها آنذاك.

واليوم، وبعد انصرام سبع سنوات، ها هو مؤتمر قمة لشبونة، يتيح لنا فرصة تاريخية، لتقييم ما حققناه من إنجازات. ووضع أسس جديدة، لإرساء شراكة استراتيجية واعدة ومثمرة، وخطة عمل ملموسة، لتعزيز مشاوراتنا، وإحكام الانسجام بين سياساتنا.



## أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن معظم البلدان الإفريقية، وهي تواجه رهانات إقليمية ودولية جديدة، لاسيما منها المرتبطة بمخاطر الإرهاب، والتقلبات الناجمة عن إكراهات العولمة وحركات الهجرة، لتعمل جادة، بفضل ما تزخر به من دينامية ذاتية، لتفعيل الإصلاحات، ورفع ما يواجهها من تحديات.

وتعد هذه الحركة الإصلاحية الحثيثة، وتلكم النتائج المحصلة في المجال الاقتصادي، إشارة قوية من إفريقيا، لإشعار شركائها، بأنها حريصة كل الحرص، على المضي قدما في عملية التغيير، مصممة على الاضطلاع بدورها كاملا، في انبثاق التوازنات العالمية الجديدة.

بيد أنه بالرغم مما تبذله القارة الإفريقية من جهود، فإنها ما تزال تواجه، وبحدة، تحديات الفقر والامية والبطالة والأوبئة ومشاكل البيئة وتعاني من يؤر التوتر والنزاعات المسلحة، التي تهدر طاقاتها ومؤهلاتها، مما ينعكس سلبا ويحيد بها، بكل أسف، عن أهدافها التنموية الحقيقية.

لذا، فقد أضحي لزاما علينا، الأخذ بيد البلدان الإفريقية، ومساندة جهودها، من أجل الوقاية من النزاعات وتدبيرها، وفصها بالطرق السلمية، والتوجه نحو إعادة البناء والإعمار.

ولعل أخطر هذه التحديات، يتمثل في النزوع إلى بلقنة الكيانات الوطنية، ودعم الحركات الانفصالية، والكيانات الوهمية، التي لا مكان لها في عالم التكتلات القوية والوازنة.

وإن هذا الوضع المضطرب، يوفر مرتعا خصبا لتهديب الأسلحة والمخدرات، والمتاجرة بالبشر، واستفحال ظاهرة تزايد التنظيمات الإرهابية، التي تهدد استقرار المنطقة، بل والعالم بأسره.

ولمواجهة هذه الأوضاع، فإنه يتعين على كل الشركاء التصدي أولا، وبشكل استراتيجي، للتهديد الذي ما فتئ يحدق بسيادة أي بلد إفريقي، وبوحدته الوطنية والترابية، بموازاة مع معالجة التحديات المطروحة على إفريقيا، بما يفرضه طابعها الملح والاستعجالي.

ذلكم أن الحفاظ على وحدة الدول، والعمل على الاندماج الإقليمي، في ظل الأمن والاستقرار، يشكلان ضرورة ملحة لتوطيد أواصر التفاهم والتضامن، والحد من التوترات والخلافات، التي أصبحت متجاوزة، لكونها من مخلفات الماضي، والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتشاور، في ظل الانفتاح والواقعية.

ولبلوغ هذه المقاصد النبيلة، فإنه يتعين الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، بعيدا عن كل ما من شأنه المس بالخصوصيات والمشاعر الوطنية أو استفزازها.

## أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من منطلق اعتزازنا الكبير بالعلاقات التي تربط المملكة المغربية بمحيطها الإفريقي، والالتزام الاستراتيجي الذي أخذته على عاتقها للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب، فإننا لم ندخر جهدا من أجل تطوير علاقاتنا الثنائية مع البلدان الإفريقية، على أسس الثقة والتضامن والمصلحة المشتركة.

وفي هذا الصدد، فقد قمنا، خلال السنوات الأخيرة، بالعديد من الزيارات إلى البلدان الإفريقية الشقيقة، بقصد التشاور مع قادتها الأشقاء، والوقوف على إمكانيات تحقيق التكامل والمزيد من التبادل بين المغرب وهذه الدول، لا سيما في إطار أهدافنا المشتركة بشأن التنمية المستدامة؛ حريصين على تفعيل مبادئ المشاركة، وسياسة القرب والتضامن، مستلهمين في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في ربيع سنة 2005.

وإننا إذ نعبر عن ارتياحنا لما تحقق من نتائج إيجابية، وما أنجز من مشاريع، مع عدد من البلدان الإفريقية، لنجدد التعبير عن التزامنا الراسخ، بالعمل على تعزيز هذا النهج التشاركي، وتبادل التجارب والخبرات مع إخواننا في إفريقيا، ومواصلة إنجاز المشاريع، الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

كما أننا عازمون على العمل على تمتين هذه المبادلات، في إطار تعاون ثلاثي الأطراف، تعاون فعال وتضامني، يعود بالنفع على كافة البلدان الإفريقية الشقيقة، ويضطلع فيه الاتحاد الأوروبي بدور هام.

وإن المغرب، بفعل موقعه الجغرافي، وتاريخه العريق، وتقاليد الحضارية، ظل على الدوام أرضا للحوار والتلاقي، وما يزال يشكل فضاء رحبا، لتفعيل التضامن الإفريقي والتعاون الأورو - إفريقي.

وفي هذا الصدد، فإننا ننوّه بالمبادرة الواعدة، التي أطلقها صديقنا الكبير، فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد نيكولا ساركوزي، والتي تنادي بالعمل على بناء هذه الشراكة، يشكل فيها البحر الأبيض المتوسط قطب الرحي، والمحور الرئيسي، وأثقين أن هذه المبادرة ستعطي لشراكتنا دفعة قوية، تضيء عليها بعدا استراتيجيا أكيدا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تواجه إفريقيا تحديات عديدة، ولاسيما في مجال البيئة، كالتراجع المقلق في الغطاء الغابوي، وزحف التصحر، وتدهور التربة، وآفة الجفاف، علاوة على مصاعب التزود بالماء، ومشاكل التغير المناخي، التي تساهم كلها في استفحال الفقر، وتهدد استقرار السكان. لذلك فإن على هذه القمة، أن تركز جهودها، لإعطاء شراكتنا دينامية جديدة، تكون في مستوى التحديات المطروحة، بشأن التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، وأن تعمل على مساعدة إفريقيا في التحكم في هذه الظواهر، وتطوير مخاطرها.

إنه توجه يكتسي طابع الضرورة، باعتبار أن التفاعل الإيجابي بين الرهانات البيئية، والمتطلبات التنموية، يكفل بكل تأكيد، توفير المزيد من الاستقرار للسكان، وتحقيق تحكم أفضل في حركات الهجرة.

وتكتسي ظاهرة الهجرة، التي ارتفعت وتيرتها بحدّة، في سياق العولمة، بعدا خاصا في الفضاء الأورو-إفريقي، حيث جاءت حركات الهجرة، تعبيرا واضحا عن مدى الفوارق الاقتصادية والديموغرافية، القائمة بين قارتينا.

وإن التدبير المشترك لحركات الهجرة، وفق مقارنة شمولية مندمجة، هو وحده الكفيل بجعلنا نتجاوب مع الانشغالات الناجمة عن هذه الظاهرة، والتوترات التي تفرزها، وعلى حسن استثمار ما تتيحه من فوائد، لصالح التنمية في فضائنا المشترك، شمالا وجنوبا.

وفي هذا السياق، احتضن المغرب، في يوليو 2006، المؤتمر الأورو-إفريقي حول الهجرة والتنمية، حيث تم إطلاق مسلسل للتشاور بين القارتين، والتأكيد على أن مواجهة إشكالية الهجرة المعاصرة، لا يمكن أن يكون لا وطنيا، ولا ثنائيا، ولا أمنيا بحتا. بل لا مناص من تناوله وفق منظور جماعي، عابر للجهات والأقاليم، متعدد الأبعاد، استشرافي الرؤية، وإنساني المنهج، بصفة خاصة.

وإن أمنا لكبير، في أن يفضي المؤتمر الأوروبي- إفريقي المقبل، المزمع عقده بفرنسا، في النصف الثاني من سنة 2008، إلى تفعيل أكبر لخطة عمل الرباط، لاسيما من خلال معالجة مختلف المشاكل، الناجمة عن حركات الهجرة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن ما نواجهه من رهانات، وما تزخر به العلاقات بين إفريقيا وأوروبا من إمكانات، ليتيح لنا فرصة فريدة وغير مسبوق، لإقامة شراكة متجددة بين أوروبا موحدة، وإفريقيا ناهضة. شراكة متينة ومنصفة، قائمة على احترام المصالح المتبادلة، والنهوض بها.

كما أصبح من الضروري، أن تعمل إفريقيا وأوروبا، بكل ما في وسعهما، لتحويل مسلسل العولمة، إلى قوة إيجابية في خدمة التنمية، بدل أن تكون عاملا من عوامل التهميش. لذا يجب أن تشكل التنمية المستدامة، والتجارة والاندماج الإقليمي، مواضيع محورية للتعاون بين القارتين.

وفي هذا السياق، ينبغي أخذ البعد الإقليمي الإفريقي بعين الاعتبار، والاعتماد بشكل خاص، على توافر تشكيلة متنوعة من أطر التعاون المعمول بها، بين كل جهة من الجهات الإفريقية، وبين الاتحاد الأوروبي كاتفاقية كوتونو، والشراكة الأوروبي- متوسطة، وسياسة حسن الجوار.

وفضلا عن المنظور الاستراتيجي، الذي ينبغي أن يساعد على التعامل مع القارة الإفريقية، يتعين تبويء التجمعات الاقتصادية الجهوية، والتي تشكل النواة الصلبة، والشرط المسبق، لكل اندماج جهوي ناجح، المكانة اللائقة بها، ضمن الأدوات العملية المتوفرة لشراكتنا.

ونأمل بهذا الخصوص، أن تشكل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي حاليا، مع كل جهة من الجهات الإفريقية، منطلقا للاستجابة لتطلعات البلدان الإفريقية الشقيقة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتعين على شراكتنا، في السنوات المقبلة، أن تركز على أرضية متينة، قوامها دينامية جديدة، في مجال الحوار والتشاور السياسيين بين قارتنا، بهدف استتباب السلم والأمن، وترسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، وتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، والثقافية والإنسانية.

بيد أن العمل المشترك على تحقيق هذه الغايات، يظل رهينا بتوفير المتابعة المنتظمة، على الصعيدين السياسي والتقني. وذلك ضمنا للتفعيل الأنجع للاستراتيجية المشتركة، وخطة العمل، اللتين ستعتمدهما القمة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن الطريق أمام شراكتنا أصبح الآن واضح المعالم. وإننا لنأمل أن نتمكن حينما نلتئم مجددا، في إطار القمة القادمة، من رصد جملة من الإنجازات الجوهرية والهامة، التي ستتحقق في السنوات المقبلة، في ظل شراكتنا المتميزة.

أشكركم على حسن اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الخامسة لملتقى تكاملات الاستثمار  
الصخيرات، 02 ذو الحجة 1428هـ الموافق 13 دجنبر 2007م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه، مرة أخرى، إلى المشاركين في ملتقى تكاملات الاستثمار، الذي يشكل مناسبة سانحة لتأكيد إرادتنا القوية والموصولة على تجاوز العوائق التي تعترض الارتقاء بالاستثمار ببلادنا، وعلى تقييم، ما تم تحقيقه من مكاسب، واستشراف الآفاق المستقبلية في هذا الميدان.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تتدارس هذه الدورة، موضوعا يحمل أكثر من دلالة، يتمثل في الدور الأساسي لمغاربة العالم بصفتهم مستثمرين وفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية، فهو يؤكد ثقة الأمة وتقديرها وعرفانها، لجاليتنا المقيمة بالخارج، عبر امتدادها الجغرافي، وتنوع أجيالها وتعدد مشاربها المهنية. كما أن اختيار هذا الموضوع يشكل إسهاما ثميناً في المسار الواعد نحو إرساء المؤسسات التمثيلية لهذه الفئة من مواطنينا، الأثيرة لدى جلالتنا.

وكما تعلمون، فنحن مقبلون قريبا، إن شاء الله، على تنصيب مجلس استشاري خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، حريصين على تحويل هاته المؤسسة الجديدة اختصاصات واسعة، كفيلة بأن تجعل منها قوة اقتراحية فعالة، تضطلع بمختلف القضايا والسياسات العمومية التي تهم مغاربة المهجر، بما في ذلك تنمية الاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر المغرب، ومنذ القدم، منطلقا ووجهة للهجرة. كما أنه أصبح في الآونة الأخيرة، معبرا لتدفقاتها. ولم يفتأ المغاربة، عبر العصور، يستحضرون أهمية تفاعل وتلاقح الثقافات والحضارات وترابط الاقتصاد. كما أن سياسة المغرب في هذا المجال، ظلت واضحة وقارة على الدوام. وإنه لما يبعث على الارتياح كون الجالية المغربية المقيمة بالخارج تعد اليوم، من بين الجاليات التي تحظى بالاحترام، والأكثر دينامية في بلدان الاستقبال، بل ومن أشدها تعلقا بوطنها الأصلي.

وفي هذا الصدد، فإننا ما فتئنا ننوه بالدور الفاعل والمتزايد، الذي تقوم به جاليتنا في تنمية بلدها. إذ أصبحت فاعلا رئيسيا في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي الوطني. وترسيخا لهذا النهج، فإننا حريصون على فتح آفاق جديدة للتواصل بين مختلف مكونات أمتنا وأبنائها المقيمين بالخارج.

ونود، بمناسبة انعقاد هذا الملتقى الهام، أن نجدد الإعراب لكل مغاربة العالم حيثما كانوا، عن ترحيب بلدهم بهم واستقبالهم بكل حرارة، مهيبين بهم إلى الإسهام في تنميته، والارتقاء بعلاقتهم الاقتصادية بوطنهم، من المنطق التقليدي القائم على تحويل الادخار، إلى منطق أكثر نجاعة، ألا وهو الاستثمار، بدافع طموح استراتيجي الأبعاد يتمثل في تحقيق التنمية. وإننا لتنتطلع إلى أن تشمل مشاريعهم ومبادراتهم المغرب وبلدان الاستقبال على حد سواء. ولاسيما منها تلك التي تحتل مكانة أساسية في العولمة، ولها دورها الوزان في القرار الاقتصادي والتجاري العالمي.

حضرات السيدات والسادة،

إن مواطنينا بالخارج يدركون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن مشاريعهم الاستثمارية بالمغرب لها مردودية مزدوجة، سواء تعلق الأمر بمراقبة رؤوس الأموال أو بتنمية الرأسمال البشري. وذلك لأن المغرب يوفر، من جهة، ظروف وشروط التنافسية العالية في مجال الأعمال والمشاريع، التي هم أحق بالاستفادة منها. كما يمكنهم، من جهة أخرى، من فرصة متميزة لتحقيق طموحهم، في الاستثمار ببلدهم الأصلي، بحيث يكونون أكثر نفعاً لذويهم ولوطنهم. ومما لا شك فيه أن البعد الروحي والعاطفي يظل العنصر الحاسم، في اختيار مجال الاستثمار، من الاعتبارات الموضوعية والمادية. وإذا كانت حوافز هذا الاستثمار متعددة، فإن من مسؤوليتنا أن نوفر له أفضل ظروف الاستقبال والتوجيه والتأطير والمردودية.

وكما لا يخفى عليكم، فحيثما كان هنالك انخراط قوي لمواطنينا المقيمين بالخارج في تنمية بلدهم الأصلي، فإن ذلك يعني دائما توافر ثلاثة عناصر أساسية: طموح كبير وجذاب، ومناخ مشجع للإقدام على الاستثمار، وآليات للإسهام في الحياة الداخلية للبلد، في إطار المشاركة الديمقراطية والمواطنة. وهي المقومات التي تجتمع كلها اليوم، ولله الحمد، في بلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإن كل طاقاتنا يجب أن توجه إلى توفير الوسائل والآليات الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الاستثمارات للمغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة في القطاعات الحيوية للاقتصاد المغربي، وذلك في انسجام مع الأوراش الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، المفتوحة عبر ربوع المملكة.

وعلاوة على المنافع الماكرو-اقتصادية البديهية، فإن هذه الاستثمارات تشكل رافعة قوية للاستثمار الأجنبي، ودعامة أساسية للدفع قدما بالاستثمار الوطني، وضمان استمراريته.

ولتحقيق هذه الغاية، فإننا ندعو المغاربة المقيمين بالخارج للمزيد من الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة، في مجالات الاقتصاد، والمعرفة والتكنولوجيات العالية، على غرار استثماراتهم المنتجة في ميادين السياحة والفلاحة والصناعة والعقار. لا سيما وهم يتوافرون على كفاءات عالية، حيثما كانوا، من علماء، وباحثين، ومقاولين وخبراء واقتصاديين، مما يجعلهم جديرين بوضع تجربتهم وخبرتهم في خدمة وطنهم الأم.

كما ننتظر منهم العمل على الاستثمار والانخراط في العمل الاجتماعي وأوراش التنمية البشرية، الهادفة إلى إدماج المواطنين في مجالات خلق الثروات، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتربوي والصحي.

بيد أنه، إذا كان من حق الأمة أن تنتظر الكثير من جاليتها المقيمة بالخارج، فإن من واجبها بالمقابل، أن تعمل على تيسير مهمتها، وأن تحتضنها بما تستحقه من تكريم وعرافان، في مراعاة لخصوصياتها ووعي تام بتنوع وضعياتها.

وذلكم هو البعد الحقيقي للميثاق الرابط بين الأمة وبين أبنائها المقيمين بالخارج، الذي نحن أشد ما نكون حرصا على ترسيخه وتجسيده في مختلف الميادين، التي لهم دور أساسي في النهوض بها.

### حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع إلى أن يكون مواطنونا الأعزاء المقيمون والعاملون بالخارج، وخاصة منهم ذوي الكفاءات العالية في الفعل والتأثير، بمثابة سفراء ملتزمين لوطنهم الأم، وفاعلين نشطين في دبلوماسيتنا الاقتصادية. ولنا اليقين في أنهم لن يدخروا جهدا، في النهوض بهذا الواجب الوطني، على المعهود فيهم من التعبئة والغيرة الوطنية الصادقة. ومن ثم، فإن مغاربة العالم لقادرون، بإيمان صادق، على تجسيد صورة وإمكانات مغرب متحرك. كما أن بإمكانهم، وعبر مختلف الأندية والشبكات المتاحة، أن يسهموا بفعالية، في التحفيز على الاستثمارات والمبادلات التجارية والعلمية والتكنولوجية في اتجاه بلدهم، وأنه بمستطاعهم أيضا، من موقع التزاماتهم السياسية أو المهنية، أن يسهموا في الدبلوماسية الاقتصادية المجالية، وذلك بعملهم على تقوية التعاون بين جهات ومدن الاستقبال وبين جهاتهم الأصلية.

وفضلا عن ذلك، فإن دورهم يظل أساسيا في تعزيز الشراكات بين الفاعلين المنتجين والباحثين، أي بين الجامعات والمقاولات الصغرى أو الكبرى، والتنظيمات المهنية، وكذا مختلف قنوات التصدير والترويج.

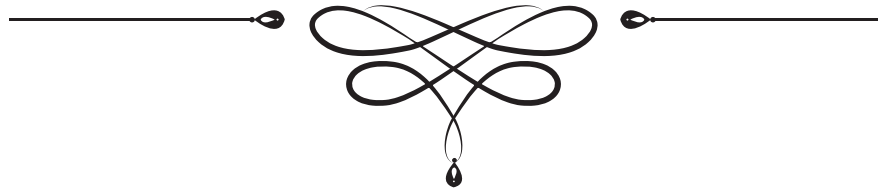
وفي هذا الإطار، فإننا نهيب بسائر المؤسسات الوطنية، ولاسيما جهازنا الدبلوماسي وكل المنظمات العاملة لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بأن تضاعف جهودها، من أجل جعل هذا التوجه الطموح لاقتصادنا ومجتمعنا واقعا ملموسا. ذلكم أننا نعتبر الاستثمار في المغرب والنهوض به في الخارج، هما، في منظورنا عمليتان متماثلتان، تتطلبان نفس الدعم والشمين. وإن أملنا لكبير في أن تسهم هذه الدورة لملتقى تكاملات الاستثمار في المجهود الجماعي للتفكير والعمل الملموس.

وإننا إذ نرحب بكم في بلدكم المغرب، لندعو الله تعالى لأشغال ملتقاكم الهام بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2008





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المسؤولين والأطر والموظفين بالمصالح الأمنية والإدارة الترابية  
الرباط، 25 صفر 1429 هـ الموافق 04 مارس 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
خدامنا الأوفياء ومسؤولين وأطرا وموظفين بالمصالح الأمنية والإدارة الترابية،  
أمنكم الله ورعاكم، وعلى طريق خدمة الوطن والمواطنين سدد خطاكم.

وبعد، نتوجه إليكم للإعراب لكم عن بالغ إشادة جلالتنا، بالجهود الحثيثة والتضحيات الجسيمة، التي تبذلونها، دفاعا عن أمن الوطن واستقراره، بكل مكوناتكم، دركا ملكيا، وأمنا وطنيا، ومراقبة للتراب الوطني، وإدارة ترابية، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، وسائر الأجهزة الساهرة على الأمن الداخلي والخارجي لبلادنا. منوهين بيقظتكم وحزمكم، في رصد وإفشال والتصدي لكل ما يحاك ضدها، من مؤامرات إرهابية مقيتة، تستهدف حرمة المواطنين، أرواحا وممتلكات.

بل إنها في الواقع، تحاول يائسة، النيل من النموذج المغربي المتميز في خصوصياته الدينية والروحية، القائمة على الإسلام السني، ووحدة المذهب المالكي، وإمارة المؤمنين، وفي شخصيته الوطنية المتشعبة بفضائل الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح، وبذو التطرف والانغلاق والعنف والظلامية، وكذا في هويته الحضارية العريقة، المرتكزة على مقدساته التاريخية وثوابته الوطنية الراسخة، المدعومة بمسارنا الديمقراطي التنموي الحداثي، الذي لا رجعة فيه.

وقد أكدتم بعملكم الفعال، ومهنتكم العالية، انخراط المغرب الثابت في الحرب الجهوية والدولية على الإرهاب، الذي لا يعرف حدودا جغرافية، ولا أوزعا عقائديا، أو أخلاقيا، وليس له من مرجعية إلا الأضاليل الظلامية التكفيرية، بشبكاتهما الإجرامية الهدامة، وأهدافها التخريبية الدنيئة.

وإن حسن قيامكم بواجبكم الوطني، في صيانة أمن الوطن، وإفشال مخططات إحدى أخطر عصابات الإرهاب، يلقي على عاتقكم مسؤوليات أكبر. كما أن تمكنكم من التصدي لخلايها وشبكاتة العدوانية، لا يعني القضاء عليه، ولا ينبغي اتخاذه مدعاة لتحويل أو تبخيس مواجهته الدائمة. ومن هذا المنظور، نكون قد كسبنا معركة، في الحرب الشاملة ضد الإرهاب، المنافي للقيم المثلى للإنسانية جمعاء، وفي طبيعتها الحق المقدس في الحياة الحرة الآمنة.

وهذا ما يستلزم من الجميع، ومنكم بالأخص، توخي المزيد من اليقظة والحذر. كما يقتضي تضافر جهود الجميع، لمحاربة الإرهاب، بكل أشكاله، المادي منه والفكري، فكلاهما يهدد الأمن والطمأنينة والاستقرار، بأدوات التضليل والغدر والدمار.

وقد أبتكم بشجاعتكم وتفانيكم، في النهوض بواجبكم الوطني، عن مدى جدارتكم وأهليتكم لحماية أمن البلاد والعباد، رغم صعوبة ظروف عملكم، وقلة الإمكانيات المتوفرة لديكم. لذلك، نجدد التأكيد على أننا لن ندخر جهداً، في توفير المزيد من الوسائل، المادية والبشرية والتقنية الكفيلة بتمكينكم من أداء مأمورياتكم الصعبة، بكامل النجاعة، وفي أحسن الظروف. وكل ذلك في إطار تفعيل الأمثل لاستراتيجيتنا الشمولية المتعددة الأبعاد.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن موقفنا المبدئي والثابت، المحارب للعدوان الإرهابي، ليس وليد اليوم، وإنما هو نابع من التزامنا القوي، وطنياً وجوهياً ودولياً، في الماضي والحاضر والمستقبل بتحسين بلدنا الأمن، والمساهمة في وقاية جوارنا وعالمنا، من خطر الإرهاب.

وقد صارت هذه الاستراتيجية، التي اعتمدها في خطابنا الموجه للأمة، في 29 ماي 2003، غداة الاعتداءات الإرهابية الغاشمة، التي ضربت الدار البيضاء، موضع انخراط كل مكونات الأمة ومؤسساتها، باعتبارها السبيل القويم لمحاربة الإرهاب والتطرف.

وفي سياق حرصنا على تفعيل الأمثل لأبعادها المتكاملة، نشدد على وجوب التحلي بالحزم والفعالية، والالتزام بالوضوح والشرعية. فلا مجال للتساهل والسلبية، ولا وجود لمنزلة وسطى بين الديمقراطية والإرهاب، عدو الوطن والحياة الإنسانية.

إن حرمة أرواح المغاربة وممتلكاتهم، أمانة في عنق جلاتنا، أمير المؤمنين. لذلك سنظل في طليعة المتصددين، بحزم الأمن، وقوة القانون، لكل من سولت له نفسه المس بها.

ومهما تكن خطورة المؤامرات الإرهابية الخائبة واليائسة، لجر المغرب إلى الوراء، فإننا والشعب المغربي قاطبة، المعبأ حول جلاتنا، لن نزداد إلا إصراراً على المضي إلى الأمام. فالإرهاب لن يرهب المغاربة، وإنما يزيدهم إيماناً مع إيمانهم، بفضائل الإسلام السمحة، وقيم المواطنة المسؤولة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق اعتزازنا، بما أبان عنه مواطنونا، بكافة مكوناتهم ومشاربهم، من تجاوب تلقائي، وتلاحم وتعاون مع قوات الأمن، في التصدي للإرهاب، وعيا منهم بأن الحفاظ على الأمن، مسؤولية المجتمع بأكمله، وبأن الأمن الفعلي ينطلق من انخراط المواطن في صيانتته، باعتباره أساس الطمأنينة والاستقرار، والتنمية والازدهار.

وإن تنويهنا بأسرة الأمن بكل مكوناتها، والإدارة الترابية بكل مستوياتها، لا يعادله إلا حرصنا على ضمان ممارسة الحقوق والحريات، وذلك في نطاق احترام النظام العام، والالتزام بسيادة القانون، تحت سلطة ورقابة القضاء المستقل. فإلى العدالة وحدها، ترجع الكلمة الفصل، في إصدار أحكام البراءة أو الإدانة، دون تطاول أو تأثير من أي كان، فالقضاء يظل الدرع الواقي لدولة الحق، التي نحن لها ضامنون، وعلى ترسيخها بالغيرة الوطنية الصادقة، والمواطنة المسؤولة ساهرون.

والله تعالى نسال أن يضاعف إمدادكم بالقوة والصمود، والروح المعنوية العالية، في النهوض بواجبكم الوطني المقدس، لحماية استقرار الوطن، وأمن وطمأنينة المواطنين، بكل إخلاص وأمانة، وحزم وشجاعة، على المعهود فيكم من ولاء للعرش العلوي المجيد، وتشبث بثوابت الأمة ومقدساتها، وتضحية بالغالي والنفيس، والمساهمة الفعالة للمصالح الأمنية والإدارة الترابية، في المجهود الوطني الجماعي الذي نقوده، لتوطيد وصيانة صرح مغرب الوحدة والديمقراطية والازدهار، في ظل الأمن والتضامن والاستقرار.

مع سابغ رضانا، وسامي عطفنا، وموصول رعايتنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
دكار، 05 ربيع الأول 1429هـ الموافق 13 مارس 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس القمة،

معالي السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، ورئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

سعادة الأمين العام، الأستاذ أكمل الدين إحسان أوغلي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نشارك في هذه القمة المباركة، المنعقدة، مجدداً، بالسنغال، البلد الإفريقي الشقيق، الذي تجمعننا بشعبه الأصيل، وبرئيسه المبجل، أخينا العزيز عبد الله واد، روابط أخوية وثيقة. وإننا لنعرب عن خالص تشكراتنا، على كريم ضيافته، واثقين أنه، بفضل حكمته والتزامه، فإن التوفيق سيكون حليفه، في رئاسته لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أشيد بالأعمال الجليلة، التي قام بها رئيس دورتها السابقة، معالي الأخ عبد الله أحمد بدوي، وكذا سيادة الأمين العام، لنصرة قضايا المسلمين.

وإننا لعلى يقين من أن قمة دكار، ستعطي دفعة قوية، لتفعيل برنامج العمل العشري لمنظمتنا، مؤكداً انخراطنا في ترسيخ التوجه الإصلاحية الشامل، المنبثق عن قمة مكة المكرمة، وذلك بفضل ما عهدناه في أخينا الأعز، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، من حكمة وشهامة، وغيره صادقة، على وحدة الأمة ونصرة قضاياها، وبذلك نظل أوفياء لروح «قمة الرباط» الرائدة، التي أسست منظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف تفعيل التضامن بين أمتنا، والدفاع عن مقدسات الأمة، وقضاياها العادلة، تلکم الأهداف الثابتة، التي يجب أن نندعمها بآليات ناجعة، تقوم على الشورى والإجماع والوحدة، كمبادئ إسلامية،

وتعتمد التحديث الشامل، اندماجا اقتصاديا، وتنمية بشرية، ونهضة ثقافية، تحصينا لسيادة بلدانها، ووحدتها الوطنية والترايبية، من مخاطر التجزئة والتشردم.

وبعد مرور أربعة عقود، على قيام منظمنا، فإنه من الإنصاف، الاعتراف بما قطعناه من خطوات، على درب العمل الإسلامي البناء، بيد أن تضاعف التحديات، وتراكم الإحباطات بسبب الخلافات المفتعلة، وتوالي النكسات، واتساع التفاوتات، كل ذلك يقتضي المزيد من تضافر الجهود، وتعبئة الطاقات، لإنجاز نقلة نوعية، كفيلة بتعزيز المكتسبات، ورفع التحديات الحقيقية للأمة، ولاسيما في ظل اكتساح العولمة الشرسة.

ولعل في مقدمة تلكم التحديات، التعثر في تجسيد وحدة الأمة، حتى تكون كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا، وهذا ما يتطلب نبذ كل أسباب النزاع والتجزئة، وتوحيد الصفوف، وتسخير الطاقات، لتوطيد التنمية والاستقرار.

وفي عالم صار فيه الإرهاب هو حرب العصر، ضد كل القيم الإنسانية المثلى، فإننا نجد إدانتنا المطلقة، لكل أعماله الإجرامية، ونزوعاته الظلامية والتكفيرية.

كما نستنكر بشدة، المس بمقدسات الإسلام، الذي يعد رائدا في تكريس كرامة الإنسان، وترسيخ الحوار والتفاعل، بين الأديان والحضارات، في نطاق الاحترام المتبادل، وهذا ما يدعونا جميعا، لاعتماد استراتيجية شمولية، لمحاربة الإرهاب، تقوم على التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، في التزام بسيادة القانون، وسلطة القضاء، وكذا بانتهاج مخطط إعلامي وثقافي متنور، لتوعية الرأي العام، فالإسلام الحق براء من الإرهاب، الذي يعد المسلمون ضحية مزدوجة له، فهم المستهدفون أساسا بعدوانيته، وهم المتهمون به، دون غيرهم، علما بأن الأصولية المتطرفة، لا تنحصر في دين أو وطن.

ويظل التحدي الثاني هو توطيد دعائم التضامن الإسلامي، بشراكة اقتصادية ناجعة، قوامها تنشيط تجارتنا البينية، في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر، داخل فضاءنا الإسلامي، عمادها تكامل مواردنا البشرية والطبيعية والمالية، وتسخيرها للتنمية المستدامة، بالحكمة الجيدة، واستثمارها في مشاريع اجتماعية، تجد شعوبنا أثرها الملموس، في مواطنة كريمة ومسؤولة، بدل تبذيرها في تغذية نزوعات التجزئة ومصطنعاتها الوهمية، المهدة لحوزة الأوطان، وحرمة الجيران. في تناقض مكشوف مع وحدة الأمة، ومبادئ الإسلام.

والمغرب، إذ يرفض هذه التوجهات الهدامة، فإنه لن يدخر وسعا، في مواصلة بناء شراكة مثمرة مع أشقائه، ووضع خبرته المكتسبة، في مجال التنمية البشرية، تعزيزا للتعاون الإسلامي مع بلدان القارة الإفريقية، بإمكاناتها الغنية والواعدة.

وفي هذا الصدد، نشيد بإقامة صندوق خاص، للحد من الفقر، باعتباره آلية لتوفير التمويل، اللازم لسد العجز الاجتماعي، في الفئات والمناطق الأشد خصاصة، ولن يصلح حال هذه الأمة، إلا باعتماد أنظمة جيدة للتربية والتكوين، هدفها تأهيل شبابنا، رجالا ونساء على حد سواء، لامتلاك وتقاسم العلم والمعرفة، والتكنولوجيات الحديثة للاتصال، تقليصا للفجوة الرقمية، واستثمارا لمواردنا البشرية المؤهلة، غايتها جعلها قاطرة للتنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

في خضم انشغالنا بأحوال الأمة، نؤكد تضامننا مع شعوب شقيقة في محنتها، ولاسيما في العراق ولبنان، والسودان والصومال وأفغانستان، وغيرها، داعين إياها إلى انتهاج أفضل السبل، الكفيلة بتثبيت سلطتها الوطنية، وتوطيد وحدتها، وأمنها واستقرارها.

والأدهى والأمر، أن مأساة الشعب الفلسطيني قد استفحلت بمضاعفات خطيرة، وأعمال عدوانية إسرائيلية، وما أحوج مكوناته إلى انتهاج مصالحة توافقية صلبة. وسيظل المغرب وفيما لمساندته الصادقة، للسلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية، بقيادة أئمة المناضل، الرئيس محمود عباس، معربين عن دعمنا لتوجهها السلمي، من أجل إقامة دولة مستقلة، ذات سيادة، قابلة للعيش على كل المستويات، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش في وئام وسلام، مع كافة جيرانها، وذلك طبقاً لمقررات الشرعية الدولية، وكل مخططات التسوية الشاملة والعادلة والنهائية لنزاع الشرق الأوسط.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا نبذل قصارى جهودنا، لدى المجتمع الدولي للمحافظة على الوضع القانوني لهذه المدينة المكلومة والدفاع عن هويتها الحضارية، ورموزها الدينية المقدسة، من الأعمال العدوانية، وفي طبيعتها، الحفريات، وكل الانتهاكات التي تمس بحرمة المسجد الأقصى، وبقدسيته في مشاعر المسلمين.

وبموازاة مع مساعينا الدبلوماسية، فإننا نعتد مقاربة عملية تتولى فيها وكالة بيت مال القدس الشريف، بإشرافنا الشخصي، إنجاز مشاريع ملموسة، سكنية وصحية، وتعليمية واجتماعية لفائدة إخواننا المقدسيين، مناشدين كافة الدول والهيئات، أن تبذل المزيد من الدعم لها.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

إن رفع هذه التحديات الجسام، إن كان يتطلب منا تقوية آليات عمل منظماتنا، فإن ذلك ينبغي أن يتم في إطار ميثاق موحد، يجسد روح التوافق والإجماع، ويمكن منظماتنا من أداء مؤسسي، أكثر حيوية ومصداقية، وذلك هو النهج القويم لجعل أمتنا الإسلامية، تأخذ المكانة الجديرة بها في عالم التكتلات الدولية القوية، التي لا مكان فيها للكليات الهشة.

والله ولي التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة العربية العشرين  
دمشق، 21 ربيع الأول 1429هـ الموافق 29 مارس 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أخي العزيز، فخامة الدكتور بشار الأسد، رئيس القمة العربية،  
إخواني الأعزاء،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أعرب لأخيينا العزيز، فخامة الرئيس بشار الأسد، عن أصدق عبارات الشكر والتقدير لإشرافه على حسن استضافة وتنظيم الجمهورية العربية السورية الشقيقة للقمة العربية العشرين.

وأود أن أعبر عن اعتزاز المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، بما يربط بلدنا وشعبينا الشقيقين من وئام الأخوة الصادقة والتضامن، في نصره القضايا العادلة لأمتنا والدفاع عن سيادة بلداننا ووحدتها الوطنية وحوزتها التراثية، مستحضرين، بكل إجلال، تضحيات التجريدة المغربية في دفاعها البطولي، إلى جانب القوات السورية الباسلة، من أجل وحدة القطر السوري واسترجاع الجولان المحتل.

كما يسرني الإعراب لأخيينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي بذلها خلال فترة رئاسته للقمة العربية، التي احتضنتها المملكة العربية السعودية الشقيقة، من أجل تنفيذ القرارات الهامة الصادرة عنها.



إننا نعتبر انعقاد هذه القمة فرصة سانحة للوقوف على مدى تقدم العمل العربي المشترك وتحديد عوائقه، من أجل السير به إلى الأمام، وفاء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا وعاهدنا شعوبنا على ترجمته على أرض الواقع، وذلك ببذل أقصى الجهود لخلق الأجواء المناسبة لتجاوز الخلافات البنينة، والعمل على توطيد الثقة اللازمة التي بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف المتوخاة والتجاوب مع طموحات شعوبنا في الوحدة والوئام والعيش الحر الكريم.

فشعوبنا العربية تواجه، اليوم، تحديات حاسمة، كأمة وكنظام إقليمي مستهدف من العديد من الجهات، وبدل تضافر كل الطاقات وتعبئتها لرفع هذه التحديات، بروح الوحدة والنظرة المستقبلية، فإن تفاقم الخلافات المفتعلة، فيما بين بعضها البعض، وتغليب الحسابات الضيقة على المصالح العليا للأمة، يكرس واقع الهوان الذي تعيشه، والذي لا يخدم إلا مصلحة خصومها ويضر بتنمية شعوبها وتأهيل شبابها لامتلاك ناصية العلم باعتبار العنصر البشري المؤهل رأس مال العصر.

وهذا يجعلنا مطالبين، أكثر من أي وقت مضى، بإيجاد أجوبة واقعية وحلول موضوعية للتحديات الراهنة والتحديات المستقبلية للأمة، بل إن الأمانة وروح المسؤولية تقتضي من كل الفاعلين اتخاذ مواقف حازمة، تمكننا من التصدي لها بحكمة وإقدام وروية.

ولن يتأتى ذلك إلا بتحسين أقطارنا من مخاطر الفرقة والتجزئة والهشاشة. وكذا بتأهيلها لمسيرة متغيرات العلاقات الدولية وما أفرزته من إكراهات بقضاياها المتداخلة، وهو ما يتطلب معالجة جماعية لتحولاتها في عالم يتغير بسرعة، عالم يحكمه منطق موازين القوى غير المتكافئة والمتقلبة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، وبدون ذلك، فإن استمرار الوضع العربي على حاله، خاصة في غياب إرادة إصلاحية عملية، توافقية وحازمة، ينذر بأوخم العواقب، لا قدر الله.

ولتجاوز هذا الوضع المزري والمؤسف وإجراء قطيعة مع دوامة استفحاله، فإن الخطوة الأولى الملحة والمستعجلة، تبدأ من تنقية الأجواء العربية، وهو ما يمر حتما عبر اعتماد الحوار الإيجابي والنأي عن الأسباب التي تعيق العمل العربي المشترك وترهن، بذرائع واهية ونزوعات تجزئية، كل توجه صائب نحو التوافق والوئام والتضامن والتكامل، سواء في نطاق تجمعات إقليمية منسجمة أو في إطار تكتل عربي قوي، كفيل بتحقيق التطلعات الحيوية والحقيقية لشعوبنا الشقيقة للتقدم المشترك والاندماج العقلاني، الذي لا مندوحة عنه، في عالم التجمعات القوية التي قد تنزع لمعاملة الأمة المتطرفة ككيان هش، فما بالك بالبلدان ضحية التجزئة.

ومن هذا المنظور، نؤكد على توجه المغرب الراسخ لمواصلة العمل، مع كافة أشقائه وجيرانه، على تعزيز وشائج الأخوة والتاريخ والمستقبل المشترك التي تربطه بهم. كما نعرب عن اعتزازنا بالعلاقات السياسية الممتازة التي تجمعنا بأشقائنا في الحرص والالتزام بالدفاع عن القضايا المصرية، باعتبارها من ثوابت سياستنا، ثنائيا وجهويا ودوليا.

وبموازاة ذلك، فإننا نؤكد حرص المغرب على دعم هذه الركائز والمكاسب، بمقومات واقعية ملموسة ومتينة عمادها الاقتصاد الذي هو عصب العصر، استجابة للتطلعات الحقيقية لشعوبنا، بما ينعكس إيجابا على تنميتها ومعيشها اليومي.

وبدون ذلك، فإن المقومات التاريخية المشتركة، ستظل في وجدان شعوبنا، مجرد ذكرى أو بكاء على أطلال الماضي وتغنيا بأمجاده أو شعارات حماسية عديمة الجدوى.

لذا، فقد آن الأوان، للانكباب على لم الشمل وتوحيد الكلمة، بنية صادقة وإرادة قوية، لرفع التحديات الحقيقية لشعوب أمتنا، وذلك في التزام بسيادة دولها ووحدتها الترابية ومقوماتها الوطنية، وضمن تنسيق محكم للدفاع عن أمنها واستقرارها في مواجهة مخاطر الإرهاب المحقق بها، بل وبالعالم أجمع، وفي إطار من تضافر الجهود لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها بآليات فعالة ومشاريع ميدانية ملموسة.

وذلك هو السبيل الذي ينهجه المغرب، في سياسته الداخلية والخارجية، متخذاً مبادرات بناءة، عبر مشاريع استثمارية عربية كبرى مشتركة وأخرى للتنمية البشرية المحلية. وفي هذا الصدد، نجدد إشاراتنا بتعاون أشقائنا في الوطن العربي، وبالأخص دول الخليج الناهضة، كما نؤكد حرصنا على تفعيل الأمثل للمبادرة الواعدة المتمثلة في اتفاقية أكادير للتبادل الحر، المفتوحة أمام البلدان العربية المتوسطة.

ومن هذا المنطلق، فلن نألو جهداً في سبيل تعزيز الاندماج الإقليمي، كقاعدة صلبة للوحدة العربية المنشودة. وعلى هذا الأساس، سنواصل بقوة المؤمن بعدالة قضيته ومشروعية حقوقه، بصدق وإخلاص، ومهما كانت العراقيل الظرفية والطروحات المنافية للوحدة والتضامن، العمل على تفعيل بناء اتحاد المغرب العربي الكبير، باعتباره وفاء لأخوة عريقة وخياراً استراتيجياً، حاضراً ومستقبلاً، لا مندوحة عنه، ودعامة قوية للجناح الغربي لأمتنا، في التزام راسخ بروح ومنطوق معاهدة مراكش التأسيسية القائمة على احترام وحدة دوله الوطنية والترايبية وصيانة ثوابتها وخصوصياتها الوطنية.

ونود في هذا السياق، الإشادة بالتجربة المثمرة لمجلس التعاون الخليجي الذي تجمعنا ببلدانه الشقيقة روابط شراكة متينة، متعددة الأبعاد، وتضامن أخوي فاعل.

وسيرا على نفس النهج، المجدد لآليات العمل العربي المشترك، فإن عمل المغرب لا ينحصر في التعاون بين الحكومات، على أهميته، وإنما يمتد إلى مختلف الفعاليات السياسية والنيابية والاجتماعية والثقافية والجمعوية.

فخامة الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

تظل القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتنا، لذلك نؤكد موقف المغرب الثابت، الداعم للسلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية، بقيادة أئينا المناضل فخامة الرئيس محمود عباس، وبالأخص في ظل الظروف العصيبة التي يعانها الشعب الفلسطيني الشقيق، والتي تتطلب منه وحدة الصف.

وإننا لندين بشدة الأعمال العدوانية، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما ما يعرفه قطاع غزة من حصار ظالم، كما نشجب العنف الذي يستهدف المدنيين الأبرياء، وخصوصاً الأطفال والنساء، في خرق سافر للمواثيق الدولية وللقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن سياسة الاحتلال والعقاب الجماعي التي تنهجها ضد الشعب الفلسطيني والتي تنذر بوأد كل المبادرات السلمية البناءة، وفي مقدمتها مبادرة السلام العربية التي تمثل خياراً واقعياً ومتوازناً، خياراً يفتح الآفاق أمام حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط، حل يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، دولة قابلة للحياة. حل يقوم على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية، مجددين استعدادنا لبذل وتأييد كل الجهود والمبادرات السلمية، لإنهاء الاحتلال.

كما ندعو جميع الأطراف، لحسن استثمار المناخ الذي هيأه مؤتمر أنابوليس، من أجل تفادي ما من شأنه جعل شبح اليأس يحل محل بريق الأمل الذي فتحه هذا المؤتمر أمام إحياء مسلسل السلام في الشرق الأوسط، مما يتطلب من الجميع الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها الإخلال بالتزاماتها، بموجب الاتفاقيات المبرمة، وبنود خارطة الطريق وغيرها من التعهدات.

وفي نفس السياق، نعبّر عن تطلّعنا إلى أن تسرع الدول والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية وتيرة توفير الموارد المالية لصالح السلطة الفلسطينية، تنفيذاً لقرارات مؤتمر باريس للمانحين. فمن شأن ذلك بعث روح الأمل في نفوس الشعب الفلسطيني لكي ينخرط في مسلسل السلام الذي ينشده الجميع.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس الشريف، فإننا نوجه نداءً إلى القوى الدولية الفاعلة، لبذل ما يلزم من الحزم تجاه إسرائيل للحفاظ على الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة والتخلي عن مخططاتها الرامية إلى تغيير معالمها الدينية والثقافية والحضارية.

وفي هذا السياق، ومع ترحيبنا بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة، فإننا نعتقد أنه قد آن الأوان، لكي يأخذ العرب المبادرة، ليس فقط لتأكيد رغبتهم الصادقة في تحقيق السلام، ولكن أيضاً لتأكيد عزمهم على الخروج من نفق انتظار الحلول، التي قد تأتي أو لا تأتي. ولن يتحقق ذلك إلا برص الصف العربي والتشبث بموقف موحد ومشترك والانخراط الجماعي في مواجهة المعضلات الحقيقية للأمة، بدل هدر طاقتها وجهودها في نزاعات مفتعلة وتصرفات متطرفة يأسئتها شعوبنا، ويتخذها خصومها ذريعة للنيل من قيمها الثقافية والحضارية أو مطية لمحاولة بغيضة لتشويه الجوهر السمح لديننا الإسلامي.

وبنفس الروح المفعمة بالوئام ولمّ الشمل وجمع الكلمة، في مواجهة المشاكل الحقيقية، فإن المغرب، الذي كان من رواد اتفاقية الطائف، لعلّي استعداد كامل لبذل كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل توافقي، انطلاقاً من الخطة التي أقرها مجلس الجامعة العربية، والتي تضمن مصالح لبنان وتكفل صيانة وحدته الوطنية والترايبية وسيادته واستقراره وأمن وازدهار جواره والمنطقة برمتها.

كما أن الظروف المأساوية التي يمر بها الشعب العراقي الشقيق، تعد مصدر ألم وانشغال كبيرين، مؤكدين على ضرورة استرجاع العراق الشقيق لسيادته كاملة والحفاظ على وحدته الترايبية. ولهذه الغاية، نوجه نداءً إلى كل القوى والأطراف السياسية والدينية، للتخلي بالحكمة وبذل الجهود الصادقة لتجاوز الأزمة ووقف دوامة العنف والدمار والإرهاب، جاعلة المصالح العليا للشعب العراقي الشقيق وتطلّعاته للوحدة والوئام والأمن والسلام، فوق كل اعتبار.

وبنفس الإرادة الوحدوية، نؤكد انخراطنا ودعمنا للمساعي الحميدة لمسيرة السلام والوفاق والوحدة بالسودان والصومال وجزر القمر الشقيقة، غايتنا المثلى في كل الظروف والأحوال، الالتزام بمبدئنا الراسخ المتمثل في الحفاظ على السيادة والوحدة الترايبية للدول العربية وتجاوز الخلافات والصراعات الظرفية.

فخامة الرئيس، إخواني أصحاب الجلالة والفتخامة والسمو والمعالي،

ستظل المملكة المغربية دائمة الاستعداد، بكل صدق وإخلاص، لاتخاذ والإسهام الفعال في كل المبادرات الهادفة إلى وضع الأسس القوية لشراكة عربية مندمجة وبناء نظام جماعي حيوي يهدف إلى تطوير آليات العمل العربي المشترك، نظام متجدد وفعال، يوفر الشروط الموضوعية للتعاون البيئي وتشجيع الاستثمار وتأهيل الاقتصاد والإنسان العربي وتحسين أدائه، نظام حديث كفيل برفع تحديات العولمة والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال، وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في مراعاة لخصوصيات ومقومات كل بلد وشعب بإرادته المستقلة وحسب وتيرة تطوره.

والله تعالى نسأل أن يهدينا سواء السبيل، ويلهمنا الحكمة والرشاد، ويكفل أعمال قمة دمشق، معقل العروبة التاريخية، بالسداد، تحقيقاً لتطلّعات شعوبنا الشقيقة، لترسيخ الأخوة العريقة بالتضامن الفعال والقوة الوحدوية والاندماج العقلاني والتنمية الشاملة والتحرر من كل المثبطات والنهوض بالدور الفاعل الجدير بمؤهلاتها، جهويًا ودوليًا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم  
الصحيرات، 25 ربيع الأول 1429هـ الموافق 02 أبريل 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نتوجه إليكم في افتتاح المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم، الذي نضفي عليه رعايتنا السامية، مرحبين بضيوفنا الكرام، أعضاء الوفود المشاركة في أشغاله، ببلدهم الثاني المغرب، أرض اللقاء والحوار ونصرة القضايا العادلة لأمتنا العربية، وذلك من أجل تدارس أفضل السبل، الكفيلة بتقوية وتنويع مجالات العمل العربي المشترك.

ونود بهذه المناسبة، أن نعرب عن بالغ إشاداتنا بمبادرات أخينا العزيز، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، رئيس مؤسسة الفكر العربي، مثنين عاليا الجهود الخيرة التي ما فتئ يبذلها في سبيل النهوض بالثقافة العربية والارتقاء بالفكر العربي. كما يطيب لنا أن ننوه بحسن اختياركم لموضوع «التعليم في الوطن العربي والعولمة» كمحور لهذا الملتقى الهام، اعتبارا لراهنيته ومواكبته لحيوية النقاش الدائر في المنطقة العربية كلها، حول إشكاليات وأولويات النهوض بالمنظومات العربية للتربية والتكوين، وتعزيز دورها الحاسم في إعداد أجيال المستقبل، وفي الرفع من تنافسية بلداننا في خضم تحديات العولمة.

ففي عالم يعرف تحولات متسارعة، فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من كون تنافسية الأمم أصبحت تقاس اليوم بجودة الرأسمال البشري، ولاسيما في مجال اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ومن هنا تتجلى أهمية دور المنظومات التربوية، التي أصبحت فاعلا رئيسيا، ومكونا وازنا في مواجهة إكراهات العصر، باعتبارها أساس تكوين وتأهيل الموارد البشرية.

لذلك، فإن الجامعات ومعاهد البحث تعرف اليوم، على الصعيد الدولي، تسابقا حثيثا، من أجل اكتساح أسواق التكوين والبحث، في اتجاه تمكنها من الامتلاك التدريجي لوسائل وآليات هذه التنافسية، تسابق يفرز أيضا دينامية تدفع إلى المزيد من التنميط والتماثل بين مقومات ومناهج الأنظمة التعليمية والتكوينية عبر العالم، وهو ما لم يعد يسمح بانتهاج سياسات تعليمية مغلقة على ذاتها أو

منعزلة عما يجري حولها، خاصة في ظل الوضع الراهن للتعليم بالوطن العربي. فالإصلاح المستمر لمنظوماتنا التربوية، يظل الخيار الذي لا محيد عنه، لتبويء بلداننا العربية المكانة الجديرة بها في معترك العولمة العلمية والتقنية، وتمكين التعليم والبحث من الاضطلاع بدورهما كرافعتين أساسيتين للتنمية.

ومن هذا المنطلق، فإن المؤسسات التعليمية مدعوة باستمرار، إلى ملاءمة مناهجها وأساليب عملها مع ما يتطلبه تأهيل مواردنا البشرية، وتحسين أدائها وجودتها لخوض غمار العولمة، وانفتاحها على المستجدات في تطوير أنظمة التربية والتكوين، في احترام لهويتنا العربية الإسلامية الأصيلة. إذ يتعين ألا ينحصر دور مدارسنا وجامعاتنا في الرفع من مؤشرات الكمية فقط، بضمان الحق في التعليم وتكافؤ الفرص في التكوين لأكبر عدد ممكن من أطفالنا وشبابنا، بل ينبغي رفع تحدي جودة الخدمات والكفاءات وتوفير ظروف الانخراط الفاعل في مجتمع المعرفة والاتصال.

وفي هذا الصدد، يجب التذكير بأن أساليب التعليم ومناهج التلقين أصبحت مفتوحة أمام الجميع في كل دروب المعرفة، وذلك من خلال وجود شبكات جامعية فضائية، وأساتذة بارزين يتواصلون ويتناقشون، رغم بعد المسافات. كما يمكن لأي صف من صفوف الدراسة، أو مختبر من المختبرات، أن يفتح على نظيره في أي جهة من جهات العالم في اللحظة الواحدة، مما يتطلب منا تمكين أبنائنا من استثمار هذا التواصل المعرفي العصري، وجني ثماره.

وإنه لمن الأولويات الملحة، الانكباب على تقييم نظمنا التربوية، وتحديد مواطن الخلل والقصور فيها، وكذا رصد كل الإكراهات والعراقيل التي يحملها اكتساح العولمة لعالمنا العربي، ودراسة ردود الفعل الإيجابية التي يتطلبها رفع تحدياتها، على كل المستويات. ولما كانت الهوية الثقافية في مقدمة ما تستهدفه العولمة، فإنه يتعين وضع الحلول الاستباقية للملاءمة بين ما هو ذو طابع كوني وما هو وطني، للانخراط في العصر، مع الحفاظ على الخصوصيات والثوابت الوطنية.

لذا، ينبغي أن نعمل على ترسيخ دور المؤسسة التربوية كرافعة أساسية للتحديث والتقدم، وتعميق المواطنة والممارسة الديمقراطية، والارتقاء بمؤشراتنا التنموية، مع جعل شبابنا أكثر تشبعا بروح المبادرة والمسؤولية والانفتاح والاعتدال والتسامح. كما يتعين على مؤسساتنا التربوية، أن تمنح الأجيال الصاعدة أدوات الانفتاح والتباري على الصعيدين الجهوي والدولي، وأن تزودهم، في الوقت ذاته، بالمبادئ والقيم المثلى الكفيلة بجعلهم معترزين بهويتهم وأصالتهم، ومساهمين في الارتقاء بأوطانهم والاهتمام بقضاياها العادلة وانشغالاتها الحقيقية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لواتقون من أن فضاء للتفكير والاقتراح، بحجم الفضاء الذي يمثله منتداكم، سيسهم في تعميق النظر في ما تطرحه التحديات على الأنظمة التعليمية في بلداننا، وفي ابتكار المناهج الناجعة لمعالجة بعض القضايا المشتركة بين الأقطار العربية في هذا المضمار.

ويأتي في المقام الأول، تراثنا المشترك، الذي تمثله بالأساس، لغتنا العربية، التي تستدعي منا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، مجهودا خاصا لتنميتها وتأهيلها، وجعلها تستفيد من دينامية خلاقية للبحث اللغوي في مجال الاستباق والتعريب والمصطلح العلمي، من أجل امتلاك تكنولوجيا المعلومات، وضمان حضور أكثر وزنا في فضاءات الإعلام والاتصال. وهي مهمة لا يمكن أن تتأتى إلا في إطار مجهود مشترك ومبادرات متكاملة بين بلداننا العربية ضمن مقاربة رصينة ومتوازنة، تتوخى بلورة رؤية استشرافية للغة العربية ولموقعها في المجتمع الكوني للمعرفة.

ويتعين في المقام الثاني، الانكباب على جعل المناهج والمضامين التربوية تستوعب متطلبات العولمة وتتكيف معها، إلى جانب الاضطلاع بدورها في التربية على المواطنة والسلوكيات المدنية، والتشبث بمقومات هويتنا الحضارية، دون انغلاق أو تعصب، وفي مزاجية متوازنة بين الخصوصية والكونية. وهو ورش مصيري يستدعي بدوره تضافر الجهود وتبادل الخبرات بين الهيئات العربية المختصة وصاحبة القرار في مجال السياسات العمومية التعليمية.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية الدفع بآليات التعاون في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي، وبروز أقطاب للامتياز والابتكار، من شأنها مضاهاة مثيلاتها في العالم. كما أن هذا التعاون ينبغي أن يتأسس على شبكة من المشاريع الطموحة، واضحة الأهداف والوسائل حول مجالات البحث والتكوين ذات قيمة مضافة عالية، تنخرط فيها، إلى جانب المؤسسات الجامعية، المقاولات والفاعلون الاقتصاديون، في شراكة متميزة وناجعة بين القطاعين الخاص والعام، مما سيمكن من استقطاب وتحفيز الأطر والكفاءات العربية المتواجدة بالخارج، بغية الإسهام في التنمية العلمية والتقنية لبلدانهم الأصلية ولمجموع الوطن العربي.

حضرات السيدات والسادة،

إن سبيلنا لتحقيق الأهداف المتوخاة يتمثل أولاً وقبل كل شيء في الاعتماد على طاقاتنا الذاتية ومواردنا الخاصة، والدفع بمسارات إصلاح منظوماتنا التعليمية، وضمان نجاعة مردوديتها، وذلك في استحضار دائم لخصوصياتنا الوطنية والقومية ولتراثنا وقيمنا الحضارية العربية، واستلهام للتجارب الكونية الرائدة في هذا المجال.

ونود ختاماً، أن ننوه بعملكم الجاد ومساعدكم الحميدة، واثقين أنه بفضل المكانة المرموقة للمشاركين، وللنخبة التي يضمها هذا المنتدى الهام من رجالات الفكر والثقافة ومن خبراء محنكين، سيشكل قوة اقتراحية فعالة للإسهام في استكشاف أفضل السبل للنهوض المتواصل بالمنظومات التعليمية العربية، وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات بينها على نحو يجعلها في مستوى رفع تحديات ورهانات العصر، وتحقيق التنمية، وتوفير مستقبل أفضل لأجيالنا الصاعدة.

وفقكم الله، وكلل جهودكم وأشغال ملتقاكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الاحتفالات المخددة للذكرى المئوية الثانية عشرة لتأسيس مدينة فاس  
فاس، 28 ربيع الأول 1429هـ الموافق 05 أبريل 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزاز جلالتنا، والشعب المغربي قاطبة، تخليد الذكرى المئوية الثانية عشرة، لتأسيس مدينة فاس باعتبارها محطة حاسمة في المسار التاريخي، لتجسيد الدولة - الأمة المغربية، المستقلة عن أي تبعية، دولة موحدة بالإسلام السني الوسطي وبالنظام الملكي القائم على البيعة الشرعية، المتبادلة بين العرش والشعب، وذلك في تمازج بين المكونات الأمازيغية والعربية الإسلامية. إنها المكونات التي ظلت هذه المدينة بوتقة لانصهارها مع سائر الروافد المغربية المتعددة من أندلسية و صحراوية-إفريقية ويهودية. كما شكلت نموذجا لتعايش الحضارات والثقافات.

إن الرمزية التاريخية لفاس، لا تنحصر في كونها عراقية حضارتنا، ولكن باعتبارها أيضا منارة للإشعاع العلمي والروحي في الغرب الإسلامي، مضاهية كبرى العواصم العالمية بعمرائها الهائل ونشاطها التجاري والاقتصادي ومهارات صناعاتها ونخبها الثقافية والعلمية المتميزة بالاجتهاد والإبداع في سائر العلوم والفنون، ومن بينها العلوم الدينية، التي قامت على المالكية مذهبها والأشعرية عقيدة، ومنهاج الإمام الجنيد تصوفا، والعمل الفاسي، اجتهادا فقهيا متجددا.

وهو ما يجعل هذه المدينة الفيحاء ليس فقط إرثا للشعب المغربي وحده وإنما تراثا إنسانيا مشتركا مشهودا به من قبل المؤسسات الدولية وكل زوارها وفي مقدمتهم كبار المفكرين والأعلام، من شتى بقاع العالم. فقد وفد عليها الرحالة المكتشفون، والطلاب والعلماء الذين اغترفوا من معين جامعتها، «القرويين» التي تعد من أقدم الجامعات، فضلا عن السفراء والتجار، فسجلوا في مذكراتهم ورحلاتهم ما يدل على إعجابهم بعبق تاريخها وسحر طبيعتها. كما شهدوا بحفاظ أهلها على تقاليد التآلف الاجتماعي، وجماليات حضارتها، وذلك ما ستبرزه مختلف الأنشطة المبرمجة لتخليد هذه الذكرى.



## حضرات السيدات والسادة،

لقد ارتأينا عدم اختزال هذا التخليد في مجرد احتفالات عابرة، وذلك لأننا حريصون على وصل ماضي فاس بمستقبلها الواعد، ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد، غايتها إعادة الاعتبار لهذه الحاضرة الأثيرة لدى جلاتنا. ولن يتأتى ذلك إلا بتضافر كل الجهود لتحقيق إرادتنا السامية في صيانة مآثر مدينتنا العتيقة وتجسيد عزمنا الأكيد، على أن تكون فاس المستقبل، قطبا نموذجيا للجهوية المتقدمة، التي نريدها عمادا للدولة المغربية العصرية.

كما أننا مصممون على ترسيخ هويتها كمنبع للإبداع الفني والحرفي والمبادرة الذاتية ولحركية الإنتاج والمبادلات ووجهة سياحية غنية بمؤهلاتها وجاذبيتها الروحية، وهو ما يقتضي تعزيز بنياتها التحتية الحديثة بمختلف أنواعها، وتمكينها من التكنولوجيات الجديدة للمعرفة والاتصال، وكذا ترسيخ الفكر التنويري بين شبابها ليظل رأسمالها الدائم، هو الموارد البشرية المؤهلة. كما يتطلب إنجاز المشاريع التنموية المندمجة، الموفرة للعيش الكريم لكل ساكنتها في حفاظ على قيمها التضامنية بروح الوطنية، التي جعلت من فاس رائدة، في الدفاع عن ثوابت المغرب ومقدساته وسيادته ووحدته.

وفي ذلكم خير وفاء لروح فاس، وللذكرى العطرة لسلفنا الصالح المولى إدريس الثاني، نور الله ضريحه، مؤسس هذه الحاضرة التي لا يزيدها الزمان إلا حيوية مستلهمة بقيادتنا السامية، من ماضيهما المجيد، مقومات مستقبلها الواعد، وذلك بفضل طاقات أبنائها الأوفياء رجالا ونساء، وتعاطف محبيها من أشقائنا وأصدقائنا الأعزاء وضيوفنا الكرام.

و إذ نرحب بهم أجمل ترحيب، منوهين بما يجسده حضورهم المتميز من تقدير واعتبار لفاس؛ فإننا نشيد بكل من ساهم من قريب أو بعيد، في تخليد هذه الذكرى المجيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في منتدى الأسواق الصاعدة في إفريقيا  
الرباط، فاتح ربيع الثاني 1429هـ الموافق 08 أبريل 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في منتدى الأسواق الصاعدة في إفريقيا، للترحيب بهم بين ظهرانينا، معربين عن إشادتنا بهذه المبادرة، التي أمكن من خلالها لثلة من الشخصيات القادمة من أربع قارات، أن يلتئم شملها في الرباط، لتدارس إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا.

وتندرج المحاور الثلاثة لهذا الاجتماع، وهي بالتحديد التجارة والمالية، والبنية التحتية، وآثار التغيرات المناخية، في صميم هذه الإشكالية، ونأمل أن تتمخض عن تأملاتكم، خلال الأيام الثلاثة للمنتدى توصيات ووجيهة، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

ينعقد اجتماعكم في مرحلة حاسمة بالنسبة للقارة الإفريقية، التي، وإن كانت قد فوتت للأسف فرصاً حقيقية للتنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فإنها، في المقابل، قد شهدت مطلع هذا القرن تحولاً للأفضل، لم يسبق له نظير.

لقد بلغ النمو مستويات عليا في إفريقيا، على الرغم من أنها تظل غير كافية لتحقيق أهداف الألفية، التي تتوخى تقليص معدلات الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن.

وقد تواصل هذا النمو بشكل مطرد، لأزيد من خمس سنوات متتالية، واستفادت منه غالبية الدول، سواء المنتجة منها للبترول، أو المستوردة له.

ويُعزى هذا الانتعاش إلى الإصلاحات الماكرو-اقتصادية الكبرى التي اعتمدها غالبية الدول الإفريقية، لفترة تزيد عن عشر سنوات. كما يُفسر هذا الوضع بتراجع حدة وعدد النزاعات التي قاست منها القارة، خلال الحرب الباردة.

إن تزايد وتيرة النمو العالمي وحجم المبادلات التجارية الدولية، لعشر سنوات، قد ساهم أيضا في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. وإنها لمناسبة سانحة للتنبؤ بأهمية ما أسهمت به بعض الدول الآسيوية الكبرى، في صيرورة هذا المسلسل التنموي، وذلك من خلال الرفع من مستوى مبادلاتها التجارية مع إفريقيا، خاصة في مجال طلباتها من المواد الأولية.

وقد أولت المجموعة الدولية برمتها اهتماما متزايدا للقارة الإفريقية من خلال العديد من المبادرات الرامية إلى تقديم تسهيلات تجارية، والحد من حجم الديون المستحقة لها، والرفع من حجم المساعدات العمومية للتنمية، لاسيما فيما يرتبط بمكافحة وباء السيدا والملاريا.

وينبغي التنبؤ بأنه خلافا لما كان يجري في السابق، فقد توفقت القارة الإفريقية في جني ثمار ما بذلته من جهود ذاتية وفي الاستفادة كذلك من المنافع المتاحة في إطار التعاون الدولي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

على الرغم مما تم إحرازه من تقدم ملموس، فينبغي الانتباه إلى ضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لسنوات طويلة، ذلك أن الغاية المثلى المرجوة من التنمية تكمن في تمكين الإنسان من أسباب العيش الأفضل. بيد أن معدلات الدخل الفردي تبقى للأسف من بين النسب الأكثر تدنيا في العالم. كما أن الفقر المدقع لا يزال يطال مناطق شاسعة من قارتنا، في الوقت الذي لم تعد فيه الظرفية الدولية مواتية على عهدها في المدة الأخيرة.

وفي هذا السياق، يتعين على البلدان الإفريقية تكثيف الإصلاحات، لاسيما في قطاعات التربية والصحة والحكامة وتحسين المناخ الكفيل بتطوير القطاع الخاص، سواء الوطني أو الدولي، فضلا عن الاندماج الإقليمي.

وإننا نهيب بالمجموعة الدولية لتفي بكامل تعهداتها المتعلقة بتقديم المساعدة العمومية للتنمية في إفريقيا. ولتبدل المزيد من الجهود في مجال تقليص المديونية، وتعمل بشكل خاص من أجل أن تتكامل، دورة الدوحة حول التجارة الدولية، بنتائج مرضية.

كما ندعو القطاع الخاص الأجنبي للرفع من استثماراته في إفريقيا الزاخرة بمواردها البشرية والطبيعية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز بالنسبة للمملكة المغربية أن تمتد جذورها راسخة في عمق القارة الإفريقية، ومن حسن حظها أنها تتميز بوضع جغرافي استراتيجي يجعل منها نقطة الالتقاء تجمع بين ثلاث قارات.

وإننا لنولي اهتماما بالغا للعلاقات التي تربطنا بالبلدان الإفريقية الشقيقة، تلكم العلاقات الضاربة في القدم، والتميزة بأبعادها وتجلياتها المتعددة، التاريخي منها والإنساني والثقافي والديني والاقتصادي. فمنذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، قمنا بالعديد من الزيارات لهذه الدول الشقيقة، من أجل العمل على تطوير علاقاتنا في كافة الميادين، وتبادل تجاربنا في مجال التنمية.

ومما يبعث على الارتياح التعاون القائم في المجالات المرتبطة بالنشاط البنكي، والفلاحة والملاحة الجوية والطاقة والمعادن، فضلا عن قطاعات الماء والصحة والمواصلات السلوكية والاسلكية.

وفي هذا الخصوص، فقد ساهم المغرب ولا يزال يساهم في تكوين الآلاف من الأطر الإفريقية التي تتابع دراستها في جامعاته ومعاهده العليا.

كما قررنا إلغاء الديون المغربية المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا، وساهمنا في إنجاز جملة من البرامج الهادفة إلى الحد من الفقر في بعض الدول الشقيقة والصديقة. ولعل آخر مبادرة اتخذت في هذا المجال، هي الإعلان في دكار، في غضون الشهر المنصرم، عن إنشاء المؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة، وهي المؤسسة التي نرأسها شخصيا، ويمتد نطاق عملها ليشمل العديد من القطاعات المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة داخل البلدان الإفريقية الشقيقة والصديقة.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يحدونا الأمل بأن تتمكنوا خلال مقامكم ببلدنا، وبالرغم من جدول أعمالكم الحافل، من الوقوف على الجهود الجبارة التي يبذلها المغرب، لتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أننا قد أطلقنا خلال السنوات الأخيرة، برنامجا عريضا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسهم نجاحها اليوم في تعزيز مكانة بلدنا كقطب للاستقرار والتنمية في المنطقة.

لذا، فقد سجلت بلادنا في غضون السنوات الأخيرة معدلا للنمو بنسبة 5 في المائة، وذلك بالرغم من التقلبات المناخية التي عرفتھا بلادنا، ومن كون المغرب لا يعد بلدا منتجا للبتروول. كما أطلقنا مخططات قطاعية مبرمجة على سنوات في مجالات الصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، وإحداث المناطق الحرة، فأصبح المغرب، بفضل ذلك عبارة عن ورش كبير.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أطلقنا خلال سنة 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهدف الحد من الفقر، لاسيما في المناطق القروية، وهي المبادرة التي نسهر شخصيا على إنجازها.

أتمنى لكم مجددا مقاما طيبا في المغرب، وأرجو لكم كامل النجاح والتوفيق في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ52 لتأسيسها 08 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 14 ماي 2008م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تخلد اليوم أسرة القوات المسلحة الملكية ومعها الأمة المغربية قاطبة بكل فخر واعتزاز الذكرى الثانية والخمسين لتأسيسها، وبهذه المناسبة يسرنا نحن القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أن نتوجه إليكم في هذا اليوم الأغر لنعبر لكم عن سابغ عطفنا ورضانا لما تبذلونه من تضحيات جسام من أجل الدفاع عن حوزة الوطن والذود عن مقدساته العليا بكل تفان وإخلاص ونكران للذات.

وإنها لمناسبة جلييلة نستحضر فيها بكل إجلال وتقدير كل المحطات الخالدة التي قطعها قواتنا المسلحة الملكية منذ تأسيسها على يد محرر البلاد، جدنا المنعم بالله جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، ووارث سره باني المغرب الحديث وموحد الوطن والدنا المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، لتبلغ اليوم مصاف الجيوش الحديثة وتنال الافتخار والاعتزاز والتقدير والتنويه على المستوى الوطني والدولي.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن احتفالنا اليوم بهذه الذكرى الغالية لهو مناسبة لنعبر لكم فيها عن ارتياحنا وتقديرنا للسمعة الطيبة التي تتمتعون بها على الصعيد الدولي من خلال ربط أواصر التعاون والتبادل العسكري مع دول شقيقة وصديقة ومنظمات وهيئات دولية، مما يعزز دوركم كقوات عسكرية تحظى بالثقة والاحترام والمصداقية في إطار عمليات حفظ السلام عبر مختلف بؤر التوتر بالعالم.

ويطيب لنا بهذه المناسبة الغراء أن ننوه بالدور الفعال الذي تقوم به التجريدات المغربية في الكوسوفو والكونغو الديمقراطية وساحل العاج في سبيل إقرار السلم والأمن الدوليين. كما لا يفوتنا أن نشيد بعناصر التجريدة المغربية التي أنهت مهمتها في البوسنة والهرسك بعدما أبلت البلاء الحسن وأدت واجبها على الوجه الأكمل منذ ما يزيد على عشر سنوات، معطية أبرز مثال على قيمة الجندي المغربي وأصالته العريقة والتي تكمن في الانضباط والدفاع عن قيم السلام والتضامن المتعارف عليها دوليا.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن تطوير قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، وما يقتضيه ذلك من العمل الدؤوب والتكيف المستمر لبنياتها ليحظى عنايتنا ورعايتنا كأولوية دائمة من أجل تحقيق الفعالية والعصرنة داخل صفوفها ورفع مستوى كفاءتها المهنية وتنمية قدرات أفرادها.

وحتى تتمكن من بلوغ هذا الهدف الأسمى، فقد تم وضع وتفعيل مخطط شامل من أجل تجهيز قواتنا المسلحة الملكية ودعم بنياتها الأساسية، رصدت له إمكانيات مهمة، يعتمد في خطوطه العريضة على توفير المعدات والوسائل الحديثة وتشييد ثكنات جديدة ودعمها بمختلف المرافق الضرورية مع مراعاة تموضعها في مناطق تنسجم والامتداد العمراني للمدن وتستجيب لخصوصيات الوحدات العسكرية وطبيعتها الميدانية.

وفي هذا الصدد، فقد تم إعطاء الانطلاقة الفعلية لإنجاز عدة مشاريع بنوية أشرفت جلالتنا على مراسيم وضع حجرها الأساسي من بينها برنامج إعادة تمركز بعض الوحدات وخلق فضاءات سكنية موازية لها في كل من النواصر وعين حرودة وكذلك أشغال بناء ميناء عسكري وقاعدة بحرية بالقصر الصغير في إطار دعم المشاريع التنموية الكبرى التي صارت المنطقة الشمالية قطبا لها.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن التطور الهام الذي تعرفه قواتنا المسلحة الملكية والطابع الاحترافي الذي تتميز به والمكانة البارزة التي تحتلها على الصعيدين الوطني والدولي ما هو إلا ثمرة للجهود الحثيثة لتدعيم قدراتها وصقل مهاراتها والتركيز على بلورة جودة العنصر البشري.

لهذا انصب اهتمامنا على مواصلة الجهود التي بذلناها في مجال إعداد وتنشئة مختلف مكونات قواتنا المسلحة الملكية حتى يكون أفرادها نموذجا في السلوك والانضباط والاحترافية، وذلك من خلال تفعيل التأهيل الأساسي والتكوين المستمر مع الانفتاح على مجالات متعددة لتنمية معارفهم وتعزيز مكاسبهم في جل ميادين المعرفة والتخصص.

ولهذه الغاية، فقد سهرنا على وضع برامج مندمجة للتكوين العسكري في مختلف المستويات مع مواكبة ذلك بتوفير الوسائل التقنية والعسكرية المتقدمة للمحافظة على المستوى المتميز الذي اكتسبتموه كجيش متطور ومنفتح على محيطه الداخلي والخارجي، يساهم بفعالية في المشاريع التنموية الكبرى للبلاد ويمثل بلدنا أحسن تمثيل على المستوى الدولي.

كما حرصت جلالتنا على ترسيخ الوعي الديني المعتدل المنسجم مع ثوابت الأمة ومقدساتها في صفوف القوات المسلحة الملكية وتحصين أفرادها من مختلف التأثيرات المتنافية مع أصول مذهبنا المالكي وقيم الاعتدال والتسامح وما تقتضيه روابط البيعة وإمارة المؤمنين، وذلك بالتنسيق المستمر مع وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن دعم رصيد قواتنا المسلحة الملكية بمقومات النجاعة الميدانية والفعالية في التكوين العسكري الهادف والاستفادة من المؤهلات المادية والتقنية المتوفرة، وحسن استعمالها لا يضاويه إلا تطلعنا الدائم لخلق مناخ اجتماعي منسجم يوفر لأفراد قواتنا المسلحة الملكية

ظروف العيش الكريم من سكن لائق ورعاية صحية ومكتسبات مادية ومعنوية تمكنهم من أداء واجبهم الوطني وخدمة بلدهم في طمأنينة وراحة بال.

وفي هذا الإطار، فقد أصدرنا تعليماتنا السامية للنظر في سبل تحسين وضعيتهم الاجتماعية وهيكله مجال التأطير الصحي العسكري لفائدتهم ولعائلاتهم وتشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية بتوفير التجهيزات الضرورية، مما يخلق ظروفًا مريحة لممارسة المهام العسكرية وخلق مناخ أفضل لحياة جنديّة متوازنة.

وللتعريف بالمجهودات التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية داخل الوطن وخارجه، فقد قررت جلالتنا خلق مصلحة خاصة بالصحافة على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية لمواكبة منجزاتها وترسيخ إشعاع وانفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها الوطني والدولي.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

عليكم أن تبقوا دائماً أوفياء للمبادئ السامية والقيم العليا التي تأسست عليها القوات المسلحة الملكية، شاكرين الله عز وجل عن فضله الكريم على هذا البلد الأمين معتزين دوماً بانتمائكم لهذه المؤسسة العريقة التي تسود صفوفها مشاعر الاعتزاز بحب الوطن ويتميز أفرادها بالانضباط والقُدوة الحسنة وحسن السلوك والتفاني في خدمة الوطن والدُّود عن حماه.

وفقكم الله جميعاً وسدد خطاكم وجعلكم على الدوام في الطريق القويم والمسلك السليم مخلصين لقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، في عزم صادق وتفان تام في القيام بالواجب، مستحضرين بقلوب خاشعة جميع أرواح شهدائنا الأبرار وفي مقدمتهم الملكين الجليلين المغفور له جدنا محمد الخامس ووالدنا المنعم، الحسن الثاني، راجين من الله عز وجل أن يسكنهم فسيح جناته ويسبغ عليهم رحمته الواسعة ويمتعهم برضوانه.

كما ندعوه جلت قدرته أن يوفقكم جميعاً فيما تقومون به من جليل الأعمال ويجعلكم على الدوام مثبثين بشعاركم المقدس الخالد والنبراس الأبدي: الله- الوطن- الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
الموجه إلى المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا  
طوكيو، 22 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 28 ماي 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول الإفريقية الشقيقة،

صاحب المعالي السيد ياسو فوكودا، الوزير الأول في الحكومة اليابانية،

أصحاب المعالي السادة رؤساء الحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير للحكومة اليابانية، التي يرجع إليها الفضل في إطلاق مسلسل مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا، منذ سنة 1993، والذي غدا فضاء لا مندوحة عنه، لمعالجة القضايا التنموية في القارة الإفريقية.

كما أعرب عن امتنان المغرب لما اتخذته اليابان وشركاؤها، من ترتيبات محكمة، لضمان شروط النجاح لهذا الملتقى الدولي الهام، في دورته الرابعة.

ولعل من نافلة القول، التأكيد على ما ننتظره من مؤتمر طوكيو، بخصوص تذكير المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الصناعية، بما تمليه عليها التزاماتها من مسؤولية، في مؤازرة القارة الإفريقية، في مسيرتها التنموية، ودعم الجهود التي تبذلها لتحقيق آمال وتطلعات شعوبها، إلى الوحدة والاستقرار، والتنمية المستدامة والازدهار. وذلك بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، وتضامن أصدقائها. وهو ما جعل مسلسل هذا المؤتمر الدولي، يحظى بتقدير كافة الدول الإفريقية.

ومن منطلق ما يعتمد عليه هذا المؤتمر، من رؤية استراتيجية مستقبلية، تجسدها خطة عمل مدققة، للسنوات الخمس المقبلة، مدعومة بأليات المتابعة والتقييم، فإن المملكة المغربية بادرت، منذ انطلاق مسار هذا المؤتمر، سنة 1993، إلى الانخراط الفاعل فيه، واثقة من النتائج الإيجابية التي سيثمرها. لاسيما فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية، كالتنمية القروية والصحة، والتربية والتأهيل.

وفي هذا الصدد، نشيد بالتعاون الثلاثي الياباني المغربي الإفريقي، وبما حققه من نتائج ملموسة، باعتباره إحدى الآليات الناجعة، لدعم جهود التنمية في إفريقيا.

## أصحاب الفخامة والسعادة والمعالي،

إذا كانت التنمية البشرية للشعوب الإفريقية، تحتل مكان الصدارة في أجندة هذا المؤتمر الدولي، فإنها تندرج أيضا في صلب اهتمامات المغرب، باعتبارها تشكل أكبر التحديات التي يعمل على رفعها.

ولهذه الغاية، أطلقنا سنة 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ليس بدافع تقديم المساعدات الظرفية، أو للقيام بأعمال خيرية، إرضاء للوازع الأخلاقي فحسب، وإنما من منطلق رؤية شمولية، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتربوية والثقافية والمجال البيئي. غايتنا بناء مجتمع مغربي متضامن. قوامه الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والشراكة الاجتماعية.

ومن هذا المنظور الاستراتيجي المتكامل، حددنا لهذه المبادرة، التي تضع الإنسان في صلب المسار التنموي، ثلاثة أهداف رئيسية، نحرص على بلوغها في آمادها المحددة، في مجموع التراب الوطني، ولاسيما لفائدة الفئات والجهات الأكثر خصاصة. وذلك حسب حاجيات كل جهة وخصوصياتها البشرية والمجالية، وما تقتضيه من طابع استعجالي.

ويأتي في المقام الأول، العمل على تدارك العجز الاجتماعي، والتصدي لمظاهر التهميش والإقصاء، بتوسيع دائرة الاستفادة من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية، وتوفير الماء الشروب، والكهربة القروية، وفك العزلة عن المناطق النائية والصعبة، ومحاربة التصحر.

وتهدف هذه المبادرة في المقام الثاني، إلى السهر على خلق الأنشطة المدرة لفرص التشغيل والدخل القار، فضلا عن هيكلة القطاع غير المنظم، الذي تشكل أنشطته نسبة هامة داخل مختلف مكونات النسيج الاقتصادي.

أما في المقام الثالث، فتتوخى العمل على مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما النساء والأطفال منهم، الذين يعانون ظروفًا معيشية صعبة، أو يعيشون في فضاءات متسمة بالهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وقد حرصنا أن تقوم هذه المبادرة التنموية الواعدة، على مقاربة تشاركية وتشارورية وإدماجية، تمكن الفئات المستفيدة من المشاريع المبرمجة، من تبنيها وامتلاكها. وهذا ما يجليه التجاوب الكبير والانخراط القوي للمستهدفين منها، بتنسيق وتعاون مع كل الفاعلين المعنيين، ومكونات النسيج الجمعي. مما أفضى إلى نتائج ملموسة، ساعدت في غضون السنوات الثلاث الأولى لإطلاقها، على الحد من نسب الفقر والبطالة، بشكل ملحوظ، لاسيما في المناطق القروية.

وعلى هذا الأساس، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تستجيب لنفس المبادئ الرئيسية، التي تبناها مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا. كما تندرج ضمن أهداف الألفية للتنمية.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن المغرب مستعد، كما عهدتموه، لوضع تجربته وخبرته في هذا المجال، رهن إشارة الدول الإفريقية الشقيقة، على غرار ما يقدمه من دعم لمشاريع التنمية البشرية، خاصة بجهة الساحل والصحراء.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أجدد عبارات الشكر والامتنان للحكومة اليابانية، للدعم السخي والمساعدة القيمة، اللذين تقدمهما للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا لإسهامها الوزن في إنجاز عدد من المشاريع التنموية، ذات الطابع الاجتماعي بالمغرب.

أصحاب الفخامة والسعادة والمعالي،

إن النظرة الاستراتيجية إلى التنمية في إفريقيا، لا يمكنها أن تتجاهل التغيرات المناخية، التي تنعكس سلبا على الأوضاع البيئية، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية لشعوبها، لاسيما والمغرب يواجه، على غرار باقي الدول الإفريقية، ظروفًا مناخية قاسية، مرتبطة بالجفاف والتصحر.

وإدراكا منها لأهمية التغيرات المناخية، وتأثيرها على التنمية، احتضنت المملكة المغربية، في نونبر سنة 2001، المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية، الذي تمخضت عنه اتفاقات مراكش، تمهيدا لدخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

كما انخرطت بفعالية وحماس، على مختلف المستويات، في حماية البيئة من التدهور، ملتزمة بالبرامج المتوسطة ذات الصلة، عاملة على أن تحظى القارة الإفريقية بالأولوية في الدعم لبرامجها في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نشيد بالتزام اليابان بهذا التوجه البناء، وبتعهد برصد غلاف مالي هام لمبادراته التشاركية «كول إيرث بارتشرشايب».

كما نرجو أن تعمل اليابان على إدراج مسألة البيئة، في جدول أعمال القمة المقبلة لمجموعة الثمانية. وإننا لنأمل أن تقتدي الدول الصناعية الكبرى، وخاصة مجموعة الثمانية، بهذا الموقف النموذجي، وتعمل على تفعيل التزاماتها تجاه دول الجنوب.

وبهذه المناسبة، نود التنويه بكل صدق، بما تعهد به السيد الوزير الأول الياباني، من التزام بإطلاع قادة دول الثمانية على نتائج هذا المؤتمر، وعلى انشغالات دول قارتنا بالمعضلات البيئية، وبالإشكالات الاجتماعية الكبرى، التي حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، رغم الجهود الدؤوبة التي تم بذلها في هذا المجال. ولاسيما تلك المتعلقة بمحاربة الفقر والامية، والبطالة والهجرة غير الشرعية، والتخفيف من آثار الجفاف والتصحر.

إن هذه المعضلات التي تتفاقم خطورتها، قد أصبحت تشكل تحديات أكبر مما تستطيع قارتنا مواجهتها، بدون مساعدة المجتمع الدولي، الدول الصناعية الكبرى، بصفة خاصة لدعم مبادرات الدول الإفريقية، في ظل ما يعرفه عالمنا اليوم من متغيرات وتحولات متسارعة.

ولعل ما يضاعف من حدة هذه الأوضاع الصعبة، ما تحمله العولمة الشرسة في ثناياها من إكراهات، لا قدرة لدولنا الإفريقية على تفاديها أو تجاهلها، فضلا عن الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع المهول في أسعار البترول، والمواد الغذائية الأساسية، وما يترتب عن هذه العوامل، من تداعيات اقتصادية واجتماعية، تنذر بأوخم العواقب والكوارث الإنسانية.

وأمام هذه الأوضاع المقلقة، والمهددة للأمن والاستقرار، يجدر الانكباب، بصورة استعجالية، على إيجاد الوسائل والآليات الكفيلة بمساعدة شعوب القارة الإفريقية على مواجهة معضلاتها، في مجال التغذية ومكافحة الفقر، والأوبئة الفتاكة، تجسيدا للتضامن الذي تمليه على ضمائرنا جميعا المبادئ الإنسانية المثلى، وقيمنا الدينية السامية.

كما ينبغي العمل على وضع حد لبؤر التوتر، وفض النزاعات المسلحة والمفتعلة، التي ترهن قوى قارتنا ومؤهلاتها البشرية والطبيعية، بالطرق السلمية، في احترام لسيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية، وفي إطار الالتزام بالشرعية الدولية.

إننا نأمل أن يُسفر هذا المؤتمر عن خطوات جريئة، والتزام جدير بمستوى الدول المتقدمة الكبرى، في دعم التنمية الإفريقية، ليس فقط لصالح الشعوب الإفريقية وحدها، ولكن بما يسهم في استتباب السلام العالمي، وتحقيق الأمن الجماعي، والتقدم المشترك.

نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالنا بالنجاح.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الطفل  
مراكش، 22 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 28 ماي 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نفتح المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الطفل، المنعقد تحت الرئاسة الفعلية، لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي  
الأميرة الجليلة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل.

ونود التنويه بما تبذله سموها من جهود سخية، للنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا، مما جعلها تحظى باعتراف وتقدير المجتمع الدولي،  
بتعيينها سفيرة للنوايا الحسنة لدى اليونسكو.

كما نشيد باختياركم لموضوع : «دور الفاعلين المحليين في النهوض بحقوق الطفل» كشعار لهذا المؤتمر، إذ يعد تكريسا للدينامية  
الجديدة، التي أطلقتها مبادرتنا الوطنية، للتنمية البشرية، باعتماد سياسة القرب، والحكامة الترابية الجيدة، لمحاربة الإقصاء والفقر،  
لكون معاناة الأطفال لمآسيه، تعد مبعث ألم لكل ضمير حي، ووصمة عار، في جبين كل مجتمع إنساني.

لذا، نؤكد دعمنا للتفعيل الأمثل، للخطة الوطنية العشرية، للنهوض بأوضاع وحقوق الطفولة، باعتبارها أساس خيارنا الاستراتيجي،  
لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتأهيل أطفال اليوم، رصيد المستقبل، للتشبع بروح المواطنة المسؤولة، والجهوية المتقدمة، عماد  
مغرب اليوم والغد.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تشكل الجماعات المحلية، والقطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، وكل الفاعلين المعنيين بقضايا  
الطفولة، وكافة المشاركين في هذا المؤتمر، قوة اقتراحية، وشريكا حقيقيا، لبلورة توصيات عملية، لتنفيذ هذه الخطة الوطنية الواعدة.

كما نؤكد، على وجوب التحلي بالموضوعية، سواء في الوقوف على المنجزات، أو لإيجاد حلول ناجعة وملموسة للإشكالات الحقيقية،  
التي تواجه تنفيذ هذه الخطة الوطنية، ولاسيما منها، التمويل، وتأهيل الموارد البشرية، وجودة الخدمات.

ولا يخفى عليكم، أن الحاجيات الأساسية للطفل، تعد من صميم عمل مؤسسات القرب، والتدبير الترابي والمجالي الجيد، مثل توفير رياض الأطفال والمدارس، والمستوصفات الصحية، وفضاءات الثقافة والترفيه، وغيرها من لوازم حقوق الطفل، في الرعاية العائلية والاجتماعية الكريمة.

وإننا لو اتقون أنه، بفضل الالتزام القوي، وطنيا ودوليا، لشقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للا مريم، ستمكن من توفير ضمانات النجاح لخطتنا الوطنية، داعين كافة الفاعلين، لتقديم الدعم، والانخراط في المجهودات البناءة، التي يبذلها المرصد الوطني لحقوق الطفل، برئاسة الموقفة.

والله تعالى نسأل أن يكلل أعمالكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي  
وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية  
روما، 29 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 04 يونيو 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الوفود،

معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المدير العام،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أتقدم بتهاني الحارة لرئيس هذا المؤتمر الهام، بمناسبة انتخابه. كما أود التعبير للسيد جاك ضيوف، المدير العام، عن تقديري البالغ للجهود التي يبذلها في إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لمواجهة التحديات الكبيرة في مجال ضمان الأمن الغذائي العالمي. وأغتتم هذه الفرصة أيضا، لأتوجه بالشكر الجزيل إلى حكومة الجمهورية الإيطالية الصديقة، على ما بذلته من جهود لإنجاح هذا المؤتمر الهام.

وها نحن نجتمع اليوم، بعاصمتها روما، بعد مضي قرابة اثنتي عشرة سنة، على انعقاد القمة العالمية للتغذية، التي مكنت من المصادقة على إعلان روما، وكذا على مخطط عمل يستهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وضمن أمن غذائي مستديم للجميع.

وإن انعقاد هذا المؤتمر رفيع المستوى، حول الأمن الغذائي العالمي، ليعد تعبيراً صادقا عن انشغال ضمير المجموعة الدولية، وشعورها بالأهمية المتزايدة، للعمل على توفير تغذية كافية، سليمة ومتوازنة، باعتبارها أساسا للتنمية، والاستقرار الاجتماعي والعيش الحر الكريم.



ويلتئم هذا المؤتمر في ظرفية عصبية، متسمة بالضغوط القوية التي يفرضها الطلب على المواد الغذائية الأساسية، في السوق العالمية، والارتفاع المهول لسعر الطاقة، الذي يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالنمو والاستقرار، خاصة في البلدان غير المنتجة للبتروال التي تعاني بشدة، من آثار الجفاف والتصحر، وندرة الموارد المائية، ولاسيما بمنطقة الساحل الإفريقية والصفة الجنوبية المتوسطية، اللتين ينتمي إليهما المغرب.

وقد نجم عن ارتفاع أسعار المواد الطاقية، اللجوء إلى الوقود البيولوجي، كبديل طاقي. مما حدا بالفلاحين، في العديد من البلدان، إلى تحويل مساحات شاسعة، كانت مخصصة للزراعات الغذائية الأساسية لإنتاج الطاقة ذات الأصل الزراعي.

وإذا كان من شأن هذا النوع من الوقود، الذي أصبحت تفرضه ضرورات اقتصادية صرفة، أن تساهم في تنويع مصادر الطاقة، فإنه يتعين إخضاع إنتاجها لمعايير أخلاقية. بما يتيح الحفاظ على الأراضي الخصبة، وتخصيصها للزراعات الغذائية، فيما يمكن استغلال الأراضي الجافة وشبه الجافة، لإنتاج هذه الطاقة.

كما أن الأسعار الدولية لأغلب المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا سيما منها الحبوب والأرز، تعرف ارتفاعا قياسيا، مقابل انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها. ومما يفاقم من هذه الأوضاع، تزايد الاختلالات المناخية، والكوارث الطبيعية، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وتفشي النزاعات المسلحة.

وأمام هذه الأوضاع والتحديات الخطيرة، فإن مؤتمرا، يشكل فرصة مواتية، لاتخاذ التدابير الاستعجالية للحد من آثارها، ووضع استراتيجية شمولية لمعالجة مسبباتها وجذورها العميقة، وذلك هو النهج الذي يسير عليه المغرب في سياساته الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة المملكة المغربية مؤخرا، بتوجيه من جلالتنا، «مخطط المغرب الأخضر» كاستراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية طموحة.

ويعد هذا المخطط برنامجا براغماتيا لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة المغربية ونتاج خام إضافي سنوي، في مستوى إمكانات بلادنا.

إن هذا المخطط يرمي إلى جعل القطاع الفلاحي أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني على مدى خمسة عشرة سنة. وذلك بالانتقال من التصور التقليدي الذي كان يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية إلى منظور استراتيجي يلائم جميع الفئات والجهات، عبر تجديد نسيج الفاعلين وإعادة هيكلته بتشجيع الاستثمار الخاص والاعتماد على نماذج «التجميع»، التي برهنت على نجاعتها ونجاحها على الصعيدين الوطني والدولي.

وإننا نتوخى أن تكون لهذا المخطط انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، تتمثل بالأساس في إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية، والرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

وللتصدي لمضاعفات الاختلالات المناخية، التي تؤثر سلبا على المحصول الزراعي، أحدثنا صندوقا وطنيا للتضامن القطاعي والتنمية القروية. كما اتخذنا تدابير جبائية، بتخفيض الرسوم إلى أدنى حد ممكن، على استيراد الحبوب باعتبارها الغذاء الرئيسي لعموم الشعب المغربي.

وبموازاة ذلك، حرصنا على تدعيم البرامج الوطنية، في مجال التشجير وإحداث أحواض مائية إضافية، لحماية مخزونات السدود. فضلا عن اعتماد بلادنا منذ منتصف التسعينات استراتيجية ومخطط عمل وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، بهدف ضمان أمن غذائي مستدام، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وللإسراع بوتيرة تنميتنا، ولاسيما بالمناطق القروية المتضررة من الجفاف والهشاشة أطلقنا منذ ثلاث سنوات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والتمهيش والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال مشاريع تنموية ملموسة.

وانخرط في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات القانونية الدولية، في مجال البيئة والأمن الغذائي، صادق المغرب منذ سنة 1995، على اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. كما احتضنت بلادنا سنة 2001، المؤتمر السابع لأطراف هذه الاتفاقية، الذي أفضى إلى دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

إن ضمان الأمن الغذائي للجميع، ومواجهة التغيرات المناخية تحديان لا يمكن للمجتمع الدولي رفعهما، إلا بتعزيز التضامن الدولي، وجعل التعاون شمال - جنوب أوسع نطاقا، والتعاون جنوب - جنوب أكثر نجاعة.

وفي هذا الإطار، يدعو المغرب إلى إحداث صندوق متعدد الأطراف، يستهدف تقوية الكفاءات، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بشروط تفضيلية، وكذا تمويل إجراءات التعامل مع الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية.

وإننا نتطلع لأن يحمل النظام المناخي الجديد، الذي أفرزه مؤتمر بالي لدجنبر 2007، آليات تشاورية ملائمة وحلولا نهائية للقضايا المرتبطة بالأمن الغذائي للسكان الأكثر خصاصة. وكل ذلك في نطاق من التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، أجدد الإعراب عن استعداد المغرب، للمشاركة بفعالية في هذا المسلسل، من خلال المساهمة في تحديد التدابير الكفيلة بوضع ميثاق للطاقة الإحيائية، من شأنه الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي، والفلاحة والتنمية المستدامة، ومستلزمات تطوير السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعم الجهود المبذولة لتشجيع الزراعات المعيشية والرفع من مردوديتها، خاصة بإفريقيا والدول النامية، والتي تعتمد على استيراد المواد الغذائية. كما ينبغي اتخاذ تدابير جماعية، تتوخى التحرير الفعلي للتجارة في المواد الفلاحية، وتحقيق الاستقرار في سوق المواد الغذائية وكذا الرفع من مستوى الدعم العمومي للتنمية، ووضع آليات خلاقة لتمويل المشاريع التنموية، والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأكثر فقرا فضلا عن بناء إطار توافقي واتخاذ توجيهات منسقة لإنتاج الوقود الحيوي.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد إشادة المغرب بقرار معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، القاضي بإحداث فريق متخصص، يضم خبراء مرموقين وكبار المسؤولين عن السياسات العمومية، لدراسة مسألة الأمن الغذائي.

وإني واثق من أن أشغال لقائنا هذا، ستفضي إلى نتائج ملموسة، تمكن من بلورة هدفنا المشترك، ألا وهو إيجاد الآليات الكفيلة بضمان الأمن الغذائي لجميع سكان المعمور، وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية سنة 2015، لما فيه خير البشرية جمعاء.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الثامنة للسياحة  
تطوان، 10 جمادى الثانية 1429 هـ الموافق 14 يونيو 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المناظرة الثامنة للسياحة، التي نعتبرها مناسبة سانحة للتأكيد، من جديد، على الرؤية، التي نسعى من خلالها إلى تطوير هذا القطاع في بلادنا، والوقوف على ما تم إحرازه من تقدم، في هذا المضمار، وكذا استشراف الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الاستراتيجي، الذي نعتبره من دعائم ومحركات التنمية الاقتصادية، والإشعاع الحضاري، والتحديث الشامل لبلدنا، في حفاظ على الأصالة الوطنية.

وإنه لمن دواعي الارتياح، أن تتعقد هذه الدورة بمدينة تطوان، إحدى الحواضر العريقة لشمال المملكة، وإحدى أقطابها العتيقة، بما تزخر به من مؤهلات واعدة، لتطوير السياحة.

كما أننا واثقون من أن المشاريع الكبرى العديدة، التي تم إطلاقها بهذه الجهة، سوف تمكن سكانها من الاستفادة من منافع الصناعة السياحية، والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد غدت المناظرة الوطنية للسياحة، محطة بارزة وموعدا دوريا للقاء المعنيين بالشأن السياحي، للوقوف على ما تحقق فيه من منجزات، ولإعطائه دفعة جديدة. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تفاؤلنا بشأن الدينامية التي أطلقتها رؤية 2010، وتتمين الأهداف الاستراتيجية المسطرة لها.

فعلى الرغم من الظرفية الدولية غير المواتية، التي عرفتها العديد من الدول المصدرة للسياح، فقد حل بالمغرب خلال سنة 2007، أزيد من 7.4 مليون سائح، فيما تم تسجيل ما يفوق 17 مليون ليلة مبيت. وتجسد هذه الأرقام ما يتميز به العرض السياحي المغربي من جاذبية، وما يتمتع به من قدرة على الصمود، أمام تقلبات الظرفية الاقتصادية الإقليمية والدولية.

كما نسجل ببالغ الارتياح، الاهتمام الكبير الذي حظي به المغرب في مجال الاستثمار السياحي، من لدن العديد من الفاعلين والمهنيين، مغاربة وأجانب، على حد سواء، حتى إن الإنجازات في هذا المجال، تتجاوز اليوم حجم الأهداف المسطرة في ما يخص تعزيز قدرات القطاع السياحي.

فقد انضفت عدة مشاريع جديدة إلى المشاريع المبرمجة سلفا، كمشروع «كالا إريس» بمنطقة الحسيمة، و«تمودا باي» بتطوان، و«واد شبيكة» بطانطان، فضلا عن المشاريع المبرمجة مستقبلا في الداخلة، ناهيك عن الطلبات المتزايدة التي تقدم بها، بطريقة تلقائية، عدد من المستثمرين، في العديد من الجهات، وهو ما يدل على أن هذه الدينامية، تحمل آفاقا واعدة بالنسبة للسياحة الوطنية.

وإننا لمتفائلون أيضا بشأن برنامج تطوير السياحة الداخلية، باعتبارها تستجيب لتطلعات الزبناء المغاربة، وتغني العرض السياحي الوطني. وفي هذا الصدد، ندعو للإسراع باتخاذ كل التدابير اللازمة لتفعيل عملية تفويض التدبير الأولى للمحطات التي تندرج في إطار مخطط «بلادي»، حتى تشرع في تقديم خدماتها، في أفق 2012، باستقبال أولى دفعات السياح المغاربة. ونغتنم هذه المناسبة، لنعرب عن إشاراتنا وتقديرنا للفاعلين والمستثمرين، كشركاء لبلادنا في قطاع السياحة الاستراتيجي، متطلعين معهم إلى المستقبل، بكل ثقة وطمأنينة، ومؤمنين بقدراتنا الجماعية على بلوغ الأهداف المنشودة، واستكشاف سبل جديدة لتطوير القطاع السياحي، داعين الجميع إلى العمل على تسريع وتيرة إنجاز الأوراش السياحية وكذا تفعيل جميع الطاقات والإمكانات الجديدة.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الفاعلين، للالتزام بالآجال المحددة في العقود المبرمة، والوفاء بالتزامات الجودة المتفق بشأنها. كما نهيب بمختلف المتدخلين، للإبقاء على نفس المستوى من التعبئة، والحفاظ على تلكم الدينامية التي أفرزتها على حد سواء، المشاريع الهيكلية المندرجة ضمن رؤية 2010، والأوراش الخاصة بالسياحة الداخلية.

لقد حرصنا على تطوير السياحة في المغرب، إدراكا منا بأن بلادنا تزخر بالإمكانات الجغرافية والطبيعية، كما تتوفر، ولله الحمد، على المؤهلات البشرية والحضارية، الكفيلة بجعلها تكسب هذا الرهان؛ لذا، ما فتئنا نؤمن بأن القطاع السياحي، يشكل خزاننا هائلا لفرص الشغل بالنسبة لشبابنا، كما يمثل رافعة قوية لانخراط بلادنا في عالم الحداثة والانفتاح، والتنمية البشرية.

وعلى هذا الأساس، فقد تم وضع العنصر البشري، منذ البداية، في صلب أهداف رؤية 2010، لذلك نولي بالغ الاهتمام للأعمال التي تقوم بها الحكومة والفاعلون في القطاع، من أجل بلورة سياسة خاصة بالموارد البشرية، ترقى إلى مستوى تطلعاتنا بخصوص السياحة المغربية، ذلك أن الموارد البشرية المؤهلة تأتي قبل البنيات التحتية السياحية، إذ بدون مهنيي القطاع، رجالا ونساء، لن يعرف القطاع السياحي القابلية للحياة والاستمرارية المنشودتين.

وفي نفس السياق، يطيب لنا أن نسجل بأن إصلاح وتوسع المنظومة الوطنية لمدارس ومعاهد التكوين، المرتبطة بقطاع السياحة، قد أخذ وجهة صحيحة، بيد أن فعالية هاته المنظومة، تظل رهينة بمدى خضوعها للتقويم المستمر، والملاءمة حسب حاجيات كل جهة أو تخصص.

كما أن انفتاح هذه المنظومة على محيطها المهني، يظل شرطا أساسيا للرفع من مردوديتها، وتحسين جودتها، وذلك ما يتطلب الأخذ بنظام اليقظة البيداغوجية، وتحسين القدرة على التفاعل لدى مؤسسات التكوين.

وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي الاقتصار على ضمان تكوين جيد للموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، بل يجب الحرص على حسن تدبيرها وتحفيزها، وبذلك تتيح لكل فرد منها، إبراز ما لديه من مؤهلات وطاقات، والإسهام بكل فعالية، في تحقيق هدف الجودة المنشودة في القطاع السياحي؛ لذا، يجب على الجميع التعبئة، من أجل العمل في أقرب الآجال، على تفعيل مخطط التكوين المتعلق بقطاع السياحة وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية بناءة، تتلاءم ومتطلبات الجودة، التي ينبغي أن تطبع العرض السياحي المغربي بمكوناته.

ولا يفوتنا أن نؤكد على ما نوليه من اهتمام خاص لأن يشمل تأهيل وتكوين الموارد البشرية كافة المهن المرتبطة بالسياحة، وبالوحدات السياحية، ذلك أن ربح رهان تكوين الموارد البشرية وضمان جودة أدائها، ينبغي أن يشمل جميع مراحل صناعة المنتج السياحي المغربي.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن حرصنا على جودة المنتج السياحي، لا يعادله إلا عملنا على توفير سياحة أصيلة ومسؤولة، ولإضفاء طابع الاستمرارية على قطاع السياحة، سواء في بعده الطبيعي أو البشري أو الثقافي، ينبغي العمل من أجل ضمان سياحة مسؤولة، باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق الهدف المنشود؛ لذا، فمن واجبنا أن نسهم في حماية البيئة، بكافة تجلياتها ومظاهرها، مع الحرص على إدراج مشاريعنا في إطار مقاربة تتوخى التوفيق بين مستلزمات التنمية السياحية، ومتطلبات حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح ما تم إنجازه من أنشطة، في إطار الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة، ذلكم الميثاق الذي حظي بإجماع وانخراط العديد من الفاعلين الوطنيين والدوليين، مما جعل بلادنا اليوم قبلة سياحية متميزة ودائمة.

ولتعزیز هذا التوجه السليم، فإننا نهيب بكافة الفاعلين السياحيين للانخراط القوي في هذه المقاربة، المتشعبة بأداب وأخلاقيات المواطنة، القائمة على مراعاة الموارد الطبيعية والطاقة، والاستجابة لمتطلبات التنمية البشرية المستدامة.

وختاماً، ندعو الله عز وجل، أن يكلل أشغالكم بالنجاح، وأن يسدد خطاكم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش

فاس، 26 جمادى الثانية 1429هـ الموافق 30 يوليوز 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد حرصت، منذ توليت أمانة قيادتك، على أن أجعل من خطاب العرش محطة لترسيخ الخيارات الكبرى، واستشراف التوجهات المستقبلية، التي نسهر دائماً على بلورتها، بروح الثقة، وبعد النظر، والإرادة القوية، في وفاء للبيعة، بما تقوم عليه من التزامات متبادلة بين العرش والشعب.

وكما عهدتني، فقد ارتأيت أن أجعل من هذه المناسبة، فرصة لمشاطرتك الصادقة الانشغال العميق بإيجاد أنجع السبل لتجسيد إرادتنا الراسخة في توفير العيش الكريم لكل أبناء وطننا العزيز.

وبنفس الحزم، أريد أن أجعل من خطابي لك اليوم، وقفة مسؤولة للإجابة على التحديات والرهانات المطروحة على بلادنا، وذلك في سياق ظرفية دولية صعبة، مطبوعة بتقلبات الاقتصاد العالمي، غير المسبوقة، والمتمثلة في الارتفاع المهول لأسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، وتراجع النشاط الاقتصادي، في العديد من البلدان ولاسيما المتقدمة منها.

وهو ما كان له تداعيات على القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمتوسطة وعلى اقتصادنا على غرار كافة بلدان المعمور.

وقد استطاع بلدنا، ولله الحمد، مواجهة هذه الإكراهات، وذلك بفضل نجاعة الأوراش والإصلاحات التنموية التي نقودها، والتي بدأت تعطي ثمارها، وهو ما مكن نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي، من التصدي لصعوبات المحيط الجهوي والدولي.

وقد تجلّى ذلك، في مواصلة المغرب لتقدمه بخطى ثابتة لتوطيد البناء الديمقراطي وإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على توازناته الماكرو- اقتصادية والمالية وخلق أقطاب جهوية للتنمية، وتقوية قدراته على خلق فرص الشغل وتحسن المؤشرات الاجتماعية.



ومهما كان تحسن هذه المؤشرات، فإنه لا ينبغي أن يحجب عنا أن الطريق ما يزال شاقاً وطويلاً لتحقيق طموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل باعتباره يشكل الحماية الاجتماعية الحقيقية لمواطنينا ولشبابنا على الخصوص.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحرير المبادرات الخلاقة المدرة للثروات وفرص العمل.

كما يتعين توطيد المكانة المركزية لمؤسسة الأسرة وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية، في تشبث دائم بقيمتنا العريقة الدينية والثقافية القائمة على الاعتدال والوسطية.

لذا، نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

وإن عزمنا لوطيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه، مجتمع منفتح لا انغلاق فيه ولا إقصاء، مجتمع تتضامن فئاته الميسورة، باستثماراتها المنتجة ومبادراتها المواطنة وما تدره من شغل نافع، مع غيرها، في المجهود الوطني الجماعي للنهوض بأوضاع الفئات المعوزة وتمكينها من أسباب المواطنة الكريمة.

شعبي العزيز،

مهما كانت أهمية الإصلاحات والأوراش الكبرى، فلن تعطي ثمارها كاملة إلا بتسريع وتيرة النمو لتواكب الحاجيات المتزايدة، وهو ما يقتضي الحسم في الخيارات المطروحة.

فهل نكتفي بحلول ظرفية محدودة الأثر؟ أم نواصل خياراتنا الاستراتيجية التي يتعين مضاعفة الجهود لإنضاج وجني ثمارها؟ كلا. فتحديات مغرب اليوم، لا يمكن رفعها بوصفات جاهزة أو بإجراءات ترقيعية أو مسكنة أو بالترويج لمقولات ديماغوجية ترهن الحاضر بالهروب إلى مستقبل نظري موهوم.

إن أساس نجاح أي إصلاح، يكمن في ترسيخ الثقة والمصداقية والتخلي بالأمل والعمل والاجتهاد، وعدم الانسياق لنزوعات التئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في الظروف الصعبة. ومهما كانت محدودية النتائج الآنية، فإن المبادرة والمثابرة والنفس الطويل، يجب أن تكون عماد تدبير الشأن العام.

لذا، نهجنا، بكل وثوق، خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها الشاق والطويل، بحيث لا تتم التضحية بمستقبل البلاد وأجيالها الصاعدة لفائدة اعتبارات آنية أو ظرفية. ولا مجال لعدم تلبية حاجيات ملحة، باسم نظرة قد تكون بعيدة المدى، ولكنها تتجاهل الواقع المعيش. ومن ثمة، كان عملنا الدؤوب، على تحقيق تنمية مستدامة. تسير على سكتين متكاملتين.

فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، وبموازاة ذلك، وعلمنا منا بأنها لا تعطي ثمارها في الأمد المنظور، نعمل بمواكبتها، بتحسين المعيش اليومي للمواطن بالبرامج المحلية لمحاربة الفقر والهشاشة. وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الطاقات، قوام المشاريع المندمجة والملموسة، لمبادراتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكداً تعهدنا بالوقوف الميداني والتقويم المستمر، لتوطيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل، غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية.

## شعبي العزيز،

إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي.

ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة استقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي، كمحفزين على التنمية والاستثمار.

لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أورشنا الإصلاحية.

ولهذه الغاية، ندعو حكومتنا للانكباب على بلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق للقضاء، ينبثق من حوار بناء وانفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية، مؤكداً، بصفتنا ضامناً لاستقلال القضاء، حرصنا على تفعيل الأمل لهذا المخطط، من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة، في إطار من النزاهة والتجرد والمسؤولية.

إن ثقتنا في الهيئات والمؤسسات السياسية، يجب أن تدعمها ثقتنا في الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذا، فإننا عازمون على إقامة المؤسسة الدستورية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرصاً منا على ضمان مشاركتهم، ضمن إطار مؤسسي، في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إيجاد هيئة دائمة للحوار الاجتماعي المسؤول.

ولدعم قرب السلطات العمومية من الحاجيات الحقيقية للمواطن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها له الإدارة والمجالس المنتخبة، ندعو الحكومة لاعتماد نهج للحكامة الترابية المحلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة، بالإسراع باللاتمركز.

ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي، فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أو مكملية، نرفع بها من قوتنا الاقتصادية والاجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم والفلاحة والطاقة والماء والنمو الصناعي.

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق.

ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي.

وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص.

وفي سياق هذه الإصلاحات العميقة، نؤكد الأهمية المركزية لإصلاح وتحديث الفلاحة، فهي بالنسبة لنا، لا تشكل قطاعاً اقتصادياً واعداً فحسب، وإنما هي أيضاً، أحد المقومات الأساسية لهويتنا الحضارية المتميزة بارتباط المغربي بالأرض.

ومن هذا المنظور، بادرت الحكومة لبلورة توجيهاتنا لإصلاحها، من خلال استراتيجية تهدف إلى تحديثها وعقلنتها لتدبيرها لكسب رهان الإنتاجية والتنافسية والأمن الغذائي.

وإننا ننتظر من الحكومة تفعيل ما نريده من إطلاق مسيرة فلاحية واعدة، بنهج مقارنة تشاورية، إدماجية وتشاركية، وبتمكينها من كافة الوسائل اللازمة للنجاح.

ولأن الفلاحة مرتبطة بالماء، فنحن مدعوون جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، لاستشعار ما يواجه بلادنا في المستقبل من صعوبات حقيقية في مجال تدبير ثروته المائية قد تعيق بتقلها كل مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية.

إن المغرب يواجه تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية والتبذير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية، لذا، فإن اعتماد استراتيجية مضبوطة لرفع هذا التحدي، بات أمراً حتمياً.

ومن ثم، فإننا سنواصل تعبئة وتخزين المياه وتوسيع دائرة الاستفادة من الماء الشروب، لا سيما داخل العالم القروي. كما ندعو إلى انبثاق وعي وطني حضاري، في اقتصاد استعمال الماء. باعتباره مورداً طبيعياً ثميناً.

وكذلك الشأن بالنسبة لما يواجه المغرب من تحديات في قطاع الطاقة، إذ يتعين علينا أن نتكيف، من الآن فصاعداً، مع تحولاته العالمية العميقة، المتوجهة نحو الاستفحال.

لذلك ينبغي انتهاز سياسة تجمع بين التدبير العقلاني للمنتوجات الطاقية وبين اعتماد استراتيجية ناجعة للاقتصاد في الاستهلاك، دون المس بالإنتاجية، وانتهاز حماية وتنويع المصادر الطاقية.

ولا خيار للمغرب أمام ضرورة الرفع من قدرته على الإنتاج المحلي للطاقة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الواعدة بتوفيرها، وتكريس الجهود لجعل الطاقات البديلة والمتجددة عمادا للسياسة الوطنية في هذا القطاع.

ونغتنم هذه المناسبة، للإشادة بكل حرارة، بالدعم الأخوي والتضامن الفعال لأخويننا الأعززين الأكرمين، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد رصدنا هبة هذين البلدين الشقيقين ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للصندوق الخاص الذي أحدثناه لتنمية الطاقات لدعم البرامج الملتزمة بالنجاعة في اقتصاد الطاقة، وكذا تشجيع المستثمرين على استعمال الطاقات البديلة والمتجددة.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولات المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعزمنا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة.

## شعبي العزيز،

تظل أسبقية الأسبقيات، هي تحصين الوحدة الترابية للمملكة.

وقد أسفرت الجهود الدؤوبة لدبلوماسيتنا المقدمة، عن تطور إيجابي جوهري، تجسد في تأكيد الإقرار الأممي بجدية ومصداقية مبادرتنا الشجاعة للحكم الذاتي، والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة في سيادتها على صحرائها، وبعدم واقعية وهم الانفصال. وعلى هذا الأساس، والتزاما بقرار مجلس الأمن 1813، فإننا نجدد استعداد المغرب للتفاوض الجوهري، بحسن نية وعلى كافة المستويات، لإيجاد حل سياسي، توافقي ونهائي، لهذا النزاع الذي طال أمده.

وفي هذا الصدد، نؤكد الإرادة الراسخة للمغرب في مواصلة نهج اليد الممدودة، بهدف إصلاح ذات البين وترسيخ الثقة، بالحوار والمصالحة الشاملة، مع الأطراف المعنية.

ولهذه الغاية، فإننا سنواصل اتخاذ المبادرات الصادقة، والتجاوب مع كل الإرادات الحسنة، من أجل تطبيع العلاقات المغربية-الجزائرية، وإقامة شراكة بناءة مع هذا البلد الجار الشقيق، منطلقنا الوفاء لروابط حسن الجوار بين شعبينا الشقيقين.

هدفنا الأسمى، التجاوب مع طموحات الأجيال الصاعدة. لتسخير طاقات الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لرفع التحديات الحقيقية للتنمية والتكامل، بدل هدرها في متاهات نزاع موروث عن عهد متجاوز يعود إلى القرن الماضي.

ومهما كان اختلاف وجهات النظر في هذا النزاع، فإنه لا يبرر استمرار إغلاق الحدود، كإجراء أحادي يعيشه الشعبان الجاران الشقيقان، كعقاب جماعي يتنافى مع أواصر أخوتهم التاريخية ومستقبلهما المشترك ومع مستلزمات الاندماج المغاربي.

وبنفس الحزم، نؤكد رفض المغرب لأي محاولة لفرض الأمر الواقع أو المس بحوزة التراب الوطني.

وفي هذا السياق، نشيد بالتجند الدائم لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، بقيادتنا، في التحام مع الشعب المغربي، لصيانة الأمن والاستقرار والنظام العام والدفاع عن حوزة الوطن.

وسنواصل المجهود التنموي الجبار، لفائدة مواطنينا المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة لإخواننا الصحراويين المغتربين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم، في أحضان الوطن الموحد، وفي نطاق اتحاد مغاربي مندمج بين دوله الخمس، وفي ذلك استجابة لمنطق العصر، بتكتل بلداننا في تجمع يشكل قطبا قويا للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، وشريكا فاعلا لتجمعات أوسع.

وهو ما سنواصل العمل من أجله، في فضاءاتنا الجهوية والدولية، تضامنا عربيا-إسلاميا ناجعا، ووضعنا متقدما مع أوروبا، واتحادا واعدادنا من أجل المتوسط، واندماجا إفريقيا إيجابيا. ومع جوارنا من بلدان الساحل، وشراكة بناءة مع دول الشمال، وتعاوننا مثمرا بين أقطار الجنوب.

وفي هذا السياق، نجدد التزامنا الجهوي والعالمي بمواجهة عصابات الإرهاب ونزوعات التطرف المقيت، وكذا إسهامنا الصادق في الجهود الأممية لفض النزاعات، وإخماد بؤر التوتر بالطرق السلمية، مؤكدين، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، دعمنا لوحدة الشعب الفلسطيني الشقيق ولكفاحه السلمي من أجل إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وسنظل مدافعين عن سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية، في سوريا ولبنان والعراق والسودان والصومال وحيثما كانت مهددة أو مغتصبة.

شعبي العزيز،

مهما تكن شمولية وأهمية أي إصلاح تنموي عميق، فإنه سيظل محدود الأثر إذا لم يعزز بمواصلة التأهيل السياسي الشامل والمشاركة المواطنة في إنجازاته الجماعي.

وهو ما يجعلنا أكثر وثوقا، في تعميق الديمقراطية، بانتظام الاستحقاقات الانتخابية وتكريس شفائيتها ونزاهتها من قبل كل الفاعلين، وتشكيل الحكومة على أساس نتائج الاقتراع.

بيد أن النجاح في الاستحقاقات، يلقي على عاتق الفاعلين مسؤولية استخلاص الدروس من بعض الفجوات. لذا، نؤكد على ضرورة المساهمة الفعالة للهيئات السياسية الجادة في حمل مشعل الإصلاح والتحديث وانبثاق مشهد سياسي معقلن، بأحزاب قوية، متكتمة في أقطاب متجانسة، تنهض بدورها الدستوري في التأطير الناجع، والتمثيل الملتزم والتنافس الانتخابي الحر، على حسن تدبير الشأن العام.

وسأظل، شعبي العزيز، كما عهدتني، ملكا لجميع المغاربة، على اختلاف مكوناتهم، ورمزا لوحدة الأمة، ومؤتمنا على سيادة المملكة وحوزتها الترايبية، وضامنا لحقوق الأفراد والجماعات.

فملكيتنا المواطنة، تاج فوق رؤوس كل المغاربة، في التزام دستوري عميق ووفاء متبادل، لعقد البيعة الوثيق وللأرواح الطاهرة لبناة صرح الدولة المغربية العريقة، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهيب لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس العليا العسكرية  
فاس، 27 رجب 1429هـ الموافق 31 يوليوز 2008م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط،

يسرنا أن نرأس حفل أداء القسم من قبل الفوج الجديد من الضباط، خريجي المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية، وذلك بصفتنا  
القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

ونود الإشادة بما أبانت عنه كل مكونات أسرة الدفاع والأمن من كفاءة وخبرة ويقظة وتجدد، سواء للحفاظ على الأمن والاستقرار والدفاع  
عن حوزة الوطن، أو بإسهامها في المجهود التنموي.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم الصحابي الجليل علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، باعتباره من آل البيت النبوي الأطهار، من  
النسب الشريف لجدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، وأحد الخلفاء الراشدين العظام.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذا الاسم الشامخ في تاريخ الإسلام، الذي جمع بين التقوى والعلم والبيان والشجاعة والإقدام، أوفياء  
لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى ندوة  
«تحالف الحضارات في الفضاء العربي - الإفريقي - الإيبرو-لاتينو-أمريكي»  
أصيلة، فاتح شعبان 1429 هـ الموافق 03 غشت 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الأساتذة الأفاضل،

معشر الحضور الكريم،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى هذه الندوة الهامة، حول «تحالف الحضارات»، التي تنظمها جامعة المعتمد بن عباد الصيفية، في إطار فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي.

ونود بهذه المناسبة، الإشادة بالجهود الخيرة، التي يبذلها الأستاذ محمد بن عيسى، الأمين العام لمؤسسة منتدى أصيلة، وكافة أعضائها وشركائها، لتجسيد إرادة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وإرادة جلالتنا الراسخة، كرئيس شرفي لهذا الملتقى، منذ تأسيسه، وذلك في جعل الثقافة رافعة أساسية للتنمية وجسرا للتواصل الحضاري، وتوطيد المكانة الرفيعة لموسم أصيلة، وهو ما بوأ هذه المدينة الجميلة مكانة متميزة كحاضرة جذابة للسائح والمفكر والمبدع، ومنارة مشعة وطنيا وجهويا بموسمها، الذي غدا من الملتقيات المتألقة دوليا.

ومن هذا المنطلق، نثمن الموضوع الهام والراهن، لندوة هذه الدورة الثالثة والعشرين، مرحبين بمقدم والتقاء صفوة من الباحثين والمفكرين، ورجالات السياسة والاقتصاد، والإعلام المرموقين، على أرض المغرب، لمواصلة الحوار البناء، حول تحالف الحضارات، في الفضاء العربي- الإفريقي، والإيبرو- لاتينو أمريكي.



ولا غرو في ذلك، فإن المغرب قد شكل عبر العصور، وما يزال، جسرا للقاء بين شتى الثقافات، ونموذجا لتفاعل الحضارات المتتالية من تاريخه العريق، من أمازيغية وفينيقية، ورومانية وإفريقية، وشرقية، ومتوسطية وأوروبية.

فقد تمازجت، فوق ربوعه، مكوناتها وروافدها، في هوية مغربية متميزة، بلغت أوجها، بانفتاحها على الحضارة العربية الإسلامية الوافدة، بما حملته إليه، من عقيدة سمحة، تجسد في رسالتها الإيمان والالتزام بالقيم الإنسانية المثلى للإخاء والتعايش والتعارف بين الشعوب. ويشهد التاريخ للمغرب أنه، بشخصيته المنفتحة، كان له إسهامه المشهود في تمكين هذا النسيج الحضاري الخصب والخلاق، من الانتقال، بواسطة قنوات شتى، صوب ثلاثة اتجاهات كبرى:

أما الأول، فنحو أوروبا، عبر شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث تحقق انصهار ثقافي واجتماعي، ساعد على انبثاق طراز حضاري متنوع، وازدهار فكري، مهد لبزوغ عصر النهضة الأوروبية.

فقد كانت الأندلس، المشتل الذي نمت فيه وترعرعت، حضارة غنية بتعدد روافدها، من علوم وفنون وآداب، وعمران، ومن قيم مشتركة، إيمانا وحبا للحياة، تنويرا للعقل، وتكريما للإنسان، وهو ما نهلت منه أوروبا، وبعدها العالم الجديد.

وقد كان الاتجاه الآخر، نحو العمق الإفريقي، حيث انتشرت في جنبات قارتنا، بلدان الساحل المجاورة، وشرقا وغربا عبر التجارة والتصوف، مظاهر الحضارة المغربية، فاستقبلتها حضارات أخرى، وتفاعل المحلي بالوافد، وتواصلت الدورة الحضارية، جاعلة من المغرب ملتقى للشمال بالجنوب، والمشرق بالمغرب، وفضاء متميزا لتلاقح الثقافات.

وكان المسار الثالث، في اتجاه أمريكا اللاتينية، حيث تلاقحت حضارتها العريقة، بالحضارات الإفريقية والعربية، من خلال جالية مشرقية، وأوروبية إيبيرية، وانصهرت روافدها المتشابهة، في عراققتها وتلقائيتها وقيمها الثقافية، لتفرز تراثا حضاريا غنيا، تشهد به مختلف أنماط العيش، وشتى أشكال الإبداع والآداب والفنون، كما هو شأن أدب المهجر بأمريكا الجنوبية، الذي يعد ثمرة انفتاح الأدب العربي على فكر العالم الجديد، بقيمه التحررية.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن اختياريكم لموضوع «تحالف الحضارات» في فضاء تتميز بلدانه بانسجامها وتواصلها، تاريخيا وثقافيا وحضاريا، ليعد استمرارا طبيعيا ومنطقيا، لمبادرات طيبة ودعوات صادقة، أعلنت عن نفسها في أوقات وسياقات متقاربة، وعبرت جميعها عن انشغالات شخصيات فكرية وسياسية رفيعة، لمواجهة خطر التزمت والانغلاق والإرهاب، وتأجيج التطرف بالأطروحة الزائفة لصدام الحضارات.

وما فتئت بلادنا تتخذ كل المبادرات، وتنخرط بقوة في كل الجهود الخيرة، العربية منها والإفريقية والإيبيرية والأورو-متوسطية والآسيوية، إيمانا منا بأن الصدام لا يكون إلا بين الجهالات، أما الحضارات، فإن جوهرها التفاعل، لما فيه خير الإنسانية جمعاء، في نطاق احترام خصوصيات الهويات والثقافات.

وفي هذا الصدد، كان المغرب في طليعة المساهمين في قمة نيويورك الأممية، الخاصة بتحالف الحضارات.

وهنا نود التنويه بانخراط الأمين العام للأمم المتحدة، السابق والحالي، في تفعيل نتائجها، بجعل المنتظم الأممي يعزز هذا التوجه الإنساني النبيل في ميثاقه.

كما شاركت بلادنا، في دعم منتدى مدريد، وفي تشجيع المخطط العام لمسار «تحالف الحضارات»، وساندت بقوة، إضفاء عمق حضاري على الاتحاد الواعد، من أجل المتوسط.

ومن شأن إثراء الميثاق الأممي بالقيم السامية، المستمدة من الدعوات الصادقة بهذا الخصوص، تقوية رسالة الأمم المتحدة، من أجل إشاعة السلم، واستتباب الأمن والاستقرار بين الدول والشعوب، وتعزيز إسهاماتها في المنظومة الحضارية الكونية.

ولهذه الغاية، ندعو جميع المؤمنين بتسامح وتعايش الديانات، وبتلاقح وتفاعل الحضارات، للتصدي للنزعات الهدامة، المحدقة بها جميعا.

فالحضارات الإنسانية، ليست سوى سلسلة مترابطة ومتكاملة الحلقات، وهي بذلك ملك للبشرية جمعاء، لذا، لا يجوز لأي أمة أو شعب، مهما بلغت درجة إسهامه فيها، ادعاء احتكارها، أو الوصاية أو الاستعلاء عليها.

وإن المغرب، كأرض للتمازج العربي-الإيبيري والإفريقي، ليتوق دائما إلى مد جسور التفاهم والتعاون بين الحضارات، مركزا على القواسم المشتركة بينها، معتمدا في ذلك حسن الجوار، ونهج الحوار والتفاوض الجدي، وسيلة لحل النزاعات، في نطاق احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية، فضلا عن جعل التعاون والتنمية المشتركة، آلية بامتياز لترسيخ الأمن والاستقرار، وصيانة الكرامة الإنسانية، وبخاصة في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا لتطلعتنا إلى توفير المناخ العلمي، الكفيل بإقامة الحوار على أسس موضوعية، فإننا ندعو فعاليات مؤسسة منتدى أصيلة، للانكباب على إنجاز دراسات معمقة، وإجراء مسح شامل للفضاء الحضاري العربي الإفريقي، والإيبيري-لاتينو-أمريكي، بمختلف عناصره ومكوناته.

وذلكم خير منطلق لتجسيد ما نتوخاه، من قيام مؤسسة تعنى بتعزيز النهوض بتحالف الحضارات، في تعميق البحث المقارن في هذا الشأن، انطلاقا من قاعدة الترابط بين مكونات النسق الحضاري الكوني، ومن اعتبار أن الإنسان وحضارته، مهاجران بطبعهما، تحكمهما الحركية والتلاقح، ومسافران زادهما في الحل والترحال، المعرفة والاتصال.

وإننا واثقون من أنكم، بما تمثلونه من مستوى معرفي راق، ومشارب فكرية متنوعة، وبما لكم من دراية بمختلف ألوان الحضارات، ستعئون هذه الندوة الهامة، بما هو معهود فيكم من بعد النظر، وتجرد واستقلال في الرأي، وشجاعة في الجهر بالحقيقة، في نطاق الحوار العقلاني البناء، والاحترام المتبادل.

ويظل هدفنا الجماعي هو انبثاق مواطنة كونية ونظام عالمي منصف ومتعدد الأطراف يجعل من العالم قرية للإنسانية جمعاء تسودها قيم الإخاء والمساواة والديمقراطية والتنمية المشتركة والتضامن الإنساني لمواجهة خصوم الإنسانية كافة، وهي الفقر المادي والبؤس الفكري والجهل والإقصاء والتهميش والتعصب والظلم والقهر، والعدوان والإرهاب.

فهذه الآفات هي أعداء الحضارات، والتي ينبغي أن يكون التصدي لها، عماد تحالف حضاراتنا العريقة، لبناء مستقبل أفضل للإنسانية جمعاء، وللمستضعفين من شعوبها، وخاصة بقارتنا الإفريقية.

وإننا لعلى يقين بأن روح المغرب الحضارية، بتسامحها وانفتاحها، ستلهم ندوة أصيلة، وحواركم البناء، وأعمالكم القيمة، وتوصياتكم الوجيهة، وبذلكم ستساهمون في دعم جهود التعاون والتضامن جنوب-جنوب، في تكامل مع ثقافات آسيا العريقة، وبلدانها الناهضة، ومع شركائنا في دول الشمال. والله تعالى أسأل أن يوفقكم ويكمل جهودكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب  
تطوان، 28 شعبان 1429 هـ الموافق 20 غشت 2008 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، بالذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب الخالدة باعتبارها ملحمة تاريخية، من أجل استقلال الوطن. لقد جسدت هذه الثورة، نموذجا لا مثيل له، لتلاحم ملك بشعبه وتعلق شعب بملكه، في كفاح مشترك، من أجل الحرية والكرامة. وبلغت الملحمة أوجها، عندما آثر جدنا المقدس، المغفور له، جلالته الملك محمد الخامس، المنفى السحيق عن الوطن، والإبعاد عن العرش رافضا، بكل صمود وثبات على المبدإ، التفريط في سيادة الأمة، أو المساومة فيها.

وبقدر ما ضحى الملك الراحل، من أجل حرية الأمة وعزتها، ضحى الشعب المغربي، وفي طبيعته الجماهير الشعبية، بكل غال ونفيس فداء لملكه الشرعي إلى أن توج كفاحهما البطولي، بالعودة المظفرة للسلطان، رمز الوحدة والسيادة الوطنية، إلى عرشه، وباستقلال المغرب.

وعلى عظمة هذا الحدث التاريخي، فإن جدنا المقدس، قد اعتبره نهاية الجهاد الأصغر، من أجل إنهاء عهد الحماية، وبداية فجر الجهاد الأكبر، لبناء المغرب الحديث.

وهو ما تفانى رفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالته الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، من أجل تحقيقه. وطنا موحدا، ومؤسسات دستورية، وتطورا اقتصاديا واجتماعيا وإشعاعا دوليا.

وقد عاهدناك، منذ تحملنا أمانة قيادتك، على جعل ملحمة 20 غشت، ثورة متجددة للملك والشعب، لتحقيق ما نتوخاه لكل المغاربة، من مقومات المواطنة الكاملة، والعيش الكريم.

عمادنا في ذلك، التلاحم الراسخ بين العرش والشعب، واستلهم ما تجسده من قيم التضحية والتضامن.

وما أحوج أجيالنا الصاعدة، لترسيخ تشبعها بهذه القيم، للانخراط القوي، بإرادتها ومؤهلاتها وطموحها، في رفع التحديات الداخلية والخارجية، لمغرب اليوم والغد.

شعبي العزيز،

يأتي خطابنا لك هذه السنة، في ظرفية اقتصادية دولية لا مسبقة، ويتزامن مع فترة مطبوعة بتحمل الأسر المعوزة لمصاريف إضافية ناجمة عن متطلبات شهر رمضان المبارك، ومستلزمات الدخول المدرسي، تلقي بإكراهاتها على القدرة الشرائية للمواطنين.

لذا، ارتأينا أن يكون حديثنا لك اليوم، محطة لتأكيد إرادتنا لتخفيف أعبائها، عن الفئات الأكثر احتياجا، ضمن توجه تضامني، يقوم على دعم البعد الاجتماعي للإصلاحات العميقة، في عدة قطاعات أساسية ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطن، وذلك تفعيلاً للتوجهات، التي تضمنها خطاب العرش الأخير.

ويأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نوليها فائق عنايتنا.

وفي هذا الصدد، ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم الأساسي، ضمانا لتكافؤ الفرص، ومحاربة للانقطاع عن الدراسة. ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية، لمليون طفل محتاج، غايتنا دعم الأسر المعوزة، في مواجعتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل. وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا، على الاعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مساهمات السلطات والمؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، والهيئات والجمعيات ذات المصادقية.

وتأكيدا لعزمنا القوي، على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد برنامج مضبوط، لإسكان نساء ورجال التعليم، العاملين بالعالم القروي، واعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه. وإننا لتتوخى من ذلك، تمكين أسرة التعليم بالبادية، وخاصة بالمناطق النائية، من ظروف العمل والاستقرار وتحفيزها على القيام بواجبها التربوي.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا حريصون على التفعيل الأمثل، لإصلاح وتحديث الفلاحة، وتأهيلها للإنتاجية والتنافسية. ولهذه الغاية، فإنه يتعين إعطاء رؤية واضحة، لتحفيز وإنجاز الاستثمارات المنتجة.

ومن هذا المنطلق، نوجه الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، قصد تمديد العمل، بالنظام الجبائي الفلاحي الحالي، إلى نهاية سنة 2013. وتوخيا للعدالة الجبائية والتضامن، ندعو الجهاز التنفيذي، لبلورة تصور متناسق، لنظام ضريبي ملائم ومتدرج، للقطاع الزراعي، يتم اعتماده والعمل به، ابتداء من القانون المالي لسنة 2014. وينبغي أن يراعي النظام الجبائي الفلاحي المنشود، الأوضاع الاجتماعية الهشة للفلاحين الصغار، وضرورة التضامن معهم، وذلك بمواصلة دعم الزراعات التقليدية البسيطة، والمعيشية المحدودة.

واستكمالا لمقومات الدعم الاجتماعي، نحث الحكومة على تفعيل الآليات التشريعية والمؤسسية، الهادفة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وضبط الأسعار، ومحاربة الرشوة.

ولهذه الغاية، ندعو الجهازين التنفيذي والتشريعي، إلى الإسراع باعتماد مدونة حماية المستهلك.

وبموازاة ذلك، يتعين التطبيق الحازم، لقانون حرية الأسعار والمنافسة، بما في ذلك تفعيل مجلس المنافسة، ضماناً للحكامة الاقتصادية الجيدة.

وفي سياق تخليق الحياة العامة، ينبغي تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

فالمواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة، رهين بارتفاع الأسعار، في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسة لجشع المضاربين، وشبكة الوسطاء، أو ضحية لعدم قيام السلطات المسؤولة، بواجبها كاملاً، في الضبط والمراقبة والزرع.

فحرية السوق، لا تعنى الفوضى والنهب.

لذا يتعين على الجميع، التحلي باليقظة والحزم، للضرب بقوة القانون، وسلطة القضاء المستقل، وآليات المراقبة والمحاسبة، على أيدي المتلاعبين والمفسدين.

لاسيما عندما يتعلق الأمر بقوت الشعب، والمضاربات في الأسعار، واستغلال اقتصاد الربح، والامتيازات الزبونية، أو نهب المال العام، بالاختلاس والارتشاء، واستغلال النفوذ والغش الضريبي.

شعبي العزيز،

مهما كانت نجاعة تدبير الإكراهات الظرفية، فإنه لا ينبغي اعتبارها بديلاً عن مضاعفة الجهود، لتفعيل السياسات العمومية، والمبادرات الخاصة، والأعمال الجموعية، الهادفة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية.

إن توجهاتنا الكبرى، وبرامجنا التنموية، تتوخى تعبئة الجميع، للانخراط القوي في ابتكار وإنجاز البرامج، الهادفة لتحسين المعيش اليومي للمواطن، وخلق الثروات، المدرة لفرص العمل لشبابنا.

كما أنها تسائل كافة القوى المنتجة، وفي مقدمتها، القطاع البنكي، فقد أصبح من الضروري الانكباب على بلورة آليات متطورة، من شأنها تحفيزه على تجسيد انخراطه، بصورة أكثر نجاعة، في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسيطل شغلنا الشاغل تأهيل شبابنا الطموح والواعد، للإسهام، بقيادتنا الحازمة، في إنجاز نمو قوي للاقتصاد، وتنمية متوازنة للمجتمع، لا مجال فيها للإقصاء والتهميش وتحقيق طموحنا لتوفير أسباب العيش الحر الكريم لكل مواطنينا، ضمن مغرب الوحدة والتقدم، والتنمية والتضامن.

وفي ذلك خير وفاء للأرواح الطاهرة لقادة وشهداء ثورة 20 غشت، وفي طليعتهم، جدنا ووالدنا المنعمان، أكرم الله مثوهما، وألهمنا السداد في الحفاظ على روح ملحمتهما الخالدة: ثورة للملك دفاعاً عن الشعب، وثورة للشعب ولاء للملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في رحلة بحرية حول موضوع  
«البحث عن إسلام الأنوار: العصر الذهبي للديانات التوحيدية»  
الدار البيضاء، 14 رمضان 1429 هـ الموافق 17 شتنبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نستقبلكم على أرض المغرب، وبمسجد الحسن الثاني، هذا المكان المقدس، المتوجه صوب الأفق، والمنفتح على المستقبل، المفعم بروح تواقفة إلى لقاء كل ما هو مفيد ومثمر. هذه المعلمة التي سهر على تشييدها والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، بمعية الشعب المغربي. وقد أمكن لهما، من خلال بناء هذا المسجد، أن يعكسا، في انسجام تام، أنوار الإسلام، التي تنير الأفئدة، وتشحذ العقول، وتحث على التفكير والتأمل.

لقد تم بناء هذا الجامع، الذي يفتح ذراعيه ليعانق المحيط الأطلسي الشاسع، ويحتضن أمواجه، ويطلق العنان لتياراته المادية منها والروحية، في حركية دائمة لا تنقطع، عملا بقوله عز وجل « هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وكان عرشه على الماء، ليلوكم أيكم أحسن عملا » صدق الله العظيم.

حضرات السيدات والسادة،

إن رحلتكم على متن سفينة لترمز بحق، للمصير المشترك للإنسانية، في سعيها لتحقيق التوازن والاستقرار، والسلم والعدل، في عالم متسارع التحولات. كما أن لقاءاتكم المثمرة والمتسامية، لتحملنا على السفر بأذهاننا إلى مستقر تلكم الذاكرة التي تختزن في طياتها معين الحكمة والتبصر، وكأنها تريد إنقاذ حياتنا من طوفان مدمر. بعيدا عن جمود القارات، وتضاريسها الصعبة.



كما أن بحثكم عن الإسلام المتنور سيقودكم للوقوف عن كذب، على ما للمقاربة التي تجمع بين سلطة المنطق والعقل، وجوهر الحياة، في شقيها المادي والروحي، من أثر إيجابي على البشرية. وما لها من دور في تعزيز مبدأ التكامل بين مختلف مناحي الحياة الإنسانية، والحفاظ على التنوع باعتباره عاملا للإثراء، وليس عاملا من عوامل النزاع.

إن مساركم يسلك سبل العيش المشترك. كما يربط الماضي بالحاضر، في انفتاح على المستقبل. وإذا كان البحر يمنحكم لحظات للتأمل والتفكير، فإن زيارتكم لمسجد الحسن الثاني، هذه المعلمة التي تداعبها مياه المحيط، ستلهمكم السكينة وتكفل لكم الملجأ والمأوى للتذكير والتأمل. فهذا المسجد بتشييده على البحر، كأنما يراد منه أن يكون مؤهلا لحماية الإنسان من نزواته الأرضية، وبإطلاله المشرف على المدينة، يشكل جسرا للتواصل والتفاعل بين عناصر الطبيعة. وهو بذلك يجسد تواضع الكائن البشري أمام عظمة خالق الكون، الواحد الأحد. إن روح الانفتاح هاته على الكون، بمختلف مشاربه وتجلياته، لتستند إلى هويتنا المتجذرة، التي هي نتاج تاريخ عريق من التلاحق والتمازج الثقافي والديني، ساهم بفعالية في إغناء الملحمة الإنسانية.

وبذلك تأسست مرجعيات، وترسخت مبادئ حول قيم تعد اليوم من أسمى وأعز القيم لدينا. قيم الاحترام والتضامن، والعدل والإنصاف، والتبادل والاعتراف بالغير، والاعتدال والتفاهم المتبادل. إنها بدورنا ومساهمتنا في إثراء الحضارة الإنسانية.

إن مسارنا يتحقق في إطار من الاستمرارية، بدون قطيعة ولا انقسام، ويؤثر مواصلة العمل على درب التغيير والتميز. كما يجمع، في إطار من الاحترام، بين إرثنا المتنوع والغني، وتطورات فكرنا الحديث عبر مختلف المراحل.

لذا، فإن التزامنا الروحي من أجل انبثاق تعاون أمثل بين مختلف التقاليد الدينية والفلسفات الإنسانية، ليتجسد من خلال الاقتناع الراسخ، والعمل الموصول، لكي تصير حرية الضمير والرأي هي الأساس، الذي يقوم عليه أي بناء ديمقراطي، وأي تنمية بشرية. وبغض النظر عن بعض الاختلافات الجزئية، ومظاهر الجهل، التي يكنها بعضنا البعض، فإن تطلعا لتحقيق التعايش الهادي بين أتباع الديانة التوحيدية الواحدة، يتقاطع مع ما يخالجهكم من انشغالات، من أجل وضع الأسس المتينة لانبثاق فكر متناسق، يستلهم عناصره الجوهرية من الأحداث التاريخية، ومن معين الحكمة البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

إن بحثكم عن إسلام الأنوار هو ما حدا بنا إلى العثور في هذه الأرض الخصبة المعطاء على أنوار الإسلام، الذي أضاء للبشرية طريقها. جاعلا من السعي إلى امتلاك ناصية العلم أحد الواجبات المنوطة ببني البشر، ومن التقوى ميزانا لقياس مدى صلاح الفرد في خدمة الإنسانية، بعيدا عن الاعتبارات القائمة على العرق أو اللون أو الجنس.

كما ساهم في إثراء المنظومة القانونية التي تعد بمثابة تراث مشترك بين كافة بني البشر. فضلا عن كونه قد سن قانونا للأقليات، في إطار نسق نظري متكامل، مساهما في تعزيز مبدأ التشاور والمشاركة المواطنة، واتخاذ نهجا في الحكامة.

وإن بيعنا وكنائسنا ومساجدنا التي تشكل النسيج الملتحم لأماكن العبادة بالمغرب، لترمز إلى ذلكم التطور الذي شهده تراثنا، التابع من العقيدة الإبراهيمية. كما أنها تحيل في نفس الوقت، على المراحل الثلاث، التي مر منها خلال تطوره. فبالإضافة إلى أن اكتمال الوحي قد ارتكز على مبدأ الإقرار بمشروعية تواتر الأشواط الثلاثة، فقد اعتمد أيضا على ما جاء في محكم التنزيل من قوله عز وجل: « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير... ».

وعلى هذا الأساس، فإننا ضامنون وساهرون على حماية هذا التنوع الذي يندرج ضمن المقاصد الإلهية العليا.

لذا، فإننا نستهدي بالتعاليم التي أتت بها الديانات التوحيدية لاستلهاهم ما خلفه لنا أجدادنا من فضائل وقيم مثلى، وإمعان النظر في تلکم الجهود التي بذلوها للصمود أمام شتى أشكال الفوضى العدمية، التي كانت تتهددهم طيلة الأحقاب والعصور والتجاوزات التي تخللت المسيرة البشرية، وعرقلت تقدمها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الإيمان هو جوهر خلاصنا، والنبراس الذي نهتدي به للقيام برسالتنا على الوجه الأمثل. كما أن العلم هو ذلكم الدرع الواقى، الذي ينبغي التسليح به لصون معتقداتنا.

فالإيمان بدون علم لن يكون أبداً في مأمن من الأضرار التي قد تلحقه بسبب الجهل.

كما أن العلم بدون إيمان يظل نفعه مبتوراً غير مكتمل بالنسبة للبشر. فبقدر ما نحن بحاجة إلى منظومة أخلاقية ذات بعد ديني، تمثل السند لتلك الحريات الجامحة، وتضفي عليها بعداً إنسانياً، فإننا بحاجة إلى منظومة أخلاقية علمية من شأنها حماية الإنسانية من تجاوزاتها المدمرة.

لذا، فنحن بحاجة إلى منظومة أخلاقية متسامية، يتمزج في بوتقتها الإيمان والعلم، لخدمة الإنسانية، وجعلها قادرة على النهوض برسالتها على الأرض.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حدد المغرب لنفسه ما يريده من خيارات مصيرية. فعلاوة على ذلكم التصور الذي جعله منطلقاً لتحديد السياسات العمومية التي يروم نهجها، فهو قد اختار أن يسير على درب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومراعاة المقومات المكونة لهويته.

كما أن سياستنا الدينية تعد ثمرة لتاريخنا العريق، الذي ظل يتسم بالانفتاح على التحولات الإقليمية والدولية. وتهدف إلى الاستجابة لحاجيات المواطنين ولمتطلبات العصر. وهي تقوم على أساس دمج عملية تدبير الشؤون الدينية ضمن إطار مؤسساتي. وتعتبر مؤسسة إمارة المؤمنين حجر الزاوية التي يقوم عليها هذا الصرح الديني، باعتبارها الضامن لاستمرار مقوماتنا الدينية التابعة من مذهبنا.

وإن الإصلاحات التي تم إطلاقها، لها كلها سند قانوني، ويتم التعامل معها في إطار احترام المقومات الدينية لبلادنا ومراعاة ما يصبو إليه المؤمنون من تطلعات روحية.

ومن هذا المنطلق، تقوم هذه الإصلاحات على أولويات ثلاث هي: التأطير الديني، وأماكن العبادة، والمتطلبات الروحية للمواطنين.

وفي هذا الإطار، فقد عمد الإصلاح الديني، الذي يشمل التأطير الديني، إلى إعادة هيكلة مؤسسة العلماء، التي يمارسون فيها المهام الموكولة إليهم. كما مكن هذا الإصلاح من نهج سياسة القرب، وتحديد طبيعة المهام المسندة للعلماء، وتنويع المضامين التكوينية، التي تستفيد منها هذه الفئة التي غدت أكثر انفتاحاً على العلوم الإنسانية، واللغات وباقي الديانات.

وفي نفس السياق، فقد أضحت المرأة أحد الفاعلين الذين لا محيد عنهم في هذه الدينامية الإصلاحية. كما أن الآراء الفقهية المرتبطة بالمصلحة العامة أصبحت تكتسي بعدا مؤسسيا بعيدا عن المقاربة الفردية.

ومن جهة أخرى، صارت أماكن العبادة تستفيد من منافع السياسة العمرانية الهادفة إلى إدماجها، بشكل متناسق، ضمن الفضاء العمراني، وذلك من خلال مخطط مديري وقوانين شفافة، تتوخى ضمان الموارد العمومية والخاصة، المرصودة لبناء أماكن العبادة وتجديدها وتسييرها.

وتهدف هذه الإصلاحات التي أطلقناها إلى النهوض بفكر متنور، يتفاعل مع باقي مكونات المجتمع، في انفتاح على العالم. وهو ما من شأنه أن يعزز مقومات الثقافة المشتركة بين الجميع، ويساهم في توثيق الأواصر الاجتماعية، باعتبارها الرابط الذي يساعد على تحقيق التطور الديمقراطي والتنمية البشرية.

إن روح الاعتدال لتحمل في طياتها بواعث الشعور بالسكينة. باعتبارها ضالة النفس المفعمة بكل ما تتوق إليه. إلا أنها تصطدم بسلوكات سياسية منحرفة تعمل على زرع بذور الشر والفتنة، وتتنافى مع روح الرسائل العالمية، والساعية إلى السير على دروب النور والهداية. مصداقا لقوله عز وجل : «اللَّهُ نور السماوات والأرض، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، نور على نور» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الوطنية الأولى للقاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف  
أسفي، 16 رمضان 1429هـ الموافق 19 شتنبر 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب، إلى السيدات والسادة الأفاضل، المشاركين في هذا الملتقى الديني الكبير، الذي أضفينا عليه، رعايتنا السامية، تجسيدا لما نوليه، كأمر للمؤمنين وحام لحمى الملة والدين، للتوجه الصوفي السني، الذي تنتسبون إليه، من موصول عنايتنا؛ باعتباره من مكونات الهوية الروحية والأخلاقية، للشعب المغربي، في نطاق السنة المطهرة، والشريعة الإسلامية السمحة، التي أكرمنا الله بها.

ونود الإشادة بالتنام هذا الملتقى المبارك، والتنويه بالجهود الخيرة، التي بذلت من أجل إنجاحه؛ وتحقيق الغايات النبيلة من إقامته.

وحيثما أضفينا سابق رعايتنا السامية على اللقاء الأول، من لقاءات سيدي شيكر العالمية، للمنتسبين إلى التصوف، فقد أبيننا إلا أن نؤكد حرص جلالتنا الشريفة، على صيانة القيم السامية، والمثل العليا، التي التزم بها سلفنا الصالح، في هذا البلد الأمين، والنهوض بما طوقنا الله به، من أمانة إمارة المؤمنين، القائمة على رعاية شؤون الدين.

وحتى نضفي على رعايتنا مضمونا ملموسا، وبعدها مستداما للقاء الوطني الأول من هذه اللقاءات المباركة. فقد أذنا لوزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، بأن يتم تنظيم هذه اللقاءات، في صيغتها العالمية، كل عامين، في فصل الربيع. كما أمرناه بإقامة لقاء وطني منتظم، حتى يتاح لفعاليات مختلف الطرق والزوايا، المكونة للنسيج الصوفي بمملكتنا الشريفة، المشاركة، على الوجه المرضي، كما وكيفا، في كل ما من شأنه دعم القيم الروحية، والفضائل الربانية، والتأطير الأخلاقي للمجتمع. وهو ما اضطلعت بها طرق التصوف وزواياه في بلدنا، على امتداد العصور.

ولئن كانت الصيغة الدولية لهذه اللقاءات، ستحفظ لنا وشائج التواصل، والتعارف والتشاور مع المهتمين بهذا المشرب، الناهلين من عذب زلاله، ولاسيما ذوي الأسانيد المتأصلة في المغرب، باعتباره منبعاً زاخراً للعطاء المتميز، والريادة النموذجية في هذا المجال؛ فإن الصيغة الوطنية التي تدرسونها اليوم، تبررها ضرورة العناية بأحوال هذا التوجه الروحي من الداخل، حتى تتبين الوسائل والطرائق، الكفيلة باستثمار طاقاته في التنمية البشرية الخُلُقِيَّة، على أساس تفعيل دور التصوف، في التربية والتزكية، وتهذيب النفوس، والدفع بها إلى طلب السمو والاكتمال.

إنكم باجتماعكم هذا تحيون سُنَّة تاريخية طيبة، لأن لقاء سيدي شيكر مثل أحد المواسم الدينية الأولى التي ابتكرها المغاربة، في بدايات تاريخهم الإسلامي، بقصد الإرشاد والتنوير في شؤون الدين. ويعد الرباط الذي أقيم حول مسجده، مدرسة للجهد الأكبر، الذي هو إشاعة العلم الشرعي، وبناء الشخصية المسؤولة الفاضلة، التي تقوم على محاسبة النفس وامتلاك زمامها، وكبح جماحها أمام نزوات الهوى، والانحراف والضلال.

ولا عجب، فإن لقاءات سيدي شيكر الأولى، كانت تجمعات يَحُج إليها العلماء والصالحون، ويحضرها آلاف الرجال والنساء، من كل جهات المغرب، لتلاوة القرآن الكريم، واستحضار السنة النبوية المطهرة، والإصغاء للموعظة الحسنة. وقد كان موعدها هو شهر رمضان المبارك. ولا شك أن كل الزوايا الصوفية، التي قامت في مختلف المدن والقرى، على توالي القرون، إنما استلهمت هذا النموذج، وتطّبت بنفحاته الزكية العطرة.

أصحاب الفضيلة،

حضرات السادة والسيدات،

إن رعايتنا لأحوال الزوايا، على غرار سنن أجدادنا الميامين، تقدير عميق من جلالتنا، لإسهام الطرق الصوفية المغربية في الإرشاد الروحي، ونشر العلم والتنمية، والدفاع عن حوزة الوطن ووحدته، وتماسك المجتمع، وتثبيت الهوية الدينية للمغاربة.

والتصوف، وإن كان مداره على التربية وترقية النفس في مدارج السلوك، فإن له تجليات على المجتمع. ومن هذه التجليات ما يظهر في أعمال التضامن والتكافل، وحب الخير للغير، والحلم والتسامح ومخاطبة الوجدان والقلوب، بما ينفعها ويقومها.

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المقام، ضرورة التزام جميع الزوايا الصوفية بمنهاج الصفاء، الذي أسست عليه. وتنزيهها عن الأعراض، والسمو بأهلها عن كل ما لا يليق بهم، من ابتغاء العاجل وترك الأجل.

إنكم في لقاءكم هذا كطائفة واحدة، مشربكم واحد وقصدكم واحد: خدمة الدين والوطن. أما خدمة الدين، فمنهجم القويم فيها، يتمثل أساساً في الاعتصام بالكتاب والسنة، وإشاعة العلم، وتهذيب النفس بالإكثار من الذكر. يضاف إلى هذا عمل المعروف، وإغاثة الملهوف، وكل أنواع البر. وأما خدمة الوطن، فتتمثل أساساً في القيام بالواجب نحو الإمامة العظمى، التي تمثلها إمارة المؤمنين، والحرص على خصوصيات المغرب الثقافية، حتى لا تضمحل تحت تأثير كل المشوشات الدخيلة. وبذلك تحفظ كل المقومات التي تتيح الطمأنينة والسكينة والأمن.

إن الحكمة المستمدة من التراث الذي هو وديعة لديكم، كفيلة بأن تجعلكم من كبار المسهمين الفعالين في الاندماج في كل ما تقتضيه سيرورة الإصلاح الشامل الذي نقوده.

ولاسيما بنقل القيم التي قام عليها التصوف إلى الأجيال الجديدة، بالأسلوب الذي يجعلهم يستوعبونها ولا يتنكرون لها. إنه الإحياء المطلوب من المنتسبين إلى التصوف.

إحياء يسترشد بنماذج الصلاح في الماضي، ويعرف كيف يجددها في الحاضر، وينافس بها في المستقبل. ذلك لأن على المغرب، الذي يعتبره العارفون في العالم، منبت قيم الصلاح، المبني على فكرة التصوف بشكل استثنائي، عليه مسؤولية كبرى في هذا المقام، ندعوكم إلى تدبر أبعادها، وتقديرها حق قدرها.

إننا على يقين أن الرصيد الحي، الذي ورثه كل المنتسبين إلى التصوف، يتضمن القدرة على الاستمرارية والتجديد في آن واحد. الاستمرارية في صيانة الثوابت، في العقيدة والمذهب، والولاء لإمارة المؤمنين. والتجديد في المبادرات والسلوكات التي جعلت من أبناء الزوايا وأتباعها، أبناء وقتهم، ونماذج في القدوة وفي المسارعة إلى النفع، على النمط الذي أكسب هذه المؤسسة هبة وقدسية وتبجيلا، ومصدرا للخير العميم. فهو مورد كرعنا منه بالأمس، فما أحوجنا إلى النهل من معينه، في الحاضر والمستقبل، على ما عهد في أصحابه من التجرد الذي لا تشوبه شائبة من الأطماع، ولا تكدره نوازع الأهواء.

ففسى أن يكون هذا اللقاء الأول، الذي نرحب بكل ضيوفه الكرام، من الفقهاء والصلحاء والمريدين؛ فاتحة عهد جديد، في حياة المنتسبين إلى التصوف في بلدنا، حتى إذا اجتمعوا بحول الله وقوته، في اللقاء الذي يليه، استعرضوا ما وفقهم الله إليه من ثمرات الاجتهاد، وتجديد العهد، والإقبال على طريق الحق. تحققا بوحدانية الله تعالى في منازل السائرين، ومدارج العابدين.

«الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله. ألا بذكر الله تطمئن القلوب، الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال ترؤسه للدورة العادية للمجلس العلمي الأعلى

تطوان، 26 رمضان 1429هـ الموافق 27 شتنبر 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفضيلة أعضاء المجلس العلمي الأعلى،

حضرات السادة العلماء، والسيدات العالمات،

يطيب لنا أن نرأس دورة المجلس العلمي الأعلى، مجددين بوصفنا أميرا للمؤمنين، العهد الوثيق على حماية الملة ومواصلة إصلاح أمور الدين، بتجديد مؤسساته والعناية بأهله وإدماجه في سياسة القرب، التي هي منهجنا في تدبير شؤون شعبنا الوفي.

هدفنا الأسمى، تعزيز المساهمة الفاعلة لعلمائنا الأفاضل، في المسار الإصلاحى والتحديثى الذى نقوده فى سائر المجالات، ولا سيما قيامهم بتعزيز الأمن الروحي للأمة بتحسين عقيدتها السنوية السمحة.

وقد حققنا، بعون الله وتوفيقه، مكاسب هامة، في تفعيل الإصلاح الشامل للحقل الدينى الذى أطلقناه قبل أربع سنوات خلت، فى خطابنا المؤسس لاستراتيجية جديدة متعددة الأبعاد.

ويأتى فى المقام الأول، الجانب المؤسسى المركزى، حيث تمت إعادة هيكلة وتأهيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بما مكنها من النهوض بمسؤولياتها النبيلة والجسيمة، على أفضل وجه.

كما تولينا تجديد وإعادة تنظيم المجلس العلمى الأعلى، والمجالس العلمية المحلية، وفق منظور طموح يكفل الارتقاء بالخطاب الدينى إلى ما نتوخاه، بحيث يستوعب واقع الحياة المعاصرة ويحصن شبابنا من فقدان المرجعيات واستغلال الدخلاء والمتطرفين.

وفى نفس السياق، أقمنا هيئة مرجعية تختص وحدها بإصدار الفتاوى الشرعية، صيانة لها من تظاول الخارجين عن الإطار المؤسسى الشرعى، لإمارة المؤمنين، الذى نحن مؤتمنون عليه.



وعلى الصعيد التربوي، فقد شمل هذا التوجه الإصلاحى، كافة المؤسسات ذات الصلة بالتعليم العتيق والتربية الإسلامية.

وسيرا على نهجنا في اعتماد اللامركزية وعدم التمركز، قررنا أن يعاد النظر في خريطة المجالس العلمية المحلية. وهكذا سيتم تعميمها ليكون لكل عمالة وإقليم مجلسها العلمي، ليتحقق ما نلح عليه، من ضرورة مراعاة خصوصيات وتقاليده أهل كل منطقة والتجاوب مع تساؤلاتهم الدينية.

وتجسيدا لحرصنا على أن يشمل القرب رعايانا الأوفياء بالخارج، ارتأينا الشروع بإحداث مجلس علمي للجالية المغربية بأوروبا، وقد توخينا من هذه المبادرة، الانفتاح على خصوصيات قضاياها الدينية والثقافية والحفاظ على هويتها المغربية، عقيدة وقيماً أصيلة، في مواجهة النزعات الأصولية المتطرفة.

وفي نفس سياق الإصلاح والتحديث، عملنا على إحداث الرابطة المحمدية للعلماء لتحل محل هيأتهم السابقة، متوخين من ذلك تعبئة كل الطاقات العلمية التي تزرعها بلادنا، وأن تكون هيئة متكاملة ومتفاعلة، مع مكونات الصرح الديني المتجدد، الذي وضعنا قواعده.

بيد أن الإصلاح المؤسسي، لن يكتمل إلا بتفعيل دور المساجد، القلب النابض للمجال الروحي، لذا قررنا اتخاذ تدابير تجسد رعايتنا الموصولة لبيوت الله. باعتبارها ركنا أساسيا في مخططنا الديني التنويري، غايتها تعزيز دورها كفضاءات للعبادة وذكر الله سبحانه وتعالى وللتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

وهكذا، فقد وجهنا وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، لإطلاق برنامج شامل لتأطير وتأهيل أئمة المساجد، بواسطة علمائنا الفضلاء، في التزام بثوابت الأمة واختياراتها وانفتاح على قضايا العصر مع الأخذ بفقهاء التيسير.

وقد ارتأينا تعزيز الضوابط التنظيمية للمساجد، بتدابير ملموسة، لتحفيز بنائها القانوني. لذا، نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد تفعيل أمرنا بإعفاء بناء المساجد، من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة خمسين في المائة، تكريسا لما نبتغيه من تقربها من عامريها من المؤمنين.

ويأتي البعد الاجتماعي، كركن ثالث في مخططنا الإصلاحى. وفي هذا الصدد، قررنا تعزيز مكسب تمكين القيميين الدينيين من التغطية الصحية بإيجاد هيئة مكلفة بأحوالهم الاجتماعية العامة. ومن ثمة كان قرارنا بإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، تجسيدا لعنايتنا الموصولة بأحوالهم. وحرصا منا على توفير الوسائل الكفيلة بتحسين أوضاع هذه الفئة العاملة، في انضباط، ونكران ذات.

معشر العلماء والعالمات،

إننا لمعتزون بما يقوم به علماءنا الجادون، بكل أمانة والتزام، في مجالات العمل الديني، بيد أننا ننتظر منهم مضاعفة الجهود، خاصة في إبراز الصورة المشرقة للإسلام، في دعوته إلى تكريم الإنسان، فضلا عن الذود عن حرمانه، وفي طليعتها قدسية رسوله، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام وكافة الأنبياء والرسل الذين فرض علينا ديننا الحنيف الإيمان بهم وتوقيرهم وعدم التفريق بينهم.

وفي ذلكم تكريس للاحترام المتبادل بين مختلف الأديان السماوية، والثقافات والحضارات، مستشعرين أن عالم اليوم، يجتاز ظرفية مطبوعة بنزوعات الأنانية والعنف واهتزاز المرجعيات.

وهو ما يجعل جوهر رسالتكم الروحية، العمل الدائم على إشاعة الطمأنينة والسلام والحث على التنافس في العمل البناء ومحاربة التطرف والانغلاق والإرهاب. بإشاعة القيم الإسلامية المثلى، تحصينا لبلادنا من الآفات المقيتة للغلو والتعصب.

وفي هذا الصدد، قررنا تدشين مرحلة جديدة من الإصلاح الديني بإطلاق خطة رائدة، هي «ميثاق العلماء»، باعتبارها برنامجا نموذجيا للتوعية والتنوير، يقوم على حسن أدائكم لأمانة الإرشاد والتفقيه في الدين عن قرب، وهو ما يقتضي من العلماء الانكباب على تأهيل أئمة المساجد، فضلا عن الانتشار في البوادي والمدن، لتوعية عامة الناس وتوجيههم ومحاربة وتفنيدهم أضاليل التطرف.

ولهذه الغاية، ندعو لتفعيل خطة «ميثاق العلماء» وفق برنامج محدد، يشرف عليه المجلس العلمي الأعلى، بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، داعين الحكومة لإمدادها بكل الوسائل اللازمة لإنجازه. برنامج يقوم على التعبئة الجماعية والخطاب الديني المستنير المناسب لمدارك المخاطبين وواقعهم المعيش.

وإننا لعازمون على المضي قدما، للارتقاء بالشأن الديني للمملكة، إلى ما تتطلبون إليه، وكافة رعايانا الأوفياء، من تأهيل وتجديد، باعتباره في صلب الإصلاحات الوطنية الحيوية التي نقودها، وفي مقدمتها، توفير الأمن الروحي والحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية المغربية، المتميزة بلزوم السنة والجماعة والوسطية والاعتدال والانفتاح والدعوة إلى سبيل الله، بالحكمة والموعظة الحسنة وما يرتبط بها من مبادئ الإسلام السمحة.

طموحنا الجماعي أن نجعل من «ميثاق العلماء» شاهدا على التميز المغربي في صحوة دينية متنورة، يقودها العلماء، مصداقا لقوله تعالى: «أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى، إنما يتذكر أولو الألباب، الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في إحياء الذكرى الأربعين لرحيل الشاعر الفلسطيني الكبير  
المرحوم محمود درويش  
06 شوال 1429 هـ الموافق 06 أكتوبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ المبجل محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

أفراد أسرة الفقيد العزيز المرحوم محمود درويش، حضرات السيدات والسادة،

لقد أبينا وانتم تحيون الذكرى الأربعين لرحيل الشاعر الفلسطيني الكبير، المرحوم محمود درويش، إلا أن نغتنمها مناسبة لتجديد تعازينا في فقدان الأمة العربية عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، لشاعر فذ، ملتزم بقضية شعبه، التزاما نضاليا وسياسيا وإنسانيا، بروح مثالية نادرة، وبقدرة إبداعية استثنائية، جعلت الشعر العربي يستعيد حضوره في خوض الأمة العربية لنضالاتها، ويغمس قلمه في الواقع المعيش، مجسدا توقان الشعب الفلسطيني إلى العزة والكرامة والتحرر والسيادة.

إننا لنذكر بكل إكبار واعتزاز، ما كان يكنه شاعرنا الكبير لشخصنا من مشاعر المحبة الصادقة، ولقرائه ومحبي شعره من عميق الوفاء والتقدير، ولعلاقته الأدبية والإبداعية والإنسانية التي كانت تشده إلى الشعراء والمثقفين المغاربة، بقدر ما كان هؤلاء يحيطونه بكامل الإعجاب والتقدير.

وحين كان رحمه الله، يزور المغرب الذي حظي منه بقسط وافر من وقته وانشغاله، لم يكن يحضر فقط، كشاعر ذائع الصيت بليغ الكلمة، وإنما أيضا كرمز للنضال الفلسطيني، وكسفير لشعبه، عرف كيف يمد الجسور، ويضيء الطريق ويرصع الأفق المدلهم بالنجوم المضئية، والمعاني النبيلة والصور النابضة بالحياة.

ويشهد التاريخ أنه ظل على الدوام يتحلى بأنفة وشهامة الشاعر الكبير، الذي يعرف أن العفة والمروءة وصفاء اللسان، وسحر البيان، جزء من أخلاق الشاعر الحقيقي، وبعد من أبعاد مسؤوليته الثقافية والإبداعية والإنسانية. ومن ثم، كرمناه في المغرب بوسام الكفاءة الفكرية، موقنين بأنه أهل لهذا التكريم، وأنه يستحق أن يهتم به محيطه العربي، ويتجاوب مع شعره، ويتفاعل مع مشاعره التي

تعبّر عن أنبل قضية في تاريخ الأمة العربية الحديثة. كما أننا ندرك تمام الإدراك إلى أي حد كان جديرا بذلك التعلق الذي أحاطه به جميع عشاقه ومحبيه، لا لشيء، وإنما لكونه رفع سقف قصيدته فرفعته، وصهر عناصر شعره وتفكيره في بوتقة الألم العميق، الذي كان يستشعره مع أبناء شعبه العربي الفلسطيني، فيحوّله إلى شعر بلوري الكلمات، ثري بمعجمه وإيقاعه وخياله.

ومع أن الشعر الصادق الرفيع من بين ما كان يشدنا إلى هذا الشاعر الكبير، فقد ربطنا به نفس الميثاق الروحي والرمزي والسياسي الوطيد، الذي يربط جلالتنا بالقضية العربية الفلسطينية، وما يتصل منها بقضية القدس الشريف، التي قيض الله لنا أن نقسم مع أشقائنا في الدول الإسلامية، حمل مسؤوليتها الأخلاقية، وشرف رئاسة لجننتها المباركة.

وإننا، لندعو الله سبحانه وتعالى، أن يمن علينا من فيض فضله وسابغ عنايته، كي ندفع بالتي هي أحسن في أفق إيجاد حل حقيقي شامل ودائم، يضمن الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على أرضه المحررة، وفي إطار سيادته الوطنية الكاملة.

وإن الوفاء لروح الشاعر الكبير، لن يكون في جوهره إلا وفاء لشعره ولتراثه الغني، الذي سيظل رمزا حيا لنضال الشعب الفلسطيني ولشهادته الأبرار، من أجل التحرر والعزة والكرامة، وإشاعة قيم الإخاء والحرية والسلام والعدل والتسامح.

رحم الله شاعرنا العزيز محمود درويش، أملين أن يأخذ مشعله الفني الوهاج، شعراء الجيل العربي الجديد ليواصلوا رسالته الشعرية الخالدة ومذهبه الجمالي الفذ، وذلكم خير سبيل لتخليد ذكره الطيب، كأحد الرموز الأدبية لأمتنا العربية، وأبنائها البررة، الذين جعلوا فنههم وفكرهم في طليعة النضال الشريف من أجل العزة والسيادة والكرامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس محافظي  
المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
مراكش، 07 شوال 1429 هـ الموافق 07 أكتوبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه بالخطاب إليكم، بمناسبة انعقاد هذه الدورة، لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك تقديراً منا لدورها الريادي في توطيد الأسس السليمة للاقتصاد العربي، وإسهامها في تحقيق التنمية الشاملة لبلداننا الشقيقة باعتبارها القاعدة الصلبة للعمل العربي المشترك الناجع والحديث. ومما يضيء على ملتقاكم أهمية خاصة، كونه يلتئم في ظرفية دولية عصبية، يواجه فيها الاقتصاد العالمي أزمة غير مسبوقة، تهدد حركة النمو، وكذا استقرار النظام المصرفي والمالي.

كما تتسم هذه الظرفية بالضغوطات القوية، التي يفرضها الطلب على أسعار المواد الأولية، والمنتجات الغذائية الأساسية، مما يضاعف من المخاطر المحدقة بالنمو واستقرار الأسعار.

ومما يزيد من حدة هذه الأزمة، تفاقم الاضطرابات على صعيد الأسواق المالية العالمية، نتيجة للانعكاسات الناجمة عن انهيار قطاع الرهن العقاري بالولايات المتحدة، التي أفضت إلى قيام أزمة ثقة شاملة، على إثر الخسائر الكبرى، التي تكبدتها المؤسسات المصرفية والمالية.

## أصحاب المعالي والسعادة،

بالرغم من هذا المناخ الاقتصادي العالمي المضطرب، فقد ظل النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية، يتسع ويغذي حركية النمو المتصاعدة، بفضل تزايد وتيرة الاستثمار والاستهلاك.

وقد واكب هذا النمو تدعيم التوازنات الأساسية، بالرغم من ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يعزى إلى تأثير العوامل الخارجية. كما عرف القطاع المصرفي والمالي بالأقطار العربية استقرارا، ولله الحمد، مكنه من تفادي انعكاسات الاضطرابات المالية على الصعيد الدولي.

إلا أن ذلك ينبغي ألا يحجب عنا ضرورة التحلي بالمزيد من اليقظة، واعتماد مراقبة أكثر فاعلية لأسواقنا المالية، والتنسيق المستمر في ما بينها، لتجعل منها نموذجا في مجال المراقبة والإنذار المبكر، المعتمدة في النشاط المالي.

وعلى غرار العديد من الدول العربية الشقيقة، فإن المغرب يعرف، منذ بداية العقد الحالي نموا سريعا ومتواصلا، نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي اعتمدها، ولنهج وتفعيل سياسات اقتصادية سليمة.

ومن أبرز تجليات ومؤشرات النمو، تحسن مناخ الأعمال، الذي ترتب عنه توسع في الاستثمار، وارتفاع في مستوى المعيشة مما مكن من تدعيم الاستهلاك الداخلي. كما يعزى هذا النمو أيضا إلى تنوع القاعدة الإنتاجية، وبروز نشاطات جديدة، شكلت قاطرة النمو، في قطاعات الصناعة والخدمات. كما عملنا على التحكم في التضخم، وتحسين وضعية كل من المالية العمومية والحسابات الخارجية، واستقرار أسعار الصرف.

وبموازاة ذلك، حرصنا على مواصلة تطوير القطاع المصرفي والمالي، فضلا عن تدعيم الرقابة والأنظمة الاحترازية، مما أدى إلى تنمية الأسواق المالية وتوسيع التوظيفات المالية، وكل ذلك في ظل حكامه جيدة، ورقابة حازمة، واستراتيجية هادفة، ينفجها بنك المغرب، في ظل استقلالية مضبوطة، ومهنية عالية، وبما هو مشهود لخديمتنا الأرضي، واليه، من حكمة، وحنكة، وعزم وحزم.

وفي نفس السياق، واصلنا نهج انفتاح المغرب على محيطه الدولي، حيث تم إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع الأقطاب الرئيسية للاقتصاد العالمي، وكذا مع دول الحوض المتوسطي. بالإضافة إلى انخراط المغرب، بكل عزم، في تفعيل الاتفاقية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها، ونقف ميدانيا على حسن تفعيل أورشها، قد مكنت من التوفيق بشكل منسجم ما بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، من خلال مشاريع على المدى المتوسط والطويل.

وقد أسهمت هذه المبادرة، بعون الله، وانخراط كل القوى الحية للأمة في برامجها المثمرة، وبشكل كبير، في تعزيز مصادر الدخل القار لدى الفئات الفقيرة، وإحداث مناصب الشغل.

كما أن توجهنا نحو النهوض بالأوضاع الاجتماعية لمواطنينا، وبصفة خاصة لتحسين وضعية الفئات الوسطى، والنهوض بأوضاعها لتبويئها مكانة القاعدة العريضة للمجتمع، محور السياسات العمومية، قد تمت بلورتها في تدابير تستهدف تمكين وتطوير الاستهلاك، وبالتالي تشجيع الاستثمار.

## أصحاب المعالي والسعادة،

إن المغرب، وعيا منه بأهمية البعد الإقليمي لتطور الاقتصاد العربي، قد أسهم بفعالية في أشغال الندوات الجهوية حول تحرير التجارة والاندماج المالي، ودور القطاع الخاص على مستوى دول الاتحاد المغربي الخمس.

وفي هذا الصدد، فإن توسيع دائرة المشاريع والبرامج ذات البعد الإقليمي، من شأنه تدعيم الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية. لذلك، فإن توفير ظروف التنمية المستدامة في منطقتنا العربية، يستلزم العمل على استغلال كافة الإمكانيات والطاقات، التي تزخر بها بلداننا الشقيقة، وكذا الحرص على تحقيق التناسق بين سياساتنا الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالتوجه العربي العام للإسراع في تطبيق إصلاحات هيكلية، وتبني سياسات اقتصادية، ترمي إلى دعم التوازنات الأساسية. كما ننوه بكل المبادرات الهادفة لتكريس استقلالية البنوك المركزية، بالنظر إلى مهامها المتمثلة في تدعيم الاستقرار النقدي، وتعزيز متانة النظام المصرفي، بما يضمن إرساء قواعد ثابتة للتطور الاقتصادي لدولنا.

وعلى الصعيد الدولي، فإننا لنعرب عن ارتياحنا للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ والممارسات المتعلقة بصناديق الثروة السيادية والذي سوف يعرض على اللجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، وسيسمح هذا الاتفاق بتفعيل دور هذه الصناديق، وتمكينها من الإسهام في التخفيف من انعكاسات الأزمة الحالية، التي يعانها النظام المالي الدولي.

وإننا لواثقون من أن أشغال اجتماعكم الهام سوف تكون لها ثمارها الملموسة، ونتائجها الإيجابية، بحيث ستمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التقدم والرفاهية لشعوبنا.

وإذ نرحب بكافة ممثلي الدول العربية الأشقاء، ضيوفا مكرمين ببلدهم الثاني المغرب، فإننا ندعو الله تعالى لكم بالسداد في أعمالكم البناءة، والتوفيق في جهودكم الخيرة، لتمتين العمل العربي المشترك، بالمقوم العصري الأساسي الذي بفضلته تحققت التكتلات الاقتصادية القوية والرائدة. إنه العماد المصرفي والمالي، الذي أنتم له حافظون، وعلى صيانتته مؤتمنون، ومن أجل تقويته عاملون، وعلى تسخيرها لخير بلداننا الشقيقة ساهرون. وهو ما جعل قادة الأمة العربية وشعوبها وقواها الحية والمنتجة بكم معترزين، وشركاءها في مصداقيتكم واثقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 10 شوال 1429هـ الموافق 10 أكتوبر 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يشكل افتتاحنا لدورة أكتوبر 2008، مناسبة متجددة للتواصل مع ممثلي الأمة حول القضايا الوطنية الكبرى.

ومما يميز السنة التشريعية الحالية، أنها تأتي في سياق مطبوع بخوض استحقاقات وطنية هامة، ومن بينها، ما يحظى باهتمامكم في الأفق المنظور، من إجراء سلسلة انتخابات، ستؤدي إلى التجديد الجزئي لثلث مجلس المستشارين.

كما ستفرز بالأساس، التركيبة القادمة للجماعات المحلية، التي نعتبرها القاعدة الأساسية للديمقراطية والمجال الخصب لتفاعلها الإيجابي مع التنمية.

وهو ما يفرض على كل ذي غيرة وطنية صادقة، وانشغال بترسيخ مصداقية الانتخابات؛ أن يعتبرها استحقاقات ديمقراطية وتنموية في آن واحد. تقتضي منافسة مفتوحة، ببرامج مضبوطة، في التزام جماعي بالصالح العام، والعمل على نبذ كل ممارسة سياسية دنيئة، لم يعد لها مكان في مغرب اليوم.

وعندما نجعل كسب معركة التنمية محور الرهان الانتخابي، فإن ذلك لا يعني تجريده من طابعه الديمقراطي، أو الأخذ بالمقولة الزائفة لنهاية السياسة.

كلا، إننا ما فتئنا نؤكد ضرورة تقوية العمل السياسي، القائم على المشاركة المسؤولة للأحزاب الجادة في حسن تدبير الشأن العام على أساس نتائج الاقتراع.

وهو ما يتطلب توسيع الانخراط الملتزم لكافة الفئات الاجتماعية، وفي طليعتها الشباب، ليسهم بطاقاته وطموحاته البناءة، ليس فقط في الاختيار الواعي لممثليه، بل أيضا في تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام المحلي؛ باعتباره الأساس المتين للحكامة الجيدة. ولهذه الغاية، نوجه الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيض السن القانوني للترشيح الانتخابي للجماعات المحلية من 23 إلى 21 سنة.

وفي نفس السياق، ندعو الحكومة والبرلمان إلى التعاون المثمر من أجل إيجاد الآليات الناجعة لتشجيع حضور ملائم وأوسع للمرأة في المجالس الجماعية؛ ترشيحا وانتخابا. غايتنا المثلى، ضمان التمثيلية المنصفة للنساء في الجماعات المحلية، وبالأساس، تمكين مجالسها من الاستفادة من عطاء المرأة المغربية المؤهلة؛ بما هو معهود فيها من نزاهة وواقعية وغيره اجتماعية.

ولا يخفى عليكم أن الجماعات المحلية تعد المحك الفعلي لترسيخ ثقة المواطن في الهيئات التمثيلية، لأنها مجالس مؤتمنة على حاجياته الأساسية ومعيشه اليومي.

لذا، يتعين على الجميع ألا يدخر جهداً في جعل الانتخابات المقبلة استحقاقات تنموية، وليس مجرد رهانات سياسية. ويتمثل التحدي الانتخابي الفعلي، يتمثل في كسب رهان التنافسية الحقة، القائمة على تعددية نوعية، تنصب حول مخططات تنموية مضبوطة، وليس مجرد تعددية شكلية، مقتصرة على تضخم أعداد المرشحين، والألوان والرموز، بدون أي تمايز نوعي في الاختيارات والبرامج.

وإننا لمصممون على تفعيل الإرادة الجماعية لجعل التنافسية متكافئة بين كل الهيئات والمرشحين، بدون أي تمييز. كما أننا حريصون على أن يتجسد ذلك، في جعل الهيئات السياسية، أغلبية ومعارضة، على بينة من موعده الانتخاب، حتى يتاح للجميع خوضه على قدم المساواة.

ولهذه الغاية، نعلن اليوم أن انتخابات المجالس المحلية، البلدية والقروية، ستجري في 12 يونيو 2009، إن شاء الله.

وإننا لنتوخى من الأحزاب السياسية الفاعلة أن تجعل من الفترة الفاصلة، بيننا وبين هذا التاريخ، فرصة لبلورة برامج للتنمية المحلية المندمجة، ولانتقاء النخب المؤهلة للنهوض بها بكل كفاءة وأمانة.

كما ندعو الجميع، سلطات وهيئات، أفرادا وجماعات، إلى الالتزام باحترام القانون بكل مسؤولية ويقظة وتجرد وحزم في ضمان مساواة الأحزاب السياسية وكافة المواطنين أمامه، بدون أي مفاضلة.

أعضاء البرلمان المحترمين،

تعلمون أن الاقتراعات المقبلة لا تخص فقط الأحزاب السياسية، أو الجماعات المحلية، وإنما تشمل أيضاً مؤسسات أخرى أنط بها الدستور مهمة تأطير وتمثيل المواطنين، وهي المنظمات النقابية والغرف المهنية، التي نؤكد على دعمها، لتنهض بدورها في بناء اقتصاد منتج ومجتمع متضامن.

وبنفس العزم، فإننا حريصون على إشراك كل القوى المنتجة، وذات الخبرة الواسعة، في بلورة الاختيارات التنموية الكبرى لبلادنا.

ويندرج قرارنا بإقامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن توجهنا الراسخ، للتأهيل المستمر للإصلاح المؤسسي الشامل. وإننا نتوخى من تفعيل هذه المؤسسة الدستورية، ذات الطابع التنموي، تعزيز منظومة الهيئات الاستشارية الوطنية، التي أبانت عن مصداقيتها

وفعاليتها في المجال السياسي والحقوقى. وتجسيدا لعزمنا على تنصيب هذا المجلس، في أقرب الآجال، ندعو الحكومة إلى التعجيل بإعداد مشروع قانونه التنظيمي، وإيداعه بالبرلمان قبل متم دورته الحالية.

حضرات السيدات والسادة،

إن حرصنا على ترسيخ دولة القانون وتخليق الحياة العامة، منهج متكامل؛ لا يقتصر على مجرد مظاهر إدارية أو سياسية أو عمليات انتخابية، وإنما يمتد إلى المجال الحيوي لسلامة وشفافية المعاملات الاقتصادية.

كما أن الحكامة الجيدة لا يمكن اختزالها في المجال الحقوقى أو السياسى فقط، بل تشمل أيضا الميدان الاقتصادى.

ومن هذا المنطلق، نعتبر التخليق الشامل من مستلزمات توطيد دولة الحق في مجال الأعمال، وهو ما يقتضى تعزيز الآليات اللازمة لضمان التنافسية المفتوحة، وصيانة حرية السوق من كل أشكال الاحتكار المفروض ومراكز الربح، والوقاية من كل الممارسات الشائنة.

وفي هذا السياق، يندرج حرصنا على تفعيل مجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وكذا توفير مجموعة من التشريعات والآليات لحماية حرية المبادرة، وضمان المنافسة النزيهة.

وإننا لنحث مختلف الهيئات أن تمارس الصلاحيات المنوطة بها، على الوجه الأكمل، وبما يتطلبه الأمر من حزم وإقدام وغيره على الصالح العام. منتظرين منها أن تشكل سلطة معنوية وقوة اقتراحية تساهم، بعزم كفاءاتها، في المجهود الوطنى لمكافحة كل أشكال الفساد، وما سواه من الممارسات المخالفة للقانون وللقيم الأخلاقية.

ومع إدراكنا بأن الرشوة تعد معضلة لا يسلم منها أي مجتمع، فإننا لا نعتبرها قدرا محتوما. وقد آن الأوان للتصدي لأضرارها الوخيمة، المعرقة للتنمية، والمنافية للقانون والمواطنة والتعاليم الدينية.

لذا يتعين على الجميع، أفرادا وجماعات، سلطات وهيئات، مكافحتها بالإرادة الحازمة، والصرامة في تطبيق القانون؛ مراقبة ومساءلة ومحاسبة وعقوبات زجرية.

معشر البرلمانين،

إن بلدنا يواجه تحديات داخلية، ما فتئنا نعمل على رفعها بإصلاحات عميقة، وأوراش تنموية، وطنية ومحلية. وهذا ما يتطلب منكم الانخراط القوي في المجهود الإصلاحى الوطنى، من خلال تشريعات متقدمة ومراقبة ناجعة، وتأطير ميدانى فعال للناخبين. كما أن بلدنا يواجه، أيضا، تحديات خارجية، جهوية؛ مغاريا وساحليا، ودولية مشحونة بمخاطر أمنية وبإكراهات التنمية والعولمة.

ولا سبيل لمواجهتها، إلا بمواصلة نهجنا الاستراتيجى، القائم على التعبئة الوطنية، والاندماج الإقليمى، والانفتاح الإيجابى، على ما توفره التحولات الدولية من فرص التقدم. وهذا ما يقتضى منكم عدم الاكتفاء بالقضايا الداخلية. وبالأخص، عدم الانغلاق على الانشغالات الانتخابية، على أهميتها. لذا، فإن الواجب الوطنى يدعوكم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مضاعفة الجهود، لتعزيز حضور المغرب في مختلف المحافل الجهوية والدولية، التى للبرلمانات فيها صوت مسموع، جاعلين غايتكم المثلى، الإسهام في الدفاع عن مختلف القضايا الكبرى للأمة. وفي صدارتها، كسب المزيد من الدعم، لقضية وحدتنا الترابية. باعتبارها أسبقية الأسبقيات.

وإن لكم في التطور الديمقراطي، الذي حققته بلادنا، رصيدا يتعين عليكم حسن استثماره. من خلال دبلوماسية برلمانية ناجحة، ومتناسقة مع الحكومة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا حريصون على تفعيل الأمتل لدور المؤسسات، بإسهامها، بكيفية أقوى، في تفعيل الاختيارات الوطنية الكبرى، وبانتهاج ما ارتضيناه من ديمقراطية تشاركية، بما تنطوي عليه من عمق تنموي، وروح مواطنة.

وسأظل إن شاء الله، ساهرا على أن يسير المغرب بخطى دؤوبة على هذا النهج القويم، لنحقق المزيد من التطور على درب الوحدة والاستقرار والتقدم والازدهار.

سبيلنا إلى ذلك، تحفيز المبادرات المثمرة، وتوفير شروط النمو القوي، والرفع من وتيرته. غايتنا، تأهيل مؤسساتنا، بالحكمة الجيدة، واقتصادنا بإنتاجيته، ومجتمعنا بتضامنه، لتيسير أسباب المواطنة الكاملة، والعيش الكريم، لشعبنا الوفي. ولاسيما فئاته المعوزة.

وتعد اللحظة الراهنة، بتطلعاتها الواعدة ومصاعبها الموضوعية، مناسبة مواتية، وبالغة الأهمية، ليأخذ بناء مغرب الغد الوتيرة العالية للإصلاح والنمو، متى عملت القوى الحية للأمة على الاستثمار الأمتل للفرص المتاحة.

فعلى الجميع أن يشمر على ساعد الجد، حتى لا تخلف بلادنا موعدها مع التاريخ.

كما أن على الكل أن يتحمل مسؤوليته، ويتحلى بالمواطنة الملتزمة، من أجل رفع كافة التحديات، الداخلية والخارجية، وكسب الاستحقاقات. ولا سبيل إلى ذلك إلا بتعبئة كل الطاقات، والتفعيل الأنجع للمؤسسات. والله المستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الأوروبي-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة  
الرباط، 15 شوال 1429هـ الموافق 15 أكتوبر 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح دورة 2008 من القمة الأوروبي-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، التي يتشرف المغرب باحتضانها ويسعد باستقبالها. كما يسرنا أن نرحب بكم ضيوفا كراما على أرضه الأصبيلة، أرض اللقاء والحوار والانفتاح.

إن هذا اللقاء يشكل، بالنسبة لنا، مناسبة سانحة للتأكيد مجددا على دعمنا لكل المبادرات الأوروبي-متوسطية الصادقة والواعدة، وعلى انخراطنا الملتمزم في المحافل والأجهزة التي تتوخى تعزيز هذا الفضاء الإنساني والحضاري، وجعله منطقة تنعم دوما بالسلم والاستقرار والتضامن والتقدم المشترك، وهو الطموح الذي ما فتئ يراود المغرب منذ قمة برشلونة سنة 1995 إلى قمة باريس الأخيرة المنعقدة في يوليوز 2008 حول «مسلسل برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط».

ومما يقي هذا التوجه التوافقي، تلكم الإرادة الراسخة التي تحدونا إلى المزيد من توطيد أو اصر الشراكة الشاملة التي تجمع بين بلدنا والاتحاد الأوروبي، في إطار الوضع المتقدم الذي نطالب به، عن حق ومشروعية، وهو المطلب الذي حظي طبعاً بتجاوب ودعم الهيئات الاتحادية وشركائنا الأوروبيين.

ونحن إذ نتطلع إلى هذا الوضع المتقدم، لنعول على ما سيفرزه من دينامية جديدة كفيلة بإعطاء دفعة قوية لعلاقتنا المشتركة.

## حضرات السيدات والسادة،

إن من دواعي ارتياحنا تلکم المبادرات المتميزة والمتنوعة، التي تتخذونها سواء من خلال هذه الهيئة الأورو- متوسطة للحوار، أو باعتباركم تمثلون مؤسسات وطنية ذات مصداقية ومسموعة الكلمة، تنطق بصوت مختلف الفاعلين والقوى الحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا فعاليات المجتمع المدني في بلدان المنطقة الأورو- متوسطة.

إن المقاربة التي اعتمدها لعقد مثل هذه اللقاءات تتجسد اليوم بالملموس من خلال استقطاب هذا الجمع لشخصيات مرموقة تمثل فضاءات متنوعة وتوجهات متعددة، كما أنها تنسجم مع إرادتنا المشتركة في ترسيخ البعد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني ضمن أولويات هذه الشراكة.

وعلاوة على علاقتنا السياسية الممتازة والفعالة، فإننا واثقون من أن شراكة قوية من هذا القبيل، ينبغي أن تستند أيضا، وبالخصوص، إلى شبكة واسعة من المبادلات وأشكال التعاون بين مختلف الفاعلين، في إطار مجتمعاتنا المدنية، والعاملين في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والبشرية. ومن ثم يتعين على المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة أن تضطلع بدور رئيسي في سياق هذه الدينامية، سواء داخل الدول التي تنتمي إليها أو من خلال مختلف الهيئات التي تلتئم في إطارها على صعيد منطقتنا.

إن اجتماعكم اليوم، يندرج في صميم هذا التصور البناء، ومما يجعله يكتسي المزيد من الأهمية كونه يشكل إطارا لتدارس عدد من القضايا الرئيسية، من قبيل حرية تأسيس الجمعيات، والحوار الاجتماعي، وتعزيز الهياكل ذات الطابع التشاركي داخل الدول الشريكة، ودور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التبادل الحر والأبعاد الاجتماعية للعلاقات شمال-جنوب.

وستمكن لقاءاتكم المقبلة، بدون شك، شركاء المنطقة من تبادل تجاربهم، والنهوض بالحوار فيما بينهم، من أجل مد جسور التواصل والتفاهم، والقضاء على كافة أشكال سوء الفهم، والتعرف المتبادل على واقع وخصوصيات الآخر، والعيش جميعا بشكل أفضل، وتبادل المعارف بين بعضنا البعض.

وإن المغرب، المنخرط في دينامية شاملة من الإصلاحات والأوراش الطموحة، ليتجاوب مع مختلف هذه القضايا التي تنكبون على دراستها، ذلك أن بلدنا ظل على الدوام منفتحا على التجارب الكونية، فضلا عن تجاوبه مع كافة الممارسات الجيدة، التي ستساهم في تعزيز مساره القويم، باعتباره أمة ارتضت خيار الانفتاح، وتعميق الممارسة الديمقراطية، والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.

## حضرات السيدات والسادة،

إننا نمر اليوم بظرفية صعبة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، تتسم بأزمة مالية عميقة، قد تكون لها آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي، وسوق الشغل، والأوضاع الاجتماعية لساكنتنا.

لذا، ينبغي لأجهزة الدولة والسلطات العمومية في بلداننا أن تواصل البحث لإيجاد الأجوبة على التحديات المطروحة، واتخاذ العديد من القرارات والمبادرات، سواء على المستوى الداخلي، أو على صعيد الهيئات الإقليمية المشتركة.

بيد أن نجاعة هذه التدابير، ستبقى رهينة بمدى تملك مجتمعاتنا ومواطنينا لها، وتجذرهما في سلوكنا، وهنا تكمن الأهمية القصوى للدور الذي تضطلع به هيئاتكم، والذي يتمثل في العمل باستمرار على تذكير السوق بقيم المسؤولية المشتركة وأخلاقيات الممارسة المهنية، وضرورة مراعاة التوازن.

والدولة سواء في فترة الأزمات، كما في الوضع العادي، لم يعد بإمكانها التصرف بمفردها في ما يتعلق بالاختيارات الرئيسية، التي أصبحت تفرض نفسها علينا، وإذا كان دور الدولة لا يزال محوريا ولا مندوحة عنه، فإنه ينبغي أن يندرج في إطار نهج تشاركي واسع، وأن يستند إلى وعي أعمق بأهمية الديمقراطية الاجتماعية والمحلية.

وقد عملنا دوما في إطار نهج الحكامة، الذي نعتمده بالمغرب، على إعطاء الأسبقية لهذه المقاربة المتميزة، القائمة على الثقة والحوار والتعاقد، وفسح المجال أمام الطاقات الخلاقة.

بيد أنه من البديهي أن مقارنة من هذا النوع تتطلب فاعلين يتميزون بروح المسؤولية، وبتجدر اجتماعي راسخ؛ يمكنهم من العمل على المدى البعيد، على خدمة الصالح العام وتحقيق رفاهية مجتمعاتهم ومجالاتهم الترابية.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، هي نظرتنا للعمل على تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وهي النظرة نفسها التي استند إليها مؤخرا قرارنا بتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هذه المؤسسة الدستورية التي نريدها فضاء دائما للحوار الاجتماعي المسؤول، والتفكير المعمق والتعاون، وتقديم الاقتراحات في مختلف المجالات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإننا لنعلق آمالا كبرى على هذا المجلس قصد تعزيز صرحنا المؤسساتي وتدعيم الديمقراطية السياسية والاجتماعية المغربية والإسهام في تنمية بلادنا.

وإن انعقاد هذه القمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الأورو-متوسطة بالمغرب ليشكل، بالنسبة لنا، فرصة سانحة للتعرف على مختلف تجاربكم الوطنية، والاستفادة منها في إرساء مجلسنا.

وإننا لعلى يقين بأن هذا اللقاء سيساهم، بشكل فعال، في دعم المشروع الأورو-متوسطي، وإشاعة القيم النبيلة التي يستند إليها، واعتماد مشاريع ترقى إلى مستوى الرهانات الحالية والمستقبلية.

والله تعالى نسأل أن يكمل أعمالكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر التاسع عشر للفيدرالية الدولية للممثلين  
مراكش، 23 شوال 1429 هـ الموافق 23 أكتوبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيدات والسادة مسؤولي الفيدرالية الدولية للممثلين،  
معشر الأعضاء المشاركين في المؤتمر التاسع عشر للفيدرالية،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى مؤتمركم الهام، لما نوليه من بالغ العناية والاهتمام بشؤون الثقافة والفن بصفة عامة، وكذا اعتبارا منا للمكانة المتميزة التي تحظى بها هياتكم الموقرة، بصفة خاصة.

ونود الإشادة باختياركم المغرب، لعقد مؤتمركم الدولي التاسع عشر، لما لذلك من دلالة، على ما يحظى به لديكم من تقدير لتاريخه العريق ولشخصيته الوطنية الغنية بتعدد وانصهار روافدها ولتنوع نسجه الثقافي: من أمازيغي، وعربي - إسلامي، وصحراوي- إفريقي، وعبري- يهودي، وأندلسي - متوسطي، وعالمي معاصر. فضلا عن التعدد اللغوي للأمة المغربية وغناها التراثي، بتعبيراته الفنية الخلاقة، وفي مقدمتها فن التمثيل بأنواعه المسرحي والسينمائي والتلفزيوني والإذاعي ومختلف أوجه التشخيص الفرجوي.

إنه المغرب الذي نحرص وكافة القوى الحية للأمة، ومن بينها أهل الفن والإبداع والتمثيل، على مواصلة ترسيخ هويته والحفاظ عليها، ليظل دوماً بلداً الانفتاح على الثقافات والحضارات الإنسانية والحضور الدولي الفاعل في نشر قيم المحبة والسلام والتسامح.

وإن التثام جمعكم بمراكش الحمراء، يتيح لكم فرصة سانحة للوقوف الملموس على هذه الخصائص بمدينة اشتهر أهلها، عالمياً، بالإبداع وخفة الروح والإمتاع والمؤانسة والبهجة وحب الحياة، حتى لكأن أبناءها فنانون بالفطرة.

وما فضاء «جامع الفنا» بمراكش، إلا دليل على قوة هذه الموهبة، وهذا التراث في تعبيره عن صناعة الفرجة الشعبية القائمة على العفوية والبداهة، مما حدا بمنظمة اليونسكو إلى اعتباره تراثاً شفويا إنسانياً.

وإن انعقاد مؤتمركم في ضيافة بلدنا، وبرعاية جلالتنا، وبين زملائكم الممثلين المغاربة، لهو تأكيد منا على التقدير الكبير الذي نكنه لمنظمتكم العالمية الوازنة، إدراكا منا لطبيعة رسالتها النبيلة وما تتمتع به من سمعة وبعد صيت، فضلا عن الترابطات النوعية لأهدافها، مع عدد من مؤسسات المنتظم الدولي، باعتبارها منظمة دولية غير حكومية متميزة بمصداقيتها المشهودة واستقلالها البناء.

كما نشتم الجهود الدؤوبة التي ما فتئت تبذلها فيدراليتكم من أجل الارتقاء بمهن التمثيل والفرجة، لما فيه خير نصره القيم الإنسانية المثلى وعملها على مناهضة كل أشكال الإقصاء والتمييز الإثني والثقافي والديني والجنسي واللغوي.

وفي هذا الصدد، فإن الثناء هذا المؤتمر، على أرض المغرب ليحسد تجاوبكم الهادف، مع التوجه العالمي، نحو الإنصات لصوت جنوبه، والانفتاح والتفاعل، بروح التقدير والإنصاف مع ما تبدعه شعوبه وما تراكمه في إثراء المتخيل الإنساني الحديث من قيم وتعبيرات وإبداعات جديدة بكل اعتبار.

معشر الممثلات والممثلين المبدعين،

حضرات السيدات والسادة،

إن النهوض بفن التمثيل، يتبوأ مكانة الصدارة في النهضة الثقافية التي تشهدها بلادنا.

وفي عملنا على بناء مجتمع ديمقراطي حدائي، فإن الحريات الواسعة التي يكفلها والمبادرة الخاصة التي يشجعها، والإبداع المتميز الذي يدعّمه، لتعد كلها المقومات الأساسية لخلق الجو الملائم للعطاء التمثيلي المبدع.

وهو ما يجعل الممثل يجسد المواطنة الكريمة والملتزمة، قبل أن ينشدها لغيره، ويشخص دور ضمير أمته وعصره بأساليب فنية ويعبر عن قضايا وطنه دون شوفينية، وعن التطلعات الشعبية وهموم جماهيره، بعيدا عن السقوط في الابتذالية، مقدما أروع مثال عن الفن الراقي والتمثيل الملتزم، قبل كل شيء، بقواعد وأخلاقيات مهنته.

وضمن هذا المنظور، سرنا على خطى والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، في الرعاية والعناية بالحياة الفنية وبشؤون الفنانين وبالأخص منهم الذين يمارسون التمثيل المسرحي والتشخيص السمعي البصري.

فرسخنا مكاسب الدعم المسرحي والسينمائي ودعم الكتاب والمنتجات السمعية البصرية.

كما حرصنا على أن تتوفر بلادنا على قانون للفنان، بكل ما يقتضيه ذلك من تمكينه من بطاقة مهنية، تخول له عددا من الحقوق، بما فيها التغطية الصحية وضمان شروط وأسباب كرامته، علاوة على مبادراتنا بإحداث أول تعاضدية وطنية لفائدة الأسرة الفنية المغربية.

وفي سياق أشمل، بادرت بلادنا إلى اعتماد جملة من الإصلاحات القانونية، الخاصة بالملكية الفكرية والأدبية. وقد همت تمديد حماية المصنفات الأدبية والفكرية، وكذا تشديد إجراءات حماية الإبداع الفني من القرصنة والتقليد.

وفي إطار الوفاء بالتزاماتنا الدولية في مجال حماية وتعزيز التنوع الثقافي، صادق المغرب على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي.

وقد أقدمنا على ذلك، إيمانا منا بأهمية هذه الآلية في ضمان تعدد أشكال التعبير الثقافي، والانفتاح المتفاعل مع القيم الكونية وبدعم كل ما يكفل حماية الخصوصيات الحضارية والثقافية والاجتماعية، خاصة في هذه الظرفية التي تطبعها عولمة كاسحة.

وفي نفس السياق، بادرنا إلى تحرير القضاء السمعي البصري وإحداث الهيئة العليا المشرفة عليه واعتماد دفاتر تحملات من شأنها تيسير وتنظيم آليات ديمقراطية هذا القطاع.

كما عملنا على توفير شروط وبنيات تحتية لتطوير صناعتنا الفنية والثقافية وانفتحنا على الإنتاج السينمائي الخارجي، فأصبحت بلادنا قبلة أثيرة لكبار المنتجين والمخرجين العالميين، لما لمسوه في المغرب من عناية بهذا القطاع وما وفرناه من ضمانات استثمارية وإمكانيات لوجيستكية وطاقت بشرية.

والواقع أن ما بذله المغرب، من جهود، حتى الآن لتطوير حقوقه الفنية، وما راكمته الدولة من رعاية فنية واجتماعية وصحية، يبقى دون ما نطمح إليه من مزيد الإنصاف الفنان المغربي، الذي كان دائما وما يزال في صلب المشروع الثقافي الوطني الحدائي.

وإننا لمعتزون أيما اعتزاز، بما يسهم به مواطنونا الفنانات والفنانون المبدعون، الرواد منهم والشبان، من ترسيخ قيم الوطنية والمواطنة، وإثراء الشخصية المغربية.

كما نشيد بما يجسدونه من إحساس بنبض الشعب وتطلعاته وانشغالاته، وذلك من خلال الإنتاجات الوافرة، من فنون الفرجة والتمثيل، التي تستمد جذورها من واقع المجتمع ومما يتوفر ببلادنا من شروط التعبير الفني التلقائي الحر.

ونغتتمها مناسبة لنرحب بضيوف المغرب من كبار الممثلين والمبدعين، متمنين لهم مقاما طيبا في مراكز الحمراء، الفخورة باحتضان ملتقاهم.

وإننا على يقين بأن روح المغرب الخلاقة، ستكون ملهمة لنقاشاتكم المثمرة حول قضايا التنوع الثقافي، ومكاسب الحركة الفنية والإبداعية في العالم، وكذا شروط تأهيل مهنتكم النبيلة وعنايتكم بتيسير سبل رواج الفنون، وتنقل الفنانين بين الشمال والجنوب، باعتبار ذلك من صميم حقوق الإنسان ومبعث حرية للفنان، وللممثل في أي زمان ومكان.

والله تعالى نسأل أن يكلل أشغال مؤتمركم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة  
الصخيرات، 24 شوال 1429 هـ الموافق 24 أكتوبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الثانية من نوعها حول الرياضة المغربية، اعتبارا لما يحظى به هذا القطاع، لدى جلالتنا، من بالغ العناية والاهتمام ولما نعلقه من آمال على هذا الملتقى، في بلورة انطلاقة جديدة تكفل النهوض بأحوال الرياضة المغربية.

ولن يتأتى ذلك إلا بتجاوز ما يعيقها من اختلالات منافية لنبل أهدافها ومناقضة لدورها الحيوي، في ترسيخ المواطنة الكريمة والغيرة الوطنية وبناء مجتمع ديمقراطي حديثي سليم.

ومن التجليات الصارخة لاختلالات المشهد الرياضي، ما تتخبط فيه الرياضة من ارتجال وتدهور واتخاذها مطية، من لدن بعض المتطفلين عليها، للارتزاق أو لأغراض شخصية، إلا من رحم ربي من المسيرين الذين يشهد لهم تاريخ الرياضة ببلادنا بتضحيتهم بالغالي والنفيس من أجلها، جاعلين الفرق والأندية التي يشرفون عليها بمثابة أسرهم الكبيرة ولاعبها في منزلة أبنائهم.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى في ظرفية مطبوعة بانشغال الرأي العام الوطني بما يعترض الرياضات الوطنية عامة من تقلبات تجسدها النتائج الهزيلة والمخيبة للآمال، وهو ما لا نرضاه لبلدنا ولا يقبله كل ذي غيرة وطنية ولا يمكن أن تحجبه، بأي حال من الأحوال، بطولة أو تألق بعض المواهب الفردية.

أيتها السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم المكانة التي تحتلها الرياضة بكل أنواعها وفنونها، في نفوس المغاربة، وتجذرهما في هويتهم الجماعية.

ذلكم أننا شغوفة بالرياضة، معبأة، بكل جماهيرها، لنصرة وتشجيع أبطالها، معترزة أيما اعتزاز بما يحققونه من إنجازات ورفع علم المغرب خفاقا في الملتقيات الدولية.

كما أن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا، حقا من الحقوق الأساسية للإنسان. وهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتنمية البشرية وللاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش.

واعتبارا لما تتوفر عليه بلادنا من رصيد زاخر في الميدان الرياضي، فإن الإشكال الملح المطروح على المهنيين والسلطات التي تتولى تقنين وضبط القطاع الرياضي، يتمثل في التساؤل المشروع بشأن ما آلت إليه الرياضة الوطنية من تدهور وما يلزم القيام به لتجاوز حالة الجمود وغياب النتائج التي تعانيها.

إن الوضع المقلق لرياضتنا الوطنية، على علاته الكثيرة يمكن تلخيصه في إشكالات رئيسية، وهي بإيجاز: إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به في تسيير الجامعات والأندية، وملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يعرفها هذا القطاع، وكذا مسألة التكوين والتأطير، ومعضلة التمويل، علاوة على توفير البنيات التحتية الرياضية، مما يقتضي وضع استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

ومما يزيد الأمر تعقيدا، أن أسلوب تنظيم الممارسة الرياضية، في بلدنا، يعتمد على تدخل العديد من الفاعلين مع غياب التنسيق فيما بينهم، فضلا عن كون أغلبهم يمارسون نشاطهم ضمن إطار جمعي يقوم أساسا على مبدأ العمل التطوعي والهواية.

والأدهى والأمر، أن تحديد المسؤوليات غالبا ما لا يتم بشكل واضح، في حين لا تتوفر عناصر الشفافية والنجاعة والديمقراطية في تسيير الجامعات والأندية، ناهيك عن حالة الجمود التي تنسم بها بعض التنظيمات الرياضية وضعف أو انعدام نسبة التجديد الذي تخضع له هيئاتها التسييرية، وغالبا ما ينحصر الخلاف، حول التعاقب، في اعتبارات أو صراعات شخصية أو فئوية ضيقة.

ولتجاوز الأزمة الحالية، فإنه يتعين وضع نظام عصري وفعال لتنظيم القطاع الرياضي، يقوم على إعادة هيكلة المشهد الرياضي الوطني وتأهيل التنظيمات الرياضية للاحترافية ودمقرطة الهيئات المكلفة بالتسيير.

إن الوضع يتطلب، قبل كل شيء، اتخاذ التدابير المؤسسية والقانونية الملائمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الرياضة العالمية، ولاسيما متطلبات تطوير الاحترافية.

كما ينبغي العمل على إيجاد نموذج ناجع يتيح النهوض بالرياضة النخبة والرياضة الجماهيرية، في إطار من الانسجام والتناغم، وإعطائهما معانفس الاهتمام في السياسات الرياضية العمومية.

فرياضة النخبة تمكن من الارتقاء بالرياضة الوطنية إلى مستويات عليا، تشكل مثالا يقتدى به، بالنسبة لعموم المواطنين.

في حين أن الرياضة الجماهيرية تعد شرطا أساسيا لبناء مجتمع سليم، ومشتلا خصبا تنهل منه رياضة التباري مكوناتها وعناصرها.

كما يتعين بعث النشاط والحيوية، في شرايين الحياة الجموعية الرياضية وزيادة في أعداد المرخص لهم بممارسة الرياضة، بشكل يتناسب وعدد سكان بلادنا ولاسيما منهم الشباب، فتينا وفتيات باعتبارهم أبطال الغد.

وفي نفس السياق، يجب إعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، اعتبارا لدورها الريادي في الاكتشاف المبكر للمواهب المؤهلة وصقلها.

وأمام الإهمال الذي أصبحت تعانيه، فإنه أصبح من الملح جدا، الانكباب على وضعية هذه الرياضة المدرسية والجامعية بغية توسيع قاعدة الولوج إليها وتحسين تجهيزاتها التحتية وشروط ممارستها، في إطار شراكة نموذجية بين الفرق التأطيرية، داخل المؤسسات التربوية والهيئات الرياضية.

وكيفما كان الحال، فإن النتائج الجيدة لا يمكن تحقيقها بدون تهييء جدي واحترافي للفرق الوطنية للمنافسات القارية والجهوية والدولية، كما أنها تتطلب، بالضرورة التكوين الجيد والكفاءات في التأطير القانوني والإداري.

بيد أن حجر الزاوية في الرياضة الحديثة، يظل هو التمويل، لذلك ندعو إلى تنوع مصادره، سواء من خلال الرفع من الاعتمادات العمومية المخصصة لقطاع الرياضة، أو بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ونلح في هذا الشأن، على اعتماد وتعزيز آليات المراقبة والافتحاص والمحاسبة، فهي النهج القويم لوضع حد للتعتيم الذي تعرفه مالية العديد من الأندية وميزانية الجمعيات ولنزوعات التبذير وسوء التدبير، وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون وللروح الرياضية.

وعلاوة على ذلك، فحري بمنظرتكم الانكباب على مسألة حيوية عنوانها العريض، الحاجة الملحة لقطاع الرياضة إلى تعزيز بنياته التحتية، إذ برغم بعض التجهيزات العالية المستوى التي تتوفر عليها بلادنا أو التي وجهنا حكومتنا لإيجادها، فلا بد من مضاعفة الجهود، لأن التعاطي للرياضة وتكوين أبطالها صناعة.

وفي هذا الصدد، يندرج حرصنا على إيلاء تشييد بنايات رياضية محلية، مكانة الأسبقية في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا البرامج التي تساهم فيها مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

هدفنا الأسمى من ذلك، إحياء الممارسة الرياضية في مدننا وقرانا وأحيائنا، خاصة الشعبية منها، باعتبارها المعين الذي لا ينضب للرياضيين والمنبت المعطاء لكبار أبطالنا ممن مارسوا هوايتهم الرياضية بالقدم الحافي وبالحركة العفوية والتلقائية وكان يكفيهم شرف حمل القميص الوطني ورفع راية المغرب خفاقة في الملتقيات القارية والدولية على نغمات النشيد الوطني.

وإننا لندعو بالخصوص الجماعات المحلية والقطاع الخاص، لأن يكونوا شركاء، بكل ما يعنيه ذلك من حضور والتزام وفعالية، في المخطط المندمج الجديد لتنمية الرياضة المغربية: استراتيجية رياضية، ومجتمع رياضية، واقتصادا رياضيا، وذلك في تصانف لجهودها مع السلطات العمومية وهيئات الحركة الرياضية والأولمبية الوطنية.

كما أننا نريد أن يكون قطاع الرياضة، في بلادنا، قطاعا للتجديد والإبداع المتميز، لذلك، ينبغي تشجيع الرياضات الجديدة قصد الاستفادة أكثر من المؤهلات الطبيعية للمملكة وإمكانات شبابها.

كما يتعين خلق مشاريع بناء ذات قيمة مضافة عالية، بالاشتراك بين القطاع الرياضي وكل من قطاعات التعليم والصحة والسياحة والثقافة والاتصال والجماعات المحلية.

ولا يفوتنا في هذا المقام، التأكيد على دور الإعلام الرياضي في النهوض بهذا القطاع، باعتباره شريكا لا مندوحة عنه في نهضته المنشودة.



فبفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، صارت الرياضة تحظى بمتابعة واسعة تضعها تحت المجهر، لذلك، ندعو الإعلام الرياضي إلى التعاطي مع الشأن الرياضي بكل مسؤولية وحرية وبموضوعية واحترافية، وكل ذلك في التزام بأخلاقيات الرياضة والمهنة الإعلامية، بحيث ينتصر هذا الإعلام الوطني دوماً للنهوض بالرياضة والمثل السامية التي تقوم عليها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان من الصعب سد كل الثغرات التي يعاني منها، مع كامل الأسف، قطاع الرياضة ببلادنا أمام تعدد الأسبقيات فإن التصدي لبعض المشاكل يتطلب الحزم في التعامل معها، خاصة وأنها أصبحت تكتسي طابعا استعجاليا.

فالشعور بالإحباط وخيبة الأمل الذي تولده الإخفاقات المتتالية للفرق الوطنية، لا يمكن أن يبرر ما تشهده الفئات والميادين الرياضية، أحيانا، من استفحال عدد من المظاهر المشينة، المرفوضة أخلاقيا وقانونيا وأعمال العنف والاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة.

وكذلك الشأن بالنسبة لاستعمال المنشطات التي تعتبر ظاهرة غريبة على تقاليدنا وثقافتنا ومحرمة قانونا وأخلاقا رياضية، لذلك ندعو السلطات المختصة إلى محاربة هذه الممارسة بكل قوة والتزام الصرامة في ما يخص معاقبة استعمالها وترويجها، تنفيذًا لقوانيننا الوطنية والتزاماتنا الدولية.

معشر الرياضيين والرياضيات،

إن ثقتنا كبيرة في الإمكانيات الكبيرة للرياضة المغربية، ومن هنا، لن نألو جهدا من أجل دعم كل المبادرات الحسنة التي تعمل جاهدة على بلوغ هدفها الأسمى، المتمثل في جعل الرياضة المغربية نموذجا متميزا ومدرسة حقيقية للحياة وللوطنية والمواطنة وعنصرا للتلاحم الاجتماعي ورافعة لإشباعنا الجهوي والدولي.

وإننا لا ننتظر من هذه المناظرة، الاكتفاء بمجرد وضع تشخيص، مهما كان دقيقا لحال الرياضة المغربية أو الإطناب في التعبير الخطابي عن الإصلاح النظري الذي يفضي، لا محالة، إلى الوقوع في مغبة ما دعونا إلى تجنبه من الدوران في الحلقة المفرغة أو العبثية، لتغيير التغيير وإصلاح الإصلاح؛ بلى، إن غيرتنا على قطاع الرياضة، تجعلنا نحثكم على أن تجعلوا هذه المناظرة قوة اقتراحية تصدر عنها توصيات ووجيهة واقتراحات عملية تكون في مستوى التحديات التي تواجه رياضتنا الوطنية وتستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية ومواطنينا، في الداخل كما الخارج، للمزيد من الإنجازات والبطولات.

لذا، فإننا نهيب بكافة الفاعلين المعنيين بهذا القطاع، أن يتناولوا الموضوع بروح عالية من المسؤولية والجد والالتزام والثقة في الذات وفي المؤهلات وبكثير من الطموح والتفاؤل، غايتكم المثلى، الاجتهاد في بلورة أفضل السبل، لوضع استراتيجية وطنية للرياضة المغربية في إطار رؤية جماعية مسؤولة.

والله تعالى نسأل أن يسدد خطاكم ويتوج أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

# رسائل ملكية إلى قادة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وقداسة البابا بنديكت السادس عشر 27 شوال 1429 هـ الموافق 27 أكتوبر 2008 م

على إثر إقدام إسرائيل على بناء كنيس يهودي في الحي الإسلامي بساحة البراق المحاذي للمسجد الأقصى الشريف والحفريات التي تقوم بها في محيطه وتماديها في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها في محيط مدينة القدس والمسجد الأقصى، وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بصفته رئيسا للجنة القدس يوم 27 شوال 1429 الموافق 27 أكتوبر 2008، رسائل إلى قادة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وقداسة البابا بنديكت السادس عشر، يناشدهم فيها بذل مساعيهم الخيرة والتدخل لدى الحكومة الإسرائيلية لكي تعدل عن أي إجراء لن يخدم السلام في المنطقة.

وقال صاحب الجلالة: «أود بصفتي رئيسا للجنة القدس، أن أخاطب فخامتكم بشأن ما قامت به الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بالقدس الشريف، حيث أقدمت على بناء كنيس يهودي في الحي الإسلامي بساحة البراق المحاذي للمسجد الأقصى الشريف».

وأكد صاحب الجلالة أن هذا الإجراء في هذا الحي بالذات ستنجم عنه، بدون شك، تعقيدات لن تخدم السلام الذي ننشده جميعا، كما قد تكون له انعكاسات غير محمودة، وقد لا يكون بمقدور أحد التنبؤ بأبعادها الخطيرة وحدودها».

«ويضاف إلى هذا العمل المثير، يقول جلالته الملك، ما تقوم به كذلك السلطات الإسرائيلية من حفريات في محيط المسجد الأقصى، والذي سبق أن أثرنا الانتباه إليه في خطابات، كنا حريصين على توجيهها في حينه إلى فخامتكم، علاوة على تمادي الحكومة الإسرائيلية في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها في محيط مدينة القدس والمسجد الأقصى».

وأوضح صاحب الجلالة أن «هذا الإجراء يوحى بوجود مخطط مدروس بتغيير معالم القدس. ونشير الانتباه في هذا المجال أنه إذا ما سمح بمواصلة تنفيذ هذا المخطط، فإنه سيؤدي، لا محالة إلى انهيار كل أسس السلام وإلى تطورات غير مسبوقه في المنطقة وما قد يصاحبها من ردود أفعال في العالمين العربي والإسلامي».

وذكر جلالة الملك بأنه منذ احتلال مدينة القدس الشريف مع بقية الأراضي الفلسطينية، وجميع القرارات الدولية، وبشكل واضح، تؤكد على الحفاظ على طابع ومعالم المدينة وعدم تغيير وضعيتها القانونية أو المساس بمقدساتها الروحية الإسلامية منها والمسيحية.

وأضاف صاحب الجلالة أن «المملكة المغربية، المتمسكة بقناعتها بضرورة دعم مسلسل السلام وسعيها الدؤوب إلى خلق أجواء الثقة والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تشعر هذه المرة، وإذا لم يتم تدارك الأمر، بقلق بالغ جراء مثل هذه الإجراءات التي لن تساعد بكل تأكيد الساعين لوضع السلام والحوار والتعايش على الاستمرار في جهودهم الخيرة».

وخلص صاحب الجلالة إلى القول إنه واعتبارا لما تقدم، ولما لكم من دور مميز في مسلسل السلام ومن حرص شديد على مستقبل المنطقة، «فإنني أناشدكم بذل مساعيكم الخيرة، وأدعوكم إلى التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية لكي تعدل عن أي إجراء لن يخدم السلام في المنطقة».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة  
الرباط، 29 شوال 1429هـ الموافق 29 أكتوبر 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

كم نحن سعداء بوجودكم اليوم بيننا، وأنتم تجتمعون في رحاب الإيبيسكو، هذه المنظمة الإسلامية العتيدة التي نعتز بوجود مقرها في المغرب، وبما تنجزه من أعمال وما تقدمه من برامج حريّة بتعزيز التعاون في مجالات متعددة، من بينها العمل على بث الوعي والإشعاع العلمي بقضايا البيئة في العالم الإسلامي.

إن الإنسانية اليوم تُواجه مشاكل بيئية متشعبة وحادة، ساهمت في تدهور الأنظمة البيئية واختلال توازنها، مما أثر سلباً على ظروف حياة الإنسان وإطار عيشه. وإذا كانت هذه المشاكل لا تقتصر على جهة دون أخرى، بحكم أن مؤثراتها السلبية غير محدودة، فإن التصدي لها يظل مسؤولية جماعية يتحملها الأفراد كما تتحملها الجماعات.

وإن مبادرتكم هذه بإيجاد إطار مؤسسي لتعزيز العمل الإسلامي المشترك، في هذا المجال الحيوي، لتعتبر إيجابية وطموحة لحل المعضلات البيئية ببلداننا، خصوصاً وأن ديننا الحنيف كرم الإنسان وجعله خليفة في الأرض، وسخر له ثرواتها وكلفه بعمارتها، وحثه على توفير الظروف الأساسية للحياة الآمنة والمتوازنة.

فإذا كانت دولنا قد انخرطت بكل مصداقية في الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق أهداف تنمية دائمة، فإنه لازالت هناك عدة تحديات تواجهها، نتيجة الضغط المستمر على مواردنا الطبيعية واستنزافها، وتفاقم الظواهر الطبيعية القسوى من جفاف وفيضانات وأعاصير وكوارث طبيعية متعددة.

وتساهم ظاهرة التغيرات المناخية بمؤثراتها الخطيرة في تهديد مستقبل دولنا وأمنها الغذائي، مما يحتم علينا، من منطلق التضامن الإسلامي، أن نعمل على مواجهة آثارها الوخيمة على مجتمعاتنا واقتصاديات بلداننا، وأن نعمل كذلك على توحيد مواقفنا على المستوى الدولي، والانخراط في الجهود المبذولة عالمياً للتغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد كانت تجربة المغرب في تدبير موارده المائية وسيلة فعالة لمعالجة هذه الظواهر والحد من وطأتها على الطبيعة والإنسان. وبعد اللجوء المكثف إلى تشييد السدود من أنجع الوسائل للتأقلم مع حدة تلحم الظواهر. وقد تم تشييد ما يزيد عن 120 سد كبير، مما مكن من تعبئة طاقة تخزينية تزيد عن ستة عشر مليار متر مكعب، ومن توفير مستوى عالٍ من الحماية ضد الفيضانات، ومن تسخير موارد تؤمن احتياجات البلاد أثناء فترات الجفاف.

وما كان لهذه المشاريع أن ترى النور، لولا التعاون الفعال للدول الإسلامية وتضامن هيئات التمويل الإسلامية. وإننا بهذه المناسبة نتوجه بخالص الشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية، وإلى المصارف العربية باعتبارها إحدى أهم الدعائم المالية لإنجاز هذه المشاريع التي اكتسب منها المغرب خبرة هامة في مجال تدبير موارده المائية يمكن تعميمها بين دولنا الإسلامية.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

ها أنتم تلتقون اليوم في هذه المحطة الثالثة للمبادرة الإسلامية التي قامت لتعزيز التعاون بين بلداننا في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والتي انبثقت عن إعلان جدة التاريخي للمنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي، وهو المنتدى الذي احتضنته المملكة العربية السعودية الشقيقة سنة ألفين تحت الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبد العزيز تغمده الله بواسع رحمته، إيماناً منها بحتمية تكثيف جهود الدول الإسلامية لمواجهة التحديات والرهانات البيئية المعاصرة، والسعي إلى تحقيق تنمية حقيقية تستجيب لطموحات شعوبنا وتطلعاتها المستقبلية.

لقد شكل إعلان جدة لبنة أخرى للرقى بالتعاون الإسلامي في مختلف المجالات الحيوية، وما تضمنه من رؤى بعيدة لقضايا التنمية في العالم الإسلامي.

وما مؤتمر اليوم إلا مناسبة للوقوف على التقدم الحاصل في تنفيذ برنامج العمل الإسلامي الذي أقره المؤتمر الأول، وتحديد العوائق، والبحث في أفق تفعيل هذا البرنامج، وإيجاد صيغ فعالة لتجسيده على أرض الواقع، والخروج بتصور موحد وموقف مشترك تجاه مختلف القضايا البيئية التي ستعرض عليكم.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية المنشودة يمر حتماً بمواجهة الفقر من خلال تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالماء الشروب والتطهير الصلب والسائل، والصحة والأمن الغذائي والتربية والتكوين، وتعزيز التمويلات الخاصة بالمشاريع الصغرى والمتوسطة والمبادرات المحلية المدرة للدخل.

وفي هذا الصدد، تبنت المملكة المغربية استراتيجية لتحقيق أهداف تنمية مستدامة تسعى بالأساس إلى تحسين إطار عيش المواطنين وظروف حياتهم، من خلال إنجاز مشاريع ميدانية ملموسة، كالبرنامج الوطني للتطهير السائل وبرنامج تدبير النفايات المنزلية، وبرنامج حماية الواحات وتنميتها، والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية.

كما شرعت بلادنا منذ سنة 2005، في تنفيذ برنامج طويل المدى في هذا المجال. ويتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أدمجت البعد البيئي في برامجها ومشاريعها المختلفة. وهو ما يتأتى كذلك بالعمل على حماية مواردنا الطبيعية وترشيد استهلاكها. إن العالم الإسلامي يزخر بثروات هائلة ومتنوعة، وإن تعاليم ديننا الحنيف تدعو إلى المحافظة على التنوع الإحيائي، باعتباره من المرتكزات الإسلامية الأساسية. ففي قوله تعالى: «وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم»، ما يؤكد أن اعتبار التنوع البيولوجي يشكل أنظمة قائمة بذاتها، يجب الحفاظ عليها لما فيه خير الأجيال الحالية واللاحقة.

وتظل إشكالية المياه إحدى القضايا الرئيسية للعمل الإسلامي البيئي، فكل دولنا تعاني من ندرة المياه نتيجة تفاقم الظواهر الطبيعية القسوى، وكذا الضغط المتزايد على هذا المورد الحيوي، مما يتطلب عملاً تضامياً وذا أولوية. فأمننا الغذائي، كتنمية بلداننا بصفة عامة، مرتبط بمدى تعبئة الموارد المائية وترشيد استعمالها المتعددة، وتطوير المؤسسات والتشريعات والقدرات الخاصة بتدبير الماء، هذا المورد الذي جعله الله عز وجل أساس الحياة إذ قال: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، وبه أنعم على بني البشر، مبيناً إنزاله في قوله جلت قدرته: «وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه، وما أنتم له بخازنين».

وقد وعى المغرب منذ عقود أهمية نهج سياسة محكمة في هذا المجال، وذلك من خلال التدبير المندمج لهذا المورد الحيوي، زيادة على ترشيد استهلاكه، وكذا إعادة استغلال المياه العادمة بعد معالجتها في مجالات الري.

وإننا لنود هنا أن نسجل جهود الإيبيسكو في هذا المجال الحيوي، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز قدرات جميع المتدخلين في العالم الإسلامي لتدبير المياه، وأن نؤكد أهمية هذه الجهود، آمليين أن تستمر لتحقيق أهدافها النبيلة بالتعاون مع بلداننا، وما تزخر به من إمكانيات وخبرات.

وبهذه المناسبة نعرب عن تنويعنا بالتعاون الوثيق بين الإيبيسكو ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت رئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسان، وما يهدف إليه من ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة وقيمها، من خلال تنفيذ خطط طموحة للتربية والتواصل في مختلف المجالات البيئية. وهي مشاريع ما فتئت تدعم البرامج التي تسهر على تنفيذها القطاعات الحكومية.

لقد تميزت الدورة الثانية لمؤتمركم بوضع تصور لاستراتيجية تنموية إسلامية، وسيكون لكم هذا اللقاء الثالث فرصة لمناقشة الإطار العام لهذه الاستراتيجية وآليات تنفيذها. وإننا لنرى أن التحقيق الفعلي لبرنامج العمل الإسلامي يمر عبر توفير الظروف الملائمة التي منها على الخصوص:

أولاً: إيجاد آليات مالية لتنفيذ البرامج والأنشطة، وذلك بتفعيل مقترح إحداث صندوق إسلامي للتنمية المستدامة؛

ثانياً: خلق شراكات مع هيئات التمويل الإقليمية والدولية. وهو ما يقتضي وضع برامج محددة تشكل قاسماً مشتركاً للمنظومة الإسلامية ككل، خصوصاً في مجالات تعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا النظيفة بيئياً، وتعزيز التشريعات البيئية وتعميم التربية والتكوين؛

ثالثاً: الانفتاح العملي على القطاع الخاص في العالم الإسلامي وتحفيزه للمساهمة في تحقيق أهداف هذا البرنامج وحثه على الاستثمار في مجالات التنمية، واعتماد آليات الإنتاج النظيف؛

رابعاً: تعزيز دور المجتمع المدني في الأقطار الإسلامية، للمساهمة في تنفيذ برامج هذه التنمية، مع الانفتاح على المنظمات غير الحكومية الدولية، والاستفادة مما تقدمه من دعم في تعزيز مشاركة السكان في البرامج التنموية المحلية، وذلك على غرار ما تقوم به مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة على صعيد مملكتنا، وفي إطار شراكاتها الجهوية والدولية؛  
خامساً: إعطاء حيز كبير لإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في الأنظمة التربوية في الدول الإسلامية.

في هذا الإطار نؤكد أن مشروع إحداث المركز الإسلامي للمعلومات البيئية يعتبر مبادرة إيجابية لتوفير آلية تقنية ومعلوماتية لرصد التحولات البيئية بأقطارنا الإسلامية وتقييمها، وتوجيه البرنامج الإسلامي للتنمية في تحديد أولوياته، وكذا مساعدة صناعات القرار في دولنا على برمجة مشاريعهم البيئية، مما يستوجب على دولنا توفير آليات مماثلة قطرية، كجهات مرجعية لتعزيز عمل المركز والاستفادة من خدماته.

وبالنسبة للمغرب، فقد أحدثنا منذ التسعينيات مرصداً وطنياً للبيئة بهدف تتبع الحالة البيئية ببلادنا. وإنما الآن بصدد إنشاء مرصد بيئية جهوية لمساعدة الجماعات المحلية على برمجة مشاريعها، انطلاقاً من معطيات بيئية دقيقة، وبهدف تدعيم مبدأ بيئة القرب. في هذا السياق نقترح عليكم النظر في إمكان إحداث أكاديمية إسلامية للبيئة والتنمية المستدامة، لإغناء البحوث وتبادل التجارب، وتعزيز القدرات من خلال برامج التكوين.

ولعلنا أن نؤكد في الأخير أن رهان اليوم هو العمل على وضع سياسة بيئية كفيلة بالتحكم في الطلب المتزايد على الطاقة، وتشجيع الطاقات المتجددة، وكذا الانفتاح على العالم للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ومحاولة استغلالها على النحو الأمثل، للمضي قدماً في برنامج اقتصاد الطاقة، وتحسين جودة الهواء بتحسين جودة المحروقات، وذلك لتحقيق تنمية دائمة، وتعزيز الاستثمار الإسلامي في هذا المجال الواعد.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

مرة أخرى، نجدد لكم اعتزازنا بعقد مؤتمركم في الرباط، داعين لكم بالنجاح والتوفيق في أشغالكم، وآملين أن تصدر عنكم قرارات وتوصيات من شأنها دعم مسيرة العمل البيئي بالعالم الإسلامي. نشكر لكم حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء  
07 ذو القعدة 1429هـ الموافق 06 نونبر 2008م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، ليس باعتبارها ملحمة للعرش والشعب تكلمت باسترجاع المغرب لصحرائه، وإنما لكونها شكلت، أيضا، منعطفًا في تاريخ بلادنا الحديث، بما تمخض عنها من إعطاء دينامية جديدة للمسار الديمقراطي وللإجماع الراسخ حول الثوابت الوطنية.

ومنذ تولينا أمانة قيادتكم، عملنا على تعزيزها بمنهج متجدد، منطلقه الاقتناع الجماعي الراسخ، بكون قضية الصحراء، أمانة في أعناق كل المغاربة، قوامه الحكامة المحلية الجيدة لأقاليمنا الجنوبية والمشاركة الواسعة في تدبير قضيتنا الوطنية، وجوهره إضفاء عمق تنموي وتضامني على روحها الوحدوية.

كما اعتمدنا، على الصعيد الدولي، مقاربة جعلت المغرب الطرف الوحيد، الذي استجاب لدعوة المجموعة الدولية كافة الأطراف المعنية، منذ نهاية التسعينات، لاتخاذ مبادرات، لتجاوز مأزق محاولات تسوية النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء والبحث عن حل توافقي، وذلك ضمن مسار ثالث، يقوم على التخلي النهائي عن المقترحات السابقة للتسوية، بعدما اقتنع المجتمع الدولي بعدم صلاحيتها وقابليتها للتطبيق لأسباب موضوعية.

وقد قامت بلادنا بجهود مشهودة بها، توجناها باقتراح مبادرة مقدامة للحكم الذاتي، حرصنا على أن تكون المشاركة الديمقراطية هي السمة المميزة لكافة مراحل إعدادها من لدن كافة الأحزاب السياسية والقوى الحية للأمة، وكذا سائر الهيئات التمثيلية للأقاليم الجنوبية.

وهو ما جعل هذه المبادرة ملكا للمغاربة جميعا، ولا سيما أبناء أقاليمنا الصحراوية، لأنها فتحت أمامهم أبواب المصالحة مع إخوانهم العائدين لحضن الوطن- الأم، ليتولوا جميعا التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية.



كما عملنا على توسيع المشاورات بشأنها لتشمل المجتمع الدولي الذي أسفر تشجيعه ودعمه لها، عن قيام عدة هيئات دولية وأمنية بمراجعة مواقفها من هذه القضية، وفي طليعتها مجلس الأمن، الذي جسّد إجماعه وتركيبته لمبادرة بلادنا في عدة قرارات، وآخرها القرار 1813 الذي أشاد بجديتها ومصداقيتها وخولها صفة الأفضلية، مما يعني استبعاد أي مقترح آخر متجاوز ملفق وعديم الواقعية والنظرة المستقبلية.

وبفضل دينامية هذا المسار البناء، تأكد التطابق التام بين مجهودات المملكة ورغبة المجتمع الدولي في الوصول، سريعا، إلى حل توافقي وواقعي وقابل للتطبيق، من خلال مفاوضات مكثفة وجوهرية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية بصدق وحسن نية، في إطار القرار 1813 وبرعاية الأمم المتحدة.

وبغية إيجاد مخرج لهذا الخلاف، أبان المغرب عن إرادته الصادقة في الفصل بين النزاع الإقليمي حول الصحراء وبين التطور المنشود للعلاقات الثنائية مع الجزائر.

وللأسف، فإن موقفها الرسمي، يسعى لعرقلة الدينامية الفاضلة التي أطلقتها المبادرة المغربية، مسخرة طاقاتها لتكريس الوضع الراهن، المشحون ببلقنة المنطقة المغاربية والساحلية، في الوقت الذي تفرض عليها التحولات الإقليمية والعالمية التكتل لرفع ما يواجهها من تحديات تنموية مصيرية ومخاطر أمنية.

كما أن التمادي في رفض كل مساعي التطبيع المغربية، أو تلك المبذولة من بلدان شقيقة وصديقة وقوى فاعلة في المجتمع الدولي، يعد توجها معاكسا لمنطق التاريخ والجغرافية الذي يتنافى مع إغلاق الحدود بين بلدين جارين شقيقين.

فتشبث بلادنا بفتح هذه الحدود وتطبيع العلاقات، ليس إلا وفاء لأواصر الأخوة وحسن الجوار وتمسكا بحقوق الإنسان في حرية التنقل والتبادل، وكذا استجابة لحتمية الاندماج المغاربي.

وفي جميع الأحوال، فإن المملكة ستظل وفية لهويتها الحضارية في الانفتاح، رصيدها في ذلك المصداقية التي يحظى بها النموذج المغربي في محيطه الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن اعتزازنا بحصول المملكة، في سابقة رائدة من نوعها، على وضع متقدم في شراكتها بالاتحاد الأوروبي.

إن هذا النظام المتميز، الذي ما فتئنا ندعو إليه ونعمل من أجله منذ سنة 2000، يشكل اعترافا بوجاهة اختياراتنا الاستراتيجية ونجاعة دبلوماسيتنا ومصداقية جهودنا الإصلاحية ومنجزاتنا التنموية الكبرى التي هي محط تنويه ودعم من المؤسسات النقدية والاقتصادية العالمية.

وهو ما يقتضي مواصلة العمل الجاد، من أجل حسن استثمار شتى الفرص والآفاق التي يتيحها هذا النظام المتدرج، بما يتضمنه من تدابير ومكاسب ملموسة على الأمد المنظور، وبما يفتح من آفاق واسعة، مؤكدين حرصنا على تقوية وتوسيع شراكتنا المتعددة شمالا وجنوبا.

شعبي العزيز،

كيفما كانت التطورات التي يعرفها التعاطي الجهوي والدولي مع قضيتنا الوطنية، فإن المغرب سيظل معولا على ذاته والتمسك بحقوقه المشروعة والتحلي باليقظة المستمرة ومواصلة التعبئة الشاملة ووحدة الجبهة الداخلية التي هي مصدر قوتنا.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد استعداداه التام للتفاوض الجاد بشأن الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع، معتبرا أن مبادرته مطروحة باستمرار على طاولة الحوار في نطاق الأمم المتحدة، واثقا من أن منطق التعقل والنظرة المستقبلية سيغلب، لا محالة، على الأطروحات المتجاوزة وأوهام الماضي.

وإلى أن يتم ذلك، فإن المغرب لن يبقى مكتوف الأيدي ولن يقبل بأن يكون تقدمه الديمقراطي والتنمية رهين حسابات ومناورات الغير. لذلك قررنا، بعون الله، فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها، بإطلاق مسار جهوية متقدمة ومنتجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية، مؤكدين عزمنا الراسخ على تمكين كافة ساكنتها وأبنائها من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية ضمن مغرب موحد، سواء بإقامة جهوية واسعة وملائمة، وذلك طبقا لإرادتنا الوطنية، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح متى تم التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي، من طرف المنتظم الأممي.

### شعبي العزيز،

إن مشروع الجهوية، إصلاح هيكلي عميق يقتضي جهدا جماعيا لبلورته وإنضاجه، لذا، ارتأيت أن أخطبك في شأن خارطة طريقه: أهدافا، ومركزات، ومقاربات. فطموحنا الكبير من هذا الورش الواعد هو ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولبلوغ هذه الأهداف، فإن هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مركزات الوحدة والتوازن، والتضامن. فأما الوحدة، فتشمل وحدة الدولة والوطن والتراب، التي لا يمكن لأي جهوية أن تتم إلا في نطاقها. وأما التوازن، فينبغي أن يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية، في مراعاة لمستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل. ويظل التضامن الوطني حجر الزاوية، في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وذاتية.

كما أن نجاح الجهوية رهين باعتماد تقسيم ناجع يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. وعلى غرار نهجنا في تدبير القضايا الكبرى للأمة، ارتأينا اعتماد مقاربتنا الديمقراطية والتشاركية في إعدادها.

ولهذه الغاية، نعترم، بحول الله، إقامة لجنة استشارية متعددة الاختصاصات. مكونة من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة الواسعة وبعد النظر، مكلفين إياها باقتراح تصور عام للجهوية، في استشعار لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها، بعد رفع الأمر إلى نظرنا السامي.

وإننا لحرصون على أن يتمخض التصور العام لهذا المشروع الكبير عن نقاش وطني واسع وبناء، تشارك فيه كل المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية والحزبية، الأكاديمية والجمعية المؤهلة.

ومهما وفرنا للجهوية من تقدم، فستظل محدودة، ما لم تقترن بتعزيز مسار اللاتمرکز، لذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية لعمل الدولة على المستوى الترابي، خاصة في مجال إعادة تنظيم الإدارة المحلية وجعلها أكثر تناسقا وفعالية وتقوية التأطير عن قرب.

وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة لأن ترفع إلى نظرنا السديد اقتراحات بشأن إحداث عمالات وأقاليم جديدة، على أن تراعي في ذلك مستلزمات الحكامة الترابية الجيدة وخصوصيات وإمكانات بعض المناطق والمتطلبات التنموية لسكانها.

كما نهيب بالحكومة، إلى إعداد ميثاق وطني لعدم التمرکز يتوخى إقامة نظام فعال لإدارة لا ممرکزة، يشكل قطیعة حقیقیة مع الممرکزية المتمرکزة، نظام یعتمد مقاربة تراپیة ویقوم على نقل صلاحيات ممرکزية للمصالح الخارگیة وانتظامها فی أقطاب تقنیة جهویة.

كما یتعیین تضمین هذا الميثاق الآلیات القانونیة الملائمة لحکامة تراپیة تخول للولایة والعمال الصلاحيات اللازمة للنهوض بمهامهم، ولا سیما ما یتعلق منها بالإشراف على نجاة ممارسة اختصاصات أجهزة الدولة وتناسق عمل كافة المتمرکزین على المستوى الترابی الإقلیمی والجهوی.

وإننا ندعو الجمیع إلى التحلی بروح الوطنیة والمواطنة لرفع التحدی الکبیر لانبثاق نموذج مغربی لجهویة متمیزة، نریدها، بحکم ما تجسده من تقدم دیمقراطي وتنموی، ترسیخا للحکامة الجیدة وتأهیلا للإصلاح المؤسسی العمیق.

وفی ذلك خیر وفاء لروح والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثانی، أكرم الله مثواه، مبدع المسیرة الخضراء وبانی صرح الدولة المغربیة الحدیثة، التي نحن على سیادتها ووحدتها مؤتمنون، ولتجدید هیاكلها ومؤسساتها راعون، وعلى تحقیق تقدمها وتنمیة عاملون.

«وما توفیقی إلا بالله علیه توكلت وإلیه أنیب» صدق الله العظیم.

والسلام علیکم ورحمة الله تعالی وبرکاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 13 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 12 نونبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حجاجنا الميامين،

سيراً على السنة الحميدة التي دأب عليها أسلافنا الميامين، يطيب لنا أن نتوجه إليكم، معاشر الحجاج، بصفتنا أميراً للمؤمنين، وحمياً لحمى الملة والدين، مؤتمناً على رعاية شعائر الإسلام وأركانه، ومنها حج بيت الله الحرام، بما يقتضيه من تيسير الظروف لكافة الحجاج المغاربة، لأداء مناسكهم على الوجه المطلوب.

وإننا لنسأل الله عز وجل، وأنتم على وشك مغادرة وطنكم العزيز، إلى تلك البقاع الطاهرة، مهوى أفئدة المؤمنين، ومهبط الوحي والذكر الحكيم، أن يكون حجكم مبروراً، وسعيكم مشكوراً. وندعو لكم بالفوز بكل غنم، والسلامة من كل إثم، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم «من حج ولم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنبه كيوم ولدته أمه».

وبهذه المناسبة المباركة، التي تعمروا فيها وإياكم مشاعر الإيمان، نذكركم، والذكرى تنفع المؤمنين، أنكم ستقومون بأداء فريضة إسلامية مقدسة، عظم الله شعائرها، وأحسن جزاءها، فقال صلى الله عليه وسلم: «الحج المبرور، ليس له جزاء إلا الجنة».

فاحرصوا، رعاكم الله، على حسن أداء شعيرة الحج، واعمروا أوقاتكم بالطاعات، وأكثرُوا من القربات، مستحضرين حرمتها، والالتزام بأركانها وواجباتها، مجتنبين كل ما قد يفسد هذه الفريضة، من جدال وخصام، أو فسوق وعصيان. قال تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى». وواظبوا على العبادات، وأداء الطاعات، في ذلكم الصعيد الطاهر، والفضاء الروحاني العامر، بالتلبية والتهليل، اللاهج بمختلف الألسنة، بالذكر والدعاء، والتسبيح والاستغفار، لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال «الحجاج والعمار وفد الله عز وجل، إذا دعوه أجابهم، وإذا استغفروا غفر لهم».

كما أنكم ستشاركون إخوانا لكم، من كافة بقاع العالم الإسلامي، في ملتقى عظيم، وموسم ديني مهيب، حافل بالتعارف والتواصل والتضامن، عميق الأثر في تجديد وشائج الأخوة، وتجسيد الوحدة الإسلامية الحقة، والاجتماع على كلمة سواء.

فأنتم في هذا الملتقى، بمثابة سفراء لوطنكم، وممثلين لبلدكم، ولحضارته العريقة وهويته المنفتحة، وتشبته بمقدساته الدينية والوطنية، معترزين بالمسار الذي نقوده، على درب ترسيخ قواعد التنمية والازدهار، نهوضا منا بالأمانة العظمى، التي طوقنا الله بها.

### معشر الحجاج،

إننا حريصون على العناية بكم، وتوفير كل الشروط الضرورية في الذهاب والإياب، وطيلة فترة مقامكم بالديار المقدسة، لقيامكم بالشعائر على الوجه الشرعي المطلوب، الذي أوجبه الإسلام، وحددته السنة النبوية الشريفة، لذلك لم نفتأ نوجه وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، كي لا يدخر وسعا، في السهر على تمكينكم من كافة الخدمات الضرورية، والحرص على أن تواكب البعثات الإدارية والصحية والإرشادية، أداءكم لمناسككم، في كل المراحل والأطوار، بما يلزم من التحلي بخصال الكفاءة والمواظبة والتضحية والتفاني.

فكونوا، رعاكم الله، متعاونين مع أطرها، مقدرين مسؤولياتهم، ملتزمين بإرشاداتهم، في انسجام والتزام بالترتيبات، التي وضعتها السلطات السعودية لصالح كافة الحجاج، وذلك على المعهود في المملكة العربية السعودية الشقيقة، من عناية فائقة بضيوف الرحمن، تنفيذاً لتوجيهات أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، وأطال عمره، وجزاه خير الجزاء عما يقدمه للأمة الإسلامية جمعاء، من جليل الخدمات، وصيانة مقدساتها، وفي طليعتها خدمة الحرمين الشريفين.

واذكروا، رعاكم الله، ما عليكم من واجب الدعاء في ذلكم المقام الطاهر، لملككم أمير المؤمنين، الذي قلده الله أمر قيادة بلدكم الآمن، بأن يمدنا بعونه وتوفيقه، في كل مبادراتنا ومساعدتنا، لخدمة ديننا الحنيف، وشعبنا الوفي، وأن يرينا في ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وفي كل أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما يقر عيننا، ويتلج صدرنا، وأن يشمل برحمته وغفرانه، جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، ويوفي جزاءهما على ما قدماه لهذا البلد الآمن، من عظيم التضحيات، وجيل الخدمات.

وفي الختام، ندعو الله العلي القدير لكم بالسلامة في الذهاب والإياب، والعودة إلى وطنكم وأهلكم سالمين غانمين، مشمولين بالمغفرة والرضوان، وممتعين بالحج المبرور، والسعي المشكور، والذنب المغفور، إنه تعالى هو الحليم الشكور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى برلمان الطفل

الرباط، 16 ذو القعدة 1429 هـ الموافق 15 نونبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

بناتي، أبنائي الأعزاء، أعضاء برلمان الطفل،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى برلمان الطفل، في دورته الوطنية السادسة، المنعقدة تحت الرئاسة الفعلية، لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للامريم.

ونود التعبير، مجدداً، عن تقديرنا الكبير، لجهودها الموقفة، في توسيع إشعاع برلمان الطفل، خاصة، والنهوض بأوضاع الطفولة، بصفة عامة. إن انعقاد هذه الدورة يتزامن مع تخليد اليوم العالمي للطفل، وميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تلكم الاتفاقية التي كانت بلادنا سباقة للمصادقة عليها، وتطبيقها، لتمكين أطفالنا من كافة حقوقهم، ومن بينها الحق في المشاركة الديمقراطية، من خلال برلمان الطفل. وإنه لمن دواعي ابتهاجنا، أن يصبح برلمانكم، مدرسة للتربية على المواطنة والديمقراطية، وقوة اقتراحية، في كل ما يرتبط بتدبير الشأن العام.

كما يشكل تجربة واعدة، في مجال التنشئة الاجتماعية، والالتزام بحقوق وواجبات الإنسان، وترسيخ الوعي، بفضائل الحوار والتعايش، والتشبع بثقافة الانفتاح والتسامح، ونبذ كل أشكال التطرف والإقصاء والانغلاق.

وفي ذلك خير تخليد للذكرى الستين، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولتنشئة الطفولة على قيمه السامية، التي نحن بها ملتزمون، وعلى ترسيخها عاملون.

أيها الحضور الكرام،

لقد حققت بلادنا تقدماً حثيثاً، في مجال حماية حقوق الطفل والنهوض بها، ولاسيما منذ إطلاقنا لأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبلمرة الخطة الوطنية للطفولة: «مغرب جدير بأطفاله»، وذلك وفاء لالتزاماتنا الدولية، وإسهاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما النتائج الإيجابية، المنبثقة عن الدورة الأخيرة، للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، الذي تدارس دور الحكامة المحلية الترابية في النهوض بحقوق الطفل، إلا تجسيد للوعي بضرورة نهج التدبير الترابي والمجالي الجيد، في ميادين أساسية، ولاسيما منها التربية والتعليم، والتكوين المهني، والصحة والرياضة، وحماية البيئة.

كما سجلنا، بارتياح كبير، التزام كل من الحكومة والمنتخبين، وممثلي المنظومة الأممية، وجمعيات المجتمع المدني، بمضاعفة الجهود للنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا.

بناتي، أبنائي الأعزاء،

إننا نشيد بما حققتموه، في دوراتكم الجهوية، بمختلف ربوع مملكتنا. فقد أبنتم عن نضج كبير، وحس وطني مستنير، خاصة وأنتم ترصدون مختلف الانشغالات والتطلعات، ذات الصلة بالشأن المحلي والجهوي.

كما نهنتكم على اختياركم لموضوع : «تفعيل دور برلمان الطفل محليا و جهويا : تجسيد لممارسة المواطنة الكريمة».

ذلكم أن ترسيخ صرحنا الديمقراطي، يمر حتما عبر إشاعة قيم المواطنة، وفضائل السلوك المدني، في الممارسات اليومية.

وهي مسؤولية مجتمعية مشتركة، ينبغي أن تنهض بها، إلى جانب الأسرة والإعلام، كل المؤسسات ذات الوظائف التربوية، والثقافية، والتأطيرية.

وفي هذا الصدد، نهيب بكافة الفاعلين، في هذا المجال، إلى مواصلة الانفتاح على شؤون الطفولة، والانخراط في هذه الدينامية المتجددة، جاعلين غايتهم المثلى النهوض بأوضاعها.

كما ندعوهم لوضع الآليات الضرورية، لتعزيز المشاركة الفعلية والانخراط الجدي، للأطفال البرلمانيين، محليا و جهويا، في المجالات المتعلقة بالنهوض بحقوق أطفالنا، وكذا تحصينهم مما قد يمس كرامتهم، وسلامتهم، وتوازنهم، ولاسيما الفئات، التي ما تزال تعاني من الاستغلال والحرمان، وسوء المعاملة، ومختلف أنواع الانحراف.

ونغتنم هذه المناسبة، لنجدد التنويه بالمجهودات القيمة، التي تقوم بها شقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للامريم، في سبيل خدمة المصالح الفضلى للطفولة.

كما نشيد بالإنجازات الهامة، التي حققتها، في هذا الميدان، وغيره من مجالات صيانة كرامة الإنسان، والنهوض بحقوقه، في مساواة بين الرجل والمرأة، وذلك بفضل حرصها القوي، وإشرافها الشخصي على العديد من المنظمات، ولاسيما منها، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وبرلمان الطفل.

أعانكم الله، ووفق مساعيكم.

والسلام عليكم ورحمة تعالی وبركاته.

## برقية صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني

27 ذو القعدة 1429هـ الموافق 26 نونبر 2008م

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 27 ذو القعدة 1429هـ الموافق 26 نونبر 2008، ببرقية إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، السفير الممثل الدائم للسنغال، السيد بول بادجي، وذلك بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمساندة الشعب الفلسطيني.

وأعرب صاحب الجلالة، في هذه البرقية، عن «تقديره لكل الذين يساهمون بشكل متواصل، في دعم الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وفي طليعتها حقه الثابت في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في أمن وسلام، وأمان ووئام».

ومما جاء في بريقة صاحب الجلالة: «وما حرصنا الدائم على توجيه خطابنا إلى لجتكم الموقرة، بهذه المناسبة، إلا تأكيد لإيماننا الراسخ بكون القضية الفلسطينية، تظل في صدارة اهتمامات المملكة المغربية، التي ما فتئت تطالب بإنصاف الشعب الفلسطيني، الذي يتوق، كغيره من الشعوب، إلى العيش بعزة وكرامة، في ظل وطن مستقل، مجسدا هويته الإنسانية، وخصوصياته الثقافية».

وأضاف صاحب الجلالة «ونغتتم هذه المناسبة، لنشيد بما تقوم به لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وبما تقدمه من خدمات جليلة، لصالح هذا الشعب الصامد، الذي يتطلع إلى الحرية والاستقلال والاستقرار، مما يجعلها تحظى على الدوام، باحترام وتقدير كل المحبين للسلام، في جميع أنحاء العالم».

وأكد صاحب الجلالة «أن خيار السلام، يظل الحل الوحيد، لتمكين شعوب المنطقة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، من وضع حد لنزاع طال أمده، وذلك بتغليب منطق الحوار، والعودة إلى طاولة المفاوضات، في نطاق الشرعية الدولية، والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الأطراف، والتجاوب مع كافة المبادرات البناءة والجهود الخيرة. وفي طليعتها مبادرة السلام العربية، التي تهدف إلى إيجاد حل دائم وشامل ونهائي لقضية الشرق الأوسط».



وأبرزت البرقية الملكية: «ولا يفوتنا، في هذا السياق، توجيه الدعوة لإخواننا الفلسطينيين، من أجل العمل على توحيد الصف الفلسطيني، وبذلك أسباب الفرقة والنزاع الظرفية، التي تعيق بلوغ الهدف الاستراتيجي لإقامة دولة ديمقراطية، وهو الهدف العام، الذي يمر حتما عبر الوحدة، والمصالحة الوطنية».

وأضاف صاحب الجلالة «وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا لن نألوا جهدا، كما دأبنا على ذلك، من أجل دعم المبادرات الرامية إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، والخصوصيات الحضارية والتاريخية لمدينة القدس الشريف، باعتبارها فضاءا للتسامح والتعايش بين كافة الأديان السماوية».

وجاء في البرقية الملكية أيضا: «وبهذه المناسبة، نوجه نداء إلى المجتمع الدولي، والدول والمؤسسات المانحة، لمواصلة وتقديم دعمها للشعب الفلسطيني، وذلك للإبقاء على روح الأمل وهاجته في نفوس أبنائه، والثقة في الشرعية الدولية، لمواصلة كفاحه السلمي، والإسهام في بناء مؤسسات وطنية قوية، كفيلة برفع التحديات من أجل تأمين العيش الكريم لكافة الفلسطينيين، في ظل الحرية والاستقلال والسيادة».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية  
الدوحة، فاتح ذو الحجة 1429هـ الموافق 30 نونبر 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، بداية، أن أتوجه بأصدق عبارات الشكر والتقدير، لأخي العزيز، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، لما وفره لهذا الملتقى الهام، من ظروف النجاح، مشيدا بما لقطر الشقيقة، من دور وازن لدى المجتمع الدولي، لاسيما في مجال دعم التنمية. فاجتماعنا اليوم، ينعقد في ظرفية دولية دقيقة، مطبوعة بأزمة مالية عالمية خانقة، تنضاف لأزمة الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، التي يواجهها عالمنا. ومن شأن هذه العوامل العصبية، إفراز تداعيات مؤثرة على مسار مونتييري.

وإن مشاركة المغرب في هذا المؤتمر، لتجسد حرصنا الأكيد على مواصلة المسار الذي دشناه «توافق مونتييري»، لرفع التحديات الكبرى، التي تواجه الدول النامية، في مجال تمويل التنمية. وذلك من خلال أعمال ومبادرات مضبوطة، تناسب وحجم الرهانات المطروحة.

وفي هذا الإطار، أود الإشادة بالالتزام الجماعي، بالعمل على تفعيل «توافق مونتييري». حيث تم تسجيل تقدم ملحوظ على مستوى انخراط الدول النامية، في إصلاح سياساتها الماكرو-اقتصادية، وكذا توفير مناخ وطني ملائم للاستثمار.

أما على الصعيد الدولي، فقد بذلت الجهات المانحة جهودا محمودة، خصوصا فيما يتعلق بالدعم العمومي للتنمية، وجعله أكثر نجاعة، والتخفيف من الدين الخارجي للدول الفقيرة، الأكثر مديونية. بيد أن التفاوت ما يزال شاسعا، بين النتائج المحققة، والتعهدات المتخذة، لاسيما في ما يتعلق بالالتزام ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، للدعم العمومي للتنمية.

كما أن تطبيق «توافق مونتيري»، مازال يواجه العديد من العقبات والإكراهات. ولعل أهمها ما يرتبط بالمدىونية، وبالنقص في حجم التدفقات المالية، وباستمرار تعثر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فضلا عن العجز المتنامي في الموازين التجارية، وتزايد تدفق رؤوس أموال دول الجنوب، نحو الدول المتقدمة. ذلكم أن أغلب الدول، وخاصة بلدان الجنوب، أصبحت عاجزة عن مسايرة عمل المنظومة المالية الدولية الحالية، أو على الأقل التأثير فيها. كما يلاحظ غياب نظام حكاما اقتصادية ومالية، يتيح تدارك هذه الاختلالات والفوارق، ويعكس الوزن المتنامي لدول الجنوب في الاقتصاد العالمي.

وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، وعدم استقرار أسعار الطاقة، على الصعيد العالمي، إضافة إلى التداعيات المترتبة عن التغيرات المناخية، كلها عوامل ترهن جهود أغلبية الدول النامية، وتطلعاتها إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ومن ثم، شكل كل من الاجتماع الرفيع المستوى حول إفريقيا، وقمة أهداف الألفية للتنمية، المنعقدين في شهر شتنبر المنصرم بنيويورك، مناسبة ليس فقط لتقييم المنجزات، ولكن أيضا للوقوف على الصعوبات، التي تحول دون تحقيقها. بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها، وطنيا ودوليا، لكي لا نخلف الموعد مع محطة 2015.

وإذا كانت بعض الدول النامية، وأخرى ذات الدخل المتوسط، تتجه بخطى حثيثة، نحو تحقيق عدد من هذه الأهداف، فإن الفوارق ما تزال قائمة بحدة، بين هذه البلدان، بل وحتى داخل كل بلد.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو المجموعة الدولية لإيلاء كامل العناية للدول الأكثر فقرا، التي لا يمكنها الاستغناء عن الدعم العمومي للتنمية، وكذا لاستمرار الدول ذات الدخل المتوسط، في الاستفادة من دعم الدول المانحة، والمؤسسات المالية الدولية.

أما الوضع في القارة الإفريقية، بصفة خاصة، فيظل يسائل المجتمع الدولي برمته. إذ رغم ما اتخذته معظم الدول الإفريقية من تدابير جريئة، لتحريير اقتصادها، وإقرار الحكامة الجيدة، وترسيخ دولة الحق والقانون، فإن هذه الدول لن تتمكن من تحقيق أهدافها التنموية، دون دعم وازن من شركائها.

السيد الرئيس،

إن المغرب لا يسعه إلا أن يشاطر الدول النامية الأمل في أن تغتنم المجموعة الدولية الفرصة المتاحة لنا اليوم، لاتخاذ قرارات جوهرية، بغية إعطاء دفعة جديدة لتفعيل «توافق مونتيري»، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، لرفع التحديات الراهنة والمستقبلية. ومن هذا المنبر، ندعو المجتمع الدولي، لوضع واعتماد خارطة طريق دقيقة، تأخذ بعين الاعتبار الرهانات القائمة، والتحديات المقبلة.

وفي هذا الصدد، ينبغي العمل على إنعاش تدفق الدعم من أجل التنمية، إلى المستوى المحدد من قبل المجتمع الدولي، وعلى تحسين جودته ونجاعته، وإمكانية التخطيط المسبق له. وذلك بتعزيز قدرة التملك الوطني، حسب أولويات الدول المستفيدة، وفق ما ينص عليه «إعلان باريس»، وخطة عمل «أكرا». كما يجب اعتماد الآليات اللازمة لإيجاد مصادر تمويل متجددة، والسهر على متابعة وتنفيذ المبادرات التي تم إطلاقها منذ سنة 2006. مع التخفيف من عبء المدىونية على البلدان النامية، وذات الدخل المتوسط.

وبموازاة ذلك، ندعو كافة البلدان، وخاصة المتقدمة منها، للتخلي بما يلزم من المرونة، لاستكمال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وكذا الانكباب على الإصلاح الشامل للنظام المالي الدولي، بما يمكن البلدان النامية من المشاركة الفاعلة في وضع السياسات المالية، وتعزيز دورها في المؤسسات المالية الدولية.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية، وهي تواصل جهودها لتحقيق أهداف مونتييري، لم تدخر جهداً للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها. وقد حققنا تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن، من خلال الإقدام على إصلاحات هامة لسياستنا الماكرو-اقتصادية. ذلكم أن المغرب انخرط، منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، في مسلسل متواصل من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. بموازاة مع اعتماد سياسة اقتصادية ومالية، ترمي إلى توفير الشروط الضرورية، لتحقيق نمو اقتصادي قوي وسليم ودائم، كفيل بتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وإننا لحرصون على السير قدماً في هذا النهج الإصلاحي، بإطلاق جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، مع العمل، في الوقت ذاته، على مواصلة تعزيز الصرح الديمقراطي لبلدنا، وترسيخ دولة الحق والقانون، والأخذ بالحكمة الجيدة، في جميع المجالات. وقد تمكنا من القيام بهذه الإصلاحات، باعتماد تدبير عقلاني لمواردنا، وتحفيز الاستثمار المنتج.

ففي مجال تدبير المديونية العمومية، نهج المغرب استراتيجية تمثلت في استبدال المديونية الخارجية بالمديونية الداخلية، بهدف الحد من قابلية المالية العمومية للتأثر بتقلبات الأسواق المالية الدولية. وسعيًا للنهوض بالحكمة الجيدة، والزيادة في تحفيز النشاط الاقتصادي، كان لإصلاح النظام الجبائي، بما في ذلك تحديث الإدارة الجبائية، الفضل، خلال السنوات الأخيرة، في تحقيق نتائج جيدة على مستوى المداخيل الجبائية.

كما أن المملكة تواصل نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري، لدعم النظام التجاري متعدد الأطراف، علاوة على القيام، في إطار تنوع وتطوير الإمكانيات والفرص المتاحة، بتحديث الإطار القانوني للتجارة، وخلق مناخ للأعمال أكثر ملاءمة، بالإضافة إلى تفعيل العديد من اتفاقيات التبادل الحر، التي أبرمتها، خاصة مع شركائها الرئيسيين.

وفي ما يخص التزام المغرب بأهداف الألفية للتنمية، فقد تمكن من تحقيق العديد منها، لاسيما تلك المتعلقة بالنهوض بالتنمية البشرية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية، للفئات التي تعاني الخصاصة. وكذا توفير البنيات التحتية الأساسية.

وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في شهر ماي 2005، قد بدأت، بفضل منهجية القرب والتتبع، تعطي النتائج المتوخاة، والتمثلة في وضع حد لمظاهر الفقر والهشاشة، في المجالين الحضري والقروي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وتحقيق التوازن التنموي على المستويين الجهوي والمحلي. بيد أنه بالرغم مما تحقق من مكاسب هامة، فإن المغرب ما تزال تواجه تحديات كبرى. لاسيما ما يتعلق منها بمخاطر تراجع النمو الاقتصادي، وتأثير التقلبات المناخية، والضعف النسبي لبعض المؤشرات الاجتماعية، المرتبطة بالتعليم والصحة والشغل.

وإذا كان الطريق ما يزال طويلاً، فإن المغرب تحدوه عزيمة وإصرار قويان، لكسب رهانات التنمية المستدامة، في إطار تضامن فعال مع دول الجنوب، وتعاون مثمر مع دول الشمال.

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لتعرب عن التزامها القوي، بتطبيق مقتضيات البيان الختامي، الذي سيصدر عن هذا المؤتمر التقييمي، وتبويئها المكانة اللائقة بها، ضمن استراتيجيتها التنموية الوطنية. وذلك سعيًا منها للإسهام في مجهود التضامن الدولي، ومن أجل النهوض بالمسلسل التنموي، الذي يشهده بلدنا، بما يعود بالنفع على الأجيال الحاضرة والقادمة.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان  
الرباط، II ذو الحجة 1429هـ الموافق 10 دجنبر 2008م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يخلد المغرب الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي مناسبة نجدد فيها تشبثنا الراسخ، بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، جاعلين من تجسيدها في مواطنة كريمة لكل المغاربة، مذهبنا في الحكم.

كما نؤكد التزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة، التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية، إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية وإقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء، من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلم، والعدل والكرامة والمساواة.

وإذ نثمن اختيار شعار «الكرامة والعدالة للجميع» لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار يرفع في مناسبة، بل مطلباً جوهرياً للإنسانية جمعاء، ولاسيما منها الفئات والجهات، التي تعاني المهانة والقهر والفقير.

لذا، فإن تجسيده على أرض الواقع يقتضي الالتزام الوثيق، والانخراط الملموس، والنضال الصادق، للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة، بكل حكمة وشجاعة وإقدام.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن نجعل من تخليد بلادنا لهذه الذكرى الستينية، تعبيراً عن مواصلة السير قدماً، على درب استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، غايتنا المثلى تمكين المغرب، دولة ومجتمعاً، من مراكمة المزيد من المكتسبات، التي تؤهله للارتقاء بانتقاله الديمقراطي، إلى أعلى المستويات.

وإن لنا في الإنجازات التي حققناها، بإرادة وطنية خالصة، رصيذا مشرفا، يعد مبعث اعتزاز وطني مجمع عليه، ومحط تقدير دولي.

إنه رصيذ غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لاستعراضه، على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة، وفي طليعتها توطيد الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسدهته مدونة الأسرة، التي ما تزال رائدة في بابها،

والتي ما فتئت تعطي ثمارها، مؤكداً حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي، بجميع أنواعه، وذلك في نطاق سيادة القانون.

ويأتي في المقام الموالي، نجاح المغرب في تحقيق العدالة الانتقالية، ضمن تجربة فريدة في محيطنا الجهوي والقاري، والخامسة من نوعها عالمياً، بشهادة الأمم المتحدة.

وقد وفقنا، من جهة، في إنجاز أهدافها الكبرى، المتمثلة في استجلاء الحقيقة، وإجراء المصالحة، وتحقيق الإنصاف، وجبر الضرر، الفردي والجماعي، ومن جهة أخرى، فإن بلادنا ماضية قدماً، في التزام مع كل القوى الحية للأمة، في تفعيل ما فتحتته من مسارات هيكلية، مؤسسية وتشريعية واسعة، ذات الصلة بتحسين وتعزيز حقوق الإنسان، والبناء الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، فإن عزمنا راسخ على ضمان التعددية، والحق في الاختلاف، ضمن ديمقراطية تشاركية.

ومن ثم، كان تشبثنا بفتح المجال واسعا أمام الطاقات الخلاقة، والمبادرات البناءة للمجتمع المدني، منوهين بما أبان عنه من دينامية في مختلف مجالات العمل الوطني.

كما عملنا على تأمين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالنسبة لكافة المغاربة على حد سواء، داخل الوطن وخارجه، وذلك من خلال إعادة هيكلة وإحداث عدة مؤسسات مختصة.

وفي هذا السياق، نجدد حرصنا على صيانة حقوق مواطنينا المقيمين بالخارج، وحمايتهم من كل أشكال التمييز.

وإيماناً منا بأنه لا يمكن ترسيخ المواطنة الكريمة، بمجرد سن تشريعات، أو إقامة مؤسسات، على أهميتها، فقد اعتمدت بلادنا، مخططات واعدة للتربية على حقوق الإنسان، باعتبار أن التنشئة عليها، والتوعية بها، خير ضمان لإشاعتها ثقافة وممارسة، دولة ومجتمعاً. وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتعزيزاً لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة، التي أقرتها بلادنا.

كما نعلن عن المصادقة على الاتفاقية الدولية، الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصون كرامتهم، تأكيداً للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا.

وبفضل هذه التطورات، والمسارات والأوراش المفتوحة، والوفاء بالالتزامات، غدت بلادنا فاعلاً دولياً، مشهوداً لها بالتقدم والمبادرات المقدّمة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ما فتئ المغرب يواصل التعاون الوثيق، والحوار البناء، مع الهيئات والآليات الدولية، العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولهذه الغاية، فإن المملكة تبذل قصارى جهودها، للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح منظومتها الأمنية، في مجالات متعددة، نذكر منها الانخراط القوي لبلادنا، في تعزيز آليات المجلس الأممي الجديد لحقوق الإنسان، وكذا الاقتراح الذي تقدمت به لاعتماد

«إعلان عالمي حول التربية والتكوين، في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان»، علاوة على إيداع توصية بشأن دور المؤسسات المعنية بالوساطة، لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

مهما يكن حجم المكاسب التي أنجزناها، فإن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة، في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي نوليها الأسبقية في السياسات العمومية للبلاد.

لذا، جعلنا في صدارة انشغالاتنا، التصدي للفقر والتهميش، والجهل والأمية، المنافية لما نبتغيه من مواطنة كاملة، لكل مغربي ومغربية. ومن ثم، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غايتها تأمين شروط العيش الكريم للفئات المهمشة، والجهات المحرومة.

ومن نفس المنظور، يساهم المغرب، بجدية وصدق، في سائر المحافل الجهوية والدولية، في تكريس هذه الرؤية الشمولية، حتى تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها كاملة، في تفعيل المواثيق والعهود الدولية، ذات الصلة، واعتماد آليات جديدة ناجعة، كفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا ونحن نخلد هذا الحدث التاريخي، بما يحمله من معاني العدالة والحرية، والكرامة الإنسانية، التنديد بما يتعرض له المغاربة المحتجزون في مخيمات تندوف، من معاناة ومهانة، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن المغرب ليدين الاستغلال الدنيء والسخيف لنبل قضية حقوق الإنسان، من لدن خصوم وحدته الترابية، للتملص من مسؤوليتهم، في التجاوب مع الجهود الدؤوبة، المبذولة من قبل المنتظم الدولي، للوصول إلى حل سياسي نهائي، للنزاع الإقليمي حول مغربية الصحراء، من خلال مفاوضات جهرية، تقوم على الواقعية وروح التوافق.

ومهما تبادوا في غيهم، وهم من أشد منكري حقوق الإنسان وأعدائها، بحكم ممارساتهم العدوانية، وإجهازهم عليها في معسكرات الاعتقال السري والقسري، فإن مناوراتهم اليائسة، لن تنال من إرادتنا الراسخة، في صيانة الحريات العامة، الفردية والجماعية، على كامل التراب الوطني، ومن التشبث بنهج الانفتاح الإيجابي، والحوار الجاد.

وإذ نجدد تضامننا مع كافة أبناء أقاليمنا الجنوبية المغتربين، حيثما كانوا، فإننا لن ندخر جهدا من أجل تمكينهم من حقهم المشروع في العودة الحرة، للعيش في كرامة، مع الغالبية الساحقة من أهاليهم وذويهم، المستقرين بوطنهم الأم.

ومن أجل وضع حد لهذا النزاع المفتعل، المعيق لحقوق الشعوب المغاربية في التنمية المندمجة، فإن المغرب قد تقدم بمقترح شجاع للحكم الذاتي، جوهره احترام حقوق الإنسان، وتنمية قدراته الخلاقة، مما جعل المجتمع الدولي والمنتظم الأممي، يصفه بالجدية والمصادقية، لانسجامه مع المعايير الدولية.

وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أن المغرب سيظل سائرا على نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي لا رجعة فيه، في وطن موحد، متضامن ومتقدم.



حضرات السيدات والسادة،

إن مسار النهوض بحقوق الإنسان يظل شاقا وطويلا، ولا حد لكماله، مما يتطلب انخراطا جماعيا، بإرادة لا تعرف الكلل. وبالتالي، فإن حقوق الإنسان ليست أفقا محدودا، وإنما هي حركية مستمرة، ومنظومة مترابطة، في أبعادها الديمقراطية والتنموية. كما أنها تقتضي إيجاد مؤسسات وآليات ناجعة، للنهوض بها وحمايتها.

لذا، فإننا مصممون على تدعيمها بفتح أورش هيكلية كبرى، نتوخى منها صيانة كرامة مواطنينا، وتحقيق العدالة بمفهومها الشامل، القضائي والاجتماعي والاقتصادي، في تقوية مجهود الإنتاج، وتوزيع ثمار النمو.

كما أننا عازمون على الإصلاح الجوهرى والعميق للقضاء، وإرساء الجهورية المتقدمة، باعتبارهما الركيزة الأساسية للحكامة الجيدة، ولفضل السلط، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

إن هذه المقاصد المثلى ليست أهدافا وطنية فحسب، وإنما هي جوهر القيم الديمقراطية، المؤسسة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وباعتبارها ثمرة لنضالات كل الأمم والشعوب، فإنها ينبغي أن تشكل عنصر تقارب ووثام، في احترام لاختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولى.

ومن هذا المنظور، نؤكد انخراط بلادنا، في الإجماع العالمى حول هذا الإعلان، الذى غدا مرجعية عالمية مضيئة للمجموعة الدولية، في حقبة مطبوعة باهتزاز الإيديولوجيات، وتسارع التحولات، وتعقد الأزمت، وتفاقم التحديات الأمنية، ومركزية الرهانات التنموية.

ولنا في فضائل «الكرامة والعدالة للجميع» ما يقوى تشبثنا، المكرس دستوريا، بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا.

فعلاوة على كونها محط إجماع، من لدن مختلف الأديان والثقافات والحضارات، فإن هذه الفضائل تعد من صميم قيم ديننا الإسلامى الحنيف، الجامعة لكل حقوق الإنسان، في قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الملتقى الأول لمغربيات العالم  
مراكش، 19 ذو الحجة 1429 هـ الموافق 19 دجنبر 2008 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بعبارة الترحيب والتقدير، إلى المشاركات والمشاركين، في الملتقى الأول لمغربيات العالم.  
ونود التنويه بمبادرة مجلس الجالية المغربية بالخارج؛ المتمثلة في التثام نخبة متميزة من نساء المهجر، على أرض وطنهن الأم.  
وهي مناسبة، لنجدد التأكيد على إرادتنا الراسخة في جعل النهوض بحقوق المرأة، حجر الزاوية في بناء صرح مجتمع ديمقراطي  
حدثي، وتحقيق ما تنشده من مواطنة كاملة، لكافة المغاربة، حيث ما كانوا، بدون تمييز أو استثناء.  
ومن ذلك ما تضمنته مدونة الأسرة من إصلاحات، بقصد المساواة بين الرجل والمرأة، وتحقيق التوازن والتآزر الأسري.  
وهي إصلاحات لم يُرَدُّ منها أن توتي ثمارها داخل المغرب فقط، ولكن كذلك لتمتيع المرأة المغربية بمكانة حقوقية تضاهي مكانة  
النساء، في قوانين الدول المتقدمة، وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.  
وفي نفس الإطار، تدرج مراجعة قانون الجنسية، بما يمكن الأم المغربية من نقل جنسيتها الأصلية إلى ذريتها، কিفما كانت جنسية  
زوجها.  
وهو إصلاح يوطد أواصر ارتباط أبنائها بالمغرب، ويمنحهم، باعتبارهم من الأجيال الجديدة الناشئة في المهجر، الضمانة القانونية  
لاستمرار صلتهم بوطنهم الأم. كما يشكل حافزا قويا على تشبثهم بقيمه الثقافية والحضارية.  
وبصفة عامة، فقد أقدمت بلادنا على إنجاز إصلاحات جريئة، ووضع قوانين متقدمة، فضلا عن ملاءمة تشريعاتها الوطنية، مع مقتضيات  
المعاهدات الدولية، التي انخرطت المملكة في موثيقها العالمية.

غايتنا المثلى، النهوض بالوضع الاجتماعي والحقوقى، والمؤسساتى للمرأة، بوجه عام، ومغريبات المهجر، بصفة خاصة.

وفي ذلك تأكيد متجدد لتشبثنا بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان، المنسجمة مع هويتنا الدينية والحضارية.

كما أننا ما فتئنا نعمل على التمكين المؤسساتى والديمقراطى للمرأة المغربية، عبر تشجيع مشاركتها في الحياة الوطنية، ومختلف الوظائف العامة، بدون تمييز، وكذا التمتع بنسبة متنامية من التمثيلية المنصفة داخل الحكومة والبرلمان، والجماعات المحلية وكافة مراكز القرار.

ونظرا لما هو معهود في المرأة المغربية، من كفاءة وجدية، وغيره وطنية، وحس اجتماعي؛ فإننا عازمون على تعزيز مساهمتها الفاعلة في البناء الديمقراطي والتنموي، إسوة بأخيها الرجل. وهو ما يجسده جعل مقاربة النوع، والعناية بشؤون مغريبات المهجر، حاضرة في كل مهام مجلس الجالية المغربية بالخارج.

وتفعيلا لهذا التوجه، فإن الحكومة تعتمد في مختلف السياسات العمومية، هذه المقاربة.

وعلى أهميتها، فإن تحسين المكاسب الحقوقية للمرأة المغربية، يظل رهينا بالارتقاء بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية، جعلنا في صدارة برامج وأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، النهوض بأوضاع النساء، وخاصة القرويات منهن، باعتبارهن من الفئات الأكثر هشاشة.

#### حضرات السيدات والسادة،

إننا ندعم هذا التوجه الشامل، بنهج سياسة خاصة، تجاه مغريبات المهجر، سواء فيما يتعلق برعاية حقوقهن ومصالحهن، في بلدان الإقامة، وحمائتهن من كل أشكال التمييز، أو فيما يتعلق بإسهامهن في تنمية وطنهن الأم، وكذا ضمان مشاركتهن في حياته الديمقراطية، وفي الحكامة الجيدة لشؤونه، محليا وجهويا ووطنيا.

وننتهز هذه المناسبة، لنعبر عن اعتزازنا بالحضور الفاعل والنجاح المتميز لمغريبات الخارج، في شتى مراتب المسؤولية المشرفة في بلدان الإقامة، عن جدارة واستحقاق، وهو ما يشمل كافة القطاعات والمؤسسات، من سياسية حكومية ونيابية أو اقتصادية واجتماعية، أو ثقافية وفنية وعلمية. كما يمتد إلى مختلف المحافل والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية.

وإنه لمسار جدير بكل الاهتمام والعناية والتحفيز بكل الوسائل المتاحة، ومن بينها تبادل التجارب، وتوسيع شبكات الاتصال، والعمل المشترك، والتنظيم الحر الفاعل، وذلك ما نتطلع إلى أن يسهم هذا الملتقى الأول للمغريبات العالم في ترسيخه.

وتظل المشاركة المواطنة للنساء المغريبات، في كافة المجالات، رهينة بتعزيز مد جسور التواصل والتأزر بين فعاليات المجتمع المدني النسوي، على أرض الوطن، وفي المهجر.

كما ندعو إلى إقامة وتطوير علاقات التبادل والشراكة بين منظمات مغريبات العالم ومثيلاتها الأجنبية، لتعزيز إشعاع وطننا بين الأمم، والدفاع عن قضاياها العادلة.

وفي هذا الصدد، ندعوكن، مواطناتنا العزيزات بالمهجر، للعمل على المزيد من التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية ولاسيما بالتنديد، في سائر المحافل والمنتديات، وبكل ما لديكن من مؤهلات، بالوضعية اللاإنسانية، للمغاربة المحتجزين بمعسكرات تندوف.

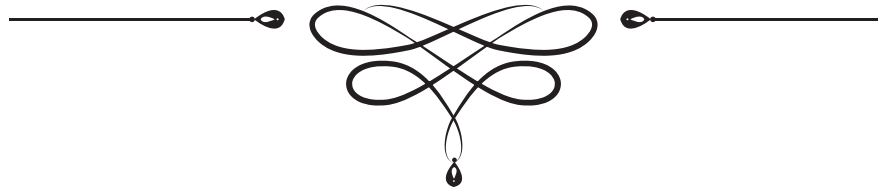
ونهيئ بكن، بالأخص تجسيد تضامنكن مع أخواتكن المغربيات، وأطفالهن، من خلال التحرك الفعال لدى المجتمع الدولي، لوضع حد لما يتعرضن له، في خرق سافر لكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، من امتهان لكرامتهن، وعنف وحرمان من التجمع العائلي، ولم الشمل، داخل وطنهن الأم، المغرب الموحد والديمقراطي.

وختاماً، ندعو لهذا الجمع المبارك بالنجاح والتوفيق، بما يخدم انخراط مغربيات العالم، في الإسهام الفاعل في تنمية المغرب وتقدمه وتحديثه وتوسيع إشعاعه الجهوي والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2009



صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يقرر عدم الحضور شخصيا في القمة العربية الاستثنائية المقترحة بالدوحة  
وفي القمة العربية الاقتصادية بالكويت  
18 محرم 1430 هـ الموافق 15 يناير 2009 م

قرر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عدم الحضور شخصيا في القمة العربية الاستثنائية المقترحة بالدوحة لانكباب خصيصا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وكذا في القمة العربية الاقتصادية بالكويت، المبرمجة منذ مدة، والمفتوحة على كل المواضيع، وخاصة الوضع في فلسطين المحتلة.

وأوضح بلاغ للديوان الملكي، يوم 18 محرم 1430 الموافق 15 يناير 2009، أن القرار الملكي السامي ينطلق من حيثيات موضوعية، واعتبارات مؤسفة، متمثلة في الوضع العربي المرير، الذي بلغ حدًا من التردّي، لم يسبق له مثيل في تاريخ العمل العربي المشترك.

وأضاف البلاغ أن مجرد طرح فكرة عقد قمة عربية استثنائية، أصبح يثير صراعات ومزايدات، تتحول أحيانا إلى خصومات بين البلدان العربية مشيرا إلى أن المؤسف أن هذه الخلافات الجانبية، تهمش القضايا المصيرية للأمة، وفي صدارتها قضية فلسطين، كما أنها تحجب جوهر الصراع القائم في المنطقة، وتصب في خدمة مصالح الأعداء الحقيقيين للأمة.

واعتبر المصدر ذاته أن هذا السياق المشحون بالشقاق، يعطي الانطباع للرأي العام العربي، بوجود جو مطبوع بمحاولات الاستفراء بزعامة العالم العربي، أو خلق محاور ومناطق استقطاب. وهو المنحى الذي يرفض المغرب دوما الخوض فيه.

وأضاف البلاغ أنه بدل أن يقوم الخلاف حول استراتيجيات مضبوطة، تراه ينحصر اليوم، مع كامل الأسف، في حزازات، لا يترفع عنها إلا من رحم ربك من القيادات الحكيمة، المعروفة بمواقفها المتزنة.

والأدهى من ذلك، يقول البلاغ، أن الأمر يكاد يبلغ بالبعض حد اختزال القمم العربية، على أهميتها، في لحظة الاجتماع نفسه، والظهور أمام وسائل الإعلام، مما يفضي إلى تبخيس الرهان الأساسي للقمة في المجادلة حول مكانها وزمانها وموضوعها، والاحتساب الشكلي لنوعية الحضور ومستواه، واستنزاف فعاليتها في ملاسنات معمقة للجراح.



وتابع البلاغ أن هذا ما يتيح، ببالغ الأسف، لخصوم الأمة العربية الفرصة للترويج لصورة مهزوزة، من عدم النضج، واللامسؤولية، وابتدال اللقاءات العربية. وهي صورة لا نرضاها لأمتنا العربية. ومهما كان الواقع الموضوعي المؤلم لجسامة الاعتداءات الخارجية، فإن علينا أن نصارح أنفسنا بأن المشكل يكمن في الذات العربية نفسها.

ومن ثم، يضيف البلاغ، فإن حل هذا المشكل يبدأ من العرب أنفسهم، وإذا لم يستطع الوطن العربي الوصول إلى حلول للمشاكل البيئية، التي تهدر طاقاته، فإنه لن يستطيع حل أي صراع خارجي وهو ما يدل عليه الواقع المرير في المواقف العربية تجاه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأكد البلاغ أنه للحقيقة والتاريخ، فإن المغرب، إذ يستحضر بكل مرارة، كل ملامسات هذه الظرفية الصعبة، فإنه يعتبر أن قدسية القضية الفلسطينية، وجسامة المعضلات العربية، وحدّة الانقسامات البيئية؛ كل ذلك يتطلب أن يتحلى كل منا بأعلى درجات المسؤولية، والارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية.

ومن هنا، يعتبر البلاغ أن حل النزاع العربي الإسرائيلي يتطلب وضع استراتيجية عربية محكمة، وتحركا عقليا مضبوطا، وتضامنا ملموسا، فضلا عن وحدة الكلمة، ونبذ التجزئة والتفرقة والحسابات الضيقة.

وأكد أن هذا هو السبيل الذي انتهجه المغرب على الدوام، حيث ظل في طليعة المدافعين، بكل صدق وحكمة والتزام، عن القضية الفلسطينية، وعن كافة القضايا العربية العادلة، سواء في عهد جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره، أو في عهد جلالة الملك محمد السادس، أيده الله.

وأضاف البلاغ أن المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، سيواصل مناصرته للقضية الفلسطينية، التي يعتبرها في مستوى قدسية قضية وحدته الترابية.

وأكد أن الوضع المأساوي في قطاع غزة يسائل، في هذا الظرف الحرج، ضمائر الأمة العربية، بل والإنسانية جمعاء، مشيرا إلى أن الشعب المغربي سيظل، على المعهود فيه من كرامة وعزة نفس، مواصلا لمساندته الملموسة لإخواننا الفلسطينيين، ضحايا العدوان الإسرائيلي الغاشم.

وأوضح البلاغ أن ذلك ما يتجلى في مختلف أشكال الدعم المتواصل، بتوجيهات ملكية سامية، عبر جسر جوي مفتوح للمساعدات الإنسانية العاجلة. وكذا من خلال الدعم المادي للدولة المغربية، والتبرعات التطوعية والتضامنية للمغاربة قاطبة.

وبنفس روح الالتزام والتضامن، يقول البلاغ، سيواصل المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس الشريف، تكريس كل جهوده وتحركاته على كافة المستويات والمحافل والجهات، الثنائية والجهوية والدولية، لإقرار حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي، الذي يمر حتما عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، على أساس مبادرة السلام العربية، وفي إطار مقررات الشرعية الدولية، التي تقضي بتعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، في أمن وسلام.

وخلص البلاغ إلى أن المغرب، بمعية كل أشقائه من ذوي الإرادات الصادقة، يجدد الإعراب على هذه الأسس الصريحة والمخلصة، عن انخراطه القوي والدائم في كل عمل عربي مشترك، على سائر المستويات، وفي مختلف المجالات. ومن هذا المنطلق، ستشارك المملكة المغربية في أشغال القمة العربية الوشيكة بدولة الكويت الشقيقة.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الاقتصادية

الكويت، 22 محرم 1430هـ الموافق 19 يناير 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس القمة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل، لأخي المبجل، سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، على كريم استضافته، ورئاسته الحكيمة لهذه القمة.

كما أشيد بجهود معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، للتحضير لها.

إن الظرفية العربية العصبية، التي تتعقد فيها هذه القمة، المكرسة، أصلاً، للشؤون التنموية، تقتضي منا الانكباب على القضايا السياسية الملحة لأمتنا. وفي طليعتها القضية المصيرية للشعب الفلسطيني الشقيق.

وإن المغرب، إذ يجدد التزامه الراسخ بنصرة هذا الشعب الصامد، وتضامنه الملموس، فإنه لا يكتفي بالاستنكار الشديد للعدوان الإسرائيلي الغاشم، على قطاع غزة، بل إننا نعتبر أن استفحال مأساة هذا الشعب المكلوم، يتطلب مواجهتها بإرادة مشتركة، ورؤية جماعية، قوامها العمل الصادق والتحرك الناجع، من أجل إنهاء العدوان والاحتلال ونبذ العنف ورفع الحصار الجائر، وهو ما يقوم به المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، بكل صدق والتزام.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، فإن المساعي الشكلية، والنوايا الطيبة، لم تعد مجدية، بقدر ما أصبح الوضع يتطلب الالتزام الفعلي والحزم في تطبيق الشرعية الدولية.

فالمجتمع الدولي الآن، أمام محك حقيقي في منطقة الشرق الأوسط، المشحونة بالعديد من بؤر التوتر التي لا تهدد فقط استقرارها وأمنها، وإنما أيضا الأمن والسلم الدوليين.

ومما يزيد الوضع تعقيدا، تمادي إسرائيل في رفض إنهاء الصراع المبرر، على أسس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، التي أقرت بقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة.

وإن المأساة التي يعيشها الفلسطينيون، تقتضي منهم جميعا المزيد من التحلي بروح المسؤولية ونكران الذات والابتعاد عن الحسابات الضيقة. وذلك بالعمل على رص صفوفهم وحل خلافاتهم بالحوار الأخوي البناء.

كما يجدر بهم استحضار التضحيات الجسيمة التي قدمها وما يزال، أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع على امتداد أزيد من نصف قرن.

وإن من واجبنا نحن العرب أن نبذل مبادراتنا، بما يخدم وحدة الصف الفلسطيني ويساعده على تجاوز خلافاته، بعيدا عن التجاذبات، أيا كان مصدرها ومراميتها وبما يقوي مؤسساته الوطنية الشرعية.

وذلك هو السبيل القويم لخوض مفاوضات هادفة، لإقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، دولة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس مبادرة السلام العربية ومقررات الشرعية الدولية التي تكفل السلام العادل والدائم والشامل لكل شعوب المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن القضية الفلسطينية تظل في صلب تحديات مصيرية كبرى ورهانات استراتيجية خارجية، لكون منطقتنا تعد منطقة استقطاب، ولكن أيضا داخلية، متمثلة في التطلعات الوحدوية والتنموية لشعوبنا التي يظل تحقيقها رهينا برفع هذه التحديات.

وهذا ما يقتضي من الجميع العمل الجاد على توفير مناخ يطبعه الحوار والوضوح والتصافي، بدءا من تنقية الأجواء وتجاوز الخلافات الظرفية، التي أضحت مزمنة والنزاعات المفتعلة، هدفنا الجماعي بناء نظام إقليمي عربي، قائم على التضامن والتكامل والاندماج في احترام لوحدة الدول العربية ولخصوصياتها وثوابتها الوطنية.

وإن دقة الموقف، تتطلب تقوية قدرات الأمة، لبناء قوة اقتصادية قومية، باعتبارها أقوى دعامة للمواقف السياسية وخير تجاوب مع تطلعات شعوبنا لتأهيلها لكسب قضاياها العادلة. وبانعقاد هذه القمة في ظرفية مالية دولية عصبية وغير مسبوق مشحونة بأزمة غذائية وبالتداعيات الحادة للعولمة الشرسة على النمو الاقتصادي، فإنها تسائل أمتنا، عن مدى قدرتها على تجسيد إرادتها، في جعل التنمية قاطرة حقيقية لوحدة وتقدم الوطن العربي وتعزيز حضوره الدولي.

وفي هذا السياق، فإن تفعيل خطة تنموية، وتكامل اقتصادي قومي مشترك، يعد بمثابة التحدي المصيري العربي الأول. وعندما أقول التفعيل، فلأن العالم العربي يشهد هيمنة التنظير على حساب العمل الملموس، حتى إن الوحدة تكاد أن تتحول، في غياب استراتيجية عملية، إلى مجرد شعار أو سراب.

لذا، فإن مصداقية أي توجه اقتصادي واجتماعي وسياسي قومي، تقتضي وضع خارطة طريق تنموية عربية ملزمة، بأهدافها وآلياتها، لاسيما أن بلداننا تتوفر على كل مقومات الاندماج، من أواصر روحية وحضارية وثقافية عريقة وموقع جيو- استراتيجي متميز وموارد بشرية وطبيعية متكاملة، لم يتم استثمارها على الوجه الأكمل.

ويظل الهدف الأسمى لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، تمكين الإنسان العربي من كل شروط العيش الحر الكريم. ولن يتأتى ذلك إلا بالتوظيف العقلاني لإمكاناتنا المادية والاستثمار الأمثل في مجال ثروتنا الأساسية، المتمثلة في مواردنا البشرية والمواطن المؤهل. ومن منطلق الاقتناع بهذا التوجه، قمنا بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد حققنا بفضل هذه المبادرة المغربية المقدّمة، التي تضع الإنسان في صلب عملية التنمية، نتائج مشجعة مكنت من تقليص مظاهر الفقر والتمهيش والإعاقة، وكذا من إشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في برامجها وأورشها المضبوطة : تخطيطا وإنجازا ومتابعة.

### إخواني القادة العرب،

لا يخفى أن ضمان الأمن الغذائي والمائي، يشكل أحد التحديات العربية الراهنة والمستقبلية. لذا، ندعو إلى وضع خطة زراعية عربية، مدعومة باستراتيجية مائية، في أفق تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتوفر وطننا العربي على كل عناصره.

وباعتبار الموارد البشرية المؤهلة، ثروة العصر الحقيقية، فإن تنمية أقطارنا لن تتحقق إلا بإصلاح وتحديث أنظمة التعليم والتكوين وتحرير الإنسان العربي من براثن الجهل والأمية ومن نزوعات الانغلاق والتواكل والتعصب، وكذا العمل على نشر الفكر العقلاني المتطور وبناء مجتمع المعرفة والاتصال.

وفي عالم لا يعتد إلا بالتكتلات القوية، ولا مكان فيه للكليات الهشة أو المصطنعة، فإن المغرب تحدوه الإرادة والثقة في بناء فضاء اقتصادي عربي مشترك.

ولا سبيل إلى ذلك، إلا باعتماد أربع دعائم أساسية: وفي طبيعتها توفير مناخ عربي مطبوع بالتعاون والتضامن، وتجاوز نزوعات التجزئة، وحل الخلافات المفتعلة، ونبذ السياسات الاقتصادية القطرية المنغلقة على نفسها وعلى محيطها، وكذا الأخذ بالنهج الحتمي لبناء تجمعات جهوية مندمجة.

وإذ نشيد بالتجربة الرائدة لمجلس التعاون الخليجي، فإننا نأسف لتعثر الاتحاد المغاربي، بفعل عوائق مفتعلة، بلغت حد التماذي في الإغلاق اللامعقول للحدود، من طرف واحد، بين بلدين جارين.

وإن المغرب، إذ يجدد حرصه على فتح الحدود بين شعبيين شقيقين، فإنه يترفع عن تبخيس الهدف منها في مجرد منفعة ضيقة أو مصلحة أحادية، وإنما ينطلق من الوفاء للأخوة وحسن الجوار والالتزام بالاتحاد المغاربي باعتباره لبنة للاندماج العربي المنشود.

### إخواني القادة العرب،

بنفس الإرادة، نؤكد ضرورة تقوية الدعامة الثانية، المتمثلة في التفعيل الأكمل للاتحاد الجمركي ولاتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر، في أفق إقامة سوق عربية مشتركة.

ويشكل إيجاد المناخ الملائم للاستثمار، دعامة أساسية أخرى، تقتضي توفير الضمانات القانونية المحفزة له وترسيخ دولة القانون في مجال الأعمال وتكريس التنافسية والشفافية، المتنافية مع اقتصاد الريع، فضلا عن اعتماد الحكامة الجيدة واحترام حرية تنقل الأشخاص وتيسير حركية رؤوس الأموال.

وانطلاقا من هذه الدعائم الثلاث، فإننا نفسح المجال واسعا أمام انخراط فاعلين جدد في أورش التنمية، التي لم يعد تحقيقها متوقفا على العمل الحكومي، على أهميته، بل إنه يقتضي أيضا إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، فإن الرأسمال العربي، ينبغي أن يتحلى بالروح القومية العالية من خلال إعطاء الأولوية، في كل مشاريعه الاستثمارية، للوطن العربي.

وسيظل المغرب ملتزما بكل المبادرات البناءة التي تتوخى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، اقتناعا منا بأن الاندماج التنموي يظل السبيل القويم لإعطاء العروبة أبعادها الملموسة الحديثة، التي يتكامل فيها العمق الثقافي والتضامن السياسي مع الاندماج الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وإن المملكة المغربية، التي عملت دائما، بكل صدق ووفاء، على الالتحام العضوي بقضايانا العربية والالتزام بنصرتها، لن تتوانى في الانخراط في كل الجهود الهادفة إلى توطيد روح التضامن والتآخي بين أرجاء الوطن العربي.

نسأل الله عز وجل أن يلهمنا الحكمة والرشاد، لنكون في مستوى آمال وتطلعات شعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام  
الرباط، 30 محرم 1430هـ الموافق 27 يناير 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن تتعقد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام بالمغرب، أرض الحوار وملقى الحضارات، وأن يصادف هذا الحدث الهام، ذكرى مرور أربعين سنة على قمة الرباط، التي انبثقت عنها منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولنا اليقين في أن احتضان بلادنا لمؤتمركم، سيضفي على أشغالكم تلك الروح الإيجابية والصادقة، لمواصلة العمل الإسلامي المشترك، على كل المستويات، لاسيما وأن التحديات التي نواجهها، والإكراهات التي نعيشها، قد تضاعفت كما وكيفا، عما كان يعرفه عالمنا الإسلامي، قبل أربعة عقود من السنين.

وإن الجرح العميق الذي لم يندمل بعد، بفعل العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، وفتكه المفجع بالأبرياء، حتى من الأطفال والنساء، ليزكرنا بالعدوان الإجرامي على المسجد الأقصى، الذي كان من أبرز معالم رفض الأمة له، العمل على لم شملها، من خلال إحداث منظمة المؤتمر الإسلامي. وهو ما يجعلنا أمام تحد يراوح مكانه، إن لم يكن يدور في حلقة مأساوية، من الإثم والعدوان والعنف، وإهدار وتدمير فرص السلام في الشرق الأوسط، منذ أكثر من نصف قرن.

لذلك، ننوه بمبادرتكم إلى وضع القضية الفلسطينية، وقضية القدس الشريف، في مقدمة جدول أعمال هذا المؤتمر، وخاصة في هذا الظرف العصيب، الذي يجتازه هذا الشعب الشقيق المكلم.

وفي هذا السياق، نجدد التزام المملكة المغربية بمواصلة الجهود، على كافة المستويات، والمحافل والمنتديات الجهوية والدولية، من أجل وضع حد نهائي للعدوان والاحتلال، وفك الحصار المضروب على شعبه الصامد، والعمل على إقرار حل سلمي عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي، عبر إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، على أساس مبادرة السلام العربية، وفي إطار مقررات الشرعية الدولية.

وبموازاة مع ما نبذله من مساع دبلوماسية، وعمل سياسي مباشر، فقد عملنا على تمكين الشعب الفلسطيني من كل أشكال الدعم والمساندة. وذلك بفتح جسر جوي لنقل المساعدات الإنسانية الملحة والطبية العاجلة، سواء من خلال الدعم المادي للدولة، أو عبر التبرعات التطوعية والتضامنية من لدن المغاربة قاطبة.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا لن ندخر جهدا للمحافظة على الوضع القانوني لهذه المدينة السليبية، والدفاع عن هويتها الروحية والحضارية، ورموزها الدينية المقدسة، والتصدي لكل الانتهاكات التي تمس بحرمة المسجد الأقصى وقديسيته.

وبنفس روح الالتزام والتضامن، ووفاء منا بهذه الأمانة، فإن وكالة بيت مال القدس الشريف تواصل، بإشراف شخصي من جلاتنا، إنجاز مشاريع ملموسة، سكنية، وصحية، وتعليمية، واجتماعية، لفائدة إخواننا المقدسين، آمليين أن تلقى هذه الوكالة المزيد من الدعم من لدن كافة الدول والهيئات.

### معالي الأمين العام، أصحاب المعالي والسعادة،

إننا نتوخى من استحضارنا لهذا السياق العام، الذي يخيم على أشغال مؤتمركم، إبراز جسامة المهام الملقاة على عاتقكم، باعتباركم في طليعة الفاعلين الأساسيين لتجسيد أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي على الواجهة الإعلامية، بما يقتضيه ذلك من صياغة خطاب إعلامي متجدد وموضوعي، واعتماد أساليب حديثة للتواصل، ووضع خطط فعالة لإسراع صوت العالم الإسلامي، وشرح مواقفه، ونصرة قضاياه العادلة، وتمكينه من الإسهام في تعزيز حوار الثقافات والحضارات، بما يخدم المثل والأهداف السامية للإنسانية جمعاء.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالانفتاح على التطور التكنولوجي الإعلامي، والتفاعل مع العالم المتقدم، أخذاً وعطاءً، مع تحصين الذات من المؤثرات السلبية، وفضح المناورات، ومحاولات الاستلاب بكل أنواعه، والغزو الفكري المقنع بالشعارات، لاسيما وبعض وسائل الإعلام الخارجي، كثيرا ما تروج عن الإسلام والمسلمين صورا نمطية، وتؤجج التعصب والتطرف، وتقوض روح الحوار بين العالمين. ولا يخفى عليكم ما يتحكم في عالمنا من تحولات عميقة، بفعل دخوله عصر المعرفة والاتصال، الذي يجعل من التواصل وتدفق المعلومات، آليات رئيسية في كل مناشط الحياة، ومختلف مشاريع التنمية.

ومن ثم، أصبحت المبادرة إلى وضع الأسس الكفيلة بتقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة، والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أمرا ضروريا، قصد تمكين المواطنين من المعرفة، التي هي حجر الزاوية في تحقيق أي تنمية أو تقدم أو تعاون أو عمل مشترك، وكذا العمل على ولوج الشبكات غير المادية للمعرفة، قصد الانخراط في إعلام عالمي، يقوم على منطلق الروابط والشبكات ذات الأسس المعرفية والتكنولوجية المتقدمة.

كما أن تحقيق هذه الأهداف السامية، يتطلب العمل بمهنية عالية، ورؤية واضحة، ووفق مشاريع وبرامج محكمة التخطيط، تمكن من تقديم صورة الإسلام والمسلمين الحقيقية، عقيدة وتراثا وحضارة، وتسمح بالتفاعل السريع مع مختلف التطورات والأزمات، وخاصة التصدي، بالحكمة وبالتالي هي أحسن، وبالمهنية اللازمة، لكل من يسعى إلى احتكار الإسلام، من الداخل، وكل من يتناول على تشويبه من الخارج.



وكما لا يخفى عليكم، فالإعلام سلاح العصر وسيفه. وكما تعلمون، فإن ديننا الإسلامي الحنيف، يحض على البلاغ المبين.

لذا، نحثكم على مضاعفة جهودكم الهادفة إلى تمكين وسائل الإعلام، في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، من الارتقاء بمستوى أدائها، في مراعاة للتنوع والتعددية، والتحلي بالمسؤولية، واحترام للأخلاقيات، مع التوحد في الدفاع عن القيم والمقومات الروحية والحضارية للمجتمعات الإسلامية، ومصالحها العليا.

ذلك أن قوة وفعالية العمل الإسلامي المشترك، على الواجهة الإعلامية، تتأثر لا محالة بمدى نجاعة سياسات ووسائل الإعلام والاتصال في بلدنا الإسلامية، والنظر للإعلام كقطاع منتج في الاقتصاد الجديد للمعرفة والاتصال. وليس مجرد مادة استهلاكية مبتدلة.

ومن هذا المنظور، كان حرصنا على إحاطة قطاع الإعلام والاتصال ببلدنا، برعايتنا الموصولة. فباشرنا ورشا إصلاحيا طموحا، أتاح إعادة هيكلة القطب الإعلامي العمومي، بمختلف روافده، وتأهيل موارده البشرية، وتنوع عروضه، وتحسين مضامينه، وتحرير الفضاء السمعي البصري الوطني، وفتحته أمام المبادرة الخاصة. فضلا عن إحداث هيئة عليا تتولى مهام ضبط الاتصال السمعي البصري، على أساس احترام الحرية والنظام العام، والتعددية، وضمان تكافؤ الفرص.

كما أصدرنا توجيهاتنا السامية، للعمل على توفير الشروط الكفيلة بإقامة مؤسسات إعلامية احترافية حرة ومسؤولة، وانبثاق صناعة إعلامية تنموية، عبر إعادة النظر في منظومة الدعم العمومي للصحافة المكتوبة، وتطوير منظومتها القانونية، وتمكينها من هيئة تسهر على تنظيم المهنة وتأطيرها قانونيا وأخلاقيا.

مذهبنا في ذلك، أن الإعلام شريك لا مندوحة عنه في ترسيخ المواطنة، متى عمل في نطاق ديمقراطي، أساسه سيادة القانون، وعماده المهنية، وروحه الأخلاقيات، وجوهره التنوير الموضوعي للرأي العام.

### معالي الأمين العام، أصحاب المعالي والسعادة،

لا يسعنا إلا أن نستحضر، في هذا المقام، بكامل التقدير والإجلال، الإسهامات الجليلة لمؤسسي منظمة المؤتمر الإسلامي الأمهات، ورواد العمل الإسلامي المشترك، وفي طليعتهم والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، والملك فيصل بن عبد العزيز، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

فلنجعل من الوفاء لقمة الرباط التأسيسية الرائدة، خير محفز على تعزيز التضامن الإسلامي، والدفاع عن مقدسات أمتنا، ومناصرة قضاياها العادلة، وتحصين السيادة والوحدة الترابية لدولها، والتصدي لنزوعات البلقنة والتجزئة. لاسيما في هذا الظرف الدولي الدقيق، الذي يضاعف من إكراهاته تراكم الإحباطات، وتوالي النكسات، بسبب تفاقم الخلافات المفتعلة، وهدر طاقات الأمة بسببها.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا لجهودكم، التي ما فتئت تتضاعف، قصد التفعيل الأمثل لمضامين برنامج العمل العشري، وما يؤطره من توجه إصلاحية شامل، وفاء لروح قمة الرباط الرائدة، متطلعين إلى أن تسفر هذه الدورة، عن اتخاذ قرارات وتوصيات في مستوى هذه اللحظة التاريخية الدقيقة.

وإذ نرحب بكم، ضيوفا كراما على أرض بلدكم الثاني المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المجتمع الدولي للتدخل لوقف ما تعزم السلطات الإسرائيلية القيام به  
في حق السكان المقدسين  
05 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 03 مارس 2009 م

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، يوم 5 ربيع الأول 1430 هـ الموافق 3 مارس 2009 م، رسائل إلى رؤساء دول وحكومات البلدان الخمسة الدائمة العضوية بمجلس الأمن، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، والبابا بنديكت السادس عشر، والوزير الأول التشيكي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، يناشدهم فيها جلالتهم التدخل لدى السلطات الإسرائيلية لوقف ما تعزم السلطات الإسرائيلية القيام به من إجراءات في حق السكان المقدسين القاطنين بحي البستان.

وقد بعث صاحب الجلالة بهذه الرسائل إلى كل من السادة باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ونيكولا ساركوزي رئيس الجمهورية الفرنسية، وديمتري مدفيدوف رئيس فدرالية روسيا، وهو جينتاو رئيس جمهورية الصين الشعبية وغوردن براون الوزير الأول البريطاني وبان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، والبابا بنديكت السادس عشر بابا الفاتيكان، والسيد ميريك توبولانيك الوزير الأول التشيكي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

وقال جلالتهم في هذه الرسائل:

«على إثر ما تعزم السلطات الإسرائيلية القيام به من إجراءات في حق السكان المقدسين القاطنين بحي البستان، بضاحية سلوان الملاصقة لأسوار الحرم القدسي الشريف، والذي يعود بناؤه إلى فترة ما قبل احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، فإني أتوجه إليكم بصفتي ملكا للمغرب، ورئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، مستنكرا هذا التصرف، الذي لا يستند على أي أساس قانوني، ويتعارض مع أحكام القانون الدولي، والاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية».

وأضاف صاحب الجلالة «كما سبق أن أكدت لكم، في عدة مناسبات، فإن سلطات الاحتلال مطالبة بضرورة المحافظة على الطابع الخاص لهذه المدينة المقدسة، وبصون معالمها الروحية، التي ترمز لتعايش أتباع الأديان التوحيدية السماوية، فضلا عن إلغاء كل المخططات الهادفة لتغيير طبيعتها السكانية والعمرانية».

ومما جاء في الرسائل الملكية أيضا، «ونظرا لكون هذه الإجراءات تخل بشكل جسيم بالمجال العمراني العربي في القدس، وتمس بسكينة واستقرار عشرات الأسر الفلسطينية وأبنائهم المعرضين لتهجير قسري، فإنني أناشدكم التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية، قصد وقف تنفيذ هذا المخطط غير المقبول بصفة نهائية».

وأكد جلالة الملك أن المملكة المغربية، التي تؤمن إيمانا راسخا ومطلقا بخيار السلام، لواقعة من أن فرض الأمر الواقع بالقوة، لن يؤدي سوى إلى مزيد من التوتر والاحتقان والعنف، لاسيما والمنطقة تمر بظرفية مضطربة ومعقدة، في ظل الأوضاع الإنسانية المؤلمة في قطاع غزة.

وأضاف جلالته « وإذ أؤمن عزمكم الأکید على تحريك عملية السلام بصفة جادة، فإنني أؤكد لكم حرصي الشديد واستعدادي الدائم، لمواصلة المساعي الهادفة لخدمة السلام، بما يضمن الحقوق العربية والإسلامية، في إطار حل عادل وشامل، يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة، تعيش إلى جانب دولة إسرائيل، في أمن وسلام ووثام، حل دائم تتبوأ فيه قضايا الوضع النهائي، وخصوصا مصير القدس مكانة جوهرية وحاسمة».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الملتقى العالمي الأول لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر  
لدى بلدان العالم  
الرباط، 05 ربيع الأول 1430هـ الموافق 03 مارس 2009م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن يستضيف المغرب الملتقى العالمي الأول لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر في مختلف بلدان العالم. ويطيب لنا، بهذه المناسبة، أن نتوجه بعبارات الترحيب لكل الشخصيات المرموقة التي أبت إلا أن تشارك في هذا الملتقى الهام، مشيدين بدورها الإيجابي وإسهامها الفاعل في تأطير وتديير شؤون الجاليات الوطنية المهاجرة.

كما نود، في هذا الجو المفعم بالثقة والعزم الوطيد على صنع مستقبل أفضل، التنويه بمبادرة مجلس الجالية المغربية بالخارج لتنظيم هذا الملتقى الأول من نوعه، وجعله لحظة تأمل جماعي واستشراف مستقبلي، وذلك من منطلق تقييم مختلف التجارب في هذا المجال وتفاعلها وتلاقحها، لما فيه مصلحة المهاجرين من مختلف البلدان والأجناس، دون تمييز أو إقصاء.

حضرات السيدات والسادة،

كما لا يخفى عليكم، فقد غدت الهجرة ظاهرة عالمية متسارعة ومتعددة الأبعاد والاتجاهات.

فالمشاكل التي يعيشها المهاجرون أصبحت متقاربة ومتشابهة، سواء فيما يخص تيسير الاندماج في بلدان الاستقبال وتوفير الحياة الكريمة لهم والمشاركة الفاعلة في تنمية وتقدم هذه البلدان، أو فيما يتعلق بتوطيد أواصر الارتباط الثقافي والاجتماعي وصيانة هوية الوطن الأم والحفاظ عليها. وكذلك الشأن بالنسبة لتحقيق الوئام والتوازن والتكامل بين الروافد المتنوعة لمختلف هويات المهاجرين، من حيث أتوا وحيثما وجدوا.

كما أصبح العالم اليوم يعيش بالفعل «عولمة» حضارية تساهم فيها كل الثقافات الإنسانية. عولمة قائمة على جدلية التفاعل والإغناء المتبادل، لما فيه خير الإنسانية جمعاء وبما يخدم تقدمها ويسهم في إشاعة قيم التفاهم والسلم والتسامح والتعايش والتضامن بين مختلف مكونات المجتمعات البشرية. وذلك هو البعد الحضاري الإيجابي الراهن للهجرة والرهان المستقبلي للمهاجرين في كل مكان.

بيد أن هذا البعد الإيجابي في كل مستوياته، لا ينبغي أن يحجب عنا كون الهجرة تنطوي على تحولات عميقة تعرض القيم الروحية والثقافية للاهتزاز، بالنسبة لكل المهاجرين، على حد سواء، من بلدان الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب.

ومن ثم، فإن المدارس الجاد لمختلف الإشكالات السياسية والقانونية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية، التي قد تعترض المهاجرين في مختلف النظم والبيئات، التي يعيشون فيها، يطرح قضية ملحة واهتماما مشتركا بين جميع المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون الهجرة في كل مناطق العالم.

ومن هنا، فإن التناول الجماعي والمعالجة المنسقة لهذه القضايا، من شأنه أن يساهم، بما سيتمخض عنه من مقترحات وتصورات، في إيجاد الحلول الملائمة لتصبح نهجا عالميا موحدًا في تعدده، في ظل احترام كل الخصوصيات والثوابت الوطنية والمحلية، وصون مختلف الهويات والالتزام بالقيم والمبادئ الكونية.

ولنا اليقين بأن ملتقاكم العالمي الأول هذا، سيشكل لبنة مؤسسة، لتقليد جديد من التشاور الواسع، وتبادل الخبرات ومنطلقا لإقامة فضاء مهيكّل، وطيد ومتواصل، يتسم بالرسوخ والاستمرارية ويحظى بالمتابعة الجديرة.

كما أن ما ستطرحونه من مقترحات وأفكار، وما تعتمدونه من مناهج، سواء منها ما ينصب على الحاضر المعيش أو يتطلع إلى المستقبل الواعد، سيحقق النفع البيئي لكل المهاجرين، رجالا ونساء وأطفالا، كي يسعدوا حيث هم، ويسهموا في إضفاء المزيد من التجانس والتناغم بين المجتمعات البشرية وفي صون الحقوق الإنسانية، وانتشار السلم والوئام بين كل الحضارات والأديان والثقافات.

«يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم» صدق الله العظيم.

وفتكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة  
الرباط، 08 ربيع الأول 1430هـ الموافق 06 مارس 2009م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة، تأكيداً لما نوليه من اهتمام بالغ للقطاع الطاقى الوطنى وللدور الحيوى الذى يضطلع به فى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

إن هذا الملتقى الهام يشكل مناسبة لتبادل الأفكار والآراء بين المهنيين والمستعملين، بشأن الرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التى تطرحها الطاقة فى المغرب.

فالأزمة العميقة التى يعرفها العالم اليوم، والناجمة عن اختلال التوازن بين المجال المالى والاقتصاد الحقيقى، علاوة على التطورات المتسارعة التى عرفتها أسواق الطاقة مؤخراً والتى ستعرفها مستقبلاً، والمتجلية فى تقلبات الأسعار وعدم استقرارها، كلها عوامل تبين بجلاء، ضرورة إدخال تغيير جذرى على أنماط الإنتاج والاستهلاك، بما يجعلها قابلة للاستمرار ويكفل تحقيق سبل الرفاهية للبشرية جمعاء.

يبد أن التحدي الملح الذى يواجهه عالمنا اليوم، لا يكمن فى ندرة الموارد، وإنما فى ضرورة تعبئة الاستثمارات اللازمة فى هذا المجال، وهو ما يقتضى وضع البنيات التحتية الطاقية الضرورية وتطوير التكنولوجيات البديلة.

وانطلاقاً من منظورنا، على المدى البعيد، الذى يأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتغيرات الوضع الطاقى العالمى خلال العقود القادمة، فإننا نضع ضمان تزويد بلادنا بالطاقة والحفاظ على البيئة فى صدارة انشغالاتنا.

لذلك، فبلادنا مطالبة بالاستعداد والتكيف المستمر مع مختلف التحولات، لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بالموازاة مع تلبية حاجياتها المتزايدة من الطاقة.

وهو ما يقتضي تفعيل الحلول المقترحة في الاستراتيجية الوطنية الجديدة، لتحقيق الأهداف المرسومة لها، خاصة وأن ما جاءت به هذه المقترحات، جاء تنوياً لمسار طويل من المشاورات الواسعة والمناقشات المعمقة، بمشاركة كل القوى الحية للأمة.

وفي سياق حرصنا على ضمان تزويد بلادنا بالموارد الطاقية، فإننا نشدد على ضرورة تنوع مصادرنا الطاقية وتعبئة الموارد المتجددة وتكثيف التنقيب عن المحروقات وإعطاء الصخور النفطية ما هي جديرة به من اهتمام، وكل ذلك، في نطاق اعتماد النجاعة الطاقية، التي نبوئها مكانة الصدارة في هذا المجال، باعتبارها آلية فعالة للاقتصاد في الموارد الطاقية والحفاظ عليها وعقلنة استهلاكها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت هذه المناظرة تتيح فضاء للمناقشة وتبادل وجهات النظر، فإنه ينبغي أن تشكل أيضاً مناسبة للتعبد من أجل النجاعة الطاقية، التي تشكل اليوم، إلى جانب الطاقات المتجددة، ثورة جديدة في الحقل الطاقى. اعتباراً لما تسخره من تكنولوجيات جديدة وما تُفرزه من سلوكيات مُجتمعية.

واعتباراً للتطور الكبير الذي ستعرفه هذه الحقول الطاقية الجديدة، فإنه يتعين اعتمادها منذ الآن، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والاختيارات التكنولوجية، في كافة القطاعات الأساسية، خاصة منها الصناعة والبناء والنقل.

لذا، نهيب بالحكومة التعجيل باتخاذ الإجراءات القانونية، اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة لتحقيق النجاعة الطاقية، واللجوء إلى الطاقات المتجددة، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجسيدا لحرصنا على دعم برامج النجاعة الطاقية، وتطوير الطاقات المتجددة، فقد أحدثنا صندوق التنمية الطاقية وخصصنا له الهبتين الكريمتين المقدمتين من لدن أشقائنا بالمملكة العربية السعودية وبدولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لكون مصادر الطاقة الأحفورية، تمثل النسبة العليا من حيث حجم الاستهلاك العالمي للطاقة، فإنها ستظل تحتل حيزاً مهماً ضمن المصادر الطاقية، التي تعتمد عليها بلادنا، حيث ستخضع للاستعمال الأمثل، من خلال انتقاء تكنولوجيات قوية ذات استهلاك محدود للكربون.

وبالرغم من اختيار الفحم النقي والطاقة الريحية، كدعامتين أساسيتين لإنتاج الكهرباء ببلادنا، فإن كل الخيارات تبقى مطروحة، لاسيما منها اللجوء لاستخدام الغاز الطبيعي، والطاقة الكهرو-نووية، والطاقة الشمسية القوية؛ إذا ما توافرت الشروط الاقتصادية والتقنية لذلك، وتم استيفاء معايير السلامة اللازمة، للتزود بهذه الأنواع من الموارد والتأكد من قدراتها التنافسية.

وفي هذا السياق، فإنه من الضروري العمل، وفق الآجال المحددة، على توفير البنيات التحتية الضرورية لإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وكذا تعزيز الموانئ وأرصفتها والمرافى وتكوين مخزونات احتياطية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية، الذي وافقنا عليه في السنة الماضية، كخطوة أولية في إطار تنفيذ استراتيجية بلادنا في مجال الطاقة، يعتبر أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء، وتحقيق النجاعة الطاقية، هدفان ملحان، ينبغي بلوغهما في أفق 2012.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا المخطط يندرج ضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، يتطلب تفعيلها تعبئة كافة القوى الحية للبلاد.

وفي هذا الصدد، فإننا نلح على ضرورة تمكين قطاعي الكهرباء والطاقة، بصفة عامة، من تنظيم وهيكله ناجعة، واعتماد الحكامة الجيدة، لفسح المجال أمام المستثمرين، لارتداد آفاق جديدة تتسم بوضوح الرؤية، فضلا عن ضرورة تسريع وتيرة اعتماد النصوص القانونية اللازمة.

وبموازاة ذلك، فإنه يتعين تعزيز الدور الحيوي الذي ينهض به المغرب، في المجال الطاقى على الصعيد الجهوي، وذلك من خلال تمكين هذا القطاع من الوسائل اللازمة لرفع التحديات التي يواجهها، ومن ثم، تسهيل اندماجه في سوق الطاقة الأورو-متوسطية.

وإننا لحريصون على جعل بلادنا محركا أساسيا في إطار التعاون الطاقى الأورو-متوسطي. وذلك من خلال تقوية حلقات الربط الكهربائي مع دول الجوار، وإقامة البنيات التحتية الكبرى الضرورية لتحقيق الاندماج الإقليمي، وفي طليعتها إنجاز الحلقة المتوسطية للطاقة الكهربائية، خاصة وأن الوضع المتقدم الذي أصبحت تتمتع به بلادنا، في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، يفتح آفاقا جديدة للتعاون في هذا القطاع.

وفي الوقت الذي يتأسس فيه نظام عالمي جديد، في مجال الطاقة، لرفع التحديات الكبرى المرتبطة بالأمن الطاقى والتغيرات المناخية، فإن المغرب حريص على النهوض بالدور المنوط به على الصعيد الإقليمي والانخراط في الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية، فضلا عن العمل على تقديم عرض يجمع بين ضمان الموارد المتجددة، وتسهيل ولوج المركبات الصناعية المخصصة لأقطاب الكفاءات.

حضرات السيدات والسادة،

تعد الاستراتيجية الوطنية الجديدة للطاقة، بمثابة خارطة طريق، تهدف إلى تمكين بلدنا من الوسائل الكفيلة بتأمين احتياجاته من الطاقة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولن يتأتى التفعيل الناجع لهذه الاستراتيجية المضبوطة والواعدة، إلا بتأهيل الموارد البشرية وتشجيع البحث العلمي واعتماد مختلف أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علاوة على انخراط المواطنين وفعاليات المجتمع المدني، غايتنا الجماعية، العمل على بلورة ميثاق وطني للطاقة، هدفه تجسيد شعار مناظرتكم «لنتحكم جميعاً في مستقبلنا الطاقى» في إنجاز وطني، كفيل بضمان الأمن الطاقى لبلادنا وتشكيل محرك قوي لتنميتها المستدامة ولتنافسية اقتصادها.

والله تعالى نسال أن يكلل أعمالكم بالنجاح، ويسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى اجتماع مجلس إدارة مؤسسة الثقافات الثلاث والأديان الثلاث لحوض المتوسط  
إشبيلية، 12 ربيع الأول 1430هـ الموافق 10 مارس 2009م

معالي السيد مانويل شافيز، رئيس خونطا دي أندلسيا،

معالي السيدات الوزيرات والسادة الوزراء،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

ها هي ذي عشر سنوات قد ولت، اليوم العاشر من مارس 1999، منذ ذلك الحين الذي ضربت فيه المملكة المغربية وإسبانيا موعدا للقاء هنا، بحاضرة إشبيلية التي تتوسط عقد الأندلس. ذلكم اللقاء الذي كان الدافع إليه الرغبة في الإعراب عن انخراطنا المفعم بروح التبصر والإرادة القوية في تلكم الرؤية التي ننطلق منها لتصور ما ينبغي أن تكون عليه مصائرنا المشتركة، والتي قوامها الإنصات للآخر والمزاوجة بين كل ما نزره به من مقومات التنوع ومظاهر الاختلاف.

وقد باتت مظاهر الاختلاف هاته تخضع لقراءة جديدة تنبع من الطموح الذي يحدونا لتحسين سبل التعارف فيما بيننا وتكريس مبدأ التكافؤ بيننا، القائم على إبداء المزيد من الحرص على مراعاة كافة حقوقنا وواجباتنا وآمالنا.

وقد تأتي قيام مؤسستنا، مؤسسة الثقافات الثلاث والأديان الثلاث لحوض المتوسط، انطلاقا من مبدأ الترفع المقصود عن مظاهر التخوف السائدة والتغاضي عن الالتباسات الأكثر إثارة للشبهة.

لقد تجسدت كل الأبعاد التي ينطوي عليها هذا الخيار المستند إلى ترجيح منطق العقل وتغليب النزعة الإنسية وتبني قيم الحداثة، وتجلت كافة المعاني والدلالات التي يحملها، عندما عقدنا العزم تلقائيا على إطلاق اسم أينا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، نغمده الله بواسع رحمته ورضوانه، على الرواق الذي يحتضن مقر المؤسسة.

لقد كانت مؤسستنا رائدة لأكثر من سبب، ذلك أنها كانت محقة وسبابة إلى توقع إثارة الجدل الزائف حول الصدام المزعوم للحضارات. كما بادرت قبل الأوان إلى بلورة الرد المناسب على أنصار نظرية الانكفاء على الذات والقائلين بوجود قطيعة روحية بين الشعوب.

وقد شكلت روح التوافق والالتزام التي تجمع بين المغرب وإسبانيا والأندلس، مصدر قوة وإلهام بالنسبة لمؤسسة الثقافات الثلاث لتفرض وجودها في ظرف وجيز كأحد الفاعلين المحوريين على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط، وتعمل بالتالي على إدراج الحوار بين حضارتنا في صميم النقاش الأيديولوجي وطرحه على الساحة الدولية وإثارة داخل الأوساط الاقتصادية وعالم الإبداع الفني.

ومن منطلق البعد الكوني الذي ينطوي عليه جوهر رسالتها ومراميها، فقد كانت مؤسستنا محقة في أن توجد لنفسها موطئ قدم في كل من أوروبا والشرق الأوسط ودول أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا، سعيا منها إلى نشر التراث المغربي الإسباني والتعريف بعناصره على أوسع نطاق ممكن وإبراز عمق الدلالات التي ينطوي عليها هذا الموروث المغربي الأندلسي.

وتتعاضم في الوقت الراهن أهمية الرسالة التي يحملها هذا الموروث بالنظر إلى مشاعر الخوف من الآخر التي غالبا ما تتملك مكونات المنتظم الدولي وكذا الهلوسات التي تستبد بها بسبب الشرخ الديني الذي يحلو لبعضهم أن يستمروا في التأقلم معه دون أن يضيرهم الأمر في شيء وربما في غياب أي وخز من ضمير.

إن المكاسب التي راكمتها مؤسسة الثقافات الثلاث في هذا الإطار لتعد مبعث فخر واعتزاز بالنسبة للعديد من محقون في ذلك.

أما بالنسبة لي، فإنني أرى في هذه المكاسب أكثر من دافع لمواصلة المسير، فكلنا يعلم أن العديد من التصورات والأفكار المتجاوزة لا تزال تحكم قبضتها حوالينا وتشتد وطأتها جراء حالة الاندحار الفلسفي والروحي التي ينبغي أن نتحد من أجل مواجهتها.

تزداد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تفاقما واستفحالا مع توالي الأيام، مما يزيد من هشاشة الوضع القائم في كافة تجلياته، ويذكي من جديد جذوة مخاطر الإقصاء ونبد الآخر والخوف المرضي من الإسلام ومعاداة السامية. وهي المخاطر التي غالبا ما نرى رأي العين إرهاباتها المقلقة تنتشر في أغلب بقاع العالم، بكل ما تحمله من مظاهر النكوص والرجعية. لذا، فلم يئن الأوان بعد لمنظمتنا كي تنهي حالة التأهب.

إن العالم لا يزال في حاجة إلى من يعمل على مد الجسور ويحظى من أجل القيام بذلك، بالشرعية والمصداقية اللازمتين لدى مؤسستنا.

وحاجته تلك تنبع من رغبته وأمله في أن تندمل يوما ما ندوب هذه الحقبة التي طال أمدها أكثر من اللازم وتعرضنا خلالها لخطر التفهقر والانحسار بذريعة نشوب صدام الحضارات وبسبب اللجوء إلى التوظيف المغرض للعقائد الروحية التي ندين بها.

لذا، ينبغي لمؤسسة الثقافات الثلاث والأديان الثلاث لحوض المتوسط أن تجعل من هذا التحدي المتمثل في تغليب منطق العقل من جديد وإعادة بناء أسسه، محورا للعمل الذي تعتمز القيام به في المستقبل.

ها هي ذي إذا الغاية المثلى التي ينبغي السعي إلى تجسيدها من خلال المزوجة بين كافة الهويات والثقافات لجعلها تنصهر في بوتقة ثقافة واحدة أو مجموعة من الثقافات المشتركة. وهو المقصد ذاته الذي يدعو المغرب إلى تحقيقه ويلتزم بمبادئه من خلال تبنيه خارطة الطريق التي ستتكب مؤسستنا على بلورتها في المستقبل.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى مؤتمر إطلاق مشروع «علاء الدين» من أجل حوار بين الثقافات  
باريس، 29 ربيع الأول 1430هـ الموافق 27 مارس 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

ياله من اختيار مميز، وياله من مسؤولية، تلك التي حدت بأصحاب هذه المبادرة إلى استلهم أسطورة علاء الدين من أجل دعوتنا جميعا للالتزام والانكباب وفق أسلوب مغاير على تدارس واحدة من بين أكثر مخلفات التاريخ الحديث كارثية وأشدّها استعصاء عن الوصف.

إنها بالفعل مسؤولية كبرى واختيار فريد من نوعه، ذلك أن أيا منا، حضرات السيدات والسادة، لا يستطيع أن يدعي القيام بقراءة للهولوكست إلا إذا كانت قراءته قراءة شمولية، تستند إلى منطق لا يقبل الدحض أو التنازل عن المسلمات ولا يقبل إبداء أي شكل من أشكال التساهل أو أي محاولة لإسكات صوت الضمير.

وقد يكون الدافع إلى نهج مثل هذا السلوك المبني على التنازل عن المسلمات أو التساهل معها نابعا مما تمليه التصورات القائمة في الوقت الراهن أو نقاط الضعف التي تعترى تلك الذاكرة الأثمة لكونها تتميز بطابعها الانتقائي المقصود.

إن قراءتي للهولوكست وقراءة شعبي لهذه المأساة لتتأين تماما عن تلك المقاربات التي تعكس نوعا من أنواع الإصابة بفقدان الذاكرة.

تنكب قراءتنا هذه على تمحيص ونبش أحد الجروح التي تختزنها ذاكرتنا الجماعية، والتي عملنا على إلحاقها بأحد الوقائع التاريخية الأكثر إبلاما ضمن فصول التراث الكوني.

هناك أشخاص آخرون غيري ممن سيكونون محقين في التأكيد على أن هذه الحقائق المعبر عنها ليست بالأمر المستجد بالنسبة للمملكة المغربية وأنها لن تشكل أبدا عنوانا لأي خطاب مناسباتي.

وإنني إذ أود اليوم التذكير بهذه الحقائق، فلأن فريق التفكير الذي تلتئمون في إطاره والمسمى «علاء الدين» قد وضع نصب عينه هدفاً يكتسي أهمية قصوى، ألا وهو التوجه أخيراً إلى باقي دول العالم من أجل إطلاعها على حيثيات المقاومة التي انخرطت فيها دول من العالم العربي والإسلامي، على غرار بلدي، في مواجهة النازية، وهي الدول التي كانت لها الشجاعة على أن تصيح بأعلى صوتها لا للهمجية البربرية وللقوانين الآثمة التي صدرت عن حكومة فيشي.

ولطالما أمعن المنتظم الدولي في التساهل والتأقلم مع قراءة انتقائية للوقائع التاريخية المرتبطة بهذه الحقبة الحالكة والموصومة بالتراجع والانحسار.

إن قراءة من هذا القبيل هي السبب في إطلاق العنان لكافة أشكال التوهّمات والتخيلات. ففي أي من كتب التاريخ والتربية الوطنية المعمول بها حالياً في الغرب يمكن بالفعل أن نقرأ بأن المغرب قد بادر منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي إلى فتح أبوابه لاستقبال الجاليات اليهودية الأوروبية التي تبدى لها آنذاك، وفي الوقت المناسب، خطر النازية وهو يلوح في الأفق؟ وفي أي من المعاهد أو المنتديات الفكرية، سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة، يتم الحديث عن الموقف المثالي والتاريخي الذي أبان عنه، في ذلك الإبان، جدنا المنعم صاحب الجلالة المغفور له الملك محمد الخامس، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه، إذ أن جلالاته قد عرف كيف يتصدى لأي محاولة ترمي إلى تطبيق القوانين العنصرية لحكومة فيشي التي كانت تستهدف المواطنين المغاربة من ذوي الديانة اليهودية، وذلك على الرغم من التضييق الذي كان يتعرض له في ممارسته لسلطاته بحكم ما كانت تفرضه الحماية الفرنسية من إملاءات صارمة.

لذا، سيدرك الجميع ممن هم حاضرون هنا أنني لا أود أن أكتفي بمجرد سرد الحقائق بشكل منصف من خلال دعوتكم إلى القيام بقراءة متمعنة وأمينة للوقائع المرتبطة بهذه الحقبة التاريخية.

فإننا اليوم نعيش في زمن لا يتسم بغلبة منطق الحياد، ذلك أن المخيال الجماعي لكافة مجتمعاتنا يستلهم مقوماته وعناصره من إرهابات الإقصاء والفشل التي باتت تتبدى في الأفق، بينما تلوح، في الوقت نفسه، بوادر الوعود لإقامة الحوار بين حضاراتنا وثقافتنا وأدياننا.

ومن هذا المنطلق، يتعين علينا جميعاً أن نتأهب وننتقل للإمساك من جديد بزمام الأمور بسلطان المنطق والعقل وإعادة تملك القيم التي تضي الشرعية اللازمة على الرغبة في تأسيس فضاء للتساكن والمودة، حيث تكتسي قيم الكرامة والعدالة والحرية نفس المعاني والدلالات وتتمازج في ما بينها وفق نفس المتطلبات، وذلك كيفما كانت الجذور التي تنحدر منها وكيفما كانت ثقافتنا ومعتقداتنا الروحية.

ها هي ذي إذا المقومات التي تستند إليها في المغرب قراءتنا لواجب الذاكرة الذي تمليه مأساة الهولوكست.

ونظراً لما ينطوي عليه واجب الذاكرة من عمق وبعد مأساوي فريد من نوعه، فإنه يملي علينا بقوة ما ينبغي أن تكون عليه الملامح المعنوية والأخلاقية والسياسية لعالم الغد، وكلها عناصر ستشكل الضمانات الحقيقية لإقرار السلم القائم على العدل والكرامة باعتبارهما قيمتين يتم تقاسمهما على قدم المساواة، ذلكم السلم الذي يتطلع إليه السواد الأعظم من الفلسطينيين والإسرائيليين.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الواحدة والعشرين

الدوحة، 03 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رئيس القمة،

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،

معالي الأمين العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي، في البداية، أن أقدم بعبارات التقدير، لأخي المبجل، أمير دولة قطر الشقيقة، على جهوده المشكورة، لالتئام هذه القمة الهامة.

كما أنه بما قام به أخي العزيز، فخامة الرئيس بشار الأسد، من مساع حميدة، خلال رئاسته السنوية لقمة دمشق.

وإن انعقاد هذه القمة، في سياق ظرفية عربية وإقليمية ودولية حاسمة، يقتضي من الجميع، تجسيد الالتزام الصادق والعمل البناء لبلوغ ما نتوخاه من إعادة ترتيب البيت العربي، على أسس سليمة وممتينة، من الوفاق والتعاون والتضامن.

ومن منطلق المصارحة الأخوية، فقد عبرنا، في حينه، عن انشغال المغرب بتفاقم الخلافات والانقسامات، التي تسيء لصورة الأمة العربية، وتحول دون تعبئة طاقاتها، للدفاع عن قضاياها المصيرية.

كما أكدنا بأن مخاطرها تسائل ضمائرنا بكل إلحاح، وخاصة في ظل تداعيات العدوان الإسرائيلي الغاشم، على قطاع غزة.

وإيماننا بأن تجاوز أوضاع التردّي، لا يتم بمجرد التلويح بالشعارات الرنانة، ولا يمكن اختزاله في مجاملات ودية، أو مشاهد عابرة؛ فقد دعونا لاعتماد استراتيجية قومية تضامنية، قائمة على مصالحة عربية جادة. وشاركنا، بصدق والتزام، في العمل العربي الجماعي لبلورتها؛ جاعلين المصالح العليا لأمتنا فوق كل اعتبار.

ولهذه الغاية، لم نفتأ نحرص على بناء مصالحة جادة، على أسس متينة من الاحترام المتبادل للشوايت الوطنية لدولنا ولسيادتها ووحدتها الترابية، وعلى تضافر جهودنا للدفاع عن قضايانا العادلة، وصيانة هويتنا، وأمنا القومي، بعيدا عن نزعات التقاطب، وتحصين بلداننا من التداخلات المبيتة. وذلكم هو المدخل الصحيح، لمصالحة حقيقية، عمادها تسوية كل النزاعات العالقة، في منطقتنا العربية، شرقا وغربا.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تجاوزنا الكامل، مع المبادرة الوجيهة للمصالحة الصادقة، لأخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ؛ منوهين بأثرها الإيجابي، في تبديد أسباب الفرقة والخلاف.

وإننا لنحمد الله، على أن هداانا لنجتمع اليوم، في ظل بروز بوادر مشجعة، على جعل المصالحة العربية، الذاتية والبيئية، عماد رفع التحديات الجسيمة الراهنة.

وفي هذا السياق، نشيد بالجهود الدؤوبة، لمصر الشقيقة، بقيادة أخينا الموقر، فخامة الرئيس، محمد حسني مبارك، في سبيل تحقيق مصالحة فلسطينية دائمة، عبر اتفاق وطني حول القضايا السياسية والتنظيمية والأمنية ؛ بدءا بتشكيل حكومة فلسطينية توافقية.

ونجدد، في هذه المناسبة، دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخينا المبجل، فخامة الرئيس محمود عباس. كما نؤكد لكافة الإخوة الفلسطينيين أن المصالحة تبقى هي المدخل الأساسي لإعادة الإعمار، وتقوية الموقف التفاوضي الوطني الفلسطيني، في عملية السلام، على درب إقامة دولة مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وإن انخراط المغرب في جهود المصالحة العربية، مثل التزامه بعملية السلام، ليجسدان خياره الاستراتيجي الراسخ في التعامل مع القضايا المصرية لأمتنا، وفي طليعتها قضية فلسطين، بروح الحوار والتوافق والتضامن، وفي إطار الحق والشرعية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على أن المبادرة العربية، تظل خيارا شجاعا، لتحقيق السلام المنصف، على جميع المسارات، بما يكفل استرجاع كافة الأراضي العربية المحتلة، وفق قرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات السلام الشامل والدائم.

وفي نطاق دعوتنا الملحة للقوى الفاعلة، في المجتمع الدولي والمنظم الأممي، لتحريك عملية السلام ؛ ما فتئنا نؤكد، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، على ضرورة احترام الوضع القانوني الخاص لهذه المدينة المكلمة، والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية، وطابعها الحضاري، القائم على تعايش الثقافات والأديان السماوية.

وبموازاة مع مساعينا الدبلوماسية المتواصلة، ثنائيا وجهويا ودوليا، فإننا لن ندخر جهدا، في تجسيد دعمنا لإخواننا المقدسين والفلسطينيين، في أعمال تضامنية، ومشاريع ميدانية ملموسة، للتخفيف من معاناتهم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن الأسبقية التي تحظى بها القضايا السياسية، على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا الرهانات التنموية الكبرى، باعتبارها دعامة الأمن القومي، وجوهر انشغالات شعوبنا الشقيقة، والمحك الفعلي لمصادقية المصالحة لديها.

لذلك نعتبر أن انعقاد أول قمة اقتصادية عربية، بدولة الكويت الشقيقة، بمثابة انبثاق وعي جديد، بأن مناعة الأمة، تكمن في مدى قدرتها على التعاون التنموي، في فضاء اقتصادي عربي، حر ومنفتح، قائم على شراكات حقيقية، واندماجات إقليمية.

وإذ ننوه بالمساعي الخيرة، لأخينا المجل، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لإنجاح هذه القمة ؛ نجدد التزامنا بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما نؤكد على ضرورة التنفيذ الأمثل، لقرارات هذه القمة، وخاصة ما يتعلق منها بإنجاز التنمية البشرية، وتشجيع المبادلات التجارية، وحركية الاستثمارات، وحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، فضلا عن العمل المتناسق لتنمية طاقاتنا الإنتاجية والتنافسية، وتقوية قدرات بلداننا على مواجهة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، على مخططاتنا التنموية.

والله تعالى نسأل أن يسدد خطانا، على درب التضامن والتآزر والوئام، في التزام بأواصر الأخوة، والعمل المشترك، لما فيه خير أمتنا، وتعزيز حضورها الوازن، جهويا ودوليا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية  
الدوحة، 04 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 31 مارس 2009 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

معالي السيد ممثل الرئاسة الدورية لاتحاد أمريكا الجنوبية،

أصحاب المعالي والسعادة،

أودّ، في مستهل هذا الخطاب، أن أعرب لأخي العزيز، صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، عن خالص الشكر والتقدير، على دعوته الكريمة لالتئام هذه القمة، الثانية من نوعها، بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

إننا نعتبر هذه القمة مرحلة جديدة، في مسار طموح يجمع بلداننا، حول بناء مستقبل أفضل، وإرساء تعاون جنوب - جنوب، من أجل تنمية، تعود بالنفع المشترك على شعوبنا، في ظل حوار وشراكة، مفعمين بقيم السلام والتضامن.

لقد كان المغرب، باعتباره بوابة للعالم العربي على أمريكا الجنوبية، من الدول السبّاقة لإقامة شراكة جادة بين المجموعتين، حيث تشرف باحتضان لقاءات هامة، قبل قمة برازيليا وبعدها.

وقد حرصت بلادنا على إعطاء هذه الشراكة مضمونا ملموسا، بمبادرات بناءة، ترسخ جسور الحوار والتعاون، والأمن والسلام في العالم، وبخاصة في المناطق المضطربة بجهتينا.

وفي هذا الصدد، أعرب عن خالص التقدير والإشادة بتفهم دول أمريكا الجنوبية الصديقة، للقضايا العربية العادلة ودعمها، وفي طليعتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأود التأكيد أمام هذا المحفل الموقر، بصفتي رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ عن عزمي الوطيد على مواصلة الجهود السلمية، لدعم الحق الفلسطيني، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، من أجل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، قابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وفي هذا الإطار، أدعو، من هذا المنبر الرفيع، كل القوى المدافعة عن السلام، لمناصرة مساره، بهذه المنطقة الحساسة، لا سيما بعدما عاشت مؤخراً، عدواناً إسرائيلياً سافراً على قطاع غزة، هز بعمق، كل الضمائر الإنسانية الحية، بما خلفه من ضحايا بالآلاف ودمار مهول. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن انعقاد هذه القمة، في ظرفية مالية واقتصادية دولية عصبية، يقتضي تضافر جهودنا، لتطوير إطارنا المؤسسي، العربي- الأمريكي الجنوبي، قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجهتين، والارتقاء بالتبادل التجاري، من خلال الاستغلال الأمثل لإمكاناتنا، ولكل الفرص المتاحة لدينا.

كما يتعين إيجاد آليات مشتركة، لبلورة مشاريع التعاون الشامل، بمساهمة المؤسسات الحكومية، والفعاليات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، وإيماناً منا بأن الهدف الأساسي من كل سياسة اقتصادية واجتماعية، هو تمكين الشعب، ولا سيما فئاته وجهاته المحرومة، من مقومات العيش الحر الكريم، والمواطنة الكاملة؛ فقد حرصنا على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في نطاق مقاربة تشاركية، تستهدف محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، جاعلين المواطن المغربي في صلب عملية التنمية.

وإن المغرب، بما هو معهود فيه، لمستعد لتقاسم هذه التجربة مع شركائه في هذا المضمار.

وبموازاة ذلك، أود التأكيد على ضرورة مواصلة التشاور السياسي فيما بيننا، وفق منهجية ناجعة، متطلعين لجعل مواقفنا على المستوى الدولي، أكثر تناسقاً وانسجاماً.

وتلكم سبيلنا لدعم حضورنا وتأثيرنا في القرارات الدولية، لتأخذ بعين الاعتبار، المصالح الحيوية لدول الجنوب، وضرورة إصلاح المنظومة المتعددة الأطراف، بما فيها أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

كما أن من شأن تفعيل التشاور المستمر بيننا، وتبادل تجاربنا، دعم قدراتنا وآليات عملنا، لرفع التحديات والمخاطر الأمنية المشتركة، وتمتين التنسيق والتعاون بيننا، للتصدي للظواهر السلبية المتنامية، والآفات العابرة للحدود التي تعانيها بلدان المنطقتين، كالإرهاب بمختلف أشكاله، والاتجار في المخدرات، وانتشار الأسلحة الخفيفة، فضلاً عن معضلة الهجرة غير الشرعية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن استراتيجية الشراكة العربية- الجنوب أمريكية، لا يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة، دون الاستثمار الأمثل للرصيد الثقافي المتنوع، والموروث الحضاري العريق، الذي تزخر به بلداننا، وتعتز به شعوبنا.

والمغرب، بانفتاحه على مختلف الحضارات، وتقاسمه مع المملكة الإسبانية الجارة، التراث الأندلسي الأصيل، وبحكم ما يتميز به من انتشار واسع للغة الإسبانية، وللتقافة الأيبيرية في شمال بلادنا كما في جنوبها، مؤهل للقيام بدور طلائعي، لترسيخ جسور التواصل والتفاعل بين شعوبنا.

وفي هذا السياق، ننوه بنوعية برامج التعاون الثقافي المدرجة في أجندة هذا المسار، وبإحداث معهد للدراسات والبحوث حول أمريكا الجنوبية بمدينة طنجة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن قرارنا بإقامة هذا المنتدى الهام، منذ بضع سنوات، كان عملا مجديا وواعدا، ولاسيما في زمن العولمة الكاسحة، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، الذي لا مكان فيه للكيانات الهشة.

ومن هنا، فإن التثام جمعنا، يعد مكسبا هاما، بل وحتمية تفرضها الأزمات الغذائية والطاقية والمالية غير المسبوقة.

وإني لأشاطركم الثقة والأمل، في أن يكون هذا الملتقى الهام، آلية فعالة، لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، ومنطلقا لتعزيز هذا الإطار المؤسسي، وإعطاء دينامية متجددة لشراكتنا، من أجل رفع التحديات التنموية لشعوبنا، والاستجابة لتطلعاتها، إلى التضامن والوثام والتقدم والسلام والعيش الحر الآمن، في ظل تعايش الحضارات والأديان واحترام سيادة الأوطان وكرامة الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للفلاحة  
مكناس، 25 ربيع الثاني 1430هـ الموافق 21 أبريل 2009م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذه الرسالة إلى المشاركين في المناظرة الثانية للفلاحة، تجسيدا لحرصنا الموصول على النهوض بالقطاع الفلاحي، الذي نعتبره دعامة أساسية، لما نتوخاه لبلدنا من تنمية شاملة ومستدامة.

ومن ثم، كان حرصنا على تأهيله وتحديثه، من خلال إطلاق «مخطط المغرب الأخضر»، القائم على استراتيجية مضبوطة ومندمجة، ككل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، اللازمة لتقدم بلادنا. سبيلنا في ذلك انتهاج الحكامة الجيدة، بما تقتضيه من متابعة منتظمة، وتقويم مستمر، ما فتننا نؤكد على ترسيخهما في جميع السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، أبيننا إلا أن نجعل من هذا الملتقى محطة سنوية، للوقوف الميداني على المكتسبات، والتشخيص الموضوعي للمعيقات، والتحفيز على مضاعفة الجهود، لتحقيق المزيد من المنجزات، بما يمكننا من تعبئة كل الطاقات، لتحقيق الأهداف المتوخاة. إن الظرفية المتميزة، التي تنعقد فيها هذه المناظرة، تُعد مبعث ارتياح واعتزاز.

فأما الارتياح فلما عرفته هذه السنة، ولله الحمد، من غيث عميم ورزق كريم، جادت بهما علينا السماء. مما جعل اسم «المغرب الأخضر» مطابقا لمسامه، مبشرا بمحصول زراعي قياسي، سيساهم، إن شاء الله، في الرفع من الناتج الداخلي الخام، ومن تعزيز قدرات بلادنا على تجاوز الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية.

وأما الاعتزاز، فيتعلق بما تم تحقيقه في السنة الأولى المباركة، لإطلاق «مخطط المغرب الأخضر» من منجزات أساسية، على عدة مستويات.

فعلى المستوى المؤسساتي، تمت إعادة هيكلة المصالح المركزية لوزارة الفلاحة، وإحداث وكالة التنمية الفلاحية، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وإعادة هيكلة الغرف الفلاحية، وتعزيز الهيئات البين-مهنية، وتقوية الإمكانيات المالية للقطاع.

ويُعد اعتماد مخططات فلاحية جهوية، بمثابة قطب الرchy، للتفعيل الترابي للاستراتيجية الوطنية الواعدة للفلاحة ؛ وذلك من خلال برامج استثمارية، تعاقدية، مع السلطات والمجالس والهيئات المعنية.

وبموازاة ذلك، فقد تم إطلاق أقطاب فلاحية، من شأنها الزيادة في نسبة تثمين المنتوجات الزراعية، وكذا التركيز على التكوين، بغية توفير الموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن إيلاء البرامج السقوية مكانة الصدارة في الاستراتيجية الوطنية للماء، باعتباره عاملا حيويا بالنسبة للفلاحة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تم تحقيقه من منجزات هامة، يضع على كاهل الجميع ضرورة التقدم بخطوات أسرع، وبفعالية أقوى. فالأمر يتعلق بورش حيوي كبير، وبتعبيد الطريق لمسار شاق، يقتضي النفس الطويل، والتشاور الموسع، والشراكة المثمرة.

ولهذه الغاية، نحث السلطات العمومية المختصة على مضاعفة الجهود لتسريع شراكات مرجعية مبنية على أساس مشاريع وعمليات التجميع، بالنظر لأهميتها بالنسبة للفلاحة التضامنية، ولل فلاحين الصغار الذين هم محط تقديرنا وعنايتنا، والذين يعدون في قلب هذا المخطط الواعد.

وفي هذا الصدد، ننوه بالتزام المهنيين وفيدرالياتهم، بعقود برامج لسلاسل الإنتاج في تفعيل المخطط الأخضر.

كما نشتم انخراط عدة مؤسسات بنكية وطنية، في تمويل مشاريع هذا المخطط، وننوه بالمساهمة الفاعلة للشركاء، من مستثمرين وممولين، وطنيين ودوليين. فالتحدي الأكبر يكمن في إيجاد التمويل والبحث عن مصادره. فإمكانيات الدولة، مهما كان حجمها، لن تعطي الثمار المرجوة، إلا بانخراط القطاع الخاص، باستثماراته التضامنية والمنتجة.

وفي نفس السياق، نود الإشادة بالجهود المتواصلة، التي ما فتئت تبذلها كافة المؤسسات والسلطات والفعاليات، من حكومة وبرلمان وغرف فلاحية ومهنيين وإدارة ترابية ؛ منوهين، بصفة خاصة، بالالتزام القوي لقطاع الفلاحة: وزيرا وأطرا، وبالتعبئة البناءة التي ما فتئ الفلاح المغربي يعبر عنها، بكل تفان وإخلاص.

ويظل التزامنا الدؤوب السهر على إنجاح مخطط المغرب الأخضر، إعطاء مؤشر قوي لقطيعة هيكلية، لتأهيل فلاحتنا لكسب رهان التحديث والإنتاجية، والاندماج والتنافسية.

فالمزيد من الاستثمارات يعني إنتاجية أكبر وتثميننا أعلى وارتباطا أقل بالتقلبات المناخية، ومناصب شغل قارة، ودخلا مرتفعا لفلاحينا، وأمنا غذائيا أفضل لكافة المغاربة. والله تعالى نسال أن يوفقكم ويسدد خطاكم، على جعل مشاريع المغرب الفلاحية، قطوفا دانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى أعضاء المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية  
الرباط، 03 جمادى الأولى 1430هـ الموافق 29 أبريل 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفضيلة السيدات والسادة أعضاء المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية،

يطيب لنا، بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى، للمجلس العلمي الأعلى للسنة الهجرية 1430، أن نجدد لكم التعبير عما نكنه لمجالسكم العلمية من بالغ الرعاية، وسابغ العطف، متطلعين إلى أن تحقق، بعون الله وتوفيقه، ما أنطناه بها من نهوض فعلي ومتواصل، بأمانة التوجيه والتوعية والإرشاد.

ويأتي انعقاد هذه الدورة، بعد استكمال تنصيب المجالس العلمية المحلية، التي كنا قد قررنا تعميم إحداثها على صعيد جميع عمالات وأقاليم المملكة، حرصا من جلالتنا على تجسيد سياستنا الرشيدة، الرامية إلى اعتماد القرب من المواطنين، كآلية للإصغاء إلى همومهم، وحل مشاكلهم، ومعالجة قضاياهم الشرعية.

وإذا كنا قد أعلننا عن حرصنا الدائم والمستمر، في أكثر من مناسبة، على تعزيز الأمن الروحي بمملكتنا، بتحسين عقيدتها، وصيانة وحدتها المذهبية، والدود عن ثوابتها وقيمها؛ فإننا ما زلنا نؤكد على ضرورة إدماج الخطاب الديني، في صلب المشروع المجتمعي الذي نعمل جادين على إنجازه، لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، ورفع تحدياتها واستشراف المستقبل، في ثقة وعزم واطمئنان.

وهذا ما يتطلب جعل الخطاب الديني الذي توجهونه، توعية وإرشادا، قائما على الاجتهاد المقاصدي المبني على جلب المصالح، ودرء المفاسد، ومراعاة متغيرات الواقع، في التزام بأصول الدين الإسلامي الحنيف، ووسطيته وسماحته واعتداله.



## حضرات السيدات والسادة،

لقد عملنا جاهدين، منذ تقلدنا الأمانة العظمى لإمارة المؤمنين، واعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، على الرقي بمستوى الخدمات الدينية. فتحققت بتوفيق من الله منجزات عظيمة، وأرسيت دعائم أساسية لتشييد الصرح المؤسسي الديني، وتوطيد أركانه، سواء في مجال بناء بيوت الله، أو العناية بأحوال القائمين عليها، أو توسيع مجال التوجيه والوعظ والإرشاد.

ففي المجال الأول، فتحت أورش كبرى بكافة ربوع المملكة، لرفع مآذن وبيوت يغشاها عباد الرحمان، وتغمرها السكينة، ويعطرها ذكر الله بالغدو والأصال.

وفي هذا السياق، تم الشروع في تنفيذ برنامج استعجالي لبناء مساجد بالأحياء الهامشية بكبريات المدن المفتقرة إلى مساجد لائقة، محتوى ومظهرا. وإذ نتمن ما أنجز، فإننا نؤكد على مواصلة هذا البرنامج الهادف للقضاء على ظاهرة الأماكن غير الصالحة للعبادة.

كما تم اعتماد معايير ترميمية جديدة، لضمان التوزيع الملائم والمنسجم للمساجد، مع حاجات السكان المتزايدة، نتيجة التوسع العمراني الذي تشهده بلادنا، وظهور مراكز حضرية جديدة.

أما في المجال الثاني، فقد أمرنا، منذ سنة 2004، برصد الاعتمادات الضرورية للرفع من المكافآت الدنيا والمتوسطة لأئمة المساجد. كما قررنا تعزيز هذا المكسب، بتمتعهم بالتغطية الصحية الأساسية والتكميلية، تقديرا من جلالتنا للجهود المبرورة، التي يبذلونها بصدق وتفان ونكران ذات، في القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم.

وفي نفس السياق، تم إحداث برنامج لتكوين مائتين من الأئمة والمرشدين كل سنة، تكوينا علميا وشرعيا متينا، يشمل كل ما يتعلق بالتأهيل الديني والاجتماعي والثقافي.

وتنفيذا لتعليماتنا السامية بإحداث مؤسسة تحمل اسم جلالتنا الشريفة للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، سنضع قريبا طابعا الشريف على الظهير الشريف المحدث لهذه المؤسسة، إيدانا بتفعيلها، والذي نحن عليه حريصون.

وفي المجال الثالث، ونظرا للأدوار الرائدة والفعالة التي تنهض بها وسائل الاتصال الحديثة في تكوين عامة المواطنين، فقد بادرت بإحداث إذاعة وقناة محمد السادس للقرآن الكريم. مما كان له صدى طيب وإشعاع كبير. وقد عززناهما ببرنامج للوعظ والإرشاد والتكوين، عبر جهاز التلفاز بالمساجد، بالإضافة إلى تطوير موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على شبكة الإنترنت، وفق آخر المستجدات في هذا الميدان.

ونود التنويه بالجهود الدؤوبة، التي يبذلها خديمنا الأرضي، وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيدات والسادة العلماء، وأطر الوزارة، وشركاؤها، من أجل حسن تفعيل استراتيجيتنا المندمجة لإصلاح وتأهيل وتجديد الحقل الديني، في ظل إمارة المؤمنين، التي يجمع عليها المغاربة نظاما لهم، والإسلام السني المالكي، الذي ارتضوه ديننا لهم.

## حضرات السيدات والسادة،

إن ما حققناه، بحمد الله وحسن توفيقه، من مكتسبات هامة في مجال تدبير الشأن الديني ببلادنا، ليعد مبعث اعتزاز. بيد أن طموحنا الكبير، وعزمنا الوطيد على تأهيله الشامل والموصول، ليستحسنا على بذل المزيد من الجهود لإحكام الخطط، وتحسين الأداء، وتحقيق أفضل النتائج.

وفي هذا الصدد، وفي إطار العناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها للشأن الديني، فقد قررنا، في خطابنا السامي أمام مجلسكم الموقر، بمدينة تطوان يوم 26 رمضان 1429 هـ الموافق لـ 27 شتنبر 2008م، تدشين مرحلة جديدة من الإصلاح الديني، بإطلاق خطة رائدة، أسميناها «ميثاق العلماء». وإننا نريده برنامجا نموذجيا للتوعية والتنوير، والرقى بالخطاب الديني إلى مستوى تطلعات الأجيال الحاضرة، لتعميق وعيها بقيم الإسلام، بعيدا عن الغلو والتطرف. وتقديرا منا للمؤسسة الموقرة للمجلس العلمي الأعلى، فقد أنطنا بها الإشراف عليه بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وإننا نشيد بجهود المجلس العلمي الأعلى، كما ننوه بتعاون وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية مع المجلس، من أجل وضع برنامج محكم وتدابير عملية دقيقة، لتنفيذ هذه الخطوة المباركة.

ويسعدنا اليوم أن ندعو السادة العلماء والسيدات العالمات إلى الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج الطموح، بشقيه: تأهيل أئمة المساجد وإرشادهم إلى قواعد جامعة وموحدة، تتحقق بها الطمأنينة الروحية اللازمة، وتعزيز صيانة وظائف المسجد وحرمة، مع الارتقاء بمستوى الأئمة العلمي والعملي، حتى يضطلعوا برسالتهم على أحسن وجه؛ والانتشار كذلك في البوادي والمدن لتوعية عامة الناس وتوجيههم.

## حضرات السيدات والسادة،

إننا لعلنا نعلم، من أن تطبيق ميثاق العلماء، كما تم تحديده وبرمجته وتدقيق أهدافه، يعد رافعة أساسية، تنضاف إلى المشروعات الكبرى التي وضعناها لتحقيق التنمية الشاملة، التي لا تتأتى إلا بتعبئة كل الطاقات، وتسخير جميع الوسائل والإمكانات، ولاسيما منها تحفيز الوازع الديني على العمل البناء والتنافس، وإخلاص المقاصد والنوايا في خدمة الصالح العام.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 53 لتأسيسها  
الرباط، 18 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 14 ماي 2009 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحتفلون اليوم، ومعكم الأمة المغربية جمعاء، بالذكرى الثالثة والخمسين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، هذه الذكرى الغالية التي تحمل دلالات عميقة في ذاكرتنا الوطنية.

وهي مناسبة نجدد لكم فيها بصفقتنا قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، عميق ارتياحنا وكامل رضانا لما تودونه من إخلاص في القيام بمهامكم النبيلة وحسن التزامكم في خدمة شعاركم المقدس.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن الشرف الذي تحظون به في الدفاع عن حوزة الوطن ومقدساته واستعدادكم الدائم لتلبية نداء الواجب لمن دواعي اعتزازنا وكذا افتخارنا بالأدوار المنوطة بالقوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي.

وتتجلى هذه المهام، علاوة عن السهر على سيادة المملكة ووحدتها الترابية، في مساهمتكم ضمن عمليات حفظ السلام والدفاع عن الشرعية الدولية وكذا مشاركتكم الطلائعية في مجال الإغاثة والإسعاف لفائدة ضحايا الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني والأزمات الإنسانية خارج الوطن.

وفي هذا الإطار يجدر التنويه بالأعمال الإيجابية والفعالة التي تقوم بها مختلف التجريدات العسكرية المغربية المنخرطة في عمليات حفظ السلام المنظمة تحت لواء هيئة الأمم المتحدة، من إيقاف لنزيف الحروب وإرساء قواعد الحق والقانون وترسيخ السلم الاجتماعي.

كما نشيد بما أنجزته وحدات القوات المسلحة الملكية، تنفيذاً لتعليماتنا، إثر الفيضانات التي عرفت مؤخراً بعض أقاليم المملكة، حيث سخرت بعجالة كل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لمساعدة المواطنين قصد تخفيف معاناتهم وفك عزلتهم وإيصال

المساعدات إليهم والقيام بإصلاحات البنيات التحتية المتضررة، الشيء الذي كان له الوقع الطيب في نفوس الساكنة كنموذج مشرف للتضامن الوطني الفعال.

كما نثمن تدخل قواتنا المسلحة الملكية في تقديم العون والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق، انسجاما مع مواقف المغرب النبيلة وجهوده المتواصلة لنصرة قضيته العادلة، حيث أمرنا بإحداث جسر جوي متواصل انطلاقا من قواعدنا الجوية العسكرية، لنقل المساعدات الإنسانية لأهل غزة.

ولقد واكبت هذه العملية التضامنية إرسال بعثة طبية عسكرية متعددة التخصصات ومزودة بجميع مستلزمات التطبيب لتقديم الخدمات الضرورية للجرحى الفلسطينيين وتنظيم استقبال بعضهم بالمستشفى العسكري محمد الخامس لاستكمال علاجهم.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن المهام الملقاة على عاتقكم اليوم وتلك التي سيعهد بها إليكم غدا تتطلب منكم دراية عميقة ومستمرة بالمعارف التقنية والتكتيكية المتجددة تمكنكم من مسايرة التطورات الحاصلة في مجالات العلوم العسكرية وأفاقها الميدانية.

ويظل العمل العسكري المشترك بين مختلف الأسلحة هو الدعامة الأساسية لتعميق الخبرة الميدانية لقواتنا المسلحة والرفع من مستوى انسجام مكوناتها وعناصرها. ويتطلب هذا الجهد الإحاطة بكل الوسائل المعرفية العسكرية الحديثة ذات الصلة بفنون القيادة وإدارة العمليات والاتصال والتشبيه والإسناد وكذا توسيع مجال تدبير الدفاع ليشمل جميع التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

ولتحقيق هذا الهدف يجب مواصلة المجهودات التي تبذل في مجال التكوين الأساسي باعتباره مرحلة مهمة في اكتساب المهارات والتخصصات وتطوير القدرات الميدانية وفق متطلبات مختلف وحدات القوات المسلحة الملكية مع التركيز على ترسيخ المبادئ الأخلاقية والقيم الوطنية.

وتكميلا لهذا التكوين وارتباطا بهذه المبادئ، يظل تدريس التاريخ العسكري المغربي ضمن برامج التكوين بمختلف مراحل دعامة أساسية لإبراز مقوماتنا الحضارية والصورة المثالية للجندي المغربي الذي لا يتوانى فيما تفرضه عليه واجبات الانضباط والشرف والتضحية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن مختلف الأنشطة التي تقوم بها مؤسسة القوات المسلحة الملكية في إطار التعاون والتبادل العسكري الدولي من أجل الرقي بمضمونه تعتبر أداة ناجعة لتكريس إشعاع بلدنا الحضاري وإقامة جسور التواصل بما يخدم مصالحنا الوطنية العليا.

ويتجلى هذا التعاون في انتقاء البرامج المشتركة مع بعض الدول والرامية إلى تعزيز خبرات القوات المسلحة الملكية في العمليات الميدانية والمناورات والتدريبات العسكرية ذات القيمة المضافة العالية.

تبقى الاتفاقيات المبرمة في هذا الميدان هي المرجع الأساسي لتحسين وتنويع آفاق التعاون خاصة في ميادين التكوين العسكري العالي والتقني والصحي.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن الاهتمام الخاص الذي نوليه لقواتنا المسلحة الملكية ينبع من حرصنا الدائم على الإحاطة بشؤونها وشمل أفرادها بموфор عنايتنا حتى يتسنى لهذه المؤسسة العريقة أن تؤدي دورها أحسن قيام.

وقد حرصنا في هذا الصدد، على تتبع مراحل تطبيق قراراتنا السامية الرامية إلى تحسين رواتب الجنود ومعاشات المتقاعدين منهم على غرار ما تم إقراره بالنسبة للوظيفة العمومية، وكذا العمل على إتمام برامج تقوية البنية التحتية للتكنات وإعادة تمركز بعضها خارج المجال الحضري، لجعلها فضاءات متكاملة تتوفر على جميع المرافق الاجتماعية والرياضية والترفيهية.

ونهب في هذا الإطار بالدور المتميز والنبيل الذي تقوم به شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم على رأس المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية وكذا مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا اليوم المشهود، نستحضر جميعا بكل إجلال وخشوع ذكرى القائدين الراحلين، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، متضرعين إلى الباري عز وجل أن يتغمدهما برحمته الواسعة ويسكنهما فسيح جناته مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

كما نسأله تعالى أن يشمل برحمته شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بالغالي والنفيس حتى يبقى المغرب عزيزا آمنا مطمئنا، مبتهلين إليه تعالى أن يديم عليكم عطفه ورعايته ويجعلكم دائما عند حسن ظننا، أوفياء للعهد الأوثق والرباط المقدس الذي يجمعكم بقائدكم الأعلى في إيمان راسخ على التفاني ونكران الذات متشبثين بشعاركم الخالد : الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى اجتماع شبكة حقوق الإنسان التابعة للأكاديميات والجمعيات العلمية  
الرباط، 25 جمادى الأولى 1430هـ الموافق 21 ماي 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن تحتضن المملكة المغربية اجتماع شبكة حقوق الإنسان، التابع للأكاديميات والجمعيات العلمية، الذي  
ينعقد كل سنتين.

ونود أن نشيد باختيار الشبكة عقد اجتماعاتها على أرض إفريقية عربية إسلامية، لأول مرة في تاريخها. كما يطيب لنا أن نرحب  
بالمشاركين المرموقين، الذين قدموا إلى هذا الملتقى الهام من مختلف بلدان العالم.

ومما يزيدنا اعتزازا وابتهاجا، ونحن نستقبلكم في أحضان أكاديمية المملكة المغربية، التي نحيطها بسامي رعايتنا، أنكم في طليعة  
المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر العرفان عبر العالم. وهي القيم النبيلة التي تقاسمكم الإيمان بها، والدفاع عنها، على شتى المستويات.

وإننا لنستحضر، في هذه المناسبة، أن جدنا المنعم، جلالة المغفور له، الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، لم تمر على عودته  
من المنفى إلى المغرب، إلا فترة وجيزة، حتى بادر جلالته إلى توجيه خطاب إلى الأمة، يعلن فيه تشبته بالمبادئ المنصوص عليها في  
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد ذلك قام بإصدار قانون رائد للحريات العامة، شكل في ذلك الحين، ثورة قانونية في المحيط  
الجهوي والدولي لبلادنا. وقد توجت دسترة هذا الالتزام بتأكيد دستور المملكة لسنة 1992 صراحة في ديباجة دستوره، تشبث المغرب  
بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا.

كما عمل المغرب باستمرار، على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتمتين دعائم دولة الحق والقانون. وفي هذا الصدد، فإن الأوراش  
الكبرى التي أطلقناها، تشمل حماية الحريات الفردية والجماعية، وصون كرامة وحقوق مواطنينا، ولاسيما منهم النساء والأطفال والفئات  
ذات الاحتياجات الخاصة. وقد تجسد هذا الاهتمام أيضا، من خلال اعتماد المغرب لمدونة متقدمة للأسرة، تقوم على تكريس المساواة  
بين المرأة والرجل، ومراعاة المصلحة الفضلى للطفل.



وفي نفس السياق، نود التذكير بالتجربة الخلاقة، التي أطلقها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه. وهي التجربة التي حرصنا، بكل عزم، على توسيع نطاقها، والمتمثلة في اعتماد آليات العدالة الانتقالية لتسوية ملف الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وقد مكنت هذه التجربة الرائدة من جبر الضرر الفردي والجماعي، وإيجاد مناخ ملائم لتعزيز مكاسب بلادنا، وتوسيع مجال حماية حقوق الإنسان. كما تم العمل، بروح الإنصاف والمصالحة الوطنية، على تفعيل هذه التجربة، التي لقيت تنويرها واسعاً من لدن الهيئات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

وبالموازاة مع جهودنا الهادفة إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وفي إطار احترام حقوق الإنسان في شموليتها، حرصنا على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي نفس مسار العدالة الانتقالية، أطلقنا ورشاً كبيراً لمحاربة التهميش والإقصاء والفقر، من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف إلى تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السكن اللائق، وفرص الشغل، وكذا مختلف البنيات التحتية الضرورية.

كما عملنا على النهوض بمقومات الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد وتنوع روافدها الأصيلة. وإننا لوثقون بأن إشاعة هذه الحقوق والنهوض بها، ثقافة وممارسة، وإدراجها في صلب السياسات العمومية، تعد خير ضمان لحماية حقوق الإنسان ببلادنا.

ونود في هذا المقام، التأكيد على تشبثنا الراسخ بحقوق الإنسان بكل أبعادها، مستحضرين الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، التي أطلقناها في مختلف المجالات، باعتماد مقاربة خلاقة، سواء لتحقيق الإنصاف والمصالحة، أو في مجال التنمية البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا، أن نستضيف اليوم، ثلة من العلماء الأفاضل، سيرا على هدي أسلافنا المنعمين، الذين كانوا دائماً حريصين على رعاية العلماء، وتكريمهم. وما عملنا بهذا النهج القويم، في توقيير رجالات العلم ونسائه، إلا برهان ساطع على التزامنا بالتعاليم الإسلامية السمحة، التي تعلي من شأن العلماء، وتحث على طلب العلم، مصداقاً لقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، في الحديث الشريف «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». وقد رفع نبينا الكريم العلماء إلى أعلى المراتب بين بني البشر عندما جعلهم ورثة للأنبياء.

لقد ظل العالم العربي الإسلامي يولي العلماء مكانة خاصة. وقد كان لهذه الرعاية بالغ الأثر على أمتنا، مما تجلّى في نبوغ عدد من الفلاسفة والعلماء، الذين ساهموا بنصيب وافر في إثراء مسيرة التقدم العلمي والحضاري للإنسانية كابن رشد وابن سينا وابن خلدون.

كما أن المغرب، الذي يقدر حق القدر، المكانة الرفيعة التي تحتلونها على المستوى العالمي، كان على امتداد تاريخه الحافل، محجاً ومستقراً للعلماء والنوابغ. كما كان موئلاً لكبار علماء المشرق والأندلس، الذين وفدوا على جامعة القرويين بفاس، باعتبارها من أقدم جامعات العالم في العصر الوسيط.

ولعل خير دليل على العناية والتقدير اللذين نحيط بهما العلماء، هو السنة الحميدة التي أرساها والدنا المنعم، ونحرص على استمرارها، بترؤسنا خلال شهر رمضان الأبرك، للدروس الحسينية الدينية، التي ندعو إليها كل سنة، ثلة من علماء الدين والعلماء المتخصصين،

قادمين من جميع القارات، لبحث وتدارس عدد من القضايا، التي لا ترتبط بالشأن الديني فحسب، بل تتطرق لمختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

كما يتجسد اهتمام بلدنا بالعلم والعلماء، وتكريم الذين نذروا أنفسهم وحياتهم لنشر المعرفة الإنسانية، في رعاية والدنا المنعم، خلد الله في الصالحات ذكره، للعلماء المغاربة والأجانب على حد سواء، وذلك من خلال إنشاء أكاديمية المملكة المغربية، التي تضم في عضويتها عددا متساويا من الأكاديميين المغاربة والأجانب المرموقين.

وإننا لمعتزون بالسير قدما على درب تكريس هذه السنة، بما نحيط به هذه المعلمة العلمية الرفيعة من سابغ رعايتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن تقدير واحترام المجتمع للعلماء، والوضع الاعتباري والسلطة المعنوية التي يحظون بها، يستوجب منهم العمل على التوفيق والجمع بين الأخذ بناصية العلم، وامتلاك فضيلة الحكمة.

وإننا لنسجل، بكل تقدير واعتزاز، أن شبكتكم قد جعلت من هذا المبدأ مدخلا أساسيا لأي ممارسة جيدة للبحث العلمي والتكنولوجي ولكافة تطبيقاته. ذلك أن أي نشاط علمي، ينبغي أن يستهدف في المقام الأول، العمل المتواصل على تحقيق المزيد من الرفاهية والازدهار للبشرية جمعاء. وهو ما يكسب العلم رفعة ومكانته، ويبوء العلماء المقام المتميز اللائق بهم.

أما إذا وظفت العلوم وسخرت التكنولوجيا لتحقيق الريح المادي، أو لخدمة إيديولوجيات معينة، دون الاكتراث بالعواقب الوخيمة التي قد تترتب، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن ذلك، سواء على الصعيد الأخلاقي أو الاجتماعي أو البيئي، فإنها لن تكون جديرة بما يليق بمجتمع متحضر، بل وستشكل خيبة أمل بالنسبة للبشرية، ولما تعلقه عليها من آمال عريضة.

وقد ظل المغرب، المتشبع بقيم الوسطية والاعتدال، يتبنى على الدوام، مبدأ الاحتياط، ويندد بأي توظيف مغرض للبحث العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته، لتحقيق غايات مبطنة، يراد منها المس بالكرامة الإنسانية، والحيلولة دون تحقيق الرفاهية لبني البشر، وخلخلة التوازن الذي يضمن استقرار بيئتهم الاجتماعية والطبيعية، ومحيطهم الثقافي.

وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن عميق انشغالنا بالتداعيات الأخلاقية والقانونية غير المسبوقة، التي قد تنتج عن عدم خضوع بعض الاستعمالات الجينية للمراقبة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نهيب بكم إلى توخي أقصى درجات الحيطة في هذا المجال، ولاسيما من خلال العمل على بلورة مبادئ كونية للأخلاقيات الإحيائية، والسهر على التقيد بها وتحيينها وملاءمتها باستمرار، مع التطورات المتسارعة التي تعرفها مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا.

كما نشيد بتضامنكم مع نظرائكم من العلماء، الذين قد تنتهك حقوقهم الإنسانية، أو تكون مهددة وعرضة للمس بها.

وإننا لوائقون بأنكم، لما تتحلون به من روح المسؤولية والالتزام، ستعملون على التصدي للانزلاقات الناتجة عن أي توظيف غير أخلاقي للعلوم والتكنولوجيا، والتنديد بأي فعل يتنافى مع القيم الإنسانية المستمدة من المنظومة الأخلاقية ومبادئ حقوق الإنسان.

وإن شبكتكم الموقرة مدعوة للعمل على تعزيز قيم التضامن والتعاون بين الأكاديميين، ونصرة المثل العليا للسلم والتقدم والتسامح والعيش الكريم، التي تسعى الإنسانية إلى تجسيدها.

وفي الختام، نجدد لكم أحر عبارات الترحيب على أرض المغرب، معربين لكم عن أجمل متمنياتنا بالمقام الطيب بين ظهرانينا، وأصدق دعواتنا بالتوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية التاسعة للسياحة  
السعيدية، 25 جمادى الثانية 1430 هـ الموافق 19 يونيو 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في الدورة التاسعة للمناظرة الوطنية للسياحة، المنعقدة هذه السنة بالسعيدية.

ونود التنويه باختيار المنظمين لهذه الجوهرة المتوسطة الجميلة، لاحتضان أشغال هذا اللقاء الدوري الهام. وذلك اعتبارا لما تزخر به الجهة الشرقية للمملكة، التي تحظى بسامي عنايتنا، من مؤهلات طبيعية وثقافية وسياحية، واقتصادية هائلة.

وإن ما تم إنجازه بالسعيدية من بنيات تحتية سياحية، يعتبر أولى الثمار التي تجنيها المملكة، من تفعيل السياسة الوطنية المندمجة المعتمدة في مجال السياحة.

كما يعد تجسيدها ملموسا لطموحنا الوطني، في انبثاق أقطاب سياحية جديدة ببلادنا، ترقى إلى مصاف الوجهات السياحية العالمية.

لقد كان لرؤية 2010، التي أطلقناها سنة 2001، بمناسبة انعقاد المناظرة الأولى للسياحة بمراكش، الفضل في إعادة النظر، بصفة جذرية، في السياسة السياحية ببلادنا. مما نتج عنه تعبئة القطاعين العام والخاص، والتفافهما حول هذه الرؤية الواعدة.

كما يعتبر «مخطط أزور»، بما يهدف إليه من خلق وجهات سياحية جديدة، وإعادة التوازن للعرض السياحي، من خلال تطوير السياحة الشاطئية، دعامة أساسية تستند عليها الاستراتيجية الوطنية «رؤية 2010».

وفي هذا الصدد، فإن تدشين محطة السعيدية، المحطة الأولى المبرمجة في إطار هذا المخطط، والشروع في استغلالها، ابتداء من صيف هذه السنة، وفي تسويقها المُرضي، رغم إكراهات الظرفية الاقتصادية والمالية الدولية الحالية، يعد إنجازا متميزا، ومبعث افتخار للمغرب.

كما سيتعزز هذا الإنجاز قريبا، بتدشين «محطة مازكان» الجديدة، ثم افتتاح محطتي ليكسوس بالعرائش، وموكادور بالصويرة، مع ما سترتب عن هذه المنجزات من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية بهذه المناطق، وخاصة ما يرتبط منها بخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة عديدة لفائدة شبابها.

### حضرات السيدات والسادة،

بالرغم من التداعيات السلبية للأزمة، التي تشهدها اقتصاديات الدول الكبرى المصدرة للسياح، فإن وتيرة النمو الاستثنائية التي شهدها قطاع السياحة ببلادنا، خلال السنوات الأخيرة، تبرهن على قدرة كبيرة على مواجهة التحديات، والتكيف مع مختلف الإكراهات.

ذلك أن المؤهلات السياحية التي تزخر بها بلادنا، وجودة المنتج السياحي الوطني، وتنوع عروضه، وقدرته على المنافسة، علاوة على القرب من أهم الأسواق السياحية العالمية، واعتماد سياسة فتح الأجواء لاستقطاب شركات الطيران الدولية؛ كلها عوامل ساهمت في الحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة.

وإننا لحريصون على ضمان المناخ المناسب لخلق دينامية دائمة داخل القطاع السياحي، وتدعيم حيويته وتنافسيته.

ولهذه الغاية، ندعو الحكومة والسلطات المحلية، ومهنيي القطاع، إلى المزيد من التعبئة وتضافر الجهود، من أجل تطوير الصناعة السياحية ببلادنا، باعتبارها قطاعا يحظى بالأولوية في سياستنا الاقتصادية. فضلا عن كونه يفتح آفاقا واعدة، في مجال توفير فرص الشغل للشباب.

كما نحث المؤسسات البنكية على تقديم المزيد من الدعم للاستثمارات السياحية، ووضع الآليات المالية الملائمة، لمواكبة مبادرات المستثمرين، المغاربة منهم والأجانب، في إنجاز مشاريعهم.

وفي نفس السياق، نهيب بمهنيي وشركاء القطاع السياحي، إلى تعزيز انخراطهم في هذه الدينامية، لإبراز مقومات المغرب كوجهة سياحية متميزة، مع الأخذ بعين الاعتبار توسع قاعدة العرض السياحي الوطني، ابتداء من هذه السنة، واحتدام المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعمل على ابتكار أساليب جديدة ناجعة في مجال التسويق والترويج والتواصل.

وكل ذلك في إطار مراعاة القيم المغربية الأصيلة، والهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد وتنوع روافدها ومقوماتها الثقافية والحضارية. وهو ما يتطلب الانكباب على تأهيل المنتج السياحي، والعرض الفندقي، للاستجابة لمتطلبات الجودة العالية.

لهذه الغاية، ندعو الحكومة إلى إعادة النظر، في أقرب الآجال، في نظام تصنيف الفنادق، وملاءمته مع المتطلبات البيئية والطاقة الجديدة. وذلك في إطار سياحة مستدامة، تراعي المعايير البيئية الدولية.

كما يتعين متابعة برنامج تكوين الموارد البشرية المؤهلة في القطاع الفندقي، وتطوير مناهج التكوين المهني السياحي، علاوة على ضرورة تعزيز قدرة هذا القطاع على جذب المزيد من الأطر الكفأة، والحرص على أن تصبح مناصب الشغل به قارة ودائمة.

ولأجل ذلك، ينبغي على الحكومة أن تنكب، قبل نهاية هذه السنة، على بلورة رؤية سياحية مستقبلية، في أفق 2020. رؤية مضبوطة عمادها الواقعية، وغايتها تعزيز المكاسب الهامة، التي تحققت في إطار تفعيل «رؤية 2010». وقوامها استخلاص العبر والدروس من جوانب ضعفها ونواقصها.

إن الأمر يتعلق ببلورة رؤية شاملة تحدد هذه السياسة السياحية الوطنية، بالنسبة للعشرية القادمة. وسياسة نريدها متجددة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار توجهات السياحة العالمية، وتحديات العولمة والتطورات المحتملة للاقتصاد العالمي.

وتظل غايتنا المثلى، تطوير سياحة أصيلة ومسؤولة، تستثمر كل المؤهلات الطبيعية والثقافية والحضارية، التي تتميز بها بلادنا. سياحة متطورة، تساهم بصفة فعلية، في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ننشدها لكل فئات شعبنا الأبي، ولمختلف جهات وطننا العزيز، وتعزيز إشعاعه الدولي، وتكريس انفتاحه على محيطه الجهوي والدولي.

ذلك أن القطاع السياحي لا ينطوي فقط على رهانات اقتصادية، بل يعد عاملاً أساسياً في مد جسور التفاهم والتواصل والتعارف بين الأمم والشعوب، وإقرار السلم والوئام في العالم، وتمكين الفرد من تحقيق ذاته وطموحاته، والتحرر من نزوعات التعصب والانغلاق.

وهو بذلك يفتح آفاقاً حقيقية أمام الإنسانية، للإحساس بالسعادة، ولتقاسم أفكار وثقافات أخرى، في تجاوز للحدود والموانع التي لن تقف أمام اتجاه التاريخ المعاصر، في انبثاق مواطنة كونية، تشكل فيها السياحة رافعة أساسية لتفاعل الحضارات والثقافات، وتعارف الشعوب، الذي جعله العلي القدير من أسرار ومغازي خلقه للكون.

أعانكم الله، وسدد خطاكم، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين  
إلى الدورة الثانية لملتقى سيدي شيكر العالمي للمنتسبين إلى التصوف  
مراكش، 17 رجب 1430 هـ الموافق 10 يوليوز 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

إن انعقاد لقاءكم العالمي الثاني من لقاءات سيدي شيكر، تحت رعايتنا السامية، لينطوي على العناية الفائقة التي نوليها لهذه الملتقيات الصوفية، باعتبارها منارات إشعاع روحي وحضاري، رسخها المغرب على مدى تاريخه الطويل.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نرحب بكم على أرض المملكة المغربية، التي تعلمون مدى إسهامها، على امتداد التاريخ، في صيانة صرح التراث الروحي للإسلام، وتشديد معالم الحكمة والإيمان، من خلال ترسيخ مناهج التربية الروحية، التي وضع أسسها صلحاء هذا البلد، الذين امتد إرشادهم، في الماضي والحاضر، وعبر الأزمان، إلى مختلف القارات والبلدان، ولدى شتى بني الإنسان.

كما لا يخفى عليكم الالتحام الذي كان سائدا وما يزال، بين إمارة المؤمنين بهذا البلد الأمين، وبين مشيخات التصوف، حفاظا على عقيدته السنية، واختياراته المذهبية.

وإنها لقاءات ربانية نرعى تنظيمها، بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، ومحافظا على كل مقومات الأمة، المتمثلة في ثوابتها العقيدية والمذهبية والسلوكية، والاختيارات الوسطية التي بها قام كيان هذه الأمة، واستمر توازنها واستقرارها، ولاحت على العالم أنوار بدورها، وسطعت بالعلم والعمل شمس أمجادها.

ومن هنا يأتي حرصنا الكبير، على أن تتجدد وتتواصل هذه اللقاءات، استمرارا لما درج عليه أسلافنا الميامين، السلاطين والملوك العلويون الأشراف، من سنة المواصلة في الله تعالى لصلحاء هذه الأمة، رعاية لمصالح العباد.

فلقاء أهل الخير والصلاح، لقاح ينتج عنه الفوز والفلاح، والمذاكرة بعد الذكر، إحياء للقلب وتنوير للفكر.



وما تزال المملكة المغربية، منذ أن أشرق على أهلها نور الإيمان، قائمة برعاية السالكين إلى المقامات العليا، من أهل الإحسان، المخلصين في العمل، المتخلصين من الأهواء والأغراض، الصادقين في التعلق بالسنة المحمدية، المتعلقة قلوبهم برب العالمين، الواضعين نصب أعينهم، قول جدنا المصطفى الكريم، عليه من الله أفضل الصلاة وأزكى التسليم: «أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب».

فهؤلاء الذين ابتكروا، على نهج السنة المحمدية، طريقة في التربية الأخلاقية، حملهم علمهم بوحدانية ربهم، وإيمانهم بالله، على التمرن بالاجتهاد، على السير في دروب الإخلاص، وعلى كيفية المراقبة والمداومة على صدق التوجه لبارئهم، إرادة لوجهه الكريم، في كل ما يأتون وما يتركون.

هؤلاء هم الذين أوثقهم سلوكهم وتجردهم حرية حقيقية، تسمو بها الروح، وتتشوف إلى المعالي، وترفع عن كل أنواع الاستكبار أو الاستعباد.

وعلى هذا الصعيد المتين من الإقبال على الخالق، دعا الصوفية إلى التعاون في خدمة الخلق، فحملتهم ملاحظتهم لأخوتهم الإنسانية على حب الخير للناس، والإشفاق عليهم، والعمل على إرشادهم ودلائهم على الخير. والأخذ بيدهم في الملمات، وحثهم على التضامن والتكافل فيما بينهم عند الحاجات.

أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

تعلمون علم اليقين، أن عالم اليوم، بما يطرح على الإنسانية من تحديات، وما يواجه فيه المسلمون خاصة، من عويص المشكلات، عالم يواجهكم بأسئلته، ويستنهض عزائمكم، بما ينتظره منكم من الأجوبة الملائمة، وأنتم الذين رفعتهم على الدوام شعار: الصوفي ابن زمنه ووقته.

وإننا على يقين أنكم قادرون، من خلال هذا الجمع الدوري المبارك، على رسم معالم توجه متجدد، تسهمون به، انطلاقا مما أوتيتهم من الحكمة، وما عرفتم به من العرفان، في حماية سفينة الإنسانية مما يتهددها، حتى تعيش في الرشد والسلام، شاكرة لأنعم ربها.

فقد أنتجت المدرسة الصوفية المغربية، كثيرا من الصالحين المصلحين، الذين كانوا بأوقاتهم وأزمانهم عارفين.

فهم الذين تشهد آثارهم على أنهم فهموا الدين فهمة المقاصدي الرصين، المليء بمعاني المحبة والإخاء، حيث أوتوا من نفاذ البصيرة ما جعلهم يشخصون العلل، ويعرفون كيف يعالجونها، ويتعرفون على المصالح ويجلبونها.

فكانوا في كل وقت وزمان، يدلون الناس على ما يصلح من شأنهم، ويرشدونهم إلى التعلق بخالقهم، والتراحم فيما بينهم. وكل ذلك في لين ورفق، مع الحث على محاسبة النفس ومخالفة هواها، والأخذ بعزائم الأمور وابتغاء أعلاها. موقنين أن متاع الحياة الدنيا إلى زوال، عاملين على إصلاح نفوسهم، وتركيز أخلاقهم، والسمو بأرواحهم. سالكين من أجل ذلك، طرقا تعددت أساليبها ومناهجها، وتوحدت مقاصدها وغاياتها.

أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

إن ملتقاكم هذا على أرض المملكة المغربية، في رباط سيدي شيكر، بما له من دلالة رمزية، من شأنه أن يقوي فيما بينكم الروابط والصلات، ويحيي في النفوس كل هذه المعاني السامية، ويجدد العمل على نشر هذه القيم الفاضلة.

وما أحوج الناس اليوم، إلى انبعاث جديد لهذه الفضائل الإنسانية العالية، المتمثلة في نشر قيم التعارف والتسامح، والتراحم والتناصح، والتعاون في الخير، والتنافس فيه، وابتغاء معالي الأمور، والتشوق لنيل الدرجات العلى من كل خير، عاجل أو آجل.

بارك الله تعالى ملتقاكم، ووقفكم لاقتفاء أثر صالح أسلافكم، وأجرى على أيديكم لهذه الأمة ينابيع النفع العميم، والخير الجسيم، وأسدل على ربوع مملكتنا أردية السكينة والسلام، والوحدة والوئام، ووفقنا لما يرضيه سبحانه من صالح الأعمال، لخير البلاد والعباد.

«ومن يسلم وجهه إلى الله وهو محسن، فقد استمسك بالعروة الوثقى، وإلى الله عاقبة الأمور» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة حركة عدم الانحياز

شرم الشيخ (مصر)، 22 رجب 1430 هـ الموافق 15 يوليوز 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أعرب لأخي المبجل، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، عن تهاني الصادقة، بمناسبة توليه رئاسة حركة عدم الانحياز، منوها بما وفرته جمهورية مصر العربية الشقيقة من ظروف ملائمة لإنجاح هذه القمة الهامة.

وإني لواتق من أن ما يتحلى به فخامته من حكمة وحنكة، وما للدبلوماسية المصرية من وزن، إقليميا ودوليا، سيمكنا حركتنا، تحت رئاسته الرشيدة، من إسماع صوتها وتثبيت حضورها، كإحدى الهيئات الدولية الفاعلة، في دعم السلام العالمي، وترسيخ القيم الإنسانية المثلى، والمضي بها قدما على طريق الإصلاح والتأقلم مع التحولات التي يشهدها عالمنا، منذ مطلع الألفية الثالثة.

ولا يفوتني، في هذا المقام، أن أنوه بالرئاسة الكوبية، لما أبانت عنه من حنكة وتبصر، في إدارة وتنسيق أعمال حركتنا، وعلى ما بذلته من جهود محمودة، من خلال حرصها على سيادة روح التوافق بين الدول الأعضاء.

كما أود، بهذه المناسبة، أن أعرب لكم عن دعم المملكة المغربية الكامل للجهود الهادفة لإعادة الإشعاع والدينامية المنشودين لحركتنا وجعلها قوة اقتراحية وتفاوضية وازنة، قادرة على التفاعل مع التحديات والتحولات العالمية المتسارعة، من أجل تحقيق توازن أكبر في العلاقات الدولية، وإسماع صوت الدول النامية في المحافل متعددة الأطراف.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالتزام جميع الدول الأعضاء بمبادئها وأهدافها. بل إن ذلك يظل رهينا بمدى قدرتنا على التغلب على الخلافات البينية والمفتعلة، والتزامنا بخلق أرضية مشتركة للتضامن والتعاون، لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إذا كان العالم قد خرج، في نهاية القرن المنصرم، من مخاض الاستقطاب الأيديولوجي، فإنه يجد نفسه اليوم، أمام تنامي هيمنة المصالح الوطنية، في ظل عولمة كاسحة، تدفع في اتجاه خلق تكتلات جهوية، قوية وفاعلة، وحكامة دولية، مختلة وغير منصفة.

ولعل من أهم إفرازات هذا الوضع، بروز تهديدات شمولية، متمثلة في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بكل تداعياتها السلبية المتزايدة، اجتماعيا واقتصاديا. كما يتميز أيضا بأوضاع سياسية هشة في العديد من مناطق العالم. فضلا عن الانعكاسات المقلقة للتغيرات المناخية، وتفاقم آفات البطالة والفقر والأمراض الفتاكة، ومعضلة الهجرة السرية والقرصنة، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومما لا شك فيه أن المبادرات الأحادية، في مواجهة التداعيات العميقة لهذه القضايا الشمولية، تبقى غير مجدية، ولا ترقى إلى مستوى فعالية العمل الجماعي المنسق، في مقاربة الرهانات المصيرية، ورفع التحديات العالمية، والتغلب على الأزمات الدولية التي تواجهها جميعا.

وإن المملكة المغربية إذ تعبر عن اقتناعها الراسخ بضرورة الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز، كقاعدة للسياسة الخارجية لأعضائها، فإنها تؤكد ضرورة العمل من أجل تجديد هيكلتها، وإصلاح مناهج عملها، بغية تطوير وعقلنة إطارات التشاور البناء والتوافقي، وبلورة آليات اندماج عمل جماعي، فاعل ووازن.

ومن هذا المنطلق، فقد أضحى من الملح العمل على تعزيز مختلف أشكال التعاون جنوب- جنوب، وتفعيل برامج التعاون، ضمن الفضاءات البين- إقليمية والمنتديات القارية، إضافة إلى تنسيق أكبر مع مجموعة السبعة والسبعين زائد الصين.

وإن تكتيف هذا التعاون بين دولنا، وتوسيع مجالاته، لا ينبغي أن يؤثر على دور ومكانة التعاون مع دول الشمال، القائم على شراكات مثمرة ومتعددة الأبعاد، تطبيقا للالتزامات التي أخذتها هذه الدول على نفسها، أثناء المؤتمرات الدولية ذات الصلة.

ذلك أن الحوار الحقيقي بين الشمال والجنوب، أصبح ضرورة ملحة، وحلقة أساسية في مسار الجهود التي يبذلها المنتظم الدولي، من أجل بلورة أجوبة ناجعة للقضايا الشاملة، ومواجهة ما ينتج عنها من أوضاع مقلقة، تهدد تحقيق السلم والأمن والتنمية.

وفي هذا السياق، نلح على أهمية تحريك مفاوضات الدوحة، بشأن تحرير التجارة العالمية، بما يسهم، بروح التضامن والتوافق، في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف والتحكم، بشكل أفضل، في الاختلالات القائمة بين الشمال والجنوب.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن حركتنا مؤهلة للنهوض بدور الشريك الجدي والملتزم، الحريص على الإسهام البناء في تعزيز إطار التشاور والعمل الدولي، بغية إيجاد حلول ناجعة ومتوافق عليها، لمختلف الأزمات العالمية الراهنة، والحد من تداعياتها الوخيمة.

ولهذه الغاية، فإن حركتنا مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الانخراط الإيجابي، والإسهام البناء، في إرساء قواعد حكمة جيدة، منصفة ومتوازنة، بما يكفل تثبيت السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وبالرغم من الوضع الدولي المقلق، فإن هناك بوادر انفتاح تبعث على التفاؤل. فقد عبرت بعض القوى الدولية الكبرى، عن إرادتها في التعامل الإيجابي مع بعض القضايا الشاملة، سواء تعلق الأمر بتعزيز الحوار بين الحضارات، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان، والعمل على حل النزاعات الإقليمية المزممة. وهي مؤشرات مضيئة في اتجاه إعادة صياغة الأجندة الدولية، وفق التزامات جريئة وواضحة.

وهو ما يتطلب من حركتنا، كشريك وازن، التفاعل الإيجابي مع مجهودات المجتمع الدولي، لبناء عالم أكثر ديمقراطية وأمنًا، وعدلاً وتضامناً. وذلك من خلال إحداث آليات للتحرك، ومواكبة الأحداث والتطورات الدولية، والتأثير فيها، حتى لا تظل حركتنا في حالة رد الفعل، وحبيسة شعارات حماسية، أو خطابات نوايا، لا ترقى للعمل الملموس والمستوى قدراتنا ومؤهلنا.

وفي إطار التضامن الدولي من أجل السلام والتنمية، يتعين علينا مواصلة جهودنا البناءة وتعبئة طاقات حركتنا، لإخماد بؤر التوتر والصراع، بالحلول السلمية والناجعة، والعمل على تسوية الخلافات البينية والجهوية، وخاصة بالشرق الأوسط وبقارتنا الإفريقية.

وفي هذا الإطار، فقد حظيت القضية الفلسطينية، منذ نشأة حركتنا، بتأييد مطلق ومتواصل من أعضائها، مكنها من حشد دعم دولي واسع، للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي طليعتها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، في إطار رؤية الدولتين.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، نؤكد التزامنا بمواصلة العمل الصادق، مع جميع الأطراف المعنية، والقوى الدولية، من أجل إقرار سلام عادل ودائم وشامل بمنطقة الشرق الأوسط، في إطار قرارات الشرعية الدولية، و«خارطة الطريق»، ومبادرة السلام العربية.

كما نعمل صادقين، على المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف، وصيانة رموزها الدينية المقدسة، والدفاع عن هويتها الروحية والحضارية، كفضاء للتسامح والتعايش بين الديانات السماوية. فضلاً عن إسهامنا، بمشاريع ومبادرات ملموسة، في دعم صمود ساكنتها من إخواننا الفلسطينيين.

ووفاء من المغرب لمبادئ وأهداف حركتنا، فإنه ما فتئ يعمل على تجسيد تضامنه الدائم والمتجدد مع أشقائه الأفارقة، بمبادرات واقعية وملموسة، لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها، واضعاً تجربته وخبرته في هذا المجال في خدمتها.

ويتجلى هذا الالتزام التضامني مع بلدانها الشقيقة، في تكوين أجيال من الأطر الإفريقية الصاعدة، والإسهام في النهوض بأوراش التنمية البشرية، وكذا المشاركة في العديد من عمليات حفظ السلام، المنضوية تحت لواء منظمة الأمم المتحدة.

وفي نفس السياق التضامني، عملت المملكة المغربية على إلغاء ديون الدول الإفريقية الأكثر فقراً، ورفع الحواجز الجمركية أمام منتجاتها، وتشجيع الاستيراد منها، وإنجاز مشاريع تنموية، تستجيب لمتطلبات وحاجيات ساكنتها.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن تحقيق مشاريعنا الاستراتيجية الكبرى، وأهدافنا وطموحاتنا المشتركة، يظل رهينا بتعزيز دور حركتنا، وإسهامها الفاعل في تغيير أوضاع عالم متقلب، مشحون بشتى التحديات، نسعى إلى أن يكون أكثر سلما وتوازنا، وإنصافا وإنسانية، بما يكفل مستقبلا أفضل لأجيالنا الصاعدة.

وستظل المملكة المغربية، من موقع المدافع عن مبادئ الحركة، وفية لالتزاماتها في نصرة القضايا العادلة، وفي مواصلة مجهودها التضامني والتنموي مع أشقائها من أعضاء حركة عدم الانحياز.

وقفنا الله لما فيه خير شعوبنا الشقيقة والصديقة، ولما فيه صالح إخواننا في الإنسانية أجمعين.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين  
إلى المشاركين في اللقاء الأول للعالمات والواعظات والمرشدات  
الصحيرات، 24 رجب 1430 هـ الموافق 17 يوليوز 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات العالمات والواعظات والمرشدات،

لقد حرصنا، منذ أن تقلدنا الإمامة العظمى، مطوقين بالبيعة الوثقى، على قيادة شعبنا الأبي، على طريق التقدم والعزة والكرامة  
وتحقيق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، جاعلين في صدارة انشغالنا، الارتقاء بأحواله، في مدارج التنمية الشاملة، وتأهيل أجيالنا  
للاندماج في حركة الإبداع والتجديد.

ولم يكن ليتأتى ذلك، إلا بالتصدي، بلا هوادة، لكل مظاهر التخلف والإقصاء والتهميش. ولن يهدأ لنا بال، أو يرتاح لنا ضمير، حتى  
يكمل الله جهودنا بالنجاح الظاهر، والنصر الباهر، وصدق الله العظيم القائل في محكم التنزيل: «ولينصرن الله من ينصره، إن الله  
لقوي عزيز، الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر».

وها هي قافلة التنمية البشرية، التي اخترناها عنوانا لمشروعنا المجتمعي، الحضاري التجديدي الشامل، تواصل، بعون الله وتوفيقه،  
مسيرتها الظاهرة نحو تحقيق الأهداف التي رسمناها، والمقاصد التي توخيناها.

وكما لا يخفى عليكم، فإن أي تنمية للإنسان، لا تأخذ بعين الاعتبار بعديه الروحي والجسدي، تظل ناقصة وبدون جدوى. وبالتالي  
لن يتحقق معها التوازن المبتغى، والإصلاح المنشود.

ومن أجل ذلك، فإن ما نبذله من جهود دؤوبة، وما نطلقه من أورش كبرى، في سبيل النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية  
للمواطن المغربي، لا يعادله إلا ما نقوم به من مبادرات، للرقى بالبعد الروحي، بكل مستوياته، ثقافيا ودينيا. وذلك من خلال الإصلاحات  
العميقة، التي تشمل مختلف الهيئات والمؤسسات، ذات الصلة بالشأن الديني.



ويأتي في طبيعتها مؤسسة العلماء، التي نرأس مجلسها الأعلى، والتي أصبحت حاضرة في كل إقليم وعمالة من مملكتنا الشريفة. بل تجاوزت حدود الوطن، لتشمل جاليتنا العزيزة، ببلاد المهجر، حيث مكناها من مجلسها العلمي، الذي يعنى بشؤونها الدينية، ويساهم في صيانة هويتها المذهبية والوطنية.

وإننا لنتابع عن كثب، وباهتمام بالغ، نتائج هذه التوسعة، وآثارها الإيجابية على حياة المواطنين، وأمنهم الروحي والمذهبي، وتحسين معتقداتهم، دحضا للشبهات والأباطيل، ووقوفاً في وجه التطرف والغلو والانغلاق.

ومن منطلق الأمانة المنوطة بنا، كأمر للمؤمنين، ما فتئنا نحرص على صيانة الأجهزة والمؤسسات الدينية، وتفقد أحوالها. وفي مقدمتها مساجد الله، وبيوت عبادته. باعتبارها قبلة للمصلين، ومنازة للهدى، وموعظة للمؤمنين.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى العمل على تجديد خطابها، والارتقاء بأدائها، ليواكب ما يشهده المجتمع المغربي من حركية، وما يعرفه من تطور فكري وثقافي، وما يعيشه العالم من تحولات متسارعة.

وقد أصدرنا أمرنا السامي بالنهوض بأوضاع القائمين عليها، مادياً ومعنوياً، وتحسين ظروفهم الاجتماعية، وتوفير الحياة الكريمة لهم ولأسرهم، وتمكينهم من التكوين المستمر علمياً وفقهياً.

وفي هذا الصدد، أسندنا إلى المجلس العلمي الأعلى، بتنسيق مع وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، مهمة الإشراف على إعادة تأهيل الأئمة، وتكوينهم بما يرقى بمستواهم العلمي، وأدائهم التربوي والإرشادي، إلى المكانة اللائقة بهم، كقدوة للناس في الدين والسلوك والتقوى. وذلك تطبيقاً لروح ومضمون ميثاق العلماء، الذي أعلننا عنه في خطابنا بمدينة تطوان، بمناسبة ليلة القدر المباركة، من شهر رمضان الماضي.

وإن هذا البرنامج الطموح، الذي نتوخى منه تأطير وتأهيل الأئمة، من قبل أمثال علمائنا وعالماتنا، سيكون له أثره العميق وثماره الطيبة، في تجديد رسالة المسجد، والنهوض بدوره التربوي والتنويري.

حضرات السيدات،

في غمرة الإصلاح الواسع للشأن الديني، نولي أهمية خاصة للدور الكبير للمرأة العاملة، ولما يمكن أن تغني به برامجه، من خدمات متنوعة، وخاصة في باب إصلاح الحياة الأسرية، ودنيا المرأة، وتنوير عقول الفتيات، وتنشئتهن على حب الوطن والاعتزاز بثوابته ومقدساته، في تثبث مكين بقيم الإسلام السمحة، ومبادئه الخالدة.

وفي هذا السياق، عملنا على إدماج المرأة العاملة في محيط العلم والعلماء. ففتحنها في وجهها باب المشاركة في المجلس العلمي الأعلى، والمجالس العلمية المحلية، بوصفها عضواً كاملاً العضوية في المؤسسة العلمية.

وبموازاة ذلك، فتحنا أمامها باب المشاركة في الدروس الحسنية الرمضانية، إلى جانب إخوانها العلماء. فأبانت عن كفايتها العلمية، ولم تكن دون شقائقها من العلماء. وهو ما أثلج صدرنا، ورسخ فيها حسن ظننا.

وإن اهتمامنا الكبير بشؤون المرأة وقضاياها وحقوقها، وحرصنا على تبويئها المكانة اللائقة في الأسرة، ودورها المحوري في المجتمع، هو في جوهره نابع من روح ومبادئ ديننا الحنيف.

فالإسلام كان أول من عالج قضية المرأة، وأعلى شأنها، ورفع الأغلال عنها، وأعاد لها مكانتها في المجتمع. فكرس الحق سبحانه مساواتها بالرجل في محكم تنزيله: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف». ثم جاء توكيده، بلسان جدنا المصطفى، عليه الصلاة والسلام: «النساء شقائق الرجال».

وإن لنا في سياستنا التحريرية والتحررية، وسهرنا على إحقاق الحقوق، وتحقيق الإنصاف، إسوة حسنة بجدنا المغفور له، الإمام الصالح المصلح، محمد الخامس، وبوارث سره، والدنا المنعم، الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهما.

فقد أدركا أن الأمة لا يمكن أن تنهض من كبوتها، وتستعيد حريتها وكرامتها، إلا إذا تسلح رجالها ونساؤها، على حد سواء، بسلاح العلم، وأخذوا بناصية المعرفة، وتم تحرير الإنسان المغربي من برائين الجهل والامية.

ومن هنا جاء حرصهما، رحمهما الله، على إزاحة الحواجز الوهمية، التي صنعتها بعض الأعراف والتقاليد العقيمة، في وجه تعليم المرأة وتربيتها. ففتحا أمامها باب المعرفة والتحصيل، في مختلف المجالات العلمية والفقهية والأدبية، والإسهام بنصيبها الوافر في كل مناحي الحياة الوطنية.

وهكذا، فقد تخرجت عالمات نابغات في مجال العلوم الشرعية، من جامعة القرويين، استطعن باجتهادهن وصبرهن، أن ينلن أرفع الشهادات ومن أهمها شهادة «العالمية»، التي كانت لا تمنح إلا لمن أتقن علوم الشريعة، ومهر في فنونها.

حضرات السيدات العالمات والواعظات والمرشدات،

إننا نتوخى من هذا الملتقى العلمي الهام، الذي يحظى برعاية ومباركة جلالتنا، انبثاق نموذج جديد للفقهية العالمية، التي تجمع بين القديم والجديد، والطارف والتلبد. فقيهة متنورة، تساهم في تحقيق أمن روحي شامل، وبعث إسلامي متوازن، في إطار المذهب السني المالكي، وفي ظل الإمامة العظمى، القائمة على البيعة المتبادلة، والميثاق الراسخ بين الراعي والرعية.

ومن هذا المنطلق، فأنتن مدعوات اليوم، إلى المساهمة الفاعلة في محاربة التخلف والإقصاء، وتنوير العقول والقلوب، وتنقيتها من سقيم الفكر وفساد الاعتقاد، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

فعلينكن، معشر العالمات والواعظات والمرشدات، أن تعملن على توطين النفس، وتتحولن إلى قوة نافذة متحركة داخل المجتمع، لإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح، وإذكاء شعلة الغيرة الدينية والوطنية في القلوب والمشاعر. وكل ذلك في تشبث راسخ بثوابت الأمة وهويتها الوطنية، والتزام كامل بخصوصياتها المذهبية.

سدد الله خطاكن، وأنجح مسعاكن، حتى تخرجن من هذا الملتقى بخطط وبرامج، في ميدان التأطير الديني للمرأة، تكون في مستوى طموحنا الكبير، والإقبال المتزايد للنساء المغربيات على الاستمداد من حكمة الدين ومكارمه.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين  
طنجة، 07 شعبان 1430 هـ الموافق 30 يوليوز 2009 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى العاشرة لاعتلائنا العرش. وهي مناسبة جديرة بأن نجعل منها لحظة قوية للوقوف الموضوعي على أحوال الأمة، واستشراف مستقبلها.

ومن هذا المنطلق، أشاطرك الاقتناع بأن المغرب قد قطع أشواطاً كبرى، في البناء الديمقراطي التنموي، شكلت منعطفاً هاماً في تاريخه. وبروح المسؤولية، أصرحك بأن ما اعترض هذا المسار من عوائق واختلالات، يتطلب الانكباب الجاد على إزاحتها وتصحيحها لاستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية وتأهيل بلادنا، لرفع تحديات سياق عالمي، مشحون بشتى الإكراهات والتحديات. سبيلنا إلى ذلك، الإسراع بوتيرة الأوراش الإنمائية وتعزيزها بإصلاحات جديدة، وتديريتها بالحكمة الجيدة.

ومهما كان الطريق شاقاً وطويلاً، فإنه لن يزيدنا إلا إصراراً على المضي قدماً ببلادنا على درب التقدم. عمادنا في ذلك ثوابت وطنية راسخة، لم نفتأ نتعهدنا بالتجديد.

وفي صدارتها وحدة الإسلام السني المالكي الذي نتقلد، كأمر للمؤمنين، أمانة تحديث صرحه المؤسسي وفضائه العلمي. غايتنا تحصين اعتداله وتسامحه من التطرف والانغلاق، وترسيخ تعايش عقيدتنا السليمة مع مختلف الديانات والثقافات.

وبنفس العزم، نحرص على توطيد وحدة الهوية المغربية، جاعلين من إعادة الاعتبار لروافدها المتعددة، مصدر غنى وقوة لوحدةنا الوطنية. كما عززنا الإجماع الوطني، حول صيانة الوحدة الترابية باقتراح مبادرة الحكم الذاتي، بعمقها الديمقراطي، وأفقها المغاربي. وباعتبار الملكية قطب الرحي للثوابت الوطنية، فقد أضفينا عليها طابع المواطنة. وذلك بترسيخ دولة الحق والقانون، وديمقراطية المشاركة، وانتهاج الحكامة الجيدة، وسياسة القرب، وكذا بإنصاف المرأة والفئات والجهات المحرومة.

كما كرسنا جوهرها كملكية ملتزمة بكل مكونات الأمة، متسامية عن النزعات والفئات، ملتزمة بالنهوض بالمسؤولية الريادية والقيادية للعرش، في الائتمان على القضايا العليا للوطن والمواطنين والانتصار للتقدم.

وتجسيدا لهذا التوجه، عملنا على أن يكون المواطن هو الفاعل والمحرك، والغاية من كل مبادراتنا ومشاريعنا الإصلاحية والتنموية. ومن ثم، كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وإن ارتياحنا لنتائجها الأولى، لا يعادله إلا عزمنا على التصدي لما قد يعترضها من صعوبات وعوائق.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا الورش الدائم، انطلاقا من توجيهاتنا التالية:

أولا: توخي المزيد من النجاعة والمكتسبات. ولأجل ذلك، ندعو كافة الفاعلين عند إعداد مشاريعها إلى مراعاة نوعيتها واستمراريتها، والتقائها مع مختلف البرامج القطاعية، ومخططات التنمية الجماعية؛

ثانيا: ضرورة إخضاع مشاريعها للتقييم والمراقبة، والأخذ بتوصيات المرصد الوطني لهذه المبادرة؛

ثالثا: التركيز على المشاريع الصغرى الموفرة لفرص الشغل وللدخل القار، لاسيما في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة.

### شعبي العزيز،

إن منظورنا المتكامل للتنمية الشاملة، يقوم على تلازم رفع معدلات النمو، مع التوزيع العادل لثماره. وعلى جعل التماسك الاجتماعي، الغاية المثلى للتنمية البشرية والنجاعة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على تزويد المغرب بالبنية التحتية اللازمة لتقدمه وإطلاق مشاريع هيكلية كبرى. وانتهاج استراتيجيات طموحة، للقطاعات التي تشكل الركائز الأساسية والمستقبلية لاقتصادنا، كالسياحة والصناعة والسكن والطاقة والموارد المائية، وكذا القطاع الحيوي للفلاحة، بإطلاق مخطط المغرب الأخضر.

وإننا لنجدد حمدنا لله تعالى، على ما جاد به علينا، من موسم فلاحى جيد، خفف من وطأة الظرفية الاقتصادية الصعبة على بلادنا، وخاصة العالم القروي.

وبفضل صواب اختياراتنا، ونجاعة برامجنا الإصلاحية، وترسيخنا للتضامن الاجتماعي والمجالي، استطاعت بلادنا أن تواجه، نسبيا، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، لأزمة مالية عالمية عصبية.

بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا ما أبانت عنه هذه الأزمة غير المسبوقة، من اختلالات هيكلية، ومن مضاعفة حدة بعضها. لذا، ندعو إلى تعبئة جماعية لكل السلطات والفعاليات، من أجل تقويمها، بما تقتضيه الظروف الصعبة، من إرادة قوية، ومن ابتكار للحلول الشجاعة. بعيدا عن كل أشكال السلبية والانتظارية، والتدابير الترقيعية.

وفي هذا الصدد، نحث الحكومة على مضاعفة جهودها، ببلورة مخططات وقائية واستباقية ومقدمة، للتحفيز الاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية.

وبقدر ما نحن مؤتمنون على مقدساتنا الدينية والوطنية، فإننا حريصون على التزام الجميع بثوابت اقتصادية واجتماعية، تعد من صميم الحكامة التنموية الجيدة، التي يتعين التثبيت بها، في جميع الأحوال، ولاسيما في مواجهة الظروف الدقيقة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يجب التحلي باليقظة الدائمة في مواجهة التقلبات الاقتصادية الدولية، والحزم في الحفاظ على التوازنات الأساسية؛ باعتبارها ثمرة إصلاحات هيكلية، ومجهودا جماعيا لكافة مكونات الأمة، لا يجوز التفريط فيها، مهما كانت الإكراهات. كما ينبغي انتهاز أنجع السبل، الكفيلة بضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحكام التنسيق، والأخذ بالتقييم المستمر للسياسات العمومية، وذلك في تفاعل مع التحولات الدولية، وانفتاح إيجابي على العولمة.

فالأزمة، مهما كان حجمها، لا ينبغي أن تكون مدعاة للانكماش. وإنما يتعين أن تشكل حافزا على الاجتهاد، لأنها تحمل في طياتها فرصا يجب العمل على استثمارها. وذلك بمبادرات اقتصادية مقدامة، تتوخى تعزيز الموقع الاقتصادي الجهوي والعالمي للمغرب. ولهذه الغاية، ندعو للتفاعل المجدي بين مختلف المخططات، قصد الرفع من جودة وتنافسية المنتج المغربي، بما يكفل إنعاش الصادرات، وبما يقتضيه الأمر من حفاظ على التوازنات المالية الخارجية، وما يستلزمه من العمل على استثمار رصيدنا في المبادلات التجارية، على أفضل وجه.

وتعزيزا للمناخ الاقتصادي الملائم للاستثمار والتنمية، يتعين الالتزام بحسن تدبير الشأن العام، بما ينطوي عليه من تخليق وحماية للمال العام، من كل أشكال الهدر والتبذير، ومحاربة لكل الممارسات الريعية، والامتيازات اللامشروعة.

وإن المغرب، وهو يواجه، كسائر البلدان النامية، تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية. والتزاما منه بذلك، نؤكد وجوب انتهاز سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، اقتصادا وتوعية، ودعمنا من الشركاء الجهويين والدوليين. وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة. كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، باعتبار البيئة رصيذا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة. وفي جميع الأحوال، يتعين على السلطات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار، في كناش تحملات المشاريع الإنمائية، عنصر المحافظة على البيئة.

ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي. فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعي، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي. سبيلنا إلى ذلك الارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل مواردنا البشرية، التي هي رصيدنا الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وتوفير الشغل المنتج لشبابنا.

ويموازية المجال الاقتصادي، يعد الجانب الاجتماعي ركيزة أساسية، لما نقوده ونتابعه ميدانيا من أورش تنمية في كافة ربوع المملكة. وفي هذا الإطار، نعتبر أن توطيد العدالة الاجتماعية يشكل قوام مذهبنا في الحكم.

ومن هنا ندعو الحكومة لتجسيد هذا التوجه الراسخ، وذلك بإعطاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة، في الاستفادة من السياسات الاجتماعية للدولة.

وهذا ما يقتضي تقويم السياسات المتبعة بكل آلياتها ومجالاتها. في التزام بمقومات الإنصاف والعقلنة والفعالية، وانتهاز الاجتهاد في ابتكار الحلول الخلاقة، بكل مسؤولية وإقدام، بعيدا عن أي نزوعات سياسية، أو توظيف شعبي.

وحرصا منا على بلوغ أهداف هذه السياسات الاجتماعية المتجددة، في مناخ سليم، فإننا ندعو لإقرار ميثاق اجتماعي جديد.

ولأجل ذلك، نؤكد ضرورة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كإطار مؤسسي للحوار، وكقوة اقتراحية لبلورة هذا الميثاق، بما يخدم تنمية بلادنا، ويمكنها من مواصلة مسارها الإصلاحية، ويجعلها قادرة على مواجهة الظروف الصعبة، والحفاظ على ثقة شركائنا، وتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات والكفاءات.

وتعزيزا للتآزر الاجتماعي، بالتضامن المجالي، ندعو الحكومة لبلورة استراتيجية متجددة، تستهدف تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية. وإننا لوثقون من انخراط جميع المغاربة، في بناء ما نتوخاه من إرساء نموذج مجتمعي متضامن ومتوازن، بروح المواطنة الملتزمة، والعمل الجاد، والثقة في النفس.

وفي هذا الصدد، نؤكد التنويه بمواطنينا في المهجر، لتشبتهم الراسخ بوطنهم الأم، في السراء والضراء. فبالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن تعلقهم القوي بتجديد العهد ببلدهم المغرب، يشهد إقبالا متزايدا، وصلة الرحم مع ذويهم، تعرف تواصلها مستمرا. وإننا لندعو الحكومة إلى مواصلة العناية بأحوالهم، داخل الوطن وخارجه.

### شعبي العزيز،

إن الحكامة الجيدة، هي حجر الزاوية في البناء التنموي الديمقراطي. وقد قطعت بلادنا، بالاقتراع المحلي الأخير، شوطا جديدا في ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، ولأسيما من خلال تعزيز التمثيلية النسوية في المجالس الجماعية.

بيد أن الأهم هو نجاح المغرب في رفع تحدي التنمية المحلية الجهوية. وهو ما يظل رهينا بتوافر النخب المؤهلة. لذا، ندعو المنتخبين المحليين، إلى تحمل مسؤوليتهم، في الاستجابة للحاجيات اليومية الملحة للمواطنين، من خلال برامج واقعية.

وهو ما يتطلب القرب منهم، وحسن تدبير شؤونهم، وإيثار الصالح العام، وتضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجمعوية، والسلطات العمومية. وذلك في نطاق من الالتزام التام، من قبل الجميع، بسيادة القانون، والحزم الدائم في ردع أي إخلال به.

وفي سياق تصميمنا على الارتقاء بالحكامة الترابية، قررنا فتح ورش إصلاحي أساسي، بإقامة جهوية متقدمة، نريدها نقلة نوعية في مسار الديمقراطية المحلية. ولهذه الغاية، سنتولى، قريبا، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. منتظرين منها أن تعرض على سامي نظرنا، في غضون بضعة أشهر، تصورا عاما، لنموذج مغربي للجهوية متقدمة. تنهض بها مجالس ديمقراطية، بما يلزم من التوزيع المتناسق للاختصاصات، بين المركز والجهات.

كما ندعوها للتفكير المعمق، في جعل أقاليمنا الجنوبية، نموذجا للجهوية المتقدمة، بما يعزز تدبيرها الديمقراطي لشؤونها المحلية، ويؤهلها لممارسة صلاحيات أوسع.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على الإسراع بإعداد ميثاق للتمرکز الإداري. إذ لا جهوية ناجعة بدونه. وذلك بما يقتضيه الأمر، من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة.

وإننا نعتبر الجهوية المتقدمة والتمرکز الواسع، محكا حقيقيا للمضي قدما في إصلاح وتحديث هياكل الدولة.

وإدراكا منا بأن الحكامة الجيدة لن تستقيم، إلا بالإصلاح العميق للقضاء، سنخاطبك، قريبا، إن شاء الله، بخصوص الشروع في تفعيل هذا الإصلاح، بعد توصلنا بخلاصات الاستشارات الموسعة في هذا الشأن.



## شعبي العزيز،

بنفس روح الحزم والعزم، عملنا على إعطاء دبلوماسيةنا دفعة قوية جاعلين قوامها الحزم في المبادئ، والواقعية في التوجه، والنجاحة في الآليات، والنتائج الملموسة. وغايتها التجند للدفاع عن القضية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، وعن المصالح العليا لبلادنا، وتعزيز إشعاعها الجهوي والدولي، وكذا التعبئة لخدمة تنميتها، بدبلوماسية اقتصادية. كما أضفينا عليها روحا جديدة، عمادها التفاعل بين سياساتنا الوطنية والأجندة الدولية، وإعادة تركيزها في ستة فضاءات أساسية؛ وفي صدارتها التزامنا الراسخ ببناء اتحاد مغاربي، مستقر ومندمج ومزدهر.

ومساهمة من بلادنا في توفير ظروف تفعيل العمل المغاربي المشترك، كخيار استراتيجي، لتحقيق تطلعات شعوبه الخمسة للتنمية المتكاملة، والاستجابة لمتطلبات الشراكة الجهوية، وعصر التكتلات الدولية، نؤكد إرادتنا الصادقة لتطبيع العلاقات المغربية-الجزائرية. وذلك وفق منظور مستقبلي بناء، يتجاوز المواقف المتقادمة، والمتناقضة مع الروح الانفتاحية للقرن الحادي والعشرين، ولاسيما تمادي السلطات الجزائرية في الإغلاق الأحادي للحدود البرية.

إن هذا الموقف المؤسف، يتنافى مع الحقوق الأساسية لشعبين جارين شقيقين، في ممارسة حرياتهم الفردية والجماعية، في التنقل والتبادل الإنساني والاقتصادي.

وبنفس الروح المغاربية، سنواصل جهودنا الدؤوبة، وتعاوننا الداعم للمساعي الأممية البناءة، للوصول إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، للخلاف الإقليمي حول مغربية صحرائنا. ومن هنا، نؤكد تشبثنا بالمبادرة المقدامة للحكم الذاتي، لجديتها ومصداقيتها، المشهود بها دوليا، بركائزها الضامنة لحقوق الإنسان، والهادفة لتحقيق المصالحة، ولمّ الشمل، بين كافة أبناء صحرائنا المغربية، وبأفقها المغاربي والجهوي البناء، المتطلع لرفع التحديات التنموية للمنطقة، وضمان التقدم والرفاهية لسكانتها.

وبنفس العزم، سنواصل جهودنا لتعزيز أواصر الأخوة العربية والإسلامية، سواء بإعطائها مضمونا اقتصاديا وتنمويا فعليا، أو من خلال نصرتنا الدائمة للقضايا العادلة لأمتنا وفي طليعتها، عملنا كرئيس للجنة القدس على صيانة هويتها ووضعيتها كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، كاملة السيادة؛ مؤكداين انخراطنا، في إجماع المجتمع الدولي، على رؤية الدولتين، ومرحبين بالتزام الإدارة الأمريكية بالحل العادل، بما يقتضيه من مستلزمات وتوافقات.

ويتمثل الفضاء الثالث، في تجسيد تضامن وتعاون المملكة مع الدول الإفريقية الشقيقة، وفي مقدمتها بلدان الساحل المجاورة. بالمثابرة على إقامة شراكات حقيقية معها، قائمة على المصالح المشتركة، وتحقيق التنمية المستدامة. واضعين تجاربنا وخبرتنا في خدمتها، كنموذج للتعاون جنوب-جنوب، بمشاريع تنموية بشرية وهيكلية.

وفي سياق حرصنا على التفعيل الأمثل للوضع المتقدم والمتميز، لشراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، ندعو لتضافر جهود كافة الفعاليات الوطنية، للتأهيل لكسب تحدياته، وحسن استثمار الفرص التي يتيحها في جميع المجالات.

وبموازاة ذلك، ينبغي مواصلة الإسهام الجاد، في كسب الرهانات الجهوية الجديدة، ومن بينها تفعيل المبادرة الواعدة، للاتحاد من أجل المتوسط. وفي نفس السياق، يتعين المضي قدما في تنويع شراكاتنا، وتطوير علاقاتنا المتميزة، مع مختلف جهات العالم. واستكمالا لمنظورنا الشامل للعمل الدبلوماسي، يتعين تعزيز انخراطنا الفعال في الأجندة متعددة الأطراف، وفي حل القضايا العالمية الشمولية.



## شعبي العزيز،

إننا نجدد، في هذه المناسبة التاريخية، عهدنا الوثيق على مواصلة قيادتك، أوفياء للبيعة المتبادلة. وبنفس الطموح وصدق العزيمة ووضوح الرؤية، نؤكد الالتزام الراسخ بمضاعفة الجهود، ليأخذ مسارنا التنموي، وتيرته القصوى؛ سلاحنا في ذلك، الالتحام الراسخ بين العرش والشعب، وتعبئة كل الطاقات لرفع التحديات، بالمثابرة في العمل، والثقة في المستقبل.

أوفياء في ذلك للروح الطاهرة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما. وبكامل التقدير، ننوه بالقوات المسلحة الملكية، والإدارة الترابية، وبكافة القوات العمومية، من درك ملكي، وأمن وطني، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، في صيانة حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

وبدعاء صادق من قلب خديمك الأول، المفعم بمحبتك، أسأل الله تعالى أن يحفظ كل المغاربة، حيثما كانوا، في أنفسهم وذوهم، وأن يوالي نعمه على هذا البلد الأمين.

كما أضرع إليه جلته قدرته، أن يكلل الجهود الخيرة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن وخارجه، بالنجاح والتوفيق، فيما يسعد أحوالهم، ويبلغهم آمالهم، ويحقق بعملنا الجماعي، لوطننا الغالي، دوام الوحدة والاستقرار، والتقدم والازدهار. إنه نعم المولى ونعم النصير.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس العليا العسكرية  
تطوان، 08 شعبان 1430 هـ الموافق 31 يوليوز 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط،

بكامل الاعتزاز، نستقبل الفوج الجديد من خريجي المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية، وذلك لأداء القسم أمام جلالتنا، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وبهذه المناسبة، نجدد الإشادة بما تتحلى به هذه القوات، بكل مكوناتها، من كفاية عالية، وتعبئة دائمة، بقيادتنا، للقيام بواجب صيانة وحدة الوطن وأمنه واستقراره، والإسهام في تنميته.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم «فوج الإمام مالك»، اعتبارا لإجماع المغاربة، على الأخذ بالمذهب المالكي، الذي يعد من الثوابت التاريخية لوحدة المغرب، ولكونه يجسد جوهر الإسلام في الوسطية والاعتدال، والتحلي بالسماحة والواقعية، ونبذ التطرف والانغلاق.

فكونوا، رعاكم الله، متحليين، على الدوام، بما يرمز إليه اسم الإمام مالك، رضي الله عنه، ومذهبه السني، من استقامة وإخلاص، والتزام بطاعة ولي أمر الأمة، أمير المؤمنين. أوفياء لشعاركم الخالد: الله-الوطن-الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى ندوة التعاون العربي الإفريقي - الإيبورو - لاتينو - أمريكي  
أصيلة، 09 شعبان 1430 هـ الموافق فاتح غشت 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نرحب بالشخصيات الوازنة، من رجالات السياسة والاقتصاد والفكر والإعلام، وبفعاليات المجتمع المدني،  
الذين شرفوا المغرب، ومدينة أصيلة خاصة، بحضورهم موسمها الثقافي الدولي الحادي والثلاثين، وبمشاركتهم في هذه الندوة الهامة،  
التي تستهل بها جامعة المعتمد بن عباد الصيفية دورتها الرابعة والعشرين.

ونود بهذه المناسبة، أن نعرب عن تقديرنا للجهود الخيرة، التي ما فتئت تبذلها مؤسسة منتدى أصيلة، برئاسة محب جنابنا الشريف،  
وخديمتنا الأَرْضِي الأستاذ محمد بن عيسى، مما جعل من مواسم أصيلة الثقافية فضاء للحوار البناء والنقاش الحر، حول القضايا  
الجوهرية، التي تفرض نفسها بحددة على الأجندة الدولية، فاسحة المجال لبروز شراكات فاعلة، متعددة الأبعاد، بين الحكومات  
ومنظمات المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، نشيد باختياركم لـ «التعاون العربي الإفريقي-الإيبورو-لاتينو-أمريكي: الحكومات والمجتمع المدني» موضوعا لهذه  
الندوة، ذلك أن التعاون الإقليمي جنوب-جنوب يعد من صميم التوجهات الدولية الراهنة، التي يجري بشأنها نقاش واسع، لم يعد  
منحصرا في الدوائر الأكاديمية، بل أصبح منفتحا على مكونات المجتمع المدني، كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك بعمله على  
تعزيز سبل التواصل والتقارب بين الأمم والشعوب، وانخراطه الفاعل في أورش التنمية.  
حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت السنوات الأخيرة دينامية متجددة، مطبوعة بانبثاق صيغ وأشكال متطورة من الشراكات الجهوية والدولية، وذلك انطلاقا  
من الوعي بضرورة تفعيل التعاون داخل المجموعات القارية.

وفي هذا الصدد، وتمشيا مع اختياراتنا الاستراتيجية، أولينا أهمية خاصة للتعاون جنوب-جنوب، بالتركيز، في المقام الأول، على عمقنا  
الإفريقي ومحيطنا العربي، وفضائنا الأمريكي اللاتيني.

وذلك إيماننا بأن التعاون بين دول الجنوب، لم تعد تملية الضرورة ووحدة المصير والتحديات فحسب، وإنما لكونه يعد الإطار الأمثل لوضع استراتيجيات متناسقة ومتكاملة، لإقامة قواعد جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب، تأخذ بالاعتبار المستجدات والتحديات العالمية المتسارعة، بما تحمله من تداعيات وانعكاسات.

واقترنا منا بأن الإنسان يجب أن يكون في صلب التنمية، حرصنا على الإسهام في مشاريع التنمية البشرية لأشقائنا الأفارقة، عبر برامج ملموسة ومنتجة، وشراكات في قطاعات متنوعة، تفسح المجال لتبادل أوثق للتجارب والكفاءات.

كما نولي نفس الاهتمام لتوطيد علاقاتنا مع دول أمريكا الجنوبية، عاملين على استكشاف آفاق أوسع للتعاون الثقافي والاقتصادي، وتنمية المبادلات التجارية، سواء على المستوى الثنائي، أو متعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا لإطلاق شراكة طموحة بين منطقتنا العربية ودول أمريكا الجنوبية، كان للمغرب الدور الرائد في وضع إطارها المؤسسي، وذلك انطلاقاً من موقعه كبوابة للعالم العربي، بهذه القارة، التي نتقاسم وإياها موروثاً ثقافياً وحضارياً، وتحديات تنموية وأمنية راهنة.

ومن هنا، فإن أشغال ندوتكم تشكل فرصة سانحة لمواصلة التفكير في القيمة الاستراتيجية لهذه الشراكة، وفي امتداداتها على مستوى الفضاء الأطلسي، في إفريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية وأوروبا، مستحضرين المخاطر المحدقة بدولنا، وكذا الرهانات الجسيمة التي تفرض علينا التضامن والعمل الجماعي، لصيانة استقرار دولنا، والحفاظ على وحدتها وسلامتها من نزوعات البلقنة، والعمل المشترك لضمان مستقبل أفضل لأجيالنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ندرك طبيعة وحقيقة بعض الخلافات الظرفية أو المفتعلة، التي قد تحول أو تؤثر أحياناً على وتيرة سير التعاون المنشود بين دولنا. وفي سياق العولمة والثورة الرقمية، وما أفرزته من منظومة قيم جديدة، ومتطلبات تنموية، لم يعد في مستطاع الحكومات النهوض وحدها، بأعبائها، فإننا نراهن على مد جسور الحوار الفكري، والانفتاح المعرفي، وعلى انخراط فعاليات المجتمع المدني في هذا التوجه، بكل استقلالية والتزام، لزرع بذور الثقة المتبادلة باعتبارها عماد أي شراكة مثمرة وقابلة للاستمرار.

ومن ثم فإن الحكومات مدعوة لتمكين النسيج الجمعي من الدعم المادي والمعنوي الضروري، وتوفير الإطار القانوني الملائم، لضمان استقلاليته، ليساهم بكل وعي ومسؤولية في ترسيخ قيم المواطنة الملتزمة، وفي تطوير الممارسة الحديثة للديمقراطية، وفي النهوض بالتنمية الشاملة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن اعتزازنا بالرصيد المشرف لتظاهرات أصيلة، وما كرسته من ترسيخ صورة مغرب يخوض مسارا ديمقراطيا وتنمويا رائدا، في جو من الحرية والمسؤولية والانفتاح الحضاري على الآخر، لا يعادله إلا حرصنا على أن يواصل هذا المنتدى النهوض بدوره الريادي في إرساء حوار فكري وسياسي خلاق ومستنير، حول قضايا وانشغالات العصر.

وإننا لواثقون أن ما ستعرفه هذه الندوة من تبادل للأفكار النيرة، المعبرة عن مشارب فكرية متعددة، سيرسخ نهج الحوار الموضوعي الذي ندعو إليه، حوار متحرر من الأحكام الجاهزة والتصنيفات النمطية، مؤسس على القيم الكونية المثلى، لبناء الديمقراطية على أسس التنمية المستدامة والحكامة القوية.

وفتكم الله وكل أعمالكم بالنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب  
تطوان، 28 شعبان 1430هـ الموافق 20 غشت 2009م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

لقد كان في طليعة أهداف ثورة الملك والشعب، استرجاع استقلال المغرب، وبناء دولة المؤسسات، القوية بسيادة القانون، وعدالة القضاء. ومواصلة للجهد الأكبر لتحقيق هذا الهدف الأسمى، فقد ارتأينا أن نخصص خطابنا، المخلد لذكراها السادسة والخمسين، لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء، تعزيزاً لأورش التحديث المؤسسي والتنموي، الذي نقوده.

فمنذ تولينا أمانة قيادتكم، وضعنا في صلب انشغالاتنا إصلاح القضاء، بمنظور جديد، يشكل قطيعة مع التراكمات السلبية، للمقاربات الأحادية والجزئية.

وقد أخذنا بالمنهجية التشاورية والإدماجية، التي سلكناها، بنجاعة، في القضايا الوطنية الكبرى، لبلورة إصلاح جوهري، لا يقتصر على قطاع القضاء، وإنما يمتد، بعمقه وشموليته، لنظام العدالة.

ونود الإشادة بما أبانت عنه كافة الهيئات والفعاليات المؤهلة، من تجاوب صادق، لما دعونا إليه من استشارات موسعة، وبما أثمرته من تصورات وجيهة.

وحرصاً على استمرار هذا النهج البناء، فإننا نعتزم إيجاد هيئة استشارية قارة، تعددية وتمثيلية، تتيح للقضاء الانفتاح على محيطه، وتشكل إطاراً مؤسسياً للتفكير وتبادل الخبرات، بشأن القضايا ذات الصلة بالعدالة. وذلك في احترام لصلاحيات المؤسسات الدستورية، واستقلال السلطة القضائية، واختصاصات السلطات العمومية.

وإننا نعتبر القضاء عماداً لما نحرص عليه من مساواة المواطنين أمام القانون، وملاذاً للإنصاف، الموطد للاستقرار الاجتماعي. بل إن قوة شرعية الدولة نفسها، وحرمة مؤسساتها من قوة العدل، الذي هو أساس الملك.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لإصلاحه. وذلك وفق خارطة طريق واضحة في مرجعياتها، طموحة في أهدافها، محددة في أسبقياتها، ومضبوطة في تفعيلها.

وفي صدارة المرجعيات، ثوابت الأمة، القائمة على كون القضاء من وظائف إمارة المؤمنين، وأن الملك هو المؤمن على ضمان استقلال السلطة القضائية.

كما ينبغي، في هذا الصدد، الأخذ بعين الاعتبار، مختلف المقترحات والتوصيات الوطنية الوجيهة، وكذا الخلاصات البناءة لمشروع وزارة العدل، ولاستشاراتها الموسعة، فضلا عن الالتزامات الدولية للمملكة.

أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصدقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكاممة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليوأكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، ورفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل.

### شعبي العزيز،

مهما كانت وجهة الأهداف الاستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، للشروع في تفعيله، في ستة مجالات، ذات أسبقية.

أولا : دعم ضمانات الاستقلالية : وذلك بإيلاء المجلس الأعلى للقضاء المكانة الجديرة به، كمؤسسة دستورية قائمة الذات، وتخويله، حصريا، الصلاحيات اللازمة، لتدبير المسار المهني للقضاة، وإعادة النظر في طريقة انتخابه، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية نسوية مناسبة لحضور المرأة في سلك القضاء، فضلا عن عقلنة تسيير عمله.

وفي نفس الإطار، يجدر مراجعة النظام الأساسي للقضاة، في اتجاه تعزيز الاحترافية، والمسؤولية والتجرد، ودينامية الترقية المهنية، وذلك في ارتباط مع إخراج القانون الأساسي لكتاب الضبط، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

ثانيا : تحديث المنظومة القانونية : ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة.

وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية.

وبموازاة ذلك، يتعين تطوير الطرق القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب.

ثالثا : تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، وذلك بنهج حكاممة جديدة للمصالح المركزية لوزارة العدل وللمحاكم، تعتمد اللاتمركز، لتمكين المسؤولين القضائيين من الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك تفعيل التفتيش الدوري والخاص، بكل حزم وتجرد، وكذا اعتماد خريطة وتنظيم قضائي عقلاني، مستجيب لمتطلبات الإصلاح.

رابعاً: تأهيل الموارد البشرية، تكويننا وأداء وتقويماً، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل، وإيلاء الاهتمام اللازم للجانب الاجتماعي، بتفعيل المؤسسة المحمدية، تجسيداً لرعايتنا الدائمة لأسرة القضاء.

خامساً: الرفع من النجاعة القضائية، للتصدي لما يعانيه المتقاضون، من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة.

وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام.

سادساً: تخليق القضاء لتحسينه من الارتشاء واستغلال النفوذ، ليساهم بدوره في تخليق الحياة العامة، بالطرق القانونية.

شعبي العزيز،

إن المحك الحقيقي لهذا الإصلاح الجوهري، لا يكمن في مجرد وضعه، وإنما في القدرة على حسن تفعيله وتدبيره، وهو ما ينبغي أن يتم على صعيدين.

فعلى المستوى المركزي، نؤكد أن مسؤولية تفعيل هذا الإصلاح، والإشراف عليه، منوطة بالحكومة، وخاصة وزارة العدل، وذلك وفق برامج محددة في أهدافها ومراحلها، ومضبوطة في وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم.

أما على صعيد المحاكم، فإن نجاح الإصلاح يظل رهيناً بانتهاج عدم التمرکز، وبتوافر الكفاءات اللازمة. ولهذه الغاية، ندعو المجلس الأعلى للقضاء، لعقد دورة خاصة، لاقتراح المسؤولين القضائيين بالمحاکم، المؤهلين للنهوض الميداني بهذا الإصلاح الحاسم.

إن الأمر يتعلق بورش شاق وطويل، يتطلب تعبئة شاملة، لا تقتصر على أسرة القضاء والعدالة، وإنما تشمل كافة المؤسسات والفعاليات، بل وكل المواطنين.

وإننا نعتبر الإصلاح الجوهري للقضاء، حجر الزاوية في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة لدى شبابنا وأجيالنا الحاضرة والصاعدة.

لذا، ننتظر من الجميع الانخراط القوي في كسب هذا الرهان الحيوي، بنفس روح الثورة الدائمة للملك والشعب، على درب استكمال بناء مغرب العدالة، التي نريدها شاملة، بأبعادها القضائية والمجالية والاجتماعية. أوفياء، في ذلك، للذكرى الخالدة لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، ولشهداء التحرير والوحدة، أكرم الله مثوهم.

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» صدق الله والعظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر الدولي للسكان  
مراكش، 07 شوال 1430هـ الموافق 27 شتنبر 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يختار الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، المغرب كأول بلد عربي وإفريقي، لاحتضان مؤتمرهم السادس والعشرين للسكان، الذي يحظى برعايتنا السامية.

ونود الإشادة بتضمين جدول أعماله، عدة جلسات تهم المغرب والعالم العربي، الذي يحكم موقعه الجغرافي، وتباين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، يشكل مرصدا متميزا للمراقبة، والتتبع والاستنتاج، في المجال الديموغرافي، وقضايا السكان، التي أصبحت في صلب الانشغالات العالمية.

وإننا نتطلع، بكل اهتمام، لما ستمخض عن مناقشاتكم القيمة، من نتائج، لتعزيز سياسات بلداننا في مجال التنمية البشرية، على أساس البحث العلمي والخبرة الميدانية، ومن منظور التحكم في المتغيرات الديموغرافية، الذي أضحي ضرورة وطنية ودولية.

وفي هذا الصدد، اتخذ المغرب، منذ منتصف الستينات، جملة من التدابير الاستباقية، التي أكسبته موقعا رياديا. وذلك بتحقيقه نجاحا كبيرا، في ضمان توازن النمو الديموغرافي، من جهة، ولاسيما من حيث مستوى مؤشر الخصوبة، ومعدل الحياة عند الولادة.

ومن جهة أخرى، فإن الوجه العكسي لهذا التقدم، قد تمثل في انخفاض معدل الخصوبة والإنجاب، الذي يفضي إلى تزايد شيخوخة الساكنة، بآثاره السلبية، الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها ظهور فئة من المسنين المهمشين، تعاني من الهشاشة والعجز.

وبالرغم من التضامن الأسري، والتعاطف الاجتماعي، الذي ما زال يميز البلدان العربية والإفريقية، فإنه من الضروري تعزيز الأواصر التقليدية للتكافل بروابط حديثة ومؤسسية، لمواجهة آثار هذه الظاهرة، لاسيما من خلال العمل على توسيع التغطية الصحية، لتشمل كل الأشخاص في وضعية هشّة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي مقدمتهم العجزة.

إن من ثوابت سياستنا السكانية، إيماننا الراسخ بأنه من غير المجدي، الاعتماد فقط على تأثير العامل الديموغرافي، بمعزل عن سياقه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. لذا، نحرص في المغرب، على نهج استراتيجية شمولية تقوم، وفق مقاربة تشاركية، على ثلاثة محاور رئيسية:

أولها: الاستثمار في البنيات التحتية، والقطاعات المنتجة، في مناخ تسوده الليبرالية والانفتاح؛

وثانيها: محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية. وذلك في إطار توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين ظروف العيش. ومن هنا، كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي نعتبرها ورشا كبيرا مفتوحا باستمرار، ينسجم مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

وثالثها: القيام بإصلاحات سياسية ومجتمعية، تهدف إلى توسيع فضاءات المشاركة الديمقراطية، والنهوض بأوضاع المرأة، خاصة من خلال إقرار مدونة الأسرة، التي تعد رائدة في مجال المساواة القانونية بين النساء والرجال، وضمان حقوق الطفل.

حضرات السيدات والسادة،

إن توجيه السياسات السكانية، لا يمكن أن يغفل اليوم، في سياق مطبوع بأزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، المتغيرات المناخية، التي يجب إيلاؤها ما تستحقه من اعتبار، في كل التوقعات الاقتصادية والسكانية، وهي عوامل تشغل بال البشرية جمعاء، حيث هزت النظرة المتفائلة للتقدم المطرد، الذي طالما روج له النموذج الاقتصادي الدولي السائد.

فالعالم لم يفتأ يزداد وعيا، ليس فقط بندرة موارد الأرض، الآخذة في التناقص، وبالتالي في العجز عن تلبية حاجيات سكان المعمور، على المدى الطويل؛ وإنما أيضا بالمخاطر الكبيرة، الناتجة عن عولمة كاسحة، وعن تدهور اقتصاد سوق غير مضبوط، بالنسبة لمستوى عيش السكان ورفاهيتهم.

لقد أصبحت الأزمة العالمية تهدد التقدم، الذي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية. ولعل أثرها الحالي والمستقبلي، ستتحكم في تحديده أساسا الاعتبارات السكانية. ومن هنا، تبرز أهمية العامل الديموغرافي، الذي يتعين أن يكون بمثابة بوصلة لوضع السياسات العمومية.

بيد أن الدراسات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية، تلتقي في تسليط الضوء على حقيقة بالغة الأهمية: وهي تفاقم حدة الفوارق التي تطبع عالمنا. فوارق ليست بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها فحسب، بل وداخل البلد الواحد، مما يبرز الحاجة إلى تنمية بشرية مستدامة، يكون هدفها المحوري، هو تقليص تلك الفوارق، من خلال محاربة الفقر، وضمان الصحة والتعليم، على وجه الخصوص، مع إيلاء عناية خاصة للبعد الإيكولوجي.

وفي هذا السياق، فقد غدت التغيرات المناخية بدورها تثير شتى المخاوف، بشأن اتساع رقعة الفقر عبر العالم، ذلك أن التطور المتوقع لبيئة الأرض، سيسهم في إحداث تغيرات تدريجية لجغرافية المجال الفلاحي، يهدد الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للدول التي تسجل معدلات مرتفعة للفقر.

إن تغير المناخ يطرح نفسه كظاهرة تتطلب معالجتها ابتداء حلول جديدة، وانتهاج سياسات طموحة، وإزالة ما يعترى توزيع الإنتاج الفلاحي، من تفاوتات صارخة بين دول الشمال والجنوب.

ومن هنا، فإن قضايا الأمن الغذائي، والتصحر واستنزاف الأراضي الفلاحية، وارتفاع مستوى مياه البحار، تسائل بإلحاح، الديموغرافيين للتداول بشأن الحلول الكفيلة بمواجهة تداعياتها، وفي مقدمتها معضلة حركات الهجرة، المنذرة باتخاذ أشكال وأبعاد أشد خطورة مما هي عليه حالياً. وإن المغرب لمعني بالدرجة الأولى، بقضايا الهجرة، باعتباره نقطة للتلاقي بين الشمال والجنوب. ولمواجهة الضغوط الناجمة عن حركات الهجرة، ما فتئنا نبلور مع شركائنا في الجوار الأورو - المتوسطي، الاستراتيجيات الواجب وضعها، لضبط هذه الظاهرة.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن لنا في الكفاءات العالية، التي يتمتع بها الخبراء المشاركون في هذا المؤتمر الهام، وتنوع تخصصاتهم ومشاربهم العلمية، لضمانة حقيقية لنجاح هذا الملتقى العلمي الكبير، والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بقضايا السكان.

وإننا نتطلع إلى أن تشكل التوصيات والقرارات التي ستخضعونها، خارطة طريق مضبوطة، لإيجاد حلول ذات بعد كوني للقضايا المطروحة، تساعد صناع القرار، على بلورة السياسات العمومية.

وختاماً، لا يفوتنا التنويه بالجهود الدؤوبة التي بذلها المنظمون، لتوفير شروط النجاح لهذه التظاهرة العلمية الكبرى، ولا سيما منهم المندوب السامي للتخطيط، وما أبانوا عنه، من احترافية ومسؤولية في تنظيم هذا الملتقى الدولي الهام.

وإذ نرحب بجميع ضيوف المغرب الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا بمراكش الحمراء، ملتقى الحوار بين الثقافات والحضارات، لنسأل الله عز وجل أن يكلل أعمالكم بالسداد والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته



## صاحب الجلالة الملك محمد السادس يدين بقوة ما تعرض له المسجد الأقصى من انتهاكات مبيتة ومستفزة لمشاعر المسلمين

7 شوال 1430 هـ الموافق 27 شتنبر 2009 م

أعرب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 7 شوال 1430 الموافق 27 شتنبر 2009 م، بوصفه ملكا للمغرب ورئيسا للجنة القدس الشريف عن إدانته القوية للعمل الشنيع الذي تعرض له المسجد الأقصى من انتهاكات مبيتة ومستفزة لمشاعر المسلمين، وذلك على إثر ما تعرض له الحرم القدسي المبارك، على يد طائفة من المتطرفين اليهود.

وأوضح بلاغ للديوان الملكي أن الملك عبر أيضا عن شجبه المطلق للاعتداءات العنيفة التي أصابت مجموعة من الفلسطينيين من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي، المتواطئين في التطاول على حرمة المقدسات الإسلامية واقتحام باحات المسجد الأقصى، وخاصة باب المغاربة.

وأضاف البلاغ أن أمير المؤمنين، من منطلق حرصه على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، ليؤكد الرفض التام لهذه الأعمال الآثمة والانتهاكات الجسيمة، المناهية لقيم الأديان السماوية والإنسانية في التعايش والتسامح، والمناقضة للشرعية والمواثيق الدولية ذات الصلة بعدم المساس بهوية القدس وتراثها الديني، وبنظامها القانوني الدولي، الذي لا يعترف باحتلال القدس الشرقية السلبية.

وشدد على أن المملكة المغربية لتعتبر أن هذه الأفعال اللامسؤولة، إنما تحاول يائسة، معاكسة إرادة السلام العادل، التي هي محط إجماع دولي؛ بل إنها تعمق الفجوة بين الأطراف المعنية بالحوار، ولا تخدم إلا النزوعات المتطرفة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أن المغرب، يضيف البلاغ، إذ يدين التصرفات العنيفة، وكافة الأعمال اللامشروعة والأحادية الجانب لتغيير الوضع القانوني للقدس، فإن ذلك لن يزيده إلا تشبثا بقيم السلام والحوار والاعتدال، التي سيكتب لها النصر لا محالة، لما فيه خير المنطقة وتعايش كافة شعوبها وأديانها ودولها؛ بما فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في وئام وسلام.

وفي هذا السياق، يقول البلاغ، فإن الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، يجدد التأكيد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي، واللجنة الرباعية الدولية، لمسؤولياتهم كاملة، لوضع حد لهذه الانتهاكات اللامشروعة، وخلق المناخ الملائم لإنقاذ عملية السلام، واستئنافها في جو من الثقة والمشروعية، القائمة على حل الدولتين.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الثامنة  
الرباط، 19 شوال 1430هـ الموافق 09 أكتوبر 2009م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نتولى افتتاح هذه السنة التشريعية، إثر مسلسل انتخابي، أفضى إلى تجديد مجالس الجماعات المحلية، وهيئات الغرف المهنية والمأجورين، وثلاث مجلس المستشارين.

وعلى أهميتها، فهذه الاستحقاقات ليست إلا شوطا في بناء ديمقراطي، ومهما كانت مصاعب مساره، فإننا ماضون في تعهده بالتطوير، تحصينا لمكاسب هامة لا رجعة فيها، وتقويما لما قد يشوبه من اختلالات، لا هوادة في محاربتها، بالإرادة الحازمة، والتعبئة الفعالة.

هدفنا الجماعي الارتقاء بالعمل الديمقراطي إلى ثقافة راسخة، ومواقف نابعة من اقتناع عميق، بدل اختزاله في مساطر شكلية، أو مزايدات جانبية عابرة، وذلك على حساب ما هو أهم بالنسبة للوطن والمواطنين.

إنه جعل المؤسسات المنتخبة، وعلى رأسها البرلمان، حصنا، لما نريده لبلادنا من ديمقراطية حقة، ورافعة لما نتوخاه لها، من تنمية شاملة، ومواطنة كريمة، ووحدة عتيدة.

ويندرج خطابنا في مرحلة متميزة، بإطلاق وتسريع العديد من الإصلاحات الجوهرية، للحكامة الجيدة، والأوراش التنموية الهيكلية.

كما يأتي في ظرفية دقيقة، مطبوعة بأزمة مالية واقتصادية عالمية. وهذا ما يقتضي انخراطكم الإيجابي، في المجهود الوطني الجماعي، لمواجهة تداعياتها السلبية، ولجعلها حافزا على الإقدام على الإصلاحات والتقويمات اللازمة.

وفي خضم هذا السياق الوطني والعالمي، أصبحت القضايا الاقتصادية والاجتماعية، تتصدر انشغالات المواطنين والمؤسسات.

كما تعد محور السياسات العمومية، وجوهر الممارسة الحزبية الجادة، والعمل البرلماني البناء.



وهو ما يتطلب تمكين بلادنا، من هيئات للحكومة التنموية؛ تعزيزا لديمقراطية المشاركة، التي جعلت المغرب نموذجا لانخراط القوى الحية للأمة، في تدبير الشأن العام. ولهذه الغاية، نؤكد الضرورة الملحة، لاعتماد الإطار القانوني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، يتعين الحرص على إقامة هذا المجلس وتفعيله، في نطاق من التناسق والتكامل، بين مختلف المؤسسات الوطنية. هدفنا انبثاق نموذج مغربي لمجلس اقتصادي واجتماعي، يشكل بجودة آرائه الاستشارية، هيئة دستورية للخبرة والدراسة، بشأن القضايا التنموية الكبرى للأمة.

ومن هنا، فإن فعاليته ومصداقيته تظل رهينة بتشكيلة معقلنة، تتكون من خبراء وفاعلين، مشهود لهم بالكفاءة، في المجالات التنموية. كما أن تعددية تركيبته، تقتضي تمثيله للقوى الحية والمنتجة، من هيئات سوسيو - اقتصادية ومهنية، وفعاليات جمعوية مؤهلة؛ فضلا عن الحضور المناسب للمرأة، في عضويته.

وتجسيدا لإرادتنا في إشراك كافة الكفاءات المغربية، أينما كانت، في هذا المجلس، فإنه يتعين أن يفتح على الطاقات الوطنية، داخل الوطن وخارجه.

### معشر البرلمانيين المحترمين،

إننا نتنظر من هذا المجلس أن يشكل هيئة يقظة، وقوة اقتراحية، في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية، الاقتصادية والاجتماعية، والمرتبطة بالتنمية المستدامة. كما نريده إطارا مؤسسيا للتفكير المعمق، والحوار البناء، بين مختلف مكوناته، لإنضاج التعاقدات الاجتماعية الكبرى.

أما الحوار الاجتماعي اللازم لتسوية نزاعات الشغل المطبعية، فله فضائه الخاصة؛ حيث يظل شأننا يتعين على الأطراف المعنية، والسلطات المختصة، معالجته بروح المسؤولية، والغيرة على المصلحة الوطنية العليا.

وعلى الأمد المنظور، يجدر بالمجلس أن يضع في صدارة عمله، بلورة ما دعونا إليه، من إعداد ميثاق اجتماعي جديد؛ وكذا إبداء الرأي في تناسق وتفاعل المخططات التنموية، والسياسات القطاعية، وتعميق بعدها الجهوي.

كما نوجه الحكومة لاتخاذ تدابير الملائمة، الكفيلة بضمان عدم تداخل أو تضارب اختصاصات المجلس، مع صلاحيات الهيئات العاملة في نفس المجال. وكما تعلمون، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارية للجهازين التنفيذي والتشريعي.

لذا، فإن حرصنا على الرفع من فعالية عملهما، يجعلنا نتوخى من المجلس الجديد، على الخصوص، إغناء الأداء البرلماني والحكومي، بخبرته ومشورته.

وتظل غايتنا المثلى تعزيز مكانة البرلمان ومصداقيته. وهذا ما يقتضي منكم ارتباطا أقوى بالقضايا التنموية الكبرى للوطن والمواطنين.

وإننا بتفعيل هذا المجلس الجديد، نضع لبنة أخرى، على درب دعم الحكامة التنموية، التي نريدها دعامة أساسية لترسيخ المواطنة الكريمة والفاعلة.

كما نتوخى منها توطيد التضامن الوطني، والعدالة الاجتماعية، وعمادها مواصلة تقويم منظومة التعليم. وذلك بتعميق الوعي بأهمية التقدم الذي تم إحرازه، وجسامة الطريق الطويل، التي تقتضي جهودا دؤوبة، وإيمانا قويا بالدور الحاسم للمدرسة الوطنية، قوام تكافؤ الفرص، والتربية على المواطنة الصالحة، ومنجم التنمية البشرية.

وبموازاة ذلك، سنواصل تعزيز ما حققناه من مكاسب هامة، في مجال الحكامة المؤسسية، التي ما فتئنا نعمل على الارتقاء بها؛ ولاسيما بالإصلاح الجوهري للقضاء، وبالجهوية المتقدمة، واللامركز الواسع. وتلكم هي المقومات الأساسية للإصلاح المؤسسي العميق المنشود.

إن مغربا جديدا ينبثق من هذه الدينامية الإصلاحية المقدامة، التي أطلقناها ونرعها، بالمتابعة والتقويم والاستكمال. وبروح الغيرة على حرمة البرلمان، نؤكد لكم أن مصداقية عملكم، رهينة بانخراطكم القوي في إنجاح ما نقوده، من إصلاحات أساسية، والتحرك الفعال للدفاع عن مغربية الصحراء.

وهذا ما يقتضي منكم انتهاج المبادرات المثمرة، والنقاش الجاد، والتشريع المتقدم، والمراقبة البناءة. وستجدون خديم المغرب الأول، في طليعة العاملين، على ترسيخ بناء مغرب الوحدة والتقدم والاستقرار، والسيادة الكاملة، والكرامة الموفورة.

«رب اجعل هذا البلد آمنا، وارزق أهله من الثمرات» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الملتقى الدولي حول التغيرات المناخية  
الرباط، 26 شوال 1430هـ الموافق 16 أكتوبر 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في هذا الملتقى الدولي المهم، المخصص لتدارس التغيرات المناخية، وما تحمله من مخاطر وتحديات،  
والحلول التي يتعين علينا بلورتها، سواء للتخفيف من آثارها، أو لما تستوجبه من ملاءمة أنماطنا التنموية.

وفي هذا الصدد، فإن الأدلة التي تمدنا بها، بصفة منتظمة، المجموعة العلمية الدولية، بمختلف تخصصاتها، تثبت التأثير القوي للعوامل  
البشرية في التقلبات المناخية الراهنة.

كما أن «مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ» تتوقع مستقبلا متقلبا، مطبوعا بعدة سيناريوهات، حيث ستشهد الدورات  
المناخية تحولات عميقة، إذا ما تواصل انبعاث الغازات الدفيئة بوتيرته الحالية.

وإن من شأن التدهور الشامل لجميع الأنظمة البيئية، الأرضية والبحرية والساحلية، أن يفضي إلى اختلالات نوعية في توازنها، وإلى  
تهديد التنمية، سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو المستقبلية.

وأمام هذه التهديدات، فإنه لا خيار للمنتظم الدولي سوى التحرك العاجل بالحزم المطلوب، وبروح التضامن والإنصاف والمسؤولية،  
من أجل حماية مستقبل كوكبنا.

وبالنسبة لبلدان القارة الإفريقية، فإن هشاشة أنظمتها البيئية، وضعف اقتصادياتها ومحدودية قدراتها على مواجهة التغيرات المناخية،  
كلها عوامل ستفضي حتما إلى تفاقم الفقر وتدهور الأمن في العديد من مناطقها. وهي وضعية مجحفة بالنسبة لهذه البلدان، إذ كيف  
يعقل أن تتحمل أكثر من غيرها انعكاسات هذه التغيرات، وهي الأقل إنتاجا للغازات الدفيئة.

وعلى هذا الأساس، فإن التضامن الدولي والإنصاف وتقاسم المسؤوليات قد أضحت اليوم ضرورة ملحة لمساعدة البلدان الإفريقية  
على بلورة وتفعيل تدابير الملاءمة، التي يتعين اتخاذها مع تمكينها من الوسائل والدعم التقني والمالي اللازم.

## حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، وعلى غرار كافة بلدان المعمور يعاني انعكاسات التغيرات المناخية بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي وأنظمتها البيئية.

لذلك، أكدت بلادنا منذ البداية، مشارقتها المجموعة الدولية، الاقتناع الراسخ بضرورة التحرك، وبأهمية الانخراط في الوعي الكوني، الذي كرسه مؤتمر قمة الأرض المنعقد بـ «ريو دي جانيرو» سنة 1992، من خلال الاتفاقيات المتعلقة بالتغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي والغابات ومحاربة التصحر. فبعد مصادقتها على مجموع هذه الاتفاقيات اعتمدت بلادنا برامج عمل وطنية، نولي تتبع تنفيذها عناية خاصة.

وفي هذا السياق، وبالعزم نفسه نؤكد إرادتنا القوية على المضي قدما في هذا التوجه بالوتيرة والجهد اللازمين. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا لجعل القضايا البيئية في صلب برامجنا التنموية والسهر على ضمان توازن مواردنا الطبيعية وتجديدها، والمحافظة على جودتها.

ووعيا من بلادنا بما للموارد المائية من دور مركزي في النهوض بالتنمية، فقد توقفت في نهج رؤية متبصرة لتعبئة هذه الموارد، من خلال سياسة بناء السدود التي أطلقها، منذ سنة 1967، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وعلى الرغم من قساوة الأحوال المناخية، التي عاشتها بلادنا خلال العقود الأخيرة، من فيضانات وتعاقب فترات الجفاف بصفة حادة وطويلة الأمد، فقد تمكنا، بعون الله، وبفضل قدراتنا على تخزين المياه، من تأمين التزود المنتظم بالماء الشروب، وتوفير المنتوجات الفلاحية المسقية، وحماية المناطق والممتلكات والتجهيزات المهددة بالفيضانات.

وبموازاة مع مواصلة تعبئة مواردنا المائية، فإن رهانا الحالي والمستقبلي يتمثل في العمل الدائم على التحكم في هذه الموارد، من خلال جعل الاقتصاد في استهلاكها والاستعمال الأمثل لها وحسن اختيار فرص توزيعها، والمحافظة على جودتها، هي المرتكزات الأساسية لأنماطنا التنموية.

ومن المنظور نفسه، فقد جعلنا من قطاع الطاقة محورا استراتيجيا للاستجابة لثلاث ضرورات أساسية: الفعالية الطاقية، وتأمين التزود المنتظم بالطاقة، وإنتاج الطاقات المتجددة، ولاسيما بترشيد استغلال مصادر الطاقة الهوائية والشمسية. وإن تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، يعني بالأساس المحافظة على توازن الأنظمة البيئية.

ومن هذا المنطلق، انخرطت بلادنا بكل حزم في مجال تجديد مواردنا الغابوية، وحماية التنوع البيولوجي، ومحاربة تدهور التربة وانجرافها، والحد من زحف الرمال والتصحر، من أجل تحسين وتنمية قدراتنا على إنتاج مواردنا الطبيعية وتجديدها.

ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لا ينبغي أن تقتصر على الحلول التقنية فقط، بل إنها تتطلب التزاما قويا لجعل كافة المواطنين يتبنون هذا الطموح الوطني. ذلكم أن التنمية المستدامة، باعتبارها الضمانة الأساسية لاطراد التقدم الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال يجب أن تستجيب في الوقت نفسه، لضرورة مزدوجة، يتلازم فيها التضامن المجالي والتكافل الاجتماعي.

في هذا الصدد، فإن انشغالنا بتوطيد الإنصاف المجالي، يستوجب توجيه الجهود للمناطق القروية والمعزولة، وتلك التي تعاني خصاضا في البنيات التحتية، من أجل توفير الشروط الملائمة لتنمية محلية كفيلة بإتاحة الفرص، وإشاعة الأمل وخلق الثروات.

وبموازاة مع التأهيل المجالي، فإن التضامن الاجتماعي يشكل حجر الزاوية لتوطيد الروابط الاجتماعية ومحاربة الفقر والإقصاء والهشاشة. فالتنمية البشرية الناجحة هي مفتاح التنمية المستدامة الفعلية، كما أن الالتزام بهذه المقومات والشروط يعد المدخل الأساس لمصالحة المواطن مع بيئته.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم اليوم، حول آثار التغيرات المناخية بالمغرب يكتسي أهمية خاصة، فبقدر ما سيركز على تدارس الطرق والوسائل الكفيلة ببلورة مقاربات الملاءمة المرتبطة بهذه التغيرات، على المدى القريب، فإنه ينبغي أن ينكب أيضا على تحليل السبل المتاحة لإعادة توجيه أنماط إنتاجنا، ومناهج علمنا، وبرامجنا ومشاريعنا التنموية المستقبلية على أساس علمية مضبوطة. وهو ما يستدعي نهج مقارنة تتخذ من البعد الترابي، والنظام البيئي، مجالاً للتحليل، ومن الإدماج نمطا للتخطيط، ومن المشاريع القطاعية ووسائل للعمل الميداني.

لذلك، فإننا ننتظر أن يشكل هذا الملتقى، الذي ينظمه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، منطلقا لمسار متواصل، لتطوير خبرة وطنية متخصصة في تحديات التغيرات المناخية. وهو ما يتطلب، في المقام الأول، توفير الخبرات، والقدرات التحليلية، وشبكات الكفاءات المؤهلة لتنوير وتوجيه السياسات العمومية، وتقديم الدعم لبلورة البرامج واتخاذ القرارات.

وبموازاة ذلك، يتعين إيجاد أقطاب للامتياز، كفيلة بتنمية قدراتنا في التتبع والتوقع. ومن ثم تطوير إمكاناتنا الاستباقية والتفاعلية خلال وضع برامجنا التنموية.

كما ينبغي التحلي باليقظة اللازمة للقضايا المناخية والبيئة، من خلال تعبئة المؤهلات المعرفية الوطنية والدولية، وعبر تطوير قدراتنا في تقويم وتدبير المخاطر.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن العالم اليوم، على مشارف عقد ملتقى حاسم في دجنبر المقبل، بكوبنهاغن، حول التغيرات المناخية. واعتبارا للأهمية الخاصة التي يمثلها هذا الملتقى في تحديد مستقبل كوكبنا، فإنه ليس من المبالغة القول إن من شأن عدم التحرك الحازم، وفي الوقت المناسب، أن تكون له عواقب وخيمة على تقدم البشرية.

لذلك، فإن المغرب سيدعم، بكل قوة وإرادة، انبثاق اتفاق مصيري، يجعل طموح الأهداف في حجم جسامته التحديات، ويأخذ بعين الاعتبار ضرورة التحرك العاجل.

ولقد اجتاز العالم أزمة تفرض التساؤل حول بعض المعايير والممارسات المرتبطة بسير النظام المالي والاقتصادي بأكمله، مما يقتضي التحضير للخروج من الأزمة، عبر إعادة التفكير في أنماطنا التنموية، مع تعديلها التدريجي.

ذلكم أن الرهان يكمن في القدرة على المزوجة بين التنمية، وبين الحرص على الحد من الغازات، والاقتصاد في الموارد الطبيعية. وهو ما يعني كذلك، إطلاق دينامية للتنمية الخضراء مدعمة بآليات ملائمة للقياس.

وإذ نؤكد لكم أننا سنتابع، بكامل الاهتمام، ما سيسفر عنه هذا الملتقى من تحاليل وتوصيات مهمة، لندعو الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالتوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في ملتقى القدس الدولي  
الرباط، 09 ذو القعدة 1430هـ الموافق 28 أكتوبر 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والفضيلة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سعادتنا واعتزازنا، أن تحتضن بلادنا، أرض الحوار والسلام، هذا الملتقى الدولي الرفيع حول القدس الشريف، بحضور نخبة من دعاة السلام، والفعاليات السياسية البارزة، والشخصيات الدينية والحقوقية والفكرية والإعلامية المرموقة.

ويطيب لنا، في البداية، أن نعرب عن خالص تقديرنا لـ «مؤسسة ياسر عرفات»، على مبادرتها بتنظيم هذا الملتقى الهام، الذي أبيننا إلا أن نشمله بسايف رعايتنا. وهي مناسبة سانحة، للتنبؤ بأعمالها الجليلة، لتخليد ذكرى القائد والمناضل الفذ، المرحوم ياسر عرفات، الذي كرس حياته لخدمة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الصامد، بكل شهامة وإيمان وإخلاص، إلى جانب رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وفي طليعتهم والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، الذي عمل، طيب الله ثراه، بحكمة وتبصر، وثبات على المبادئ، في سبيل نصرته الحقوق الفلسطينية المشروعة، وعلى الحفاظ على الطابع القانوني والحضاري لمدينة القدس الشريف، أرض الرسل والأنبياء، باعتبارها رمزا للتعايش بين الأديان السماوية.

ومما يضفي على ملتقاكم أهمية خاصة، كونه ينعقد في ظرفية تعرف تعثرات مقلقة لمسار السلام، مقابل تحول استراتيجي بالغ الأهمية، في مواقف القوى الكبرى، التي أصبحت أكثر استشعارا لخطورة إنهاء النزاع العربي- الإسرائيلي، وأكثر وعيا بأهمية القدس، في استتباب السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.



كما أن هذا الملتقى يأتي في وقت تصرف فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التماذي في انتهاكاتهما الممنهجة لحرمة المسجد الأقصى المبارك، ومواصلة مخططاتها الاستيطانية، بمبررات واهية، لفرض أمر واقع، يتعارض مطلقاً مع قرارات الشرعية الدولية، وأحكام القانون الدولي، التي تعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967.

ونحن على يقين بأن ما يجمع بينكم من جليل المقاصد، والإيمان الراسخ بمشروعية قضية القدس، سيجعل من مساهماتكم وأفكاركم ومداولاتكم، إضافة نوعية لفهم أعمق، وتنوير الرأي العام العالمي، بعدالة وأهمية قضية مدينة القدس الشريف السليبية، أولى القبلتين وثالث الحرمين، لدى كافة المسلمين، وبجوانبها المتداخلة، وأبعادها الروحية والقانونية والأمنية والسياسية والإنسانية.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والفضيلة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

من منطلق الأمانة التي نتقلدها، بصفتنا رئيساً للجنة القدس، ما فتئنا نبذل المساعي الدبلوماسية، لدى رؤساء الدول الفاعلة، وقداسة البابا، والهيئات الدولية المعنية، من أجل الحفاظ على الطابع الخاص للقدس، وفقاً للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية.

كما خاطبنا المجتمع الدولي، كلما دعت الضرورة والظروف إلى ذلك، للتدخل الحازم قصد وقف الانتهاكات الآتمة، والحفريات المشبوهة في مواقع متعددة بالحرم القدسي الشريف، معربين عن شجبنا القوي للتطاول الاستفزازي على مقدساتنا الإسلامية، كما حدث، في الآونة الأخيرة، مع اقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك، خاصة باب المغاربة.

كما عبرنا عن إدانتنا لكل الممارسات الإسرائيلية العدوانية، وسياساتها الاستيطانية ومشاريعها التوسعية، باعتبارها تشكل إخلالاً جسيماً بالأوضاع والتوازنات السكانية والعمرانية في القدس المحتلة، ولتماذيها في نهج سياسات الهدم والضم، ومصادرة الأراضي والممتلكات والترحيل والعزل والحرمان من حق ولوج أماكن العبادة، في انتهاك صارخ للشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي وفي طليعته الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي للضغط على إسرائيل للتخلي عن ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وحملها على العودة الفورية إلى طاولة المفاوضات والالتزام بالمقررات الأممية والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، والعمل الصادق على إيجاد حل عادل ودائم ونهائي لهذا النزاع.

وبموازاة مع مواقفنا الثابتة لنصرة الحق الفلسطيني ومساعدتنا الدبلوماسية الحثيثة، اعتمدنا مقاربة عملية بإشراف وكالة بيت مال القدس الشريف، من خلال إنجاز مشاريع ومنشآت سكنية واجتماعية وتربوية، للإسهام في تحسين أحوال عيش إخواننا المقدسيين، ودعم صمودهم والحفاظ على المعالم الحضارية والروحية لهذه المدينة السليبية.

وفي هذا الصدد، نؤكد عزمنا الوطيد، بعون الله وتوفيقه، وبتظافر كل الجهود الخيرة والمخلصة، على مواصلة تقديم المغرب لدعمه التضامني المطلق لأهالي القدس، وتنفيذ برامج عمل وكالة بيت مال القدس الشريف بهذه المدينة المباركة.

كما ناشد منظمة «اليونسكو» ولجنة التراث العالمي، لتحمل مسؤولية صون وحماية المعالم الدينية والأثرية والتاريخية للقدس.

إننا لنحذر إسرائيل من مخاطر تسخير موروثها الثقافي والروحي، كعامل لتأجيج مشاعر العداة والتطرف، وضرب قيم المحبة والتسامح بين أتباع الديانات السماوية. وهي القيم المثلى التي حافظ عليها الحكم الإسلامي عبر قرون في بيت المقدس.

وأمام هذا الوضع، نوجه لجمعكم الكريم ومن خلالكم لكل الإرادات الحسنة، نداء للتحرك العاجل قصد خلق تحالف عالمي بين كل القوى الملتزمة بالسلام والضمائر المؤمنة بقيم التسامح والتعايش لإنقاذ مدينة السلام ومهد الأديان السماوية.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والفضيلة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بأن اعتماد منطق القوة، ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع، وطرح الشروط التعجيزية، مآله الفشل، فإننا نؤكد وجهة الرؤية التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية، في نطاق «خارطة الطريق»، القائمة على حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن ووثام كمقاربة واقعية لإنهاء هذا النزاع المرير، الذي خلف آلاف الضحايا، وأبشع ويلات الدمار والتهجير والمعاناة.

تلکم الرؤية التي تتطابق في جوهرها مع مبادرة السلام العربية، التي لا تعكس إرادة عربية فحسب وإنما إرادة العالم الإسلامي برمته، مجسدة في تبني هذه المبادرة الشجاعة على أعلى مستوى، في قمة مكة المكرمة الاستثنائية، برعاية كريمة من أخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، وكذا في مؤتمر القمة الإسلامي بدار.

وفي هذا الإطار، سنواصل اتصالاتنا، مع كل أصدقائنا وشركائنا، لإخراج عملية السلام من حالة الاحتقان التي تواجهها، جراء العراقيل التي تثيرها إسرائيل، أمام إطلاق مفاوضات بناءة، تؤسس فعليا لحل دائم وشامل، تتبوأ فيه قضايا الوضع النهائي، ولا سيما القدس، مكانة محورية وحاسمة، مؤكدين رفضنا لأي تسوية جزئية، ذات طابع إجرائي محدود.

كما نؤكد دعمنا لأخينا المبجل فخامة الرئيس محمود عباس، وللسلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية. وهنا نلح على أن الوحدة الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، هما السبيل الوحيد لضمان القدرة التفاوضية اللازمة، من أجل إحقاق الحقوق الفلسطينية.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى أن يوجه هذا الملتقى الدولي رسالة إلى المجتمع الدولي بكافة مكوناته، لتكريس المزيد من الجهود لقضية القدس، وحث أطراف النزاع على التحلي بالواقعية والحكمة، ووقف جميع أشكال العنف، واعتماد التفاوض والحوار، باعتبارهما السبيل الأمثل لتطبيق الشرعية الدولية.

وإذ نرحب بضيوف المغرب الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بالنجاح، ويسد خطانا لإحقاق الحق، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف، حتى تظل تلك البقعة الطاهرة، منارة مشرقة للتعايش والسلام بين أتباع الديانات السماوية: «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 10 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 29 أكتوبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معاشر حجاجنا الميامين،

لقد كان دأبنا، بصفتنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الملة والدين، أن نشاطركم مشاعركم الجياشة لأداء إحدى فرائض الدين العظيمة. ألا وهي حج بيت الله الحرام، بنفوس مفعمة بالإيمان واليقين، وأشواق متعاظمة لزيارة قبر سيد المرسلين، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ونغتنمها مناسبة مباركة، لتوجيهكم إلى ما يتعين عليكم التحلي به، من حميد الصفات وكريم الأخلاق، حتى تؤدوا نسككم طائعين خاضعين لله رب العالمين، ولا تعودوا من تلكم البقاع الطاهرة إلا بحج مبرور، وسعي متقبل مشكور، وذنب إن شاء الله مغفور.

وها أنتم على وشك مغادرة وطنكم الغالي، نحو أرض مهبط الوحي، وموطن البعثة المحمدية، وفارقتم الأهل والأقارب وتوجهتم لطلب مقصد أسمى ووجهة أسنى، يتطهر فيها المؤمن من الآثام والأوزار ويزداد قرباً من العزيز الغفار. فهنيئاً لكم بهذا الاختيار.

حجاجنا الميامين،

لقد سن الله تعالى فريضة الحج ركناً ركينا من أركان الدين، وجعل جزاءها إلى أعلى عليين، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»؛ اعتباراً لما ينطوي عليه من مشقة وإجهاد، وتجرد لعبادة الله الواحد الأحد، بعد خلع كل مَخِيْطٍ ومُحِيْطٍ، وارتداء لباس الإحرام، المشعر بالوحدة والمساواة المطلقة بين المسلمين، والتذلل والخضوع أمام رب العالمين.

وهي لحظات لاستحضار الوقوف أمامه تعالى، يوم الجزاء والحساب، مع ما يتطلبه ذلك المقام من التخلي عن الشهوات، والاعتصار على الضروريات والتوجه إلى الله بالتلبية والتهليل والتزود بالتقوى، ونعم الزاد، مصداقاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى».

فاحرصوا، رعاكم الله، وأنتم تقومون بهذه العبادة الجليلة، ألا تصيب منكم هذه الفرصة الغالية، لتغنموا منها الأجر العظيم، والثواب الجزيل، واعمروا أوقاتكم بكل أنواع الطاعات والقربات وأكثروا من الطواف بالبيت الحرام، مع الأذكار الخالصة والصلوات الجامعة وغيرها من النوافل، تحقيقاً للغاية السامية من هذه العبادة، التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

حجاجنا الميامين،

إنكم ستلقون كثيرا من الناس، إخوانا لكم من مختلف الأجناس، بلغات متنوعة، وعادات وطباع متباينة. وإنكم في كل ذلك تمثلون بلدكم بعاداته وتقاليده وأخلاقه المتميزة، وحضارته وثقافته الأصيلة، ووسطيته واعتداله. فكونوا، وفقكم الله، خير السفراء، متشبثين بعقيدة الوسطية السمحة والسنة النبوية الواضحة، التي لا يزيغ عنها إلا هالك، ساعين إلى كل ما يعزز الوحدة والوئام، والتضامن والالتحام، نابذين لكل ما يدعو إلى التطرف والغلو والعنف والانقسام.

حجاجنا الميامين،

لقد أصدرنا تعليماتنا إلى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، لمواصلة الحرص على توفير جميع شروط الرعاية، وأسباب الإقامة المريحة، والأداء الأمثل لمناسككم، مع ما يستلزمه ذلك من تأطير متكامل فعال، دينيا وصحيا وإداريا وعلميا إعلاميا.

وإذ ننوه بالمجهودات التي يبذلها لحسن تفعيل توجيهاتنا السامية، على المعهود فيه من كفاءة وحنكة واقتدار، ومن إشراف حازم ومتابعة حثيثة للنهوض بكافة المهام الموكولة إليه، فإننا نهيب به وبكافة السلطات المختصة، لاسيما في هذا الظرف الصحي الخاص، الذي يعيشه العالم بأسره، لمواصلة إيلاء العناية القصوى لضمان سلامتكم وأمنكم.

كما ندعوكم، معشر الحجاج، لأن تأخذوا بكل أسباب الوقاية والحذر، وأن تمثلوا لكل التعليمات المتعلقة بتنظيم أداء المناسك على الوجه المطلوب، ولاسيما منها تلك التي تقتضيها الوقاية من الأوبئة والأمراض، وتلك التي تفرضها ترتيبات السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بتوجيهات سديدة من أختنا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، الذي لا يألو جهدا لخدمة ضيوف الرحمن، وإحاطة الحرمين الشريفين بكامل التوقير والإجلال، جزاه الله خير الجزاء.

حجاجنا الميامين،

اعرفوا فضل الله عليكم حق العرفان، إذ منَّ عليكم بزيارة أظهر البقاع، وهداكم للطاعة وهي خير متاع، فاجتهدوا في السر والعلن لعبادة ربكم، وادعوه خوفا وطمعا، إن رحمة الله قريب من المحسنين.

وتذكروا في ذلك المقام العظيم، ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، أمير المؤمنين، الساهر على راحتكم، وعلى وحدة دينكم ووطنكم، واستقرار بلدكم وأمنه وتنميته وازدهاره.

فأسألوا الله تعالى لنا دوام العون والسادد، وموصول النصر والتأييد، وموالاتة النعم الظاهرة والباطنة، علينا وعلى شعبنا، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما يسر القلب، وتقر به العين، ويشد أزرنا بشقيقنا العزيز صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، ويحفظ سائر أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، وكافة رعايانا الأوفياء، داخل الوطن وخارجه، وأن يشمل بمرضاته تعالى وغفرانه، كلا من جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، جزاء على ما أسدياه للمغرب وشعبه الأبي، من جليل الأعمال وعظيم المنجزات. وأن يحيط بلدنا بحفظه، ويكلاه بعنايته، ويغدق عليه من نعمه وآلائه.

والله تعالى نسأل في الختام، أن يكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب، وأن يجعل حجكم مبرورا، وسعيكم مشكورا، ويعيدكم إلى أهلكم ووطنكم سالمين غانمين، إنه تعالى سميع قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي الثاني للسياسة  
مراكش، 12 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 31 أكتوبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي الثاني للسياسة، معبرين عن إشادتنا باختياركم المغرب، أرض السلام والانفتاح، لاحتضانه. وكما تعلمون، فإن هذا المؤتمر الهام، يلتئم في سياق مطبوع بتحولات عميقة، ومشحون بتوجهات بالغة التعقيد. وإذا كانت الأزمة المالية والاقتصادية، التي ضربت مختلف الأسواق العالمية الرئيسية، قد أثارت جملة من التساؤلات، مبرزة ضرورة إعادة النظر في أسس النظام الاقتصادي العالمي؛ فإنها تستحث الجميع على العمل بحرص للحيلولة دون تحولها إلى أزمة اجتماعية وسياسية مزمنة.

لقد هزت هذه الأزمة غير المسبوقة بقوة، أركان نظام كان العالم يؤمن باستمراره، لاسيما في ظل الاندفاع نحو الليبرالية. بيد أن انهيار بعض أبرز المؤسسات المالية العالمية، واستفحال أزمة الائتمان، فضلا عن التجاوزات الناجمة عن التحرر المفرط من التأطير القانوني؛ كلها عوامل أدت إلى التشكيك الواضح في أسطورة نظام ليبرالي صلب وشمولي؛ حيث أظهرت الاختلالات الكبيرة، التي أفرزتها هذه الظرفية، محدودية الرؤية القائمة على نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية، والمبينة على السلطة المطلقة للسوق، وعن تخلي الدول عن مسؤولياتها الضبطية والاستراتيجية.

كما أنها أبانت أن العالم اليوم، في حاجة ملحة إلى عودة الدولة، ليس تلحم الدولة الشمولية، بل الدولة الاستراتيجية، الديمقراطية العصرية، والمنظمة للسوق. وهو الدور الذي حجبتة الإنجازات الكبرى للانفتاح الليبرالي. وبموازاة ذلك، فإن ضرورة عودة الدولة يواكبها تنامي الوعي بالحاجة إلى حكمة عالمية شاملة ومنصفة، قادرة على هيكلة الأسواق المعولمة الجامحة، والتحكم في القوى الفاعلة فيها.

وأمام هذا المد الذي ضرب الاقتصاد العالمي، فإن المغرب كان في طليعة الدول القلائل، التي استعدت لمواجهة الأزمة، وعملت قدر استطاعتها، على معالجة هذه القضايا المصيرية.

وعلى الرغم من كون المغرب اعتمد مبكراً نظام الاقتصاد الليبرالي المنفتح، وانخرط فيه، فإنه يحرص دوماً على عدم الانسياق وراء تجاوزات الليبرالية في شكلها المتوحش، الذي لا ينبغي أن يكون مدعاة لإنكار الدور التاريخي لليبرالية في تحرير وتقدم الإنسانية.

ومن هنا، فقد تمكنت بلادنا، بفضل نظام مالي ومصرفي مهيكّل ومنظم، واقتصاد متوازن، مبني على الزراعة وعلى التنوع الصناعي، من التحكم في تداعيات التقلبات الاقتصادية، التي هزت العالم بأسره، بل والحد، نسبياً، من انعكاساتها السلبية. فقبل ظهور الأزمة بوقت طويل، كان المغرب سباقاً للعمل بما يمكن تسميته «بالحكمة الإنسانية»، أي بنظام يحد من انعكاسات العولمة، التي اجتاحت العالم خلال العقود الأخيرة، بل ويجعلها أكثر إنسانية.

ومن ثمة، كان حرصه على الانكباب على عدد من القضايا والأخذ بتوجهات رئيسية، أثبتت فيما بعد أهميتها البالغة، وملاءمتها للوضع الحالي. وتبوتيق من الله، والتزام راسخ باختيارات وسطية، وتجاوب عميق مع التطلعات الحقيقية والمشروعة لمواطنينا وقواهم الحية، وتضامن ملموس مع الجهات والفئات المحرومة، وانخراط فاعل في عصرنا، اتخذنا عدة مبادرات مقدّمة، وحققنا مكاسب هامة، لا يشكل الإتيان على ذكر بعضها تفاخراً، وإنما وعياً مسؤولاً بأهمية التقدم المحرز. بل إننا نعتبره، قبل ذلك، حافزاً على المضي قدماً، بحزم وعزم، في الطريق الشاق والطويل، اللازم لاستكمال بناء مغرب موحد وديمقراطي ومتقدم وعصري. منطلقنا في ذلك، أن السياسة بمفهومها النبيل لم ولن تموت، لأنها من كينونة الإنسان، ولأنها فن الممكن، وجوهر الديمقراطية؛ بل إنها تزداد ارتباطاً بالناس، كلما تخلصت من السياسة السياسية، وقيامها على المشاركة الواسعة والقرب والحكمة الجيدة والمواطنة الكونية.

ومن ثمة كان مذهبنا في الحكم يقوم على توطيد الدولة القوية بسيادة القانون، والديمقراطية التشاركية، وترسيخ حقوق الإنسان في أبعادها الشمولية، وجعل الإنسان في صلب التنمية، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والتهميش. وذلك بموازاة مع سياسة أورش كبرى، وبرامج ومشاريع ومخططات مهيكّلة، ممولّة أساساً باستثمارات عمومية هائلة؛ وكذا انتهاج الحكامة الجهوية والترايبية، واقتراح المبادرة المقدّمة للحكم الذاتي، وإطلاق الإصلاح العميق للقضاء، والانخراط الفاعل في الحوار بين الأديان، والدفاع عن القيم الروحية والإنسانية المثلى للتسامح والاعتدال والتضامن والإخاء، ضد كافة أشكال التطرف والعنف والانغلاق.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الأزمة الراهنة محدودية النماذج النمطية والتبعية المالية، في غياب أي تدقيق في هذه النماذج وممارساتها. كما أكدت أهمية التنوع، سواء تعلق الأمر بالقضايا البشرية، أو بالأفكار والثقافات، ومحيطها الطبيعي. وهي بذلك، إنما أبرزت الحاجة إلى عولمة موسعة، إدماجية وتشاركية، حريصة على الإنصات للأصوات المعارضة، والانفتاح على الاختيارات المختلفة.

ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن اعتبار هذه الأزمة، على الأرجح، بمثابة النقمة التي في طيها نعمة، متى استطاع العالم إعادة النظر في طرق التحليل، وفي أنماط التفكير السائدة، وتمكن من تجاوز العقبات الفكرية، التي ساهمت في انهيار قطاعات بأكملها من الاقتصاد الدولي.



فما أحوج الإنسانية اليوم، إلى أنماط مركبة من التفكير، لتنوير عالم يكاد يغرق في الظلام، بفعل مقاربات سطحية وتبسيطية، ولتفادي الخيارات القائمة على الثنائية التعارضية بين الدولة والسوق، والحسابات الفارغة، وذلك لإعادة الاعتبار للخيار الوحيد الواقعي والطموح. إنه خيار الدولة التي توظف وتنظم وتساعد، وتساهم بالتالي في تحرير الطاقات، وتفتح المجال فسيحاً أمام حركية السوق.

ولتحديد هذه الرؤية المتجددة وإشاعتها، والدفع قدماً بالتفكير الجاد والمعمق في كافة أبعادها، واستشراف الحلول الوجيهة الممكنة لبلورتها، فإن المغرب يتطلع بكل اهتمام، للإسهامات القيمة لمؤتمرهم الهام؛ بالنظر لمؤهلاتكم الفكرية، وخبرتكم الواسعة، ولما راكمتوه من تجربة غنية في مجالات عملكم ودائرة انشغالاتكم.

فقد سبق لكم أن سلطتم الضوء على المخاطر الناجمة عن عولمة ناقصة، وعلى الإشكالات المتعلقة بعدم ملاءمة آليات الحكامة العالمية.

وبموازاة ذلك، ما فتئتم تذكرون بمحدودية الفكر الليبرالي الوحيد، ومخاطر النماذج النمطية، والمأزق الذي يؤدي إليه التشابه النبوي للأفكار وخلطها. وذلك بفعل تواطؤ النخب أو تلكوها، أو استئالتها عن القيام بدورها الطبيعي في إضفاء طابع إنساني وإيجابي على التحولات العالمية، باستباقها وحسن قراءتها، والنهوض بدور ملموس، في بلورة وتفعيل حلولها وخلصاتها على أرض الواقع، بكفاءة وتجرد وحكمة وحنكة.

وتلكم سبيلكم للدعوة الصادقة والمساهمة البناءة في الإقرار بضرورة التنوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والعمل على ترسيخ فضيلة الانفتاح، وإقناع الآخر بالأخذ به، والدفع في اتجاه إعادة تركيز النقاش على الدول، بصفة عامة، وعلى بلدان الجنوب، بصفة خاصة.

ونود بهذه المناسبة، أن ندعوكم إلى تعميق التفكير والنقاش، في إغناء هذا النهج العالمي، وتعزيزه بأبعاد إنسانية وروحية، وكذا الأخذ بعين الاعتبار التحديات المعقدة والمتداخلة التي تواجه البشرية.

كما نحثكم على إضفاء بعد أوسع على مقاربتكم، بالتوجه نحو دول الجنوب، وذلك بربط التفكير القائم حالياً حول منطقة البحر الأبيض المتوسط، برهانات القارة الإفريقية، من خلال إدماج القضايا المتصلة بنماذج جديدة من التفكير، قوامها توطيد وحدة وسيادة ومناعة الدول، واندماجها الإقليمي، ضد التخلف والتجزئة والإرهاب وعدم الاستقرار، ومحاربة نزوعات الهيمنة، وخلق كيانات هشة لا مكان لها في عصر التكتلات القوية؛ وعمادها الحكامة الجيدة، والتركيز على الإشكالات الكبرى المرتبطة بالفلاحة والماء والطاقة، والتغذية والصحة، والمناخ والبيئة، في صلب هذا النقاش البناء.

وفي هذا السياق، فإن الضرورة الملحة لتقنين وضبط اقتصادي جديد، ولإعادة النظر جذرياً في التوازنات الجيو - سياسية، ليست ضرباً من ضروب المزايدة. ذلك أن كثافة وتنوع العلاقات بين الدول والشعوب، تضع على المحك السلام والاستقرار الدوليين، بل وحياة ومصير البشرية جمعاء.

ومن هذا المنطلق، فقد أضحي تدبير العلاقات الدولية يتطلب حكامة قائمة على العدل والانضباط، تهدف إلى إرساء أسس «مشروع مجتمع كوني»، يستند إلى آليات تشاركية في اتخاذ القرار، واعتماد مقومات روحية مثل النية. وهو مفهوم يكتسي بعداً أساسياً في الإسلام، بحيث تتداخل في جوهره عوامل الإرادة والصدق والإيمان.



وعلى عكس ما كان عليه الوضع من قبل، فإن هذا المشروع لا يجدر أن يتم التعامل معه كقرار مفروض من فوق ؛ وإنما يتعين أن يكون نتاج مسار بنوي، سياسي وحضاري، قادر على ضمان سلام دائم، قائم على الإرادة السياسية، والحق في علاقات متبادلة، وعلى مبدأ احترام التنوع.

إن الهدف من انتهاج هذه المقاربة، التي لا محيد عنها، يتمثل في بلوغ الكونية، انطلاقاً من الخصوصية، دون النزوع نحو القضاء عليها. فتحقيق السلام الشامل، الذي تم التنظير له منذ أزيد من قرنين من الزمن، يظل مشروعاً مطروحاً باستمرار، كأفق سياسي، بل واختيار قابل للإنجاز، على المدى المتوسط، إذا ما نحن وفرنا له الوسائل الضرورية، ضمن مقاربة واقعية وطموحة.

ومن هذا المنظور، نؤكد عزم المغرب على الانخراط في هذا التوجه القوي، الذي يحمل في طياته بوادر إعادة تنظيم جذري للقوى السياسية، ولقواعد العمل الاقتصادية، وللممارسات الاجتماعية، ولحركية ودينامية الأفكار. وعلى الرغم من أن «الكونية» ما تزال شأناً حديثاً في مختلف أرجاء العالم، فإن المغرب يتطلع إلى «كونية جديدة، عادلة وتشاركية وأكثر إنسانية»، تعيد التوازن للعالم، وتتيح مصالحته مع ذاته ؛ وذلك بإعطاء معنى لتوجهاته، وإذكاء روح الثقة فيه.

ولهذه الغاية، يتعين العمل على جعل هذا التحدي مسؤولية جماعية، وقضية كل الدول، ومختلف الفاعلين، كيفما كان وزنهم، وذلك للدفع قدماً بمشروع متجدد وغير مسبوق، «مشروع مجتمع كوني»، يمكننا من مد الجسور مع روح عصر الأنوار، كما جسده إيمانويل كانط، ومع عصر ابن خلدون، أول منظر للتاريخ العالمي للحضارات. وبذلك نضع القاطرة على السكة الصحيحة، نحو تحقيق هدف أسمى، ألا وهو جعل «الكونية» أكثر إنسانية وعالمية.

وإذ نتطلع بكامل الاهتمام، إلى ما سيثمره هذا المؤتمر الهام، من مقترحات وتوصيات بناءة، فإننا نرحب بالمشاركين المرموقين فيه، معربين لكم عن أجمل متمنياتنا بالمقام الطيب بين ظهرانينا، وفي رحاب أرض مراكش الحمراء. هذه المدينة التاريخية الوطنية والعالمية، والتي تجسد بمعالمها الحضارية والثقافية، وبتطورها المعاصر، رمزا للتآلف الإنساني المنشود، وقبلة للعاملين عليه ؛ ومنوهين في الختام بمنظميته. أعانكم الله، وكلل أشغالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة  
ورزازات، 18 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 06 نونبر 2009 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الرابعة والثلاثين، للمسيرة الخضراء المظفرة، ونحن أقوى ما نكون وفاء لقسمها، في التشبث بالوحدة الترابية للمملكة، وثوابتها المقدسة، وسيادتها الكاملة؛ في تلاحم وثيق بين العرش والشعب، وإجماع وطني راسخ.

كما نحتمي بهذه الملحمة التاريخية، ونحن أكثر استلهاما لروحها الخلاقة، في التصدي لتأمر الخصوم على مغربية صحرائنا، بما يقتضيه الموقف من حكمة وثبات، وحزم وإقدام، على المبادرات البناءة، لبلوغ ما نتوخاه لأقاليمنا الجنوبية، من تنمية وتقدم ووحدة. سلاحنا الأساسي هو متانة الجبهة الداخلية، وتعزيز التطور الديمقراطي والتنموي، بإرادة سيادية وطنية.

ومن هنا، قررنا إضفاء روح متجددة على المسيرة، لرفع التحديات الآنية والمستقبلية لقضيتنا الوطنية، وذلك بإطلاق مخطط مندمج، قائم على توجهات خمسة :

- أولا : الحرص على أن تكون الأقاليم الصحراوية في صدارة الجهود المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية؛

- ثانيا : قيام الحكومة، بجعل هذه الأقاليم نموذجا لعدم التمرکز، وللحکامة الجيدة المحلية، عبر تزويدها بأجود الأطر، وتخويلها صلاحيات واسعة، تحت الإشراف القانوني الحازم لولاية وعمال جلالتنا؛

- ثالثا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النظر في تركيبته، وتقوية تمثيليته؛ بانفتاحه على نخب جديدة، ذات كفاءة وغيره وطنية، وتأهيل وملاءمة هيكله، وطرق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من نجاعته، في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها؛

- رابعا :مراجعة مجال عمل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ونفوذها الترابي ؛ وذلك بتركيز جهودها على الأقاليم الصحراوية ؛ بالانكباب على إنجاز مشاريع للتنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية والإنصاف ؛ والعمل على تيسير ظروف العودة لكل التائبين، من مخيمات تندوف، وكذا استقبالهم ودعم إدماجهم؛

-خامسا : نهوض الهيئات السياسية والنقابية، والجمعية والإعلامية، والقوى المنتجة والمبدعة، بواجبها في تأطير المواطنين، وترسيخ قيم الغيرة الوطنية، والمواطنة الحقة. ذلك أن تفعيل هذه الاستراتيجيات، لا ينحصر في عمل الدولة وأجهزتها، وإنما يقتضي تعبئة شاملة لكل الفعاليات الوطنية والمحلية.

وفي هذا الصدد، نجدد الإعراب عن تنويعنا بكافة رعايانا الأوفياء بصحرائنا، من شيوخ وأعيان ومنتخبين، ومجتمع مدني، لما أبانوا عنه، على الدوام، من ولاء وتشبث متين بمغربيتهم.

شعبي العزيز،

إن تفعيل التوجهات السياسية والتنموية، لهذه المرحلة الجديدة، لا ينبغي أن ينحصر في الجبهة الداخلية، وإنما يتطلب أيضا تضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، للدفاع عن مغربية الصحراء، وعن مبادرة الحكم الذاتي، التي أشاد المنتظم الأممي بجديتها ومصداقيتها.

لكن خصوم وحدتنا الترابية، قد أصروا على عرقلة الدينامية التفاوضية، التي أطلقتها مبادرتنا على المستوى الأممي ؛ بل إن تماديهم في تصعيد مواقفهم العدائية، اتخذ شكل مخطط للتآمر بأساليب الابتزاز والضغط، والأعمال الاستفزازية، والتحريف لروح الشرعية الدولية.

وإذ نؤكد تشبثنا بالمسار التفاوضي الأممي حول مبادرتنا للحكم الذاتي، فقد آن الأوان لمواجهة هذا التصعيد العدواني، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيرة وطنية صادقة، ووضوح في المواقف، وتحمل كل واحد لمسؤوليته.

وهنا نؤكد أن التزامنا بأن يظل المغرب دولة للحق والتطور الديمقراطي ؛ لا يوازيه إلا رفضنا للاستغلال المقيت، لما تنعم به بلادنا، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، للتآمر ضد سيادة الوطن ووحدته ومقدساته، من أي كان.

لقد حل الوقت الذي يتعين على كافة السلطات العمومية، مضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للتصدي بقوة القانون، لكل مساس بسيادة الوطن، والحزم في صيانة الأمن والاستقرار والنظام العام ؛ الضمان الحقيقي لممارسة الحريات.

وبروح المسؤولية، نؤكد أنه لم يعد هناك مجال للغموض أو الخداع ؛ فإما أن يكون المواطن مغربيا، أو غير مغربي. وقد انتهى وقت ازدواجية المواقف، والتملص من الواجب، ودقت ساعة الوضوح وتحمل الأمانة ؛ فإما أن يكون الشخص وطنيا أو خائنا، إذ لا توجد منزلة وسطى بين الوطنية والخيانة. ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتنكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن.

أما خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلکهم، فهم يعلمون أكثر من غيرهم، بأن الصحراء قضية مصيرية للشعب المغربي، الملفت حول عرشه، المؤتمن على سيادته ووحدته الوطنية والترابية.

وحيثما يجعلون منها محورا لاستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الطرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل، ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهنون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل، لرفع التحديات الأمنية والتنموية الحاسمة للمنطقة.

وإذ ننوه بدعم أصدقائنا، لعدالة قضيتنا، فإننا نسائل بعض أوساطهم: هل هناك بلد يقبل جعل الديمقراطية وحقوق الإنسان، مطية لتأمر شردمة من الخارجين عن القانون مع الأعداء على سيادته ووحدته ومصالحه العليا؟

ومتى كانت ممارسة الحريات تبيح تخريب الممتلكات العامة والخاصة، التي بناها المواطنون بتضحياتهم، وما ذنبهم في ذلك؟

كلا، إن كل القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، تجمع على تجريم العنف؛ وتعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى.

وفي هذا الصدد، نؤكد للجميع أن المغرب، وهو بلد الحرية والانفتاح، يرفض المزايدة عليه بحقوق الإنسان، لاسيما من طرف أنظمة وجماعات قائمة على انتهاكها. بل تحاول بأساليب المكر والتضليل جعلها أصلا تجاريا، واتخاذها وسيلة للارتزاق الرخيص، داخليا وخارجيا، بمقدسات الوطن، أو بالوضع اللإنساني لإخواننا بتندوف.

فهذا الوضع المؤلم يجعل الجزائر والمنظمات الدولية، وخاصة المندوبية السامية للاجئين، أمام مسؤولياتها، في توفير الحماية الفاعلة لهم؛ و لاسيما من خلال القيام بإحصائهم، واحترام كرامتهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم الطبيعي في التنقل والعودة بحرية إلى وطنهم المغرب.

وبنفس روح التمسك بالشرعية الدولية، نجدد الإعراب للمنتظم الأممي، عن استعداد المغرب الدائم للتفاوض الجاد، وحرصه على تيسير مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في مواصلة جهود سلفه، لإيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، على أساس مقترح الحكم الذاتي، وفي نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية.

شعبي العزيز،

إننا إذ نستحضر، في هذه المناسبة التاريخية، بكل خشوع وإكبار، الأرواح الطاهرة لكل من مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللشهداء الأبرار للوحدة الترابية؛ فإن خير وفاء لذكراهم الخالدة، هو تأكيد العهد الوثيق بعدم المساومة أو التفريط ولو في حبة رمل من صحرائنا، لأنها قضية وجود، لا مسألة حدود.

كما نجدد الإشادة بما تتحلى به القوات العسكرية والدركية والأمنية والمساعدة، والإدارة الترابية، من يقظة وتعبئة، في صيانة أمن الوطن وحوزته.

وإننا لو اتقون من كسب معركة النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، مهما طال الزمن، لأننا أصحاب حق ومشروعية تاريخية وقانونية، وإيمان المغاربة جميعا بأنها قضيتهم العادلة والمقدسة.

وستجدني، شعبي العزيز، في طليعة المدافعين عن صيانة سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية، في وفاء للبيعة المتبادلة والالتزام الدستوري، وإيمان قوي بحتمية النصر، مصداقا لقوله تعالى «ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة حفل تسليم «جوائز للاحساناء شواطئ نظيفة 2009»  
الجديدة، 20 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 08 نونبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخص حفل تسليم «جوائز للاحساناء للشواطئ النظيفة»، برسم موسم 2009، بمدينة الجديدة العريقة، بهذه الرسالة. مشارطين إياكم الاحتفاء بالذكرى العاشرة لإطلاق البرنامج الهادف إلى الحفاظ على نظافة الشواطئ الوطنية.

ونود، في البداية، الإعراب عن إشادتنا بما تبذله شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحساناء، رئيسة «مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة» من جهود سخية، في سبيل الارتقاء بجودة شواطئنا وحمايتها، والمساهمة في انبثاق دينامية حقيقية، لخلق جو من التنافس المثمر بين مختلف الشواطئ الوطنية.

كما نجدد تنويعنا بمبادرات هذه المؤسسة الرائدة، التي تدرج في نطاق مواكبة المسار التنموي، الذي تقوده، ببرنامج متناسق ومتواصل، للتوعية والتربية على الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية لبلادنا، ضمن تنمية مستدامة.

وفي هذا الصدد، نعتبر برنامج «شواطئ نظيفة»، نموذجاً للعمل الميداني على صيانة شواطئنا، وإشاعة ثقافة الحفاظ على البيئة، باعتماد الشراكة وتضافر جهود كافة المتدخلين.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل بكامل الارتياح، بعد عشر سنوات على إطلاق هذا البرنامج الطموح، التطور الإيجابي للوضع البيئي للشواطئ الوطنية. وهو ما تجسد على أرض الواقع، من خلال اعتماد معايير العلامة الدولية «اللواء الأزرق»، لجعل شواطئنا تستجيب للمواصفات الدولية، والحد تدريجياً، من صرف النفايات مباشرة إلى البحر، واعتماد التدابير الإدارية اللازمة، لوضع حد للاستغلال العشوائي للرمال الشاطئية.

وفي نفس السياق، أود الإشادة بالجهود الدؤوبة، التي تبذلها الجماعات المحلية، الناهضة بمسؤوليتها في التدبير الجيد للفضاءات الشاطئية، وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية. فضلا عن التوجه لاعتماد تدبير عقلاني للرياضات المائية، وكذا تحسيس المواطنين بضرورة الالتزام بالحفاظ على بيئتهم.

لكن، وبالرغم مما تحقق من مكاسب هامة، فإنه يتعين بذل المزيد من الجهد، لضمان استمرارية هذه المبادرات البناءة ؛ باعتبار البيئة رصيذا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.

ومن هذا المنطلق، نهيب بكافة الفعاليات المعنية بمجال البيئة، وفي مقدمتها «مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة»، للانخراط الفاعل في بلورة ميثاق وطني شامل للبيئة، الذي دعونا إليه في خطاب العرش، بما يكرس وضع القضايا البيئية في صلب مختلف البرامج التنموية.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البرامج الميدانية للسلطات العمومية، والأنشطة التربوية لهيئات المجتمع المدني، من أجل توعية حقيقية للمواطنين. كما يجدر الانكباب على استكمال الإطار القانوني اللازم للتدبير المندمج للساحل، في إطار منظور شمولي للتنمية المستدامة.

وبموازاة مع أعمالها الميدانية، فإننا واثقون بأن هذه المؤسسة الفاعلة، لن تدخر جهدا، على الصعيد الوطني، لمواكبة مبادرات السلطات العمومية، ودعم برامج التحسيس والتوعية، وكذا مواصلة انخراطها الفاعل، جهويا ودوليا، وخاصة في المبادرة المتوسطية «يوم الشاطئ - coast day» لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي هذا الصدد، نتقدم بأحر تهانينا لشقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء على تعيينها، عن جدارة واستحقاق، «سفيرة الساحل»، من قبل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة.

ونود مشارطركم الاعتراف بهذا التقدير الجهوي والدولي، لجهودها الخيرة في مجال الحفاظ على البيئة، ومواجهة كافة المخاطر المهددة لسلامتها وتوازنها وجماليتها.

كما نعبر عن تهانينا للفائزات وللفائزين في هذه الدورة بجوائز، بقدر ما هي استحقاق لجهودهم الدؤوبة، فإنها تعد تشجيعا وتحفيزا للجميع على الانخراط القوي في هذا المجهود الوطني، كل من موقعه، للإسهام في ما نتوخاه من توفير شروط التنمية المستدامة لبلدنا، والعيش الحر الكريم لكل المغاربة، في بيئة سليمة. ومن معالمها الحضارية الشواطئ النظيفة، كفضاء للتآلف الاجتماعي، وكرمز للبسمة والأمل وحب الحياة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، التأكيد لكم أنكم ستجدون دوما لدى جلالتنا، الدعم الموصول، والمباركة الكريمة للأعمال والمبادرات النبيلة، لهذه المؤسسة الرائدة، التي تحظى بسامي رعايتنا ؛ منوهين بمساعدتي رئيستها شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، من رئيس منتدب، وطاقم إداري وتقني، وكذا بكافة شركائها.

والله تعالى نسأل أن يرزقكم موصول التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الاقتصادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي

إسطنبول، 21 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 09 نونبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية، أن أعرب عن تقديري لفخامة الرئيس عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا الشقيقة، رئيس لجنة الكومسيك، وللحكومة التركية على جهودهما المتواصلة لتمكين هذه اللجنة من النهوض بمهامها في تفعيل ومتابعة برامجها الاقتصادية والتجارية والتنمية على أوسع نطاق، تعزيزاً لأواصر التعاون الإسلامي.

وإن تزامن انعقاد هذه القمة الاقتصادية مع الذكرى الأربعين لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة الرباط سنة 1969، يشكل مناسبة سانحة لتقييم حصيلة العمل الإسلامي المشترك ومواصلة التنسيق والتشاور حول أنجع السبل والآليات لتوطيد وشائج التضامن الإسلامي، الذي بات أكثر إلحاحاً، لاسيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وما لها من تداعيات على اقتصاديات الدول الإسلامية.

وفي هذا الصدد، نستحضر بكل تقدير، النتائج التي أسفرت عنها القمة الاستثنائية المنعقدة بمكة المكرمة سنة 2005، بدعوة من أئمتنا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي وضعت الأسس الملائمة للتعامل مع القضايا التنموية والاقتصادية لأمتنا التي تضمنها البرنامج العشري.



كما كرست قمة دكار سنة 2008، برئاسة أخينا العزيز فخامة السيد عبد الله واد، تطلعاتنا المشتركة لإصلاح وتطوير هياكل المنظمة بما يحقق طموحاتنا في التقدم والتنمية الشاملة، في عالم يقوم على التكتل والتكامل والاندماج.

السيد الرئيس،

لقد راكمت منظمة المؤتمر الإسلامي، على مدى العقود الأربعة الماضية، تجربة هامة في المجال الاقتصادي، من خلال عمل مؤسساتها المختصة، التي أثبتت كفاءتها ونجاحاتها.

وفي هذا الإطار، نشيد بالخصوص، بالبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتجارة، اعتبارا لدورهما الفعال في تنفيذ مختلف البرامج والقرارات ذات الصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي، حيث سجلت وتيرة التجارة بين الدول الإسلامية نموا مطردا، لاسيما خلال السنوات الأخيرة.

بيد أن جسامة التحديات تستوجب المزيد من تكثيف التعاون، في مجالات تطوير الكفاءات والدعم المتبادل للاستثمار، وفي جميع ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، أضحي من الضروري إيلاء عناية خاصة للتعاون الاقتصادي والتجاري في العمل الإسلامي المشترك.

وإننا نتطلع إلى إسهام هذه القمة الاقتصادية الهامة في تحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج العمل العشري، المتمثل في الارتقاء بالتجارة البيئية واستكمال تنفيذ آليات النظام التجاري الإسلامي التفضيلي، وذلك في أفق إحداث منطقة إسلامية للتبادل الحر. وتظل غايتنا المثلى إقامة شراكة اقتصادية مثمرة بين الدول الإسلامية وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي المنشود.

كما نأمل أن تبلور هذه القمة، رؤية واضحة والتزاما مشتركا، لمؤازرة الدول الأعضاء الأكثر هشاشة في فضائنا الإسلامي، للنهوض بالتنمية المستدامة والحكامة الجيدة.

ومن هذا المنظر، فإن المملكة المغربية، وفاء منها لواجب التضامن الإسلامي، تؤكد مجددا دعمها الفعلي لكل المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء المديونية على الدول الإفريقية الشقيقة الأكثر تضررا من آثار الأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية البيئية، لتمكينها من تجاوز الصعوبات الهيكلية التي تعيق مسار تنميتها الشاملة وتهدد أمنها واستقرارها.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا ونحن نجتمع اليوم في هذه القمة الهامة، أن نستحضر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق في ظل الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

وأمام تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحديها السافر للمجتمع الدولي ولقرارات الشرعية الدولية وعدم تجاوبها مع مبادرات السلام، فإننا مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، بتقديم المزيد من الدعم والمساندة لأشقائنا الفلسطينيين، في صمودهم وكفاحهم المشروع لاسترجاع كافة حقوقهم، وفي طبيعتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإننا لواثقون من أن التضامن الإسلامي الحقيقي والفعال المبني على رؤية مشتركة واضحة، هو وحده الكفيل بحماية وتثبيت الحقوق الفلسطينية المشروعة في مختلف المحافل الإقليمية والدولية المؤثرة.

وحرصا منا على مواصلة نصره القضية الأولى للأمة الإسلامية، فإننا سنواصل، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، جهودنا ومساعدتنا الدبلوماسية المنتظمة مع رؤساء الدول الفاعلة ومع كل الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية، للتدخل الفوري من أجل وضع حد للأعمال الإسرائيلية الممنهجة الاستفزازية الهادفة إلى طمس المعالم الحضارية والروحية لمدينة القدس الشريف.

وإننا إذ ندين بكل قوة، هذه الممارسات الإجرامية، لنؤكد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنطبق عليها مقتضيات القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد الدعوة للمجتمع الدولي للتدخل الفوري والحازم لوقف كافة أشكال الأعمال الإسرائيلية غير القانونية وغير الأخلاقية التي تتعرض لها مدينة القدس مهد الأديان السماوية.

السيد الرئيس،

إن توطيد دعائم التضامن الإسلامي، يظل رهينا بإقامة شراكة اقتصادية ناجعة تقوم على تنشيط التجارة البينية وتهيء الشروط الملائمة لإقامة منطقة للتبادل الحر. ولنا في تكامل الموارد البشرية والطبيعية والمالية، التي تزخر بها بلداننا، خير ضمان لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمشاريع الاجتماعية الحيوية.

وذلكم هو السبيل القويم للارتقاء بالعمل الإسلامي المشترك إلى مستوى طموحات وتطلعات شعوبنا ورفع التحديات التي تواجهه.

وإن تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي يمر، حتما، عبر توفير مناخ يسوده الحوار البناء والثقة والاحترام المتبادل من أجل تنقية الأجواء بين الدول الإسلامية وتجاوز الخلافات المفتعلة، انطلاقا من احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية وثوابتها الوطنية والتوجه لبناء مستقبل مشترك، قائم على التضامن والتكافل والتآزر، تنعم فيه شعوبنا بالرخاء والتنمية والازدهار. وفي ذلك خير وفاء لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الختام، إذ نؤكد انخراط المملكة المغربية القوي، في تكريس روح التضامن الإسلامي، بما يعزز موقع أمتنا؛ فإننا نتطلع، بكامل الاهتمام إلى التوصيات والقرارات الواعدة، التي ستصدر عن هذه القمة الهامة.

والله تعالى ندعو أن يوفقنا جميعا، قيادات وشعوبا، للنهوض بأوضاع أمتنا وتعزيز مكانتها ودورها في محيطها العالمي، كمخاطب وازن وفعال في المحافل الدولية، في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية المشتركة، مصداقا لقوله عز وجل «إن هذه أمتكم أمة واحدة» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى في إفريقيا والعالم العربي  
الرباط، 24 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 12 نونبر 2009 م

الحمد لله وحده، الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي السيدات والسادة رؤساء وأعضاء مجالس المستشارين والشيوخ والشورى والمجالس المماثلة،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن نتوجه إليكم بهذا الخطاب، تقديرا لمكانة الغرف العليا الموقرة، التي تمثلونها، ولما تجسده من روح الشورى الراسخة في تقاليدنا الدينية والحضارية العريقة، ومن جوهر الديمقراطية الحقة، القائمة على المؤسسات النيابية، المتعارف عليها عالميا.

وانطلاقا من هوية المغرب المتميزة بالمزاوجة الخلاقة بينهما، في نظام ملكيته الدستورية الديمقراطية والاجتماعية، ومن تاريخه الأصيل، وموقعه الجغرافي المنفتح، وتوجهاتنا الاستراتيجية، التي جعلت منه أرضا للحوار، وجسرا للتواصل، بين العالمين العربي والإفريقي، والتزاما منا بهذا الانتماء؛ من هذه المنطلقات والانتماء الراسخين فإنه لا يسعنا إلا الإشادة برباطكم الموقرة، وبجهودها لتعزيز سبل التعاون والتضامن بين بلداننا الشقيقة، والارتقاء بها لنموذج للتعاون جنوب - جنوب.

كما نود الإشادة بما تقوم عليه مؤسساتكم من تبادل التجارب، والانكباب على القضايا المشتركة، بروح الحوار البناء، والتضامن الفعال، وانتهاج الحلول الواقعية والملموسة.

وإذا كان هذا المؤتمر يلتئم في سياق أزمة دولية مالية واقتصادية، زادت بانعكاساتها السلبية من حدة التحديات التنموية والأمنية، التي نتقاسم مواجهتها؛ فإن معالجتها أعادت الاعتبار للدور الاستراتيجي للدولة، ولمؤسساتها التمثيلية.

ومن ثم، فإن البرلمان، وفي مقدمتها الغرف العليا، بما تجسده من حكمة وحصافة رأي، وما تتصف به من تمثيل للجماعات المحلية والقوى المنتجة، والشخصيات الوجيهة، مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، للانخراط في المسار الجديد للديمقراطية التشاركية، هذا المسار الديمقراطي التشاركي القائم على ترسيخ مكانة المجالس البرلمانية في صنع القرار، بعيدا عن جموح لوبيات الرأسمالية والعولمة الكاسحتين، المفتقتين للروح الإنسانية والاجتماعية، في مناخ من انعدام أو ضعف آليات الضبط القانوني والتقويم المنصف.

ولن يتأتى ذلك إلا بتعزيز الحكامة الجيدة، ووطنيا ودوليا، وإضفاء طابع إنساني عليها، وكذا جعل الإنسان في صلب التنمية، والانفتاح على المحيط الخارجي، خصوصا منه مكونات المجتمع المدني، ودوائر التفكير والبحث العلمي وصناع الرأي العام.

حضرات السيدات والسادة الرؤساء والأعضاء البرلمانيين،

انطلاقا من هذه التوجهات، التي تفرضها المرحلة التاريخية، فإننا نتطلع من خلال مؤتمرنا إلى انبثاق دينامية جديدة، تنهض فيها رابطتكم الموقرة بدورها الفاعل، وذلك في أربعة مسارات :

فعلى المستوى السياسي، ينتظر من مجالسكم، المزيد من تدعيم الديمقراطيات الفتية، انطلاقا من خصوصية كل بلد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن مجالسكم، بتكوينها وتركيباتها، دورا وازنا في تعزيز شراكة تنموية ناجعة بين العالمين العربي والإفريقي، من خلال مشاريع ملموسة، لا تقتصر على البنيات الأساسية، وإنما تشمل أيضا التنمية البشرية، فضلا عن تدعيم تموقع اقتصاديات الدول الأعضاء، في مسار إعادة انتشار وهيكله الاقتصاد العالمي، في اتجاه حكمة أكثر إنصافا وتوازنا، وتضامنا وإنسانية.

أما على المستوى الثقافي، فإن تفاعل وتمازج الحضارتين العربية والإفريقية، والسعي الحثيث لكسبهما لرهانات مجتمع المعرفة والاتصال، يشكل حافزا لإسهامكم في تفعيل تحالف الحضارات، وترسيخ تعايش الديانات والثقافات، والتصدي للتطرف والإرهاب، الذي لا دين له ولا وطن، واحترام التعدد الثقافي، باعتباره إغناء للهوية الوطنية؛ وليس مطية لنزوعات الانغلاق والتعصب والتفرقة أو الاستلاب.

ويظل المستوى الاستراتيجي محورا أساسيا لعملكم المشترك، إذ أن تواجد العديد من بؤر التوتر العالمية في المنطقة الإفريقية والعربية، وأكثرها مأساوية ما يعانیه الشعب الفلسطيني الشقيق من عدوان، يدعوكم إلى تركيز جهودكم على المساهمة في خلق مناخ من الحوار البناء. وإنكم كبرلمانيين أدري بالأثر الإيجابي لفضيلة الحوار في انبثاق جو من التقارب والثقة والمصالحة، كفيل بإيجاد حلول سلمية وعادلة لها؛ بما يحفظ سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية، ويجنب استنزاف وهدر طاقات شعوبها في نزاعات مفتعلة، أو قابلة للحل.

وهو أمر ممكن متى تم الاحتكام للعقل والواقعية والحق والإنصاف، والالتزام بمبادئ الأخوة والوحدة والسلم وحسن الجوار، والتضامن، واحترام حرمة الأوطان، وكرامة الإنسان؛ ومتى تم تغليب منطق الاندماج في اتحادات إقليمية، لا مندوحة عنها، لضمان التنمية والاستقرار؛ بدلا من الانسياق خلف نزوعات الهيمنة والبلقنة واصطناع الكيانات الهشة، المعيقة للتقدم، والمنافية لمنطق عصر التكتلات القوية.

وإننا لو اتقون بأن رابطتكم الموقرة، المؤهلة للقيام بدورها الدبلوماسي الفعال، في مختلف المحافل الجهوية والدولية، لن تألو جهدا في إسماع صوت البلدان التي تمثلها، بما يخدم القضايا العادلة لشعوبها

وإذ نرحب بكم ضيوفا كراما في المغرب، وفي رحاب مجلس المستشارين الموقر، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أعمال مؤتمرنا، المشمول برعايتنا السامية، وبتنويرها بحسن تنظيمه، بكامل النجاح، بما تصفي عليه «روح الرباط»، من جمع وثيق الدلالة اللغوية بين الرابطة والرباط، وبالحمولة الدبلوماسية المشهود بها، لعاصمة المملكة، عربيا وإفريقيا، كرمز للتوافق والمصالحة، والنظرة المستقبلية.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني  
12 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 30 نونبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
سعادة السيد بول بادجي، رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمساندة الشعب الفلسطيني، أن نعرب لكم ولأعضاء لجننتكم الموقرة، عن بالغ شكرنا وتقديرنا للجهود المتواصلة، التي ما فتئتم تبذلونها في المحافل الإقليمية والدولية، دفاعا عن الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشقيق.

كما نود التنويه في هذا السياق، بإسهامات كل الذين يعملون من أجل نصرة القضية الفلسطينية العادلة، ودعم الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وهو ما يجعل لجننتكم تحظى باحترام وتقدير كل محبي وأنصار الحرية والأمن والسلام في العالم.

وما حرصنا على التواصل المستمر مع لجننتكم الموقرة، إلا تأكيد على محورية القضية الفلسطينية، ومكانتها في صدارة اهتماماتنا، دعما منا للشعب الفلسطيني الصامد، في سبيل حقه المشروع في وطن مستقل، يصون كرامته الإنسانية، ويحفظ هويته الثقافية والحضارية.

وإيماننا منا بأن خيار السلام، يظل هو النهج الصحيح الكفيل وحده بتمكين كافة شعوب المنطقة قاطبة، من تجاوز أسباب التوتر، ما فتئنا ندعو إلى اعتماد أسلوب التفاوض ومنطق الحوار الجاد، وفق مقتضيات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية، وكافة المبادرات السلمية البناءة، وفي طليعتها مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، بما يفضي إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط.

وأمام استفحال الأوضاع بالمنطقة، جراء التعنت الإسرائيلي، فقد بات لزاما على المجتمع الدولي، التحرك بفعالية، وفق جدول زمني محدد، لإخراج مسلسل السلام من المأزق الراهن، تفاديا لتصاعد دوامة التوتر والعنف، ولوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني.

ونود التأكيد من هذا المنبر، على دعمنا الكامل والموصول لأخينا المبجل فخامة الرئيس محمود عباس، وللسلطة الشرعية، وكذا لمبادراته البناءة من أجل إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ودعم موقفه التفاوضي، واثقين بأن السبيل إلى ذلك يمر حتما عبر رص وحدته الوطنية، والتسامي عن كل أسباب الفرقة والشقاق، وجعل قضيته العادلة فوق كل الاعتبارات.

ومن منطلق الأمانة الملقاة على عاتقنا، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا سنواصل جهودنا الدؤوبة، سواء مع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ولا سيما مع الرباعية الدولية، أو من خلال برامج ومشاريع وكالة بيت مال القدس الشريف، لدعم صمود إخواننا المقدسيين، وذلك من أجل الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، والخصوصيات الحضارية والتاريخية لمدينة القدس الشريف، باعتبارها فضاء للتسامح والتعايش بين كافة الأديان السماوية.

ونغتتم هذه الفرصة السانحة، لدعوة المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة لتقديم المزيد من الدعم المالي والاقتصادي والإنساني، لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، دولة كاملة السيادة، وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في أمن ووثام وسلام، لما فيه خير واستقرار كافة شعوب المنطقة.

وإذ نهيب بكم لمواصلة جهودكم من أجل نصره القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، فإننا ندعو الله تعالى أن يلهمكم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الملتقى الإفريقي الخامس للجماعات والحكومات المحلية

مراكش، 28 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 16 دجنبر 2009 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نود، في البداية، أن نعرب للمشاركين في أشغال الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية، عن اعتزاز المغرب باحتضان هذه التظاهرة القارية الكبرى، من منطلق الوفاء الثابت لانتماء بلادنا لإفريقيا، والتزامها القوي بالقضايا العادلة لشعبنا الشقيقة، في الوحدة والتضامن.

وقد أبيننا أن نتوجه إليكم بالخطاب، اقتناعا منا بالدور المحوري للجماعات المحلية، كدعامة لتحقيق ما نتوخاه جميعا من مواطنة كريمة لكل مواطنينا، ومن تقدم اقتصادي واجتماعي لبلداننا، ومن وحدة وإشعاع دولي لقارتنا، ومن ترسيخ لتعاون جنوب-جنوب.

وفي هذا الصدد، ننوه باختياركم لموضوع «التدابير المعتمدة من لدن الجماعات والحكومات المحلية الإفريقية، لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، عن طريق تطوير التنمية المحلية المستدامة وإنعاش الشغل».

وهو ما يجعل من هذا الملتقى الدولي الهام، فرصة سانحة لتقديم إجابات موضوعية وعملية، على التحديات والإكراهات، التي تواجهها الجماعات المحلية، ولاسيما الإفريقية منها، بفعل التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان النامية.

وإذا كانت هذه الأزمة قد ألقّت بانعكاساتها الوخيمة على جميع بلدان المعمور، فإنها كشفت الحاجة الملحة للتوظيف الاستراتيجية للدولة المنظمة، والدور المحوري للجماعات المحلية، المرتكز على الحكامة الجيدة، وتطوير اللامركزية، في تلاحم مع عدم التمركز الواسع، والعمل على بلورة برامج محددة للتنمية المحلية، ودعم جهود المجتمع المدني المحلي؛ وذلك بموازاة مع إيجاد آليات فعالة للشراكة والتعاون الوطني والدولي.



## أصحاب المعالي والسعادة،

إيماننا بناجاعة هذه الاختيارات، بادرنا منذ عدة سنوات، إلى اعتماد جملة من الإصلاحات المؤسسية العميقة، لترسيخ ديمقراطية القرب والمشاركة، وإطلاق وإنجاز مخططات ومشاريع تنموية كبرى، وطنية وجهوية ومحلية، تضع المواطن في جوهر عملية التنمية، وتقوم على سياسة تعاقدية وتشاركية، تنهض فيها الجماعات المحلية بدور أساسي.

ومن هذا المنظور، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، للنهوض بأوضاع الفئات والضواحي، بمختلف الجماعات الحضرية والقروية، التي تعاني مظاهر الفقر والتمهيش.

وفي سياق ترسيخنا للديمقراطية المحلية، والحكامة الترابية الجيدة، فإننا نعتزم إقامة جهوية متقدمة، تشمل كافة مناطق المملكة، وفي طبيعتها أقاليم الصحراء المغربية؛ مؤكدين تمسكنا بالمسار الأممي لتسوية النزاع الإقليمي حولها، على أساس مبادرتنا المقدّمة للحكم الذاتي، في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية وحوزتها الترابية.

هذه المبادرة المشهود لها أمميا بالجدية والمصادقية، اعتبارا لجوهرها الديمقراطي، المرسخ لحقوق الإنسان، وللتدبير الواسع من قبل أهلها وساكنتها لشؤونهم المحلية، فضلا عن بعدها الاستراتيجي، الهادف لتحقيق التنمية والاندماج المغاربي، وضمان الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل والصحراء وشمال إفريقيا، وتحسينها من نزوعات البلقنة والتطرف والإرهاب.

وبانتهاج المغرب للمركزية موسعة، على صعيد المجالس الجماعية، الحضرية والقروية، وتوجهه لإقامة جهوية متقدمة، واقتراحه لمبادرة الحكم الذاتي؛ فإنه يؤكد أن تطوره الديمقراطي، يؤهله للإقدام على كل أنماط الحكامة الترابية، في إطار وحدة الدولة، وسيادتها على كامل ترابها الوطني.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، الوفي لمبادئ الأخوة والتضامن والوحدة الإفريقية، لحريص على أن يتبادل تجاربه وخبراته مع البلدان الشقيقة في قارتنا.

هدفنا السير قدما ويخط متواز بين رفع تحديات التوسع العمراني بالحوضر الكبرى، في إطار سياسة جديدة للمدينة، وحكامة جيدة لها، وبين كسب رهانات التنمية القروية المندمجة؛ بما يتطلبه من تجهيزات أساسية ومرافق حيوية، ومن توفير شروط العيش الحر الأمن والكرام، في أحضان حواضر وبواد مفعمة بالتآلف الإنساني، والتضامن الاجتماعي، والثقافة الجماعية الراسخة في تقاليدنا الإفريقية، وبما يقتضيه الأمر من انتهاج لتنمية ترابية متوازنة، تضمن المقومات الأساسية للمواطنة، ولا مجال فيها للتمدين الهجين للبادية، ولا لتحويل المدينة إلى قرية كبيرة، أو منشآت إسمنتية عديمة الروح.

وإننا نتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الهام، محطة أساسية للعمل الجماعي المشترك، على تفعيل آليات التضامن والتعاون بين بلداننا الشقيقة، بما يسهم في تعزيز الديمقراطية المحلية، والحكامة الجيدة، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة لأجيالها الحاضرة والمقبلة. وذلك في نطاق احترام سيادة دولها ووحدتها الترابية، وصيانة أمنها واستقرارها، ومراعاة خصوصياتها وثوابتها.

وإننا على يقين، بأن التوصيات التي ستتخذونها في هذه القمة الإفريقية الكبيرة، بالنظر للشخصيات المرموقة المشاركة فيها، من وزراء وعمداء ومنتخبين، ومسؤولين عن الجماعات والحكومات المحلية، والإدارة الترابية، وممثلي مختلف هيئات المجتمع المدني، والكفاءات العلمية والأكاديمية، والمنظمات والجمعيات المهمة بالشأن المحلي، ستسهم في إيجاد الأجوبة الملائمة، للتحديات المطروحة، واتخاذ التدابير والمبادرات الضرورية، سواء على المستوى الداخلي لكل بلد، أو على صعيد الهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية.

وإذ نرحب بجميع المشاركين في هذا الملتقى الهام، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب، وبمدينة مراكش العريقة، ندعو الله تعالى أن يكلل أشغالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في قمة كوبنهاغن حول المناخ  
كوبنهاغن ، 29 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 17 دجنبر 2009 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ،

معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بالشكر للدنمارك، ملكا وحكومة وشعبا، على حسن تنظيمها لقمة كوبنهاغن، وللأمين العام للأمم المتحدة، لالتزامه الشخصي بأهدافها، حيث ينتظر منها سكان العالم، اتخاذ قرارات ترقى لمواجهة تحديات ارتفاع حرارة الأرض.

ولأن خطورتها بلغت حدا مصيريا، فإننا نحث المجتمع الدولي على التحرك الفوري، لبلورة اتفاق بيئي جديد، عماده قرارات ملموسة وإرادية، لتخفيض الانبعاثات الغازية الدفيئة ؛ وأساسه مبدأ المسؤوليات المشتركة المراعية لمختلف الأوضاع.

ولن يكون هذا التعاقد عادلا ومنصفا، إلا إذا قام، من جهة، على تحمل البلدان المتقدمة لمسؤوليتها البيئية التاريخية، بالتعهد باتخاذ خطوات جوهرية ومقدامة، ملزمة ومرقمة، وقابلة للتطبيق، وفق جدول زمني دقيق، بشأن تخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري. ومن جهة أخرى، على تمكين الدول النامية، وخاصة منها البلدان المهتدة في وجودها، وكذا القارة الإفريقية، التي تعاني أكثر من غيرها من آثار التغيرات المناخية على تنميتها، من آليات تمويل كافية، قارة وقابلة للتوقع، للتخفيف من عواقبها الوخيمة. والأهم من ذلك، لتمويل برامجها المخصصة للتكيف، وتسهيل نقل التكنولوجيات الحديثة، للمشاركة في المجهود العالمي، لمكافحة الاختلالات المناخية، وكذا الانخراط في الاقتصاد الأخضر، بالنهوض بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتطوير الصناعات والطاقات النظيفة.

وفي سياق دولي مشحون بالأزمات العويصة للنظام المالي والاقتصادي العالمي، فإننا نعتبر أن التصدي لانعكاساتها السلبية على السياسات البيئية، يتطلب جعل توحيد الإطار المؤسسي البيئي الدولي، في صلب إعادة الهيكلة العميقة للحكامة الدولية، بما يكفل المزيد من التناسق والتطابق والعقلنة في القضايا والتوجهات الكونية، المتعلقة بالبيئة والتنمية. ولهذا الغاية، ندعو إلى قيام مؤسسة بيئية دولية، قوية وذات سلطة علمية ومعنوية، باعتبارها ضرورة ملحة، لرفع التحديات البيئية المصيرية، الراهنة والمستقبلية.

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والمعالي،

إن المغرب، وعلى غرار كافة بلدان المعمور، يعاني من انعكاسات التغيرات المناخية، بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي، وتنوع أنظمتها البيئية.

لذلك، كانت بلادنا، سباقة إلى الانخراط في الوعي الكوني، الذي كرسه قمة «ريو»، بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبعتمادها لبرامج عمل وطنية.

ومن هذا المنطلق، جعلنا القضايا البيئية في صلب برامجنا التنموية، سواء منها المائية، بانتهاج سياسة رائدة لتعبئة مواردنا المائية، ومحاربة الفيضانات والجفاف، أو بإطلاقنا وتفعيلنا لمبادرة وطنية للتنمية البشرية، فضلا عن بلورة مخططات تنموية استراتيجية قطاعية، ولاسيما في مجالات التنمية الفلاحية، وحماية البيئة، من خلال دعوتنا لإعداد ميثاق وطني، وكذا النجاعة الطاقية، وتطوير الطاقات المتجددة.

وفي هذا الصدد، أطلقنا برنامجا مندمجا وموسعا، لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، من خلال بناء محطات بقوة إجمالية قدرها 2000 ميغاوات. وسيمكن هذا المشروع الضخم، الذي يعد من أكبر البرامج على الصعيد العالمي، من رفع نسبة الطاقات المتجددة لتشكل 42 في المائة من الطاقة الكهربائية بالمغرب، في أفق سنة 2020، وكذا تفادي انبعاث ما يعادل 3.7 ملايين طن من أوكسيد الكربون سنويا.

وباعتماده لهذا النموذج التنموي المستدام، فإن المغرب يؤكد انخراطه القوي، في المجهود الدولي لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، التي لا ينبغي حصر تحدياتها المصيرية فقط في ضمان تنمية مستدامة، تستجيب لمتطلبات الأجيال الحاضرة وتصون حقوق الأجيال الصاعدة أو اختزالها في إيجاد حكامة دولية أكثر إنسانية وإنصافا وتضامنا وتوازنا، بل إن خطورة الأوضاع قد بلغت مرحلة حرجة وحاسمة، تتطلب التزاما جماعيا أقوى لإنقاذ البشرية وكوكبنا الأرض من الهلاك والفناء. وما أجدر هذا المؤتمر الهام أن يشكل خطوة متقدمة على درب تجسيده في قرارات ملموسة ومبادرات جادة، قبل فوات الأوان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل  
- قطاع التواصل -

[www.maroc.ma](http://www.maroc.ma) - [www.sahara.ma](http://www.sahara.ma) - [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)